



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

تخصص فقه

شرح الجامع الصغير

تأليف : الإمام فخر الإسلام علي البزدوي

المتوفى سنة (٤٨٢هـ)

من أول كتاب الزكاة إلى نهاية كتاب الحج

دراسة وتحقيق

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه

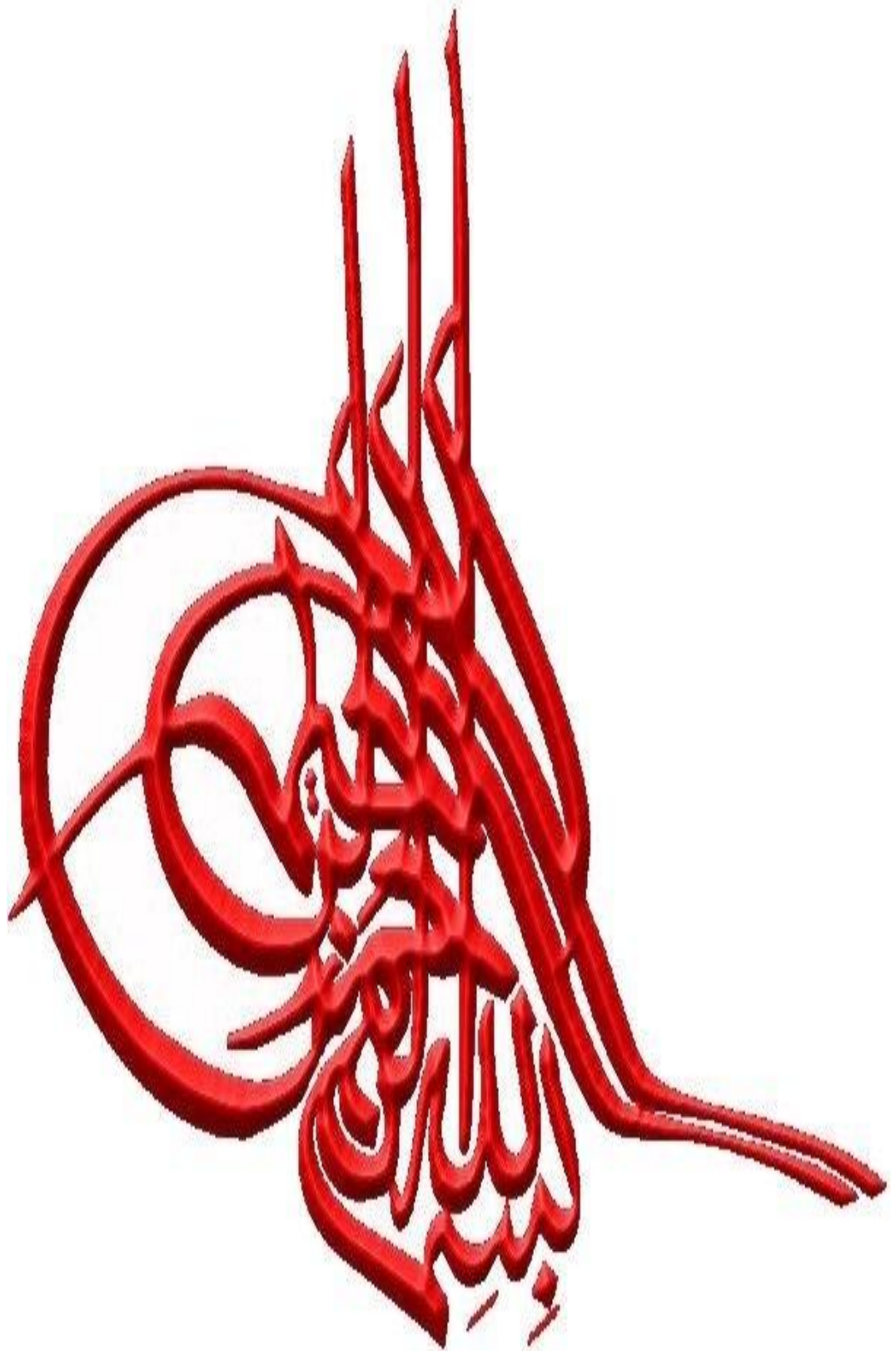
إعداد الطالبة

مي محمد صالح ناقر و

إشراف الأستاذ الدكتور

أكسيني سليمان جاد

١٤٣٠هـ - ١٤٣١هـ / ٢٠٠٩م - ٢٠١٠م



ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهه الكريم وعظيم سلطانه ، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .. أما بعد .. فهذه رسالة مقدمة لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية لتليل درجة الماجستير . عنوان الرسالة : " شرح الجامع الصغير " للإمام فخر الإسلام على البزدوي (٤٨٢هـ) ، من أول كتاب الزكاة إلى آخر كتاب الحج ، دراسة وتحقيقاً . وهذا الكتاب مختص بفقه السادة الحنفية ، وهو شرح لمتن من أهم المتون في الفقه الحنفي ، وذلك للأسباب التالية: قيمة المتن " الجامع الصغير " فهو أحد كتب ظاهر الرواية التي عليها التعويل في المذهب ، ومكانة مؤلفي الكتابين المتن والشرح.. وقد اشتملت الرسالة على مقدمة وقسمين ، واحتوت المقدمة أسباب اختيار الموضوع ، صعوبات التحقيق ، خطة البحث . وجعلت :

القسم الأول : الدراسة ، وتضمن أربعة فصول :

الفصل الأول : التعريف بصاحب المتن .

الفصل الثاني : التعريف بصاحب الشرح .

الفصل الثالث : التعريف بالكتابين .

الفصل الرابع : وصف النسخ المعتمدة في التحقيق ، منهج التحقيق .

القسم الثاني : تضمن النص الخقق ، وقد شمل كتاب الزكاة ، الصوم ، الحج .

وقد وضعت عناوين للمسائل الفرعية ، ووثقت النقول والأقوال من المصادر الأصلية التي اعتمد عليها الشارح قدر المستطاع ، كما قمت بالتعليق على المسائل التي تحتاج إلى تعليق ، ربطت بعض المسائل الفقهية بالواقع ، ثم زودت الرسالة بمفاتيح من الملاحق والفهارس ، خدمة للكتاب وتسهيلاً لمن أراد الرجوع إلى محتويات الرسالة .

النتائج والتوصيات :

أهم النتائج :

- ١ - يعتبر شرح الجامع الصغير للبزدوي - رحمه الله - من أهم شروح الجامع لغزارة علم شارحه ومكانته العلمية .
- ٢ - يعتبر مصدراً أصيلاً للفقه الحنفي ، إذ تضمن الروايات المتعددة عن الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - وآراء كبار فقهاء الحنفية .

٣ - يعتبر الكتاب من كتب فقه الخلاف بين الحنفية والشافعية .

٤ - حفل الكتاب بالكثير من الأدلة الشرعية التي زادت من قيمة الكتاب العلمية .

٥ - يعتبر الكتاب من أوائل الكتب التي تبرز جهود " الإمام البزدوي " في جانب الفقه .

أهم التوصيات :

١ - التوصية بإنشاء هيئة تهتم :

✓ بحصر المخطوطات في العالم وأماكن تواجدها ، مع حصر عناوين الكتب التي حققت .

✓ القيام بتسهيل إجراءات التبادل بين المكتبات والجامعات لنسخ المخطوطات .

✓ وضع آلية للتبادل بين الجامعات للكتب الفقهية المحققة .

✓ وضع لوائح وتعليمات لأعمال التحقيق ، مع عدم السماح بنشر الكتب المحققة إلا بعد الحصول على موافقة من قبل أهل الاختصاص والخبرة في فن التحقيق الذين تضمهم الجامعات المنتشرة في ربوع العالم الإسلامي .

٢ - توجيه الباحثين والدارسين للتحقيق ، لوجود الكثير من المخطوطات الجديرة بالدراسة والتحقيق مثل : المنبع شرح المصنف ، المصنف شرح المستصفي ، الكافي ، غاية البيان .

أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن ينفع بهذا العمل مؤلفه ، وشارحه ، ومحققه ، وقارئه ، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على خير خلقه محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وسلم .

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

المشرف

الطالبة

د. سعود بن إبراهيم الشريم

أ.د. الحسيني بن سليمان جاد

مي بنت محمد بن صالح نافرو

Summary letter

Praise God, thank very much blessed by the good and the dignity and the Quran and a great power, and prayer and peace be upon the prophets and messengers Mr. Prophet Muhammad Envoy mercy to the worlds, and to his family and companions .. After ..This is a letter submitted to the Faculty of Sharia and Islamic Studies for a master's degree. Title: "to explain the small mosque," the pride of the Imam of Islam Albzdoi (482 e), from the first book to another book of Zakat Hajj, to study and investigation. The book is a competent gentlemen Hanafis jurisprudence, which is an explanation of the board of the most important narratives in the Hanafi jurisprudence, and for the following reasons: Value Matn "Little Mosque" is a novel written by the apparent reliability of the doctrine, and the place of the authors of books Matn and commentary. The letter included an introduction and two sections, and contained by the choice of subject, the difficulties the investigation, research plan. Made:

Section I: the study and included four chapters:

Chapter I: His definition of the text.

Chapter II: His explanation of the definition.

Chapter III: Definition Etapin.

Chapter IV: Description of the approved copy in the investigation, the investigation method.

Section II: the text to ensure the investigator has included books, Zakat, Fasting, Hajj.

Have been developed to address the issues, the Sub-documented Alnicol and statements of the original sources, which was adopted by the commentator as far as possible, I also comment on the issues that need to comment, some of the issues linked Fiqhiyyah reality, and then provided with the letter keys and indexes of the annexes, to the benefit of writers and to facilitate those who wanted to refer to the the contents of the letter. Conclusions and recommendations:

The most important results:

- 1 - The Whole explain the small-Bzdoi - may God have mercy on him - one of the most important explanations for the combined wealth of knowledge of and position of scientific explanation.
- 2 - is an integral source of the Hanafi jurisprudence, which included multiple versions of the Imam Abu Hanifa - Allah's mercy - and the views of leading scholars of the tap.
- 3 - The book of the jurisprudence of the difference between the book and tap Shaafa'is.
- 4 - a book a lot of forensic evidence, which have increased the scientific value of the book.
- 5 - The book of the first books that highlight the efforts of the "Imam Albzdoi" on the side of doctrine.

The most important recommendations:

- 1 - to recommend the establishment of a body is:inventory of manuscripts in the world and their locations, with countless titles that have achieved. procedures to facilitate the exchange between libraries and universities to copy manuscripts. Develop a mechanism for exchange between universities of books Fiqhiyyah achieved.the development of regulations and instructions of the investigative work, while not allowing the publication of books achieved only after obtaining prior approval from the people of competence and expertise in the art of the investigation who live scattered in universities throughout the Islamic world.
- 2 - guide researchers and scholars to investigate, there is a lot of manuscripts that deserve study and investigation, such as: the source to explain the complex, explaining the refinery Almstcefy, adequate, very statement.

I ask God for the great throne, the great Lord of the benefit of this work the author, and explaining, and verified, and the reader, and to make it pure and holy face of God, Praise the Lord of the Worlds, and blessings of Allaah created the best Muhammad ibn Abdullah and his family and companions and the peace. Requesting supervisor Dean of the Faculty of Sharia and Islamic Studies Mai bint Mohammed bin Saleh Nakaro a. D. Bin Suleiman Al-Husseini, Jad d. Saud bin Ibrahim Al-Shuraim



أهدي هذا الجهد إلى :

- أمي الغالية التي لو لم تقدم لي إلا الدعاء بالتوفيق والنجاح ، لعجزت عن رد جميلها ، فلا أملك إلا أن أقول " وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا " ، أمد الله في عمرها ، ومتعها بموفور الصحة والعافية في طاعته ، لا حرمني الله برها .
- زوجي الحبيب الغالي فلطالما كنت لي - بعد الله عز وجل - نعم السند ونعم العون ، فجزاك الله عني خير الجزاء .
- قرّة عيني أبنائي فاطمة ومحمد ، اللذين قصرت في حقوقهما في سبيل إنجاز رسالتي ، أسأل الله أن يحفظهما وأن يوفقهما لما يحبه ويرضاه .

الشكر والتقدير

الشكر أولاً وأخيراً لله ، صاحب الفضل الموصول ، والمنن الوفيرة ، فله الحمد على أن هداني للإسلام ، وله الحمد أن وفقني لإتمام هذه الرسالة ، أحمده حمداً يليق بجلال وجهه ، وعظيم سلطانه .

ثم الشكر والامتنان لمشرفي فضيلة الأستاذ الدكتور / الحسيني جاد ، لما لقيته منه من توجيه وإرشاد ، ومتابعة جادة ، مغلفا بالخلق الكريم ، والتواضع الجم ، فله من الثناء أوفره ومن الشكر أجزله ، سائلة الله عز وجل أن يبارك في عمله ، وأهله وولده ، وأن يزيده رفعةً وقدرًا .

والشكر الوفير والعرفان بالجميل إلى زوجي العزيز المهندس / فهد محمد حريري ، الذي كان لدعمه أكبر الأثر في مسيرتي العلمية منذ أن اقترنت به ، أسأل الله عز وجل أن يقيه شجرة تنير حياتي ، وتزيدها بهاء وسرورا .

كما أتوجه بالشكر لعضوي لجنة المناقشة ، لما بذلاه من وقت وجهد في سبيل إثراء هذا العمل فجزاهما الله خير الجزاء ونفع بعلمهما الإسلام والمسلمين .
ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى كل من مد لي يد العون بفكرة أو إعارة أو مساعدة ، أو دعاء .

وأقدم شكري الخاص لزميلاتي في تحقيق المخطوط ، إيمان قبوس ، بثينة بافرط ، وثرى الصبحي ، ونادية اللحاني ، على الدعم المعنوي ، وروح الأخوة في البحث .
والشكر موصول إلى جامعة الملك عبد العزيز أن أتاحت الفرصة لي لإكمال دراستي العليا .

كما لا يفوتني أن أوجه الشكر للقائمين على هذا الصرح التعليمي العريق جامعة أم القرى ، ولكلية الشريعة والقائمين عليها خاصة على ما بذلوه ويذلونه في سبيل نشر العلم .
وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

المقدمة

وتشتمل على :

- ١ . أسباب اختيار البحث .
- ٢ . صعوبات البحث .
- ٣ . خطة البحث .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وبفضله وكرمه وتوفيقه تتحقق
الرغبات ، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد ، الذي أنزل عليه
القرآن هدى وسراجاً منيراً ، وعلى آله وأصحابه الأبرار والتابعين الأخيار ، ومن سار
على هديه إلى يوم الدين ..

أما بعد ..

فإن علم الفقه في الشريعة من أشرف العلوم ، حيث إن له فيه حظوة ومرتبة
جديرة بأن تكون مما يدعى بها للإنسان ؛ كما دعا النبي - ﷺ - لابن عباس رضي
الله عنهما : " اللهم فقهه في الدين " ^(١) . بل إن حيازة الفقه في الدين من علامات
إرادة الله بالخير للمرء ، فقد ورد في الحديث عن النبي - ﷺ - قال : " من يرد الله به
خيراً يفقهه في الدين " ^(٢) .

وقد أدرك سلفنا الصالح هذا الفضل العظيم ، فنذروا أنفسهم وأوقاتهم في سبيل
العلم والتعلم ، وحرصوا على حفظ علوم الدين بأساليب شتى من قضاء وإفتاء ، وكتابة
وإملاء ، وتسجيل وتدوين ، وتدريس ومدارسة ، فتكاثر فقه الصحابة ثم التابعين ثم
السلف ، ثم اشتهرت المذاهب الأربعة ، فكان أسبقهم في هذا الشأن الإمام أبو حنيفة
النعمان بن ثابت - رحمه الله - (١٥٠هـ) مؤسس المذهب الحنفي ، ثم أتى من بعده
أصغر تلامذته الإمام محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩هـ) الذي دون الفقه الحنفي ،
وجمعه في كتب من أشهرها كتب ظاهر الرواية ، وهي عماد النقل والمرجع الأساس في
الفقه الحنفي ، لذلك عني بها الفقهاء من القديم .

(١) البخاري ، الوضوء ، باب وضع الماء عند الخلاء (الفتح ٢٤٤/١) ؛ مسلم : فضائل الصحابة ، باب
فضائل ابن عباس t (١٩٢٧/٤) .

(٢) البخاري ، كتاب العلم ، باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين (الفتح ١٦٤/١) .

وشرح هذه الكتب عدد كبير من الأئمة والفقهاء في عصور متلاحقة ، وخرجوا مسائلها وأصلوا أصولها وفرعوا عليها ، فكان منهم الإمام البزدوي - رحمه الله - وطالب العلم إذا جال ببصره فيما خلفه الأوائل من الكنوز العلمية ، وجد أغلبها حبيسة في خزائن المخطوطات ، دون أن يستفاد منها ، لذلك كان لازماً على طلبة العلم أن يشمروا عن ساعدهم للتنقيب في جنبات المكتبات عن هذه الكنوز الدفينة ، لأن التواني والتساهل في أداء هذا الواجب يجعل التراث العلمي عرضة للتلف والضياع ، ويحرم الأمة من ثمرات الاجتهادات الشرعية .

ومما لا شك فيه أن طلب العلم الشرعي ونشره من أفضل القربات ، ومن خير ما صرفت له الجهود والأوقات ، ولقد منَّ الله عليَّ بفضلته وهداني بتوفيقه ، فسلكت طريق طلب العلم الشرعي ، وعزمت مستعينة بالله على أن أتابع التحصيل العلمي ، حتى وقع اختياري من بين هذا التراث الغالي على كتاب " شرح الجامع الصغير " للإمام البزدوي - رحمه الله - .

فتقدمت به إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة لنيل درجة الماجستير في الفقه الإسلامي فتمت الموافقة ، وكان نصيبي من الكتاب من أول كتاب الزكاة إلى آخر كتاب الحج .

فاستخرت الله وأقدمت على العمل أستمد العون من الله ، ثم من فضيلة أستاذي المشرف الدكتور / الحسيني جاد ، الذي ذلل لي بفضل الله وتوفيقه الكثير من الصعاب والعقبات سائلة الله أن يتقبل عملي هذا وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم إنه جواد كريم .

أ - أسباب اختيار المخطوط للدراسة والتحقيق :

لقد دعاني لتحقيق هذا الكتاب الجليل أسباب عديدة أهمها ما يلي :

١ - التقرب إلى الله بهذا العمل أملاً فيما عنده ، وأن يكون صدقة جارية لمؤلفيه الإمام محمد بن الحسن ، والإمام البزدوي ، ولي معهما . مصداقاً لحديث

المصطفى - ٣ - " إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث " ذكر منها :
" علم ينتفع به " (١) .

٢- الرغبة في المساهمة ، ولو بجهد المقل في إخراج تراث سلفنا الصالح إلى النور ،
وخدمة الفقه الإسلامي وطلابه بإحياء كتب الفقهاء السابقين للاستفادة من
علمهم وجهودهم .

٣- الرغبة في تنمية قدراتي ، فإن تحقيق الكتب الفقهية يساعد على تنمية قدرات
الباحث العلمية ، مما يزيد في حصيلته الفقهية ، ويعوده على ضبط عبارات
الفقهاء ، وفهم مسالكهم في الاستنباط ، وربط العلوم بعضها ببعض .

٤- ما يتيح مجال التحقيق من فرصة الاطلاع على المعارف المختلفة من : التاريخ
والسير والتراجم ، وغير ذلك .

٥- رغبتني في التعرف على المخطوطات وطبيعتها ، فأحببت أن أكتسب شيئاً من
الخبرة والدراسة في المنهج بالممارسة .

٦- ما للكتاب من أهمية ، وتنبع أهمية الكتاب من النواحي التالية :

أ - مكانة مؤلفي الكتابين المتن والشرح ، في المذهب الحنفي ، فصاحب المتن
هو الإمام محمد بن الحسن الشيباني المدون الرئيس للفقه الحنفي ، وتعتبر
كتبه من العوامل التي أدت إلى نمو المذهب الحنفي وتطوره وانتشاره .
والشارح هو فخر الإسلام البزدوي - رحمه الله - شيخ الحنفية فيما وراء
النهر ، وأستاذ الأئمة ، صاحب الطريقة في المذهب .

ب- علو منزلة الكتاب الفقهية ، وقيمة المتن (الجامع الصغير) فهو أحد
كتب ظاهر الرواية ، المرجع الأول والمصدر الأساس للفقه الحنفي
الذي لا يمكن الاستغناء عنه ، وإخراجه فيه إكمال وإتمام لمصادر المذهب
الأولية .

(١) انظر : صحيح البخاري كتاب الوصايا، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته (٣/٢٥٥).

ج- ما لكتاب شرح الجامع من أهمية في المذهب الحنفي ، حيث تبرز هذه الأهمية من عدة جوانب :

- كونه شرحاً لأحد كتب ظاهر الرواية المعول عليها في المذهب.
- اعتماد الفقهاء في كتاباتهم في النقل من شرح الجامع للبزدوي ، مصرحين بذلك في كثير من المواضع .
- ما امتاز به الشرح من الخصائص والدقة في تحرير المسائل الفقهية ، والاهتمام بالتأصيل في المسائل ، وذكر الخلاف في داخل المذهب وغيره من المذاهب .
- شروح الجامع الصغير مع كثرتها وتعددتها لم يقدّم بتحقيقها إلا العدد القليل ^(١) .
- إبراز جهود الإمام البزدوي - رحمه الله - الفقهية ومنهجه العلمي ؛ إذ لم تُدرس كتبه في الجانب الفقهي - حسب علمي - أصالة إلى الآن .
- الكتاب يعتبر ثاني كتاب يظهر للإمام البزدوي بعد كتابه في الأصول المعروف بـ "أصول البزدوي" فهو الكتاب الوحيد المتناول بين أيدينا من مؤلفاته ، على الرغم من غزارة نتاجه العلمي ، والله أعلم .

يتبين بذلك أن الكتاب نموذج رائع للتراث الفقهي الأصيل ، جدير بالدراسة والتحقيق ، وإحياء هذا الكتاب ونشره بتحقيق علمي يسهم في مجال الفقه الإسلامي ، سائلة الله أن يجعله عملاً صالحاً مقبلاً ، وعلماً نافعاً ، خالصاً لوجهه الكريم .

(١) حُقق شرح قاضي خان ، والصدر الشهيد ، والنافع الكبير ، فيما اطلعت عليه والباقي مخطوط .

ب - صعوبات التحقيق :

بحمد الله تعالى وتوفيقه قد استفدت من تحقيق شرح الجامع الشيء الكثير ، والله الفضل والمنة ، فقد اطلعت على معارف مختلفة ، وكتب ومراجع لم أطلع عليها من قبل .

إلا أن التحقيق في حد ذاته صعب ومتعب ، يتطلب مجهودات كبيرة جداً تفوق ما يبذل في التأليف أضعافاً مضاعفة ، إذ أن التحقيق فيه إصلاح للخلل وقع من غيرك ، وما أحسن ما وصف به الجاحظ ^(١) فقه تصحيح الكتب ومعالجتها مما قد يكون أصابها من تحريف وأخطاء وسقط ونحو ذلك ، حيث قال : " لربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيحاً ، أو كلمة ساقطة ، فيكون إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص ، حتى يرده إلى مرجعه من اتصال الكلام ، فكيف يطيق ذلك المعارض المستأجر ، والحكيم نفسه قد أعجزه هذا الباب " ^(٢) .

ولعل أبرز الصعوبات التي واجهتني :

- ١ - العمل وكتابة النص وفق المنهج العلمي ، والنظر في نسخ المخطوط ، ومقابلتها مما استغرق وقتاً طويلاً .
- ٢ - صعوبة توثيق بعض نصوص المخطوط ، إذ أن المصادر التي عزا إليها الشارح منها ما هو مفقود ، ومنها ما هو مخطوط ، مما يصعب على الباحث توثيق النصوص منها .

(١) الجاحظ هو : أبو عثمان عمر بن بحر بن محبوب الجاحظ البصري ، سمي بذلك لحظوظ عينيه ، روى عن يوسف القاضي ، صاحب التصانيف منها ، الحيوان ، البخلاء ، البيان والتبيين ، مات سنة ٢٥٥ هـ في خلافة المعتز . انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (٢١٢/١٢) ؛ معجم الأدباء (٤٧٣/٤) ؛ ميزان الاعتدال (٢٠٠/٥) ؛ البداية والنهاية (١٩/١١) ؛ لسان الميزان (٣٥٥/٤) .

(٢) انظر : الحيوان للجاحظ (٧٩/١) .

٣- عدم ترتيب المسائل تحت الأبواب الفقهية المتعلقة بها ، الأمر الذي يجعل الباحث يستغرق وقتاً طويلاً في البحث عن المسألة .

٤- كثرة الإحالات التي أوردها الإمام تقديمًا وتأخيرًا .

٥- عدم ترتيب المسائل في الموضوع الواحد .

٦- صعوبة قراءة بعض الكلمات ، وهذا قليل .

على الرغم من الصعوبات والمعوقات إلا أن الله عز وجل قد شملني بلطفه وإحسانه وجوده وكرمه فذلّلها لي بفضلته وتوفيقه ، ثم لتشجيع فضيلة المشرف - حفظه الله - أثر كبير في شق الطريق إلى الأمام .

وإن ما يسري عن النفس ويذهب عنها العناء أن العاقبة حلوة المذاق طيبة ، إذ من ثمارها إحياء لكتاب من طراز متميز يخرج إلى النور ، والقناعة بأن ما واجهته من صعوبات لا يوازي ما لكتاب الجامع من الأهمية في نظر أهل العلم ، وقبل هذا وذاك الرجاء والأمل أن يتقبل الله عملي المتواضع بقبول حسن ، ويجعله في صحيفة حسناتي يوم لا ينفع مال ولا بنون .

د- خطة البحث :

اقتضى العمل في تحقيق المخطوط تقسيمه إلى : مقدمة ، وقسمين هما :

الدراسة والتحقيق .

أما المقدمة : فقد احتوت على العناصر الأساسية :

أ- أسباب اختيار المخطوط .

ب- صعوبات البحث .

ج- خطة البحث .

د- النتائج والتوصيات .

أما القسم الأول : (الدراسة) فقد اشتملت على أربعة فصول :

الفصل الأول : الترجمة لمؤلف متن الجامع الصغير " الإمام محمد بن الحسن

الشيبياني " - رحمه الله - وقد اشتمل على المباحث التالية :

المبحث الأول : اسمه ونسبه ، كنيته ، أصله .

المبحث الثاني : مولده ونشأته .

المبحث الثالث : طلبه للعلم ، رحلاته في طلب العلم .

المبحث الرابع : شيوخه وتلاميذه .

المبحث الخامس : مؤلفاته ، أهم الأعمال العلمية التي قام بها .

المبحث السادس : وفاته ، ثناء العلماء عليه .

الفصل الثاني : الترجمة للشارح " الإمام فخر الإسلام البزدوي " - رحمه الله

- وقد اشتملت على المباحث التالية :

المبحث الأول : عصر الإمام البزدوي ، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : الحالة السياسية في عصر " الإمام البزدوي "

- رحمه الله - .

المطلب الثاني : الحالة الاجتماعية في عصر " الإمام البزدوي "

- رحمه الله - .

المطلب الثالث : الحالة العلمية في عصر " الإمام البزدوي "

- رحمه الله - .

المبحث الثاني : اسمه ونسبه ، كنيته ولقبه .

المبحث الثالث : مولده ، نشأته .

المبحث الرابع : طلبه للعلم ، رحلاته في طلب العلم .

المبحث الخامس : شيوخه ، تلاميذه .

المبحث السادس : مذهبه الفقهي .

المبحث السابع : مصنفاته ، أهم الأعمال العلمية التي قام بها .

المبحث الثامن : وفاته ، ثناء العلماء عليه .

الفصل الثالث : دراسة عن " الجامع الصغير وشرحه " ، وتشمل مبحثين :

المبحث الأول : دراسة عن كتاب " الجامع الصغير للشيباني " وفيه
خمسة مطالب :

المطلب الأول : اسم الكتاب ، ونسبته إلى المؤلف .

المطلب الثاني : سبب التأليف والتسمية وتاريخ التأليف .

المطلب الثالث : أهمية الكتاب ومزلاته العلمية .

المطلب الرابع : منهج المؤلف في كتابه .

المطلب الخامس : الجهود العلمية التي بذلت في خدمة الكتاب .

المبحث الثاني : دراسة عن " شرح الجامع الصغير " للبرزدوي وفيه
ثمانية مطالب :

المطلب الأول : اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف .

المطلب الثاني : سبب التأليف وتاريخ التأليف .

المطلب الثالث : أهمية الكتاب ومزلاته العلمية .

المطلب الرابع : أثر الكتاب فيمن بعده .

المطلب الخامس : مصادر المؤلف .

المطلب السادس : مصطلحات المؤلف .

المطلب السابع : منهج المؤلف في شرحه .

المطلب الثامن : تقويم الكتاب .

الفصل الرابع : بيان نسخ المخطوط ومنهج المحقق وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : وصف نسخ المخطوط .

المبحث الثاني : نماذج مصورة من المخطوط .

المبحث الثالث : منهج التحقيق .

القسم الثاني : التحقيق .

والعمل فيه منصبٌ على إخراج الجزء المحقق من الكتاب أقرب ما يكون

للصورة التي تركها المؤلف .

وقد اشتمل التحقيق على الكتب الفقهية التالية :

١ . كتاب الزكاة .

٢ . كتاب الصوم .

٣ . كتاب الحج .

وبعد : فهذا جزء من كتاب " شرح الجامع الصغير للبزدوي " يسر الله بفضله ومنّهُ

ظهوره ، ويشهد الله أني قد استفرغت فيه الجهد والوقت ، فما كان فيه من صواب فمن

الله وحده ، وما كان فيه من خطأ فمني ومن الشيطان ، وعزائي في ذلك أني بشر والقصور

البشري أمر جبلي ، والكمال لله وحده ، وهو القادر على أن يعفو ويمحو الزلل ، ولا

حول لنا ولا قوة إلاّ به .

وأقدم شكري ورجائي لكل مطلع على هذه الرسالة أن يستر العيوب ، ويعذر في

النقص ، وأن لا يخل بالنصح والتوجيه .

سائلة الله العليّ القدير أن يوفقنا جميعاً لما يحبه ويرضاه ، وأن يرزقنا من كرمه

وعفوه ما يبلغنا به جنته ، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

،، الباحثة ،،

مي محمد صالح ناقدرو

الكتاب الأول - الترتيب : الكتاب الثاني - الترتيب : الكتاب الثالث - الترتيب : الكتاب الرابع - الترتيب :

وفيه أربعة فصول :

الفصل الأول : الترجمة لمؤلف متن الجامع الصغير .

الفصل الثاني : الترجمة للشارح .

الفصل الثالث : دراسة عن " الجامع الصغير وشرحه " .

الفصل الرابع : نسخ المخطوط ومنهج التحقيق .

الفصل الأول - ترجمة مؤلف المتن الإمام محمد بن الحسن

الشيباني :

المبحث الأول - اسمه ونسبه ، كنيته ، أصله :

المطلب الأول : اسمه ونسبه .

المطلب الثاني : كنيته وأصله .

المبحث الثاني - مولده ونشأته :

المطلب الأول : مولده .

المطلب الثاني : نشأته .

المبحث الثالث - طلبه للعلم ، رحلاته في طلب العلم :

المطلب الأول : طلبه للعلم .

المطلب الثاني : رحلاته في طلب العلم .

المبحث الرابع - شيوخه ، تلامذته :

المطلب الأول : شيوخه .

المطلب الثاني : تلامذته .

المبحث الخامس - مصنفاته ، الأعمال العلمية التي قام بها :

المطلب الأول : مصنفاته .

المطلب الثاني : الأعمال العلمية التي قام بها .

المبحث السادس - وفاته ، ثناء العلماء عليه :

المطلب الأول : وفاته .

المطلب الثاني : ثناء العلماء عليه .

الفصل الأول - ترجمة مؤلف المتن الإمام محمد بن الحسن الشيباني^(١) :

المبحث الأول - اسمه ونسبه ، كنيته ، أصله :

المطلب الأول - اسمه ونسبه :

هو الإمام المجتهد الفقيه المحدث محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني^(٢) .

نسبه : نسبة إلى شيبان ، والذي عليه أغلب العلماء ، والذي تفيدته كتب التراجم أنه منهم بالولاء^(٣) .

ويرى البعض أنه ينتمي إلى شيبان نسباً^(٤) .

المطلب الثاني - كنيته وأصله :

كني : بأبي عبد الله^(٥) .

(١) انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى (٣٣٦/٧) ؛ أخبار أبي حنيفة وأصحابه (ص ١٢٥-١٣٣) ؛ الانتقاء في فضائل الأئمة الفقهاء (١٧٤/٢-١٧٥) ؛ تاريخ بغداد (١٧٢/٢-١٨٢) ؛ طبقات الفقهاء (ص ١٤٢) ؛ الأنساب (٤٨٣/٣-٤٨٥) ؛ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١٧٣/٩-١٧٥) ؛ وفيات الأعيان (١٨٤/٤-١٨٥) ؛ سير أعلام النبلاء (١٣٤/٩-١٣٦) ؛ العبر في خبر من غير (٣٠٢/١-٣٠٣) ؛ البداية والنهاية (٢٠٢/١٠-٢٠٣) ؛ الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية (٤٢/٢-٤٤) ؛ لسان الميزان (١٢٢/٥-١٢٢) ؛ النجوم الزاهرة (١٣٠/٢-١٣١) ؛ تاج التراجم (ص ٢٣٧-٢٤٠) ؛ شذرات الذهب (٣٢١/١-٣٢٤) ؛ الفوائد البهية (ص ١٦٢-١٦٣) ؛ الإمام محمد بن الحسن الشيباني وأثره في الفقه الإسلامي .

(٢) الشيباني : بفتح الشين وسكون الباء وفتح الباء ، قبيلة كبيرة عريقة سكنت العراق قبل الإسلام ، تنسب إلى شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان ، ينسب إليه خلق كثير من الصحابة والتابعين ، والأمراء والعلماء من كل فن ، وبرز في تاريخ الفقه الإسلامي اثنان من الأئمة العظام في الفقه والحديث ، هما : الإمام محمد بن الحسن الشيباني ، والإمام أحمد بن حنبل الشيباني . انظر اللباب في تهذيب الأنساب (٢١٩/٢) ؛ معجم قبائل العرب (٦٢٢/٢) ؛ معجم العامري للقبائل والأسر والطوائف في العراق (١٨٨) .

(٣) انظر أخبار أبي حنيفة وأصحابه (١٢٥) ؛ الانتقاء (١٧٤) ؛ مناقب أبي حنيفة للكردي (٤١٩) ؛ بلوغ الأماني (ص ٤) .

(٤) انظر تاريخ بغداد (١٧٢/٢) ؛ اللباب في تهذيب الأنساب (٢١٩/٢) .

(٥) انظر الطبقات الكبرى (٣٣٦/٧) ؛ الفهرست (٢٨٧) ؛ تاريخ بغداد (١٨١/٢) ؛ البداية والنهاية (٢٠٢/١٠) .

أصله : قيل من دمشق^(١) من قرية تسمى حرستا^(٢) (٣) .
وقيل أصله من الجزيرة^(٤) ، وأن أباه كان في جند الشام^(٥) ، فقدم إلى
واسط^(٦)

(١) دمشق : مدينة من أقدم المدن الإسلامية ، عاصمة الدولة الأموية ، حالياً عاصمة الجمهورية السورية ، دخلها الإسلام عن طريق الفتوحات الإسلامية على يد الصحابي أبي عبيدة بن الجراح سنة ١٤ هـ من أهم الآثار الإسلامية فيها الجامع الأموي ، وسميت بهذا الاسم ، لأنهم دمشق بناءها أي أسرعوا . انظر معجم البلدان (٢/٤٦٣ وما بعدها) ؛ موسوعة المدن العربية والإسلامية (٥٧ وما بعدها) ؛ موسوعة مدينة إسلامية (٢٣٥ وما بعدها).

(٢) حرستا : قرية كبيرة في وسط بساتين دمشق على طريق حمص ، من القرى المشهورة بغوطة دمشق ، بينها وبين دمشق أكثر من فرسخ ، ينسب لها القاضي عبد الصمد بن محمد الحرستاني ، شيخ ياقوت الحموي . انظر معجم البلدان (٢/٢٤١ وما بعدها) .

(٣) انظر تاريخ بغداد (٢/١٧٢) ؛ الأنساب (٣/٤٨٣) ؛ الجواهر المضيئة (٢/٤٢) ؛ معجم المؤلفين (٩/٢٠٧) .

(٤) الجزيرة : إقليم أقور ، وهي منطقة واقعة بين نهري دجلة والفرات ، ويعرف أيضاً باسم ما بين النهرين . انظر بلدان الخلافة الشرقية (١١٤ ، ١٥٧) ؛ الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم (ص٣٩) .

(٥) الشام : بلاد معروفة ، وهي من الفرات إلى العريش طولاً ، ومن جبلي طيء إلى بحر الروم وهو البحر المتوسط عرضاً . والشام في التاريخ يشمل سورية ، والأردن وفلسطين . وكان أول دخول الإسلام للشام في زمن الرسول ﷺ في غزوة مؤتة ، ثم فتحت كل بلاد الشام في زمن عمر بن الخطاب **t** . انظر معجم البلدان (٣/٣١٢-٣١٤) ؛ آثار البلاد (ص٢٠٥) ؛ المعالم الجغرافية الواردة في السيرة النبوية (ص١٦٧) .

(٦) واسط : مدينة في العراق بين البصرة والكوفة ، سميت واسطاً لأنها متوسطة بين البصرة والكوفة إلى كل واحدة منهما خمسون فرسخاً ، بناها الحجاج في سنة (٨٤هـ) ، وفرغ منها في سنة (٨٦هـ) ، ينسب إليها : خلف بن محمد بن علي أبو محمد الواسطي الحافظ صاحب كتاب " أطراف أحاديث صحيح البخاري ومسلم " . انظر معجم البلدان (٥/٣٤٧-٣٥١) ؛ معجم ما استعجم (٤/١٣٦٣) .

بالعراق ^(١) ، وفيها ولد محمد ^(٢) ، وقيل من قرية قرب الرملة ^(٣) بفلسطين ^(٤) ^(٥) ،
وأكثر المترجمين على القول الأول ^(٦) .

(١) العراق : البلد الإسلامي العربي المعروف ، وفي الوقت الحاضر يحده من الشمال تركيا وإيران ، ومن الغرب سوريا والأردن ، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية والكويت ، ومن الشرق إيران . وكان العراق مهد الحضارات السومرية والآشورية والبابلية ، فتحه المسلمون في السنوات الأولى من الهجرة ، وفي العهد العباسي كانت بغداد مركز الخلافة ، حتى جاء المغول فدخلوا بغداد ودمروها . انظر معجم البلدان (٩٣/٤) ؛ معجم المعالم الجغرافية الواردة في السيرة النبوية (ص٢٠٢-٢٠٣) ؛ موسوعة المدن العربية والإسلامية (ص٦٨) .

(٢) انظر الطبقات الكبرى (٣٣٦/٧) ؛ تاريخ بغداد (١٧٢/٢) ؛ سير أعلام النبلاء (١٣٥/٩) .

(٣) الرملة : واحدة الرمل ، وهي مدينة عظيمة بفلسطين عريقة ، فتحها المسلمون بقيادة عمرو بن العاص سنة ١٥هـ ، وفي العهد الأموي أعاد تأسيسها الخليفة سليمان بن عبد الملك - رحمه الله - ، وفيها وقع صلح الرملة بين القائد صلاح الدين الأيوبي - رحمه الله - وريتشارد قلب الأسد الرومي سنة ٥٨٨هـ . انظر معجم البلدان (٦٩/٣) ؛ موسوعة المدن العربية والإسلامية (ص٩٨-٩٩) ؛ موسوعة ١٠٠ مدينة إسلامية (ص٢٥٦) .

(٤) فلسطين : تقع جنوب غرب آسيا ، تحدها لبنان من الشمال ، وسورية من الشمال الشرقي ، والأردن من الشرق ، ومصر من الجنوب الغربي ، والبحر الأبيض المتوسط من الغرب ، فيها المسجد الأقصى قبلية المسلمين الأولى ، ومن أشهر مدنها غزة ونابلس وأريحا ويافا . انظر معجم البلدان (٢٧٤/٤-٢٧٥) ؛ موسوعة العالم الإسلامي الميسرة (٣٩٣-٤٢٢) ؛ الموسوعة الجغرافية العالمية المصورة لدول العالم (ص٣٩٣-٣٧٧) .

(٥) انظر أخبار أبي حنيفة (ص١٣٠) .

(٦) انظر تاريخ بغداد (١٧٢/٢) ؛ سير أعلام النبلاء (١٣٥/٩) .

المبحث الثاني - مولده ونشأته :

المطلب الأول - مولده :

مولده المكاني كان في واسط بعد انتقال والده إليها ، ولا خلاف بين المترجمين في هذا ^(١) ، أما مولده الزماني فقليل : سنة إحدى وثلاثين ومائة (١٣١) ^(٢) ، وقليل : سنة خمس وثلاثين ومائة (١٣٥) ^(٣) ، والذي عليه أكثر المترجمين أنه ولد سنة اثنتين وثلاثين ومائة (١٣٢) ^(٤) .

المطلب الثاني - نشأته :

نشأ الإمام محمد بالكوفة ^(٥) ، وقد كان أبوه ثرياً ، فنشأ محمد نشأة سعيدة ، وكان ذكياً ، قوي الذاكرة ، جميل الخلق والخلق ، ذا صحة وقوة ^(٦) .

ومنذ أن بلغ سن التمييز تعلم القرآن وحفظ منه ما تيسر له حفظه ، وبدأ يحضر دروس اللغة العربية والحديث في الكوفة التي كانت تزخر بكثير من العلوم

(١) انظر تاريخ بغداد (١٧٢/٢) ؛ مناقب أبي حنيفة (٤١٩/٢) ؛ الفهرست (٢٥٧) .

(٢) انظر الانتقاء (ص ١٧٤) ؛ وفيات الأعيان (١٨٥/٤) ؛ شذرات الذهب (٣٢٢/١) .

(٣) انظر الانتقاء (ص ١٧٤) ؛ وفيات الأعيان (١٨٥/٤) ؛ شذرات الذهب (٣٢٢/١) . قال الكوثري : (ما حكاه ابن عبد البر في الانتقاء ونقله ابن خلكان في وفيات الأعيان من أنه ولد سنة خمس وثلاثين ومائة فسهو محض) . بلوغ الأماني (٣-٨٩) .

(٤) انظر تاريخ بغداد (١٧٢/٢) ؛ الأنساب (٤٨٤/٣) ؛ شذرات الذهب (٣٢٢/١) .

(٥) الكوفة : مدينة مشهورة ، كانت تسمى أحد العراقيين والآخر البصرة ، مدينة أسسها المسلمون عند فتح العراق ، أسسها سعد بن أبي وقاص **t** سنة (١٧) للهجرة ، ولما تولى الخلافة الإمام علي **t** اتخذ الكوفة عاصمة له ، تقع الكوفة على نهر الفرات وعلى مسافة (١٥٦) كم من بغداد ، ومن أشهر من ولد بالكوفة : الإمام أبو حنيفة ، والأصمعي ، والكسائي . سميت بالكوفة لاستدارتها ، من قول العرب : رأيت كوفناً للبقعة المستديرة ، وقيل سميت بالكوفة لاجتماع الناس بها ، من قولهم تكوف الرمل . انظر معجم البلدان (٤/٩٠) وما بعدها ؛ المعالم الجغرافية الواردة في السيرة النبوية (ص ٢٦٧-٢٦٨) ؛ موسوعة المدن العربية والإسلامية (ص ٨٠) .

(٦) انظر تاج التراجم (٢٣٧) ؛ طبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده (١٧) ؛ بلوغ الأماني (ص ٥) .

كالحديث والفقه وعلوم اللغة العربية^(١) ، وكانت ملتقى كبار الفقهاء واللغويين والنحاة ، كأبي حنيفة وأبي يوسف^(٢) والثوري^(٣) والكسائي^(٤) وغيرهم ، فانصرف الإمام محمد للتعلم .

ومما ساعده على ذلك حال اليسار التي كان فيها إذ قال : (ترك أبي ثلاثين ألف درهم، فأنفقت خمسة عشرًا على النحو واللغة، وخمسة عشر ألفاً على الحديث والفقه)^(٥). في هذا الجو العلمي المثمر نشأ محمد بن الحسن ومواهبه بدأت تتجلى.

(١) انظر بلوغ الأماني (ص ٥) .

(٢) أبو يوسف : يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري ، ولد سنة (١١٣هـ) ، صاحب أبي حنيفة ، تخرج به أئمة كمحمد بن الحسن وابن سماعة ، ولي القضاء لثلاثة من الخلفاء : المهدي والهادي والرشيد ، وكان إليه تولية القضاء في المشرق والمغرب ، وهو أول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة وأملى المسائل ونشرها ، وله من الكتب : الأمالي ، واختلاف الأمصار ، والرد على مالك بن أنس ، وكتاب الخراج ، توفي ببغداد سنة (١٨٣هـ) وله (٦٩) سنة . انظر ترجمته في : الانتقاء (١٧٢-١٧٣) ؛ تاريخ جرحان (ص ٤٨٧) ؛ تاريخ الإسلام للذهبي (١٢/٤٩٧-٥٠٣) ؛ أخبار القضاة (٣/٢٥٤-٢٦٤) .

(٣) هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع الثوري الكوفي ، إمام الحفاظ ، ولد سنة (٩٧هـ) في خلافة سليمان بن عبد الملك ، حدث عن أبيه وحبيب بن ثابت وغيرهما ، روى عنه ابن المبارك وابن جريح ومحمد بن الحسن وغيرهم ، قال شعبة ويحيى بن معين : سفيان أمير المؤمنين في الحديث . طلبه المنصور ثم المهدي ليلي الحكم فتوارى منهما سنين ، ومات بالبصرة مستخفياً في خلافة المهدي سنة (١٦٠هـ) ، وقيل غير ذلك ، وهو ابن (٦٣) سنة . انظر ترجمته في : صفة الصفوة (٣/١٤٧-١٥٢) ؛ تذكرة الحفاظ (١/٢٠٣-٢٠٧) ؛ تاريخ بغداد (٩/١٥١-١٧٣) ؛ الجواهر المضيئة (١/٢٥٠-٢٥١) .

(٤) الإمام أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي الأسدي مولاهاهم الكوفي ، المقرئ النحوي ، ولد في حدود سنة (١٢٠هـ) ، سمع من الأعمش وعاصم بن أبي النجود وغيرهما ، وقرأ عليه أبو عمر الدوري وقتيبة بن مهران الأصفهاني وغيرهما ، كان مؤدب هارون الرشيد ثم ابنه الأمين ، له من التصانيف : كتاب في النحو ، وكتاب القراءات ، وكتاب معاني القرآن وغيرها ، توفي سنة (١٨٩هـ) على الصحيح بالري هو ومحمد بن الحسن في يوم واحد . انظر ترجمته في : الثقات (٨/٤٥٧-٤٥٨) ؛ معجم الأدباء (٤/٨٧-١٥٠) ؛ معرفة القراء الكبار (ص ١٢٠-١٢٨) ؛ البداية والنهاية (١٠/٢٠١-٢٠٢) ؛ طبقات المفسرين للأدوني (ص ٢١) .

(٥) انظر أخبار أبي حنيفة (١٢٩) ؛ العبر في خبر من غير (١/٣٠٣) ؛ مناقب أبي حنيفة وصاحبيه (٥٤) ؛ شذرات الذهب (١/٣٢٢) .

المبحث الثالث - طلبه للعلم ، رحلاته في طلب العلم :

المطلب الأول - طلبه للعلم :

اعتنى والد الإمام محمد بن الحسن عناية فائقة بتعليم ابنه منذ صغره ، فحمله إلى أبي حنيفة فلازمه آخر حياته ، ثم لازم أبا يوسف من بعده حتى أتقن الفقه وبرع فيه ^(١) ، وسمع الإمام مالكا وغيره ^(٢) .

المطلب الثاني - رحلاته في طلب العلم :

رحل الإمام محمد - رحمه الله - إلى الأوزاعي ^(٣) في الشام ، وإلى سفيان بن عيينة ^(٤) في مكة ، وعبد الله بن المبارك ^(٥)

(١) انظر وفيات الأعيان (١٨٤/٤) .

(٢) انظر الانتقاء (ص ١٧٤) ؛ مناقب أبي حنيفة وصاحبيه للذهبي (ص ٨٦) ؛ الجواهر المضيئة (٤٢/٢) . وقد أفردت المبحث الرابع لشيوعه .

(٣) هو أبو عمرو عبد الله بن عمرو بن محمد الأوزاعي ، إمام فقيه محدث مفسر ، ولد سنة (٨٨هـ) ، نشأ يتيماً ، حدث عن عطاء بن أبي رباح ومكحول وقتادة وخلق كثير من التابعين ، روى عنه ابن شهاب الزهري والثوري ومحمد بن الحسن وغيرهم ، أراد المنصور توليه القضاء فأبى ، ثم نزل بيروت مرابطاً ، وتوفي بها سنة (١٥٧هـ) . انظر ترجمته في : التاريخ الصغير (١٢٤/٢-١٢٥) ؛ تاريخ خليفة (ص ٣١٥) ؛ حلية الأولياء (١٣٥/٦-١٤٩) ؛ تاريخ مدينة دمشق (١٤٧/٣٥-٢٢٩) ؛ طبقات الحفاظ (ص ٨٥-٨٦) .

(٤) هو أبو محمد سفيان بن عيينة بن أبي عمران واسمه ميمون الهلالي ، كان عالماً ناقداً وزاهداً عابداً ، ولد بالكوفة ، ثم انتقل إلى مكة ، وكان مولده سنة (١٠٧هـ) حدث عن سلمة بن دينار والزهري وعمرو بن دينار وغيرهم ، مات بمكة سنة (١٩٨هـ) . انظر ترجمته في : التاريخ الكبير (٩٤/٤) ؛ مشاهير علماء الأمصار (ص ١٤٩) ؛ رجال صحيح البخاري (٣٣٠/١-٣٣١) ؛ وفيات الأعيان (٣٩١/٢-٣٩٣) ؛ الكواكب النيرات (ص ٤٢) .

(٥) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي الحنظلي ، ولد سنة (١١٨هـ) ، صحب أبا حنيفة ، وأخذ عنه علمه ، جمع الفقه والأدب والنحو واللغة والشعر والزهد والورع ، وكان ثقة حجة ، أخذ عن شعبة والأوزاعي وغيرهما ، وروى عنه جماعة منهم محمد بن الحسن ، توفي سنة (١٨١هـ) ، وله (٦٣) سنة . انظر ترجمته في : أخبار أبي حنيفة وأصحابه (ص ١٣٩-١٤٢) ؛ رجال صحيح مسلم (٣٨٩/١) ؛ حلية الأولياء (١٦٢/٨-١٩٠) ؛ المنتظم (٥٨/٩-٦٣) ؛ الجواهر المضيئة (٢٨١/١-٢٨٢) .

في خراسان ^(١) ، ومن أهم رحلاته كانت رحلته إلى الإمام مالك في المدينة ، حيث لازمه ثلاث سنوات ^(٢) ، فسمع منه الموطأ ^(٣) (٤) .

(١) خراسان : بلاد واسعة أول حدودها مما يلي العراق ، وآخر حدودها مما يلي الهند ، من مدنها نيسابور ، وهراة ، ومرو ، وبلخ ، وسرخس ، وما يتخلل ذلك من المدن التي دون نهر جيحون ، ومن علمائها : محمد بن إسماعيل البخاري ، ومسلم بن الحجاج ، والترمذي ، وغيرهم كثير . انظر معجم البلدان (٣٥٤-٣٥٠/٢) .

(٢) وكان يقول : أقمت على باب مالك ثلاث سنين ، وسمعت منه سبعمائة حديث . انظر تاريخ بغداد (١٧٣/٢) ؛ سير أعلام النبلاء (١٣٥/٩) ؛ الفوائد البهية (ص٢١٢) ؛ مناقب أبي حنيفة للكردي (ص٤٣٣) .

(٣) الموطأ في الحديث للإمام مالك بن أنس الأصبحي إمام دار الهجرة المتوفى سنة (١٧٩هـ) قال عنه حاجي خليفه : (كتاب قدم مبارك قصد فيه جمع الصحيح ؛ لكن إنما جمع الصحيح عنده لا على اصطلاح أهل الحديث ؛ لأنه يرى المراسيل والبلاغات صحيحة) . انظر كشف الظنون (١٩٠٧/٢) - (١٩٠٨) .

(٤) انظر مقدمة شرح السير الكبير (٩/١) .

المبحث الرابع - شيوخه ، تلامذته :

المطلب الأول - شيوخه ^(١) :

تفقه الإمام محمد بن الحسن بأبي حنيفة في آخر حياته ، ثم بعد وفاته تفقه بأبي يوسف ، وسمع الموطأ من الإمام مالك ، فهؤلاء الأئمة الثلاثة هم أبرز شيوخ الإمام محمد بن الحسن - رحمهم الله جميعاً - ، وقد تتلمذ الإمام محمد على غيرهم من أعلام عصره أذكر بعضهم مرتبين حسب تاريخ وفاتهم :

(١) عبد الملك بن جريج المكي ^(٢) (ت ١٥٠هـ) .

(٢) مسعر بن كدام الهلالي ^(٣) (ت ١٥٥هـ) .

(٣) عمر بن ذر الهمداني ^(٤) (ت ١٥٦هـ) .

(١) انظر الطبقات الكبرى (٣٣٦/٧) ؛ تاريخ بغداد (١٧٢/٢) ؛ سير أعلام النبلاء (١٣٤/٩) ؛ البداية والنهاية (٢٠٢/١٠) ؛ الجواهر المضيئة (٤٢/٢) ؛ بلوغ الأماني (ص ١١-١٣) .

(٢) هو أبو الوليد وأبو خالد - له كنيستان - عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشي الأموي ، الإمام الحافظ ، شيخ الحرم ، ولد سنة ثمانين (٨٠هـ) عام الحفاف ، حدث عن عطاء بن أبي رباح وعن نافع مولى ابن عمر وعمرو بن دينار وغيرهم ، وحدث عنه : الأوزاعي ، وسفيان بن عيينة ، وغيرهم ، وأخذ عنه محمد بن الحسن ، مات سنة (١٥٠هـ) . انظر ترجمته في : مشاهير علماء الأمصار (ص ١٤٥) ؛ وفيات الأعيان (١٦٣/٣-١٦٤) ؛ تذكرة الحفاظ (١٦٩/١-١٧١) ؛ ميزان الاعتدال (٤٠٤/٤) ؛ تهذيب التهذيب (٣٥٧/٦-٣٥٩) .

(٣) أبو سلمة مسعر بن كدام بن ظهير بن الحارث الهلالي الكوفي ، ثقة ، روى عن عدي بن ثابت وقتادة وغيرهم ، وروى عنه سفيان بن عيينة ومحمد بن بشر ، وأخذ عنه محمد بن الحسن ، توفي سنة (١٥٥هـ) . انظر ترجمته في : التاريخ الكبير (١٣/٨) ؛ المعرفة والتاريخ (٢٧/٣-٢٨) ؛ سير أعلام النبلاء (١٦٣/٧-١٧٣) ؛ خلاصة تهذيب تهذيب الكمال (ص ٣٧٤) ؛ طبقات الحفاظ (ص ٨٨) .

(٤) هو عمر بن ذر بن عبد الله بن زرارة الهمداني الكوفي ، كان إماماً ، زاهداً ، ثقة ، بليغاً ، وثقه النسائي والدارقطني وابن معين ، حدث عن أبيه ومجاهد وسعيد بن جبيرة وغيرهم . وحدث عنه ابن المبارك ووكيع وغيرهم ، وأخذ عنه محمد بن الحسن ، توفي سنة (١٥٦هـ) ، وقيل غير ذلك . انظر ترجمته في : الجرح والتعديل (١٠٧/٦) ؛ حلية الأولياء (١٠٨/٥-١٢٢) ؛ سير أعلام النبلاء (٣٨٥/٦-٣٨٨) ؛ ميزان الاعتدال (٢٣٢/٥) .

٤) عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت ١٧٥هـ)، وأخذ عنه محمد فقه أهل الشام.

٥) عبد الله بن المبارك (ت ١٨١هـ) .

٦) مالك بن مغول ^(١) (ت ١٥٩هـ) .

٧) داود بن نصير الطائي ^(٢) (ت ١٦٠هـ) ^(٣) .

٨) سفيان الثوري (ت ١٦٠هـ) .

هؤلاء أشهر أساتذة الإمام محمد ، وليس من الميسور الإحاطة بجميع شيوخه في هذه الرسالة ، والذي يطلع على " الموطأ " برواية الإمام محمد و " كتاب الآثار " ، و " كتاب الحجة على أهل المدينة " يظهر له وفرة شيوخ الإمام محمد الشيباني ، ومكانته في الحديث إلى جانب مكانته في الفقه والاجتهاد ^(٤) .

(١) هو أبو عبد الله مالك بن مغول بن عاصم بن غزية بن خرشة البجلي الكوفي ، الإمام الثقة المحدث ، حدث عن الشعبي وعطاء بن أبي رباح وعبد الله بن بريدة وغيرهم . وروى عنه الثوري وابن المبارك وغيرهما ، وأخذ عنه محمد بن الحسن ، مات سنة (١٥٩هـ) . انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى (٣٦٥/٦) ؛ التاريخ الكبير (٣١٤/٧) ؛ الأنساب (٥٦٩/٣) ؛ تاريخ الإسلام (٥٨٢/٩-٥٨٣) ؛ الجواهر المضيئة (١٥٠/٢) .

(٢) هو أبو سليمان داود بن نصير الطائي الكوفي ، ولد بعد المائة بسنوات في الكوفة ، كان إماماً ، عالماً ، عابداً ، زاهداً ، روى عن عبد الملك بن عمير وحמיד الطويل وهشام بن عروة وغيرهم ، وحدث عنه زافر بن سليمان ومصعب بن المقدم ، وأخذ عنه محمد بن الحسن ، توفي سنة (١٦٠هـ) ، وقيل غير ذلك . انظر ترجمته في : أخبار أبي حنيفة وأصحابه (١١٤/١-١٢٣) ؛ حلية الأولياء (٣٣٥/٧-٣٦٧) ؛ تاريخ بغداد (٣٤٧/٨-٣٥٥) ؛ سير أعلام النبلاء (٤٢٢/٧-٤٢٥) .

(٣) قال محمد بن الحسن - رحمه الله - : (وبلغني أنه كان يسأل عني ، فقيل له : هذا غلام من بني شيبان من مواليهم ، وكان يقول : سيبغ في العلم يصف مرتبة عظيمة) . أخبار أبي حنيفة (ص ١١٧-١١٨) ؛ وانظر كذلك : الجواهر المضيئة (٢٤٠/١) .

(٤) ذكر زاهد الكوثري في كتابه بلوغ الأماني في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني أكثر من ستين شيخاً للإمام محمد - رحمه الله - منهم الكوفي ، والبصري والمديني ، والشامي ، وغيرهم . انظر بلوغ الأماني (١١-١٣) .

المطلب الثاني - تلامذته (١) :

تتلمذ على الإمام محمد بن الحسن خلق كثير من الأئمة الأعلام ، أثرى بهم العلم وانتشر في كل مكان ، أذكر بعضهم باختصار مرتبين حسب تاريخ وفاتهم :

(١) الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ) .

(٢) موسى بن سليمان الجوزجاني (٣) (ت بعد سنة ٢٠٠هـ) .

(٣) إبراهيم بن رستم المروزي (٤) (ت ٢١١هـ) .

(٤) معلى بن منصور (٥) (ت ٢١١هـ) .

(١) انظر أخبار أبي حنيفة (ص ١٦١-١٦٢) ؛ تاريخ بغداد (١٧٢/٢) ؛ سير أعلام النبلاء (١٣٥/٩) ؛ الجواهر المضيئة (٤٣/٣) .

(٢) قال الشافعي - رحمه الله - : (ما رأيت أحداً قط إذا تكلم رأيت القرآن نزل بلغته إلا محمد بن الحسن ، فإنه كان إذا تكلم رأيت القرآن نزل بلغته ، ولقد كتبت عنه حمل بعير ذكر ؛ وإنما قلت : ذكر لأنه بلغني أنه يحمل أكثر مما تحمل الأنثى) . وقال أيضاً : (لقد كتبت عن محمد بن الحسن وقر بعير ذكر ، ولولاه ما فتق لي من العلم ما أنفتق ، فالناس كلهم في الفقه عيال على أهل العراق ، وأهل العراق عيال على أهل الكوفة ، وأهل الكوفة كلهم عيال على أبي حنيفة) . انظر أخبار أبي حنيفة (ص ١٢٨) .

(٣) هو أبو سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني ، سمع من عبد الله المبارك وأبي يوسف ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ، وكان ورعاً محدثاً فقيهاً بصيراً بالرأي ، يذهب مذهب أهل السنة في القرآن ، ويكفر القائلين بخلقه ، عرض عليه المأمون القضاء فاعتذر ، توفي بعد سنة مائتين ، من كتبه : السير الصغير ، والصلاة ، والنوادر في الفتاوى . انظر الجرح والعديل (١٤٥/٨) ؛ تاريخ بغداد (٣٦/١٣) ؛ الفوائد البهية (ص ٢٨٤) ؛ هدية العارفين (٤٧٧/٦) ؛ الأعلام (٣٢٣/٧) .

(٤) هو أبو بكر إبراهيم بن رستم المروزي ، أحد الأئمة الأعلام ، وثقه يحيى بن معين ، تفقه على محمد بن الحسن وروى عنه النوادر ، عرض عليه المأمون القضاء فامتنع ، مات بنيسابور سنة (٢١١هـ) . انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (٧٢/٦) ؛ المنتظم (٢٣٥-٢٣٦/١٠) ؛ الكامل في الضعفاء (ص ٢٦٣) ؛ الجواهر المضيئة (٣٨-٣٧/١) ؛ الطبقات السننية (١٩٤-١٩٦) .

(٥) هو أبو يعلى معلى بن منصور الرازي ، ولد في حدود سنة (١٥٠هـ) ، من كبار أصحاب أبي يوسف ومحمد ، ومن ثقاتهم في النقل والرواية ، روى عنهما الكتب والأمايل ، عرض عليه المأمون القضاء فامتنع ، مات سنة (٢١١هـ) . انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى (٣٤١/٧) ؛ تاريخ بغداد (١٣٨-١٣٩/١٣) ؛ ميزان الاعتدال (٤٧٦-٤٧٨) ؛ تقريب التهذيب (٥٤١/١) ؛ الفوائد البهية (ص ٢٨٤) .

(٥) أبو حفص الكبير ^(١) (ت ٢١٧هـ) .

(٦) أسد بن الفرات ^(٢) (ت ٢١٣هـ) .

(٧) عيسى بن أبان ^(٣) (ت ٢٢١هـ) .

(٨) هشام بن عبيد الله الرازي ^(٤) (ت ٢٢١هـ) .

(٩) علي بن معبد ^(٥) (ت ٢١٨هـ) .

(١) هو أبو حفص بن حفص ، المعروف بأبي حفص الكبير ، ولد سنة (١٥٠هـ) ، كان ثقة ، ورعاً ، زاهداً ، صاحب سنة ، أخذ الفقه عن محمد بن الحسن ، انتهت إليه رئاسة الحنفية ببخارى ، من تصانيفه : كتاب الأهواء ، والرد على اللفظية ، توفي سنة (٢١٧هـ) . انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (١٥٧/١٠-١٥٨) ؛ تاج التراجم (ص ٩٤) ؛ الجواهر المضيئة (٦٧/١) ؛ الطبقات السننية (٣٤٢/١-٣٤٣) ؛ الفوائد البهية (ص ٢٤-٢٥) .

(٢) هو أبو عبد الله أسد بن الفرات بن سنان الحراني ، ولد سنة (١٤٤هـ) ، وقيل غير ذلك ، سمع من مالك الموطأ ثم ذهب إلى العراق فلقي أبا يوسف ومحمد بن الحسن وتفقه بهما ، ولي قضاء القيروان ، واستعمله زيادة الله الأغلي على جيشه لفتح جزيرة صقلية ، فدخلها فاتحاً ، مات بصقلية سنة (٢١٣هـ) ، وقيل غير ذلك . انظر ترجمته في : المنتظم (٢٥٢/١٠) ؛ تاريخ الإسلام (٦٦/١٥-٦٩) ؛ وفيات الأعيان (١٨٢/٣) ؛ بغية الطلب في تاريخ حلب (١٥٥٣/٤) ؛ شجرة النور الزكية (٦٢/١) .

(٣) هو أبو موسى عيسى بن أبان بن صدقة ، تفقه على محمد بن الحسن ولزمه ستة أشهر ، وصف بالذكاء والسخاء ، وسعة العلم ، ولي قضاء البصرة حتى مات ، من تصانيفه : إثبات القياس ، واجتهاد الرأي ، والجامع ، مات بالبصرة سنة (٢٢١هـ) . انظر ترجمته في : أخبار القضاة (١٧٠/٣-١٧٢) ؛ أخبار أبي حنيفة وأصحابه (ص ١٤٧-١٥٣) ؛ تاريخ بغداد (١١/١٥٧-١٦٠) ؛ سير أعلام النبلاء (٤٤٠/١٠) ؛ الجواهر المضيئة (٤٠١/١) .

(٤) هو هشام بن عبيد الله الرازي ، من أهل الري ، تفقه على أبي يوسف ومحمد بن الحسن ، مات محمد بن الحسن في منزله بالري ودفن في مقبرته ، من تصانيفه : صلاة الأثر ، والنوادر ، مات سنة (٢٢١هـ) . انظر ترجمته في : أخبار أبي حنيفة وأصحابه (ص ١٦٢) ؛ تاريخ الإسلام (٤٣٩/١٦-٤٤١) ؛ تهذيب التهذيب (٥٤٣/١١) ؛ الجواهر المضيئة (٢٠٥/٢-٢٠٦) ؛ الفوائد البهية (ص ٢٩٤) .

(٥) هو أبو محمد وأبو الحسن - له كنيستان - علي بن معبد بن شداد العبدي ، مروزي الأصل ، نزيل مصر ، كان حافظاً ، فقيهاً ، ثقة ، من أصحاب محمد بن الحسن ، روى عنه الجامع الكبير ، والجامع الصغير ، توفي بمصر سنة (٢١٨هـ) . انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (١٠/٦٣١-٦٣٢) ؛ تهذيب الكمال (١٣٩/٢١-١٤١) ؛ تهذيب التهذيب (٣٣٦/٧) ؛ الجواهر المضيئة (٣٧٩/١) ؛ الفوائد البهية (١٧٩) .

١٠) محمد بن سماعة ^(١) (ت ٢٣٣هـ) .

١١) أحمد بن حنبل ^(٢) (ت ٢٤١هـ) .

وغيرهم كثير ممن كان لهم أثر كبير في نشر العلوم الدينية .

(١) هو أبو عبد الله محمد بن سماعة بن عبيد الله بن هلال التميمي الكوفي ، ولد (١٣٠هـ) ، أخذ العلم عن أبي يوسف ومحمد بن الحسن ، وهو من الحفاظ الثقات ، كتب النوادر عن أبي يوسف ومحمد وروى الأمالي ، وله كتاب أدب القاضي ، وكتاب المحاضر والسجلات ، ولي القضاء ببغداد للمأمون ، فلما ضعف بصره في أيام المعتصم استعفى ، مات سنة (٢٣٣هـ) وله (١٠٣هـ) سنين . انظر طبقات الفقهاء (ص ١٤٤) ؛ المنتظم (١١/١٩٧-١٩٨) ؛ تاريخ الإسلام (١٧/٣٢٤-٣٢٥) ؛ الجواهر المضيئة (٢/٥٨-٥٩) ؛ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (ص ٣٣٩) .

(٢) قال إبراهيم بن الحري : (سألت أحمد بن حنبل من أين لك هذه المسائل الدقيقة ؟ قال : من كتب محمد بن الحسن) . انظر أخبار أبي حنيفة (ص ١٢٩) ؛ سير أعلام النبلاء (٩/١٣٦) ؛ الجواهر المضيئة (٢/٤٣) .

المبحث الخامس - مصنفاته ، الأعمال العلمية التي قام بها :

المطلب الأول - مصنفاته :

إن كتب الإمام محمد - رحمه الله - تمثل المصادر الأولية الأساسية التي يعول عليها في المذهب الحنفي .

ففقهاء أبي حنيفة خاصة ، وفقهاء العراقيين عامة مدين لمحمد بن الحسن بكتبه ، فهي التي حفظته ، وجعلته منبعاً يستقى منه ^(١) .

ولم يصل إلينا من أي عالم في طبقة كتب في الفقه قدر ما وصل من كتب محمد ابن الحسن ^(٢) ، بل كانت مصدر إمداد لكتب مدونة في المذاهب الأخرى ، فالشافعي - رحمه الله - ألف قديمه وجديده بعد أن تفقه على محمد وكتب كتبه وحفظ منها ما حفظ ، وأحمد بن حنبل كان يجاب في المسائل من كتب محمد ^(٣) .

وكتب الإمام محمد الفقهية ليست كلها في درجة واحدة من حيث الثقة بها ، بل يقسمها العلماء من هذه الناحية إلى قسمين :

القسم الأول - كتب ظاهر الرواية :

وتسمى أيضاً بمسائل الأصول ^(٤) ، وظاهر المذهب ^(٥) .

(١) أبو حنيفة حياته وعصره (ص ٢١٩) .

(٢) قيل إنه صنف في العلوم الدينية تسعمائة وتسعة وتسعين كتاباً . انظر الدر المختار (١/١٥٣) ؛ مقدمة شرح الجامع الصغير (النافع الكبير) (ص ٣٦) .

(٣) انظر بلوغ الأمان (٦٢) ؛ مقدمة شرح السير الكبير بتحقيق صلاح المنجد (١/٢١) .

(٤) انظر شرح عقود رسم المفتي (ص ١٦) ؛ حاشية ابن عابدين (١/١٢٤-١٦٣) ؛ مقدمة النافع الكبير (ص ١٧) ؛ درر الحكام (٤/٥٥٣) ؛ كشف الظنون (٢/١٢٨١) ؛ المذهب الحنفي (١/٢٦١) ؛ مصطلحات المذاهب الفقهية (ص ١٠٥) .

(٥) انظر المذهب الحنفي (١/٣٥٩) .

وسميت بظاهر الرواية لأنها رويت عن محمد برواية الثقات ، فهي ثابتة عنه ،
إما متواترة أو مشهورة (١) .

وهذه الكتب تجمع المسائل المروية عن أئمة المذهب الأوائل :

أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ، ويلحق بهم زفر (٢) ،
والحسن بن زياد (٣) - رحمهم الله - ولكن الإطلاق الأول هو المشهور (٤) .

وفيما يلي دراسة موجزة لهذه الكتب مرتبة حسب ترتيب الفقهاء لها :

١ - كتاب الأصل المعروف بالمبسوط (٥) :

(١) انظر شرح عقود رسم المفتي (ص ١٦) ؛ حاشية ابن عابدين (١٢٤/١-١٦٣) ؛ كشف الظنون
(١٢٨٢/٢) ؛ مصطلحات المذاهب الفقهية (ص ١٠٥) .

(٢) هو : أبو الهذيل زفر بن الهذيل بن قيس العنبري ، ولد سنة (١١٠هـ) كان من بحور الفقه وأذكياء
الوقت ، جمع بين العلم والعبادة والفقه والحديث ، تفقه على الإمام أبي حنيفة وجالسه مدة من الزمن ،
من أكبر تلامذته ، ولي قضاء البصرة ، ومما توفي سنة (١٨٥هـ) . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان
(٣١٩/٢) ؛ سير أعلام النبلاء (٣٥/٨) ؛ الانتقاء (ص ١٧٣) ؛ تاج التراجم (ص ١٧٠) ؛ الطبقات
السنية (٢٥٥/٣) .

(٣) هو : أبو علي الحسن بن زياد اللؤلؤي ، كوفي الأصل ، نزيل بغداد ، كان أحد البارعين في الرأي ،
علماً بروايات أبي حنيفة ، مقدماً في السؤال والتفريع ، درس عند الإمام أبي حنيفة مدة ، له كتاب المجرد
لأبي حنيفة ، أدب القاضي ، النفقات ، الخراج ، توفي سنة (٢٠٤هـ) . انظر ترجمته في : أخبار أبي
حنيفة (ص ١٣٥) ؛ تاريخ بغداد (٣١٤/٧) ؛ سير أعلام النبلاء (٥٤٣/٩) ؛ الفكر السامي
(٤٣٧/١) ؛ تاج التراجم (ص ١٥٠) .

(٤) انظر شرح عقود رسم المفتي (ص ١٦) ؛ حاشية ابن عابدين (١٢٤/١) ؛ مقدمة النافع الكبير
(ص ١٨) ؛ المذهب الحنفي (٣٥٨/١) ؛ مصطلحات المذاهب الفقهية (ص ١٠٥) .

(٥) طبعت أجزاء من الأصل وقد اعتنى بتصحيح الكتاب والتعليق عليه الأستاذ أبو الوفاء الأفغاني ، والقدر
المطبوع من كتاب الأصل لا يبلغ أكثر من عشري الكتاب ، والباقي لا يزال مخطوطاً غير متناول لأهل
العلم ، يوجد منه نسخة في معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي تحت رقم (٣ ، ٤) مصورة
من مكتبة أحمد الثالث بتركيا تحت رقم (١/٦٩٧ ، ٢/٦٩٧) ويرقم (٣١٧) مصورة من مكتبة
شستر بني ذات رقم (٥٣٠٦) .

أكبر ما وصل إلينا من كتب محمد بن الحسن - رحمه الله - وأولها قال ابن عابدين :

واشتهر المبسوط بالأصل وذا لسبقه الستة تصنيفاً كذا (١)

وسبب تسميته بـ "الأصل" لكونه أول كتاب كتبه محمد بن الحسن - رحمه الله - من كتب ظاهر الرواية .

وسمي بالمبسوط لأن الإمام محمداً أخذ المواضيع الفقهية ، كل موضوع مستقلاً عن الآخر ، واعتبر كل موضوع وحدة جامعة للمسائل المتفرعة منه ، فأصدر كتاباً بحسب الموضوعات الفقهية : الصلاة ، الزكاة ، ونحو ذلك إلى عامة أبواب الفقه ، فلما جمعت تلك الكتب وضم بعضها إلى بعض ، أطلق عليها اسم المبسوط .

وروي هذا الكتاب من تلاميذه بطرق عديدة ، أشهرها رواية أبي سليمان الجوزجاني ، وهي التي انتشرت وأصبحت متداولة بين أهل العلم (٢) .

أما منهج الكتاب الذي سار عليه الإمام محمد فقد أفصح عنه في المقدمة قائلاً : " قد بينت لكم قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولي ، وما لم يكن فيه خلاف فهو قولنا جميعاً " (٣) .

ومن أبرز مزاياه أنه يتناول المسائل الفقهية بعبارة سهلة ، مدعمة بالأدلة في كثير من المسائل ، ولا يسرد الأدلة إذا كانت الأحاديث والآثار الدالة على المسائل في متناول جمهور الفقهاء ، إنما يسردها في مسائل تغرب أدلتها على أكثرهم (٤) ، ويعد المبسوط من أوسع كتب محمد وأغزرها مادة .

(١) انظر شرح عقود رسم المفتي (ص ١٨) .

(٢) انظر شرح عقود رسم المفتي (ص ١٧) ؛ بلوغ الأمان (ص ٦٢) .

(٣) الأصل (٢/١) .

(٤) انظر بلوغ الأمان (ص ٦٣) .

ويروى أن الإمام الشافعي - رحمه الله - استحسنته وحفظه ، وأنه ألف كتابه
الأم على محاكاة الأصل ^(١) .

٢- الجامع الصغير ^(٢) :

وهو المتن الذي قام الإمام البزدوي - رحمه الله - بشرحه ، وقد أفردت له
المبحث الأول من الفصل الثالث للتعريف به .

٣- الجامع الكبير ^(٣) :

من أجل كتب ظاهر الرواية ، ومن أهم مصنفات الإمام محمد - رحمه الله -
وأعمقها فقهاً ، إذ احتوى على فروق فقهية دقيقة ، مع ظهور مسلك التعليل وضبط
الفروع بالأصول ، فكان معياراً لاختبار الفقهاء ومبلغ يقظتهم في الفقه ، يقول الإمام
السرخسي ^(٤) : "من أراد امتحان المتبحرين في الفقه، فعليه بأيمان الجامع" ^(٥) .

وصنف الإمام محمد الجامع الكبير مرتين : صنفه أولاً فرواه عنه أصحابه ، ثم
أعاد النظر فيه ثانياً ، فزاد فيه أبواباً ومسائل كثيرة ، وصاغ عباراته في كثير من
المواضع حتى صار أحسن لفظاً وأغزر معنى ، فرواه عنه أصحابه ثانياً .

(١) انظر كشف الظنون (١٠٧/١) ؛ بلوغ الأمان (ص٦٢) .

(٢) الكتاب مطبوع ، وله طبعتان إحداها في إدارة القرآن والعلوم الإسلامية بكراتشي باكستان ، والأخرى
بعالم الكتب بيروت .

(٣) الكتاب مطبوع طبعتين ، إحداها بدار إحياء التراث العربي ، والأخرى بدار الكتب العلمية بيروت .

(٤) هو : أبو بكر محمد بن أحمد بن سهل السرخسي ، يلقب بشمس الأئمة ، كان إماماً ، علامة ، حجة ،
فقيهاً ، أصولياً ، مناظراً ، مجتهداً في المسائل ، لازم شمس الأئمة الحلواني حتى تخرج به وصار أنظر أهل
زمانه ، وسجن في جب بأوزجند بسبب نصحه لبعض الأمراء ، فأملى كتابه المبسوط من خاطره وهو
في السجن وأصحابه في أعلى الحب ، وله أيضاً كتاب شرح السير الكبير ، وأصول الفقه ، مات سنة
(٤٩٠هـ) . انظر ترجمته في : الجواهر المضيئة (٢٨/٢-٢٩) ؛ تاج التراجم (ص٢٣٤-٢٣٥) ؛
الفوائد البهية (ص٢٠٦-٢٠٧) ؛ الفتح المبين في طبقات الأصوليين (١/٢٦٤) ؛ الأعلام (٥/٣١٥) .

(٥) شرح السير الكبير (١/٢٥٢) .

والجامع الكبير كالجامع الصغير كلاهما خال من الاستدلال الفقهي ، وقد تناوله الفقهاء بالشرح ، منهم البزدوي - رحمه الله - ^(١) ، ولم تزل تلك الشروح مخطوطات في خزانات العالم ^(٢) .

٤ - الزيادات ^(٣) :

تكاد تتفق كلمة الفقهاء من المتقدمين والمتأخرين ، ومؤلفي كتب الطبقات والمصنفات وأصحاب التراجم على أن " الزيادات " من كتب ظاهر الرواية ، لأنها مروية عن الإمام محمد روايات مشتهرة بطريق الثقات .

وبعض العلماء اعتبروا " الزيادات " من النوادر ، ولكن الأكثرية يعدونه من مظاهر الرواية وهو الصحيح ^(٤) ، وقد أشار إليها العلامة ابن عابدين ^(٥) في منظومته (رسم المفتي) بهذه الأبيات :

(١) انظر أبو حنيفة (ص ٢٣٨) ، وقد فصل الدكتور أحمد الندوي في التعريف بالكتاب فليراجع : الإمام محمد بن الحسن الشيباني نابغة الفقه الإسلامي (٩٤-١٣٢) .

(٢) بلوغ الأمان (ص ٦٣) .

(٣) الكتاب مخطوط ولم ينشر بعد ، توجد في دار الكتب المصرية نسخة تحت رقم (١٢٤٢) فقه حنفي ميكروفيلم رقم (٢٠٠٢) ، وذكر بروكلمان أربع نسخ من مكتبات تركيا : أيا صوفيا (١٣٨٥) ، ولا له لي باستنبول (٩٤٦) ، وفاتح رقم (١٥٥٥) ، وجار الله (٢٩٥) . انظر تاريخ الأدب العربي (٢٦٧/٣) . ولكن الباحث قاسم أشرف نور الذي قام بتحقيق (شرح الزيادات) ذكر في رسالته (١٠٦/١) أنه ليست في واحد منها نسخة حقيقية لكتاب (الزيادات) وإن جميع النسخ هي (منتخب شرح الزيادات) لصدر الدين سليمان بن وهب ، وإما هي نسخ من (شرح الزيادات) لقاضي خان .

(٤) منهم طاش كبرى زاده ، العلامة اللكنوي ، الأستاذ أبو زهرة ، الكوثري . انظر مفتاح السعادة (٢٦٣/٢) ؛ النافع الكبير (ص ٩٧) ؛ أبو حنيفة (ص ٢١٥) ؛ بلوغ الأمان (ص ٦٥) .

(٥) هو : محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي ، ولد سنة (١١٩٨هـ) ، إمام الحنفية في عصره ، وفقهه الديار الشامية ، كان شافعيًا ثم تحول إلى المذهب الحنفي ، من تصانيفه : رد المختار على الدر المختار المعروف بحاشية ابن عابدين ، والعقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية ، منحة الخالق على البحر الرائق ، توفي سنة (١٢٥٢هـ) . انظر ترجمته في : هدية العارفين (٣٦٧/٦-٣٦٨) ؛ الأعلام (٤٢/٦) ؛ أعيان دمشق في القرن الثالث عشر ونصف القرن الرابع عشر الهجري (ص ٢٤٩-٢٥٢) ؛ أعيان القرن الثالث عشر (ص ٣٦-٣٩) ؛ معجم المؤلفين (٧٧/٩) .

وكتب ظاهر الرواية أتت ستا وبالأصول أيضا سميت
صنفها محمد الشيباني حرر فيها المذهب النعماني
الجامع الصغير والكبير والسير الكيـــــر والصغير
ثم الزيادات مع المبسوط تواترت بالسند المضبوط^(١)

وسبب التأليف ذكر فيه العلماء عدة روايات :

١ - ما روي أن الإمام أبا يوسف لما فرّع فروعاً دقيقة في أحد مجالس إملائه قال :
يشق تفريع هذه المسائل على محمد بن الحسن ، ولما بلغه ذلك ، ألف "الزيادات"
لتكون حجة على أن أمثال تلك الفروع وما هو أدق منها لا يشق عليه
تفريعها^(٢) .

٢ - قيل أن أبا يوسف - رحمه الله - كان يملئ تلك الأمالي وكان محمد - رحمه الله
- يجعل تلك الأبواب أصلاً ويزيد عليه ما يتم به الأبواب فسماه الزيادات ، أي
أنه زاد على كلام أبي يوسف - رحمه الله - ولهذا لم تقع أبوابه مرتبة لأن محمداً
تبرك بأمالي أبي يوسف .

٣ - وقيل إنما سمي بذلك لأنه زيادة على ما في الجامع الكبير لفروع لم يذكرها
فيه^(٣) ، وهو الراجح^(٤) .

(١) انظر رسم عقود المفتي (ص ١٦) .

(٢) بلوغ الأماني (ص ٦٥) .

(٣) انظر مقدمة شرح السير الكبير (١/١١) ؛ الفتح المبين في تعريف مصطلحات الفقهاء والأصوليين
(ص ٤٠) ؛ مقدمة كتاب الآثار (١/٤٥) ؛ نظرة عامة في الفقه الإسلامي (ص ٢٤٦) .

(٤) يؤيد ذلك ما ثبت في بعض نسخ "منتخب شرح الزيادات" الذي انتخبه صدر الدين سليمان
بن وهب من "شرح الزيادات" لقاضي خان ، فجاء عنوان الكتاب كالتالي : "الزيادات على الجامع
الكبير" ، محفوظ في قسم المخطوطات بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٢٤٢) فقه حنفي . انظر شرح
الزيادات (١/١٠٣) .

ولأهمية الكتاب فقد قام بشرحه عدد من العلماء منهم الإمام العتالي^(١) ،
والإمام فخر الإسلام البزدوي^(٢) .

٦٥- السير الصغير والسير الكبير^(٣) :

في هذين الكتاين روى الإمام محمد أحكام السير - المغازي - عن الإمام أبي حنيفة -
رحمه الله - فين فيهما جميع الأمور المتعلقة بالجهاد والموادعة ، والغنائم .. إلخ . فهو في الحقيقة
القانون الدولي للمسلمين في أمور الحرب .

وكتاب " السير الكبير " آخر تصنيف صنفه الإمام محمد من كتب ظاهر الرواية^(٤) ،
ولم يذكر اسم أبي يوسف في شيء منه ، وكلمة احتاج إلى رواية عنه قال : أخبرني الثقة^(٥) .
وهذا الكتاب من جملة الكتب التي تبرز فيها شخصية الإمام محمد محدثاً وراوي فراه يوثق كل
قول بنصوص وآثار .

(١) هو الإمام العلامة الزاهد أحمد بن محمد بن عمر زاهد الدين أبو نصر العتالي . والعتالي : نسبة إلى عتائية
بفتح العين المهملة وتشديد التاء المثناة من فوق وبعد الألف باء موحدة ثم ياء مثناة تحتية ، محلة ببخارى ، كان
من العلماء الزاهدين أوحد المتبحرين في علوم الدين ، من تصانيفه : شرح الزيادات ، رواها جماعة عنه ، منهم
حافظ الدين النسفي وشمس الأئمة الكردي ، قالوا : دقق فيه وحقق ، وأبدع مالا يوجد في غيره ،
وشرح الجامع الكبير ، وشرح الجامع الصغير ، وجوامع الفقه المعروف بالفتاوى العتائية ، وتفسير
القرآن ، مات سنة ٥٨٦هـ . انظر ترجمته في : الجواهر المضيئة (ص ٢٢٢) ؛ الطبقات السنية
(ص ٣٤٤) ؛ الفوائد البهية (ص ٣٦) ؛ الوافي بالوفيات (٧٤/٨) ؛ طبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده
(ص ١٠٠) ؛ تاج التراجم (ص ٩) ؛ طبقات المفسرين للسيوطي (ص ٦) ؛ كشف الظنون (١/٤٥٣) ،
٥٦٣ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٦١١ ، ٩٦٣/٢ ، ٩٦٤ .

(٢) انظر كشف الظنون (٩٦٢/٢) (١٢٨٢/٢) ؛ هدية العارفين (٨/٦) ؛ مفتاح السعادة (٢٣٦/٢) ؛
حاشية ابن عابدين (١٦٣/١) .

(٣) قال الدكتور محمد الدسوقي في كتابه الإمام محمد بن الحسن الشيباني وأثره في الفقه الإسلامي
(ص ١٥٩) : (أصل السير الصغير والكبير لم يصل إلينا ، وإنما وصلتنا شروح كثيرة لها ، أهمها :
شرح الإمام السرخسي ، وقد ورد شرح السير الصغير في الجزء العاشر من المبسوط ، وأما شرح السير
الكبير فقد طبع بالهند في حيدر آباد سنة (١٣٣٦هـ) في أربعة أجزاء ، وأصدر منه معهد المخطوطات
بالجامعة العربية خمسة أجزاء بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد) .

(٤) انظر حاشية ابن عابدين (١٢٤/١) ؛ كشف الظنون (١٠١٣/٢) ؛ بلوغ الأماني (ص ٦٥) .

(٥) كشف الظنون (١٠١٣/٢) .

سبب تأليفه^(١) : كان ضرباً من المنافسة بين علماء العراق وعلماء الشام ، إذ يروى أن السير الصغير وقع بيد الأوزاعي إمام أهل الشام فقال : لمن هذا الكتاب ؟ فقيل : لمحمد العراقي . فقال : وما لأهل العراق والتصنيف في هذا الباب ؟ فإنه لا علم لهم بالسير ومغازي رسول الله ﷺ وأصحابه ، كانت من جانب الشام والحجاز دون العراق ؛ فإنها محدثة فتحاً . فبلغت مقالة الأوزاعي محمداً فصنف السير الكبير ، فحكى أنه لما نظر فيه الأوزاعي قال : لولا ما ضمنه من الأحاديث لقلت : إنه يضع العلم من عند نفسه ، وإن الله عين جهة إصابة الجواب في رأيه^(٢) .

وقد احتفى هارون الرشيد^(٣) بهذا الكتاب عندما اطلع عليه ، وعده من مفاخر أيامه ، وأرسل ابنه إلى الإمام محمد يسمعه لهما^(٤) (٥) .

-
- (١) انظر حاشية ابن عابدين (١٢٥/١) ؛ كشف الظنون (١٠١٣/٢) .
- (٢) علق أبو زهرة بقوله : (إن كون التأليف كان سببه استنكار الأوزاعي ، وأن الأوزاعي اطلع عليه ، فهذا كلام مردود غير مقبول ؛ لأنه يناقض الحقائق التاريخية ؛ إذ أن الأوزاعي مات سنة (١٥٧هـ) ، ومحمد ولد سنة (١٣٢هـ) ومات سنة (١٨٩هـ) ، فلو قبلنا هذا الكلام لأدى بنا القول إلى أن محمداً قد صنف آخر كتاب له وهو في الخامسة والعشرين من عمره على الأكثر ؛ إذ بين ولادته ووفاة الأوزاعي (٢٥) سنة ، وغير معقول أن يكون آخر المؤلفات له في سن الخامسة والعشرين ، بل المعقول أن يتدئ التأليف بعد هذه السن ، ثم لو قبلنا هذه الرواية لكان علينا أن نقول : إن محمداً قد مكث أكثر من اثنتين وثلاثين سنة لم يكتب كتاباً وهذا غريب) . أبو حنيفة حياته وعصره (ص ٢٤٢) .
- (٣) هو : أبو جعفر هارون بن محمد المهدي بن المنصور أبي جعفر عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي العباسي ، خامس خلفاء الدولة العباسية ، ولد بالري لما كان أبوه أميراً عليها وعلى خراسان سنة (١٤٨هـ) ، بوع بالخلافة بعد وفاة أخيه الهادي سنة (١٧هـ) ، ازدهرت الدولة في أيامه ، كان عالماً بالأدب والحديث والفقه ، يحب العلماء ، مات سنة (١٩٣هـ) . انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (١٣/٥ - ١٤) ؛ النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس (ص ٣٦ - ٤٢) ؛ الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك (ص ٤٧ - ٥٨) ؛ تاريخ الخلفاء (ص ٢٨٣ - ٢٩٧) ؛ الأعلام (٦٢/٨) .
- (٤) انظر بلوغ الأماني (ص ٦٥) ؛ أبو حنيفة حياته وعصره (ص ٢٤٢) ؛ مقدمة شرح السير الكبير (١٤/١) .
- (٥) وقد كان الاهتمام بكتاب " السير الكبير " كبيراً في عهد الدولة العثمانية فترجم إلى التركية بقلم الشيخ العتابي في عهد السلطان محمود خان ، تسهياً لاطلاع المجاهدين من قواد الجيوش في الدولة على أحكام الجهاد ، وفي السنوات الأخيرة أسست في غوتنجن بألمانيا جمعية الحقوق الدولية باسم " جمعية الشيباني للحقوق الدولية " تهدف هذه الجمعية إلى التعريف بالإمام محمد وإظهار آرائه ونشر مؤلفاته في هذا الباب . انظر بلوغ الأماني (ص ٦٥) ؛ مقدمة شرح السير الكبير (١٤/١) .

وقد جمعت مؤلفات الإمام محمد الستة " كتب ظاهر الرواية " في كتاب الكافي (١) للحاكم الشهيد (٢) .

وقام شمس الأئمة السرخسي بشرح كتاب الكافي في كتاب المبسوط (٣).

قال ابن عابدين :

ويجمع الست كتاب الكافي للحاكم الشهيد فهو الكافي
أقوى شروحه الذي كالشمس مبسوط شمس الأئمة السرخسي
معتمد النقول ليس بعمل بخلفه وليس عنه يعدل (٤)

(١) الكافي في فروع الحنفية للحاكم الشهيد محمد بن محمد الحنفي المتوفى سنة (٣٣٤هـ) ، جمع فيه كتب محمد بن الحسن المبسوط وما في جوامعه ، وهو كتاب معتمد في نقل المذهب ، وشرحه جماعة من المشايخ منهم : شمس الأئمة السرخسي ، وهو المشهور بمبسوط السرخسي ، وهو المراد إذا أطلق المبسوط في شروح الهداية وغيرها ، وشرحه الإمام أحمد بن منصور الإسييجاني المتوفى سنة (٤٨٠هـ) . انظر كشف الظنون (١٣٧٨/٢) ؛ وكتاب الكافي مخطوط ، ذكر بروكلمان وجوده في برلين برقم (١٦٦٢) ، آيا صوفيا بتركيا برقم (١٣٦٢-١٣٦٣) ، القاهرة أول برقم (١٠١/٣) ، القاهرة ثاني برقم (٤٥٥/١) ، فيض الله بتركيا برقم (٩٢٢ - ٩٢٣) . انظر تاريخ الأدب العربي (٢٦٦/٣ ، ٢٨٧) ؛ ويوجد في معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي مخطوط بعنوان (مختصر الكافي) لمحمد بن محمد بن أحمد المروزي المتوفى سنة (٣٣٤هـ) برقم خاص (٤٠) ، مصور من مكتبة أحمد الثالث بتركيا رقم (٩٤٠) .

(٢) هو : أبو الفضل محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله المروزي البخلي ، الحاكم الشهيد ، إمام ، فقيه ، ولي قضاء بخارى ، كما ولي الوزارة للأمير الحميد صاحب خراسان ، قتل سنة (٣٣٤هـ) من آثاره : الإثارة - الكافي - المنتقى . انظر ترجمته في : الأنساب (ص٣٤٣) ؛ الجواهر المضئية (١١٢/٢) ؛ تاج التراجم (ص٢٤٣) ؛ كتائب أعلام الأخيار مخطوط (١١٠/ب) .

(٣) مبسوط السرخسي نحو خمسة عشر مجلداً ، أملاه من خاطره من غير مطالعة كتاب وهو في السجن بأوزجند بسبب كلمة كان فيها من الناصحين ، وذكر فيه حسب حاله في آخر كل كتاب من الكتاب . انظر كشف الظنون (١٥٨٠/٢-١٥٨١) ؛ المذهب الحنفي (٥٢١-٥١٨/٢) ؛ والكتاب مطبوع ، وله طبعة بدار المعرفة ببيروت . قال الطرطوسي في مكانة كتاب مبسوط السرخسي : (مبسوط السرخسي لا يعمل بما يخالفه ، ولا يركن إلا إليه ، ولا يفتى ولا يعول إلا عليه) . حاشية ابن عابدين (١٦٦/١) ؛ شرح عقود رسم المفتي (ص٢٠) .

(٤) انظر شرح عقود رسم المفتي (ص٢٠) .

وكل مصنف لمحمد بن الحسن وصف بالكبير فهو من روايته عن الإمام أبي حنيفة بلا واسطة ، وما وصف بالصغير فهو من روايته عن أبي يوسف عن الإمام أبي حنيفة (١) .

وهناك ثلاثة كتب أخرى من مؤلفات الإمام محمد ، تنزل منزلة كتب ظاهر الرواية لشهرتها وأهميتها والاعتماد عليها وهي (٢) :

١ - الموطأ (٣) :

روى موطأ الإمام مالك - رحمه الله - عدد من تلاميذه ، منهم الإمام محمد بن الحسن الشيباني صاحب الإمام أبي حنيفة - رحمهما الله - ، وحيث إنه لم يقتصر في روايته على ما رواه عن الإمام مالك - رحمه الله - ، وإن كان هو الأكثر ، وبين فيه رأيه ورأي شيخه أبي حنيفة - رحمه الله - ، نجد أن روايته تنسب إليه كأنها من تأليفه ، فيقال موطأ محمد (٤) . والكتاب مرتب على أبواب الفقه (٥) .

٢ - الحجة على أهل المدينة (٦) :

قد كتبه بعد أن رحل إلى المدينة النبوية لسماع " الموطأ " والأخذ عن الإمام مالك ومكث بها ثلاث سنوات وسمع الحديث من الإمام مالك وغيره وجالس علماءها وناقشهم ، وناظر علماء المدينة واحتج عليهم بحجاج حسان وجمع حججه في كتابه الذي أسماه

(١) انظر حاشية ابن عابدين (١٢٣/١) ؛ حاشية الطحطاوي (ص ١١) ؛ التعريف بالفقه الإسلامي (ص ١٨٣) .

(٢) انظر الإمام محمد بن الحسن الشيباني نابغة الفقه الإسلامي (ص ٩٣) .

(٣) الكتاب مطبوع طبعة دار القلم ببيروت تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف .

(٤) قال الكاندهلوي - رحمه الله - في أوجز المسالك (٢٤/١) : (لما ذكر الإمام محمد في موطئه الآثار والروايات والفروع من غير طريق مالك نُسب إليه عرفاً ؛ فيقال له : موطأ محمد) .

(٥) انظر بلوغ الأماني (ص ٦٦) ؛ الإمام محمد بن الحسن نابغة الفقه الإسلامي (ص ٩٣) ؛ المذهب الحنفي (٧٩٤/٢) .

(٦) مطبوع بمطبعة المعارف الشرقية ، تحقيق مهدي حسن الكيلاني .

الحجة^(١) . والكتاب حافل بالمناقشات العلمية التي تناول الإمام محمد - رحمه الله - خلالها الآراء والأقوال لعلماء المدينة وشيخيه : أبي حنيفة ومالك وغيرهما ، منتصباً لمذهبه ، مع التوسع في الاستدلال بما تيسر له من أدلة العقل والنقل ؛ ولا سيما الأحاديث والآثار^(٢) .
٣ - كتاب الآثار^(٣) :

يروي فيه الإمام محمد عن أبي حنيفة أحاديث مرفوعة^(٤) وموقوفة^(٥) ومرسلة^(٦) ، ويروي فيه قليلاً عن غير أبي حنيفة نحو عشرين شيخاً ، ورتب الكتاب - في غالبه - على ترتيب كتب الفقه ، فبدأ بأبواب الطهارة ، ثم الصلاة ، ثم الصوم ، ثم الزكاة ، ثم المناسك ، ثم ذكر ثلاثة أبواب تتعلق بالعقيدة : باب الإيمان ، باب الشفاعة ، باب التصديق بالقدر ، ثم أتى بأبواب النكاح... إلخ^(٧) .

والقسم الثاني - غير ظاهر الرواية :

هي كتب الإمام محمد في الفقه لم ترو عنه برواية مشهورة وتسمى " النوادر " أو " غير ظاهر الرواية " لورود تلك الكتب بطريق الآحاد دون الشهرة والتواتر^(٨) .

-
- (١) انظر الحجة على أهل المدينة (١/١) ؛ مقدمة كتاب الآثار تحقيق أحمد المعصراوي (٤٤/١) .
 - (٢) انظر المذهب الحنفي (٤٥٧/٢) .
 - (٣) كتاب الآثار مطبوع ، وله طبعة في المجلس العلمي بكراتشي - باكستان ، بتحقيق : أبي الوفاء الأفعاني .
 - (٤) الحديث المرفوع : ما أُضيف إلى النبي ﷺ من قول ، أو فعل ، أو تقرير ، أو صفة ، صورته : أن يقول الصحابي أو غيره : قال رسول الله ﷺ كذا ، أو فعل رسول الله ﷺ كذا ، أو فُعل بحضرة النبي ﷺ كذا . انظر نزهة النظر (ص ١٢٣) ؛ تيسير مصطلح الحديث (ص ١٢٨ - ١٢٩) .
 - (٥) الحديث الموقوف : ما أُضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير . صورته : كأن يقول الراوي : قال ابن عمر كذا ، أو فعل كذا . انظر نزهة النظر (ص ١٣٢) ؛ تيسير مصطلح الحديث (ص ١٣٠) .
 - (٦) الحديث المرسل : هو ما سقط من آخر إسناده من بعد التابعي . صورته : أن يقول التابعي - سواء كان كبيراً أو صغيراً - : قال رسول الله ﷺ كذا ، أو فعل كذا ، أو فعل بحضرة كذا . انظر نزهة النظر (ص ٨٩ - ٩٠) ؛ تيسير مصطلح الحديث (ص ٧١) .
 - (٧) انظر الإمام محمد بن الحسن الشيباني نابعة الفقه الإسلامي (ص ١٤٥) ؛ المذهب الحنفي (٧٩٣/٢) .
 - (٨) انظر العناية (٣٧١/٨) ؛ حاشية ابن عابدين (١٢٤/١ - ١٦٣) ؛ مقدمة النافع الكبير (ص ١٧) ؛ الإمام محمد بن الحسن الشيباني نابعة الفقه الإسلامي (ص ١٤٥) .

وهي الكتب التي جمعها محمد حين قضائه في تلك البلاد^(١) ، أو أنها منسوبة إلى أشخاص في تلك البلاد ، وهي :

١ - الجرجانيات :

هي المسائل التي جمعها الإمام محمد بن الحسن بجرجان^(٢) (٣) .

٢ - الرقيات :

وهي المسائل التي جمعها الإمام محمد بن الحسن بالرقعة^(٤) ، حين ورد لها مع هارون الرشيد قاضياً عليها^(٥) .

٣ - زيادات الريادات^(٦) :

وهو استدراك لبعض المسائل التي لم يذكرها في الزيادات ، وقد شرح كتاب زيادات الزيادات الإمام شمس الأئمة السرخسي وسماه (النكت)^(٧) (٨) .

(١) انظر مفتاح السعادة (٢/٢٣٦) ؛ كشف الظنون (٢/١٦٦٩) ؛ أدب المفاتي (ص ١١) ؛ الإمام محمد بن الحسن الشيباني نابغة الفقه الإسلامي (ص ١٤٨-١٤٩) .

(٢) جرجان : مدينة مشهورة في أقصى شمال شرق إيران على مقربة من بحر قزوين ، وتبعد عن مدينة طهران العاصمة بنحو (٣٠٠) كم ، وقد دخلها الإسلام في خلافة معاوية ، ومن أعلام جرجان علي بن محمد الجرجاني صاحب كتاب التعريفات . انظر آثار البلاد (ص ٣٨٤) ؛ موسوعة المدن العربية والإسلامية (ص ٢٦٢-٢٦٣) ؛ موسوعة ١٠٠ مدينة إسلامية (ص ١٩٤) .

(٣) انظر مفتاح السعادة (٢/٦٢٣) ؛ حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح (ص ١١) .

(٤) الرقة : أصل الرقة كل أرض إلى جنب واد ينبسط عليها الماء ، وقيل : الرقة الأرض اللينة التراب ، والرقة مدينة سورية معروفة تقع في الشمال الشرقي منها ، بين طرفي الدلتا الشمالية لنهر الفرات ، وتبعد عن دمشق بحوالي (٥٠٠) كم ، فتحها المسلمون صلحاً سنة (١٧هـ) بقيادة سعد بن أبي وقاص . انظر معجم البلدان (٣/٥٨-٦٠) ؛ موسوعة المدن العربية والإسلامية (ص ٦١) ؛ موسوعة ١٠٠ مدينة إسلامية (ص ٢٥٥) .

(٥) انظر المغرب (١/٣٤٢) ؛ مفتاح السعادة (٢/٢٦٣) ؛ كشف الظنون (١/٩١١) ؛ حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح (ص ١١) ؛ أدب المفاتي (ص ١١) .

(٦) طبع في حيدر أباد . انظر الإمام محمد بن الحسن الشيباني وأثره في الفقه الإسلامي (ص ١٦٤) .

(٧) كتاب النكت مطبوع مع شرحه لأبي نصر العتاي ، تحقيق : أبي الوفا الأفغاني ، دار النشر : عالم الكتب بيروت ، الطبعة الأولى عام ١٤٠٦هـ .

(٨) انظر الإمام محمد بن الحسن الشيباني وأثره في الفقه الإسلامي (ص ١٦٤) ؛ الإمام محمد بن الحسن نابغة الفقه (ص ١٤٦) .

٤ - الكسب (١) :

سبب تأليفه : أن أصحابه طلبوا منه أن يؤلف كتاباً في الورع والزهد ، فقال لهم : إني ألفت كتاباً في البيوع ، وهو يريد أن الأخذ بأصول المعاملات سبيل الزهد والورع ، وأن المرء إذا طاب مكسبه حسن عمله ، فلما أصروا على الطلب بدأ في تأليف هذا الكتاب ، ويقال : إنه مات قبل أن يتمه (٢) .

٥ - الكيسانيات (٣) :

هي المسائل التي رواها سليمان الكيساني (٤) عن الإمام محمد بن الحسن - رحمهما الله - (٥) .

وقيل : هي المسائل التي جمعها الإمام محمد بن الحسن بكيسان (٦) (٧) .

وقيل : هي كيانيات نسبة إلى رجل يسمى كيان صنف له محمد بن الحسن - رحمه الله - هذه المسائل (٨) .

-
- (١) الكتاب مطبوع ، وله طبعة بمطبعة دار البشائر الإسلامية ببيروت ، بتحقيق : عبد الفتاح أبو غدة .
 - (٢) انظر بلوغ الأماني (ص ٦٦) .
 - (٣) طبعت قطعة منه بتحقيق أبي الوفاء الأفغاني بجيدر آباد ، تشمل فروعاً فقهية في الغصب ، والمراجعة ، والدعوى ، والبيوع والصرف ، والطلاق ، والكفالة ، والحالة ، والشركة ، والدية ، والعبد المأذون له في التجارة . انظر الإمام محمد بن الحسن الشيباني وأثره في الفقه الإسلامي (ص ١٧٥) ؛ الإمام محمد بن الحسن الشيباني نابعة الفقه الإسلامي (ص ١٤٩) .
 - (٤) سليمان بن شعيب بن سليمان الكيساني ، من أصحاب الإمام محمد بن الحسن الشيباني ، له النوادر عن الإمام محمد ، توفي سنة (٢٧٨هـ) . انظر ترجمته في : أخبار أبي حنيفة وأصحابه (ص ١٦٤) ؛ طبقات الفقهاء (ص ١٤٥) ؛ الجواهر المضيئة (٢٥٢/١) .
 - (٥) انظر كشف الظنون (١٥٢٥/٢) ؛ حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح (ص ١١) ؛ المذهب الحنفي (٣٦٠/١) .
 - (٦) كيسان : مدينة تركية في القسم الأوروبي من تركيا ، تبعد حوالي (٤٠) كم شرق الحدود مع اليونان ، ودخل الإسلام القسم الأوروبي من تركيا بعد معركة القسطنطينية ، والمدينة اليوم من المدن التجارية والصناعية في تركيا . انظر موسوعة ١٠٠ مدينة إسلامية (ص ٤٢١) .
 - (٧) وقال طاش كبرى زاده - رحمه الله - : (وهذا غير صحيح) . انظر مفتاح السعادة (٢٦٣/٢) ؛ المذهب الحنفي (٣٦٠/١) ؛ الفتح المبين في تعريف مصطلحات الفقهاء والأصوليين (ص ٤٢) .
 - (٨) انظر مفتاح السعادة (٢٦٣/٢) ؛ أدب المفتي (ص ١١) ؛ المذهب الحنفي (٣٦١/١) .

٦- النوادر :

رواه عنه محمد بن سماعة ، وإبراهيم بن رستم المروزي ، وهشام بن عبيد الله الرازي ، ومعلّى بن منصور (١) (٢) .

٧- الهارونيات :

هي المسائل التي جمعها محمد بن الحسن في زمن هارون الرشيد (٣) .

وقيل جمعها لرجل يسمى هارون (٤) .

وقد أصبحت هذه الكتب نوادر في الخزانات كما أن مسائلها تعد نوادر في المذهب (٥) .

المطلب الثاني - الأعمال العلمية التي قام بها :

لقد تبوأ الإمام محمد بن الحسن درجة رفيعة في العلم ، ومكانة بارزة بين الأئمة ، فقد كان فقيهاً مجتهداً في الفقه الإسلامي على منهج الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - .

وقد حفلت كتب التراجم بذكر النشاطات العلمية التي قام بها الإمام محمد بن الحسن - رحمه الله - أوجزها في الآتي :

(١) يوجد نسخة مصورة من نوادر المعلّى في معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي برقم (٤٣) ، وفي مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم (٩٧٢) ، وكلتا النسختين مصورة من مكتبة جامعة استانبول بتركيا برقم (٤٣٥٢) .

(٢) انظر كشف الظنون (١٢٨٢/٢) ؛ مفتاح السعادة (٢٦٣/٢) ؛ حاشية ابن عابدين (١٦٣/١) ؛ المذهب الحنفي (٣٦٢/١-٣٦٣) ؛ مصطلحات المذاهب الفقهية (ص١٠٦) .

(٣) انظر حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح (ص١١) ؛ الإمام محمد بن الحسن الشيباني وأثره في الفقه الإسلامي (ص١٦٧) ؛ الإمام محمد بن الحسن الشيباني نابعة الفقه الإسلامي (ص١٤٩) .

(٤) انظر المذهب الحنفي (٣٦٣/١) ؛ الفتح المبين في تعريف مصطلحات الفقهاء والأصوليين (ص٤٢) .

(٥) انظر بلوغ الأماني (ص٦٦) .

١ - التدريس :

لم يغفل الإمام محمد بن الحسن - رحمه الله - جانب التدريس ، إذ هو دأب العلماء ، والوسيلة الفضلى لنشر المذهب والآراء ، فكان له مجلس في الكوفة وهو ابن عشرين سنة ^(١) ، أي قام بالتدريس قبل أن ينقطع عن التلقي على أيدي العلماء ، ولا غرابة في ذلك إذ اجتمع فيه ما لم يجتمع لغيره من أصحاب أبي حنيفة ، من خصائص فقه العراق وفقه الحجاز وفقه الشام ، فأخذ فقه العراق عن أبي حنيفة وأبي يوسف ، وفقه الحجاز من الإمام مالك ، ومن الأوزاعي فقه الشام ^(٢) .

٢ - التدوين :

من أبرز الأعمال التي قام بها الإمام محمد - رحمه الله - : أنه قام برواية وتدوين فقه شيخه : أبي حنيفة ، وأبي يوسف - رحمهما الله - ، إذ لم يكن يكتفي بالسماع والمشاركة في المسائل ، بل كان يدون ويسجل ^(٣) ، مما كان له أكبر الأثر بعد أن استحصد علمه بتدوين الفقه ، وإضافة الآراء الفقهية ، والتصنيف بصورة غير مسبقة .

فظهرت لنا كتبه القيمة التي عرفت في المذهب الحنفي بكتب ظاهر الرواية ، وغيرها من المؤلفات ، التي يدور في فلكها ما جاء من بعدها من مؤلفات المذهب ^(٤) .

فجمع في هذه المؤلفات شتات الفقه الحنفي ، وهذبه ، ورتبه ، ونقله لمن بعده حتى قيل : " إنما ظهر علم أبي حنيفة بتصانيف محمد " ^(٥) .

(١) انظر تاريخ بغداد (١٧٤/٢) ؛ الأنساب (٤٨٣/٣) ؛ مناقب أبي حنيفة للكردي (ص ٤٢٢) .

(٢) انظر شيوخه (ص ٢٦) من هذا البحث .

(٣) انظر تاريخ بغداد (٤٠٢/١٣) ؛ حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف (ص ١٢) ؛ كشف الظنون (ص ١٥٨١/٢) .

(٤) انظر الفكر السامي (٤٣٥/١) ؛ أبو حنيفة حياته وعصره (ص ١٨٣) ؛ المدخل للفقه (ص ٣٧٠) .

(٥) مقدمة النافع الكبير (ص ٣٦) .

قال أحد البغداديين هو أبو علي الحسن بن داود (فخر أهل البصرة)^(٢)
بأربعة كتب منها : كتاب البيان والتبيين ^(٣) للجاحظ وكتاب الحيوان ^(٤) له ،
وكتــــــــــــاب ســـــــــــــيبويه^{(٥)(٦)} ،

(٢) البصرة : تقع على الشاطئ الغربي لشط العرب قرب مصبه في الخليج العربي ، فتحت في عهد عمر بن الخطاب **t** بقيادة عتبة بن غزوان **t** ، كانت موطناً لكثير من الصحابة والتابعين والعلماء والشعراء ، ومنطلقاً للجيوش الإسلامية الفاتحة . وقيل : إنما سميت البصرة ، لأن فيها حجارة سوداء صلبة ، وقيل : لأنها تعريب يس راه ، لأنها كانت ذات طرق كثيرة تشعبت منها إلى أماكن مختلفة ، وقيل غير ذلك . انظر معجم البلدان (١/٤٣٠ وما بعدها) ؛ المعالم الجغرافية الواردة في السيرة النبوية (ص ٤٤) ؛ موسوعة ١٠٠ مدينة إسلامية (ص ١١٣-١١٤) .

(٥) سيبويه : أبو بشر ، وقيل : أبو الحسن ، واسمه عمرو بن عثمان بن قنبر ، مولى بني الحارث بن كعب ، وسيبويه لقبه ، أخذ النحو عن الخليل - وهو أستاذه - وعن عيسى بن عمر وغيرهم ، وأخذ اللغات عن أبي الخطاب الأخفش ، وغيره ، من تصانيفه : " الكتاب " و " كتاب الخيل " ، توفي سنة (١٨٠هـ) ، وقيل غير ذلك . وسيبويه فارسي ، ومعناه : رائحة التفاح . انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (١٢/١٩٥-١٩٨) ؛ المنتظم (٩/٥٣-٥٦) ؛ معجم الأدباء (٤/٤٩٩-٥٠٦) ؛ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص١٦٣-١٦٥) ؛ أسماء الكتب (ص٢٤١) .

६७

وكتاب الخليل^(١) في العين^(٢)، ونحن نفتخر بسبعة وعشرين ألف مسألة في الحلال والحرام عملها رجل من أهل الكوفة يقال له : محمد بن الحسن قياسية عقلية لا يسع الناس جهلها^(٣) .

٣- الإفادة من فقه الإمام مالك - رحمه الله - :

لقد قام الإمام محمد - رحمه الله - برحلة إلى المدينة وتلقى فقه الحجاز ، وضمه إلى الفقه العراقي^(٤) .

وأقام عند الإمام مالك - رحمه الله - مدة أخذ منه خلالها الفقه والحديث وسمع الموطأ ، ورواه عنه برواية مشهورة متداولة^(٥) .

ولا يخفى ما لهذه الرحلات من أثر بالغ في تنمية الفقه ، والتقريب بين وجهات النظر ، بل والمزج بينها في بعض الأوقات^(٦) .

(١) هو أبو عبد الرحمن خليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي البصري العروضي النحوي اللغوي ، ولد سنة (١٠٠هـ) ، هو الذي استنبط علم العروض ، وأخذ عنه سيوييه ، من تصانيفه : " الشواهد " و " العين " و " العروض " ، وتوفي سنة (١٧٠هـ) وقيل غير ذلك . انظر ترجمته في : معجم الأدباء (٣/٣٠٠-٣٠٣) ؛ البلغة (ص٩٩) ؛ وفيات الأعيان (٢/٢٤٤-٢٤٨) ؛ البداية والنهاية (١٠/١٦١-١٦٢) ؛ الأعلام (٢/٣١٤) .

(٢) كتاب العين في اللغة اختلف في مؤلفه ، ف قيل : للخليل بن أحمد النحوي المتوفى سنة (١٧٥هـ) ، وبعضهم قال : إنما هو لليث بن نصير بن سيار الخرساني ، وقيل عمل الخليل قطعة من أوله إلى آخر حرف العين وكملة الليث ، ولهذا لا يشبه أوله آخره ، وهناك أقوال أخرى . انظر كشف الظنون (٢/١٤٤١-١٤٤٢) . قلت : الكتاب مطبوع ، وله طبعة بمطبعة دار الهلال ، بتحقيق : مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي .

(٣) تاريخ بغداد (٢/١٧٧) ؛ مناقب أبي حنيفة للكردي (ص٤٣٣) .

(٤) انظر بلوغ الأماني (ص١١) ؛ أبو حنيفة حياته وعصره (ص١٨٢) ؛ المدخل في الفقه (ص١٣١) .

(٥) انظر التعليق الممجد (ص٣٥) ؛ الفكر السامي (١/٤٣٥) .

(٦) انظر الشريعة الإسلامية (ص٨٠) ؛ المدخل في الفقه (ص١٣٢) ؛ الإمام محمد بن الحسن وأثره في الفقه (ص٨٢) .

٤ - رئاسة المذهب في عصره :

انتهت إلى الإمام محمد بن الحسن - رحمه الله - رئاسة المذهب الحنفي في عصره بعد موت الإمام أبي يوسف - رحمه الله - (١) .

٥ - القضاء :

تولى القضاء في عهد هارون الرشيد ، حيث ولاه قضاء الرقة في حياة الإمام أبي يوسف فوافق مكرهاً ، ثم أصبح القاضي الأول للدولة (٢) ، وتولى القضاء أفاده علماً وتجربة ، وقرب فقهه من الناحية العلمية الواقعية ، وعدم الاقتصار على التصور والنظر المجرد (٣) .

(١) انظر الأنساب (٤٨٣/٣) ؛ النجوم الزاهرة (١٣١/٢) ؛ شذرات الذهب (٣٢٢/١) .

(٢) انظر الانتقاء (ص ١٧٥) ؛ تاريخ بغداد (١٧٢/٢) ؛ وفيات الأعيان (١٨٥/٤) ؛ مناقب أبي حنيفة للذهبي (ص ٨٨) .

(٣) انظر أبو حنيفة حياته وعصره (ص ١٨٢) .

المبحث السادس - وفاته ، ثناء العلماء عليه :

المطلب الأول - وفاته :

توفي الإمام محمد بن الحسن - رحمه الله - بالري ^(١) عندما خرج مع الرشيد سنة تسع وثمانين ومائة (١٨٩هـ) ^(٢) ، وقيل : سنة سبع وثمانين ومائة (١٨٧هـ) ^(٣) ، وكان عمره ثمان وخمسين سنة ^(٤) ، وكان بصحبته الكسائي ، ومات كلاهما في يوم واحد بالري فقال الرشيد : (دفنت الفقه والعربية بالري اليوم) ^(٥) .

المطلب الثاني - ثناء العلماء عليه :

نظراً إلى مناقب الإمام محمد العلمية والخلقية ومكانته السامية أشاد كبار الأئمة بفضائله وأكثروا من الثناء عليه ، وأكتفي من ذلك بما يلي :

(١) الري : هذا اسمها قديماً ، أما الآن فهي طهران عاصمة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، دخلها الإسلام في عهد عمر بن الخطاب ؓ سنة (٢٠هـ) . تقع على سفوح جبال البرز ، وتبعد عن بحر قزوين بحوالي (١٢٠ كم) ، وهي أكبر مدن إيران ، وقد تعرضت للهدم على أيدي التتار . ينسب إليها جماعة من أهل العلم ، منهم : عبد الرحمن بن إدريس بن أبي حاتم مصنف كتاب " الجرح والتعديل " ، والإمام فخر الدين الرازي المفسر والفقيه والطبيب . وتشتهر طهران اليوم بتجارة الحرير والسجاد . انظر معجم البلدان (١١٦/٣-١٢٢) ؛ موسوعة المدن العربية والإسلامية (ص ٢٧١-٢٧٣) .

(٢) وهذا ما عليه أكثر المترجمين . انظر تاريخ خليفة (ص ٤٥٨) ؛ الطبقات الكبرى (٣٣٦/٧) ؛ المنتظم (١٧٥/٩) ؛ وفيات الأعيان (١٨٥/٤) ؛ سير أعلام النبلاء (١٣٦/٩) ؛ العبر في خبر من غبر (٣٠٣/١) ؛ النجوم الزاهرة (١٣٠/٢) ؛ شذرات الذهب (٣٢١/١) .

(٣) انظر طبقات الفقهاء (ص ١٤٢) ؛ كشف الظنون (٥٦١/١) .

(٤) انظر الطبقات الكبرى (٣٣٦/٧) ؛ المعارف (ص ٥٠٠) ؛ أخبار أبي حنيفة وأصحابه (ص ١٢٥) ؛ الأنساب (٤٨٣/٣) ؛ الجواهر المضيئة (٤٤/٢) .

(٥) انظر أخبار أبي حنيفة وأصحابه (ص ١٣٣) ؛ المنتظم (١٧٥/٩) ؛ البداية والنهاية (٢٠٣/١٠) ؛ النجوم الزاهرة (١٣١/٢) ؛ شذرات الذهب (٣٢١/١) .

روي عن الشافعي - رحمه الله - ثناء بالغ في حق شيخه محمد الشيباني ، فقال : (لقد كتبت عن محمد وقر^(١) بعير ذكر ، ولولاه ما فتق^(٢) لي من العلم ما أنفتق ، فالناس كلهم في الفقه عيال على أهل العراق ، وأهل العراق عيال على أهل الكوفة ، وأهل الكوفة عيال كلهم على أبي حنيفة^(٣)) .

وقال : (كان أفصح الناس ، كان إذا تكلم خيل سامعه أن القرآن نزل بلغته^(٤)) .

وقال : (لو أنصف الفقهاء لعلموا أنهم لم يروا مثل محمد بن الحسن ، ما جالست فقهياً قط أفقه منه ، ولا فتق لسانی بالفقه مثله ، لقد كان يحسن من الفقه وأسبابه شيئاً يعجز عنه الأكابر^(٥)) .

وقال : (ما رأيت أحداً أعلم بالفتيا من محمد^(٦)) .

(ما رأيت عيناى مثل محمد بن الحسن ، ولم تلد النساء في زمانه مثله^(٧)) .

وقال : (ما رأيت رجلاً أعلم بالحرام والحلال والعلل والناسخ والمنسوخ من محمد بن الحسن^(٨)) .

(١) الوِقْرُ : بكسر الواو الحمل الثقيل ، وجمعه أوقار . انظر لسان العرب (٢٥٦/١٥) ؛ المصباح المنير (٦٦٨/٢) مادة " وقر " .

(٢) الفَتْقُ : خلاف الرتق ، فتقه يفتقه ويفتقه فتقاً : شقه ، ورجل فتق اللسان : فصيح حديثه . انظر لسان العرب (١٢٢/١١-١٢٣) ؛ القاموس المحيط (ص٩١٦) ، مادة " فتق " .

(٣) المرجع السابق .

(٤) أخبار أبي حنيفة وأصحابه (ص١٢٩) ؛ الانتقاء (ص١٧٤) ؛ الجواهر المضيئة (٤٣/٢) .

(٥) المرجع السابق .

(٦) مناقب أبي حنيفة للكردي (ص٤٢٢) .

(٧) المرجع السابق .

(٨) أخبار أبي حنيفة وأصحابه (ص١٢٨) .

وقال : (ما سألت أحداً عن مسألة إلا تبين لي تغير وجهه إلا محمد بن الحسن)^(١).

وسئل الإمام أحمد بن حنبل : من أين لك هذه المسائل الدقيقة ؟ فقال : (من كتب محمد بن الحسن) .

وقال أبو عبيد^(٢) : (ما رأيت أحداً أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن)^(٣) .

ومما يدل على علو منزلته أن شيخه الإمام أبا يوسف كان يحتفي به ويحث الناس على الاستفادة منه ، فقد روي أن محمد بن الحسن كتب إليه من الكوفة - وأبو يوسف ببغداد - : أما بعد فإني قادم عليك لزيارتك ، فلما ورد عليه كتاب محمد بن الحسن خطب أبو يوسف ببغداد وقال : إن الكوفة قد رمت إليكم بفلذ كبدها ، فهذا محمد بن الحسن قادم عليكم ، فهيئوا له العلم^(٤) .

(١) أخبار أبي حنيفة وأصحابه (ص ١٢٩) ؛ سير أعلام النبلاء (١٣٦/٩) ؛ الجواهر المضية (٤٣/٢) .

(٢) هو أبو عبيد القاسم بن سلام الأنصاري مولاهم البغدادي ، الإمام أحد الأعلام ، وذو التصانيف الكثيرة في القراءات والفقه والحديث واللغة والشعر ، أخذ العلم عن الكسائي وشريك القاضي وسفيان ابن عيينة وغيرهم ، من مصنفاته : " الأموال " و " غريب الحديث " و " الناسخ والمنسوخ " ، توفي سنة (٢٢٤هـ) . انظر ترجمته في : تاريخ مدينة دمشق (٨٣-٨٢/٤٩) ؛ وفيات الأعيان (٦٣-٦٠/٤) ؛ تذكرة الحفاظ (٤١٧/٢) ؛ معرفة القراء الكبار (١٧٣-١٧٠/١) ؛ طبقات الحفاظ (١٨٣-١٨٢/١) .

(٣) أخبار أبي حنيفة وأصحابه (ص ١٢٨) ؛ العبر (٣٠٣/١) ؛ الجواهر المضية (٤٣/٢) .

(٤) انظر مناقب أبي حنيفة للكردي (ص ٤٢٧) ؛ الإمام محمد بن الحسن الشيباني نابعة الفقه الإسلامي (ص ٢٣٧) .

الفصل الثاني - ترجمة الشارح الإمام البزدوي :

المبحث الأول - عصر الإمام البزدوي وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : الحالة السياسية .

المطلب الثاني : الحالة الاجتماعية .

المطلب الثالث : الحالة العلمية .

المبحث الثاني - اسمه ونسبه وكنيته ولقبه :

المطلب الأول : اسمه ونسبه .

المطلب الثاني : كنيته ولقبه .

المبحث الثالث - مولده ونشأته :

المطلب الأول : مولده .

المطلب الثاني : نشأته .

المبحث الرابع - طلبه للعلم ، رحلاته في طلب العلم :

المطلب الأول : طلبه للعلم .

المطلب الثاني : رحلاته في طلب العلم .

المبحث الخامس - شيوخه وتلامذته مصنفاته ، الأعمال العلمية التي قام

بها :

المطلب الأول : شيوخه مصنفاته .

المطلب الثاني : تلامذته ، الأعمال العلمية التي قام بها .

المبحث السادس - مذهبه الفقهي .

المبحث السابع - مؤلفاته و الأعمال العلمية التي قام بها :

المطلب الأول : مؤلفاته .

المطلب الثاني : الأعمال العلمية التي قام بها .

المبحث الثامن - وفاته ، ثناء العلماء عليه :

المطلب الأول : وفاته .

المطلب الثاني : ثناء العلماء عليه .

المبحث الأول - عصر الإمام البزدوي وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول - الحالة السياسية :

عاش الإمام البزدوي في القرن الخامس الهجري ، في الفترة (٤٠٠ - ٤٨٢هـ) وفي هذه الفترة الزمنية يكون الإمام البزدوي - رحمه الله - قد عاصر حكم الدولة العباسية ^(١) ، وعاصر انتهاء حكم السلاطين البويهيين ^(٢) ، وعاصر نهوض دولة السلاجقة ^(٣) .

(١) سميت الدولة العباسية بهذا الاسم نسبة إلى العباس بن عبد المطلب عم النبي ﷺ ، وقد حكم الدولة العباسية العالم الإسلامي خمسة قرون منذ سقوط الدولة الأموية سنة (١٣٢هـ) ، وتولى أبو العباس السفاح أول خلفاء العباسيين ، واستمرت الدولة إلى سقوط بغداد على أيدي التتار عام (٦٥٦هـ) . انظر تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم (٢/٢١ وما بعدها)؛ التاريخ العباسي والفاطمي (ص ١٧) .

(٢) البويهيون : أسرة تعود أصولها إلى بلاد فارس ، وربما كان أحد ملوك فارس القدماء من أجدادهم ، وقد سكنت هذه الأسرة بلاد الديلم ، فعرفوا كأئمتهم منهم ، وكانوا من الرعية العاديين ، وأول من برز منهم : أبو شجاع بويه ، وله ثلاثة أولاد ، هم : علي ، وحسن ، وأحمد ، وقد دخلوا كجنود عاديين في جيش (ما كان بن كالي) وأبدوا شيئاً من الشجاعة ، فأصبحوا في رتبة الأمراء ، ثم أصبحت سلطة علي بن بويه تمتد من بلاد الكرج حتى الأهواز ، ويسيطر أحمد على بلاد فارس الجنوبية ، على حين أن شمال بلاد فارس وقعت تحت نفوذ أخيهما الحسن ، ولقد استقبل الخليفة المستكفي في بغداد أحمد بن بويه وأكرمه ولقبه : معز الدولة ، كما لقب أخاه علياً عماد الدولة ، أما الحسن فقد لقبه ركن الدولة ، وهكذا أصبح لكل من هؤلاء الإخوة الثلاثة منطقة يسيطر عليها ، ويتعاقب أبنائهم وأحفاده على حكمها ، علماً بأن أسرة البويهيين شيعية ، نصرت المذهب الشيعي ودعت إليه ، ولقد امتد حكم هذه الأسرة من سنة ٣٣٤هـ ، إلى سنة ٤٤٧هـ . انظر البداية والنهاية (١١/١٧٣) ؛ التاريخ الإسلامي لمحمود شاكر (٦/١٤٧) ؛ تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم (٣/٤٣) وما بعدها (؛ العالم الإسلامي في العصر العباسي (ص ٤٩٩) .

(٣) السلاجقة : من عشائر الغزّ الكبير ، تنسب إلى سلجوق بن دقاق . وكانت منازلهم تجاور البلاد الخاضعة لنفوذ السامانيين والخانين والغزنويين ، فأدى جوارهم هذا إلى اعتناقهم الإسلام على المذهب السني ، وقد يسر لهم اعتناقهم الإسلام فرصة التقرب من حكام المسلمين المجاورين لهم ، والتدخل - أحياناً - في المنازعات التي تنور بينهم ، واستفاد زعيمهم سلجوق من مساعدته للسامانيين ، فأذنوا له بالمرور في بلادهم ، والاستقرار بأتباعه بالقرب من شاطئ نهر سيحون ، وبدأ القرن الخامس الهجري والسلاجقة يستقرون في بلاد ما وراء النهر ، ثم انتقلوا إلى خراسان ، ودارت بينهم وبين الغزنويين معارك ، انتصر فيها السلاجقة في بادئ الأمر ، ثم سحقهم الجيش الغزنوي ، ولما توفي محمود الغزنوي عام ٤٢١هـ ، أخذت قوة الغزنويين تضعف ، وكان زعيم السلاجقة طغرل بك ، فكوّن جيشاً قوياً ، وحصل قتال بين الغزنويين والسلاجقة ، فانتصر السلاجقة ، مما اضطر أمير الغزنويين إلى عقد صلح مع السلاجقة ، ثم تلاحت انتصاراتهم حتى أزالوا ملك بني بويه ، ودخل طغرل بك بغداد سنة ٤٤٧هـ . انظر البداية والنهاية (١٢/٤٨) ؛ التاريخ الإسلامي لمحمود شاكر (٦/٢١٥) ؛ الدولة العباسية للخضري بك (ص ٣٩٢) ؛ دولة السلاجقة لعلي الصلابي (٢٣/٢٥) .

عاصر البزدوي خلافة الدولة العباسية ، في آخر العصر العباسي الثالث ، وأول العصر العباسي الرابع .

فالدولة العباسية قسمت سياسياً عند المؤرخين المعاصرين إلى أربعة عصور^(١):

- ١ - العصر العباسي الأول : ويسمى بالعصر الذهبي وامتد من عام ١٣٢-٢٣٢هـ .
- ٢ - العصر العباسي الثاني : وامتد من عام ٢٣٢-٣٣٤هـ ، ويعرف بعصر نفوذ الأتراك ، إذ تمت الاستعانة بهم وأسند إليهم مناصب الدولة ، وكون منهم جيشاً ، وقد تأذى العامة منهم فرأى الخليفة آنذاك أن بقاء هؤلاء الأتراك في بغداد فيه خطر عليهم فاختط لهم حاضرة جديدة وهي : سامراء .
- ٣ - العصر العباسي الثالث : امتد من سنة ٣٣٤-٤٤٧هـ ، وهو عصر نفوذ البويهين ، وهو العصر الذي ولد فيه الإمام البزدوي - رحمه الله - .
- ٤ - العصر العباسي الرابع : وامتد من عام ٤٤٧-٦٥٦هـ ، وهو عصر نفوذ السلاجقة .

عاصر البزدوي - رحمه الله - ثلاثة من خلفاء الدولة العباسية ، وهم :

- ١ - الخليفة الأول : القادر بالله^(٢) ، وامتدت خلافته من عام (٣٨١-٤٢٢هـ).

(١) انظر التاريخ العباسي والفاطمي (ص ٣٨) ؛ تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم (٢٣/٢ ، ٧/٣) ؛ الدولة العباسية للخضري بك (ص ٤٥٧) .

(٢) هو : أبو العباس أحمد بن إسحاق بن المقتدر بن المعتضد العباسي البغدادي ، ولد عام (٣٣٦هـ) ، طمع الديلم في الخلافة قبله ، فلما وليها أعاد هيبتها ، وألقى الله حبه وهيئته في قلوب الناس فأطاعوه ، وقد عرف بخلال الخير والصلاح ، وكثرة العبادات والصدقات ، قال عنه الذهبي : (كان ديناً عالماً متعبداً وقوراً ، من جلة الخلفاء وأمثالهم) ، توفي عام (٤٢٢هـ) ، وقد حكم ٤١ سنة . انظر ترجمته في : المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٢٢٠/١٥) ؛ الكامل في التاريخ (٣٥٤/٧) ؛ البداية والنهاية (٣١/١٢) ؛ تاريخ الخلفاء (ص ٤١١) ؛ سير أعلام النبلاء (٣٠٧/١٨) .

٢- الخليفة الثاني : القائم بأمر الله ^(١) ، وامتدت خلافته من عام (٤٢٢-٤٦٧هـ) .

٣- الخليفة الثالث : المقتدي بأمر الله ^(٢) ، وامتدت خلافته من عام (٤٦٧-٤٨٧هـ) .

كانت الدولة العباسية منذ قيامها سنة (١٣٢هـ) تمارس حقها في السيادة السياسية والدينية ، ويتمتع خلفاؤها بالحقوق والامتيازات الدالة عليها ومنها حق الخليفة في تعيين وزير يعاونه في إدارة شؤون الدولة ، وتعيين الأمراء والقضاة ، وأمراء الحج وخطباء المساجد ، واختيار أصحاب الحسبة ، وإقامة خطبة الجمعة والدعاء له في المساجد ، ونقش اسم الخليفة العباسي على السكة ^(٣) .

تغير الحال عما كان عليه حين استبد البويهيون بالسلطة ، فصرفوا أمور الدولة كما يشاؤون ، بل أصبح للبويهيين الأمر في أن يولوا الخليفة ويعزلوه متى أرادوا ، واستولوا على أملاك الخليفة ، وخصص له راتب لم يكن يصل بانتظام ، ثم ما لبث أن

(١) هو : القائم بأمر الله ، أبو جعفر عبد الله بن القادر بالله أحمد بن الأمير إسحاق بن المقتدر بالله العباسي البغدادي ، ولد سنة ٣٩١هـ ، كان عالماً ، ورعاً ، ديناً ، كثير الصدقة ، تولى الخلافة بعد موت أبيه ، وكان ولي عهده في حياته ، امتدت خلافته ٤٥ سنة وثمانية أشهر ، كان ملك بني بويه في خلافته ضعيفاً ، توفي سنة ٤٦٧هـ . انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (٣٩٩/٩) ؛ تاريخ الإسلام للذهبي (٢٦/٣١) ؛ الكامل في التاريخ (٣٥٥/١٧) ؛ البداية والنهاية (١١٠/١٢) ؛ تاريخ الخلفاء (ص٤١٧) ؛ النجوم الزاهرة (٩٨/٥) .

(٢) هو : المقتدي بأمر الله ، أبو القاسم ، عبد الله بن محمد بن القائم بأمر الله العباسي ، بويع بالخلافة بعد وفاة جده ، فتسلم الخلافة وهو ابن عشرين سنة سوى أشهر ، كان ديناً خيراً ، عالي الهمة وافر الحرمة ، وفيه نجابة ، وقد خطب له في الشرق بأسره وما وراء النهر والهند والصين وغزنة والجزيرة والشام واليمن ، ظهر في أيامه خيرات كثيرة ، وآثار حسنة في البلدان ، توفي فجأة عام ٤٨٧هـ . انظر ترجمته في : المنتظم في تاريخ الملوك (١٤/١٧) ؛ البداية والنهاية (١١٠/١٢) ؛ سير أعلام النبلاء (٣٢٣/١٨) ؛ النجوم الزاهرة (١٣٩/٥) ؛ شذرات الذهب (٣٨٠/٣) .

(٣) السكة : بكسر السين ، حديدة منقوشة ، تضرب عليها الدراهم والدنانير . انظر لسان العرب ، مادة سكك (٢١٩/٧) ؛ المصباح المنير (ص١٧٠) ؛ تحرير ألفاظ التنبيه (ص٣٤٣) .

قطع هذا الراتب ، وحدد له اقطاعات ^(١) يعيش منها ^(٢) ، كما جعلت وظيفة أمير الأمراء وراثية في بني بويه ، وظلت في أيدي أحفادهم حتى سقوطهم .

وقد عامل بنو بويه الخلفاء العباسيين بشيء من الازدراء والاستخفاف ، رغم التظاهر باحترامهم وطاعتهم ، وذلك لأن البويهيين من الشيعة الزيدية ^(٣) الذين لا يعترفون بشرعية الخلافة العباسية . ولكنهم أبقوا على الخلافة العباسية حينما أدركوا أن مصلحتهم تقتضي ذلك ^(٤) .

وقد عاصر البزدوي - رحمه الله - انتهاء حكم السلاطين البويهيين الشيعة الذين كانت بيدهم السلطة العسكرية والمالية في هذه الفترة ، حيث عاصر البزدوي من سلاطينهم :

(١) إقطاعات : جمع إقطاع ، في الأصل من القَطْع ، وهو إبانة أجزاء الجرم بعضها من بعض فصلاً ، والإقطاع إنما يكون في الأراضي التي لا مالك لها ، ولا عمارة لأحد فيها ، فهي المواضع التي أقطعها الإمام من المواد قوماً فيتملكونها . انظر مقاييس اللغة ، مادة قطع (ص ٨٩٣) ؛ لسان العرب (٢٧٦/٨) ؛ المغرب (١٨٦/٢) .

(٢) انظر البويهيون والخلافة العباسية (ص ١٧٨)؛ الحياة العلمية في العراق خلال العصر البويهي (ص ٤٦).

(٣) الزيدية : نسبة إلى زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب **t** ، الذين قالوا بإمامته أيام خروجه ، وذلك في عهد هشام بن عبد الملك ، ولم يجوزوا الإمامة في غير أولاد فاطمة **t** . وهذه الفرقة توجد في اليمن في وقتنا الحالي ، وهي أكثر فرق الشيعة اعتدالاً ، إذ يقرون بخلافة أبي بكر وعمر ولا يلعنوهما كما هو عند فرق الشيعة الأخرى . انظر الفرق بين الفرق (٢٥/١٦) ؛ الملل والنحل (١٦٢/١٥٤) ؛ الفصل في الملل والأهواء والنحل (٧٦/٤) وما بعدها) ؛ الموسوعة الميسرة في الأديان (٧٦/١) وما بعدها) .

(٤) انظر الحياة العلمية في العراق (ص ٣٩٣) ؛ دولة السلاجقة (ص ٣٧) .

١ - الأمير بهاء الدولة بن بويه ، الذي امتدت سلطته من ٣٧٩هـ — ، إلى سنة ٤٠٣هـ (١) .

٢ - سلطان الدولة أبو شجاع بن بويه (٢) وامتدت سلطته من عام ٤٠٣هـ إلى ٤١٥هـ .

٣ - مشرف الدولة بن بويه (٣) امتدت سلطته من عام ٤١٥هـ إلى ٤١٦هـ .

٤ - جلال الدولة بن بهاء الدولة (٤) امتدت سلطته من عام ٤١٦هـ إلى ٤٣٥هـ .

(١) هو : أبو نصر بن شرف الدولة بن عضد الدولة بن ركن الدولة بن بويه ، وكان حين وفاته ملك العراق ، قال ابن تغري بردي : ((كان بهاء الدولة ظالماً غشوماً سفاكاً للدماء)) ، وقد تتابع عليه مرض الصرع فتوفي سنة ٤٠٣هـ ، وكان عمره ٤٢ سنة وتسعة أشهر ونصف ، وكانت مدة إمارته ٢٤ سنة وثلاثة أيام . انظر ترجمته في : المنتظم (٩٥/١٥) ؛ العبر (٨٥/٣) ؛ النجوم الزاهرة (٣٣٣/٤) ؛ شذرات الذهب (١٦٦/٣) ؛ تاريخ الإسلام (٥٨/٣) .

(٢) هو : سلطان الدولة أبو شجاع ، فناחסروا بن الملك بهاء الدولة البويهى الديلمي ، تولى الحكم بعد أبيه ، وكانت مدة حكمه (١٢) سنة توفي عام (٤١٥هـ) وله من العمر ٢٢ سنة . انظر ترجمته في : الكامل في التاريخ (١٤٤/٨) ؛ سير أعلام النبلاء (٣٤٥/١٧) ؛ تاريخ الإسلام للذهبي (٦٣/٣) ؛ النجوم الزاهرة (٢٦١/٤) ؛ شذرات الذهب (١٩٨/٣) .

(٣) أبو علي بن بهاء الدولة ، أبي نصر بن عضد الدولة البويهى الديلمي ، حكم بغداد لمدة خمس سنوات أثناء حكم أخيه سلطان الدولة ، ثم خرج على أخيه وقطع الخطبة عنه ، ثم اصطالحا ، وتولى الحكم بعد وفاة أخيه ، قال عنه الذهبي : ((فيه عدل في الجملة)) ، وقال عنه ابن الأثير : ((كان كثير الخير ، قليل الشر ، عادلاً ، حسن السيرة)) ، توفي سنة ٤١٦هـ ، وله ثلاث وعشرون سنة . انظر ترجمته في : المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١٧٤/١٥) ؛ الكامل في التاريخ (١٥١/٨) ؛ البداية والنهاية (٦٠٨/١٥) ؛ سير أعلام النبلاء (٤٠٨/١٧) ؛ النجوم الزاهرة (٢٦٢/٤) .

(٤) هو : جلال الدولة بن بهاء الدولة فيروز بن عضد الدولة بن بويه بن ركن الدولة الحسن بن بويه الديلمي ، ولد سنة ٣٨٣هـ ، قال عنه الذهبي : ((كان جلال الدولة شيعياً كأهل بيته ، وفيه جبن)) ، وقال عنه ابن تغري بردي : ((كان ملكاً محبباً للرعية ، حسن السيرة ، وكان يحب الصالحين)) ، توفي سنة ٤٣٥هـ ، وكانت مدة ولايته على بغداد ١٦ سنة و ١١ شهراً . انظر ترجمته في : المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٢٩١/١٥) ؛ البداية والنهاية (٦٩١/١٥) ؛ النجوم الزاهرة (٣٩/٥) ؛ سير أعلام النبلاء (٥٧٧/١٧) .

٥ - عماد الدولة أبو كاليجار ^(١) امتدت سلطته من عام ٤٣٥هـ — إلى ٤٤٠هـ.

٦ - أبو نصر خسرو المسمى بالملك الرحيم ^(٢) ، وهو آخر ملوك بني بويه ، انتهى ملكه باعتقاله وموته عام ٤٤٧هـ .

وفي آخر عهد بني بويه كانت السلطة البويهية في بغداد تتداعى بسبب الخلافات بين الأمراء البويهيين، وانقسام البيت البويهي ^(٣) ، ومن ذلك المنازعات بين أبناء كاليجار، الأمر الذي أدى إلى ضعفهم عن مواجهة خصومهم في الخارج، بالإضافة إلى ما كان من شأن البساسيري ^(٤) في العراق، إذ ذاع صيته بين الناس، وعظمت هيئته في النفوس، ولم يبق للملك الرحيم آخر ملوك الدولة البويهية إلا الاسم.

(١) السلطان أبو كاليجار هو : المرزبان بن سلطان الدولة بن بهاء الدولة فيروز عضد الدولة بويه السديلمي البويهي ، ولد سنة ٣٩٩هـ ، كان شجاعاً فاتكاً ، مرض وهو في طريقه إلى كرمان ، توفي سنة (٤٤٠هـ) كانت ولايته على العراق أربع سنين وشهرين وأياماً ، أما فارس والأهواز مدة (٢٥) سنة. انظر ترجمته في : المنتظم (٣١٧/١٥) ؛ الوافي بالوفيات (٢٣٦/٢٤) ؛ سير أعلام النبلاء (٦٣١/١٧) ؛ النجوم الزاهرة (٤٦/٥) ؛ شذرات الذهب (٢٦٣/٣) .

(٢) هو : أبو نصر خسرو فيروز بن أبي كاليجار المرزبان بن سلطان الدولة بن بهاء الدولة البويهي ، آخر ملوك بني بويه ، تقلد الحكم بعد أبيه سنة ٤٤٠هـ وخلع منه معتقلاً على يد السلطان طغرل بك عام ٤٥٠ وتوفي ذات السنة التي اعتقل فيها . انظر ترجمته في : الكامل في التاريخ (٢٨٣/٨) ؛ سير أعلام النبلاء (١٢٠/١٨) ؛ العبر (٢٢٦/٣) ؛ شذرات الذهب (٢٨٧/٣) .

(٣) انظر المنتظم (٣١٧/١٥) ؛ النجوم الزاهرة (٣٩/٥) .

(٤) هو أبو الحارث أرسلان بن عبد الله ، القائد التركي ، من مماليك بني بويه ، كان يلقب بالمظفر ، كان في مبدأ أمره مقدماً على الأتراك وبخاصة عند القائم بأمر الله العباسي ، لا يقطع القائم أمراً دونه ، حتى تجبر وطني ، فجفاه القائم ، واستنصر بالسلطان طغرل بك السلجوقي عليه ، فصار يسعى في إزالة الخلافة عن بني العباس ، وخطب للمستنصر ، دام ملكاً ببغداد حتى قتل على يد طغرل بك عام ٤٥١هـ . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان (١٩٢/١) ؛ سير أعلام النبلاء (١٣٢/١٨) ؛ النجوم الزاهرة (٦٦/٥) .

ويبدو أن الطريق قد مهدت والدعوة قد وجهت للسلاجقة لدخول بغداد من قبل الخليفة العباسي .

إذ أرسل الخليفة العباسي للسلطان السلجوقي طغرل بك^(١) مستنجداً به ، بعد أن علم أن ألب أرسلان يريد نزع الخلافة من بني العباس ، ومكاتبة الخليفة المستنصر العلوي^(٢) ، بمصر^(٣) ، ليدخل في طاعته ويخطب باسمه على منابر بغداد ، فقدم السلطان السلجوقي سنة ٤٤٧هـ إلى بغداد وهرب البساسيري من العراق وقصد الشام ، ودخل السلطان طغرل بك إلى عاصمة الخلافة العباسية واستقبله الخليفة العباسي القائم بأمر الله استقبالا عظيماً ، وأجلسه إلى جواره وأغدق عليه الألقاب ، وأمر أن ينقش اسم السلطان طغرل بك على العملة ، ويذكر اسمه في الخطبة في مساجد بغداد ، وفي ذلك الوقت تم القبض على الملك الدجمل آخر ملوك بني بويه ، وبذلك

(١) هو : أبو طالب محمد بن ميكائيل بن سلجوق بن دقان السلجوقي السلطان الكبير ، ركن الدولة ، وطغرل بك : اسم علم تركي مركب من طغرل وهو اسم لطائر معروف عند الترك ، وبك معناه الأمير ، وهو أول ملوك السلاجقة ، كان حليماً محافظاً على الصلوات في الجماعة ، ومحباً للتصدق ، وبناء المساجد ، توفي سنة ٤٥٥هـ وله من العمر ٧٠ سنة ، وكان وقتها حاكماً على خوارزم ونيسابور وبغداد والري وأصبهان . انظر ترجمته في : المنتظم (٨٤/١٦) ؛ وفيات الأعيان (٦٣/٥) ؛ تاريخ الإسلام (٣٧٨/٣٠) ؛ البداية والنهاية (٩٠/١٢) ؛ الوافي بالوفيات (٧٠/٥) ؛ النجوم الزاهرة (٧٣/٥) .

(٢) هو أبو تميم مَعَدَّ ، الملقب المستنصر بالله لإعزاز دين الله ، ابن الحاكم بن العزيز بن المعز لدين الله العبيدي الفاطمي الرافضي المغربي الأصل المصري المولد والمنشأ ، ولد سنة (٤٢٠هـ) ، ببيع بعد موت والده الظاهر سنة (٤٢٧هـ) وله سبع سنين ، خامس خلفاء مصر من بني عبيد ، توفي سنة (٤٨٧هـ) ، وكانت مدة حكمه ستين سنة وأربعة أشهر . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان (٢٢٩/٥-٢٣٠) ؛ العبر (٣٢٠/٣) ؛ البداية والنهاية (١٤٨/١٢) ؛ النجوم الزاهرة (٢٣-١/٥) ؛ شذرات الذهب (٣٨٢/٣) .

(٣) مصر بلاد قديمة معروفة ، فتحت في عهد عمر بن الخطاب على يد عمرو بن العاص **Y** وهي الآن البلاد الإسلامية العربية المشهورة ، تقع في الشمال الشرقي من قارة إفريقيا ، ويقع الجزء الآسيوي منها (سيناء) في جنوب غرب آسيا ، لهذا كانت مصر موقعاً مهماً استراتيجياً على مر الأزمنة . انظر معجم البلدان (١٦٠/٥) ؛ الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم (ص ٢٢٠) ؛ موسوعة العالم الإسلامي الميسرة (ص ٥٥٣) .

سقطت الدولة البويهية وكانت مدتها مائة وسبعاً وعشرين سنة ، وقامت محلها الدولة السلجوقية (١) .

هذا ما كان من حال السلاجقة في بغداد عاصمة الخلافة العباسية ، أما بلاد ما وراء النهر (٢) والتي عاش فيها الإمام البزدوي - رحمه الله - فقد استقر فيها السلاجقة منذ بداية القرن الخامس الهجري وبدأت قوتهم تتعاظم الأمر الذي أثار حفيظة الغزنويين (٣) ، ودارت بينهم وبين السلاجقة معارك عديدة ، انتصر فيها الغزنويون في البداية ، وبعد وفاة محمود بن سبكتكين (٤) ، أخذت قوة الغزنويين تضعف ، وزعيم السلاجقة في ذلك الوقت طغرل بك كون جيشاً قوياً ، وتقابل السلاجقة مع الغزنويين وانتصر جيش السلاجقة وتمكن من الاستيلاء على مرو (٥)

(١) انظر تاريخ الإسلام للذهبي (٢٠/٣٠) ؛ البداية والنهاية (٦٦/١٢) ؛ النجوم الزاهرة (٥٦/٥) ؛ دولة السلاجقة لعللي الصلابي (ص٦٦) .

(٢) بلاد ما وراء النهر : يقصد بها ما وراء نهر جيحون وهو نهر - بلخ . وهي بلاد الهياطلة ، وفي الإسلام سموهم ما وراء النهر ، وهذا الإقليم من أخصب الأقاليم وأكثرها خيراً ، وهو حالياً ما يعرف بـطاجكستان وأوزبكستان وتركمانستان . انظر معجم البلدان (٤٥/٥) ؛ تقويم البلدان (ص٨٣) موسوعة ١٠٠ مدينة إسلامية (ص١١٨) انظر ملحق الخرائط ، ص(١، ٢)

(٣) الغزنويون : ملوك غزنة مدينة في أفغانستان والبنجاب الحالية تقع غرب العاصمة كابل ، أولهم سبكتكين ، وأشهرهم محمود الغزنوي ، وآخرهم خسروملك ، وقد زالت على يد شهاب الدين الغوري (٥٨٣هـ) . انظر تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم (٩٢/٣ وما بعدها) ، الدولة العباسية من الميلاد إلى السقوط (٩٤ وما بعدها) ، دولة السلاجقة لعللي الصلابي (٣٢ وما بعدها) .

(٤) هو : يمين الدولة محمود بن سبكتكين ، أبو القاسم ولد سنة (٣٦١هـ) ، صاحب بلاد غزنة وما والاها ، فتح فتوحات كثيرة في بلاد الهند وغيرها ، كان مكرماً للعلماء ، معتبراً بالعلم وصنف فيه عدداً من الكتب منها كتاب التفريد على مذهب أبي حنيفة ، سار في الرعية سيرة عادلة توفي سنة (٤٢١هـ) . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان (١٧٥/٥) ؛ سير أعلام النبلاء (٤٨٣/١٧) ؛ البداية والنهاية (٢٩/١٢) ؛ الجواهر المضيئة (١٥٧/٢) .

(٥) مرو : مدينة إسلامية تاريخية في جمهورية تركمانستان ، دخلها الإسلام في القرن الأول الهجري ، تقع في أقصى شمال نهر مورجاب في وسط شرق البلاد ، أهلها مسلمون سنيون من أصل تركي ، تبعد عن الحدود الإيرانية بحوالي (٢٠٠) كم ، تشتهر حالياً بتجارة القطن والحبوب . انظر معجم البلدان (١١٢/٥) ؛ موسوعة ١٠٠ مدينة إسلامية (ص٤٥٧) ؛ موسوعة المدن العربية والإسلامية (ص٤٤١) .

ونيسابور^(١) وبلغ^(٢) عام (٤٢٩هـ) ثم توالى فتوحات السلاجقة وانتصارهم حتى صار الصراع بينهم وبين البويهيين^(٣).

وقد عاصر البزدوي - رحمه الله - من حكام الغزنويين :

- ١- محمود بن سبكتكين الذي امتد حكمه من ٣٨٨هـ إلى ٤٢١هـ .
- ٢- مسعود بن محمود بن سبكتكين^(٤) تولى في أواخر سنة ٤٢١هـ إلى أن خلعه الجيش وبايع أخاه محمداً بدلاً منه سنة ٤٣٢هـ .
- ٣- محمد بن محمود بن سبكتكين^(٥) تولى الحكم من سنة ٤٣٢هـ إلى ٤٣٣هـ .

(١) نيسابور : مدينة عظيمة ، عاصمة خراسان قديماً ، منبع العلماء ، عرفت بمدارسها النظامية ، التي أسسها نظام الملك ، وخرّبها المغول ، وحالياً تقع في إيران غرب مدينة مشهد في أقصى الشمال الشرقي عن البلاد ، خرج منها عدد من العلماء منهم صاحب المستدرک علی الصحیحین الإمام محمد ابن عبد الله الحاكم النيسابوري . انظر معجم البلدان (٣٣١/٥) ؛ الموسوعة العربية العالمية (٦٢٤/٢٥) ؛ موسوعة المدن العربية والإسلامية (ص٢٨٦) .

(٢) بلخ : مدينة قديمة من مدن خراسان - أفغانستان حالياً - تقع في شمال البلاد ، يمر بجوارها نهر جيحون. انظر معجم البلدان (٤٧٩/١) ؛ موسوعة ١٠٠ مدينة إسلامية (ص١١٨) .

(٣) انظر تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم (١/٤-٥٩) ؛ أخبار الدولة السلجوقية (ص١٩٤) ؛ دولة السلاجقة (ص١٨) ؛ في التاريخ العباسي والفاطمي (١٨١-١٥٧) .

(٤) هو : مسعود بن سبكتكين ، تولى بعد أبيه الحكم على غزنة وما فتح من الديار الكافرة ، وبقي في الحكم حتى أطاح بملكه أخوه محمد بالتعاون مع الجيش سنة ٤٣٢هـ ، فأسكنه في قلعة مع أهله ، ثم قتله ابن أخيه أحمد بن محمد على غير علم من أبيه سنة ٤٣٣هـ ، وكان شبيهاً بأبيه في صفاته ، قال عنه الذهبي : إنه كان ((شديداً حازماً ، كثير البر ، سادّ الجواب ، رؤوفاً بالريّة ، محباً للعلم)) . انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (٤٥٩/١٧) ؛ البداية والنهاية (٥٠/١٢) ؛ وفيات الأعيان (١٨١/٥) ؛ شذرات الذهب (٢٥٣/٢) .

(٥) هو : محمد بن محمود بن سبكتكين ، عهد إليه أبوه بالملك ، ولانشغاله باللهو ، استاء القادة منه ، فدعوا أخاه مسعوداً وبايعوه ، وقبضوا على محمد ، واستقر الملك لمسعود ، وفي سنة ٤٣٢هـ ، خلع الجيش بيعة مسعود وهو في سفر ، وبايعوا أخاه محمداً ، ثم خيره في أن يقيم في مكان مع أهله ، فاختار قلعة ، ثم دبر ابنه أحمد قتله لقتل عمه مسعود فقتله ، فنقم مودود بن مسعود على عمه وابنه ، فسار إليهم في جيش عظيم ، فقهروهم وأسروهم ، وقتل عمه وابنه في سنة ٤٣٣هـ . راجع : الكامل في التاريخ (٢٦/٨) ؛ البداية والنهاية (٤٨/١٢) ؛ سير أعلام النبلاء (٤٩٧/١٧) ؛ التاريخ الإسلامي لمحمد شاکر (١٩٣/٦) .

- ٤ - مودود بن مسعود بن محمود^(١) تولى من سنة ٤٣٣هـ إلى ٤٤٢هـ .
- ٥ - عبد الرشيد بن محمد بن سبكتكين^(٢) تولى من سنة ٤٢٢هـ إلى ٤٤٤هـ حيث قتل على يد أحد قاداته .
- ٦ - فرخ زاد^(٣) تولى بعد وفاة عبد الرشيد واستمر حتى توفي سنة ٤٥١هـ .
- ٧ - إبراهيم بن مسعود^(٤) تولى من سنة ٤٥١هـ إلى ٤٩١هـ .
- وقد عاصر البزدوي نهوض دولة السلاجقة على إثر انتهاء دولة بني بويه ،
فعاصر من سلاطين السلاجقة :
- ١ - طغرلبيك : أول ملوك السلاجقة الذي امتد حكمه من عام ٤٤٧هـ إلى ٤٥٥هـ .

-
- (١) هو : أبو الفتح مودود بن مسعود بن محمود بن سبكتكين ، تولى الحكم في غزنة بعد مقتل أبيه ، قال ابن الأثير : ((أظهر العدل وحسن السيرة ، وسلك سيرة جده محمود)) ، واستقر ملكه حتى توفي سنة ٤٤٢هـ . انظر ترجمته في : الكامل في التاريخ (٢٩٠/٨) ؛ سير أعلام النبلاء (٤٩٧/١٧) ؛ العبر (٢٠٠/٣) ؛ البداية والنهاية (٤٨/١٢) ؛ تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم (١٠٦/٣) .
- (٢) هو : عبد الرشيد بن محمود بن سبكتكين ، الملقب بشمس دين الله سيف الدولة ، وقيل : جمال الدولة ، حين تولى مودود الملك بعد أبيه قام بسجنه ، فلما توفي دعا العسكر إلى طاعته فأجابوه وعادوا معه إلى غزنة ، ثم قتل سنة ٤٤٤هـ . راجع : الكامل في التاريخ (٣٠٥/٨) ؛ البداية والنهاية (٧١٨/١٥) ؛ التاريخ الإسلامي لمحمود شاكر (٢٠٧/٦) .
- (٣) هو : فرخ زاد بن مسعود بن محمود ، الذي كان محبوساً في بعض القلاع ، فأُتي به بعد مقتل عبد الرشيد فأجلس بدار الإمارة حتى استقر ملكه ، وبقي فيه حتى ثارت عليه ممالكه واتفقوا على قتله ، فنجوا منهم ، وكان ذلك سنة ٤٥٠هـ ، وبقي بعد نجاحه يكثر من ذكر الموت ويحتقر الدنيا ، حتى أصابه مرض فمات منه سنة ٤٥١هـ . راجع : الكامل في التاريخ (٣٤٩/٨) ؛ والتاريخ الإسلامي لمحمود شاكر (٢٠٨/٦) .
- (٤) هو : إبراهيم بن مسعود بن محمود بن سبكتكين ، تولى الحكم بعد فرخ زاد ، كان كثير الصيام ، وفتح كثيراً من الحصون التي امتنعت على أبيه وجده ، وأجرى صلحاً مع السلاجقة . راجع : التاريخ الإسلامي لمحمود شاكر (٢٠٨/٦) ؛ تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم (١٠٨/٣) .

٢- عهد طغرلبك بالملك من بعده لابن أخيه سليمان بن داود^(١) ، ولم يستقر له الملك بل استقر الملك لأخيه ، وهو :

٣- عضد الدولة ألب أرسلان^(٢) فحكم من سنة ٤٥٦هـ إلى أن قتل سنة ٤٦٥هـ .

٤- ملكشاه بن عضد الدولة^(٣) تولى من سنة ٤٦٥هـ إلى وفاته سنة ٤٨٥هـ .

بعد أن استقر الأمر للسلاجقة وانتخب طغرل بك ملكاً عليهم جميعاً ، بدأ في إدارة الدولة في عهده الأول ، فقام :

(١) هو : سليمان بن داود جفري بك بن ميكائيل السلجوقي ، أخذت له البيعة بعد عمه طغرلبك ، بعهد من طغرلبك له ، غير أن الجيش كان يميل إلى أخيه ألب أرسلان ، فاستقر الملك لأخيه دونه . انظر : الكامل في التاريخ (٣٦٢/٨) ؛ البداية والنهاية (٨٩/١٢) ؛ سير أعلام النبلاء (١١١/١٨) ؛ تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم (٢٤/٤) .

(٢) هو : عضد الدولة ألب أرسلان محمد بن داود جفري بك بن ميكائيل السلجوقي ، كان صاحب خراسان حينما عهد طغرلبك بالملك لابن أخيه سليمان ، غير أنه حصل على الملك لميلان الجيش والناس إليه ، ودامت مدة حكمه سبع سنين وستة أشهر وأياماً ، قال عنه ابن كثير : ((كان عادلاً يسير في الناس سيرة حسنة ، كريماً رحيماً ، شفوفاً على الرعية ، رقيقاً على الفقراء ، باراً بأهله وأصحابه ومماليكه ، ... كثير الصدقات)) ، قتل سنة ٤٦٥هـ وعمره ٤١ سنة ، على يد يوسف الخوارزمي . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان (٥-٦٩) ؛ العبر (٢٦٠/٣) ؛ البداية والنهاية (١٠٧/١٢) ؛ النجوم الزاهرة (٩٢/٥) . راجع : المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١٤٧/١٦) ؛ البداية والنهاية (٣٩/١٢) ؛ الكامل في التاريخ (١١٣/٨) ؛ سير أعلام النبلاء (٤١٤/١٨) ؛ وفيات الأعيان (٦٩/٥) ؛ النجوم الزاهرة (٩٣/٥) .

(٣) هو : السلطان الكبير جلال الدولة أبو الفتح ملكشاه بن أبي شجاع ألب أرسلان بن داود بن ميكائيل السلجوقي ولد سنة ٣٤٧هـ ، ملك بغداد ، وامتد ملكه من أقصى بلاد الترك إلى أقصى بلاد اليمن ، كانت دولته صارمة ، والطرق في أيامه آمنة ، عمر العمارات الهائلة ، وبنى القناطر ، وأسقط المكوس والضرائب ، وحفر الأنهار وأصلح الخراب ، وبنى مدرسة أبي حنيفة والسوق ، توفي سنة ٤٨٥هـ ، وكانت مدة ملكه ١٩ سنة وأشهرًا . انظر ترجمته في : العبر (٣١١/٣) ؛ البداية والنهاية (١٤٢/١٢) ؛ النجوم الزاهرة (١٣٤/٥) ؛ أخبار الدولة السلجوقية (ص ١٩٦) .

أ - بتقسيم دولته إلى أقاليم^(١) ، وعين على كل إقليم منها حاكماً ، من أفراد البيت السلجوقي أطلق عليه لقب شاه^(٢) ، والرئيس الأعلى للدولة بأجمعها يلقب بالسلطان ، وكانت كلمته نافذة في أنحاء الدولة ، وبهذا التنظيم ، يكون طغرل بك قد وطد سلطته في كل البلاد ، وضمن وحدة أفراد أسرته ، وترك لهم سلطة الحكم كاملة إرضاء لحبهم للرئاسة والجاه ، فلكل منهم جيشه الخاص ووزيره ومعاونه في الحكم والإدارة ، مع ملاحظة حرص السلاجقة على تكريم العلماء والشيوخ .

ب - بعد أن وطد دعائم دولته وأرسى دعائمها سعى طغرل بك إلى الحصول على اعتراف من الخليفة العباسي ليكتسب سلطة شرعية في أعين المسلمين ، فأرسل إلى الخليفة القائم بأمر الله رسالة ، ضمنها ولاء السلاجقة له ، وتأكيده تمسكه بالإسلام والجهاد ، وكان السلاجقة بحاجة إلى الدعم المعنوي من الخليفة صاحب النفوذ على العالم الإسلامي السني ، وما أن وصلت الرسالة للخليفة العباسي حتى سر بها ، واعترف الخليفة بالدولة السلجوقية ، الأمر الذي كان له أكبر الأثر في توطيد العلاقة بين السلاجقة والخليفة العباسي^(٣) .

حينما تولى السلاجقة الحكم لم تتغير الأنظمة السياسية تجاه الخلفاء العباسيين عما كانت عليه في عهد البويهيين ، إذ استمر نظام الإقطاعات المقرر للخليفة العباسي ، وظل للخلفاء العباسيين ذكر أسمائهم في الخطبة ، والحصول على موافقة الخليفة لكل سلطان كما أسلفنا .

أما من حيث المعاملة فالاختلاف واضح بين النظام البويهي والنظام السلجوقي تجاه الخلفاء ، فكانت معاملة السلاجقة للخلفاء العباسيين متميزة

(١) أقاليم : أقاليم الأرض أقسامها ، مفردها إقليم ، وهو جزء من الأرض تجتمع فيه صفات طبيعية أو اجتماعية تجعله وحدة خاصة . انظر المعجم الوسيط مادة " قلم " (٢٢/١) ؛ لسان العرب (١٨٢/١٢) .

(٢) شاه : يقصد به الملك . انظر لسان العرب مادة " شوه " (١٦٨/٨) .

(٣) انظر دولة السلاجقة لعللي الصلابي (ص٤٦) ؛ دولة السلاجقة لعبد المنعم (ص١٣٥) .

بالاحترام ، مع حرصهم على إعادة الهيبه والمكانة للخلافة العباسية ، والحرص على نصرة الخليفة ، والمذهب السني .

والعلاقة الحسنة السائدة بين السلاجقة والخلفاء العباسيين نابعة من عدة أمور هي :

١ - كون السلاجقة على المذهب السني مثلهم مثل خلفاء بني العباس .

٢ - وجود رباط المصاهرة بين البيت السلجوقي والعباسي (١) .

وبذلك تكون السلاجقة أثرت تأثيراً مهماً في التاريخ الإسلامي ، من خلال مقاومة التغلغل الشيعي ، وصد خطر الهجمات الصليبية على المسلمين (٢) ، مع ما تميز به عصر السلاجقة من العدل ، والعطف على الناس ، ومحبة الرعية للسلطين ، إذ كان الحزن يعم البلاد حينما يتوفى أحد السلطين (٣) .

أهم الأحداث التي عاصرها البزدوي :

الهدف من الحديث عن الحالة السياسية هنا هو بيان ماله أثر في حياة الإمام البزدوي ، لذلك كان من الأهمية بمكان ذكر أهم الأحداث التي يمكن إيجازها في الآتي :

أولاً - عدم استقرار الحكم لبعض الخلفاء والملوك ، وقيام كثير من الفتن ، والصراع على السلطة بين الملوك والأمراء .

١ - حينما اشتد المرض على الخليفة القادر بالله أرجف الناس بموته ، سنة (٤٠٠) (٤) ، وهي السنة التي ولد فيها البزدوي - رحمه الله - .

(١) انظر تاريخ الإسلام للذهبي (٣٠/٢٤-٣٨٠) ؛ سير أعلام النبلاء (٥٦/١٩) ؛ البداية والنهاية (٦٧/١٢) ؛ تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم (٢٣/٤) .

(٢) انظر المنتظم (١٢٣/١٦) .

(٣) انظر البداية والنهاية (٦٨/١٢) ؛ التاريخ الإسلامي لمحمود شاكر (٢١٥/٦) .

(٤) انظر الكامل في التاريخ (٦٠/٨) ؛ البداية والنهاية (٣٤٢/١١) .

٢ - الفتنة التي أحدثها بنو خفاجة^(١) ببلاد الكوفة سنة (٤٠٤هـ) ، حيث عاثوا في الأرض فساداً وقتلوا طائفة من الجند ، فأمر الوزير فخر الملك^(٢) بإخماد هذه الفتنة ، فقتل بعضهم وانهزم الباقون^(٣) .

٣ - قيام حركة العيارين^(٤) ببغداد ، فنهبوا البيوت ، وفتحوا السجون وأخرجوا منها رجالاً ، واستهانوا بأمر السلطان وتكرر ذلك في عدة سنوات بدءاً من سنة ٤٠٨هـ وحتى (٤٢٨) ^(٥) .

٤ - الفتنة التي حدثت بين الجيش وبين جلال الدولة سنة (٤١٩هـ) فنهبوا دار الوزارة واتفقوا على إخراجهم من البلد، ثم أعادوه وصلح الحال^(٦) ، ثم

(١) هم بنو خفاجة بن عمرو بن عَقِيل ، وهي قبيلة من بطون بني عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوزان بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضي ابن نزار بن معد بن عدنان . انظر اللباب في تهذيب الأنساب (٣٦٣/١ ، ٤٥٤ - ٤٥٥) ؛ جمهرة أنساب العرب (ص ٤٦٧-٤٦٩) ؛ معجم قبائل العرب (٣٥١/١-٣٥٢) .

(٢) هو أبو غالب محمد بن علي بن خلف بن الصيرفي ، كان أبوه صيرفياً بديوان واسط ، وكان أبو غالب من صباه يلقبونه بالوزير الصغير ، ثم ولي بعض الأعمال ، فتنقلت به الأحوال إلى أن صار وزيراً لبهاء الدولة بن عضد الدولة ، وبعثه نائباً عنه ببغداد ، كان كريماً ، كثير الصدقات ، فيه ميل إلى التشييع ، وعمرت العراق في أيامه ، قتله سلطان الدولة سنة (٤٠٧هـ) وكان عمره (٥٣هـ) . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان (١٢٤/٥-١٢٧) ؛ البداية والنهاية (١٢-٥/٦) ؛ النجوم الزاهرة (٢٤٢/٤) ؛ الوافي بالوفيات (٨٨/٤) ؛ شذرات الذهب (١٨٥/٣) .

(٣) انظر الكامل في التاريخ (٨٠/٨) ؛ البداية والنهاية (٣٥٢/١١) .

(٤) العيارون : جمع عيار ، ورجل عيار كثير المجيء ، والذهاب في الأرض ، وقال ابن منظور : (عار الرجل في القوم : يضرهم ، مثل عاث) . انظر معجم مقاييس اللغة (ص ١٩١-١٩٢) وقال : (غلام عيار : نشيط في المعاصي) والمراد الذين يعيشون في الأرض فساداً . انظر : لسان العرب مادة " عير " (٣٥٠/١٠) .

(٥) انظر الكامل في التاريخ (١٢١/٨ ، ١٥٣) ؛ البداية والنهاية (١٨/٣٥ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠) .

(٦) انظر المنتظم (١٩٠/١٥) ؛ الكامل في التاريخ (١٦٥/٨-١٦٦) ؛ البداية والنهاية (٢٤/١٢) .

تكررت الفتنة في سنة (٢٧٤هـ) ^(١) و (٢٨٤هـ) ^(٢) و (٣١٤هـ) وقتل بينهم في الأخيرة كثير من الناس وحصل بسبب ذلك فساد كبير ^(٣) .

٥ - ما وقع من خلافٍ على السلطة بين جلالة الدولة أبي الطاهر ، وأبي كاليجار ، وذلك بعد وفاة مشرف الدولة بن بويه صاحب العراق ، وذلك في سنة (١٦٤هـ) ^(٤) ، واستمر الصراع إلى سنة (٣٥٤هـ) ^(٥) .

٦ - فتنة البساسيري وكان يهدف إلى إزالة الخلافة من بني العباس وإعطائها للخليفة العلوي بمصر ، فتصدى له طفر بيك وهرب إلى الشام في عام (٧٧٤هـ) ^(٦) وتم القضاء عليه سنة (٤٥١هـ) بقتله ^(٧) .

ثانياً - سيطرة الجيش على الخليفة العباسي :

سيطر البوهميون الشيعة في بادئ الأمر ، حيث كانوا يحقدون على خلفاء بن العباس وعلى العقيدة الإسلامية الصافية ، نظراً لتشيعهم ، ثم جاء السلاجقة فانتزعوا منهم السلطة ، وعلى الرغم من سيطرتهم إلا أنهم أعادوا للخليفة أيضاً هيئته ^(٨) .

(١) انظر المنتظم (٢٤٥/١٥) ؛ الكامل في التاريخ (٢١٩/٨) .

(٢) انظر المنتظم (٢٥٦/١٥) ؛ الكامل في التاريخ (٢٢٣/٨-٢٢٤) ؛ البداية والنهاية (٤٠/١٢) .

(٣) انظر المنتظم (٢٧٣/١٥) ؛ الكامل في التاريخ (٢٣٥/٨) ؛ البداية والنهاية (٤٧/١٢) .

(٤) انظر المنتظم (٦٠٦/١٥) ؛ الكامل في التاريخ (٢٣٧/٨) .

(٥) انظر المراجع السابقة .

(٦) انظر المنتظم (٣٤٨/١٥) ؛ تاريخ الإسلام (٢١-٢٠/٣٠) ؛ البداية والنهاية (٦٦/١٢) ؛ النجوم الزاهرة (٥٧-٥٦/٥) .

(٧) انظر المنتظم (٥٦/١٦) ؛ تاريخ الإسلام (٢٧٢/٣٠) ؛ البداية والنهاية (٨٣/١٢) ؛ النجوم الزاهرة (٦٥-٦٤/٥) .

(٨) انظر تاريخ الإسلام للذهبي (٢١-٢٠/٣٠) ؛ العبر (٢١٤/٣) ؛ البداية والنهاية (٦٦/١٢) ؛ الوافي بالوفيات (١٥/١٧) ؛ النجوم الزاهرة (٥٧-٥٦/٥) .

ثالثاً - اشتعال الصراع بين أهل السنة والروافض (١)(٢) :

حيث كان البوهميون على المذهب الشيعي ، وباعتلائهم سدة الحكم قويت شوكة الشيعة فسمحوا لهم بإظهار بدعهم ، الأمر الذي أدى إلى قيام المصادمات والصراعات بينهم وبين أهل السنة ، ثم جاء السلاجقة وبوجودهم ضعفت شوكة الشيعة حين ألزموا بعدم إظهار بدعهم ، فقلّت الصراعات ، عما كانت عليه في عهد بني بويه (٣) .

رابعاً - فتح بلاد الهند وما جاورها :

في عهد الخليفة القادر بالله تم فتح بلاد الهند على يد القائد يمين الدولة محمود ابن سبكتكين سنة (٤٠٤هـ) (٤) ويعتبر فتح الهند من أشهر فتوحات المسلمين في تلك الفترة ، وقد تابع هذا القائد وأبناؤه من بعده فتح عدد من بلاد الهند وما جاورها (٥) .

(١) الروافض : ويسمون بالشيعة لأنهم شايعوا علي بن أبي طالب ؑ على الخصوص ، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصاية ، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عن أولاده ، وقالوا أيضاً : إن الإمامة ليست قضية مصلحة تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصيبهم ، بل هي قضية أصولية ، وهي ركن الدين ، لا يجوز للرسول ﷺ إغفاله وإهماله وتفويضه إلى العامة وإرساله ، ويرجح العلماء سبب تسميتهم بالروافض لرفضهم إمامة الشيخين ، وقيل أطلق عليهم هذا الاسم بعد رفضهم إمامة زيد بن علي وتفرقهم عنه . انظر : الفرق بين الفرق (٢٢) ؛ الفصل في الملل (١٣٧/٤) ؛ الملل والنحل (٤٦/١) ؛ الموسوعة الميسرة في الأديان (١٠٥٩/٢) .

(٢) في هذه الفترة الزمنية وقعت صدامات متكررة بين أهل السنة والشيعة . انظر : المنتظم (٣٢٩/١٥) ، (٣٤٠) ؛ تاريخ الإسلام للذهبي (٣٠/٥ ، ١١ ، ١٩ ، ٣٠) ؛ البداية والنهاية (١٢/٢ ، ٦ ، ٣١ ، ٤٩ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ١٢٧) .

(٣) انظر الكامل في التاريخ (٣٥٥/٨) ؛ البداية والنهاية (٦٨/١٢) ؛ التاريخ الإسلامي لمحمود شاكر (٢١٨/٦) .

(٤) انظر الكامل في التاريخ (٨٠/٨) ؛ البداية والنهاية (٣٥٢/١١) .

(٥) ومن ذلك المعركة التي قادها محمود بن سبكتكين سنة (٤٠٩هـ) ، ومعركته سنة (٤١٨هـ) والتي كسر فيها الصنم المعظم المسمى (بسومنات) . انظر الكامل في التاريخ (١٢٣/٨-١٢٥) ؛ البداية والنهاية (١٢/٧ ، ٢٢) .

خامساً - كثرة إفساد الأعراب وقطعهم للطريق ، وإخافتهم للناس ، الأمر الذي أدى إلى عدم تمكن الناس من الحج لعدة سنوات في مناطق متعددة مثل : العراق والشام وخراسان ومصر (١) .

سادساً - تعرض العالم الإسلامي لغارات كافرة من قبل الروم ، حيث هجم ملك الروم على الشام في جيش قوامه ثلاثمائة ألف ، إلا أنه عاد خاسراً ، حيث أهلك الله أغلب جيشه بالجوع بعد أن قضى بها ستة عشر يوماً مفسداً في البلاد سنة (٤٦٢هـ) (٢) .

ثم عاود الكرة مرة أخرى في أعدادٍ عظيمة ، عازماً على القضاء على الإسلام ، ولكن الله قيض له من يتصدى له فكان السلطان ألب أرسلان السلجوقي وجيشه له بالمرصاد فهزموه وأسروه ثم أعادوه إلى بلاده (٣) .

(١) انظر الكامل في التاريخ (١٦٩/٨ ، ٦٦ ، ٢١٧) ؛ البداية والنهاية (٨/١٢ ، ٤٥ ، ٤٠ ، ٢٥ ، ٢٣ ، ١٩ ، ٥٤) ؛ النجوم الزاهرة (٢٢٨/٤ ، ٢٣٩ ، ٢٥٥) (٤٢/٥ ، ٤٤) .

(٢) انظر الكامل في التاريخ (٣٨٤/٨) ؛ البداية والنهاية (٩٩/١٢) .

(٣) انظر الكامل في التاريخ (٣٨٨/٨-٣٨٩) ؛ سير أعلام النبلاء (٤١٥-٤١٦) ؛ البداية والنهاية (١٠١-١٠٠/١٢) ؛ النجوم الزاهرة (٨٨/٥) .

أثر الحالة السياسية على فخر الإسلام البزدوي :

بالرغم من انتشار حالة الاضطراب السياسي في زمن البزدوي - رحمه الله - إلا أنها لم تكن لتؤثر سلباً على نتاجه العلمي ، بل كانت حافزاً للعناية به . ومع انتشار بعض المعتقدات الباطلة نتيجة لسيطرة بعض القوى المنحرفة على مناطق من العالم الإسلامي ، قام علماء الشريعة ومنهم الإمام البزدوي بواجبهم تجاه الشريعة الإسلامية ، بنشر الدين وحفظه وتعليمه للناس ، فساهم بنشر العلم بين الناس ، بالتدريس والتأليف وعقد المناظرات ، معتنياً بتأصيل الشريعة ، وضبط قواعدها وتوضيح فروعها الفقهية ، ولما تولّى القضاء قام بتطبيق الشريعة فأوقف الناس عند حدود الله ، وأصلح بين المتخاصمين ، ورد الحقوق لأصحابها ^(١) .

(١) انظر البحر الرائق (١٥٣/٤) ؛ الفوائد البهية (ص ١٢٥) ؛ سير أعلام النبلاء (٦٠٣/١٨) .

الحالة الاجتماعية :

الحالة الاجتماعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحالة السياسية ، فإذا كانت الحالة السياسية مضطربة وغير مستقرة كما هو في عصر الإمام البزدوي - رحمه الله - فإن الحالة الاجتماعية تكون أسوأ حالاً .

والفترة الزمنية التي عاشها الإمام البزدوي تميزت بوجود دولتين هما : الدولة البويهية الشيعية ، ودولة السلاجقة السنية .

ومن الطبيعي أن تتصف كل واحدة منهما بظواهر اجتماعية سائدة في المجتمع تختلف عن الأخرى ، وفي المقابل هناك ملامح اجتماعية ، وظواهر اجتماعية عامة لكلتا الدولتين ، أبدأ بها ، ثم أنتقل لوصف الحياة الاجتماعية لكل دولة على حدى .

أولاً - الملامح الاجتماعية العامة في دولة بني بويه والسلاجقة :

١ - في عصر البويهيين وأول عهد السلاجقة اتسعت رقعة العالم الإسلامي ، فدخلت أجناس متعددة في الدين الإسلامي ، وأصبح المجتمع يتألف من عرب ، وفرس ، وترك ، وأكراد مما أدى إلى تبادل كثير من التقاليد والعادات الاجتماعية بين أفراد المجتمع ^(١) .

٢ - يعد النصف الثاني من القرن الخامس ، من أكثر الفترات التي اشتدت فيها الخلافات المذهبية ^(٢) ، وقد راجت المذاهب الأربعة في كل الدول الإسلامية ، وإن كان المذهب الحنفي والشافعي أكثر رواجاً من غيرهما ، فكان حكام السلاجقة يعتنقون المذهب الحنفي ، بينما كان وزراؤهم ما بين حنفي وشافعي .

٣ - نتيجة لجور بعض العمال الذي كان يصل إلى حد القتل وهتك العرض ، قل عدد السكان في البلاد عامة والمدن الكبرى خاصة ، إضافة إلى الزلازل

(١) انظر السلاجقة في التاريخ والحضارة (ص ٢٠٦) .

(٢) انظر الكامل في التاريخ (١١٣/١١) ؛ شذرات الذهب (١٨٨/٤) ؛ سير أعلام النبلاء (١١٣/١٨) ؛ السلاجقة في التاريخ والحضارة (ص ٢١٥) .

والخراب ، والأمراض والأوبئة^(١) ، وما يتبعها من مجاعات وجذب ،
الأمر الذي تسبب في موت الألوف من الناس في أماكن مختلفة في العالم
الإسلامي^(٢) .

٤ - ظهر في المجتمع في عصر البويهيين والسلاجقة المجون وشرب الخمر
جهاراً ، وعشق الغلمان ، وكذا كثر الرقيق^(٣) في تلك الفترة ، وما كان
ذلك ليحدث إلا نتيجة لضعف الحكم ، والوازع الديني ، وإن كان
الإنكار يحدث بين الحين والآخر^(٤) ، ومن ذلك : ما أمر به الخليفة
المقتدي بأمر الله من إراقة الخمر ، وكسر آلات الملاهي ، وإخراج أهل
الفساد من البلاد^(٥) .

٥ - كثر إفساد الأعراب والعيارين ، فنهبوا النواحي ، وقطعوا الطريق ،
وأخافوا الحجيج ، مما أدى إلى أن امتنع الناس عن الحج بسبب قطع
الطريق^(٦) .

ثانياً - ملامح الحياة الاجتماعية الخاصة :

أ - ملامح الحياة الاجتماعية الخاصة بالدولة البويهية :

١ - اشتد النزاع المذهبي بين الشيعة ، والسنة ، نظراً لأن عامة الناس كانوا
يتبعون المذهب السني مثل حكامهم العباسيين ، وبمجيء البويهيين الشيعة ،

(١) الوباء : بالقصر والمد والهمز ، الطاعون ، وقيل هو كل مرض عام ، وجمع الممدود أوبئة ، وجمع
المقصود أوباء . انظر لسان العرب مادة " وباء " (١٤١/١٥) .

(٢) انظر تاريخ الإسلام (٢٩٢/٢٨/٣٠ وما بعدها) ؛ البداية والنهاية (٣٦/١٢ ، ٥٠ ، ٩٣ وما بعدها) ؛
المنتظم (١٧٩/٨) ؛ والعبر (١٠٤/٣) .

(٣) الرق ، بالكسر : الملك والعبودية ، وسمي الرقيق رقيقاً ؛ لأنهم يرقون لمالكهم ويدلون ويخضعون . انظر
لسان العرب ، مادة " رق " (٢٠٥/٦) .

(٤) انظر المنتظم (٢٨٤/١٦ ، ٢٥٥) ؛ البداية والنهاية (١٠٥/١٢) .

(٥) انظر البداية والنهاية (١٢٧/١٢) ؛ تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم (٥٨٧/٤ - ٥٩٢) .

(٦) انظر البداية والنهاية (١٨/١٢ ، ٣٥ وما بعدها) .

قويت شوكة الشيعة ، ونما مذهبهم ، إذ وجدوا من سلاطين بني بويه العون والمساعدة على إظهار شعائهم ، الأمر الذي أدى إلى قيام الفتن والمصادمات بين السنة والشيعة من حين لآخر ، مما عرض المجتمع الإسلامي للتنازع والتفكك (١) .

٢- وجود التزاع بين الفرق المختلفة مهد السبيل أمام الصوفية فنشروا تعاليمهم بين الناس وقد شجع البويهيون الآراء المنحرفة الضالة للصوفية (٢) (٣) .

٣- قام بنو بويه إبان حكمهم برعاية مصالحهم الذاتية ، فتسابقوا لجمع الأموال عن طريق فرض الضرائب التعسفية ، والمصادرات مما أدى إلى ارتفاع الأسعار ، وشيوع النهب والسرقة (٤) .

٤- انشغل البويهيون بالمنازعات والحروب ، ولم يظهر من أمراء بن بويه من يهتم بتحسين أحوال البلاد إلا ما نقل عن عضد الدولة (٥) واهتمامه

(١) الكامل (٢٦٥/٧) ؛ تاريخ الإسلام (٣٠-٣٢ ، ٢٧ ، ٣٢) ؛ البداية والنهاية (٢/١٢ ، ٦ ، ٣١ ، ٤٩ ، ٥٦ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ١٢٧ ، ١٣٤) ؛ تاريخ الخلفاء (ص ٤١٤) ؛ المنتظم (٣٢٩/١٥) .

(٢) الصوفية : هي حركة دينية انتشرت في العالم الإسلامي ، عقب اتساع الفتوحات ، كرد فعل على الانغماس في الترف ، وقد بدأت بالزهد ، ثم كثرت فيها الشطحات ، كادعاء بعضهم ارتفاع التكاليف عن الولي . وسموا الصوفية نسبة إلى الصوف ؛ لاشتغالهم بلبسه ، وقيل : من الصفاء ، وقيل من الصُّفة ، أي : صُفَّة مسجد رسول الله ﷺ ، وقيل : نسبة إلى الصف الأول ، ومن رجال هذه الفرقة : الحارث المحاسبي ، وبشر بن الحارث الحافي . انظر : مقالات الإسلامية (٤٣٨/١٣) ؛ الفرق بين الفرق (٢٤٢) ؛ مجموع الفتاوى (٧/١١) وما بعدها (٢٧٣ - ٢٤٩/١) في الأديان .

(٣) انظر الحياة العلمية في العراق (ص ١٢٨) .

(٤) انظر المنتظم (٢١٩/١٥ ، ٢٢٧ ، ٣٠٨) ؛ البداية والنهاية (١٩/١٢) ؛ أحسن التقاسيم (ص ١٣٣) .

(٥) هو : أبو شجاع فنا خسرو بن ركن الدولة ، الحسن بن بويه ، ولد عام ٣٢٥هـ ، كان شجاعاً ، مهيباً ، نحوياً ، أديباً ، جباراً ، ولي سلطنة فارس بعد عمه عميد الدولة ، ثم استولى على العراق بعد محاربة ابن عمه ، فدانت له الأمم ، قال عنه الذهبي : (كان شيعياً جلدأ أظهر بالنجف منبراً زعم أنه منبر الإمام علي ، وبنى عليه المشهد ، وأقام شعار الرفض ، ومآتم عاشوراء) توفي بعلبة الصرع عام ٣٧٢هـ وله من العمر ٤٨ سنة . انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (٢٤٩/١٦ - ٢٥٢) ؛ البداية والنهاية (٢٩٩/١١ - ٣٠١) ؛ الوافي بالوفيات (٢٤/٦٤ وما بعدها) ؛ النجوم الزاهرة (٤/١٤٢) ؛ شذرات الذهب (٧٨/٣ - ٧٩) .

بنهضة بلاده ، إذ شيد المساجد والمستشفيات ، وأصلح القنوات والآبار ، لتحسين أحوال الزراعة ^(١) .

٥ - شجع البويهيون التقاليد الفارسية ، نظراً لتعصبهم لأصولهم الفارسية ، إضافة إلى إصرارهم على التحدث باللغة الفارسية رغم معرفتهم باللغة العربية ، مما أدى إلى شيوع الكثير من التقاليد والألفاظ الفارسية في المجتمع ، كما ناصروا الحركات الهدامة التي تسعى إلى القضاء على الإسلام ^(٢) .

ب - ملامح الحياة الاجتماعية الخاصة بالدولة السلجوقية :

يمكننا القول بأن عهد الدولة السلجوقية كان أفضل بكثير من عهد البويهيين ويظهر ذلك جلياً في النقاط الآتية :

١ - في بداية تكوين الدولة استقرت الأوضاع نسبياً ، ثم تعكر هذا الاستقرار قليلاً فيما بعد بظهور التراع المذهبي ^(٣) .

٢ - كان ملك الدولة السلجوقية أوسع رقعة ، وسلطانهم أكثر قوة ومنعة ، والسلطين أكثر عطفاً على الرعية ، وساد الأمن والعدل وبخاصة في عهد ملكشاه ، فعمر الطرق والقناطر ^(٤) ، وحفر الأنهار وأصلح الخراب ، وعمل المصانع ^(٥) بطريق مكة ، وأسقط المكوس ^(٦) في كل البلاد ^(٧) .

(١) انظر سير أعلام النبلاء (٢٥٠/١٦ وما بعدها) ؛ البداية والنهاية (٣٠٠/١١) ؛ شذرات الذهب (٧٨/٣) .

(٢) انظر الحياة العلمية في العراق (٣٩٣ وما بعدها) .

(٣) انظر السلاجقة في التاريخ والحضارة (ص ٢١٥) ؛ سير أعلام النبلاء (١١٣/١٨) .

(٤) القناطر : جمع القنطرة ، وهي : جسر مقوس مبني فوق النهر يعبر عليه ، وقيل أن القنطرة : ما ارتفع من البنين . انظر لسان العرب مادة قنطر (٢٠١/١٢) ؛ المعجم الوسيط (٧٦٢/٢) .

(٥) المصانع : شبه الحياض يجمع فيها ماء المطر ونحوه ، ويطلق على ما يصنعه الناس من الحصون والآبار للسقي . انظر مقاييس اللغة مادة صنع (ص ٥٥٤) ؛ لسان العرب (٢٩٢/٨) .

(٦) المكوس : جمع مكس ، وأصل المكس النقص والظلم ، ويطلق أيضاً على الدراهم التي تؤخذ من بائعي السلع ، فهي بمعنى الضريبة والجباية . انظر مقاييس اللغة ، مادة " مكس " (٩٥٧) .

(٧) انظر وفيات الأعيان (٢٨٤/٥) ؛ سير أعلام النبلاء (٥٦/١٩) ؛ البداية والنهاية (١٤٢/١٢) ؛ الدولة العباسية (ص ٤٠٨) .

٣- كسرت شوكة أهل التشيع والبدع عموماً ، بعد زوال حكم البويهيين الشيعة ، فقلت الصراعات بين الشيعة وأهل السنة ، مما نتج عنه استقرار المجتمع نسبياً^(١) .

وكان المجتمع منقسماً إلى طبقات :

الطبقة الأولى : طبقة الخلفاء والسلاطين وأصحاب المناصب العليا ، وهذه الطبقة كانت تعيش في ترف وإسراف ، نظراً لكثرة موارد الدولة ، إضافة إلى أخذ الضرائب من الناس^(٢) .

الطبقة الثانية : لما كان سلاطين السلاجقة غير مثقفين ، ورأوا أنهم في حاجة ماسة إلى كثير من الموظفين للاستعانة بهم في الأمور ، أصبحت هذه الطبقة من أهم طبقات المجتمع ، وصارت درجتها تلي طبقة السلاطين والأمراء ، وهذه الطبقة تضم الوزراء والحجاب ، والكتاب ، والعلماء ، والقضاة ، وهذه الطبقة كانت تعيش في يسار ؛ نظراً لما يقومون به من نشاط اجتماعي يخدم طبقة السلاطين ، عدا فترات الأزمات العامة التي تمر بالدولة ككل^(٣) .

وبما أن البزدوي من فئة العلماء والقضاة فيمكننا القول بأنه من الطبقة الثانية — والله تعالى أعلى وأعلم - .

الطبقة الثالثة : طبقة العامة وهم أصحاب الحرف والصناعات البسيطة ، وكان أصحاب هذه الطبقة يعانون من الضنك ، وضيق العيش الشيء الكثير ؛ لكثرة الضرائب التي كانت تجبى منهم ، وقلة ما كان يعود عليهم من الكسب ، وهم خليط من العرب والفرس والترك وغيرهم^(٤) .

(١) انظر البداية والنهاية (٦٨/١٢ وما بعدها) ؛ التاريخ الإسلامي (٢١٨/٦) .

(٢) انظر تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم (٥٤٦/٤) .

(٣) انظر دولة السلاجقة (ص ١٣٤) ؛ السلاجقة في التاريخ والحضارة (ص ٢٠٦) ؛ تاريخ الإسلام (٥٨٦/٤) .

(٤) انظر المنتظم (٢٢٧/١٥) ؛ البداية والنهاية (١٩/١٢) ؛ تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم (٥٨٦/٤) .

الطبقة الرابعة : طبقة الرقيق : لقد كان لهذه الطبقة انتشار كبير ، وكان وجودها في المجتمع السلجوقي أمراً عادياً ، لوجود أسواق الرقيق في سمرقند ، وبلاد ما وراء النهر ؛ ولكثرة الحروب وما يتخلف عنها من الأسارى . وكان السلاطين والأمراء وكبار رجال الدولة يتخذون الرقيق ، ويستعينون بهم في مختلف الأعمال . وكان لهم ببغداد شارع خاص يعرف بشارع دار الرقيق ، وموضع آخر أطلق عليه باب النحاسين ^(١) .

الطبقة الخامسة : طبقة أهل الذمة وهذه الطبقة كانت تضم النصارى واليهود بحيث تجري عليهم أحكام أهل الذمة في ديار الإسلام ^(٢) ، وفي أوقات مختلفة ألزم أهل الذمة بلبس الغيار ^(٣) .

المطلب الثالث - الحالة العلمية :

بالرغم من الضعف السياسي الذي شهده عصر فخر الإسلام البزدوي ، فإن حركة التعليم ، وراية العلم كانت خفاقة وسوقه رائجة ، فقد اتجه العلماء إلى العلم والتوسع في مدركاته ، فزخر هذا العصر بجمهرة كبيرة من العلماء في شتى نواحي المعرفة، وكان للحكام أثر في تشجيع الناس على طلب العلم ، مع احترام العلماء وتقريبهم .

(١) انظر تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم (٥٨٧/٤) .

(٢) انظر تاريخ الإسلام للذهبي (٤٠/٢٩) ؛ البداية والنهاية (٦٩/١٢ ، ١٣٧) ؛ تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم (٥٨٨/٤) .

(٣) الغيار : علامة أهم الذمة ، كالزناز للمجوس الذي يشده على وسطه . انظر المغرب مادة " غير " (١١٩/٢) ؛ المعجم الوسيط (٦٦٨/٢) . والغيار : بكسر الغين ، وهو أن يخطوا على ثيابهم الظاهرة ما يخالف لونه لوئها ، ويشترط أن تكون الخياطة في موضع لا يعتاد ، وإلقاء منديل ونحوه في موضع غير معتاد ، ثم الأولى باليهود العسلي وهو الأصفر ، وبالنصارى الأزرق أو الأكهب ، ويقال له : الرمادي . انظر روضة الطالبين للنووي (٣٢٦/١٠) ؛ كشف القناع للبهوتي (١٢٨/٣) .

وشحذ هممهم بإنفاق المال ، ووقف الأملاك ، فانصرفوا للعلم فأنتجوا وأثروا في جمع العلوم ، وقد تضافرت عدة أسباب أدت إلى ازدهار الحالة العلمية في هذه الفترة الزمنية ، منها :

أولاً - وجود المؤسسات التعليمية المتعددة :

تميز هذا العصر بوجود عدد من الدور العلمية التي كانت منبعاً للعلم ، ومقرراً للعلماء ، ومورداً عذباً لطلبة العلم .

ومن هذه الدور ما يأتي :

١ - المساجد : استمرت المساجد في أداء وظيفتها التعليمية ، فقد كانت مقراً للعلماء ، يدرسون فيها مختلف العلوم ، وتقام فيها حلقات العلم ، التي يتحلق فيها الطلبة حول العالم ، يقرؤون عليه عدداً من الكتب ، مثل ذلك حلقة هبة الله بن سلامة الضرير^(١) في جامع المنصور ببغداد ، كما ألحقت بالمساجد خزائن الكتب وانتشرت بجانبها حوانيت الوراقين^(٢) .

٢ - دور العلم : أنشئت في عهد بني بويه دار للعلم في الكرخ^(٣) ، وأوقفت على العلماء واشترت لها كتب كثيرة^(٤) . وكذلك دار العلم ، التي بناها

(١) هو هبة الله بن سلامة ، أبو القاسم الضرير ، المقرئ ، المفسر ، النحوي ، من أحفظ الناس لتفسير القرآن والنحو ، توفي ٤١٠ هـ من مصنفاته : التفسير ، الناسخ والمنسوخ ، المسائل المنتثرة في النحو . انظر تاريخ بغداد (٧٠/١٤) ؛ البداية والنهاية (٨/١٢) ؛ طبقات المفسرين للداوودي (٣٤٧/٢) .

(٢) انظر الحياة العلمية في العراق (ص ٢١٧) .

(٣) الكرخ : بفتح الكاف ، وسكون الراء وخاء معجمة ، قال ياقوت الحموي : " وما أظنها عربية إنما هي نبطية . وقال : " وأهل الكرخ كلهم شيعة إمامية لا يوجد فيهم سني البتة " ، تقع حالياً في وسط بغداد . انظر معجم البلدان (٤٤٧/٤) ؛ موسوعة المدن العربية والإسلامية (ص ٨٢) .

(٤) انظر الحياة العلمية في العراق (ص ٢٢٩) .

الحاكم بن العزيز بن المعز الفاطمي ^(١) صاحب مصر في سنة (٤٠٠هـ) ؛ حيث أجلس فيها الفقهاء بحسب اختلاف أغراضهم بين نسخ ومطالعة وقراءة ، وقد جعل فيها من كتب العلوم شيئاً كثيراً ^(٢) ، لكنه بعد ثلاث سنوات هدمها ، وقتل خلقاً كثيراً ممن كان فيها من الفقهاء والحديث وأهل الخير والديانة ^(٣) .

٣- المدارس : في هذا العصر تزايد الاهتمام بالمدارس ، وبخاصة في العهد السلجوقي - أي : آخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس - بحيث يمكن وصف هذه الفترة بأنها من أهم عصور التمدن الإسلامي من حيث كثرة المدارس ، ومن هذه المدارس مدرسة الحنفية بإزاء قبر الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - بمرو ^(٤) ، التي بناها أبو سعد المستوفي الملقب بشرف الملك ^(٥) وذلك في سنة (٤٥٩هـ) ووقف فيها كتباً كثيرة ونفيسة ،

(١) الحاكم بأمر الله أبو علي المنصور بن عبد العزيز العلوي الفاطمي العبيدي ، حاكم مصر ، ولد سنة (٣٧٥هـ) ، كان كثير التلون في الأفعال والأقوال ، جائراً في الحكم ، قتل سنة (٤١١هـ) . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان (٢٩٢/٥) ؛ البداية والنهاية (٩/١٢) ؛ النجوم الزاهرة (١٧٦/٤) .

(٢) انظر الكامل (٢٥٧/٧) .

(٣) انظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٧١/١٥) ؛ البداية والنهاية (٣٤٢/١١) ؛ والنجوم الزاهرة (٢٢٢/٤) .

(٤) مرو : هي مدينة مرو العظمى ، أشهر مدن خراسان ، ومرو بالعربية تعني : الحجارة البيض التي يقتد حبها ، وقد جاء في حديث نبوي أن الذي بناها ذو القرنين ، وأن أنهارها تجري بالبركة ، وعلى كل نقب منها ملك شاهر سيفه يدفع عن أهلها سوء إلى يوم القيامة . انظر معجم البلدان (١٢٢/٥) ؛ والمعالم الأثرية في السنة والسير (ص ٢٥٠) .

(٥) هو : محمد بن منصور ، أبو سعد المستوفي ، شرف الملك الخوارزمي ، قال عنه ابن كثير : " بنى أربطة في المفاوز ، وعمل خيراً كثيراً ، وكان من أطيب الناس مأكلاً ومشرباً ، وأحسنهم ملبساً وأكثرهم مالاً ، ثم ترك العمالة بعد هذا كله ، وأقبل على العبادة والاشتغال بنفسه إلى أن مات " ، وذلك سنة (٤٩٤هـ) . انظر الكامل في التاريخ (٤٤/٩) ؛ البداية والنهاية (١٦١/١٢) ؛ وسير أعلام النبلاء (١٨٨/١٩) ؛ والنجوم الزاهرة (١٦٦/٥) .

وأُنزل فيها المدرسين والفقهاء ^(١) . وتُعدُّ المدرسة النظامية التي شرع نظام الملك ^(٢) في بنائها عام (٤٥٧هـ) وأطلق عليها هذا الاسم ^(٣) ، وعين لمشيختها والتدريس فيها أبا إسحاق الشيرازي ^(٤) عام (٤٥٩هـ) . ومن أهم المدارس في عهد السلاجقة ^(٥) : المدرسة التي أنشأها الأمير خُتْلُغ - أو قتلغ - أمير الحاج ^(٦) على الحنفية بمشهد يونس بالكوفة ^(٧) . المدرسة التي بناها أهل نيسابور ^(٨) لأبي إسحاق

(١) انظر البداية والنهاية (١٦١/١٦) ، (١٧٩/١٦) ؛ والكامل في التاريخ (٣٨٠/٨) ؛ والنجوم الزاهرة (١٦٦/٥) .

(٢) هو : الحسن بن علي بن إسحاق بن العباس الطوسي ، أبو علي الوزير ، نظام الملك ، ولد سنة (٤٠٨هـ) ، ووزر للملك ألب أرسلان ، وولده ملكشاه ٢٩ سنة ، قال عنه ابن كثير : " كان من خيار الوزراء " ، اشتغل منذ صغره بالعلم ، فتعلم القراءات ، وتفقه على مذهب الشافعية ، وسمع الحديث واللغة والنحو ، وكان محباً للعلم وأهله وخدمته ، توفي سنة (٤٨٥هـ) . انظر : البداية والنهاية (١٢٥/١٦) ؛ ووفيات الأعيان (١٢٨/٢) ؛ وسير أعلام النبلاء (٩٤/١٩) .

(٣) انظر البداية والنهاية (٩٢/١٢) ؛ والكامل في التاريخ (٣٧٨/٨) .

(٤) هو : إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبد الله ، جمال الدين أبو إسحاق الشيرازي ، الشافعي الأصولي الفقيه ، ولد سنة (٣٩٣هـ) ، مدرس النظامية ببغداد ، وكان يضرب به المثل في الفصاحة والمناظرة ، توفي سنة (٤٧٦هـ) . من آثاره : المذهب في الفقه ، والتبصرة ، واللمع وشرحه في الأصول ، والتبصرة ، والمعونة ، وطبقات الفقهاء . انظر تهذيب الأسماء واللغات (١٧٢/٢) ؛ وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٢١٥/٤) ؛ وشذرات الذهب (٣٤٩/٣) ؛ والبداية والنهاية (٩٥/١٦) ؛ والنجوم الزاهرة (١٦٦/٥) .

(٥) انظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٢٦٢/١٦) ؛ والبداية والنهاية (١٣٢/١٢) ؛ والكامل في التاريخ (٤٥٢/٨) .

(٦) هو : الأمير خُتْلُغ أمير الحاج ، كان مُقْطَعاً الكوفة ، قال عنه ابن كثير : " كان حسن السيرة ، محافظاً على الصلوات ، كثير التلاوة ، وله آثار حسنة بطريق مكة في إصلاح المصانع والأماكن التي يُحتاج إليها ، وبني مسجداً في بغداد ، توفي سنة (٤٧٩هـ) ، وقيل سنة (٨٠هـ) . انظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٢٦٢/١٦) ؛ والكامل في التاريخ (٤٥٢/٨) ؛ والبداية والنهاية (١٣٢/١٢) .

(٧) انظر البداية والنهاية (١٣٢/١٢) .

(٨) نيسابور : بفتح أوله ، وهي من أشهر مدن خراسان ، مدينة عظيمة ، ذات فضائل جسيمة ، معدن الفضلاء ، ومنبع العلماء ، المسلمون فتحوها في أيام عثمان بن عفان t في سنة ١٣هـ صلحاً وبني بها جامعاً ، وقيل : إنها فتحت في أيام عمر t على يد الأحنف بن قيس ، وإنما انتقضت في أيام عثمان ، فأرسل إليها عبد الله ابن عامر ففتحها ثانية . انظر معجم البلدان (١٣١/٥) .

الإسفراييني^(١) ولقد لزمها حتى توفي - رحمه الله -^(٢) . ومدرسة أبي بكر بن فورك^(٣) ولقد أحيا الله به أنواعاً من العلوم ، وكثرت طلبته فيها^(٤) .

٤ - حوانيت الوراقين : ظهور الورق في زمن الدولة العباسية ، كان من أعظم التسهيلات لنشر العلم وتدوينه ، والتوسع في العلوم ، تاريخاً ، وحديثاً ، وفقهاً ، وغيرها ، فانتشرت حوانيت الوراقين ، وأصبحت مراكز للأبحاث ، وملتقى العلماء وطلاب العلم ، وقد كان معظم الوراقين من المثقفين الذين شاركوا في البحث والتأليف^(٥) .

٥ - المكتبات : في العصر العباسي نشطت حركة الترجمة والتأليف ، فظهرت المكتبات التي تزخر بالكتب ، وأصبحت المكتبات من أهم المراكز الثقافية

(١) هو : إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفراييني ، إمام أهل خراسان ، الشيخ الإمام العلامة ، ركن الدين الفقيه الشافعي ، المتكلم الأصولي ، صاحب التصانيف في الأصولين ، توفي سنة (٤١٨هـ) . من آثاره : جامع الحلي في أصول الدين والرد على الملحدين . انظر البداية والنهاية (٦١٩/١٥) ؛ ووفيات الأعيان (٢٨/١) ؛ وسير أعلام النبلاء (٣٥٣/١٧) ؛ وطبقات الشافعية للإسنوي (٦٠/١) ؛ والنجوم الزاهرة (٢٧٠/٤) .

(٢) انظر طبقات الشافعية للإسنوي (٦٠/١) .

(٣) محمد بن الحسن بن فورك ، أبو بكر الأصبهاني ، متكلم وأصولي ، وأديب ونحوي وواعظ ، أقام بالعراق مدة يدرس العلم ، ثم توجه إلى الري ، ثم إلى نيسابور ، فأحيا الله به أنواعاً من العلوم ، ثم توجه إلى غزنة فأقام بها عدة مناظرات ، ثم عاد إلى نيسابور فمات في طريقه إليها مسموماً ، وذلك في سنة (٤٠٦هـ) . من آثاره : تفسير القرآن ، دقائق الأسرار ، شرح أوائل الأدلة للكعبي في الأصول ، طبقات المتكلمين . انظر البداية والنهاية (٥٨١/١٥) ؛ ووفيات الأعيان (٢٧٢/٤) ؛ وسير أعلام النبلاء (٢١٤/١٧) ؛ وطبقات الشافعية للإسنوي (٢٦٦/٢) ؛ وهدية العارفين (٦٠/٢) ؛ والنجوم الزاهرة (٢٤٠/٤) .

(٤) انظر وفيات الأعيان (٢٧٢/٤) ؛ وسير أعلام النبلاء (٢١٤/١٧) ؛ وطبقات الشافعية للإسنوي (٢٦٧/٢) .

(٥) انظر الفكر السامي (١٦/٣) ؛ الحياة العلمية في العراق (ص٢٢٨) .

التي يتزود فيها الطلبة من العلم ؛ وقد عمل الخلفاء العباسيون على إمداد هذه المكتبات بالكتب في مختلف العلوم ^(١) .

ومن أشهر هذه المكتبات :

- ١ - بيت الحكمة : الذي قيل : إن هارون الرشيد هو الذي وضع أساسه ، وظلت هذه الخزانة قائمة حتى استولى التتار على بغداد سنة (٦٥٦هـ) ^(٢) .
- ٢ - مكتبة نوح الساماني ^(٣) بخراسان ، وقيل عنها : كانت عديمة المثل ، فيها من كل فن من الكتب المشهورة ^(٤) .
- ٣ - مكتبات مدينة مرو : وقيل إنها كانت عامرة بالكتب ، وإنها كان بها عشر خزائن لم ير في الدنيا مثلها كثرة وجودة ^(٥) .
- ٤ - خزانة الكتب التي أوقفها الوزير بهرام بن مافنة ^(٦) في مدينة فيروز آباد ^(٧) ، وقد اشتملت على سبعة آلاف مجلد ^(٨) .

(١) انظر البداية والنهاية (٣١٢/١١) ؛ تاريخ الإسلام (٤٠٨/٤) .

(٢) انظر تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم (٤٠٨/٤) .

(٣) هو نوح بن منصور بن نوح بن عبد الملك الساماني ، صاحب خراسان وغزنة وما وراء النهر ، تولى الحكم وعمره ١٣ سنة توفي سنة (٣٨٧هـ) وكانت دولته (٢٢) سنة . انظر الأنساب (٢٠٢/٣) ؛ العبر (٤٠/٣) ؛ البداية والنهاية (٣٢٤-٣٢٣/١١) ؛ النجوم الزاهرة (١٩٨/٤) ؛ شذرات الذهب (١٢٦-١٢٧/٣) .

(٤) انظر وفيات الأعيان (١٥٨/٢) ؛ تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم (٤٠٨/٤) .

(٥) انظر تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم (٤٠٨/٤) .

(٦) هو أبو منصور بهرام بن مافنة ، الوزير لأبي كاليجار البويهى ، الملقب بالعدل ، ولد سنة (٣٦٦هـ) ، كان عفيفاً نزيهاً ، عادلاً في سيرته ، توفي سنة (٤٣٣هـ) . انظر ترجمته في : المنتظم (٢٨٢/١٥) ؛ الكامل في التاريخ (٢٥٣/٨) ؛ البداية والنهاية (٤٩/١٢-٥٠) .

(٧) فيروز آباد : بالكسر ثم السكون وبعد الراء واو ساكنة ثم زاي وألف وباء موحدة وآخره ذال معجمة ، مدينة في جنوب غرب إيران ، تقع جنوب مدينة شیراز بحوالي ٢٠٠ كم ، كان اسمها جور فغيرها عضد الدولة ، وهي مدينة عظيمة ومشهورة ، إليها ينسب أبو طاهر محمد الفيروز آبادي صاحب " القاموس المحيط " ، كما يطلق اسمها على قرى وقلاع أخرى ؛ لكن العلماء المنسوبين إلى فيروز آباد إنما ينسبون إلى هذه المدينة دون غيرها لشهرتها . ومعنى فيروز آباد : أتم دولة . انظر معجم البلدان (٢٨٣/٤) ؛ موسوعة ١٠٠ مدينة إسلامية (ص ٣٦٣) ؛ موسوعة المدن العربية والإسلامية (ص ٢٧٤-٢٧٥) .

(٨) انظر المنتظم (٢٨٢/١٥) ؛ الكامل في التاريخ (٢٥٣/٨) ؛ البداية والنهاية (٤٩/١٢-٥٠) .

ثانياً - اهتمام الخلفاء والملوك بالعلم والعلماء وتشجيعهم :

كان لاهتمام الحكام بالعلم وأهله أثراً بالغاً في دفع الحركة العلمية نحو النمو والتقدم ، فلم تشغل الاضطرابات السياسية السلاطين والخلفاء عن حبهم للعلم وخدمته ، بل حفلت قصور الخلفاء والوزراء بمجالس العلم ، وتقريب العلماء ، ومشاورتهم ، والأخذ عنهم ، ودعمهم في طلب العلم ، ويتضح ذلك من النظر والرجوع لسيرهم ، وسير عددٍ من العلماء الذين حظوا بتكريم الولاة ، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي :

- ١ - الخليفة القادر بالله طلب من أربعة من أئمة المسلمين في المذاهب الأربعة أن يصنف كل واحد منهم مختصراً في مذهبه (١) .
- ٢ - كما جاء في وصف الخليفة القائم بالله العباسي أنه كان محباً لأهل العلم والدين والصلاح ، يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، وكان على طريقة السلف في الاعتقاد ، وله في ذلك مصنفات كانت تقرأ على الناس (٢) .
- ٣ - يمين الدولة محمود بن سبكتكين فاق عدداً من الحكام في زمنه من حيث رعايته للعلم والعلماء لأنه كان ذا علم ومعرفة ، وصنف له كثير من الكتب في فنون العلوم ، وقصده العلماء من أقطار البلاد فكرمهم وأحسن إليهم (٣) .
- ٤ - أيضاً نظام الملك الذي أسس المدرسة النظامية ، كان محباً للعلم وأخذ العلم وأهله بنصيب وافر من وقته ، ووصف مجلسه بأنه كان عامراً بالفقهاء والعلماء ، وكان يقضي معهم عامة أوقاته ، حتى قيل له : إن هؤلاء قد شغلوك عن كثير من المصالح ، فقال : هؤلاء جمال الدنيا والآخرة ، ولو

(١) انظر معجم الأدباء (٣١٥/٤) .

(٢) انظر البداية والنهاية (٣١/١٢) .

(٣) انظر الكامل في التاريخ (٣٤٨/٧) ؛ سير أعلام النبلاء (٤٨٧/١٧) .

أجلستهم على رأسي ، ما استكثرت ذلك ^(١) . كما كان لزيارته
لمدرسته النظامية وقع في نفوس العلماء القائمين عليها وذلك في سنة
(٤٧٩هـ) ، ولم يكن زارها من قبل ، فاستحسنها واستحسن أهلها ومن
بها من جماعة ، ونزل بخزانة كتبها ، وأملى جزءاً من مسموعاته فسمعه
المحدثون ^(٢) .

٥ - جاء في ترجمة الحسن بن حامد أبي عبد الله الوراق الحنبلي ^(٣) ، أنه كان
معظماً في النفوس مقدماً عند السلطان ^(٤) .

٦ - وفي ترجمة أبي بكر الخوارزمي ^(٥) أنه كان معظماً عند الملوك ^(٦) .

ثالثاً - القوة العلمية لعددٍ من علماء هذا العصر :

تميزت هذه الحقبة الزمنية ببروز مجموعة من العلماء ، اتسموا بالفطنة
والذكاء ، وقوة المناظرة ، وغزارة المعرفة وحسن التصنيف ، مع التدقيق والتحقيق ،
فحازت آثارهم منزلة عالية في نفوس محبي العلم وطالبيه ، وغدت مؤلفاتهم مجالاً لمن
أتى بعدهم من طلبة العلم يتناولونها بالشرح والإيضاح ، والتعليق والتحقيق ، إلى

(١) انظر البداية والنهاية (١٢٦/١٦) ؛ وفيات الأعيان (١٢٨/٢) ؛ سير أعلام النبلاء (٩٤/١٩) .

(٢) انظر البداية والنهاية (١٠٣/١٦) .

(٣) الحسن بن حامد بن علي بن مروان ، أبو عبد الله الوراق الحنبلي ، كان مدرس أصحاب أحمد ،
وفقيههم في زمانه ، توفي سنة ٤٠٣هـ . له كتاب الجامع في اختلاف العلماء ، وله في أصول الدين
والفقه . انظر البداية والنهاية (٥٤٦/١٥) ؛ سير أعلام النبلاء (٢٠٣/١٧) ؛ النجوم الزاهرة
(٢٣٢/٤) .

(٤) انظر البداية والنهاية (٥٤٧/١٥) ؛ النجوم الزاهرة (٢٣٢/٤) .

(٥) هو : محمد بن موسى بن محمد ، أبو بكر الخوارزمي الحنفي ، إليه انتهت رئاسة الحنفية ببغداد ، وكان
معظماً عند الملوك ، حسن الفتوى والتدريس ، ثقة ديناً على طريقة السلف توفي سنة (٤٠٣هـ) .
انظر البداية والنهاية (٥٥٠/١٥) ؛ الكامل (٢٦٨/٧) ؛ سير أعلام النبلاء (٢٣٥/١٧) ؛ الجواهر
المضيئة (٣٧٤/٣) ؛ الفوائد البهية (ص ٢٠١) .

(٦) انظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٩٧/١٥) ؛ البداية والنهاية (٥٥٠/١٥) .

عصرنا الحالي، ولم يكن العلماء يسرون على منهج واحد في التأليف والتدوين، فتارة يكون مختصراً، ومرة كتاباً مطولاً، وأخرى شارحاً لكتاب، أو متقدماً، أو معلقاً .

ومن يراجع سير عدد من علماء هذا العصر وما تركوه من تراث علمي يتضح له ما ذكرناه آنفاً جلياً واضحاً ، ومنهم على سبيل المثال :

- ١- أبو بكر الخوارزمي ^(١) .
- ٢- الحاكم النيسابوري ^(٢) .
- ٣- أبو جعفر النسفي ^(٣) .
- ٤- القفال المروزي ^(٤) .
- ٥- أبو الحسين القدوري ^(٥) .

(١) انظر الفقرة السابقة .

(٢) هو : محمد بن عبد الله بن محمد ، أبو عبد الله بن البيه النيسابوري ، ملقب بالحاكم الشافعي ، ولد سنة (٣٢١هـ) ، قال الذهبي : الإمام الحافظ ، شيخ الحديث ، صاحب التصانيف ، كان من بحور العلم ، من آثاره ، المستدرك على الصحيحين ، معرفة علوم الحديث ، فضائل الشافعي ، توفي سنة (٤٠٥هـ) . انظر سير أعلام النبلاء (١٦٢/١٧) ؛ البداية والنهاية (٥٦٠/١٥) ؛ وفيات الأعيان (٢٨٠/٤) ؛ الكامل (٢٧٥/٧) ؛ النجوم الزاهرة (٢٣٨/٤) .

(٣) هو : محمد بن أحمد ، أبو جعفر النسفي ، عالم الحنفية في زمانه ، وله طريقة في الخلاف ، كان ورعاً زاهداً ، متفنناً في العلوم . له التعليقة في الخلاف ، توفي سنة (٤١٤هـ) . انظر البداية والنهاية (٦٠١/١٥) ؛ الكامل في التاريخ (٣٣٤/٩) ؛ النجوم الزاهرة (٢٥٩/٤) .

(٤) أبو بكر عبد الله بن أحمد القفال المروزي ، أحد أئمة الشافعية الكبار ، علماً ورشداً وحفظاً وتصنيفاً وورعاً ، من مصنفاته : شرح التلخيص ، الفروع ، توفي سنة (٤١٧هـ) . انظر البداية والنهاية (٦١٤/١٥) ؛ وفيات الأعيان (٤٦/٣) ؛ سير أعلام النبلاء (٤٠٥/١٧) ؛ طبقات الشافعية (٢٩٩/٢) .

(٥) أحمد بن محمد بن أحمد ، الفقيه الحنفي صاحب المصنف المختصر الذي يحفظ ، كان إماماً بارعاً عالماً ، دنيئاً مناظراً ، له مختصر في الفقه الحنفي يعرف بالكتاب ، التجريد ، شرح مختصر الكرخي ، توفي سنة (٤٢٨هـ) . انظر الطبقات السنية (١٩/٢) ؛ البداية والنهاية (٦١٩/١٥) ؛ سير أعلام النبلاء (٥٧٤/١٧) .

٦- أبو زيد الدبوسي (١) .

٧- أبو عبد الله الصيمري (٢) .

رابعاً - قيام دول في أنحاء العالم الإسلامي :

حينما أصيبت الدولة العباسية بداء الضعف ، انقسم العالم الإسلامي إلى عدة دول مما أثر على وحدة وتماسك المجتمع الإسلامي ، إلا أنه في الجانب الآخر كان ذلك عاملاً مساعداً على ازدهار العلوم والحضارة بكثرة العمران والثروات (٣) .

خامساً - ظهور الكثير من الفرق التي نشطت في نشر مذاهبها وأفكارها متخذة من العلم ومؤسساته وسيلة لذلك ، فكان لزاماً على أهل العلم أن يكون هناك مقاومة فكرية تتصدى لهذه الفرق بالحجة والبرهان ، الأمر الذي أدى إلى وجود المناقشات والجدل بين علماء السنة من جهة وبين علماء الفرق الأخرى من جهة أخرى ، مما أثرى النهضة العلمية في ذلك العصر ، كما تركت المناظرات التي تدور بين علماء أهل السنة في المسائل الاجتهادية أثراً بارزاً في تطور العلوم ونموها في تلك الفترة (٤) .

(١) عبد الله بن عمر بن عباس الدبوسي البخاري ، ولد سنة (٣٦٧هـ) ، فقيه أصولي ، من كبار علماء الحنفية ، أول من وضع علم الخلاف ، من أذكياء الأمة ، له مصنفات عدة منها : تأسيس النظر ، الأسرار في الأصول والفروع ، الأمد الأقصى ، توفي سنة (٤٣٠هـ) وقيل (٤٣٢هـ) . انظر سير أعلام النبلاء (٥٢١/١٧) ؛ الجواهر المضيئة (٤٩٩/٢) ؛ الطبقات السنية (١٧٧/٤) ؛ البداية والنهاية (٦٧٨/١٥) .

(٢) هو الحسين بن علي بن محمد بن جعفر ، أبو عبد الله الصيمري ، أحد أئمة الحنفية ، ولي قضاء المدائن ، كان وافر العقل ، جميل المعاشرة ، حسن العبارة ، صدوقاً ، عارفاً بحقوق العلماء ، من آثاره : شرح مختصر الطحاوي ، توفي سنة (٤٣٦هـ) . انظر البداية والنهاية (٦٩٣/١٥) ؛ سير أعلام النبلاء (٦١٥/١٧) ؛ الجواهر المضيئة (١١٦/٢) ؛ هدية العارفين (٣٠٩/١) .

(٣) حيث قال ابن خلدون : (إن العلوم إنما تكثر حيث يكثر العمران وتعظم الحضارة) . انظر مقدمة ابن خلدون (٤٣٤/١) ؛ تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم (٣٣٩/٣) .

(٤) انظر تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم (٣٣٩/٣) ؛ التاريخ السياسي والفكري (ص ١٧٨) ؛ دولة السلاجقة لعلّي الصلابي (ص ٣٠١) .

و بمقدار اضطراب ميزان الحكم كانت استقامة ميزان العلم ، و بمقدار التفكك الذي أصاب الدولة الكبرى كانت زيادة الإنتاج العلمي ، و بفضل الله اتسعت آفاق الدراسات كلها ، و العلوم الشرعية من ضمنها ^(١) .

أما الفقه في هذا العصر يعتبر في حالة ركود ، حيث جنح فيه العلماء إلى تقليد الأئمة - رحمهم الله - و ألقت فيه المختصرات و عكف عليها المتأخرون إلى عصرنا الحالي بالشرح و الحواشي ^{(٢)(٣)} .

(١) انظر السلاجقة في التاريخ و الحضارة (ص ٣٧٨) ؛ الحياة العلمية في العراق (ص ٢٨١) ؛ تاريخ الإسلام (٤/٤١٦-٥٠٢) .

(٢) انظر الفكر السامي (١/٣٦) .

(٣) من مؤلفات الفقه الحنفي في هذا العصر : مختصر القدوري ، كتاب التجريد ، و شرح الجامع الكبير والصغير للبزدوي ، و مبسوط السرخسي و غيرهم كثير . انظر المذهب الحنفي (١/١٤٦) .

أثر الحالة العلمية على الإمام البزدوي :

عاش البزدوي - رحمه الله - في عصر تضافرت فيه الجهود ، وتنوعت فيه الوسائل للتقدم بالحركة العلمية ، وتوجه فيه العلماء والوجهاء لنشر العلم ، الأمر الذي ظهر أثره جلياً واضحاً في العالم الجليل فخر الإسلام البزدوي ، إضافة إلى توافر الصفات الذاتية التي تميز بها عالمنا الجليل من نبوغ ، وقوة حفظ ، وقدرة على المناظرة ، والحرص على تعليم الدين ونشره .

فظهر أثر النهضة العلمية على الإمام فخر الإسلام من حفظ المذهب ، والتأليف ، فعكف البزدوي على تأليف الكتب في العلوم الشرعية بفروعها المتعددة وهي إلى وقتنا الحالي محل اهتمام من العلماء ، وطلبة العلم^(١) .

(١) انظر سير أعلام النبلاء (٦٠٣/١٨) ؛ والفوائد البهية (ص ١٢٤) ؛ أعلام أصول الفقه الإسلامي ومصنفاتهم للدكتور / محمد مظهر البقا (٢٦٩/٣) .

المبحث الثاني - اسمه ونسبه وكنيته ولقبه :

المطلب الأول - اسمه ونسبه :

- اسمه : هو علي بن محمد ^(١) بن الحسين ^(٢) بن عبد الكريم ^(٣) بن موسى ^(٤) بن عيسى ^(٥) بن مجاهد ^(٦) بن عبد الله البزدوي النسفي ^(٧) .
- وقد ذكرت بعض كتب التراجم أن عبد الكريم ^(٨) هو جد فخر الإسلام ، وبناء عليه ذكروا اسمه هكذا : علي بن محمد بن عبد الكريم ^(٩) .

-
- (١) انظر أجمد العلوم (١١٧/٣) ؛ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٦٦٠/٦) .
- (٢) انظر إيضاح المكنون (٣٤/٢) .
- (٣) انظر سير أعلام النبلاء (٦٠٢/١٨) ؛ والأعلام للزركلي (٣٢٨/٤) ؛ وأعلام أصول الفقه الإسلامي ومصنفاتهم (٢٦٨/٣) .
- (٤) انظر الفوائد البهية (ص ١٢٤) ؛ وهدية العارفين (٦٩٣/١) .
- (٥) انظر الأنساب (٣٣٩/١) .
- (٦) راجع : الجواهر المضيئة (٥٤٩/٢) ؛ وتاج التراجم (ص ٢٠٥) ؛ ومفتاح السعادة ومصباح السيادة (١٦٤/٢) ؛ ومعجم البلدان (٤٠٩/١) ؛ والفتح المبين في طبقات الأصوليين (٢٧٦/١) ؛ الأنساب (٣٣٩/١) ؛ معجم المؤلفين (٥٠١/٢) .
- (٧) هذه أطول سلسلة نسب وجدتها له ، وقد ذكرها نجم الدين عمر بن محمد النسفي ، المتوفى سنة ٥٣٧هـ) ، وهو ممن رآه ، وقد صرح بهذا فقال : ((رأيت به بنسب مرة ولم أرزق سماع حديث منه)) . انظر القند في ذكر علماء سمرقند (ص ٤١٦) .
- (٨) عبد الكريم البزدوي (ت ٣٩٠هـ) تفقه على أبي منصور الماتريدي ، سمع ، وحدث ، روى عنه أبو الحسن محمد بن الحسين ، والد فخر الإسلام البزدوي . قال عنه صاحب الطبقات السنية : كان زاهداً مفتياً . انظر ترجمته في : القند في ذكر علماء سمرقند (ص ٤١٦) ؛ الجواهر المضيئة (٤٥٨/٢) ؛ الفوائد البهية للكنوي (ص ١٠١) ؛ الطبقات السنية (٣٧٨/٤) .
- (٩) كذا ذكره الكفوي في كتائب أعلام الأخيار (٢٣٢ ب) ، وتبعه اللكنوي في الفوائد البهية (ص ١٢٤) ثم صحح اسمه .

والصواب : أن عبد الكريم جدُّ أبيه ، فقد ذكر فخر الإسلام البزدوي في كتابه " شرح الجامع الصغير " حديثاً رواه جده ، فقال : " ... في حديث رواه جدي الشيخ الإمام الزاهد أبو عبد الله الحسين بن عبد الكريم ، عن والده الشيخ الإمام أبي محمد عبد الكريم بن موسى ... " (١) .

وقال اللكنوي (٢) : " ثم كلام الكفوي (٣) هاهنا وكلامه في ترجمة أحمد بن أبي اليسر (٤) ... وكلامه في ترجمة عبد الكريم ... كل ذلك نص على أن عبد الكريم جدُّ لفخر الإسلام وأخيه أبي اليسر صدر الإسلام ، وهو مخالف لما ساق غيره ممن يعتمد عليه ، مما يدل على أنه جدُّ لوالد فخر الإسلام " (٥) .

(١) شرح الجامع الصغير لفخر الإسلام البزدوي (٢/١) من نسخة (ج) .

(٢) اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ) محمد عبد الحي الهندي ، أبو الحسنات ، حفظ القرآن في سن العاشرة ، ثم اشتغل بطلب العلم ، فبرز فيه ، ثم اشتغل بالتأليف ، وألف ما يزيد على أربعين مؤلفاً ، منها : " الفوائد البهية في تراجم الحنفية " و " الرفع والتكميل في الجرح والتعديل " . انظر ترجمته في : التعليقات السنوية مع الفوائد البهية (ص٢٤٨) ؛ معجم المؤلفين (٣/٣٨٨) .

(٣) الكفوي (ت١٠٩٤هـ) أيوب بن موسى الحسيني ، القاضي ، التركي ، فقيه حنفي ، لغوي ، من مصنفاته : " الكليات " في المصطلحات والفروق اللغوية ، و " تحفة الشاهان " في الفقه ، توفي في استانبول . انظر ترجمته في : هدية العارفين (١/٢٢٩) ؛ إيضاح المكنون (٢/٣٨٠) ؛ معجم المؤلفين (٤١٨/١) .

(٤) أحمد بن أبي اليسر (٤٨٢-٥٤٢هـ) البزدوي ، تفقه على والده صدر الإسلام ، وولي القضاء ببخارى ، يعرف بـ " القاضي الصُّدْر " ، وكان إماماً فاضلاً ، مفتياً ، مناظراً ، توفي بسرخس . انظر ترجمته في : الجواهر المضيئة (١/٣٠٩) ؛ الفوائد البهية للكنوي (ص٣٩) .

(٥) الفوائد البهية للكنوي (ص١٢٤) .

نسبته : ينسب البزدوي إلى بَزْدَة ، بالفتح ثم السكون وفتح الدال المهملة ، ويقال بزدوة ، والنسبة إليها : بَزْدِيّ ، وبَزْدَوِيّ ، وهي قلعة حصينة على ستة فراسخ من نسف^(١)

على طريق بخارى^(٢) ، جنوب سمرقند وتقع الآن في جمهورية أوزبكستان^(٣) .

المطلب الثاني - كنيته ولقبه :

كنيته : أبو الحسن ، وهذه الكنية ذكرها كل من ترجم له .

وربما كُني بـ " أبي العسر " ، لعسر تصانيفه^(٤) .

لقبه : فخر الإسلام ، وهو اللقب المعروف به^(٥) .

وفخر الإسلام لقب جماعة ، وإذا أطلق عند الفقهاء والأصوليين فيراد به الإمام علي بن محمد البزدوي^(٦) .

كما يلقب بـ " سيف الإسلام " ^(٧) .

(١) نَسَفَ : بفتح أوله وثانيه ثم فاء ، هي مدينة كبيرة كثيرة الأهل والرساق ، بين جيحون وسمرقند ، على مدرج بخارا وبلخ ، ولها نهر واحد يجري في وسط المدينة ، ونسف قرى كثيرة ونواح ، خرج منها جماعة كثيرة من أهل العلم في كل فن . راجع : معجم البلدان (٢٨٥/٥) .

(٢) بخارى : بالضم من أعظم مدن ما وراء النهر وأجلها ، يعبر إليها من آمل الشط ، وبينها وبين جيحون يومان من هذا الوجه ، وكانت ملك السامانية ، تميزت بخضرتها وجودة عمارتها ، حتى غدت مستتره بلاد ما وراء النهر . راجع : معجم البلدان (٤٠٩/١) .

(٣) راجع : معجم البلدان (٤٠٩/١) ؛ والأنساب (٣٣٩/١) ؛ والجواهر المضيئة في طبقات الحنفية (٥٩٥/٢) ؛ أطلس تاريخ الإسلام (٤٢٦/١١٨) ؛ ملحق الخرائط .

(٤) مفتاح السعادة (١٦٥/٢) ؛ وانظر الفوائد البهية للكنوي (ص ٢٣٥) ؛ الفكر الأصولي (ص ٤٣٨) ؛ أعلام أصول الفتح المبين (٢٧٦/١) ؛ الفقه (٢٦٨/٣) .

(٥) قال في الجواهر المضيئة (٥٩٤/٢) : ((المعروف بفخر الإسلام البزدوي)) ، وهكذا تجده في معظم كتب الفقه والأصول والتراجم .

(٦) انظر الجواهر المضيئة (٤١٩/٤) .

(٧) انظر مقدمه ابن خلدون (١٣٩/٢) ؛ أجد العلوم (٧٨/١) .

المبحث الثالث - مولده ونشأته :

المطلب الأول - مولده :

مولده : كان في حدود سنة (٤٠٠هـ) ^(١) .

المطلب الثاني - نشأته :

نشأته : الأسرة التي نشأ في ظلها الإمام فخر الإسلام البزدوي - رحمه الله - لم أجد في كتب التاريخ - التي اطلعت عليها - ذكراً لحالتها ، ولكن يظهر أنها أسرة علم وصلاح ؛ حيث وجدت في كتب التراجم الكثير من نشاطاتهم العلمية في : التدريس ، والإفتاء ، والتأليف ، وقد خرجت هذه الأسرة - بفضل الله - عدداً من أجل علماء الحنفية :

- ١ - فجد أبيه : عبد الكريم بن موسى بن عيسى ، أبو محمد البزدوي ^(٢) .
- ٢ - وأبوه : محمد بن الحسين البزدوي ^(٣) .
- ٣ - فخر الإسلام البزدوي ، محل الدراسة .

(١) انظر سير أعلام النبلاء (٦٠٣/١٨) ؛ تاريخ الإسلام ، وقبان ٤٨١-٤٩٠ (٩٣) ؛ الفوائد البهية (ص ١٢٤) ؛ هدية العارفين (٦٩٣/١) ؛ الفتح المبين في طبقات الأصوليين (٢٧٦/١) ؛ الأعلام (٣٢٨/٤) ؛ معجم المؤلفين (٥٠١/٢) ؛ أعلام أصول الفقه (٢٦٨/٣) ؛ وفي تاريخ الأدب العربي لبروكلمان يوافق (١٠٠٩م) (٦٠/٦) .

(٢) انظر (ص ٨٨) مما في البحث .

(٣) هو : محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى البزدوي النسفي ، أحد فقهاء الحنفية وأئمتهم بسمرقند ، تتلمذ على جده الإمام أبي محمد عبد الكريم البزدوي ، وسمع منه حديثاً مسنداً ، وتتلمذ على يديه ابنه فخر الإسلام . انظر القند في علماء سمرقند (ص ٤١٦) .

- ٤ - أخوه : الإمام صدر الإسلام محمد بن محمد البزدوي (١) .
- ٥ - ابن أخيه : أحمد بن محمد صدر الإسلام البزدوي (٢) .
- ٦ - ابنه : الحسن بن علي البزدوي (٣) .

فلا ريب أن أسرة أثرت هؤلاء العلماء المشاهير ، لابد وأنها أسرة علم ودين
وصلاح - والله أعلم - .

(١) هو : محمد بن الحسين البزدوي ، المكنى بأبي اليسر ، ليسر تأليفه ، والملقب بالقاضي الصدر ، وصدر الإسلام ، المولود ٤٢١هـ ، الذي اعتلى إمامة الحنفية فيما وراء النهر بعد أخيه فخر الإسلام أبي العسر ، وتولى قضاء سمرقند ، واشتغل بالتدريس ، وأملى الحديث ، وأكثر التصنيف في الفروع والأصول ، وتوفي سنة ٤٩٣هـ . من آثاره : المبسوط في الفروع ، وكتاب في الوقائع ، وشرح الجامع الصغير لحمد بن الحسن ، وأمالى صدر الإسلام البزدوي . راجع : تاج التراجم (ص ٢٧٥) ؛ الجواهر المضيئة (٩٨/٤) ؛ الفوائد البهية (ص ١٨٨) ؛ سير أعلام النبلاء (٤٩/١٩) ؛ مفتاح السعادة ومصباح السيادة (١٦٥/٢) ؛ كشف الظنون (١٦٥/١) ، (٥٦٣/١) ، (١٥٨١/٢) ؛ هدية العارفين (٧٧/٢) .

(٢) هو : أحمد بن محمد بن محمد ، صدر الأئمة ، أبو المعالي البزدوي ، ولد سنة ٤٨٢هـ ، وتفقه على والده صدر الإسلام حتى برع في العلم ، وولي القضاء ببخارى مدة وحمدت سيرته ، ويعرف بالقاضي الصدر ، وكان إماماً فاضلاً ، مفتياً مناظراً ، مرضي الأخلاق ، توفي سنة (٥٤٢هـ) بسرخس . راجع : الفوائد البهية (ص ٣٩) ؛ والجواهر المضيئة (٣١٠/١) ؛ والأنساب (٣٣٩/١) .

(٣) هو : الحسن بن فخر الإسلام علي بن محمد ، أبو ثابت البزدوي ولد سنة ٤٧٦هـ بسمرقند ، ولما مات أبوه حمله عمه صدر الإسلام أبو اليسر إلى بخارى ، ورباه أحسن تربية ، ونشأ مع ولده ، وتفقه على عمه ، كان حسن الصمت ، وقوراً لازماً بيته ، حسن الصلاة ، ولي القضاء ببخارى بعد وفاة ابن عمه أبو المعالي بن صدر الإسلام ، وبقي على ذلك مدة ، وتوفي سنة (٥٥٧هـ) . راجع : الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية (٧٦/٢) ؛ والطبقات السنية في تراجم الحنفية (٩٦/٣) ؛ والفوائد البهية (ص ٦٣) .

المبحث الرابع - طلبه للعلم ، ورحلاته في طلب العلم :

المطلب الأول - طلبه للعلم :

سبق أن ذكرنا أن الإمام البزدوي ترعرع في أسرة عرفت بالعلم والمعرفة ، حيث ورد في كتب التراجم الكثير من منا شطهم العلمية ، طلباً ، وتدريساً ، وإفتاءً ، وتأليفاً . فقد طلب الإمام البزدوي العلم في سن مبكرة ، فسمع الحديث ^(١) ، وجمع بين أشتات العلوم ^(٢) .

المطلب الثاني - رحلاته في طلب العلم :

إذا نظرنا في نشأة الإمام فخر الإسلام ، نجد أنه تلقى العلم في سمرقند ^(٣) ، حتى أتقن حفظ مذهب الإمام أبي حنيفة ^(٤) ، وأخذ العلم من أهله .

(١) الأنساب (٣٣٩/١) .

(٢) سيد أعلام النبلاء (٦٠٣/١٨٦) ؛ الفوائد البهية (ص١٢٥) .

(٣) راجع : أعلام أصول الفقه الإسلامي ومصنفاتهم (٢٦٩/٣) ؛ والفتح المبين في طبقات الأصوليين (٢٦٧/١) .

(٤) راجع : سير أعلام النبلاء (٦٠٣/١٨) ؛ والفوائد البهية (ص١٢٤) ؛ والفتح المبين في طبقات الأصوليين (٢٧٦/١) ؛ وأعلام أصول الفقه الإسلامي ومصنفاتهم (ص١٢٥) .

المبحث الخامس - شيوخه وتلامذته :

المطلب الأول - شيوخه :

فتتلمذ على مشايخ كثر ، وكتب التراجم ذكرت منهم :

- ١ - والده : محمد بن الحسين البزدوي ^(١) .
- ٢ - الحسن بن محمد الدَّرْبَنْدِي ^(٢) .
- ٣ - عبد العزيز بن أحمد الحلواني ^(٣) .
- ٤ - عمر بن منصور الخَنْبِي ^(٤) .

(١) راجع : القند في علماء سمرقند (ص ٤١٦) .

(٢) راجع : تاريخ الإسلام للذهبي (٩٣/٣٣) . والدربندي هو : أبو الوليد الحسن بن محمد بن علي البلخي الدربندي ، اشتهر برحلته للعلم ، فقد ذهب إلى بخارى ، ودمشق ، ومصر ، ونيسابور ، وبغداد ، قال عنه الذهبي : ((الشيخ الإمام الحافظ الجوال)) ، ونقل عن ابن النجار قوله : ((هو مكثر صدوق ، لكنه رديء الخط [وفي طبقات الحفاظ : رديء الحفظ] ، لم يكن له كبير معرفة بالحديث)) ، توفي سنة ٤٥٦ هـ . راجع : سير أعلام النبلاء (٢٩٧/١٨) ؛ ومشايخ بلخ من الحنفية (٧٠/١) ؛ وطبقات الحفاظ (ص ٤٥٦) ؛ شذرات الذهب (٣٠١/٣) .

(٣) راجع : سير أعلام النبلاء (١٧٧/١٨) ؛ وتاريخ الإسلام للذهبي (٩٣/٣٣) . والحلواني هو : أبو محمد عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح البخاري الحلواني ، نسبة إلى بيع الحلوى ، وبعضهم نسبته فقال : ((الحلواني)) كاللكنوي ثم قال : ((ويقال بـمـز بدل النون)) ، قال عنه الذهبي : ((رئيس الحنفية ، شمس الأئمة الأكبر ... صنف التصانيف ، وتخرج به الأعلام)) ، توفي سنة ٤٥٦ هـ ، وقيل ٤٤٨ هـ ، وقيل ٤٤٩ هـ ، ٤٥٢ هـ ، من آثاره : المبسوط . راجع : الجواهر المضئية في طبقات الحنفية (٤٢٩/٢) ؛ وتاج التراجم (ص ١٨٩) ؛ وسير أعلام النبلاء (١٧٧/١٨) ؛ والفوائد البهية (ص ٩٥) .

(٤) راجع : تاريخ الإسلام للذهبي ، حوادث ووفيات (٤٨٠-٤٩٠) ، (ص ٩٣) . وابن خنب هو : عمر بن منصور بن أحمد بن محمد بن منصور ، قال عنه الذهبي : " الإمام الحافظ ، العالم ، محدث ما وراء النهر ، أبو حفص البخاري ، البزاز " ، وقال السمعاني : " شيخ عارف بالحديث ، مكثر منه " ، حدث عنه جمع من العلماء ، وتوفي سنة ٤٦٠ هـ . راجع : الأنساب للسمعاني (٤٠٥/٢) ؛ وسير أعلام النبلاء (١٤٨/١٨) ؛ والجواهر المضئية في طبقات الحنفية (٧٤/١) ؛ وتذكرة الحفاظ (١١٥٨/٣) .

٥ - أحمد الطواويسى ^(١)(٢) ، وذكر البابرى فى كتابه " التقرير لأصول فخر الإسلام البزدوى " : أن أحمد الطواويسى من مشايخ فخر الإسلام . وبالرجوع إلى تاريخ وفاة الطواويسى نجد أنه توفى فى (٣٣٤هـ) أى قبل ولادة فخر الإسلام البزدوى بما يقارب ٦٦ عاما .

وذكر ابن عابدين فى حاشيته فى سلسلة سنده (... عن فخر الإسلام البزدوى عن شمس الأئمة السرخسى) ^(٣) .

فجمع فخر الإسلام - رحمه الله - من هؤلاء الشيوخ أشات العلوم ^(٤) وسمع الحديث ^(٥) ، ثم نشط فى نشر ما من الله عليه به من العلم ، حتى استفاد علمه فيما وراء النهر ، وعد شيخ الحنفية فى وقته ^(٦) ، ولقب بالألقاب العلمية التى تدل على غزارة علمه ومعرفته ، فلقب (بالشيخ) ^(٧) (الإمام) ^(٨) (الكبير) ^(٩) ،

(١) الطواويسى : هو أبو بكر أحمد بن محمد بن حامد بن هاشم الطواويسى ، يروى عن محمد بن نصر المروزى ، وروى عنه نصر بن محمد بن محمد بن غريب الشاشى ، توفى فى سمرقند سنة (٣٤٤هـ) . انظر ترجمته فى : الأنساب (٧٨/٤) ؛ الجواهر المضية (١٠٠/١) ؛ الفوائد البهية (ص ٤١) ؛ الطبقات السنية (٤٢/٢) .

(٢) انظر التقرير على أصول فخر الإسلام البزدوى (ص ٢٧) من قسم التحقيق .

(٣) انظر حاشية ابن عابدين (٢٤/١) .

(٤) راجع : الفوائد البهية (١٢٤) .

(٥) انظر الأنساب للسمعاني (٣٣٩/١) .

(٦) انظر سير أعلام النبلاء (٦٠٢/١٨) .

(٧) راجع : سير أعلام النبلاء (٦٠٢/١٨) ؛ والجواهر المضية فى طبقات الحنفية (٥٩٤/٢) .

(٨) انظر القند فى ذكر علماء سمرقند (ص ٤١٥) .

(٩) انظر الفوائد البهية (ص ١٢٤) ؛ وأعلام أصول الفقه الإسلامى ومصنفاتهم (٢٦٩/٣) .

و (إمام الدنيا في الفروع والأصول) ^(١) ، (عالم ما وراء النهر) ^(٢) ، (الفقيه الكبير) ^(٣) ، (أستاذ الأئمة) ^(٤) و (إمام الأصحاب بما وراء النهر) ^(٥) .
وهذه الألقاب العلمية إن دلت على شيء فإنما تدل على إتقان هذا الإمام للعلوم الشرعية ، وتحصيله الدقيق . وعلى الرغم من تحصيل فخر الإسلام - رحمه الله - لعلوم شتى ^(٦) إلا أنه اشتهر في ثلاثة علوم هي : الأصول - الفقه - التفسير ، ولعل شهرته في علم الأصول من خلال كتابه ، جعلته يعرف بهذا العلم أكثر من غيره ^(٧) .

المطلب الثاني - تلاميذه :

اشتغل البزدوي بالتدريس في سمرقند ^(٨) ، حتى غدا كما يقول المؤرخون :
" شيخ الحنفية فيها " ^(٩) ، وإمام الأصحاب بما وراء النهر ^(١٠) ، أخذ عنه الجم الغفير ،

(١) انظر الفوائد البهية (ص ١٢٤) ؛ وأعلام أصول الفقه الإسلامي ومصنفاتهم (٢٦٩/٣) .

(٢) انظر الفوائد البهية (ص ١٢٥) .

(٣) انظر الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية (٥٩٤/٢) ؛ وراجع : الأنساب للسمعاني (٣٣٩/١) ؛ وتاج التراجم (ص ٢٠٥) ؛ والفوائد البهية (ص ١٢٤) ؛ وهديّة العارفين (٦٩٣/١) ؛ وأعلام أصول الفقه الإسلامي ومصنفاتهم (٢٦٩/٣) .

(٤) انظر الأنساب للسمعاني (٣٣٩/١) ؛ والفوائد البهية (ص ١٢٤) .

(٥) راجع : سير أعلام النبلاء (٦٠٣/١٨) ؛ والفوائد البهية (ص ١٢٥) .

(٦) راجع : الفوائد البهية (ص ١٢٤) .

(٧) راجع : سير أعلام النبلاء (٦٠٣/١٨) ؛ والجواهر المضيئة في طبقات الحنفية (٥٩٥/٢) ؛ والفوائد البهية (ص ١٢٥) ؛ ومفتاح السعادة ومصباح السيادة (١٦٥/٢) ؛ ومقدمة ابن خلدون (ص ٣٦١) ؛ وأبجد العلوم (١١٧/٣) ؛ وكشف الظنون (٤٦٧/١) ، و (٥٥٣/١) ، و (٥٦٣/١) ، و (٥٦٨/١) ؛ وهديّة العارفين (٦٩٣/١) ؛ والأعلام للزركلي (٣٢٨/٤) ؛ ومعجم المؤلفين لعمر كحالة (٥٠١/٢) ؛ وأعلام أصول الفقه الإسلامي ومصنفاتهم للدكتور محمد مظهر البقا (٢٦٩/٣) ؛ وتاريخ الأدب العربي (٦٦٠/٦) ؛ وأصول الفقه لأبي زهرة (ص ١٨) ؛ وأصول الفقه للخضري (ص ١٠) .

(٨) انظر سير أعلام النبلاء (٦٠٣/١٨) ؛ والفوائد البهية (ص ١٢٥) .

(٩) انظر سير أعلام النبلاء (٦٠٢/١٨) ؛ والجواهر المضيئة في طبقات الحنفية (٥٩٤/٢) .

(١٠) انظر سير أعلام النبلاء (٦٠٣/١٨) ؛ والفوائد البهية (ص ١٢٥) .

وروى عنه الجمع الكثير " (١) . مما يدل على أن له شأنًا عظيمًا في تعليم الطلبة وتخرجهم ، وبعد البحث في كتب التراجم ، وغيرها من العلوم ذات الصلة ، التي يظن أنها قد تذكر معلومات عن تلاميذه ، وجدت بعض تلاميذه ، وهم :

١ - أبو المحامد محمد الزالي البلخي (٢) ، روى عن الإمام البزدوي (٣) .

٢ - عمر بن محمد بن أحمد ، أبو حفص نجم الدين النسفي (٤) .

قال صاحب كتاب " الكافي شرح أصول البزدوي " (٥) : ((وقد بلغتني رواية هذا الكتاب بالإسنادين (٦) المذكورين في " النهاية في شرح الهداية " (٧) مع زيادة

(١) كتائب أعلام الأخبار (٢٣٢/ب) مخ .

(٢) والزالي : هو محمد بن محمد بن الحسن ، أبو جعفر الزالي البلخي ، شيخ الإسلام ، كان أحد علماء الفقه والفتوى والنوازل ، وروى الحديث ، وتلمذ على فخر الإسلام بسمرقند ، وروى عنه حديثاً ، وتوفي سنة ٥١٧هـ . راجع : القند في ذكر مشايخ سمرقند (ص ٤١٦) ، ومشايخ بلخ من الحنفية (٧٣/١) .

(٣) راجع : القند في ذكر مشايخ سمرقند (ص ٤١٦) ؛ كتائب أعلام الأخيار (٢٣٢ ب) .

(٤) النسفي (٦٤٢-٥٧٣هـ) إمام أصولي ، مفسر ، محدث ، أصولي ، فقيه ، كان أحد الأئمة المشهورين بالحفظ الوافر ، والقبول التام عند الخواص والعوام ، له مصنفات كثيرة ، أشهرها : " طلبة الطلبة " في الاصطلاحات الفقهية ، و " التيسير في التفسير " و " العقائد " . انظر ترجمته في : الجواهر المضيئة (٦٥٧/٢) ؛ الفوائد البهية (ص ١٤٩) ؛ سير أعلام النبلاء (١٢٦/٢٠) .

(٥) الكافي لشرح أصول البزدوي : لحسام الدين حسين السغناقي (ت ٧١٠هـ) ، ذكر أنه فرغ من تأليفه في آخر جماد الأولى سنة ٧٠٤هـ . انظر كشف الظنون (١١٢/١) ، والكتاب مطبوع في دار الرشيد في الرياض بتحقيق : فخر الدين سيد محمد قانت .

(٦) هما : حافظ الدين محمد بن محمد البخاري (ت ٦٩٣هـ) ، وفخر الدين محمد بن محمد المايبرغي (ت ٧٥١هـ) .

(٧) النهاية في شرح البداية لحسام الدين السغناقي (ت ٧١٠هـ) ، أول من شرح كتاب الهداية للمرغاني فرغ منه في شهر ربيع الأول سنة (٧٠٠هـ) . انظر كشف الظنون (٣٢/٢٠) ، والكتاب مخطوط توجد منه نسختان في جامعة الملك عبد العزيز برقم (٢٦٠٣) ، (٢٦٢٨) .

أن صاحب " الهداية " يروي عن الشيخ الإمام الزاهد الحافظ نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل النسفي، وهو عن المصنف - رحمه الله - ((^(١)).

كما ذكر البخاري ^(٢) في مقدمة " كشف الأسرار " ^(٣) سنده في " أصول فخر الإسلام البزدوي " ، قال : ((حدثني بهذا الكتاب ... قال : حدثنا إمام الأئمة ومقتدى الأمة نجم الدين أبو حفص عمر بن أحمد النسفي ، عن الشيخ الإمام المصنف قدس الله روحه)) ^(٤) .

فهذان النصان يفيدان أن نجم الدين النسفي تتلمذ على فخر الإسلام البزدوي.

٣ - محمد بن أحمد ، علاء الدين السمرقندي ^(٥) .

فقد قال في كتابه " ميزان الأصول " : ((وقال أستاذي الشيخ الإمام الزاهد علي بن محمد البزدوي - رحمه الله - بأن الإضمار غير المقتضى)) ^(٦) .

(١) الكافي للسغناقي (١/٨٦) .

(٢) البخاري : عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري الفقيه الأصولي الحنفي تفقه على محمد بن محمد المايبرغي ، واخذ عنه قوام الدين الكاكي من مصنفاته كشف الأسرار وشرح الهداية إلى باب النكاح ، توفي سنة (٧٣٠هـ) .

(٣) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري ، من أعظم الشروح وأكثرها إفادة ، والكتاب مطبوع . انظر كشف الظنون (١/١١٢) .

(٤) كشف الأسرار للبخاري (١/٢٠) .

(٥) علاء الدين السمرقندي (ت ٥٣٩هـ) محمد بن أحمد بن أبي أحمد ، الفقيه ، الأصولي ، الحنفي ، من تصانيفه : " الباب في أصول الفقه " و " ميزان الأصول " و " تحفة الفقهاء " . انظر ترجمته في : الجواهر المضيئة (٣/١٨) ؛ تاج التراجم (ص ٦٠) ؛ الفوائد البهية (ص ١٥٨) .

(٦) ميزان الأصول (١/٥٧٣) .

كما أن الكاساني^(١) قال في " بدائع الصنائع " : ((كذا قال أستاذ أستاذي الشيخ الإمام فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي))^(٢) .

وأستأذه علاء الدين السمرقندي ، وقد صرح بذلك الكاساني في موضع آخر من " بدائع الصنائع " ، حيث قال : ((وهو اختيار أستاذي الشيخ الأجل الزاهد علاء الدين - رئيس أهل السنة - محمد بن أحمد السمرقندي))^(٣) .

٤ - أبو المعالي محمد بن نصر الخطيب^(٤) ، روى عن الإمام البزدوي^(٥) .

٥ - الحسن بن علي بن محمد ، أبو ثابت ، البزدوي - ابن فخر الإسلام البزدوي - (روى عنه)^(٦) .

(١) الكاساني (ت ٥٨٧هـ) أبو بكر بن مسعود بن أحمد علاء الدين ، الملقب بملك العلماء ، فقيه حنفي ، من مؤلفاته : " بدائع الصنائع " و " السلطان المبين في أصول الدين " . انظر ترجمته في : الجواهر المضئية (٢٥/٤) ؛ تاج التراجم (ص ٨٤) ؛ الفوائد البهية (ص ٥٣) .

(٢) انظر بدائع الصنائع (١٠٨/٤) ، (٨٨/٢) .

(٣) انظر بدائع الصنائع (١٠٨/٤) ، (٨٨/٢) .

(٤) وأبو المعالي هو : محمد بن نصر بن منصور بن علي ، الخطيب العامري المديني الحنفي ، ولد في حدود ٤٥٠هـ ، تتلمذ على عدد من العلماء ، منهم : فخر الإسلام البزدوي بسمرقند ، وصدر الإسلام محمد بن محمد البزدوي ، قال عنه اللكنوي : ((كان إماماً وعمراً حتى مات أقرانه)) ، وقال السمعاني : ((كان شيخاً مسناً كبيراً جليل القدر)) ، توفي سنة ٥٥٠هـ . انظر ترجمته في : الجواهر المضئية في طبقات الحنفية (٣٧٨/٣) ؛ والفوائد البهية (ص ٢٠٢) ؛ والأنساب (٢٣٩/٥) .

(٥) راجع : الجواهر المضئية في طبقات الحنفية (٣٧٨/٣) ؛ وتاج التراجم (ص ٢٠٦) ؛ والفوائد البهية (ص ١٢٥) ؛ والأنساب للسمعاني (٣٣٩/١) ؛ ومعجم البلدان (٤٠٩/١) ؛ وسير أعلام النبلاء (٦٠٢/١٨) ؛ وتاريخ الإسلام للذهبي (٩٣/٣٣) ؛ وأعلام أصول الفقه الإسلامي ومصنفاتهم (٢٦٩/٣) .

(٦) انظر معجم البلدان (٤٠٩/١) .

٦- أبو المعالي زياد بن إلياس ^(١) ، روى عن الإمام البزدوي ^(٢) .

ذكر ابن عابدين في حاشيته في سلسلة سنده أن برهان الدين علي بن أبو بكر المرغيناني ^(٣) اخذ عن فخر الإسلام البزدوي ^(٤) .

(١) وزيايد هو : زياد بن إلياس ، أبو المعالي ، ظهير الدين ، أحد تلامذة فخر الإسلام البزدوي ، كان مع غزارة العلم ، ووفور الفضل ، متواضعاً ، جواداً ، حسن الخلق ، ملاطفاً لأصحابه ، وكان من كبار المشايخ بفرغانة ، قال صاحب الهداية : اختلفت إليه بعد وفاة جدي ، وقرأت عليه أشياء من الفقه والخلاف . انظر ترجمته في : الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية (٣١٢/٢) ؛ والطبقات السنية في تراجم الحنفية (٢٦٧/٣) ؛ وطبقات الفقهاء لكيري زاده (ص ٩١) .

(٢) راجع : الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية (٣١٢/٢) ؛ والطبقات السنية في تراجم الحنفية (٢٦٧/٣) ؛ كتائب أعلام الأخيار (ص ٢٣٢) .

(٣) انظر ترجمته في : تاج التراجم (ص ٢٠٦) ؛ الفوائد البهية (ص ١٤١) .

(٤) انظر حاشية ابن عابدين (٢٣/١) .

المبحث السادس - مذهبه الفقهي :

يعد الإمام فخر الإسلام البزدوي من أئمة الفقه الحنفي في عصره ، وهناك عدة أمور تؤيد ذلك ، منها :

١ - أشار فخر الإسلام البزدوي - رحمه الله - إلى أنه من أصحاب الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - في مقدمة كتابه الأصول فقال : ((... وكان على ذلك سلفنا أعني أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمد وعامة أصحابهم - رحمهم الله -))^(١) .

وفي موضع آخر يقول : ((وأصحابنا هم السابقون في هذا الباب ، ولهم الرتبة العليا والدرجة القصوى في علم الشريعة ، وهم الربانيون في علم الكتاب والسنة وملازمة القدوة ، وهم أصحاب الحديث والمعاني ، أما المعاني فقد سلم لهم العلماء حتى سموهم أصحاب الرأي ...))^(٢) .

٢ - تصريح كل من ترجم للإمام فخر الإسلام البزدوي بأنه حنفي المذهب^(٣) ، بل لقب بشيخ الحنفية بما وراء النهر^(٤) ، وعرف بقوة حفظه لمذهب الحنفية ، حتى ضرب به المثل^(٥) .

(١) انظر أصول البزدوي مع كشف الأسرار (٣٤/١) .

(٢) انظر أصول البزدوي مع كشف الأسرار (٥٧-٤٥/١) .

(٣) راجع : الأنساب (٣٣٩/١) ؛ ومعجم البلدان (٤٠٩/١) ؛ ومقدمة ابن خلدون (ص ٦٣١) ؛ والجواهر المضئية في طبقات الحنفية (٥٩٤/٢) ؛ وكشف الأسرار للبخاري (١٦/١) ؛ وسير أعلام النبلاء (٦٠٢/١٨) ؛ ومفتاح السعادة ومصباح السيادة (١٦٤/٢) ؛ وتاج التراجم (ص ٢٠٥) ؛ وكشف الظنون (١١٢/١) ؛ والفوائد البهية (ص ١٢٤) ؛ وهدية العارفين (٦٩٣/١) ؛ وإيضاح المكنون (٣٤/١) ؛ وأبجد العلوم (١١٧/٣) ؛ والفتح المبين (٢٧٦/١) ؛ وأعلام أصول الفقه الإسلامي ومصنفاتهم (٢٦٩/٣) ؛ الفكر السامي (٢٠٧/٤) ضمن تراجم الحنفية .

(٤) راجع : سير أعلام النبلاء (٦٠٢/١٨) .

(٥) راجع : سير أعلام النبلاء (٦٠٣/١٨) ؛ والفوائد البهية (ص ١٢٤) ؛ والفتح المبين في طبقات الأصوليين (٢٧٦/١) ؛ وأعلام أصول الفقه الإسلامي ومصنفاتهم (٢٦٩/٣) .

وتتميز فخر الإسلام بطريقة عُرف بها في المذهب حتى لقب بصاحب الطريقة في المذهب (١) .

وذكر ابن خلدون في مقدمته : " وأما طريقة الحنفية فكتبوا فيها كثيراً ، وكان من أحسن كتابة فيها للمتقدمين تأليف أبي زيد الدبوسي ، وأحسن كتابة المتأخرين فيها تأليف سيف الإسلام البزدوي من أئمتهم ، وهو مستوعب " (٢) .

ويُعد فخر الإسلام البزدوي من الطبقة الثالثة من طبقات الفقهاء (٣) عند الحنفية ؛ وهي طبقة المجتهدين في المسائل التي لا نص فيها عن صاحب المذهب ، والذين لا يقدرّون على المخالفة لا في الأصول ولا في الفروع ، لكنهم يستنبطون الأحكام في المسائل التي لا نص فيها على حسب الأصول والقواعد (٤) .

(١) راجع : الأنساب (٣٣٩/١) ؛ وسير أعلام النبلاء (٦٠٢/١٨) ؛ الفوائد البهية (ص١٢٤) ؛ وأعلام أصول الفقه الإسلامي (٢٦٩/٣) ؛ الجواهر المضيئة (٥٩٤/٢) .

(٢) مقدمة ابن خلدون (١٣٩/٢) ؛ أبعاد العلوم (٧٨/١) .

(٣) إذ أن طبقات الفقهاء عند الحنفية سبع ، أوردها ابن عابدين ، وهي بإيجاز : الأولى : طبقة المجتهدين في الشرع ؛ كالأئمة الأربعة رحمهم الله أجمعين ، ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الأصول .

والثانية : طبقة المجتهدين في المذهب ؛ كأبي يوسف ومحمد .

والثالثة : التي هي طبقة البزدوي وقد تم بيانها .

والرابعة : طبقة أصحاب الترخيع من المقلدين ؛ كالرازي الجصاص .

والخامسة : طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين ؛ كأبي الحسن القدوري .

والسادسة : طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوي والضعيف وظاهر المذهب والرواية النادرة ؛ كأصحاب المتون المعتمدة ، مثل حافظ الدين النسفي صاحب كثر الدقائق .

والسابعة : طبقة المقلدين الذين لا يقدرّون على ما ذكر .

(٤) راجع : حاشية ابن عابدين (١٨١/١) ؛ ومشايخ بلخ من الحنفية (١٧٥/١) ؛ والفوائد البهية (ص٧) . ومن هذه الطبقة : الخصاف ، وأبو جعفر الطحاوي ، وأبو الحسن الكرخي ، وشمس الأئمة الحلواني ، وشمس الأئمة السرخسي . راجع : حاشية ابن عابدين (١٨١/١) ؛ والفوائد البهية (ص٧) ؛ ومشايخ بلخ من الحنفية (١٧٥/١) ؛ وقد جعلها اللكنوي ست طبقات ؛ نظراً لنسبتها إلى الأصحاب من الحنفية ، فلم يذكر الطبقة الأولى ، ولذلك عدّ البزدوي من الطبقة الثانية ، التي هي الثالثة عند ابن عابدين رحمهم الله أجمعين .

٣- في كثير من المواضع يقول " أصحابنا " (١) ، " مشايخنا " (٢) ويقصد بهم الحنفية .

٤- اهتمام البزدوي بكتب الأئمة الحنفية ، ويظهر ذلك جلياً في قيامه بشرحها والكتاب موضع الدراسة مثال على ذلك (٣) .

(١) انظر (ص٢٠٩ ، ٢٢٩ ، ٢٣٩) من البحث . أيضاً كشف الأسرار (٤/٥٤ ، ١٦٦ ، ٢٤٩) .

(٢) المرجع نفسه (٤/٥٤ ، ١٢٨) .

(٣) انظر (ص١٠٤) من هذا البحث .

المبحث السابع - مؤلفاته والأعمال العلمية التي قام بها :

المطلب الأول - مؤلفاته :

ترك فخر الإسلام البزدوي - رحمه الله - عدة آثار علمية ، والكثير من المؤلفات وصفها السمعاني بالجليلة ^(١) .

وعند البحث عن مؤلفاته في مظانها وجدت منها ما يلي :

- ١ - آمالي ^(٢) .
- ٢ - رسالة في قراءات المصلي وما يتعلق بها ^(٣) .
- ٣ - زلة القارئ ^(٤) .
- ٤ - سيرة المذهب في صفة الأدب ^(٥) .
- ٥ - شرح تقويم الأدلة في الأصول للقاضي أبي زيد عبد الله بن عمر الدبوسي ^(٦) .
- ٦ - شرح الجامع الصحيح للإمام البخاري ^(٧) .

(١) سقط هذا الوصف من كتاب الأنساب للسمعاني وقد أشار محققه إلى وجود هذا السقط ، ونقله عنه الذهبي والكنوي ونسباه إليه . راجع : الأنساب (٣٣٩/١) ؛ وسير أعلام النبلاء (٦٠٣/١٨) ؛ والفوائد البهية (١٢٥) ؛ تاريخ الإسلام وفيات سنة (٤٨١-٤٩٠هـ) (ص٩٣) .

(٢) راجع : هدية العارفين (٦٩٣/١) .

(٣) راجع : تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٦٦٢/٦) .

(٤) راجع : تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٦٦٢/٦) .

(٥) راجع : كشف الظنون (١٠١٦/٢) ؛ وإيضاح المكنون (٣٤/٢) ؛ وهدية العارفين (٦٩٣/١) .

(٦) راجع : كشف الظنون (٤٦٧/١) وفيه أنه ((شرح اعتبره علماء الحنفية)) ؛ وهدية العارفين (٦٩٣/١) ؛ وأعلام أصول الفقه الإسلامي ومصنفاتهم (٢٧١/٣) .

(٧) راجع : كشف الظنون (٥٥٣/١) وفيه أنه ((شرح مختصر)) ؛ وهدية العارفين (٦٩٣/١) ؛ ومعجم المؤلفين (٥٠١/٢) .

- ٧- شرح الجامع الصغير لمحمد بن الحسن الشيباني ^(١) . وهو موضوع الدراسة والتحقيق .
- ٨- شرح الجامع الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني في فروع الفقه الحنفي ^(٢) .
- ٩- شرح زيادة الزيادات لمحمد بن الحسن الشيباني ^(٣) .
- ١٠- شرح الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة - رحمه الله - ^(٤) .
- ١١- شرح مختصر القدوري ^(٥) .
- ١٢- غناء الفقهاء في الفقه ^(٦) .

-
- (١) راجع : تاج التراجم (ص ٢٠٦) ؛ والفوائد البهية (ص ١٢٤) ؛ والجواهر المضيئة (٥٩٥/٢) ؛ ومفتاح السعادة ومصباح السيادة (١٦٥/٢) ؛ وكشف الظنون (٥٦٣/١) وفيه أنه فرغ من تأليفه ((في جمادى الآخرة سنة ٤٧٧هـ)) ؛ وهدية العارفين (١٦٩٣/١) ؛ وأعلام أصول الفقه الإسلامي ومصنفاتهم (٢٦٩/٣) ؛ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٦٦٢/٦) .
- (٢) راجع : الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية (٥٩٥/٢) ؛ ومفتاح السعادة ومصباح السيادة (١٦٥/٢) ؛ وتاج التراجم (ص ٢٠٦) ؛ والفوائد البهية (ص ١٢٤) ؛ وكشف الظنون (٥٦٨/١) ؛ وهدية العارفين (١٦٩٣/١) ؛ ومعجم المؤلفين (٥٠١/٢) ؛ وأبجد العلوم (١١٧/٣) ؛ والفتح المبين (٢٧٦/١) ؛ وأعلام أصول الفقه الإسلامي ومصنفاتهم (٢٦٩/٣) .
- (٣) راجع : هدية العارفين (١٦٩٣/١) .
- (٤) راجع : تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٦٦٢/٦) ، وهو مخطوط توجد منه نسخة في جامعة الملك عبد العزيز بجدة برقم (١٣٧٩) ، ويقع في ٥٦ ورقة ، وراجع : القسم الدراسي من تحقيق الكافي للسغناقي شرح أصول البزدوي (٣٠/١) ، وتوجد منه نسخة في مركز جمعة الماجد بدي رقمه (٣٩٠٥) .
- (٥) ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي (٢٧٠/٣) ؛ وتوجد نسخة منه في داماد زاده ، باستانبول ، برقم (٩٠٢) .
- (٦) راجع : هدية العارفين (١٦٩٣/١) ؛ والفوائد البهية (ص ١٢٤) ؛ والأعلام للزركلي (٣٢٩/٤) ؛ والفتح المبين (٢٧٦/١) ؛ وأعلام أصول الفقه الإسلامي ومصنفاتهم (٢٦٩/٣) ، هكذا نسب إليه ؛ لكن أخاه صدر الإسلام البزدوي صرح بنسبته إليه باسم (الغنا) فقط ، فقد قال في معرفة الحجاج الشرعية في إحدى الإحالات إليه : ((على ما عُرف في كتاب الغنا)) (١٧٨) ، وقال أيضاً : ((على ما بينا في كتاب الغنا)) (١١٤) ، فرمما كان هذا الكتاب المنسوب إلى فخر الإسلام خطأً ، ولربما أنه كتاب آخر مناظر له في الاسم ، علماً بأنه لم ينسبه أحد لصدر الإسلام فيما اطلعت عليه ، والله أعلم .

- ١٣ - كشف الأستار في التفسير ، ويقع في ١٢٠ جزءاً ، كل جزء في حجم المصحف (١) .
- ١٤ - كتاب في أصول الفقه موسع (٢) .
- ١٥ - كثر الوصول إلى معرفة الأصول ، المشهور بأصول البزدوي المختصر (٣) .
- ١٦ - المبسوط في أحد عشر مجلداً (٤) .
- ١٧ - مختصر تقويم الأدلة للدبوسي (٥) .
- ١٨ - الميسر في الكلام (٦) .

-
- (١) راجع : هدية العارفين (٦٩٣/١) ؛ والفوائد البهية (ص١٢٤) ؛ ومعجم المؤلفين (٥٠١/٢) ؛ والأعلام للزركلي (٣٢٩/٤) ؛ والفتح المبين (٢٧٦/١) ؛ وأعلام أصول الفقه الإسلامي ومصنفاتهم (٢٦٩/٣) .
- (٢) أشار إليه عبد العزيز البخاري في شرحه لأصول البزدوي المختصر فقال : ((قد صنف الشيخ في أصول الفقه كتاباً أطول من هذا الكتاب ، وبسط فيه الكلام بسطاً ، ... فوعد أن هذا التصنيف أوجز منه)) . انظر كشف الأسرار (٦٢/١) ؛ والفكر الأصولي لعبد الوهاب أبو سليمان (ص٤٣٩) .
- (٣) راجع : مقدمة بن خلدون (ص٣٦١) ؛ الجواهر المضيئة (٥٩٥/٢) ؛ والفوائد البهية (ص١٢٤) ؛ ومفتاح السعادة ومصباح السيادة (١٦٥/٢) ؛ وأبجد العلوم (١١٧/٣) ؛ وإيضاح المكنون (٣٨٨/٢) ؛ والأعلام للزركلي (٣٢٨/٤) ؛ ومعجم المؤلفين (٥٠١/٢) ؛ والفتح المبين (٢٧٦/١) ؛ وأعلام أصول الفقه الإسلامي ومصنفاتهم (٢٦٩/٣) ؛ ومنه نسخة مصورة في جامعة الملك سعود بالرياض برقم (٢١٦/١) .
- (٤) راجع : مفتاح السعادة ومصباح السيادة (١٦٥/٢) ؛ والفوائد البهية (ص١٢٤) ؛ وأبجد العلوم (١١٧/٣) ؛ وهدية العارفين (٦٩٣/١) ؛ والأعلام للزركلي (٣٢٨/٤) ؛ وأصول الفقه الإسلامي ومصنفاتهم (٢٦٩/٣) ؛ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٦٦٢/٦) .
- (٥) راجع : أعلام أصول الفقه الإسلامي ومصنفاتهم (٢٧٠/٣) .
- (٦) راجع : تاريخ الأدب العربي (٦٦٢/٦) ، وهو مخطوط توجد منه نسخة على شكل مايكرو فيلم في الجامعة الإسلامية برقم (١٥١٩) ، وجامعة الملك سعود بالرياض برقم (٢٥٧٨) ، وراجع : القسم الدراسي من تحقيق الكافي شرح أصول البزدوي للسغناقي (٣٠/١) .

المطلب الثاني - الأعمال العلمية التي قام بها :

أولاً - التدريس ^(١) : فقد درس فخر الإسلام بسمرقند ^(٢) طلبة العلم هناك .

ثانياً - التأليف ، برع البزدوي في تأليف الكتب النافعة ، في الفنون المختلفة ، من تفسير ، وحديث ، وعقيدة ، وفقه ، وأصوله ، وكانت محل التقدير والإجلال من أهل العلم وطلبته ^(٣) .

ثالثاً - إمامة أصحاب الإمام أبي حنيفة بما وراء النهر ^(٤) .

رابعاً - القضاء : فقد تولى القضاء فترة من الزمن ، وقد كان جديراً بذلك ، لغزارة علمه ، وسعة تجربته ^(٥) .

خامساً - المناظرة : كان فخر الإسلام من فحول المناظرين ، كما ورد في الفوائد البهية ^(١) .

(١) راجع : سير أعلام النبلاء (٦٠٣/١٨) ؛ والفوائد البهية (ص ١٢٥) ؛ القند في ذكر علماء سمرقند (ص ٤١٦) ؛ تاريخ الإسلام (ص ٩٣) .

(٢) سمرقند : بفتح أوله وثانية ، ويقال لها بالعربية : سمران ، وهي بلد معروف مشهور بخراسان ، قيل : إنه من أبنية ذي القرنين بما وراء النهر ، ولما ولي سعيد بن عثمان خراسان في سنة ٥٥٥هـ من جهة معاوية بن أبي سفيان **t** عبر النهر ونزل على سمرقند محاصراً لها ، وحلف لا يبرح حتى يدخل المدينة ، فدخلها وأخذ منهم رهاناً وانصرف ، فلما كانت سنة ٧٨هـ عبر قتيبة بن مسلم النهر وغزا بخارى والشاش ونزل على سمرقند . راجع : معجم البلدان (٢٤٦/٣) .

(٣) راجع : القند في ذكر علماء سمرقند (ص ٤١٦) ؛ وسير أعلام النبلاء (٦٠٣/١٨) ؛ والجواهر المضيئة في طبقات الحنفية (٥٩٥/٢) ؛ والفوائد البهية (ص ١٢٥) ؛ ومفتاح السعادة ومصباح السيادة (١٦٥/٢) ؛ ومقدمة ابن خلدون (ص ٣٦١) ؛ وأبجد العلوم (١١٧/٣) ؛ وكشف الظنون (٤٦٧/١) ، و (٥٥٣/١) ، و (٥٦٣/١) ؛ أعلام أصول الفقه الإسلامي (٢٦٩/٣) .

(٤) راجع : القند في ذكر علماء سمرقند (ص ٤١٥) ؛ والأنساب (٣٣٩/١) ؛ وسير أعلام النبلاء (٦٠٣/١٨) ؛ والفوائد البهية (ص ١٢٥) ؛ وأبجد العلوم (١١٧/٣) ؛ وأعلام أصول الفقه الإسلامي (٢٦٩/٣) .

(٥) انظر البحر الرائق (١٥٣/٤) .

كما ورد في كشف الأسرار : " أن فخر الإسلام البزدوي ، ناظر إمام الحرمين ^(٢) وأفحمه ، فلما تفرقوا قال إمام الحرمين : إن المعاني تيسرت لأصحاب أبي حنيفة " ^(٣) .

وكانت له طريقة في الجدل ^(٤) ، ذكرها ابن خلدون ^(٥) عند حديثه عن علم الجدل : " وهي طريقتان ، طريقة البزدوي وهي خاصة بالأدلة الشرعية من النص والإجماع والاستدلال " ^(٦) .

ولعل هذا الأمر الذي جعل المترجمين له يقولون : صاحب الطريقة على مذهب أبي حنيفة ^(٧) .

(١) انظر الفوائد البهية (ص ١٢٥) .

(٢) هو : عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف ، الشهير بإمام الحرمين ، أبي المعالي الجويني الشافعي ، ولد سنة ٤١٩ هـ ، قرأ على والده ، وسمع منه ، وتفنن في علوم شتى ، منها : الأصول والفقه والأدب وغيرها ، وأقعد الأئمة في مكان التدريس مبكراً ، وتوفي سنة ٤٧٨ هـ . من آثاره : البرهان في أصول الفقه ، والتلخيص في الأصول أيضاً ، وغيث الأمم في التياث الظلم . انظر وفيات الأعيان (١٦٧/٣) ؛ وطبقات الشافعية للإسنوي (٤٠٩/١) ؛ وسير أعلام النبلاء (٤٦٨/١٨) ؛ البداية والنهاية (٩٥/١٦) ؛ والنجوم الزاهرة (١١٩/٥) .

(٣) انظر كشف الأسرار (٥٦/١) .

(٤) علم الجدل : هو علم باحث عن الطرق التي يقتدر بها على إبرام أي وضع أريد ، ونقض أي وضع كان . وهو من فروع علم النظر ، ومبني لعلم الخلاف ، مأخوذ من الجدل الذي هو أحد أجزاء مباحث المنطق ، لكنه خص بالعلوم الدينية . انظر مقدمة ابن خلدون (١٤٠/٢) ؛ مفتاح السعادة لطاش كبرى (٥٥٥/٢) ؛ أيجد العلوم (٢٠٨/٢) .

(٥) ابن خلدون (٧٣٢-٨٠٨ هـ) عبد الرحمن بن محمد بن محمد ، أبو زيد ، ولي الدين ، الحضرمي ، الإشبيلي ، المؤرخ ، ولي قضاء المالكية بمصر ، وعزل ، ثم أعيد ، كان فصيحاً ، صادق اللهجة ، طامحاً للمراتب العالية ، من مصنفاته : " العبر ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر " وأوله " المقدمة " و " رسالة في المنطق " . انظر ترجمته في : نفخ الطيب (٤١٤/٤) ؛ الضوء اللامع للسخاوي (١٤٥/٤) ؛ كشف الظنون (٢٧٨/١) .

(٦) مقدمة ابن خلدون (١٤٠/٢-١٤١) .

(٧) الجواهر المضئفة (٥٩٤/٢) ؛ الفوائد البهية (ص ١٢٥) .

المبحث الثامن - وفاته وثناء العلماء عليه :

المطلب الأول - وفاته :

توفي فخر الإسلام البزدوي - رحمه الله - في يوم الخميس من شهر رجب سنة (٤٨٢هـ) ^(١) ، بمدينة كِسّ ^(٢) ، وحمل تابوته إلى سمرقند ، ودفن بها على باب المشهد ^(٣) بجاكرديزه ^(٤) .

(١) راجع : القند في ذكر علماء سمرقند (ص ٤١٦) ؛ والجواهر المضيئة في طبقات الحنفية (٩٩٧/٢) ؛ وسير أعلام النبلاء (٦٠٣/١٨) ؛ وتاج التراجم (ص ٢٠٥) ؛ والفوائد البهية (ص ١٢٤) ؛ ومفتاح السعادة ومصباح السيادة (١٦٤/٢) ؛ وأبجد العلوم (١١٧/٣) ؛ وكشف الظنون (٤٦٧/١) ؛ وإيضاح المكنون (٣٤/٢) ؛ وهدية العارفين (٦٩٣/١) ؛ والفتح المبين في طبقات الأصوليين (٢٧٦/١) ؛ والأعلام للزركلي (٣٢٨/٤) ؛ ومعجم المؤلفين لكحالة (٥٠١/٢) ؛ وأعلام أصول الفقه ومصنفاتهم (٢٦٨/٣) .

(٢) كِسّ : بكسر الكاف ، وتشديد السين المهملة ، وقيل بفتح الكاف ، مدينة تقارب سمرقند ، وتصفحت في الفوائد البهية والفتح المبين إلى (كش) ، والأخير بالفتح والشين المعجمة : قرية على ثلاثة فراسخ من جرجان على جبل . راجع : معجم البلدان (٤/٤٦٠ ، ٤٦٢) ؛ والفوائد البهية (ص ١٢٥) ؛ والفتح المبين في طبقات الأصوليين (٢٧٦/١) .

(٣) انظر القند في ذكر علماء سمرقند (ص ٤١٦) ؛ والجواهر المضيئة (٥٩٤/٢) ؛ كتائب أعلام الأخيار (٢٣٢ب-٢٣٣أ) . وذكرت بعض التراجم أنه دفن على باب المسجد ، والصواب ما ذكره صاحب القند في ذكر علماء سمرقند ، وهو الذي أثبتته ، ولعله صحفت كلمة " مشهد " إلى " مسجد " . والمشهد : في اللغة مَحْضَرُ الناس ، فـ " الشين والهاء والdal " أصل يدل على حضور وعلم وإعلام . انظر مادة " شهد " في : المقاييس في اللغة (ص ٥٣٩) ؛ لسان العرب (٢٤١/٣) . وأطلق المشهد أولاً على البنايات التي شيدت على قبور أهل البيت ، وأول ما أطلق على مشهد الحسين بن علي **Y** حيث دفن في المكان الذي استشهد فيه ، ثم أصبحوا يبنون على قبور الأئمة والمشاهير مباني دُعيت أيضاً بالمشاهد ، كمشهد الإمام أبي حنيفة . انظر معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي (١٣٩-١٤٠) .

(٤) انظر القند في ذكر علماء سمرقند (ص ٤١٦) . وجاكرديزه : بفتح الكاف وسكون الراء وكسر الدال المهملة وياء ساكنة وزاي ، محلة كبيرة بسمرقند . انظر معجم البلدان (٩٥/٢) .

المطلب الثاني - ثناء العلماء عليه :

ولقد تبوأ فخر الإسلام البزدوي - رحمه الله - مكانة مرموقة بين علماء عصره ومن جاء بعدهم - وبخاصة علماء الحنفية - إلى زماننا هذا . وما ذاك إلا نتيجة ما بذله فخر الإسلام في حياته العلمية ، من خدمة لأصول الشريعة الإسلامية وعلومها تفسيراً وفقهاً وأصولاً ، وقد شهد العلماء والمؤرخون لهذا العالم الجليل ، في العلم بالإمامة والأستاذية فيه ، وفي السلوك بالزهد والفضل والجلالة .

فهذا أبو المحامد محمد الزالي - أحد تلامذته - يصفه قائلاً : " الشيخ الإمام ^(١) الأجل الزاهد الأستاذ أبو الحسن " ^(٢) .

ومن معاصريه نجم الدين عمر بن محمد النسفي ^(٣) - عند ترجمته للبزدوي يقول : " الشيخ الإمام الزاهد أبو الحسن ... رأيتُه بَنَسَفَ مرة ، ولم أرزق سماع حديث منه " ^(٤) .

(١) ومن نص على إمامته ابن خلدون في مقدمته ؛ حيث عدّه من المتأخرين ، ولكن ((من أئمتهم)) . انظر مقدمة ابن خلدون (ص ٣٦١) .

(٢) انظر القند في ذكر علماء سمرقند (ص ٤١٦) .

(٣) هو : عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل النسفي الحنفي ، الإمام ، الزاهد ، نجم الدين ، أبو حفص ، ولد سنة ٤٦١ هـ ، أو ٤٦٢ هـ ، وهو فقيه فاضل ، عارف بالمذهب والأدب ، صنف التصانيف في التفسير ، والحديث ، والشروط ، حتى قاربت مائة مصنف ، وله شعر حسن ، توفي سنة ٥٣٧ هـ . من آثاره : طلبه الطلبة على ألفاظ فقه الحنفية ، ونظم الجامع الصغير ، وكتاب اسمه : تعداد الشيوخ لعمر مُسْتَطَرَف على الحروف مُسْتَطَر ، والقند في ذكر علماء سمرقند ، وتطويل الأسفار لتحصيل الأخبار . راجع : الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية (٦٥٧/٢) ؛ وتاج التراجم (ص ٢١٩) ؛ وسير أعلام النبلاء (١٢٦/٢٠) .

(٤) انظر القند في ذكر علماء سمرقند (ص ٤١٦) .

وقال الذهبي^(١) في سير أعلام النبلاء: "البزدوي شيخ الحنفية، عالم ما وراء النهر، ... صاحب الطريقة في المذهب" (٢).

وهذا السمعاني^(٣) يلقبه بالألقاب العلمية فيقول: "البزدوي فقيه ما وراء النهر، وأستاذ الأئمة، وصاحب الطريقة على مذهب أبي حنيفة - رحمه الله -" (٤). أما شارح أصول البزدوي عبد العزيز البخاري فيقول: "الإمام المعظم، والخبير الهمام المكرم، العالم العامل الرباني، مؤيد المذهب النعماني، قدوة المحققين، أسوة المدققين، صاحب المقامات العلية، والكرامات السنية، مفخر الأنعام، فخر الإسلام" (٥).

(١) هو: شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان التركماني، الفارقي، ثم الدمشقي المعروف بالذهبي، حافظ زمانه، ولد سنة ٦٧٣هـ، قال عنه ابن حجر: "الحافظ، ... مهري في فن الحديث، وجمع فيه الجوامع المفيدة الكثيرة، حتى كان أكثر أهل عصره تصنيفاً، ... ورغب الناس في تواليفه، ورحلوا إليه بسببها، وتداولوها قراءة ونسخاً وسماعاً"، توفي سنة ٧٤٨هـ. من آثاره: تاريخ الإسلام، وميزان الاعتدال، وسير أعلام النبلاء، وطبقات الحفاظ، وطبقات القراء. راجع: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٣/٣٣٦)؛ وطبقات الشافعية للإسنوي (١/٥٥٨)؛ وطبقات الشافعية لابن قاضي شهاب (٤/٢٠٨)؛ والبدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن السابع (٢/١١٠).

(٢) انظر سير أعلام النبلاء (١٨/٦٠٢).

(٣) هو: عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني المروزي الشافعي، ولد سنة ٥٠٦هـ، سمع الكثير، ورحل إلى البلدان، قال عنه الإسنوي: "كان إماماً عالماً، فقيهاً، محدثاً، أديباً، جميل السيرة، لطيف المزاج"، توفي سنة ٥٦٢هـ. راجع: طبقات الشافعية لابن قاضي شهاب (٢/٣٤٤)؛ وطبقات الشافعية للإسنوي (٢/٥٥٨)؛ والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١٨/١٧٩).

(٤) انظر الأنساب (١/٣٣٩)؛ والفوائد البهية (ص ١٢٥).

(٥) انظر كشف الأسرار (١/١٦).

وصفه عبد القادر القرشي^(١) بقوله : " الفقيه الكبير بما وراء النهر ، صاحب الطريقة على مذهب أبي حنيفة " ^(٢) .

وصاحب الفوائد البهية في تراجم الحنفية اللكنوي^(٣) يصفه بقوله : " الإمام الكبير ، الجامع بين أشنات العلوم ، إمام الدنيا في الفروع والأصول " ^(٤) .

أما من المعاصرين فترجم له الزركلي^(٥) قائلاً : " فقيه أصولي من أكابر الحنفية " ^(١) .

(١) هو : عبد القادر بن محمد بن محمد بن أبي الوفاء ، أبو محمد ، محيي الدين القرشي الحنفي ، ولد سنة ٦٩٦هـ ، قال عنه تقي الدين الداري في الطبقات السنية : " عُني بالفقه حتى مهر ، ودرّس ، وأفتى ، ... وجمع كثيراً ، وعُني بالطلب ، وكتب الكثير " ، توفي سنة ٧٧٥هـ . من آثاره : شرح الهداية واسمه : العناية ، وشرح معاني الآثار للطحاوي ، والوفيات ، والجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ، ومختصر في علوم الحديث . انظر الدرر الكامنة (٣٩٢/٢) ؛ والطبقات السنية في تراجم الحنفية (٣٦٦/٤) ؛ والفوائد البهية (ص ٩٩) .

(٢) انظر الجواهر المضيئة (٣٧٢/١) .

(٣) هو : محمد بن عبد الحي المولوي محمد اللكنوي الهندي ، أبو الحسنات ، قال عنه إسماعيل باشا في هدية العارفين : " الفقيه الحنفي " ، وقال عنه عمر رضا كحالة : " محدث ، أصولي " ، توفي سنة ١٣٠٤هـ . من آثاره : الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ، والفوائد البهية في تراجم الحنفية ، وإمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام ، وحل المغلق في بحث المجهول والمطلق . راجع : هدية العارفين (٣٨٥/٦) ؛ وإيضاح المكنون (٢٠٤/٢) ؛ ومعجم المؤلفين (٣٨٨/٣) .

(٤) انظر الفوائد البهية (ص ١٢٤) .

(٥) هو : خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي ، ولد سنة ١٣١٠هـ ، وقال عنه عمر رضا كحالة : " أديب ، شاعر ، مؤرخ ، من رجال السياسة ... كان الجمع العلمي العربي بدمشق قد ضمه إلى أعضائه المراسلين ، وكان عضواً مراسلاً في مجمع اللغة العربية بمصر ، والجمع العلمي العراقي ببغداد " ، وقد عمل وزيراً وسفيراً مفوضاً للمملكة العربية السعودية في القاهرة والمغرب ، وتوفي سنة ١٣٩٦هـ . من آثاره : ديوان شعر ، وشبه جزيرة العرب في عهد الملك عبد العزيز ، وصفحة مجهولة من تاريخ سورية ، ومن أشهر كتبه : الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين . راجع : معجم المؤلفين (٦٩٣/١) ؛ ومعجم الكتاب والمؤلفين في المملكة العربية السعودية (ص ٦٥) ؛ وموسوعة الأدباء والكتاب السعوديين خلال ستين عاماً (٤١٨/١) ؛ والأعلام للزركلي (٢٦٧/٨) .

وعمر رضا كحالة^(٢) ذكره بقوله : " فخر الإسلام فقيه أصولي ، محدث مفسر " (٣) .

ومن الأمور التي تدل على علو مكانة البزدوي اهتمام العلماء بكتبه ، فنقلوا آراءه واعتمدوا عليها في كتبهم^(٤) .

رحم الله الإمام فخر الإسلام رحمة واسعة وجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء .

(١) انظر الأعلام (ص ٣٢٨) .

(٢) هو : عمر بن رضا بن محمد راغب كحالة الدمشقي ، مؤرخ بَحَاثة ، ولد سنة ١٣٢٣هـ — ، اشتغل بالتدريس والتجارة ، ثم صار مدير دار الكتب الظاهرية ، وانتخب عضواً في الجمع العلمي العراقي ، والمجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، ومعهد التراث العلمي بحلب ، والجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر ، وتوفي سنة ١٤٠٨هـ . من آثاره : الأدب العربي في الجاهلية والإسلام ، وأعلام النساء ، والعلوم البحتة في العصور الإسلامية ، ومعجم المؤلفين والمستدرک عليه . راجع : إتمام الأعلام تأليف : نزار أباطة ، ومحمد رياض المالح (ص ١٨٩) ؛ وتنمة الأعلام للزركلي تأليف : محمد خير رمضان يوسف (٣٩٣/١) ؛ وذيل الأعلام لأحمد العلاونة (ص ١٢٤) .

(٣) انظر معجم المؤلفين (٥٠١/٢) .

(٤) انظر بدائع الصنائع (١٧٤/١ ، ١٠٨/٥) ؛ البحر الرائق (٤٧/١ ، ١٤١ ، ١٠٧/٣ ، ٩٩/٦) .

الفصل الثالث - دراسة عن " الجامع الصغير وشرحه "

وتشتمل على مبحثين :

المبحث الأول - دراسة عن كتاب " الجامع الصغير للشيباني " :

المطلب الأول : اسم الكتاب ، ونسبته إلى المؤلف .

المطلب الثاني : سبب التأليف والتسمية وتاريخ التأليف .

المطلب الثالث : أهمية الكتاب ومترلته العلمية .

المطلب الرابع : منهج المؤلف في كتابه .

المطلب الخامس : الجهود العلمية التي بذلت في خدمة الكتاب .

المبحث الثاني - دراسة عن " شرح الجامع الصغير " للبزدوي :

المطلب الأول : اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف .

المطلب الثاني : سبب التأليف وتاريخ التأليف .

المطلب الثالث : أهمية الكتاب ومترلته العلمية .

المطلب الرابع : اثر الكتاب فيمن بعده .

المطلب الخامس : مصادر المؤلف .

المطلب السادس : مصطلحات المؤلف .

المطلب السابع : منهج المؤلف في شرحه .

المطلب الثامن : تقويم الكتاب .

المبحث الأول - دراسة عن كتاب " الجامع الصغير للشيباني " :

المطلب الأول - عنوان الكتاب ، ونسبته إلى المؤلف :

أ) عنوان الكتاب : هو " الجامع الصغير " .

ب) نسبة الكتاب إلى المؤلف :

اختلفوا في مصنف " الجامع الصغير " ، فقال بعضهم : هو من تأليف أبي يوسف ومحمد .

وقال بعضهم : هو من تأليف محمد ، فإنه حين فرغ من تصنيف " المبسوط " أمره أبو يوسف أن يصنف كتاباً يرويه عنه ^(١) . والصحيح نسبته للإمام محمد للأدلة الآتية :

١ - نسبة الكتاب " الجامع الصغير " للإمام الحافظ المجتهد الرباني أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني الموجودة على صفحة الغلاف ^(٢) .

٢ - السند الذي ذكر في كل باب من أبواب هذا الجامع بعبارة (محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة) .

٣ - ما ذكر في كتب المترجمين الذين ترجموا للإمام محمد بن الحسن - رحمه الله - ، حيث ذكروا أن له كتاباً في الفقه اسمه " الجامع الصغير " ^(٣) ، ولم يذكر المترجمون للإمام أبي يوسف أن له كتاباً بعنوان " الجامع الصغير " ^(٤) .

(١) انظر شرح الجامع الصغير لقاضي خان (ص ٥٦) ، تحقيق : أسد الله محمد حنيف ؛ كشف الظنون (٥٦٢/١) ؛ مقدمة النافع الكبير (ص ٣٣) ؛ تاريخ الأدب العربي (٢٧٢/٣) .

(٢) انظر صفحة الغلاف للجامع الصغير للإمام محمد بن الحسن الشيباني .

(٣) انظر المراجع التي ترجمت للإمام محمد بن الحسن في الفصل الأول (ص ١٩) .

(٤) انظر المراجع التي ترجمت للإمام أبي يوسف في الفصل الأول (ص ٢٣) .

٤ - القول التي اعتمدها بعض العلماء في كتبهم ، من الجامع الصغير والتي تدل على نسبته للإمام محمد مثل قولهم : قال محمد في الجامع (١) .

٥ - ما ذكره علماء الحنفية - رحمهم الله - في سبب تأليف الجامع الصغير أنه من تأليف الإمام محمد بن الحسن - رحمه الله - (٢) .

المطلب الثاني - سبب تأليف الكتاب ، وسبب تسميته بهذا الاسم ، وتاريخ تأليف الكتاب :

أ (سبب تأليف الكتاب :

قال الإمام السرخسي - رحمه الله - في شرحه للجامع الصغير (٣) : (كان سبب تأليفه : أنه لما فرغ من تصنيف الكتب طلب منه أبو يوسف - رحمه الله عليهما - ، أن يؤلف كتاباً يجمع فيه ما حفظ عنه مما رواه له عن أبي حنيفة - رحمه الله - فجمع له هذا الكتاب ثم عرضه على أبي يوسف ، فقال : نعم حفظ عني أبو عبد الله ! إلا أنه أخطأ في ثلاث مسائل . فقال محمد : أنا ما أخطأت ؛ ولكنك نسيت الرواية (٤) .

وقال الإمام فخر الإسلام البزدوي - رحمه الله - في شرحه للجامع الصغير : (كان أبو يوسف - رحمه الله - يتوقع من محمد - رحمه الله - أن يروي عنه كتاباً بسنده عن أبي يوسف عن أبي حنيفة ، فصنف محمد هذا الكتاب ، فلما

(١) انظر بدائع الصنائع (٤٢/٣) ؛ البحر الرائق (٦٦/٢) ؛ مجمع الأثر (٢٠٠/١ ، ٤٥٠) ؛ حاشية ابن عابدين (٥٤٧/٧) ؛ الفتاوى الهندية (٢٩/٣) .

(٢) انظر المطلب التالي .

(٣) شرح الجامع الصغير للإمام شمس الأئمة أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي بكر سهل السرخسي الحنفي المتوفى سنة (٤٩٠هـ) . انظر كشف الظنون (٥٦١/١) ، توجد نسخة من المخطوط في المكتبة المركزية بجامعة أم القرى ، رقم الفيلم (٤٣٦٠) .

(٤) انظر شرح الجامع الصغير للسرخسي اللوح (١/أ) ، وذكر قول السرخسي صاحب كشف الظنون (٥٦١/١) ؛ وفي مقدمة النافع الكبير (ص ٣٢) .

عرضه على أبي يوسف استحسنة وقال : حفظ أبو عبد الله إلا مسائل خطأه في روايتها عنه ، فلما بلغ ذلك محمداً قال : بل حفظتها ونسي هو (١) .

ب) سبب تسميته بهذا الاسم :

سبب تسميته بالصغير ، لأنه يرويه من رواية أبي يوسف عن الإمام أبي حنيفة (٢) .

وقيل : سماه صغيراً ، لصغر حجمه ، وصنف بعده كتاباً مبسوطاً وهو " الجامع الكبير " (٣) .

ج) تاريخ تأليف الكتاب :

لم يذكر المترجمون تاريخ تأليف الكتاب ، ولا تاريخ الانتهاء منه ، والذي ذكر هو أن الإمام محمد بن الحسن - رحمه الله - ألفه بعد كتابه المبسوط (٤) .

المطلب الثالث - أهمية الكتاب وقيمه العلمية :

تبرز أهمية كتاب " الجامع الصغير " في أن مسأله تأتي في الطبقة الأولى من طبقات مسائل الحنفية ، وذلك أن مسائل الحنفية على ثلاث طبقات :

الطبقة الأولى : مسائل الأصول ، وتسمى ظاهر الرواية أيضاً ، وهي كتب محمد الستة (٥) .

(١) انظر شرح الجامع الصغير للإمام البزدوي لوح (٣/أ) من نسخة (ج) .

(٢) انظر حاشية ابن عابدين (١٢٣/١) ؛ حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح (ص ١١) .

(٣) انظر تحقيق النافع الكبير (ص ٦٧) .

(٤) انظر البحر الرائق (١١٨/١) ؛ الفوائد البهية (ص ١٦٣) ؛ كشف الظنون (١٠٧/١) ؛ مقدمة النافع الكبير (ص ٣٣) .

(٥) سبق ذكرها في (ص ١٣) .

الطبقة الثانية : مسائل النوادر ، وتسمى ظاهر الرواية أيضاً ، كالكيسانيات ،
والهارونيات ، والجرجانيات ، والرقيات (١) .

الطبقة الثالثة : مسائل النوازل ، وتسمى أيضاً الوقعات ، وهي المسائل التي
استنبطها المجتهدون المتأخرون ولم يجدوا فيها رواية ، وهم أصحاب أبي يوسف
ومحمد ، وأصحاب أصحابهما لما سئلوا عنها ولم يجدوا رواية عن المتقدمين وهم
كثيرون ، مثل : ابن رستم ، ومحمد بن سماعة ، وأبي سليمان الجرجاني (٢) .

وقد ذكر العلماء فضائل " الجامع الصغير " وصفاته الجليلة ، ومزاياه
فقالوا : (مسائل هذا الكتاب تنقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم لا يوجد لها رواية إلا
هاهنا ، وقسم يوجد ذكرها في الكتب ؛ ولكن لم ينص فيها أن الجواب قول أبي
حنيفة أم غيره ، وقد نص هاهنا في جواب كل فصل على قول أبي حنيفة ، وقسم
أعاده هاهنا بلفظ آخر ، واستفيد من تغيير اللفظ فائدة لم تكن مستفادة باللفظ
المذكور في الكتب) (٣) .

وقال فخر الإسلام البزدوي - رحمه الله - : (إن هذا الكتاب أحسن
تصانيف العلماء رسماً ، وأعلاها نظماً ، وأوجزها عبارة ، وأعمها إشارة ، وأثبتها
حجة ، وأبينها محجة ، كل مسألة منها مسندة إسناد السنن والأحاديث ، أسندها
أسبق الأئمة (٤) في معرفة المعاني وأصول الشرع وفروعه إلى إمام هو أحفظ الأئمة (٥)

(١) سبق ذكرها في (ص ٤١) .

(٢) انظر شرح عقود رسم المفتي (ص ٤٩) ؛ حاشية ابن عابدين (١/١٢٤ ، ١٦٤) ؛ مقدمة النافع الكبير
(ص ١٨-١٩) ؛ المذهب الحنفي (١/٣٦٤) ؛ مصطلحات المذاهب الفقهية (ص ١٠٧) .

(٣) انظر شرح الجامع الصغير لفخر الإسلام البزدوي اللوحة (٣/أ) من نسخة (ج) ؛ كشف الظنون
(١/٥٦١-٥٦٢) ؛ مقدمة النافع الكبير (ص ٣٢) .

(٤) المراد به الإمام محمد بن الحسن الشيباني - رحمه الله - .

(٥) المراد به الإمام أبو يوسف - رحمه الله - .

لمعالم السنن والآثار ، وأقومهم في موضع الاحتجاج والانتصار ، ثم إلى إمام الأئمة وسراج الأمة أبي حنيفة - رحمه الله - (١) .

وقال أبو المفاخر عبد الغفور الكردي (٢) - رحمه الله - : (كتاب فيه نفع كبير ، وخير كثير ، ولهذا تلقاه خيار أصحابنا بالتعظيم ، ولاحظوه بالإجلال والتفخيم ، لأنه يجمع أمهات المسائل وعيونها ، وأنواع النوازل وفنونها ، وقالوا لا ينبغي لأحد أن يتقلد القضاء ما لم يحفظ مبانيه ، ويعرف معانيه ، فمن حفظ مبانيه ، وعرف معانيه ، انحرف في سلك القضاء ، وعد من جملة الفضلاء ، وصار أهلاً للقضاء والفتيا) (٣) .

وقال الصدر الشهيد (٤) - رحمه الله - : (فإن مشايخنا كانوا يعظمون هذا الكتاب تعظيماً ، ويقدمونه على سائر الكتب تقدماً ، وكانوا يقولون : لا ينبغي لأحد أن يتقلد القضاء والفتوى ما لم يحفظ مسائل هذا الكتاب ، فإن مسائله من أمهات مسائل أصحابنا وعيونها وكثير من الوقائع وفنونها ، فمن حوى معانيها ،

(١) شرح الجامع الصغير للإمام البزدوي ، اللوح (٢/ب) من نسخة (ج) .

(٢) هو أبو المفاخر عبد الغفور ، وقيل : عبد الغفار ، ابن لقمان بن محمد الكردي ، إمام الحنفية في زمنه ، تفقه على أبي الفضل عبد الرحمن الكرمانى ، كان في غاية الزهد ، تولى قضاء حلب في عهد السلطان نور الدين زنكي ، من مصنفاته : " شرح التجريد " و " شرح الجامع الصغير " و " كتاب في أصول الفقه " ، توفي بحلب سنة (٥٦٢هـ) . انظر ترجمته في : الجواهر المضية (١/٣٢٢-٣٢٣) ؛ تاج التراجم (ص١٩٤-١٩٤) ؛ الطبقات السننية (٤/٣٥٨) ؛ الفوائد البهية (ص١٢٧-١٢٨) ، إيضاح المكنون (٤٢٥/٣) .

(٣) شرح الجامع الصغير للكردي اللوح (١/ب) .

(٤) هو أبو محمد عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري ، الملقب بحسام الدين ، والصدر الشهيد ، كان إماماً في الفروع والأصول ، أخذ العلم عن أبيه أبي المفاخر ، وعلى بن خدام ، وأخذ عنه ابنه شمس الدين أبو جعفر محمد بن عمر ، وأخوه تاج الدين أحمد ، وغيرهم ، من مصنفاته : " الفتاوى " و " شرح أدب القاضي للخصاف " و " شرح الجامع الصغير " ، قتل سنة (٥٣٦هـ) . انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (٩٧/٢٠) ؛ الجواهر المضية (٢/٤٠٧) ؛ النجوم الزاهرة (٥/٢٦٨-٢٦٩) ؛ الفوائد البهية (ص١٩٣) ؛ الأعلام (٥/١٠٨٥) .

ووعى مبانيها صار من جلة الفقهاء ، ومن زمرة الفضلاء ، وصار أهلاً للفتوى والقضاء (١) .

وقال حاجي خليفة (٢) - رحمه الله - : (وهو كتاب قديم مبارك مشتمل على ألف وخمسمائة واثنين وثلاثين مسألة) (٣) .

وقال اللكنوي - رحمه الله - : (لم يزل كتاب محمد هذا مطمحاً لأنظار الفقهاء ، ومنظراً لأفكار الفضلاء ، فلا يدري كم من شارح له ومحش ، ومرتب ومنظم) (٤) .

وقيل فيه أيضاً : (من فهم هذا الكتاب فهو أفهم أصحابنا ، ومن حفظ كان أحفظ أصحابنا ، وإن المتقدمين من المشايخ كانوا لا يقلدون أحداً القضاء حتى يمتحنوه ، فإن حفظه قلده القضاء ، وإلا أمره بحفظه) (٥) .

وقيل : (إن أبا يوسف مع جلالة قدره كان لا يفارق هذا الكتاب لا في حضر ولا في سفر) (٦) .

المطلب الرابع - منهج المؤلف في كتابه :

١ - تناول الإمام محمد بن الحسن - رحمه الله - في كتابه " الجامع الصغير " أربعين كتاباً من أبواب الفقه ، ولم ييؤب الأبواب لكل كتاب كما فعل

(١) شرح الجامع الصغير لصدر الشهيد (ص ٥٨) .

(٢) هو مصطفى بن عبد الله بن محمد القسطنطيني الشهير بحاجي خليفة ، وكاتب حلي ، أديب فاضل ، من الحنفية ، من مؤلفاته : " سلم الوصول إلى طبقات الفحول " و " كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون " ، توفي سنة (١٠٦٧هـ) . انظر ترجمته في : التعليقات السنوية للكنوي (ص ١٩) ، هدية العارفين (٦/٤٤٠-٤٤١) .

(٣) كشف الظنون (١/٥٦١) .

(٤) مقدمة النافع الكبير (ص ٤٦) .

(٥) مقدمة النافع الكبير (ص ٣٢) .

(٦) كشف الظنون (١/٥٦١) ؛ مقدمة النافع الكبير (ص ٣٢) .

في " المبسوط " ؛ بل إنه جمع مسائل متفرقة في كل كتاب ، مثلاً : مسائل الصلاة في كتاب الصلاة ، ومسائل الصوم في كتاب الصوم ، ولم يفصل الأبواب تحت كل كتاب ، ثم إن القاضي الإمام أبا طاهر الدباس^(١) بوبه ورتبه ، ليسهل على المتعلمين حفظه ودراسته^(٢) .

٢- ذكر السند في كتابه ؛ وهو قوله : (محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة)^(٣) .

٣- عُني الإمام محمد - رحمه الله - بذكر رأيه ورأي شيخه أبي حنيفة وأبي يوسف في أكثر مسائل الخلاف بينهم دون ذكر الدليل^(٤) .

المطلب الخامس - المؤلفات التي ألفت في خدمة كتاب " الجامع الصغير " :

اهتم علماء الحنفية منذ القدم بكتاب " الجامع الصغير " وأولوه عناية فائقة ، فقد ذكر حاجي خليفة واللكنوي - رحمهما الله - من الشارحين والناظمين والمرتبين " للجامع الصغير " قرابة الأربعين مابين شارحٍ وناظمٍ ومرتبٍ^(٥) .

وسأذكر بعضاً من الشارحين والمرتبين والناظمين للجامع الصغير مرتبين حسب تاريخ وفاتهم ، وهم :

(١) هو أبو طاهر محمد بن محمد بن سفيان الدباس ، فقيه إمام أهل الرأي بالعراق ، كان من أهل السنة والجماعة ، أخذ عن القاضي أبي حازم عبد الحميد عن عيسى بن أبان عن محمد ، كان من أقران عبد الله الكرخي ، ولي القضاء بالشام ، خرج إلى مكة فمات بها سنة (٣٢٢هـ) . انظر ترجمته في : الجواهر المضيئة (١١٦-١١٧) ؛ الوافي بالوفيات (١٣٧/١) ؛ تاج التراجم (ص٣٣٦) ؛ الفوائد البهية (ص٢٤٥) .

(٢) انظر النافع الكبير (ص٦٧-٦٨) .

(٣) ذكر السند محمد عن يعقوب وهو اسم أبي يوسف لدفع وهم التسوية في التعظيم بين الشيخين ، فالكنية للتعظيم . انظر النافع الكبير (ص٣٣) .

(٤) تاريخ التشريع للخضري (ص٢٠٠) ؛ المذهب الحنفي (٤٥٣/٢) .

(٥) انظر مقدمة النافع الكبير (ص٤٦-٥٩) ؛ وانظر كذلك : كشف الظنون (١/٥٦١-٥٦٣) ؛ الإمام محمد بن الحسن الشيباني نابعة الفقه الإسلامي (ص١٣٧) .

أولاً - شراح الجامع الصغير :

- ١ - الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي ^(١) (ت ٣٢١هـ) ^(٢) .
- ٢ - الإمام أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي ^(٣) (ت ٣٧٣هـ) ^(٤) .
- ٣ - فخر الإسلام أبو الحسن علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٢هـ) ،
وأوله : (الحمد لله الذي لا يؤدي حقه المجتهدون ... الخ) ^(٥) ، وهو
الكتاب موضع التحقيق .
- ٤ - شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أحمد السرخسي (ت ٤٩٠هـ) ، وأوله :
(قال الشيخ الإمام الأجل الزاهد أبو بكر محمد بن أبي سهل

(١) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي المصري الطحاوي الحنفي ، ولد سنة (٢٢٩هـ) ،
والطحاوي : بفتح الطاء والحاء نسبة إلى طحية أو طحا قرية بصعيد مصر . وهو إمام جليل القدر ،
مشهور في الآفاق ، انتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة بمصر ، كان شافعيًا يقرأ على خاله أبي إبراهيم
المزني ، وكان الطحاوي يكثر النظر في كتب الحنفية ، فقال له المزني يوماً : والله لا يجيء منك شيء !
فغضب أبو جعفر من ذلك ، وانتقل إلى ابن عمران وتفقه في مذهب أبي حنيفة وصار إماماً ، فلما صنف
مختصره قال : رحم الله أبا إبراهيم - يعني المزني - لو كان حياً لكفر عن يمينه ! من تصانيفه : " شرح
الجامع الصغير " و " المختصر " و " معاني الآثار " ، توفي سنة (٣٢١هـ) . انظر ترجمته في : الأنساب
(١٢٠/١) ؛ وفيات الأعيان (٧١/١-٧٢) ؛ مرآة الجنان (٢٨١/٢) ؛ البداية والنهاية (١٧٤/١١) ،
طبقات الحفاظ (ص ٣٣٩) .

(٢) لم أقف على الكتاب .

(٣) هو أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي ، أخذ عن أبي جعفر الهندواني عن أبي
القاسم الصفار عن يحيى عن محمد بن سماعة عن أبي يوسف ، من تصانيفه : " تفسير القرآن " و " شرح
الجامع الصغير " ، توفي سنة (٣٧٣هـ) . انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (٣٢٢/١٦-٣٢٣) ؛
الجواهر المضيئة (١٩٦/٢) ؛ تاج التراجم (ص ٣١٠) ؛ الفوائد البهية (ص ٢٩١) ؛ طبقات المفسرين
للأدنه وي (ص ٩١-٩٢) .

(٤) لم أقف على الكتاب .

(٥) انظر شرح الجامع الصغير للبزدوي (الوح ١/أ) .

السرخسي - رحمة الله عليه - : اعلم أن الجامع الصغير من تأليف محمد بن الحسن ، وكان سبب تأليف ... (١) .

٥ - الإمام أبو نصر أحمد بن منصور الأسيجي (٢) (ت ٥٠٠هـ) (٣) .

٦ - الصدر الشهيد أبو محمد عمر بن عبد العزيز بن مازة (ت ٥٣٦هـ) ، وأوله : (الحمد لله رب العالمين ... قال الشيخ الإمام الأجل حسام الدين عمر بن عبد العزيز البخاري - رحمهما الله - : أما بعد ، فإن مشايخنا ... إلخ) (٤) .

٧ - تاج الدين أبو المفاخر عبد الغفور بن لقمان الكردي (ت ٥٦٢هـ) ، نحا فيه منحى شرح الجامع الكبير ؛ يذكر لكل باب أصلاً ثم يخرج عليه المسائل (٥) ، أوله : (قال القاضي تاج الدين أبو المفاخر عبد الغفور لقمان بن محمد الكردي ... وبعد فإن الجامع الصغير فيه نفع كبير ، ... إلخ) (٦) .

(١) انظر شرح الجامع الصغير للسرخسي (اللوحة ٢/أ) .

(٢) هو أبو نصر أحمد بن منصور الأسيجي ، القاضي ، الفقيه المتبحر ، مفتي سمرقند ، من تصانيفه : " شرح الجامع الصغير " و " شرح مختصر الطحاوي " و " شرح الكافي " توفي سنة (٥٠٠هـ) . انظر ترجمته في : الجواهر المضيئة (١/١٢٧) ؛ تاج التراجم (ص ١٢٦-١٢٧) ؛ الطبقات السنية (١١١/٢) ؛ الفوائد البهية (ص ٥٥) ؛ معجم المؤلفين (١٨٣/٢) .

(٣) لم أقف على الكتاب .

(٤) انظر شرح الجامع الصغير لصدر الشهيد (ص ٥٨) . الكتاب حقق في رسائل جامعة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

(٥) كشف الظنون (١/٥٦٢) .

(٦) انظر شرح الجامع الصغير للكردي (اللوحة ٢/أ) . والكتاب مخطوط في معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، برقم (٢٠) مصور من مكتبة أحمد الثالث بتركيا برقم (٧٢٨) .

- ٨- الإمام أبو نصر أحمد بن محمد العتابي ^(١) (ت ٥٨٦هـ) ، أوله : (الحمد لله الموجود بذاته ... إلخ) ^(٢) .
- ٩- الإمام قاضي خان الحسن بن منصور الأوزجندی ^(٣) (ت ٥٩٢هـ) ، أوله (الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، ... إن هذا الكتاب أصل جليل في الفقه ... إلخ) ^(٤) .
- ١٠- ظهير الدين أحمد بن إسماعيل التمرتاشي الخوارزمي ^(٥) (ت ٦٠٠هـ) ، وأوله : (الحمد لله رب العالمين ... قال التمرتاشي ... وبعد ، فإني لما وجدت أبناء هذا الزمان .. إلخ) ^(٦) .

-
- (١) هو أبو نصر ، وقيل : أبو القاسم ، أحمد بن محمد بن عمر العتابي البخاري ، الإمام العلامة الزاهد ، أخذ الفقه عن شمس الأئمة الكردي تلميذ صاحب الهداية ، من تصانيفه : " شرح الزيادات " و " شرح الجامع الصغير " ، توفي سنة (٥٨٠هـ) . انظر ترجمته في : الجواهر المضية (١١٤/١) ؛ تاج التراجم (ص ١٠٣) ؛ طبقات المفسرين للسيوطي (ص ٣٢-٣٣) ؛ الفوائد البهية (ص ٤٨) ؛ معجم المؤلفين (١٤٩/٢) .
- (٢) انظر شرح الجامع الصغير للعتابي (اللوحة ٢/أ) ؛ كشف الظنون (٥٦٣/١) . الكتاب مخطوط ، وتوجد منه نسخة كاملة في معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، برقم (١٩) مصورة من مكتبة أحمد الثالث بتركيا برقم (٧٢٩) ، وذكر بروكلمان وجود نسخة منه في باريس أول برقم (٨٢١-٨٢٢) ، القاهرة أول برقم (٣ : ٧٣) ، انظر تاريخ الأدب العربي (٢٧٣/٣) .
- (٣) هو الحسن بن منصور بن محمود بن عبد العزيز الأوزجندی الفرغاني ، فخر الدين أبو المفاخر ، المعروف بقاضي خان ، تفقه على الإمام أبي إسحاق إبراهيم الصفاري ، وأبي الحسن علي المرغيناني ، وتفقه عليه شمس الأئمة الكردي ، من تصانيفه : " شرح أدب القاضي للخصاف " و " شرح الجامع الصغير " و " الفتاوى الخانية " ، توفي سنة (٥٩٢هـ) . انظر ترجمته في : الجواهر المضية (٢٠٥/١) ؛ تاج التراجم (ص ١٥١ - ١٥٢) ؛ شذرات الذهب (٣٠٨/٤) ؛ الفوائد البهية (ص ٨٤) ؛ الأعلام (٢٢٤/٢) .
- (٤) انظر شرح الجامع الصغير لقاضي خان (ص ٥٦) ، تحقيق : أسد الله محمد حنيف . حقق في رسائل جامعية في جامعة أم القرى .
- (٥) هو أبو العباس أحمد بن إسماعيل ظهير الدين التمرتاشي الخوارزمي ، فقيه حنفي ، مفتي خوارزم ، من مصنفاته : " شرح الجامع الصغير " و " كتاب التراويح والفرائض " ، توفي في حدود سنة (٦٠٠هـ) ، ولم أقف على شيوخه وتلاميذه . انظر ترجمته في : الجواهر المضية (٦١/١) ؛ الفوائد البهية (ص ٢١) ؛ معجم المؤلفين (١٦٧/١) .
- (٦) انظر شرح الجامع الصغير للتمرتاشي (اللوحة ٢/أ) . والكتاب مخطوط ، وتوجد نسخة منه في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم (١٣٨/٢٧٤) ، ونسخة في معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، برقم (٤٦٩) مصورة من نسخة عارف حكمت .

١١ - الصدر برهان الدين محمود بن الصدر السعيد تاج الدين أحمد بن الصدر برهان الدين الكبير^(١) (ت ٦١٦هـ) .

١٢ - جمال الدين عبيد الله بن أحمد بن عبد الملك المحبوبي^(٢) (ت ٦٣٠هـ)^(٣) .

ثانياً - مرتبو الجامع الصغير :

١ - الإمام أبو طاهر محمد بن محمد الدباس (ت ٣٢٢هـ)^(٤) .

٢ - الإمام أبو الحسين عبيد الله بن حسين الكرخي^(٥) (ت ٣٤٠هـ)^(٦) .

(١) هو محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري المرغيناني الحنفي ، الملقب ببرهان الدين ، ولد سنة (٥٥١هـ) ، أخذ العلم عن أبيه الصدر السعيد ، وعمه الصدر الشهيد حسام الدين ، من تصانيفه : " ذخيرة الفتاوى " و " شرح الجامع الصغير " و " المحيط البرهاني " ، توفي سنة (٦١٦هـ) . انظر الفوائد البهية (ص ٢٦٩) ؛ الأعلام (٣٦/٨) ؛ معجم المؤلفين (١٤٧/١٢) ؛ هدية العارفين (٤٠٤/٦) .

(٢) هو أبو الفضل عبيد الله بن إبراهيم بن أحمد بن عبد الملك بن عمر المحبوبي العبادي البخاري ، شيخ الحنفية ، المعروف بأبي حنيفة الثاني ، ولد سنة (٥٤٦هـ) ، أخذ العلم عن إمام زاده محمد بن أبي بكر الواعظ ، وحسن بن منصور قاضي خان ، تفقه عليه : ابنه شمس الدين أحمد ، أحمد البلخي ، وحافظ الدين الكبير محمد البخاري ، وغيرهم ، من تصانيفه : " شرح الجامع الصغير " و " الفروق " ، توفي سنة (٦٣٠هـ) وله (٨٤) سنة . انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (٣٤٥/٢٢-٣٤٦) ؛ العبر (١٢٠/٥) ؛ الجواهر المضيئة (٣٣٦/١) ؛ الفوائد البهية (ص ١٣٩) ؛ شذرات الذهب (١٣٧/٥) .

(٣) لم أقف على الكتاب .

(٤) لم أقف على الكتاب .

(٥) هو أبو الحسن عبيد الله بن الحسن بن دلال الكرخي ، ولد سنة (٢٦٠هـ) ، انتهت إليه رئاسة الحنفية ، تفقه عليه أبو بكر الرازي الجصاص ، كان كثير الصوم والصلاة ، صبوراً على الفقر ، واسع العلم ، أصابه الفالج في آخر عمره ، من تصانيفه : " شرح الجامع الصغير " و " شرح الجامع الكبير " و " المختصر " ، توفي سنة (٣٤٠هـ) . انظر ترجمته في : البداية والنهاية (٢٢٤/١١-٢٢٥) ؛ اللباب في تهذيب الأنساب (٥٢١/١) ؛ لسان الميزان (٩٨/٤) ؛ شذرات الذهب (٣٥٨/٢) .

(٦) لم أقف على الكتاب .

- ٣- الإمام أبو جعفر محمد بن عبد الله الهندواني ^(١) (ت ٣٦٢هـ) ^(٢) .
- ٤- شمس الأئمة عبد العزيز بن أحمد بن نصر الحلواني (ت ٤٤٨هـ) ^(٣) .
- ٥- صدر الإسلام أبو اليسر محمد بن محمد البزدوي (ت ٤٩٣هـ) ، أوله :
(الحمد لله الذي هدانا إلى امتثال أمره ... الخ) ^(٤) .
- ٦- أبو المعين ميمون بن محمد بن محمد النسفي ^(٥) (ت ٥٠٨هـ) ^(٦) .

ثالثاً - ناظمو الجامع الصغير :

- ١- نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد النسفي (ت ٥٣٧هـ) ، أوله :
(الحمد لله القديم الباري ... الخ) ^(١) .

(١) هو أبو جعفر محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر الهندواني البلخي الحنفي ، والهندواني قيل : نسبة إلى هندوان وهي محلة ببلخ يقال لها : باب الهندوين ، يتزل فيها الغلمان والجواري التي من الهند ، فلعله ولد هناك فنسب إليها . يطلق عليه أبو حنيفة الصغير ، تفقه على أبي بكر الأعمش ، حدث بالحديث ، وأفقي بالمشكلات ، وشرح العضلات ، وتفقه عليه أبو الليث وجماعة ، توفي ببخارى سنة (٣٦٢هـ) ، وعمره (٦٢) سنة ، من تصانيفه : " شرح أدب القاضي لأبي يوسف " و " الفوائد الفقهية والفتاوى " . انظر الباب في تهذيب الأسماء (٣/٣٩٣-٣٩٤) ؛ سير أعلام النبلاء (١٦/١٣١) ؛ العبر (٢/٣٣٤) ؛ الوافي بالوفيات (٣/٢٧٨) ؛ هدية العارفين (٦/٤٧) .

(٢) لم أقف على الكتاب .

(٣) لم أقف على الكتاب .

(٤) الكتاب مخطوط في متحف جاز الله بتركيا برقم (٦٦١) .

(٥) هو أبو المعين ميمون بن محمد بن محمد بن مكحول النسفي ، ولد سنة (٤١٨هـ) ، الفقيه الأصولي المتكلم الحنفي ، تتلمذ عليه أبو بكر علاء الدين محمد السمرقندي ، من مصنفاته : " تبصرة الأدلة " و " تمهيد قواعد التوحيد " و " شرح الجامع الكبير " ، توفي سنة (٥٠٨هـ) . انظر ترجمته في : تاج التراجم (ص ٣٠٨) ؛ الفوائد البهية (ص ٢١٦-٢١٧) ؛ الأعلام (٨/٣٤١) ؛ معجم المؤلفين (١٣/٦٦) .

(٦) لم أقف على الكتاب .

٢- أبو نصر بدر الدين محمود بن أبي بكر الفراهي ^(٢) (المتوفى في حدود : ٦٤٠هـ) سماه " لمعة البدر " ^(٣) ، أوله : (الحمد لله مزكي الشمس والقمر .. وآلي البرية ذي الأقدار والقدر) ^(٤) ، أتمه في جمادى الآخرة سنة سبع عشرة وستمائة (٦١٧هـ) ، وعدد أبياته (١٢٣٤) .

(١) كشف الظنون (٥٦٣/١) ، والكتاب مخطوط ، ذكر بروكلمان وجود نسخة منه في القاهرة أول (١٢٣/٣ ، ١٤٣) . انظر تاريخ الأدب العربي (٢٧٣/٣) .

(٢) هو أبو نصر مسعود بن أبي بكر بن الحسين السنجري الفراهي ، فقيه حنفي ، من مصنفاته : " لمعة البدر في نظم الجامع الصغير " و " نصاب الصبيان " في اللغة ، توفي في حدود سنة (٦٤٠هـ) . انظر ترجمته في : الجواهر المضيئة (١٧٢/٢) ؛ هدية العارفين (٤٢٩/٦) .

(٣) والكتاب مخطوط ، ذكر بروكلمان وجود نسخة منه في باريس أول برقم (٨٢٣) ، والقاهر أول برقم (١٠٧/٣) وتوجد منه نسخة في معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة مصورة من مكتبة مكة المكرمة بجوار الحرم المكي الشريف برقم (٩٤) فقه حنفي .

(٤) لمعة البدر (اللوح ١/٢) .

المبحث الثاني - دراسة عن " شرح الجامع الصغير " للبزدوي :

المطلب الأول - عنوان الكتاب ونسبته إلى المؤلف :

أ) عنوان الكتاب :

هو " شرح الجامع الصغير لفخر الإسلام البزدوي " (١) .

ب) نسبة الكتاب إلى المؤلف :

إن نسبة كتاب " شرح الجامع الصغير " إلى الإمام فخر الإسلام علي البزدوي - رحمه الله - من القواطع التي لا مجال للشك فيها ، وهذا متحقق بالأمور التالية :

- ١ - ما جاء في غلاف نسخ المخطوط من نسبته للإمام فخر الإسلام البزدوي .
- ٢ - ما جاء في كتب المترجمين الذين ترجموا لفخر الإسلام البزدوي ، حيث ذكروا أن له شرحاً على الجامع الصغير .
- ٣ - ما ورد في مصادر الفقه الحنفي ممن أتى بعد الإمام البزدوي - رحمهم الله جميعاً - ؛ حيث يشيرون إلى شرح الجامع لفخر الإسلام البزدوي في توثيق أقوالهم وآرائهم في أكثر من موضع على وجه يورث اليقين بأنه من مؤلفات فخر الإسلام البزدوي (٢) .

(١) هكذا في غلاف النسخة (أ) .

وفي النسخة (ز) " شرح الجامع الصغير لأبي العسر أخي أبي اليسر الفقيه الأصولي " .

وفي النسخة (هـ) " شرح الجامع الصغير تأليف الإمام الأجل الزاهد الورع بقية السلف أستاذ الخلف صاحب الأصول والفروع فخر الإسلام أبي الحسن علي بن محمد بن الحسن البزدوي برد الله مثواه وكرم في القبر مثواه " .

وفي النسخة (ج) " شرح الجامع الصغير من تأليف الشيخ الإمام الزاهد علي البزدوي - رحمه الله - في الفقه " .

(٢) انظر المطلب الرابع : اعتماد الفقهاء على شرح الجامع الصغير لفخر الإسلام البزدوي (ص ١٣١ - ١٣٢) .

المطلب الثاني - سبب تأليف الكتاب ، وتاريخ تأليفه :

أ (سبب تأليف الكتاب :

تتوقف معرفة سبب وتاريخ تأليف أي كتاب على مقدمة الكتاب وخاتمته ، إذ يذكر فيها كثير من المؤلفين السبب الذي دعاهم إلى تأليف كتبهم ، وتاريخه .
وبالعودة إلى مقدمة الكتاب والتأمل فيها تبين لي أن سبب تأليفه كان للأسباب الآتية :

١ - طلب الرضا والأجر والثواب من الله تعالى ، وإظهار مكانة العالم والمتعلم إذ قال : (... والإمام قدوة ، والمتعلم صفوة ، وهما في الأجر أسوة ، كذلك رواه أبو أمامة الباهلي ^(١) عن رسول الله ﷺ ^(٢) ، وقال الله تعالى C M L n m l k j i h g f e d ^(٣) ^(٤) .

٢ - الحُض على طلب العلم ، ونشره وتعليمه ، إذ بين فضل طلب العلم بقوله : (فطوبى للصادقين من الخلف السالكين منهج السلف ، لا يفترون عن طلب العلم وإن وهت أطنابه ، واحتلت أسبابه ، ...) وقال :

(١) هو أبو إمامة صدي بن وهب بن عمرو الباهلي ، صحابي جليل ، سكن مصر ثم انتقل منها إلى حمص فسكنها ومات بها ، وكان من المكثرين في الرواية عن رسول الله ﷺ ، وروي أنه بايع تحت الشجرة ، ومن حضر حجة الوداع ، توفي (٨٦هـ) ، وقيل (٨١هـ) ، في خلافة عبد الملك بن مروان ، وعمره (٦١) سنة ، وقيل : هو آخر من مات بالشام من أصحاب رسول الله ﷺ . انظر ترجمته في : الطبقات الكبرى (٤١١/٧) ؛ التاريخ الكبير (٣٢٦/٤) ؛ الاستيعاب (١٦٠٢/٤) ؛ تهذيب الكمال (١٥٨/١٣) - (١٦٣) ؛ سير أعلام النبلاء (٣٥٩/٣-٣٦٢) .

(٢) الحديث برواية عبد الله بن مسعود ، وليس برواية أبي أمامة الباهلي ، ونصه : عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : (الناس رجالان : عالم ومتعلم ، هما في الأجر سواء ، ولا خير فيما بينهما من الناس) . المعجم الأوسط (٣٠٧/٧) رقم (٧٥٧٥) .

(٣) سورة الكهف : آية ٣٠ .

(٤) انظر شرح الجامع الصغير للبزدوي لوحة (٢/ب) من نسخة (ج) .

(فاستبشروا معاشر إخواني ثم تشمروا لما قصدتكم به من شرح الجامع الصغير ، وَجِدُّوا في معرفة ذلك ، بصدق الامتثال ...)^(١) .

٣- إيضاح أصول مسائل الجامع الصغير بالحجج من الكتاب والسنة والقياس على وجه ينتفع به المبتدي والمنتهي ، وقد صرح بذلك الإمام البزدوي - رحمه الله - حيث قال : (وغرضنا من هذا الكتاب إيضاح أصول مسائل هذا الكتاب بالحجج من الكتاب والسنة والقياس الصحيح وجميع ما يتصل بها من المسائل على وجه ينتفع به المبتدي والمنتهي ، فيكون مدخلاً إلى سائر الكتب ، ومدرجاً إلى الفتوى ، وإرشاداً إلى النظر - إن شاء الله -)^(٢) .

ب) تاريخ تأليف الكتاب :

ذكر الإمام البزدوي - رحمه الله - تاريخ الانتهاء منه ، وذلك يوم الثلاثاء ، الثامن عشر ، من جمادى الآخرة ، من السنة السابعة والسبعين والأربعمائة (١٨/٦/٤٧٧هـ) ^(٣) .

المطلب الثالث - أهمية الكتاب وقيمه العلمية :

تنبع أهمية هذا الكتاب وقيمه العلمية من عدة أمور :

- ١- كونه شرحاً لأحد كتب ظاهر الرواية المعول عليها في المذهب الحنفي .
- ٢- مكانة الشارح العلمية فهو إمام بارز من أئمة الحنفية ، فقيه ما وراء النهر ، وأستاذ الأئمة ، وصاحب الطريقة على مذهب أبي حنيفة ، وممن يضرب به المثل في حفظ المذهب .
- ٣- علو منزلة الكتاب العلمية والفقهية فقد اهتم الشارح :

(١) انظر شرح الجامع الصغير للبزدوي لوحة (٢/ب) نسخة (ج) .

(٢) انظر شرح الجامع الصغير للبزدوي لوحة (٢/ب) نسخة (ج) .

(٣) انظر شرح الجامع الصغير للبزدوي لوحة (٣٤٧/ب) نسخة (أ) .

أ) بالاستدلال بما تيسر له من القرآن والسنة والآثار والقياس والاستحسان .

ب) اهتم بذكر الخلاف في المسائل الخلافية حيث يقارن بين آراء الإمام أبي حنيفة والشافعي ، مع العناية ببيان الخلاف بين أئمة المذهب ، والإشارة إلى اختلاف الروايات عنهم في بعض الأحيان . لذلك كان من كتب الفقه المقارن التي يعتمد عليها .

ج) الاعتماد على المصادر الأصلية في نقل آراء واختيارات الفقهاء المتقدمين في المذهب .

٤ - ومما يدل على أهمية الكتاب وقيّمته : اعتماد كثير من علماء الحنفية في الأخذ من الكتاب في مصنفاتهم الفقهية .

وقد دقق وأبدع الإمام البزدوي في شرحه مما جعله شرحاً قيماً في الفقه الحنفي ، والفقه المقارن .

المطلب الرابع - أثر الكتاب فيمن بعده :

لقد أسهم البزدوي - رحمه الله - بشرحه على الجامع الصغير في إثراء الفقه الحنفي من خلال تعدد مصادره وتنوعها فيه ، وبما ضمنه من آراء لكبار فقهاء الحنفية المتقدمين ، وقد أدرك فقهاء الحنفية ما للكتاب من قيمة وأهمية علمية ، فاستفادوا منه في مصنفاتهم ونقلوا عنه في كتبهم ، وقد تيسر لي الوقوف على بعض تلك النقول ، أذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر والاستقصاء :

١ - ورد في كتاب تبين الحقائق ^(١) :

(... لو أسلم الكافر أو بلغ الصبي عند طلوع الفجر يلزمه صومه وإن لم يدرك الليل وهذا اختيار علي البزدوي - رحمه الله -) ^(٢) .

(١) " تبين الحقائق " للإمام فخر الدين أبي محمد عثمان بن علي الزيلعي المتوفى سنة (٧٤٣هـ) ، وهو شرح لكثير الدقائق للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي المتوفى سنة (٧١٠هـ) ، وأول كتاب التبيين : (الحمد لله الذي شرح قلوب العارفين بنور هدايته ... الخ) ، كشف الظنون (١٥١٥/٢) .

(٢) انظر تبين الحقائق (٣١٣/١) .

٢- ورد في كتاب الكفاية ^(١) :

(... وفي الأصل لا يعشرهما لأنهما أمر بالتجارة ذكره فخر الإسلام في الجامع الصغير) ^(٢) .

(... وقال فخر الإسلام - رحمه الله - لأصحابنا أن الأداء يلاقي الفقير) ^(٣) .

٣- ورد في العناية ^(٤) :

(... والصحيح أن الرجوع في المضارب رجوع في العبد المأذون كذا قال فخر الإسلام) ^(٥) .

٤- ورد في البناية ^(٦) :

(... والصاع العراقي أربعة أمداد كذا ذكره فخر الإسلام) ^(٧) .

(١) " الكفاية " لجلال الدين الخوارزمي الكرلاي ، توفي سنة (٧٦٧هـ) أحد شروح الهداية ، أوله (الحمد لله الذي أسس على قواعد الكتاب ... الخ) . انظر مفتاح السعادة (٣٠٨/٢) ؛ كشف الظنون (٢٠٣٤/٢) .

(٢) انظر الكفاية (١٧٨/٢) .

(٣) انظر الكفاية (٢١٧/٢) .

(٤) " العناية " للشيخ أكمل الدين محمد بن محمود البابرتي الحنفي المتوفى سنة (٧٨٦هـ) ، ذكر أنه روى الهداية عن شيخه قوام الدين الكاكي ، وهو شرح جليل معتبر في البلاد الرومية ، أوله : (الحمد لله الذي هدانا في البداية معرفة الهداية ... الخ) ، وسماه العناية ، لحصوله بعون الله سبحانه وتعالى ، وعليه تعلية للمولى المحقق سعد الله بن عيسى المفتي المتوفى سنة (٩٤٥هـ) . انظر كشف الظنون (٢٠٣٥/٢) .

(٥) انظر العناية (٢٣٢/٢) .

(٦) " البناية " للقاضي بدر الدين محمود بن محمد المعروف بالعيني المتوفى سنة (٨٥٥هـ) شرح على الهداية للمرغيناني ، أمته في القاهرة سنة (٨٥٠هـ) وله من العمر تسعون سنة . انظر كشف الظنون (٢٠٣٥/٢) .

(٧) انظر البناية (٤٩٩/٣) .

٥- ورد في فتح القدير ^(١) :

(... والصحيح قول أبي حنيفة ذكره فخر الإسلام) ^(٢) .

٦- ورد في النهر الفائق ^(٣) :

(... ولو نوى واجباً آخر وقع عن رمضان اختاره فخر الإسلام) ^(٤) .

(... وجعل فخر الإسلام الأول عن الشافعي والثاني عن أئمتنا) ^(٥) .

٧- وقال ابن عابدين :

(... والمظنون : هو ما لو أحرم على ظن أن عليه الحج ثم ظهر عدمه فأحصر ، وصرح البزدوي أنه لا قضاء عليه) ^(٦) .

وبعد فإن هذه النقول ما هي إلا قطرة في بحر الاستفادة من كتب ، علم الإمام البزدوي - رحمه الله رحمة واسعة - ، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء .

المطلب الخامس - مصادر الإمام البزدوي في شرحه :

اعتمد الإمام فخر الإسلام البزدوي - رحمه الله - على مصادر الفقه الحنفي الأصيلة ؛ فأحياناً يصرح باسم الكتاب الذي نقل عنه ، وأحياناً يذكر رأي فقيه من

(١) " فتح القدير للعاجز الفقير " للشيخ الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام الحنفي المتوفى سنة (٨٦١هـ) ، شرح فيه كتاب الهداية إلى كتاب الوكالة . انظر كشف الظنون (٢٠٣٤/٢) .

(٢) انظر فتح القدير (٢٦٢/٢) .

(٣) " النهر الفائق بشرح كثر الدقائق " لسراج الدين عمر بن نجيم المتوفى سنة (١٠٥٠هـ) وهو شرح لمتن كثر الدقائق للحافظ النسفي (٧١٠) ، أوله (أحمدك يا من أظهر ما شاء لمن شاء ... الخ) . أودع فيه آراء المتقدمين وفوائد أفكار المتأخرين ، لما وصل فيه إلى فصل الحبس من كتاب القضاء حبس عن إتمامه . انظر كشف الظنون (١٥١٦/٢) .

(٤) انظر النهر الفائق (٣٩١/١) .

(٥) انظر النهر الفائق (٢٩١/٢) .

(٦) انظر حاشية ابن عابدين (٩/٤) .

غير أن يصرح بذكر اسم الكتاب الذي اقتبس منه ، اعتماداً على إحاطته ومعرفته بهذه الكتب فكانت هذه الأقوال معروفة للعلماء في ذلك الوقت ؛ مع ملاحظة أن الإمام البزدوي - رحمه الله - اتسم بالأمانة العلمية شأنه في ذلك شأن الفقهاء والعلماء ، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على ورعه وتقواه ، وعمق معرفته .

وفيما يلي أذكر المصادر التي ورد ذكرها في هذا الجزء المحقق من الشرح ، مع التعريف بها - إن شاء الله تعالى - :

- ١ - الأصل - المبسوط، للإمام محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ) ^(١).
- ٢ - الجامع الكبير ، للإمام محمد بن الحسن الشيباني ^(٢) .
- ٣ - الزيادات ، للإمام محمد بن الحسن الشيباني ^(٣) .
- ٤ - النوادر ، للإمام محمد بن الحسن الشيباني ^(٤) .
- ٥ - كتاب المناسك ، للإمام محمد بن الحسن الشيباني ^(٥) .
- ٦ - كتاب الآثار ، للإمام محمد بن الحسن الشيباني ^(٦) .

(١) انظر (ص ٣٢) قد طبع أجزاء من الأصل اعتنى بتصحيح الكتاب والتعليق عليه الأستاذ أبو الوفاء الأفغاني، وجزء من مخطوط .

(٢) انظر (ص ٣٤٦، ٣٤٤) الكتاب مطبوع .

(٣) انظر (ص ٣٥، ٢١٤) الكتاب مخطوط .

(٤) انظر (ص ٤١، ٣٢٣، ٣٣٦، ٣٤٩) الكتاب مخطوط .

(٥) انظر (ص ٣٢) لم أقف على الكتاب . كتاب المناسك : للإمام محمد بن الحسن الشيباني ، قد شرحه الإمام الجصاص ، شارح مختصر الطحاوي كما ذكر في أول كتاب الحج ، وذكر في كشف الظنون : أن كتاب المناسك ما هو إلا جزء من كتاب المبسوط - الأصل - حيث قام الإمام محمد بتأليف كتاب الصلاة ، كتاب البيوع ، ... إلخ وهكذا حتى بقية الكتب ، ثم جمعت فصارت المبسوط ، وجزء كتاب المناسك من المبسوط ، مفقود كما ورد في مقدمة كتاب المبسوط ، وأضيف عوضاً عنه كتاب المناسك من كتاب المختصر الكافي للحاكم الشهيد حتى يكمل الكتاب . انظر : كشف الظنون (١٥٨١/٢) ، (١٨٣٠) ؛ الأصل (١٥/١) ؛ الفهرست (٢٨٧) .

(٦) انظر (ص ٤١) الكتاب مطبوع .

- ٧- السير الكبير ، للإمام محمد بن الحسن الشيباني ^(١) .
- ٨- شرح الآثار للإمام أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١هـ) ^(٢) .
- ٩- شرح الجامع الصغير ، لأبي منصور الماتريدي (ت ٣٣٣هـ) ^(٣) .
- ١٠- المنتقى في فروع الحنفية ، للحاكم الشهيد المروزي (ت ٣٣٤هـ) ^(٤) .
- ١١- سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ) ^(٥) .

- (١) انظر (ص ٣٧) .
- (٢) انظر (ص ٤١) الكتاب مطبوع . شرح معاني الآثار : من أهم مؤلفات كتب أحاديث الأحكام ، ذكر فيه أنه سأل بعض أصحابه تأليفه في الآثار المأثورة عن رسول الله - ﷺ - في الأحكام التي يتوهم أهل الإلحاد والضعفة أن بعضها ينقض بعض ، لقلّة علمهم بناسخها ومنسوخها ، فجعل أبواباً ذكر في كل منها ما فيه من الناسخ والمنسوخ ، وتأويل العلماء وإقامة الحجة على الصحيح ، وقد رتب على أبواب الفقه . وللإمام العيني كتاب في شرح معاني الآثار أسماء مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار وله غيره من العلماء كتب أخرى على معاني الآثار . انظر : كشف الظنون (١٧٢٨/٢) ؛ شرح معاني الآثار (١١/١) .
- (٣) انظر (ص ٤٣٠) لم أقف على الكتاب .
- (٤) انظر (ص ٤٤٦) لم أقف على الكتاب .
- المنتقى في فروع الحنفية للحاكم الشهيد ، قال نظرت في ثلاثمائة جزء من الأمالي والنوادر حتى انتقيت كتاب المنتقى ، وقال بعض العلماء : هذا الكتاب لا يوجد في هذه الأعصار . انظر : كشف الظنون (١٨٥١/٢) .
- الحاكم الشهيد ، المروزي ، إمام ، فقيه ، ولي القضاء في بخارى ، كما ولى الوزارة للأمير الحميد صاحب خراسان ، قتل سنة ٣٣٤هـ .
- من آثاره : المنتقى ، الإشارات ، الكافي . انظر ترجمته في : تاج التراجم (٢٧٢) ؛ كئائب أعلام الأخيار (١١٠/ب) .
- (٥) انظر (ص ٤٤٦) والكتاب مطبوع .
- سنن أبي داود : ركز فيه على أحاديث الأحكام وخرج في كتابه الحديث الصحيح لذاته ولغيره ، والحسن لذاته وغيره ، والضعيف الشديد الوهن ، والمحتمل ، فإن كان في الحديث وهن شديد نبه عليه ، وشرطه أن لا يخرج عن رجل أجمع النقد على تركه ، ويبلغ عدد الأحاديث فيه (٤٨٠٠) حديث . انظر : كشف الظنون (١٠٠٤/٢) ، رسالة أبي داود لأهل مكة ، الحطة في ذكر الصحاح الستة (٦١/١) ؛ بحوث في تاريخ السنة (٣٢٩) .
- أبو داود : سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني ، ولد سنة ٢٠٢هـ ، وتوفي بالبصرة سنة ٢٧٥هـ ، محدث ، فقيه ، حافظ ، رحل وجمع وصنف ، سمع الكثير من تاريخ الشام ، والعراق ، والجزيرة ، وخراسان ، له من التصانيف : كتاب السنن وغيره . انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (١٤٥/٩) ؛ صفة الصفوة (١٨٠/٢) ؛ تاريخ بغداد (٥٥/٩) .

وهناك كتب أخرى استمد الإمام البزدوي - رحمه الله - منها ولم يصرح بذلك ؛ ككتب المذهب الشافعي التي استمد الأقوال منها في المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الشافعية والأحناف ، وكالنقل عن فقهاء الحنفية الذين لم يذكر أسماء كتبهم .

المطلب السادس - مصطلحات الإمام البزدوي في شرحه :

١ - الأ شبه : الأ شبه في اللغة : شبه الشبه والشبيه : المثل ، والجمع أشباه ، وأشبه الشيء بالشيء : ماثله .

الأ شبه في اصطلاح الحنفية : يستعمل هذا اللفظ عند تعدد الأقوال في حكم مسألة معينة ؛ حيث يرجح أحد الأقوال على غيرها ، وتذيل العبارة بقولهم : والأ شبه ، أي الأ شبه بالمنصوص رواية ، والراجح دراية ، فيكون عليه الفتوى ^(١) .

٢ - الأصل :

الأصل في اللغة : أسفل كل شيء وأساسه ، وجمعه أصول ^(٢) .

وفي الاصطلاح : يقال على الراجح ، والمستصح ، والقاعدة الكلية ، والدليل ^(٣) . والمراد به في عبارة الإمام البزدوي : (وأصله) الدليل ^(٤) .

والدليل في اللغة : المرشد والكاشف وما يستدل به ، وجمعه أدلة ^(٥) .

وفي الاصطلاح : هو الذي يمكن أن يتوصل لصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري ^(٦) .

(١) انظر حاشية ابن عابدين (١٧٢/١) ؛ غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر (١٥٤/٤) (ص ٤٤٩) من البحث .

(٢) انظر لسان العرب (١١٤/١) ؛ المصباح المنير (١٦/١) ، مادة " أصل " .

(٣) انظر إرشاد الفحول (٤٦/١) ؛ أصول الفقه الميسر (ص ١٥-١٦) .

(٤) انظر (ص ٢٠٧ ، ٢٨٣ ، ٣٠٧ ، ٤١٤) من البحث .

(٥) انظر لسان العرب (٢٩١/٥) ؛ المصباح المنير (١٩٩/١) ، مادة " دلل " .

(٦) انظر التعاريف (ص ٣٤٠) .

٣ - أصحابنا :

المشهور إطلاق هذا اللفظ على الأئمة الثلاثة : أبي حنيفة ، وأبي يوسف
ومحمد ابن الحسن - رحمهم الله - (١) .

وقد يطلق على الصاحبين : أبي يوسف ، ومحمد بن الحسن - رحمهما الله -
فقط (٢) .

وقد يطلق أيضاً على علماء المذهب عموماً (٣) .

٤ - أصحابنا المتقدمون :

هذا المصطلح عند الحنفية يطلق على تلامذة أبي حنيفة ، نحو : أبي يوسف
ومحمد ، وزفر ، وغيرهم ، الذين كانوا يجتهدون في المذهب ويستخرجون الأحكام
من الأدلة الأربعة على مقتضى القواعد التي قررها أستاذهم ، فإنهم وإن خالفوه في
بعض الفروع لكنهم قلدوه في الأصول (٤) .

وقيل : المتقدمون : أبو حنيفة وتلامذته بلا واسطة ، والمتأخرون : هم الذين
بعدهم من المجتهدين في المذهب (٥) .

وقيل : المراد بالمتقدمين من فقهاء الحنفية : هم الذي أدركوا الأئمة الثلاثة :
أبا حنيفة ، وأبا يوسف ، ومحمد بن الحسن - رحمهم الله - (٦) .

وقيل : الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين رأس القرن الثالث ؛ وهو
الثلاثمائة ، فالتقدمون من قبله ، والمتأخرون من بعده (٧) .

(١) انظر غمز عيون البصائر (٢٧/١) ؛ الفقه الإسلامي وأدلته (٧٣/١) ؛ المذهب الحنفي (٣١٣/١)
(ص٢٣٢، ٢٧٣) من البحث .

(٢) انظر المذهب الحنفي (٣١٣/١) (ص٣١٣) من البحث .

(٣) انظر المذهب الحنفي (٣١٣/١-٣١٤) (ص٣١٥، ٢٦١) من البحث .

(٤) انظر مقدمة النافع الكبير (ص٨) .

(٥) انظر الكليات (ص٥١١) .

(٦) انظر المذهب الحنفي (٣٢٧/١) .

(٧) انظر المرجع السابق .

٥- الخواص :

وردت هذه الكلمة كثيراً في كلام الإمام البزدوي - رحمه الله - والمراد بها خواص "الجامع الصغير" ، وقد سبق أن ذكرنا أن مسائل "الجامع الصغير" على ثلاثة أقسام :

- ١- قسم لا يوجد له رواية إلا هاهنا ، وهو المراد بخواص "الجامع الصغير".
- ٢- قسم يوجد ذكره في الكتب ؛ ولكن لم ينص فيه أن الجواب قول أبي حنيفة أو غيره ، وقد نص ها هنا في جواب كل فصل على قول أبي حنيفة .
- ٣- قسم أعاده هاهنا بلفظ آخر ، واستفيد من تغيير اللفظ فائدة لم تكن مستفادة باللفظ المذكور في الكتب ^(١) .

٦- الصحيح ، الأصح :

الصحيح في اللغة : ضد السقيم ، والصحيح أيضاً : الحق ، وهو خلاف الباطل ^(٢) .

وفي الاصطلاح الحنفي : تذييل العبارة بلفظ (وهو الصحيح) يدلنا على أن بقية الأقوال ضعيفة ؛ لأن الصحيح مقابل للضعيف ، فيتعين العمل والإفتاء بالصحيح وتترك بقية الأقوال ^(٣) ، وذهب العلماء إلى أن الأصح أقوى من الصحيح لاشتماله على زيادة معنى في الصحة لأنه على صيغة التفضيل ، وهو المشهور عند الجمهور ، وكذلك لفظ الأحوط والأوجه وأشباههما ^(٤) .

(١) انظر شرح الجامع الصغير لفخر الإسلام البزدوي (اللوحة ١/أ) ؛ كشف الظنون (١/٥٦٢) ؛ مقدمة النافع الكبير (ص ٣٢) ؛ انظر على سبيل المثال (ص ٢٠٦ ، ٢٣١ ، ٢٦٤ ، ٣١٦ ، ٣٤٤ ، ٣٧٦) من هذا البحث .

(٢) انظر لسان العرب (٥٠٧/٢) ؛ مختار الصحاح ، مادة "صح" (ص ١٥٠) ؛ انظر المصباح المنير (٣٣٣) .

(٣) انظر حاشية ابن عابدين (١٧٣/١-١٧٤) ؛ مصطلحات المذاهب الفقهية (ص ١١٤) .

(٤) انظر : (ص ٢٠٥ ، ٢١١ ، ٢٦٠ ، ٢٨٠ ، ٣٠٥ ، ٣٤٢ ، ٤٣٧ ، ٤٤٢) من البحث .

٧- الظاهر :

الظاهر في اللغة : ظهر الشيء يظهر ظهوراً : برز بعد الخفاء ، ومنه قيل :
ظهر لي رأي إذا علمت ما لم تكن تعلمه ، وظهرت عليه : اطلعت ، فالظاهر خلاف
الباطن (١) .

وفي الاصطلاح : الظاهر ما دل على معنى دلالة راجحة ؛ بحيث يظهر منه
المراد للسامع بنفس الصيغة ويكون محتملاً للتأويل والتخصيص (٢) .

٨- ظاهر الرواية :

المراد بهذا المصطلح : كتب ظاهر الرواية ، وتسمى أيضاً بمسائل الأصول ،
وبظاهر المذهب ، وهي كتب محمد الستة : الأصل ، والجامع الصغير والكبير ، والسير
الصغير والكبير ، والزيادات (٣)(٤) .

٩- عندنا : أي عند علماء الحنفية .

١٠- عندهما :

ضمير (عندهما) في الفقه الحنفي يرجع إلى أبي يوسف ومحمد إذا لم يسبق
مرجعه ، وقد يراد به أبو حنيفة وأبو يوسف (٥) أو أبو حنيفة ومحمد إذا سبق لثالثتهما
ذكر في مخالف ذلك الحكم ، مثلاً إذا قالوا : عند محمد كذا ، وعندهما كذا ؛ يراد به
أبو حنيفة وأبو يوسف ، وإذا قالوا : عند أبي يوسف كذا ، وعندهما كذا ؛ يراد به
أبو حنيفة ومحمد .

وكذلك ضمير (قالوا) و (لهما) (٦) (٧) .

(١) انظر لسان العرب (٢٠٠/٩) ؛ المصباح المنير (٣٧٨/٢) مادة " ظهر " .

(٢) انظر أصول البزدوي (١٢٣/١) ؛ التعريفات (ص ١٨٥) ؛ التعاريف (ص ٤٨٩) .

(٣) انظر حاشية ابن عابدين (١٦٣/١) ؛ النافع الكبير (ص ١٧) ؛ المذهب الحنفي (٣٥٨/١-٣٥٩) ؛
مصطلحات المذاهب الفقهية (ص ١٠٥) .

(٤) انظر مصطلح ظاهر الرواية في المسألة (ص) .

(٥) انظر استعمال مصطلح عندهما (ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٣١) .

(٦) انظر هذا المصطلح في (ص ١٨٧ ، ١٩٦ ، ٤١٣) .

(٧) انظر الفقه الإسلامي وأدلته (٧٣/١) ؛ المذهب الحنفي (٣٢٤/١) .

١١ - الفصل :

يأتي الفصل بمعنى الفرع ، والمسألة ، والمسافة بين الشيئين ، والحاجز بينهما^(١) .
والذي ظهر لي أن استعمال الإمام البزدوي للفظ (الفصل) يراد به المسألة^(٢) -
والله أعلم - .

١٢ - المشايخ :

(المشايخ) في اصطلاح الحنفية من لم يدرك الإمام أبا حنيفة - رحمه الله -
من علماء مذهبه^(٣) .

١٣ - مشايخنا :

قول الإمام البزدوي - رحمه الله - : (مشايخنا) فإنه يريد به علماء ما وراء
النهر من بخارى وسمرقند^(٤) .

١٤ - النص :

ما ازداد وضوحاً على الظاهر لمعنى في المتكلم ، وهو سوق الكلام لأجل ذلك
المعنى ، وقيل أيضاً : ما لا يحتمل إلا معنى واحداً .
وقيل : ما لا يحتمل التأويل^(٥) .

(١) انظر لسان العرب ، مادة " فصل " (١٨٨/١١) ؛ المعجم الوسيط (٦٩١/٢) .

(٢) انظر (ص. ١٧٩ ، ٣٢٤) .

(٣) انظر الفقه الإسلامي وأدلته (٧٣/١) ؛ المذهب الحنفي (٣٢٨/١) .

(٤) قال النقيب : قول صاحب الهداية - رحمه الله - : (مشايخنا) أي علماء ما وراء النهر من بخارى
وسمرقند . انظر المذهب الحنفي (٣٢٨/١) (ص ٢٠٥ ، ٢٨٩ ، ٣٠٤) .

(٥) التعريفات (ص ٣٠٩) . قال الإمام البزدوي - رحمه الله - في أصوله : (ومثاله - أي النص - : قوله
تعالى [Z M \] ^ _ b a - سورة النساء آية : ٣ - فإن هذا ظاهر
في الإطلاق ، نص في بيان العدد ؛ لأنه سيق الكلام للعدد وقصد به ؛ فازداد ظهوراً على الأول بأن قصد
به وسبق له) . انظر تعريف النص وبيان حكمه وأمثله في أصول البزدوي (١٢٥/١ - ١٢٦) .

وقد ورد هذا المصطلح بهذه المعاني ^(١) ، وورد أيضاً بمعنى النص من الكتاب والسنة ^(٢) ، وورد بمعنى نص الإمام محمد الشيباني ^(٣) .

١٥ - الاستحسان :

هو ترك القياس ، والأخذ بما هو أرفق للناس .
واصطلاحاً : هو اسم لدليل من الأدلة الأربعة يعارض القياس الجلي ، ويعمل به إذا كان أقوى من القياس الجلي ، فيكون قياساً مستحسنًا .

١٦ - روايتان :

الرواية بمعنى : المروية ، وهي : الحكم المروي عن الإمام في المسألة ^(٤) .

١٧ - قوله : (ظاهر المذهب) :

مذهب الإنسان : ما قاله أو دل عليه بما يجري مجرى القول من تنبيه أو غيره ، فإن عدم ذلك ، لم تجز إضافته إليه ^(٥) .

والظاهر : البائن الذي ليس بخفي أنه المشهور في المذهب ^(٦) .

ولعل الفارق بين ظاهر الرواية وظاهر المذهب هو أن ظاهر الرواية ما اتفق فيه الثلاثة ، بخلاف ظاهر المذهب فهو ما يكون فيه خلاف عن الإمام أو عن صاحبيه ، والله أعلم .

(١) انظر (ص ٢١٩) من البحث .

(٢) انظر (ص ٣٢٧) من البحث .

(٣) انظر (ص ٢٣٩) من البحث .

(٤) انظر المطلع على أبواب المقنع (ص ٤٦٠ ، ٣٨٢ ، ٤٨٩) من البحث .

(٥) انظر المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص ١٣٧) .

(٦) انظر المطلع (ص ٤٦١) .

١٨ - قوله : (وفي بعض النسخ) :

النسخة : الكتاب المنقول ، والجمع نسخ مثل غرفة وغرف ، والفرق بين الكتب والنسخ ، أن النسخ نقل معاني الكتاب ، والكتب قد يكون نقلاً وغيره ، وكل نسخ كتب ، وليس كل كتب نسخاً^(١) .

قلت : ولعل مراد المؤلف بذلك هو الكتب^(٢) .

١٩ - قوله : (الإجماع) :

يظهر من خلال الاستقراء لكتابه هذا أنه يريد بالإجماع مفهوماً أوسع من الإجماع عند الأصوليين ، فهو يذكره تارة ويريد به الإجماع الحقيقي ، وتارة يريد به الاتفاق بين الأربعة ، وتارة يريد به قول الجمهور ، وتارة يريد به إجماع الحنفية^(٣) .

المطلب السابع - منهج البزدوي في شرحه للجامع :

من خلال معاشيتي لشرح الجامع الصغير للإمام البزدوي - رحمه الله - لم أجده مصرحاً بمنهجه ، وإنما أكتفي بذكر بعض الإشارات البسيطة في المقدمة كقوله : (إيضاح أصول مسائل هذا الكتاب بالحجج من الكتاب والسنة والقياس الصحيح ، وربط المسائل بأجناسها وأشباهاها) .

والبزدوي - رحمه الله - لم يلتزم فيه منهجاً واحداً بحيث لم يحد عنه ، بل تصرف فيه بما يراه مناسباً بكل موضع ، من تفصيل ، وإجمال ، وتقديم ، وتأخير ، وتصريح وإشارة .

وبعد الدراسة والنظر في القسم الذي قمت بتحقيقه تجلّى منهج المؤلف

فيما يلي :

(١) انظر الفروق اللغوية (ص ٢٤٠) ؛ المصباح المنير (ص ٦٠٣) ؛ لسان العرب (٦١/٣) مادة " نسخ " .

(٢) انظر المسألة (ص ٣٣٠ ، ٣٣٧) .

(٣) انظر المسألة (ص ٢٧٨ ، ٣٠٧٧) .

أولاً - الملامح الرئيسية في عرض الكتاب :

- ١ - سار الإمام البزدوي - رحمه الله - على منهج الإمام محمد - رحمه الله - من حيث ترتيبه الفقهي للكتب ، ثم يبدأ بعرض المسائل والأقوال ، ابتداءً من كتاب الصلاة وانتهاءً بكتاب الوصايا إلا أنه لم ييؤب لكل كتاب كما في الجامع .
- ٢ - إن هذا الشرح اندمج مع أصل الكتاب : " الجامع الصغير " اندماجاً ، كغيره من الشروح الأخرى لكتب ظاهر الرواية ^(١) ، لدرجة يصعب فيها التمييز بين المتن وشرحه .
- ٣ - صدر الإمام البزدوي - رحمه الله - كل مسألة من المسائل بذكر سند " الجامع الصغير " الذي ذكره الإمام محمد - رحمه الله - بقوله : " محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمه الله - " .
- ٤ - يبدأ بالإجمال في المسألة ليعطي القارئ تصوراً ذهنياً أولاً ، ثم ينتقل للتفصيل في الأقوال والأدلة .
- ٥ - تصرف الإمام البزدوي - رحمه الله - في ترتيب مسائل " الجامع الصغير " داخل الكتب والأبواب الفقهية ، ولم يكن هو وحده من فعل ذلك ، بل كان ذلك دأب القدماء في شروحهم ^(٢) .

(١) مثل شرح قاضي خان ، وأبي اليسر البزدوي ، والتمرتاشي ، في شرح الجامع الصغير ، وقاضي خان ، والعتابي في شرح الزيادات .

(٢) قال حاجي خليفة - رحمه الله - حينما ذكر شروح الجامع الصغير للشيباني - رحمه الله - : " وأكثر هذه الشروح المذكورة تصرفات على الأصل بنوع من تغيير ، أو ترتيب ، أو زيادة ، كما هو دأب القدماء في شروحهم " . انظر كشف الظنون (٥٦٣/١) .

ثانياً - طريقته في تناول المسائل الفقهية :

١ - الأسلوب :

طبيعة مؤلفات الإمام البزدوي - رحمه الله - أن تكون مؤلفاته متسمة بصعوبة العبارة ، ومن ثم اشتهر بكنيته أبي العسر ، حتى عد الأستاذ عبد الوهاب أبو سليمان ^(١) - وفقه الله - هذه السمة في مصنفات البزدوي من المسلمات عند علماء الحنفية فقال : " من القضايا المسلمة عند الفقهاء والأصوليين الأحناف تميّز أسلوب فخر الإسلام البزدوي في مؤلفاته الأصولية والفقهية بصعوبة العبارة التي تستلزم غموض المعنى " ^(٢) .

٢ - العرض :

١ - لم يعنون للمسائل ، ولم يجمع المسائل الفقهية تحت باب واحد .
إذا كانت المسألة مما اختلف فيها بدأ في ذلك بمذهب الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - عموماً ، ثم ذكر الخلاف في ذلك بين صاحبيه أو أحدهما ، أو زفر - إن وجد ^(٣) - ثم يورد من خالفه من أئمة المذاهب مقتصرأً على قول الشافعي - رحمه الله - في الغالب ولا يذكر غيره إلا نادراً ، مع عدم الإشارة إلى المصدر . وإذا كان هناك أكثر من قول للشافعي في بعض المسائل يورده أحياناً ^(٤) .

(١) عبد الوهاب بن إبراهيم بن محمد أبو سليمان ، ولد سنة ١٣٥٦هـ في مكة المكرمة ، أستاذ الفقه والدراسات الإسلامية بكلية الشريعة بجامعة أم القرى ، يشغل منصب عضو في هيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية منذ عام ١٤١٣هـ ، من مصنفاته ترتيب موضوعات الفقه الإسلامي ومناسباته في المذاهب الأربعة ، الفكر الأصولي ، كتابة البحث العلمي وغيرها كثير . انظر الموسوعة الحرة .

(٢) انظر الفكر الأصولي (ص ٤٣٨) .

(٣) انظر المسألة (ص ٢١١) .

(٤) انظر المسألة (ص ٢١٧ ، ٢٣٧) .

٢- إن كان عن الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - في المسألة رواية أخرى ذكر ذلك ، كذلك عن أصحابه ، محمد ، وأبي يوسف - رحمهما الله - مع ذكر ناقل الرواية أحياناً ^(١) .

٣- إذا كانت المسألة قد اختلف فيها بين الأصحاب ، ذكر ذلك مع ذكر الدليل والتوجيه ، فإن كان الخلاف مع الصاحبين ذكر دليلهما بقوله (وجه قولهما) ، وإن كان المخالف أحدهما ذكر توجيه قوله : (وجه قوله) أو (وجه قول أبي يوسف) ، أو (وجه قول محمد) ، ثم يذكر دليل أبي حنيفة بقوله : (وجه قول أبي حنيفة) أو (لأبي حنيفة) ، وإن كان أحد الصاحبين معه بقوله (ولأبي حنيفة وأبي يوسف) ^(٢) ونحو ذلك من العبارات .

٤- في المسائل الخلافية سلك مسلك الترجيح عند تعدد الروايات بقوله : (لكن الفتوى على هذا) أو (الأصح) (الأقيس) (الأحوط) ، (الصحيح في ذلك كذا) ونحو ذلك من العبارات ^(٣) .

٥- إذا ذكر الخلاف مع الشافعي ، ذكر له ما استدل به ، ثم يرجح بعد ذلك مذهبه بتأويل الدليل أو تعليقه ، ولا يكاد يخالف مذهبه كما هي عادة أكثر علماء المذاهب ، وإن كان في بعض الأحيان يورد الخلاف دون أن يرجح ^(٤) .

٦- اعتنى ببيان وجوه الفرق بين المسائل المتشابهة ، فيفرق بين مسألتين ويوجه قائلاً : (والفرق) أو (وجه الفرق) ^(٥) .

(١) انظر المسألة (ص ٢٠٢) ، (ص ٢١٢) ، (ص ٢١٤) ، (ص ٢١٨) (ص ٣٢٦) (ص ٣٤٢).

(٢) انظر المسألة (ص ٢٤٩ ، ٣٧٨ ، ٤١٩ ، ٤٧٧) .

(٣) انظر المسألة (ص ٢٩٣ ، ٣٠٥ ، ٤٧٣ ، ٤٤٩) .

(٤) انظر المسألة (ص ٢٢٩ ، ٢٣٧ ، ٤١٨ ، ٤٧٨) .

(٥) انظر المسألة (ص ٢٤٧ ، ٤١٥ ، ٤٦٢) .

٧- يوضح المسألة من كافة جوانبها ، ويضم إليها النظائر في الكتب الأخرى (١) .

٨- يذكر أحياناً فائدة الخلاف أو ثمرته (٢) .

٩- محاولة التوفيق بين الأقوال المتعارضة (٣) .

١٠- في بعض المواضع يذكر رأي مشايخه ، وكبار الفقهاء ، واختياراتهم الفقهية ، كالطحاوي والكرخي والخصاص ، والحلواني وغيرهم من كبار الفقهاء المجتهدين (٤) .

١١- يهتم بالتأصيل في أغلب المسائل بذكر الأصل الذي بنيت عليه المسألة بقوله: (وأصله) و (أصل ذلك) و (الأصل فيه) ونحوها من العبارات (٥) .

١٢- يربط الأحكام بالأدلة الشرعية ، ويوجه لها عن طريق الاستشهاد بالآيات الكريمة ، والأحاديث النبوية ، أو آثار الصحابة ، أو الإجماع ، أو القياس ، أو الاستحسان (٦) .

١٣- إذا كان هناك زيادة قيد أو شرط أو ما أشبه ذلك ، فإنه يورده أحياناً (٧) .

١٤- يذكر المسائل التي انفرد بها الجامع الصغير عن غيره من كتب ظاهر الرواية بقوله: (هذه من الخواص) ، أو (مسألة كذا من الخواص) (٨) .

(١) انظر المسألة (ص ٢٤٢ ، ٣٤٩ ، ٢٥٠ ، ٣٨٩ ، ٤٤٨) .

(٢) انظر المسألة (ص ٢٠٠ ، ٢٩٢) .

(٣) انظر المسألة (ص ١٩٠ ، ٢٣٨ ، ٢٧٤ ، ٤٤٥ ، ٤٨٢) .

(٤) انظر المسألة (ص ٢٦٦ ، ٣٧٦ ، ٣٨٠ ، ٣٢٠ ، ٣٠٣ ، ٤٤٣ ، ٤٥٧ ، ٤٧٣) .

(٥) انظر المسألة (ص ٢٧١ ، ٣٠٧ ، ٣٤٨ ، ٣٥٢ ، ٣٦٠ ، ٣٦٨) .

(٦) انظر المسألة (ص ٢٣٢ ، ٢٤٥ ، ٣٠٣ ، ٣٢٦ ، ٤٣٤ ، ٤١٨) .

(٧) انظر المسألة (ص ٣١٦ ، ٤٥٨ ، ٤٧٠) .

(٨) انظر المسألة (ص ٢٦٤ ، ٣١١ ، ٤٧٤) .

١٥ - يذكر الفروق بين نسخته وغيرها من النسخ الأخرى أحياناً (١) .

منهجه في عرض الأدلة :

- ١ - من حيث ترتيب الأدلة فإن الإمام البزدوي - رحمه الله - يقدم الأدلة النقلية من الكتاب والسنة ثم الإجماع ، ثم الدليل من المعقول (٢) .
- ٢ - في الاستدلال بالآيات القرآنية يكفي بذكر الشاهد من الآية فحسب ، ولا يذكر اسم السورة ، ويبين أحياناً وجه الاستشهاد بتفسير المفسرين ، أو بعض أقوال الفقهاء ، أو من اللغة ، وربما استغنى عن ذكر وجه الاستشهاد لظهوره عنده (٣) .
- ٣ - وأما الاستدلال بالأحاديث فإنه لا يتقيد فيه بالنص إلا قليلاً ، والأغلب أنه يورده بالمعنى ، ولا يذكر راوي الحديث دائماً ، وكذا لا يذكر من أخرج الحديث (٤) .
- ٤ - وفي الاستدلال بالآثار فإنه يورد الأثر دون ذكر مخرجه وربما حكاه بمعناه (٥) .
- ٥ - الاستدلال بالإجماع : فقد استدلل البزدوي بقوله : (إجماع المسلمين) ، أو (إجماع الأمة) ، أو (إجماع الصحابة) ، أو (اتفاق السلف) (٦) .

(١) انظر المسألة (ص ٣٣٠ ، ٣٧٧ ، ٤٨٩) .

(٢) انظر المسألة (ص ٢٣٢ ، ٢٤٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦١) .

(٣) انظر المسألة (ص ٢٩٣ ، ٢٦٥ ، ٢٣٢ ، ٤٥٣) .

(٤) انظر المسألة (ص ٢١٦ ، ٣١٥ ، ٣٥٣ ، ٣٥٧) .

(٥) انظر المسألة (ص ٢٧٧ ، ٢٣٠ ، ٢٥٢) .

(٦) انظر المسألة (ص ٢٠٧ ، ٢٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٨٣ ، ٤٣٤ ، ٤٧٩) .

٦ - يضيف البزدوي على ما سبق من الأدلة أدلة أخرى يعزز بها ما يريد تقريره، كالمسائل الأصولية والقواعد الفقهية^(١) ولا غرابة في ذلك، فهو عالم في علم الأصول وكتابه في الأصول عمدة في المذهب الحنفي .

العناية بتوضيح بعض المصطلحات :

قام البزدوي - رحمه الله - في بعض المواضع بشرح بعض الكلمات . أما التعريفات فقد اعتنى البزدوي - رحمه الله - ببيان المعنى اللغوي للكلمة^(٢) .

التوثيق والإحالة : بعد الدراسة وجدت أن الإمام البزدوي - رحمه الله - :

١ - لم يتخذ منهجاً موحداً في توثيق الأقوال والنصوص ؛ فتارة يصرح باسم المصدر مع مؤلفه ، وتارة باسم المؤلف دون المصدر ، وأحياناً جاء مبهماً ، كقوله قال (بعضهم) ، أو (بعض الناس) أو (بعض مشايخنا)^(٣) .

٢ - كثيراً ما يُنبّه بقوله كما قلنا دون تحديد الموضوع أو المسألة^(٤) .

الربط بالعلوم الأخرى : لم يقتصر الشارح - رحمه الله - على الجانب الفقهي وتوضيح المسائل الفقهية ومناقشتها ، بل اهتم أيضاً بالعلوم الأخرى في بعض المسائل كعلوم اللغة ، وتحديد المعالم الجغرافية ، كما في تحديد جزيرة العرب ، والمكايل والموازن^(٥) .

(١) انظر المسألة (ص ١٩١، ٢٣٣، ٢٥٠) .

(٢) انظر المسألة (ص ٢١٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٨٩، ٣٠٠، ٣٥٧، ٤٠٣، ٤٣٤) .

(٣) انظر المسألة (ص ١٩٩، ٢٠٥، ٢١٤، ٢٣٦، ٢٧٤، ٣٠٣، ٣٢٠، ٣٢٣، ٤٤٥، ٤٥٨، ٤٧٣) .

(٤) انظر المسألة (ص ٢٣١، ٣٩٦، ٤٤٧) .

(٥) انظر المسألة (١٨٢، ١٩٣، ٣٧٧، ٣٥٧، ٤٠٣) .

المطلب الثامن - تقويم الكتاب :

أولاً - مزايا الكتاب :

الكتاب الذي بين أيدينا حافل بالنفائس ، متميز بخصائص علمية ، كوَّنت ثروة ثمينة في التراث الفقهي ، وما أقوم به ما هو إلا محاولة - متواضعة - في إظهار أبرز محاسنه ومميزاته ، ومنها :

- ١ - فُهِج الإمام البزدوي - رحمه الله - في هذا الشرح أسلوباً علمياً مركزاً من حيث ترتيب المسألة ترتيباً منطقياً ، فبدأ بالإجمال ثم انتقل للتفصيل ، وبدأ بقول إمام المذهب ثم الصاحبين ، وغيرهما كزفر ، ثم المخالف من المذاهب الأخرى كالشافعي ، مع ذكر الدليل لكل فريق .
- ٢ - الاهتمام بالتأصيل ، من خلال بيان الأصول التي بنيت عليها المسائل .
- ٣ - يعتني ببيان الفرق بين المسائل المتشابهة ، وهذا عنوان دقة فقهه وعمق مداركه ، لأن إظهار الفروق بين المسائل لا يستطيعه إلا النوادر من الفقهاء .
- ٤ - اهتم بالفكرة الفقهية ، واتسمت مناقشاته بالروح العلمية متجنباً التجريح والتنقيد في ذوات العلماء وشخصياتهم عند عرض المسائل ، وعند التعقيب على قائلها .
- ٥ - الالتزام بالأمانة العلمية ، وظهر ذلك جلياً في عرضه للمذهب المخالف مع الحرص على عرض أدلته ، وبيان وجه الاستدلال .
- ٦ - اهتمامه بالترجيح والتصحيح عند اختلاف الرواية عن أئمة المذهب ، وفي هذا ظهور لشخصية الشارح ، مع ملاحظة أن تصحيحه وترجيحه معتمد ومقبول في الجملة لدى فقهاء المذهب ، وبذلك أسس لمنهج علمي يدعو لعدم الجمود والاختصار على حجته دون غيره ، بل يكون مبنياً على النظر والتأمل في الأقوال ، حتى يصل المجتهد للحق الذي يظهر له .

٧- استخلص المادة العلمية الغزيرة من مؤلفات الرواد السابقين أمثال :
الطحاوي والكرخي والخصاص والحلواني ، مع الأخذ من الكتب المعتمدة
في المذهب ، مثل كتب ظاهر الرواية ، مما جعل الكتاب متميزاً بما تضمنه
من تراث فقهي عريق .

٨- الاهتمام بالاستدلال النقلي والعقلي .

٩- نسبة الأقوال لأصحابها في الغالب .

١٠- الربط في بعض المسائل بين الفقه وأصول الفقه .

١١- الاعتماد على قول المختصين في كل فن في حال المسائل المتعلقة بالعلوم
الأخرى ، كأهل اللغة ، والتفسير ، وهذا التوثيق العلمي يعطي القارئ
الطمأنينة والثقة في المنقول .

١٢- عرض الفرق في بعض المسائل بين رواية الجامع ورواية الأصل ، مما يجعل
الكتاب متميزاً بتراث فقهي أصيل .

١٣- الاهتمام باللغة ، مما يدل على الملكة اللغوية التي تميز بها البزدوي - رحمه
الله - من خلال توضيحه لمعاني الكلمات .

١٤- اعتنى الإمام بذكر الخلاف الفقهي في كثير من المسائل ، مما جعل الشرح
كتاباً فقهياً مقارناً ، وما ذاك إلا لوجود الملكة الفقهية لديه .

ثانياً - الملاحظات على الكتاب :

لا شك أن عمل الإنسان مهما حاول إتقانه لا يخلو من الخطأ والزلل ولا من
أن يعتريه النقص ، فالكمال لله تعالى وحده ، ولكتابه العزيز ، الذي لا يأتيه الباطل
من بين يديه ولا من خلفه ، والعصمة من الله تعالى لأنبيائه ورسله عليهم الصلاة
والسلام . والبزدوي - رحمه الله - هو من جملة الفقهاء الذين يجتهدون في تصانيفهم
قدر الوسع والطاقة ، ومن الصعوبة بمكان وأنا في مقام - طلب العلم - أن أذكر
الماخذ على العالم الجليل في شرحه ، وهو من ؟ فخر الإسلام ، أستاذ الأئمة ، غير أنه

قد ظهر لي أثناء دراستي لهذا الكتاب بعض الملاحظات ، وإن كانت هذه الملاحظات في الحقيقة لا تقدح في الكتاب إطلاقاً ، ولا تقلل من أهميته العلمية ، فإنه لا يكاد يخلو كتاب من هذه المآخذ ، ولا تنال هذه المآخذ من قيمة ومكانة وعلم الشارح - رحمه الله - بل هي وجهات النظر لا أكثر .

١ - خلو مقدمة الكتاب من المنهج الذي وضعه الشارح نصب عينيه في كتابه ، بخلاف ما فعله في كتابه أصول البزدوي .

٢ - صعوبة العبارة التي تستلزم غموض المعنى ، مما يؤدي إلى عدم فهم المسألة ، ثم بالرجوع لكتب المذهب تبدأ المسألة واضحة ، ولذلك عرف بأبي العسر ، لعسر تصانيفه ، وعند الاطلاع على شروح الجامع الصغير نجد الفرق واضحاً في الأسلوب سهولة وصعوبة .

٣ - ترتيبه : لم يكن - رحمه الله تعالى - منتظماً في ترتيب المسائل تحت أبواب فقهية ، فلم يعتن بتقسيم الكتاب إلى أبواب ، بل اكتفى بالتقسيم إلى كتب ، ومسائل .

٤ - أكثر من الإحالات في الكتاب مع الإبهام في موضع الإحالة نظراً لعدم ترتيب المسائل تحت أبواب فقهية .

٥ - لم يسلك منهجاً موحداً في نسبة الأقوال إلى أصحابها فتارة يصرح باسم القائل ، وتارة يقول : " قال بعض مشايخنا " أو " من الناس " ونحو ذلك من العبارات .

٦ - عدم ذكر المصادر التي استقى منها أقوال العلماء ، وهذا هو الغالب ، وأحياناً يذكر اسم الكتاب دون المؤلف ، مما يؤدي إلى صعوبة التعرف على المؤلف ، بخاصة إذا كان هناك أكثر من كتاب باسم واحد ، كما في كتاب النوادر ، هل هي نوادر المعلى بن منصور ، أو ابن هشام . ولعل هذا منهج لكثير من المصنفين المتقدمين ، اعتماداً على إحاطتهم وتمكنهم من هذه الكتب وكونها معروفة بين أيديهم .

- ٧- عدم التقيد بنص الحديث ، فقد ذكره بالمعنى .
- ٨- لم يتكلم عن الحديث من حيث الصحة والضعف .
- ٩- لم يذكر من أخرج الحديث .
- ١٠- لم يذكر راوي الحديث الذي هو الصحابي غالباً إلا في بعض المواضع .
- ١١- تأويله أو إنكاره لبعض الأمور التي خالف فيها بعض النصوص أو الراجح من المذهب (١) .

(١) انظر (ص ٤٠٠) من البحث .

الفصل الرابع - بيان نسخ المخطوط ومنهج التحقيق :

المبحث الأول - وصف نسخ المخطوط .

المبحث الثاني - نماذج مصورة من المخطوط .

المبحث الثالث - منهج التحقيق .

المبحث الأول - وصف نسخ المخطوط .

لقد اعتمدت في تحقيقي لكتاب "شرح الجامع الصغير للإمام فخر الإسلام

البزدوي" على سبع نسخ على أقراص الليزر ، وفيما يلي وصف لهذه النسخ :

| مكان وجود النسخ | رمز النسخة | عدد ألواح النسخة | عدد ألواح الجزء المحقق | عدد الأسطر | عدد الكلمات في السطر الواحد | اسم الناسخ | تاريخ النسخ | من أوصاف النسخة |
|---|---------------------|------------------|------------------------|------------------------|--|-----------------------|--------------------------|--|
| نسخة متحف (جار الله) تحت رقم (٦٦٢) على قرص ليزر | رمزت لها بالحرف (أ) | ٣٤٧ لوحاً | ٤٦ لوحاً | ٢٥ سطرًا | تتراوح ما بين (١٢) إلى (١٤) كلمة تقريباً | لم يذكر | في سنة ٨٦١هـ | ١- ممتاز بوضوح الخط . ٢- نوع الخط : نسخ . ٣- كثرة الحواشي ؛ من استدركات ، وتصحيحات ، وتعليقات . ٤- يوجد تقديم وتأخير في ترتيب الألواح . ٥- جاء في الصفحة الأولى من الغلاف : ملكها العبد الفقير يحيى الشهاوي الحنفي . ويوجد ختم كتب فيه : وقف هذا الكتاب أبو عبد الله ولي الدين جار الله بشرط أن لا يخرج من خزانة سلطان محمد القسطنطينية سنة ١١٤٧ . ٦- هذه النسخة كاملة ، والخط موحد إلا في آخر المخطوط؛ حيث تغير الخط من ظهر اللوح (٣٣١) إلى آخر المخطوط اللوح (٣٤٧)، إضافة إلى ذلك لم تكتب الحواشي في هذه الألواح إلا في اللوح (٣٣٦) كتب حاشية واحدة فقط ، العناوين وكلمة (مسألة) بخط عريض، وكلمة (مسألة) تكتب مع بداية كل مسألة بخط عريض ، وأحياناً تكتب باللون الأحمر ، يذكر لفظ الترحم كثيراً عند ذكر الأعلام ، ورقة الغلاف موجودة ، ومكتوب عليها بخط كبير "كتاب شرح الجامع الصغير للإمام محمد تأليف فخر الإسلام البزدوي" ، يوجد فهرس للعناوين في أول المخطوط . |
| نسخة متحف (مراد ملا) تحت رقم (٨٥١) على قرص ليزر | رمزت لها بالحرف (ب) | ٢٦٨ لوحاً | ٣٤ لوحاً | من (٢٥) إلى (٢٨) سطرًا | تتراوح ما بين (١٢) إلى (١٥) كلمة تقريباً | علي بن أحمد اللاربيدي | وقت الضحوة ١٨/٢٤ / ٧٥٧هـ | ١- عدم وضوح الخط في كثير من الكلمات . ٢- كثرة الهوامش ؛ من استدركات ، وتصحيحات ، وتعليقات . ٣- يوجد ختم في اللوم الثاني والأخير كتب فيه: وقف لوجه الله تعالى فقير الوري أبو الخير أحمد الشهير بداماد زاده عفا الله عنه وعن أسلافه وأخلافه سنة ١١٣٧هـ . ٤- نسخة كاملة ، الخط في كامل المخطوط موحد باستثناء العناوين بخط عريض، كلمة (مسألة) تكتب مع بداية المسائل بلون أحمر، لا يذكر لفظ الترحم، ورقة الغلاف غير موجودة، يوجد فهرس للعناوين في أول المخطوط . |

| مكان وجود النسخ | رمز النسخة | عدد ألواح النسخة | عدد ألواح الجزء الخفوق | عدد الأسطر | عدد الكلمات في السطر الواحد | اسم الناسخ | تاريخ النسخ | من أوصاف النسخة |
|---|---------------------|------------------|------------------------|----------------------------|--|------------------------------|----------------------------|--|
| نسخة من مكتبة أحمد الثالث في تركيا تحت رقم (٧٢٧) على قرص ليزر | رمزت لها بالرمز (ج) | ٤١٢ لوحاً | ٥٣ لوحاً | ٢٢ سطرًا | تتراوح ما بين (١٠) إلى (١٣) كلمة تقريباً | محمود بن كركشار التركي الخفي | في يوم الثلاثاء ١/٢٤/٥٢١هـ | ١- عدم وضوح الخط ، وهناك تداخل بين بعض الكلمات . ٢- نوع الخط : نسخ . ٣- نسخة كاملة ، العناوين كتبت بخط عريض ، الخط في كامل المخطوط موحد باستثناء العناوين ، لا يذكر كلمة (مسألة) عند بداية المسائل ، ورقة الغلاف موجودة ومكتوب عليها بخط كبير "كتاب شرح الجامع الصغير" ، ويخط صغير "من تأليف الشيخ الإمام الزاهد علي البزدوي رحمه الله في الفقه" . وعليها اسم المالك إذ كتب صاحب هذا الكتاب العبد المذنب المحتاج إلى رحمة الله عز وجل عبد الواحد محمد بن عبد الله الخوارزمي . |
| نسخة خزانة (فيض الله أفندي بإسطنبول) تحت رقم (٧٥٣) على قرص ليزر | رمز لها بالحرف (د) | ٣٩٥ لوحاً | ٣٧ لوحاً | ما بين (٢١) إلى (٢٦) سطرًا | تتراوح ما بين (١٢) إلى (١٤) كلمة تقريباً | محمد بن نجيب عمر | في سنة ٦٥٢هـ | ١- تمتاز بوضوح الخط . ٢- نوع الخط : نسخ . ٣- كثرة الهوامش ، من استدراقات ، وتصحيحات ، وتعليقات . ٤- نسخة كاملة بما آثار رطوبة ، العناوين كتبت بخط أكبر ، لا يذكر كلمة (مسألة) عند بداية المسائل ، الخط ليس موحدًا في جميع المخطوط ، يذكر الترحم كثيراً عند ذكر الأعلام ، ورقة الغلاف موجودة ومكتوب عليها بخط كبير "شرح الجامع الصغير" ، ويخط أصغر منه "تأليف الإمام الأجل الزاهد الورع بقية السلف أستاذ الخلف صاحب الأصول والفروع فخر الإسلام أبي الحسن علي بن محمد بن الحسن البزدوي برد الله مثواه وكرم في القبر مثواه" . من عيوب هذه النسخة : كثرة السقط فيها ، ويوجد بها طمس وسواد وبياض في بعض اللوحات . |

| مكان وجود النسخ | رمز النسخة | عدد ألواح النسخة | عدد ألواح الجزء المحقق | عدد الأسطر | عدد الكلمات في السطر الواحد | اسم الناسخ | تاريخ النسخ | من أوصاف النسخة |
|---|----------------------|------------------|------------------------|--------------------------------------|--|------------------------------|--|---|
| نسخة متحف (جار الله) تحت رقم (٦٠٥) على قرص ليزر | رمزت لها بالحرف (هـ) | ٣٠٨ لوحاً | ٧٤ لوحاً | من (١٧) إلى (١٩) سطرًا | تتراوح ما بين (١١) إلى (١٥) كلمة تقريباً | عبد الله بن علي بن أحمد سعري | وقت الصحوه يوم الجمعة جماد الأول سنة ٦٦٠هـ | ١- تمتاز بوضوح الخط . ٢- نوع الخط : نسخ . ٣- الهوامش ؛ من تعليقات واستدراكات . ليست بالكثيرة . ٤- جاء في صفحة الغلاف : الدفتري الأول من شرح الجامع الصغير تأليف الشيخ الإمام الأجل العالم الورع بقية السلف أستاذ الخلف صاحب الأصول والفروع فخر الإسلام أبي الحسن علي بن محمد بن الحسين البزدوي رحم الله مثواه وكرم في القبر ماواه . يوجد ختم في اللوح (١١٢/ب) كتب فيه : وقف هذا الكتاب أبو عبد الله ولي الدين جاز الله بشرط أن لا يخرج من خزانة محمد القسطنطينية . ٥- يوجد تقديم وتأخير في ترتيب الألواح ، النسخة بها آثار رطوبة . ٦- هذه النسخة كاملة ، الخط فيها موحد إلا في لوح (١٠٥/ب ، ١٠٦/أ ، ١٢٢/ب) . حدث تغيير في الخط . العناوين كتبت بخط أسود كبير . لا يذكر كلمة (مسألة) عند بداية المسائل يذكر الترحم عند ذكر الأعلام . ٧- يوجد بها عناوين للكتب والأبواب . |
| مكتبة ملي رقم ٥٨٢ على قرص ليزر | رمزت لها بالرمز (و) | ٢٧٣ لوحاً | ٤٧ لوحاً | تتراوح ما بين ١١ إلى ٢٥ إلى ٢٦ سطرًا | تتراوح ما بين ١١ إلى ١٦ كلمة | لا يوجد | لا يوجد | ١- نوع الخط نسخ . ٢- النسخة غير كاملة بها سقط بعد جزء من صفحة الغلاف ، بها آثار رطوبة ، جزء الغلاف كتب عليه كتاب شرح الجامع الصغير في فقه أبي حنيفة النعمان ، في بعض الألواح يوجد ختم الوقف . ٣- الخط موحد من أول المخطوط إلى آخره ، العناوين للكتب والأبواب كتبت بخط أسود كبير . ٤- يوجد تقديم وتأخير في ترتيب الألواح . ٥- الهوامش ؛ من استدراكات ، وتصحيحات لا تكاد تكون موجودة إلا في مواضع قليلة . ٦- لا يذكر كلمة المسألة ولا السند عند بداية المسألة . ٧- يذكر لفظ الترحم عند ذكر الأعلام . |

| مكان وجود النسخ | رمز النسخة | عدد ألواح النسخة | عدد ألواح الجزء المحقق | عدد الأسطر | عدد الكلمات في السطر الواحد | اسم الناسخ | تاريخ النسخ | من أوصاف النسخة |
|--|---------------------|------------------|------------------------|------------|--|------------|-------------------------|--|
| نسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا تحت رقم (٧٢٦) على قرص ليزر | رمزت لها بالحرف (ز) | لوحاً (٢٧٦) | ٣٨ | ٢٥ سطرًا | تتراوح ما بين (١١) إلى (١٣) كلمة تقريباً | لم يذكر | في القرن التاسع تقريباً | <p>١- تمتاز بوضوح الخط ، ونوع الخط : نسخ .</p> <p>٢- كتب عليها في اللوح الثاني : يملكها المذنب الفقير إلى الله الصمد أحمد القاضي من الشام عفا الله عنه .</p> <p>٣- النسخة غير كاملة ، يوجد سقط في اللوح الأول ، وسقط في آخر المخطوط حيث انتهاء المخطوط عند قوله : (وبعد الضمان لا يطيب) .</p> <p>٤- الخط في كامل المخطوط موحد ، العناوين بخط عريض نسبياً، يذكر لفظ الترحم بعد ذكر السند محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله ، ولا يذكره في غير هذا الموضع إلا نادراً ،</p> <p>٥- لا يذكر كلمة (مسألة) عند بداية كل مسألة ، ورقة الغلاف موجودة ومكتوب عليها "شرح الجامع الصغير لأبي العسر البزدوي أخي أبي اليسر الفقيه الأصولي" ، يوجد فهرس للعناوين في أول المخطوط .</p> |

المبحث الثاني - نماذج مصورة من المخطوط :

صور للمخطوطات (أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و ، ز)

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٠٠٠ هـ في شهر ربيع
 الثاني في مدينة القاهرة
 في دار الخزانة العامة
 في عهد السلطان الناصر
 محمد بن قلاوون

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٠٠٠ هـ في شهر ربيع
 الثاني في مدينة القاهرة
 في دار الخزانة العامة
 في عهد السلطان الناصر
 محمد بن قلاوون

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٠٠٠ هـ في شهر ربيع
 الثاني في مدينة القاهرة
 في دار الخزانة العامة
 في عهد السلطان الناصر
 محمد بن قلاوون

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٠٠٠ هـ في شهر ربيع
 الثاني في مدينة القاهرة
 في دار الخزانة العامة
 في عهد السلطان الناصر
 محمد بن قلاوون

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٠٠٠ هـ في شهر ربيع
 الثاني في مدينة القاهرة
 في دار الخزانة العامة
 في عهد السلطان الناصر
 محمد بن قلاوون

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٠٠٠ هـ في شهر ربيع
 الثاني في مدينة القاهرة
 في دار الخزانة العامة
 في عهد السلطان الناصر
 محمد بن قلاوون

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٠٠٠ هـ في شهر ربيع
 الثاني في مدينة القاهرة
 في دار الخزانة العامة
 في عهد السلطان الناصر
 محمد بن قلاوون

الملاح الأول من الجزء المحقق نسخة (١)

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٠٠٠ هـ في شهر ربيع
 الثاني في مدينة القاهرة
 في دار الخزانة العامة
 في عهد السلطان الناصر
 محمد بن قلاوون

الفرج الأول من الجزء المصحف نسخة (ب)

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

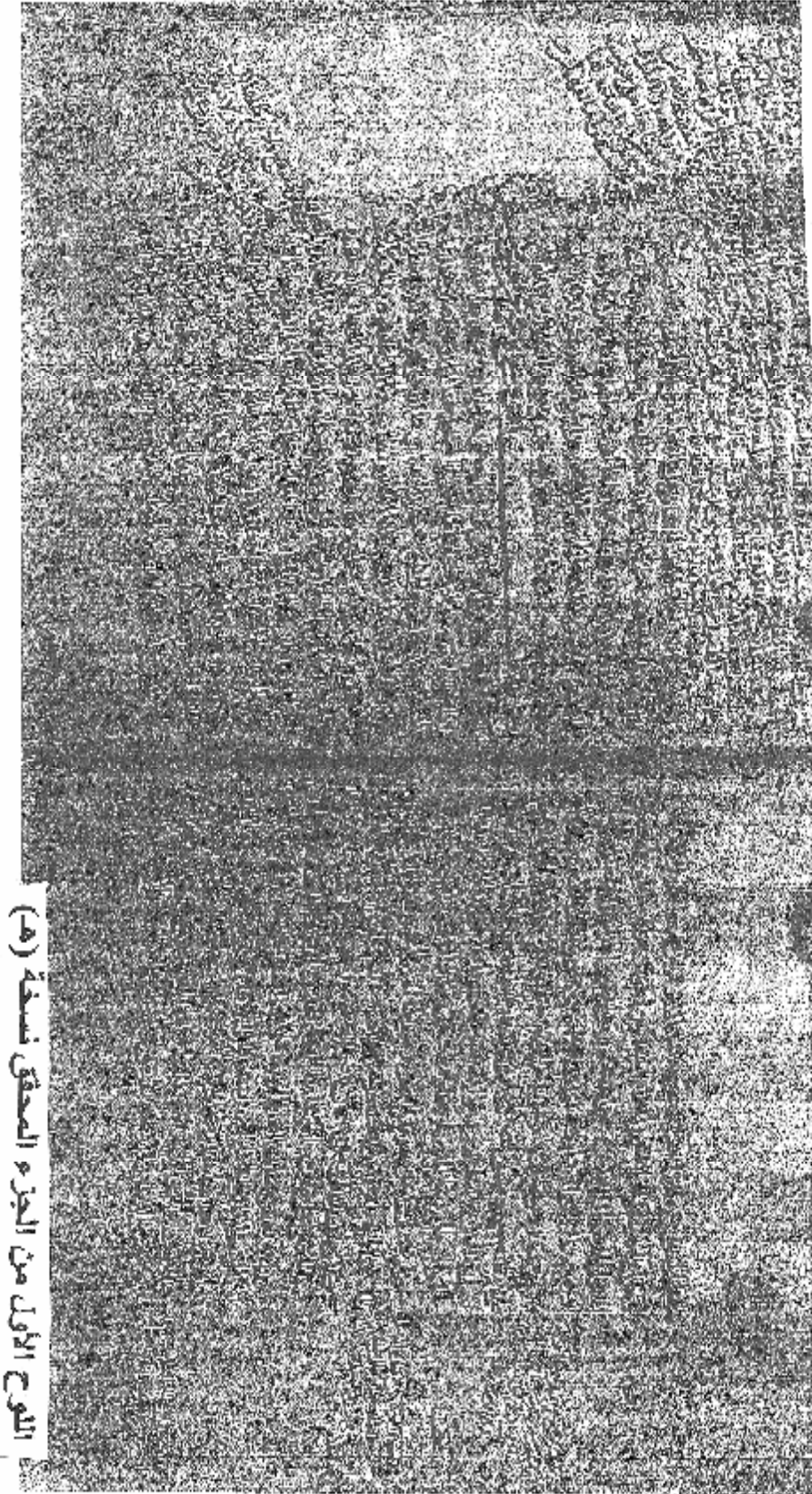
[illegible]

[illegible]

عنه في سنة ١٢٤٠ هـ الموافق لسنه ١٨٢٥ م
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء به القلوب
والمجاهدين في سبيل الله والذين هم
أشد الناس حياءً وأفضلهم حالاً
والذين هم أشد الناس حرصاً على دينهم
وأكثرهم حرصاً على دنسهم
والذين هم أشد الناس حرصاً على دنسهم
وأكثرهم حرصاً على دنسهم

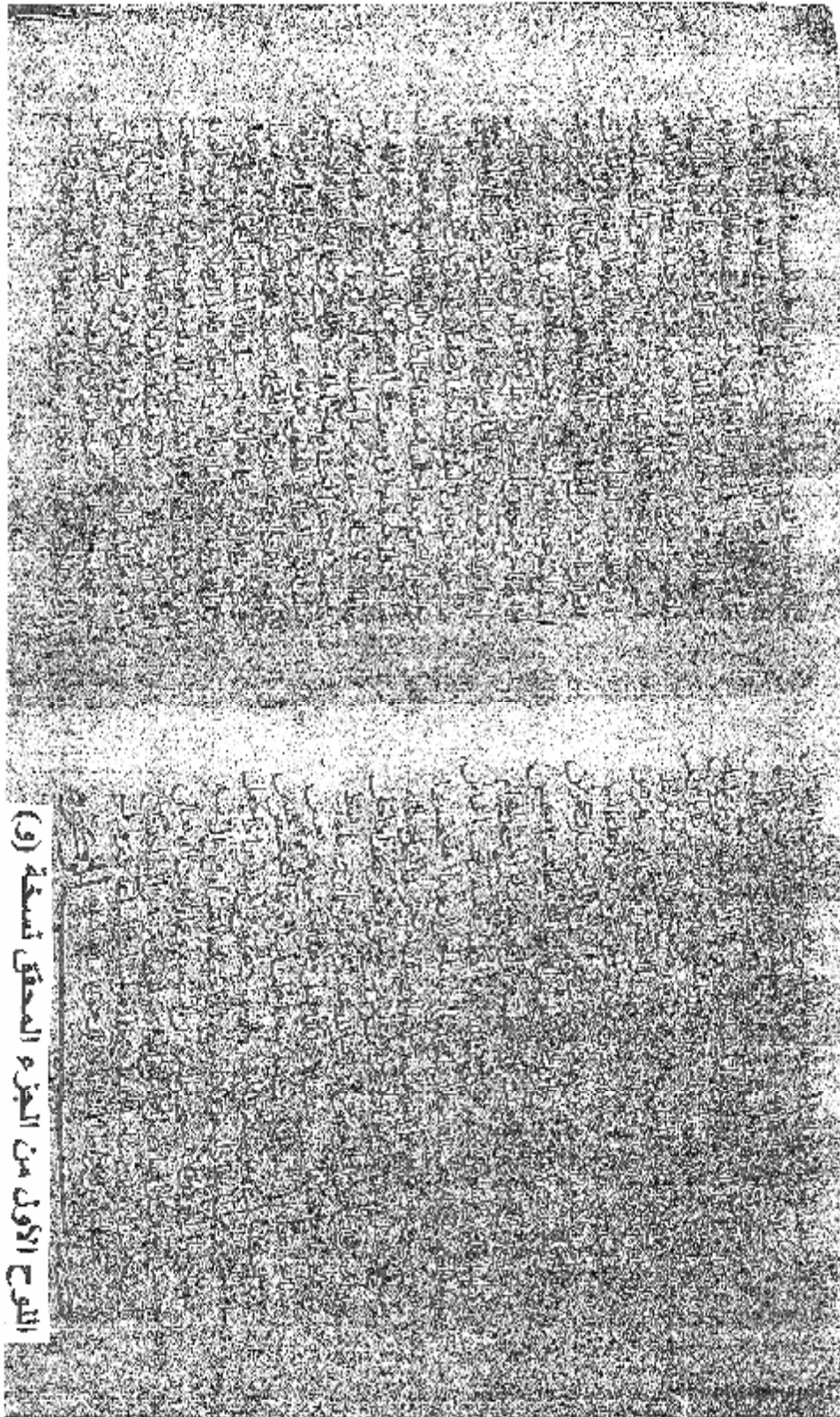
[illegible]

(ج) التوقيع الأخير من الجزء المحقق نسخة



النوح الأول من الجزء المحقق نسخة (هـ)

الروح الأخير من الجزء المحقق نسخة (هـ)



١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

الروح الأخير من الجزء المسقى (و)

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

المبحث الثالث : منهج التحقيق .

اتبعت المنهج الآتي في التحقيق :

١. وقفت لهذا الكتاب على سبع نسخ خطية مصورة كما مر ذكرها في وصف النسخ ، وجعلت الاعتماد فيها على طريقة النص المختار ، بناءً على المنهج المعتمد من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى .
٢. قمت بنسخ الكتاب ملتزمة بالرسم الإملائي المعاصر ، ومراعية علامات الترقيم .
٣. أثبت الفروق بين النسخ في الهامش .
٤. عنونت للمسائل الواردة في الكتاب على اليسار من صفحات الرسالة .
٥. قمت بالإشارة إلى نهاية الوجه من اللوح ، وذلك بجعل خط مائل هكذا / ويقابلها في الهامش الأيسر رمز المخطوط ثم خط مائل يليه رقم اللوح ثم ذكر الوجه وكل ذلك بين معكوفتين .
٦. وثقت النقول والأقوال - قدر الاستطاعة - من المصادر الأصلية ، فإن لم أجد فمن الكتب المعتمدة من المذهب .
٧. اعتمدت طريقة التوثيق المختصر بذكر اسم الكتاب فقط ، إلا في بعض المراجع المتشابهة في أسمائها فأذكرها مقرونة باسم المؤلف .
٨. عزوت الآيات إلى السور مع ذكر رقم الآية .
٩. خرجت الأحاديث الواردة في النص حسب ورودها الأول ، فإن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيت به ، وإن كان في غيرهما اجتهدت في الحكم عليه من أصحاب الشأن .
١٠. عزوت الآثار إلى مخرجيها في الكتب الخاصة بها ، فإن لم أقف على ذلك فلإني أشير إلى كتب الفقه التي ذكرت الأثر .

١١. علقت على بعض المسائل التي وجدت أنها تحتاج إلى تعليق .
١٢. ترجمت للأعلام الواردة أسماؤهم في الكتاب عند أول ذكر لهم فيه، وجعلت الترجمة موجزة ، ثم إن ورد ذكره مرة أخرى فإنني لا أترجم له، ليكون الاعتماد في ذلك على الفهرس الذي سأثبته في آخر الرسالة . ولم أترجم للمشهورين ؛ مثل أمهات المؤمنين والخلفاء الأربعة ، والأئمة الأربعة .
١٣. عرفت بالأماكن والبلدان مع محاولة بيان ما هي عليه في الوقت الحالي .
١٤. وضحت المصطلحات الفقهية والأصولية .
١٥. وضحت الألفاظ الغريبة عند أول ورود لها ، فإن تكررت فإنني لا أشرحها مرة أخرى اعتماداً على الفهرس في آخر الرسالة .
١٦. بينت المكايل والموازن بالمفاهيم العصرية .
١٧. عرفت ببعض الحشرات والطيور والحيوانات حسب ورودها الأول في المخطوط .
١٨. زودت الكتاب بملحق للخرائط خدمة للكتاب .
١٩. قمت بعمل فهرس شامل كالاتي :
- (١) فهرس الآيات القرآنية .
 - (٢) فهرس الأحاديث النبوية .
 - (٣) فهرس الآثار والأقوال .
 - (٤) فهرس الأعلام .
 - (٥) فهرس القبائل والطوائف .
 - (٦) فهرس الألفاظ الغريبة ، والمصطلحات المشروحة .
 - (٧) فهرس الأماكن والبلدان .

- ٨) فهرس الحيوان والطيور والحشرات .
- ٩) فهرس أصول مسائل الجامع الصغير .
- ١٠) فهرس القواعد الفقهية والأصولية والضوابط الفقهية .
- ١١) فهرس الكتب .
- ١٢) فهرس المصادر والمراجع .
- ١٣) فهرس الموضوعات .

الْقَسَمِ الْبَيْنِي - الْحَقِيقِ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الزكاة (١)

وجوب العشر في
كل ما أخرجته
الأرض

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - أنه
قال : كل شيء أخرجته الأرض فيه العشر ^(٢) ، إلا الحطب ^(٣) والقصب ^(٤)

(١) في (و) " باب في خراج رؤوس أهل الذمة ، وخراج الأرضين " بدل المسألة وفي (هـ) كما في (و)
لكن كلمة "خراج الأرضين" لم ترد فيها .

الزكاة في اللغة : النماء ، يقال : زكا الزرع يزكو أي نما ، وهي الطهارة أيضاً ، وسميت الزكاة زكاة ؛
لأنه يزكو بها المال بالبركة ، ويظهر بها المرء بالمغفرة . انظر تاج العروس مادة " زكى " (٢٢٠/٣٨) ؛
مقاييس اللغة (٤٣٦) ؛ طلبة الطلبة (ص ٩١) ؛ المغرب (٣٦٠/١) .

وفي الاصطلاح تطلق على معنيين : الأول : هو نفس الفعل أو الإخراج . والثاني : هو المال المخرج .
وعلى الإطلاق الأول تعرف : إيتاء جزء مقدر من النصاب الحولي إلى الفقير الغير هاشمي . انظر العناية
(١٥٣/٢) ؛ البناية (٢٨٧/٣) وما بعدها (٢٢٢/١) وما بعدها (٢٢٢/١) وقد فرضت الزكاة في
السنة الثانية من الهجرة ، والدليل على فرضيتها الكتاب والسنة والإجماع والمعقول . أما الكتاب فقوله

تعالى Li h M البقرة آية : ٢٧٧ . وقوله عز وجل n m l kj M

Lpo التوبة آية : ١٠٣ . والسنة : قوله عليه الصلاة والسلام " بني الإسلام على خمس : شهادة
أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت من
استطاع إليه سبيلاً " . صحيح البخاري ، كتاب الإيمان ، باب الإيمان وقول النبي بني الإسلام (١١/١) .

وأما الإجماع : فلأن الأمة أجمعت على فرضيتها . والمعقول : أن أداء الزكاة من باب إعانة الضعيف
والعاجز حتى يتقوى على أداء المفروض عليه من العبادات ، والزكاة تطهير لنفس المؤدي من رذيلة الشح
وتزكية لأخلاقه وماله ، والزكاة فيها شكر للنعمة التي أنعم الله بها على الأغنياء وشكر النعمة فرض عقلاً
وشرعاً . وسبب وجوبها هو المال لأنها وجبت شكراً لنعمة المال ، لذلك تضاف إلى المال فيقال : زكاة
المال ، والإضافة للسببية . انظر بدائع الصنائع (٣/٢) وما بعدها ؛ البناية (٢٨٨/٣) وما بعدها .

(٢) العشر : جزء من عشرة . والعشر صار علماً لما يأخذه العاشر سواء كان عشراً لغوياً أو رבעه أو نصفه .
انظر مختار الصحاح مادة " عشر " (ص ٢١٦) ؛ المصباح المنير (ص ٢٤٤) ؛ حاشية السعدي (٢٢٤/٢) ؛
النهر الفائق (٣٠٤/١) ؛ البناية (٣٩٠/٣) .

(٣) الحطب : كل ما جف من زرع وشجر توقد به النار ، أي الوقود . انظر المعجم الوسيط مادة " حطب "
(١٨٢/١) ؛ مقاييس اللغة (ص ٢٥٣) ؛ لسان العرب (٣٢١/١) .

(٤) القصب : كل نبات كان ساقه أنابيب وكعوباً . والمراد به القصب الفارسي وهو الذي يدخل في الأبنية
ويتخذ منه الأقسام . أما قصب السكر فيجب فيه العشر ، وكذلك قصب الذريرة . انظر لسان العرب
مادة " قصب " (٦٧٤/١) ؛ المعجم الوسيط (٧٣٧/٢) ؛ المغرب (١٧٩/٢) ؛ المبسوط (٥/٣) ؛ البناية
(٤١٨/٣) .

والحشيش ^(١) فإنه لا عشر فيه ^(٢).

وقال أبو حنيفة - رحمه الله - كل شيء أخرجته الأرض مما فيه العشر فإنه لا يحتسب فيه أجر العمال ونفقة البقر ، وفي ذلك كله العشر ^(٣) .

شروط الزكاة
عند الصاحبان

وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : ليس في شيء مما أخرجته الأرض العشر حتى يبلغ خمسة أوسق ^(٤) . والوسق ستون صاعاً ^(٥) بصاع رسول الله - ﷺ - وهذا في التمر والزبيب والحنطة والشعير ، وما أشبه ذلك من السَّمْسِمِ والحبوب والأرز ، وأما الخضر كلها فليس فيها عشر ^(٦) ، وكذلك الفاكهة التي ليس لها ثمرة باقية ، مثل البطيخ ونحوه ^(٧) .

- (قال الإمام الأجل الزاهد ^(٨)) : هذه جملة اشتملت على فصول :

-
- (١) الحشيش : ما ييس من الكأ ، ولا يقال له رطباً حشيش . انظر لسان العرب مادة " حشش "
 - (٢) انظر الجامع الصغير (ص ١٣٠) ؛ الأصل (١٣٩/٢) ؛ مختصر الطحاوي (ص ٤٦) ؛ بداية المبتدي (ص ٣٦) ؛ المبسوط (٦/٣) .
 - (٣) انظر الهداية (ح ٢١٥/٢) ؛ البدائع (٩١/٢) ؛ المختار (١٦٥/١) ؛ مجمع الأنهر (٣٢٠/١) ؛ الفتاوى الهندية (٢٣٧/١) .
 - (٤) الوسق : انظر ملحق المكايل (ص ٧) .
 - (٥) الصاع : انظر ملحق المكايل (ص ٣) .
 - (٦) زيد بعده في (ز) : " عندهما " .
 - (٧) انظر الأصل (١٢٢/٢) وما بعدها ؛ مختصر اختلاف العلماء (٤٥٣/١) ؛ تحفة الفقهاء (٣٢٢/١) ؛ الفقه النافع (٣٥٢/١) ؛ فتح القدير (٢٤٢/٢) .
 - (٨) ما بين القوسين لم يرد في (ج) و (د) و (هـ) و (ز) . وفي (ب) : " الشيخ الإمام " .

الأول (١) : أنه العشر ليس بمنسوخ (٢) عندنا (٣) . ومن الناس من قال بأنه منسوخ ؛
لقول علي - t - : " نسخت الزكاة كل صدقة قبلها " (٤) .

وقال عامة العلماء : قول الله تعالى : ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (٥)
نزل في العشر (٦) قول (٧) .

(١) من الفصول .

(٢) النسخ في اللغة : الإزالة والنقل ، ومنه نسخت الشمس الظل ، ونسخت الكتاب . في الاصطلاح : رفع
حكم شرعي بدليل شرعي متراخ . انظر معجم مقاييس اللغة مادة " نسخ " (ص ٩٨٩) ؛ المصباح المنير
(ص ٣٥٧) ؛ أصول السرخسي (٥٤/٢) ؛ كشف الأسرار (١٥٥/٣) ؛ التوضيح لمثن التنقيح (٧٦/٢) ؛
التلويح على التوضيح (٧٦/٢) .

(٣) انظر الجامع الصغير (ص ١٣٠) ؛ الأصل (١٣٩/٢) ؛ مختصر الطحاوي (ص ٤٦) ؛ شرح قاضي خان
(٤٠٣/١) .

(٤) أخرجه الدار قطني والبيهقي من حديث علي - t - بلفظ : " قال رسول الله - r - : نسخت
الزكاة كل صدقة في القرآن " . انظر سنن الدار قطني ، كتاب الأشربة ، باب الصيد والذبائح والأطعمة
(٥٣٥/٣) ؛ وورد في تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدار قطني أن المسيب بن شريك متروك
(٣١٦/١) . وقال البيهقي : المسيب بن واضح والمسيب بن شريك كلاهما ضعيف ، والمسيب بن شريك
متروك ، السنن الكبرى ، كتاب الضحايا (٢٦١/٩) . وأخرجه عبد الرزاق موقوفاً على علي ، مصنف
عبد الرزاق ، باب المتعة (٥٠٥/٧) . قال ابن حجر : إنه ضعيف ، الدراية (٢١٤/٢) .

(٥) الأنعام آية : ١٤١ .

(٦) ما بين القوسين لم يرد في (ج) .

(٧) اختلف العلماء في تفسير الحق :

أ - هو الزكاة المفروضة العشر ونصف العشر .

ب - هو حق في المال سوى الزكاة أمر الله به ندباً ، إذ حضر المساكين وقت الحصاد .

ج - القول الثالث وهو منسوخ بالزكاة لأن السورة مكية وآية الزكاة لم تنزل إلا بالمدينة . انظر تفسير
القرطبي (٩٩/٤ وما بعدها) ؛ تفسير البغوي (١٣٥/٢ وما بعدها) ؛ تفسير الطبري (٥٢/٨ وما
بعدها) .

وقال النبي - ﺭ - : " ما سقته السماء ففيه العشر " (١) .

(ولم يزل المسلمون على ذلك) (٢) (٣) .

والثاني (٤) : أن الأراضي نوعان : عشرية (٥) ، وخراجية (٦) . أنواع الأراضي والأرض سبب (٧) للحقين (٨) ، إلا أنها بصفة النماء صارت سبباً .

(١) أقرب الأحاديث إلى هذا النص ما نقله الحافظ الزيلعي عن ابن الجوزي في كتاب (التحقيق) : روى أبو مطيع البلخي عن أبي حنيفة - ﺕ - عن أبان بن أبي عباس عن رجل عن رسول الله - ﺭ - " قال : فيما سقت السماء العشر ، وفيما سقي بنضح ، أو غرب نصف العشر في قليله وكثيره " .

وعلق عليه ابن الجوزي بقوله : " وهذا الإسناد لا يساوي شيئاً ، أما أبو مطيع فقال ابن معين : ليس بشيء . وقال أحمد - ﺕ - : لا ينبغي أن يُروى عنه ، وقال أبو داود : تركوا حديثه . وأما أبان فضعيف جداً ضعفه شعبة " انتهى . انظر نصب الراية (٣٨٥/٢) ؛ التحقيق (٣٦/٢) . وقد أخرج البخاري ومسلم بمعناه . راجع : صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب العشر فيما يسقى من ماء السماء (٥٤٠/٢) ؛ صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، باب ما فيه العشر أو نصف العشر (٦٧٥/٢) .

(٢) ما بين القوسين لم يرد في (ج) ، وفي (ب) " على هذا " .

(٣) انظر البدائع (٨٠/٢) ؛ المجموع (٤٢٢/٥ وما بعدها) ؛ بداية المجتهد (٩٩/٢) ؛ المغني (١٦٤/٤) .

(٤) من الفصول .

(٥) عشرية : التي وجب فيها العشر .

(٦) الخراج : ما يخرج من غلة الأرض ، ثم سمي ما يأخذه السلطان خراجاً ، يقال : أدى فلان خراج أرضه ، وأدى أهل الذمة خراج رؤوسهم يعني الجزية . انظر المغرب مادة " خرج " (٢٤٩/١) ؛ المصباح المنير (ص١٠٢) ؛ فتح القدير (٣١/٦ وما بعدها) ؛ أنيس الفقهاء (ص١٨٥) .

(٧) السبب لغة : الحبل وكل شيء يتوصل به إلى غيره ، قال تعالى (& ') * + ،

- لـ الكهف آية : ٨٤-٨٥ . انظر المعجم الوسيط مادة " سبب " (٤٠٠/١) ؛ مختار الصحاح (١٤٥/١) ؛ المصباح المنير (ص١٥٩) . شرعاً : ما يلزم من وجوده الوجود ، ويلزم من عدمه العدم لذاته . انظر الكوكب المنير (٤٤٥/١) ؛ التلويح (٢٩٣/٢ وما بعدها) ؛ أصول الفقه (ص٥٤) لأبي زهرة .

(٨) أي أن الأرض سبب لوجوب العشر ، والخراج ، والحكم يضاف للسبب .

والنماء نوعان : حقيقي في العشر بالخارج ، وللخارج شَبَّةٌ بالأسباب .
وحكمي^(١) في الخراج^(٢) (٣) ، حتى إذا عطل أرضاً وجب الخراج ، وإن كانت
خراجية ولا يجب العشر ، ولهذا (قلنا) (٤) : لا يجمع بينهما (٥) .

والثالث (٦) : أن العشرية أرض العرب كلها (٧) . وهي من (أقصى) (٨)
عدن أبين (٩) إلى ريف العراق (١٠) ، هذا في الطول .

أقسام الأراضي
العشرية

-
- (١) النماء الحكمي يكون بالتمكن من الانتفاع والزراعة ، والنماء الحقيقي هو : الخارج .
- (٢) في (ج) و (د) و (ز) : " للخراج " وفي (أ) " في الخارج " ، والمثبت من (ب) وهو ما يقتضيه السياق ،
والله أعلم .
- (٣) انظر كشف الأسرار (٣٥٤/٢) وما بعدها ؛ الوافي في أصول الفقه (٧٩٩/٢ ، ٩٤٦ وما بعدها) ؛
التلويح (٣٠٤/٢) وما بعدها .
- (٤) ما بين القوسين ساقط من (د) .
- (٥) انظر الأصل (١٤١/١) ؛ مختصر اختلاف العلماء (٤٤٣/١) وما بعدها ؛ تحفة الفقهاء (٣٢٢/١) ؛
التجريد (١٢٩٢/٣) وما بعدها ؛ البنائة (٢٣٥/٧) .
- (٦) من الفصول .
- (٧) انظر ملحق الخرائط (ص٣) .
- (٨) ساقط من (ج) و (د) .
- (٩) أين : إقليم واسع في الزاوية الجنوبية الغربية من اليمن ، أي منطقة لحج وعدن وما حولها ، لأن عدن
كانت تدعى " عدن أين " لشهرة أين ووقوع عدن فيه أو بجواره ، يقول السيد هادون العطاس : إن
أين منطقة زراعية إلى الشمال الشرقي من عدن . انظر معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية
(ص١٥) ؛ معجم البلدان (٨٩/٤) ؛ غريب الحديث لابن الجوزي (١٥٤/١) .
- (١٠) العراق : مأخوذ من منابت الشجر ، فكأنه جمع عرق ، وقبل سُميت العراق عراقاً لقربها من البحر ،
وأهل الحجاز يسمون ما كان قريباً من البحر عراقاً ، وقيل سمي عراقاً لاستواء أرضه وخلوها من جبال
تعلو وأودية تنخفض ، وقيل إن العراق هو الخرز الذي في أسفل القرية فسميت بذلك لأنها أسفل أرض
العرب ، والعراق البلاد المعروفة ، أرض بابل ، بلاد الرافدين ، والعراقان الكوفة والبصرة . انظر معجم البلدان
(٩٣/٤) وما بعدها ؛ تهذيب الأسماء (٢٣٦/٣) ؛ غريب الحديث للحري (١٠١٢/٣) ؛ غريب الحديث
لابن الجوزي (٨٩/٢) ؛ أطلس الحديث النبوي (ص٢٦٣) ؛ معجم المعالم الجغرافية (ص٢٦) .

وأما في العرض فمن جدّة^(١) وما والاها إلى أطراف الشام . هذا قول الأصمعي^(٢) (٣) .

قال أبو عبيدة^(٤) : أما الطول فمن حفر أبي موسى^(٥) إلى أقصى اليمن ،

(١) جدّة : الجد بالضم ساحل البحر ، ومنه سميت جدّة لكونها حاضرة البحر ، والجدّة من البحر والنهر ما ولي البر ، وهي بلدة على ساحل بحر اليمن ، قرية من مكة ، وهي الآن مدينة مشهورة على ساحل البحر الأحمر في المملكة العربية السعودية ، مرسى السفن الواردة من مصر والهند واليمن وغيرها . انظر لسان العرب مادة " جدد " (١٠٨/٣) ؛ تاج العروس (٤٧٥/٧) ؛ معجم البلدان (١١٤/٢) ؛ معجم ما استعجم (٣٧١/١) ؛ نزهة المشتاق (١٣٩/١) .

(٢) الأصمعي : هو عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي ، أبو سعيد ، من أهل البصرة ، إمام زمانه في اللغة ، روى عن مسعر بن كدام ، وعون ، ونافع ، وابن أبي نعيم وخلق ، قال عنه ابن معين : لم يكن يكذب وكان من أعلم الناس في فنه ، روى له أبو داود وقال صدق ، مات سنة (٢١٥هـ) وقيل في السنة التي بعدها ، له كتاب الأجناس ، جزيرة العرب ، الأضداد ، وغريب الحديث . انظر ترجمته في : تاريخ بغداد (٤١٠/١٠) ؛ الوافي بالوفيات (١٢٦/١٩) ؛ لسان الميزان (٥٠٤/٧) ؛ الثقات (٣٩٨/٨) ؛ التاريخ الكبير (٤٢٨/٥) ؛ الجرح والتعديل (٣٦٣/٥) .

(٣) انظر معجم البلدان (١٣٨/٢) ؛ غريب الحديث لابن الجوزي (٦٧/٢) ؛ غريب الحديث للحري (١١٥٤/١) ؛ المصباح المنير (ص٦٣) مادة (جزر) .

(٤) أبو عبيدة : هو معمر بن المثنى التيمي ، مولاهم البصري ، النحوي ، اللغوي ، ولد سنة (١١٠هـ) في الليلة التي توفي فيها الحسن البصري ، صدوق ، رمي برأي الخوارج ، روى عن هشام بن عروة ، وأبي عمرو بن العلاء وطائفة ، وروى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام ، قدم بغداد أيام الرشيد وقرأ عليه بعض كتبه ، قال الجاحظ : لم يكن في الأرض خارجي ولا إجماعي أعلم بجميع العلوم من أبي عبيدة ، توفي بعد (٢١٠هـ) وقيل (٢٠٨هـ) ، له كتاب إعجاز القرآن ، إعراب القرآن وغيرهما . انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (٤٤٦/٩) ؛ الكاشف (٢٨٢/٢) ؛ تهذيب التهذيب (٥٤١/١) ؛ تاريخ بغداد (٢٥٢/١٣) ؛ معجم الأدباء (٥٠٩/٥) ، المنتظم (٢٠٦/١٠) .

(٥) حفر أبي موسى : موضع بالبصرة ، على خمس مراحل منها ، وهي واحدة من الأحفار المعروفة في بلاد العرب . انظر معجم ما استعجم (٤٥٧/١) ؛ لسان العرب مادة حفر (٢٠٧/٤) ؛ تاج العروس (٦٦/١١) .

أما في العرض فمن رمل يبرين^(١) إلى منقطع السماوة^{(٢)(٣)(٤)} .

لا خراج في أراضيهم كما لا جزية^(٥) على
جماجم^(٦) مشركيهم^{(٧)(٨)(٩)} وأرض العرب بمثلثة أمصارنا^(١٠)

(١) يبرين : هي قرية ذات نخل وعيون عذبة بجذاء الأحساء في ديار بني سعد من تميم . انظر تاج العروس
مادة " برن " (٢٤٣/٣٤) ؛ مختار الصحاح (ص٣٣) ؛ معجم البلدان (٧١/١) ؛ معجم واستعجم (١٣٨٧/٤) .
(٢) من بعد قوله : " عدن أئين ... إلى السماوة " بسياق مختلف في (ج) و (هـ) و (ز) : " من عدن أئين
إلى عُذَيْب من قِبَل العراق ، وإلى أقصى مهرة باليمن ، وإلى أول حدود الشام " . وكلمة " أقصى " لم
ترد في (ز) .

(٣) منقطع السماوة : مفازة بين الكوفة والشام ، وقيل بين الموصل والشام . وقال الأستاذ حمد الجاسر :
" ويظهر من أقوال المتقدمين أن السماوة يطلق على شمال الجزيرة العربية من رمال الدهناء جنوباً إلى
حدود الشام شمالاً ، ومن أرض الجنباب (الجهراء) بقرب تيماء غرباً إلى سواد العراق شرقاً ؛ فيدخل
فيها بلاد الجوف ووادي سرحان ، وأودية كلب تعرف الآن بوديان عترة . انظر معجم ما استعجم
(٧٥٤/٣) ؛ معجم البلدان (٢٤٥/٣) ؛ المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية (٦٨٩/٢) .
(٤) انظر مختار الصحاح مادة " جزر " (ص٦٠) ؛ المصباح المنير (ص٦٣) ؛ البنائة (٢٥٨/٧) ؛ فتح باب
العناية (٥٢٥/١) .

(٥) الجزية : جزى عنه جزاء بمعنى قضى ، ومنه الجزية لأنها تجزي عن الذمي أي تقضي وتكفي عن القتل .
في الاصطلاح : هي ما يؤخذ من أهل الذمة جراء تأمينهم ، والجمع جزى كلحية ولحى . انظر معجم
مقاييس اللغة مادة " جزى " (ص١٩٨) ؛ المغرب (١٤٢/١) ؛ أنيس الفقهاء (ص١٨٢) ؛ المطلع
(١٤٠/١) ؛ التعاريف (٢٤٣/١) .

(٦) في (ج) " رؤوس " .

(٧) انظر المبسوط (١٠/٣) ؛ الهداية (٣٠٣/٤) وما بعدها ؛ تبين الحقائق (١٤٥/٤) وما بعدها .

(٨) لأن النبي عليه الصلاة والسلام والخلفاء من بعده لم يأخذوا الخراج من أرض العرب ، ولأن الخراج
بمثلثة الفيء من حيث إنه لا يبتدئه المسلم ، فلا يثبت في أراضيهم ، كما لا يثبت في رقابهم ، لأن الخراج
من شرطه أن يقر أهلها على الكفر ، ومشركوا العرب لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف . انظر فتح
القدير (٣٢/٦) ؛ البحر الرائق (١٧٦/٥) ؛ البنائة (٢٢١/٧) .

(٩) في (أ) و (د) : وإن .

(١٠) أمصارنا : المصر ما لا يسع أكبر مساحده أهله ، وقال أبو يوسف : كل موضع فيه أمير وقاضي وتنفس فيه
الأحكام وتقام فيه الحدود فهو مصر جامع . انظر التعريفات (ص٢٧٧) ؛ النافع الكبير (ص١١٣) .

(حتى)^(١) لا يترك فيها بيع خمر^(٢) ولا خنزير^(٣) ولا حملها من الكفار ، ولا يترك الكافر فيها إلا محتازاً^(٤) ، وكذلك كل أرض أسلم أهلها^(٥) /

[أ-٥٤/١]

وكذلك أرض أحيائها^(٦) مسلم^(٧) ، وجعلها بستاناً ، وهي تسقى بماء العيون أو ماء السماء أو ماء البئر^(٨) .

أقسام الأراضي
الخراجية

وكل بلدة فتحت عنوة^(٩) فأرضها خراجية^(١٠) ، وكذلك كافر أحياء أرضاً

(١) ما بين القوسين لم يرد في (ج) و (د) و (هـ) و (ز) .

(٢) الخمر : هي النبيء من ماء العنب إذا غلى واشتد وقذف بالزبد ، وتطلق عند الجمهور على كل ما يسكر ولو من غير العنب ، وسميت بذلك لأنها تخمر العقل أي تغطيه وتستره . انظر المغرب مادة " خمر " (٢٧١/١) ؛ الكليات (ص ٤١٤) ، الموسوعة الفقهية (ص ٣٥٧) .

(٣) خنزير : معروف وهو من الوحش العادي ، حيوان خبيث ، يقال إنه حرم على لسان كل نبي ، والجمع خنازير . انظر المصباح المنير مادة " خرز " (ص ١٠٣) ؛ تاج العروس (١١/ ١٥٦) ؛ حياة الحيوان (١/ ٤٢٣) .

(٤) انظر شرح السير الكبير (٤/ ١٥٣١ وما بعدها) ؛ فتح القدير (٦/ ٥٧ وما بعدها) ؛ البناء (٧/ ٢٥٦ وما بعدها) ؛ المحيط البرهاني (٣/ ٢٨٥) .

(٥) انظر الجامع الصغير (ص ٣١١) ؛ الأصل (٢/ ١٤٥ وما بعدها) ؛ تحفة الفقهاء (١/ ٣١٩) ؛ الهداية (٤/ ٣٠٢) .

(٦) أحيائها : في اللغة الحياة ضد الموت . والمراد جعل الأرض الميتة التي لا مالك لها منتفعاً بها بوجه من وجوه الانتفاع كالغرس والزرع والبناء . انظر معجم مقاييس اللغة مادة " حي " (ص ٢٧١) ؛ مختار الصحاح (ص ٩٠) ؛ تكملة فتح القدير (١٠/ ٦٨) ؛ معجم لغة الفقهاء (ص ٤٨) .

(٧) ما أحياه المسلم والأرض الميتة بإذن الإمام عند الإمام أبي يوسف : إن كانت من حيز أرض العشر فهي عشرية ، وإن كانت من حيز أرض الخراج فهي خراجية ، لأن حيز الشيء في حكم ذلك الشيء لأنه من توابعه ، كحريم الدار من توابع الدار حتى يجوز الانتفاع به . انظر البدائع (٢/ ٨٦) ؛ البناء (٧/ ٢٢٤ وما بعدها) .

(٨) انظر البدائع (٢/ ٨٦) ؛ تبين الحقائق (٤/ ١٧٤ وما بعدها) ؛ المحيط البرهاني (٣/ ٢٨٦ وما بعدها) ؛ الفتاوى الولوالجية (١/ ٢٠٢) .

(٩) عنوة : أي قهراً وغلبة ، من عنا يعنو إذا ذل وخضع . وفي حديث الفتح ورد أن الرسول عليه الصلاة والسلام دخل مكة عنوة أي قهراً وغلبة . انظر لسان العرب مادة " عنا " (١٥/ ١٠١) ؛ معجم مقاييس اللغة (ص ٦٧٨) ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣١٥) .

(١٠) سواء قسمت بين الغائمين ، أو أقر أهلها عليها ، أي بلا إسلامهم ، ومكة المكرمة فتحت عنوة ، وأقر أهلها عليها ، إلا أنه عليه الصلاة والسلام لم يوظف على أراضيها الخراج وترك لأهلها ، فخصت بفعله ٣ و بقيت عشرية . انظر الهداية (٤/ ٣٠٤ وما بعدها) ؛ البناء (٧/ ٢٢٣) ؛ فتح القدير (٦/ ٣٢ وما بعدها) .

أو جعل داره ^(١) بستاناً . وكذلك كل أرض تسقى بماء الخراج ، وهي هذه الأنهار الصغار في بلاد العجم ^(٢) التي صارت في أيدي المسلمين على سبيل الغنيمة ^(٣)(٤) ، فأما السيحون ^(٥) والفرات ^(٦) والدجلة ^(٧) فكذاك عند أبي يوسف . وقال محمد : هذا ^(٨) عشري ؛ لأنه مما لا تقع عليه الأيدي ^(٩) .

والرابع ^(١٠) : أن العشر واجب في قليل الخارج وكثيره عند أبي حنيفة ،

(١) الدار : اسم لساحة أدير عليها الحدود وتشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مسقف وعلو ، وهي أعم من البيت والمزل . انظر أنيس الفقهاء (ص ٢١٧) ؛ فتح القدير (٤١/٧) .

(٢) الأنهار الصغار في بلاد العجم كنهز يزدر . انظر تبين الحقائق (١٤٦/٤) ؛ فتح القدير (٣٤/٦) ؛ شرح الوقاية (٣٥٦/١) .

(٣) الغنم هو الفوز بالشيء من غير مشقة ، والغنيمة والمغنم اسمان للمال من أموال أهل عنوة وغلبة والحرب قائمة . انظر لسان العرب مادة " غنم " (٤٤٦/١٢) ؛ المعجم الوسيط (٦٦٤/٢) ؛ المغرب (١٨٤/٢) ؛ طلبة الطلبة (ص ١٨٨) ؛ فتح القدير (٤٦٩/٥) .

(٤) انظر مختصر القدوري (ص ٢٣٦) ؛ المحيط البرهاني (٢٩٤/٣) ؛ تحفة الفقهاء (٣٢/١) .

(٥) سيحون (سرداريا) : نهر كبير مشهور قرب خجندة بعد سمرقند يجمد في الشتاء ، وهو في حدود بلاد الترك ويجري القسم الأكبر منه في جمهورية قازاخستان . انظر الأقليات المسلمة في آسيا وأستراليا (ص ٣١٥) ؛ معجم البلدان (٢٩٤/٣) .

(٦) الفرات : أطول نهر في قارة آسيا يبلغ طوله ٧٣٦, ٢ كلم . ينبع من منطقة جبلية في شرق تركيا ويجري خلال البلاد إلى سوريا ، ومن سوريا وعند مدينة البوكمال يتجه الفرات إلى العراق حيث يتصل بنهر دجلة مكونا شط العرب ثم يصب في الخليج العربي . انظر الموسوعة العربية العالمية (٢٥٥/١٧) .

(٧) دجلة : من أشهر أنهار قارة آسيا ، يبلغ طول ١٠٩٠٠ كلم ينبع من جبال الأناضول بتركيا ويتدفق إلى الجنوب الشرقي منها حتى الحدود بين تركيا وسوريا ويجري إلى العراق ويلتقي بالفرات فيكونان شط العرب . وعلى ضفتي دجلة تقع مدينة بغداد عاصمة العراق . انظر معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (١٢٦ ، ١٢٧) ؛ الموسوعة العربية العالمية (٢٧٥/١٠) .

(٨) في (د) و (ز) : عندي " بدل " هذا " .

(٩) انظر الهداية (٢١٨/٢) ؛ النقاية (٥٢٤/١) ؛ البناء (٤٤٠/٣) ؛ فتح باب العناية (٥٢٤/١) .

(١٠) من الفصول .

وقالاً^(١) : ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة^(٢) . واحتجا بحديث أبي سعيد الخدري^(٣) وجابر^(٤) - رضي الله عنهما - (وغيرهما)^(٥) ، أن النبي ﷺ قال : " ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة " ^(٦) .

ولأن فيه معنى الزكاة فلا يجب من غير نصاب^{(٧)(٨)} .

(١) في (ج) و (هـ) : " قال أبو يوسف ومحمد " .

(٢) انظر الجامع الصغير (١٣٠ وما بعدها) ؛ الأصل (١٣٥/٢) ؛ الحجة (٤٩٧/١) وما بعدها ؛ مختصر الطحاوي (ص ٤٦) ؛ مختصر القدوري (ص ٥٨) .

(٣) أبو سعيد الخدري - **t** - : اسمه سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري ، مشهور باسمه وكنيته ، صحابي جليل من فقهاء الصحابة ، استصغر يوم أحد ، شهد الخندق وما بعدها ، روى الكثير من الأحاديث ، كان من نجباء الصحابة وفضلائهم وعلمائهم ، توفي بالمدينة المنورة سنة ٧٤هـ وقيل قبلها بعشر سنوات . انظر تقريب التهذيب (٢٣٢/١) ؛ البداية والنهاية (٣/٩) وما بعدها ؛ الاستيعاب (٦٠٢/٢) ؛ تذكرة الحفاظ (٤٤/١) ؛ رجال مسلم (٢٣٢/١) ؛ الإصابة (٧٨/٣) ؛ أسد الغابة (٢٦٥/٢) .

(٤) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن كعب بن سلمة الأنصاري السلمي ، يكنى أبا عبد الله ، صحابي ابن صحابي أحد المكثرين عن النبي - **r** - شهد العقبة وهو صغير السن ، غزا تسع عشرة غزوة ، من الذين أوردتهم رسول الله - **r** - ، كان له حلقة في المسجد النبوي يؤخذ عنه العلم ، توفي سنة (٧٣هـ) وقيل (٧٧هـ) . انظر الإصابة (٤٣٤/١) ؛ تقريب التهذيب (١٣٦/١) ؛ الاستيعاب (٢١٩/١) ؛ معرفة أسماء أرواف النبي - **r** - (٧٥/١) ؛ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (٥٩/١) .

(٥) ما بين القوسين لم يرد في (ج) .

(٦) أخرجه البخاري ومسلم ، وزاد مسلم في حديث جابر - **t** - " أوسق من التمر " . انظر صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الورق ، (٥٢٤/٢) ؛ صحيح مسلم ، كتاب الزكاة ، (٦٧٣/٢) وما بعدها) .

(٧) النصاب لغة : الأصل ، والجمع نصب وأنصبه . شرعاً : هو كل مال لا يجب فيما دونه الزكاة . انظر لسان العرب مادة " نصب " (٧٦١/١) ؛ المصباح المنير (ص ٣٦٠) ؛ طلبة الطلبة (ص ٩١) ؛ معجم لغة الفقهاء (ص ٤٨١) ؛ البناية (٢٨٨/٣) .

(٨) انظر تحفة الفقهاء (٣٢٢/١) ؛ الفقه النافع (٣٥١/١) ؛ الاختيار (١٦٤/١) ؛ فتح القدير (٢٤٣/٢) ؛ الباب في شرح الكتاب (١٢١/١) .

واحتج أبو حنيفة بالحديث المشهور ^(١) : " ما سقته السماء ففيه العشر ، وما سقي بغرب ^(٢) أو دالية ^(٣) ، أو سانية ^(٤) ففيه نصف العشر ^(٥) " ولم يفصل .

ولأن النصاب يشترط ليصير الذي عليه (الواجب) ^(٦)^(٧) أهلاً للوجوب ^(٨) بالغنا ^(٩) ، ولا حاجة إليه في العشر ؛ لأنه بمعنى المؤنة ^(١٠) ، ألا ترى أنه يجب في أرض

(١) الحديث المشهور لغة : اسم مفعول " من شهرت " إذا أعلنته وأظهرته ، وسمي بذلك لظهوره . اصطلاحاً : ما رواه ثلاثة فأكثر - في كل طبقة - ما لم يبلغ حد التواتر ، وهو أحد أقسام خبر الآحاد . انظر لسان العرب مادة " شهر " (٤/٤٣٢) ؛ معجم مقاييس اللغة (٥١٨) ؛ شرح نخبة الفكر (١٩٢) ؛ تيسير مصطلح الحديث (ص٢٢) .

(٢) الغُربُ : بسكون الراء ، الدلو العظيمة التي تتخذ من جلد الثور ، وجمعه غروب . انظر النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/٣٤٩) ؛ لسان العرب مادة " غرب " (١/٦٤٢) ؛ تاج العروس (٣/٤٥٦) ؛ طلبه الطلبة (ص٣٠٨) .

(٣) الدالية : جذع يُركب تركيب مَدَقِّ الأرز وفي رأسه مغرفة كبيرة يُستقى بها . انظر المغرب مادة " دلي " (١/٢٩٣) ؛ لسان العرب مادة " دلي " (١٤/٢٦٦) ؛ طلبه الطلبة (ص٣٠٨) .

(٤) السَّانية : البعير يسنى عليه أي يستقى من البئر ، ويقال للغرب مع أدواته (سانية) أيضاً ، والجمع سوانٍ . انظر لسان العرب مادة " سنا " (١٤/٤٠٤) ؛ المغرب (١/٤١٩) .

(٥) سبق تخريجه .

(٦) ما بين القوسين لم يرد في (ج) و (د) و (هـ) و (ز) .

(٧) الواجب لغة : يدل على سقوط الشيء ووقوعه . شرعاً : ما يكون لازم الأداء شرعاً ، ولازم الترك فيما يرجع إلى الحل والحرمة ، من غير أن يكون دليلاً موجباً للعلم قطعاً . انظر معجم مقاييس اللغة مادة " وجب " (ص١٠٤٥) ؛ أصول السرخسي (١/١١١) ؛ مذكرة في أصول الفقه (ص١٢) .

(٨) أهلية الوجوب : صلاحية الإنسان لأن تثبت له حقوق ، وتجب عليه واجبات . انظر التوضيح (٢/٣٣٩ وما بعدها) ؛ التلويح (٢/٣٣٩ وما بعدها) ؛ أصول الفقه (ص٢٩٩) .

(٩) الغنى يحصل بالمال الفاضل عن الحاجة الأصلية ، وما دون النصاب لا يفضل عن الحاجة الأصلية فلا يصير الشخص غنياً به . انظر البدائع (٢/٢٣) .

(١٠) لأن في العشر مؤنة الأرض أي أجرها فالعشر ليس بعبادة محضة ، فمعنى العبادة لكون الواجب جزءاً من النماء فيه معنى العبادة كالزكاة ، وباعتبار أصل الأرض هو مؤنة لأن تملك الأرض سبب لوجوب مؤنة شرعاً . انظر الكافي شرح السغناقي (٤/١٤٩٩) ؛ أصول السرخسي (١/١٠٨) ؛ المبسوط (٣/٦ وما بعدها) ؛ المحيط البرهاني (٣/٢٧٩) ؛ حاشية ابن عابدين (٣/٣١٣) .

المكاتب^(١) والوقف^(٢) ، فلا يجوز أن يتوقف على الغني^(٣) .
ولأن النصاب^(٤) شرط حتى يكون الواجب قليلاً عن كثير ، فلا يوجب^(٥)
الإجحاف^(٦) برب المال بتكرار الواجب ، وهذا حق لا يتكرر (وجوبه)^(٧) فلا يقع به
الإجحاف بحال ، ولأن السبب هو الأرض^(٨) ، وهذا وصف السبب ، والنصاب لا
يشترط في الأوصاف بالإجماع^{(٩)(١٠)} .

-
- (١) المكاتب : اسم مفعول من كاتب عبده مكاتبه وكتابة . والمكاتب هو العبد الذي يكاتب على نفسه
بثمنه ، فإن سعى وأداه عتق . انظر المغرب مادة " كتب " (٢٠٦/٢) ؛ المصباح المنير (ص ٣١٢) ؛ أنيس
الفقهاء (ص ١٧٠) ؛ معجم لغة الفقهاء (ص ٤٥٥) .
- (٢) الوقف لغة : الحبس . شرعاً : حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة على الفقراء ، وعندها
حبس العين على حكم ملك الله . انظر المصباح المنير مادة " وقف " (ص ٣٩٧) ؛ فتح القدير
(٢٠٣/٦) ؛ أنيس الفقهاء (ص ١٩٧) ؛ التعريفات (ص ٢٤٨) .
- (٣) الغنى صفة المالك ، والمالك في باب العشر غير معتبر ، بدليل أنه يجب في أرض المكاتب ، والوقف ،
فكيف تعتبر صفته ، إذا الصفة بدون الموصوف مما يستحيل ، والزكاة والفطرة حقوق قدرت بأنفسها
فاعتبر في وجوبها مالها ، والعشر حق يتقدر بما يؤخذ منه كخمس الغنيمة والركاز فلا يختلف بالمكاتب
أو غيره . انظر المبسوط (٦/٣ وما بعدها) ؛ الهداية (٢/٢١٠ وما بعدها) ؛ الاختيار (١/١٦٥) ؛ الكفاية
(١٨٨/٢) ؛ العناية (٢/٢٤٣) ؛ البدائع (٢/٨٣ وما بعدها) ؛ التجريد (٣/١٢٩١) .
- (٤) الشرط لغة : العلامة وجمعه أشراط ، وشروط . شرعاً : ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده
وجود ولا عدم لذاته . انظر المصباح المنير مادة " شرط " (ص ١٨٦) ؛ أصول السرخسي (٣/٣٠٣) ؛
الكوكب المنير (١/٤٥٩ وما بعدها) ؛ إرشاد الفحول (١/٢٥) .
- (٥) في (ج) " يؤدي إلى " بدل " يوجب " .
- (٦) الإجحاف : أجحف السيل بالشيء إجحافاً ذهب به ، وأجحفت السنة إذا كانت ذات قحط
وحجب . وأجحف بعبد كلفه ما لا يطيق ، ثم استعير الإجحاف في النقص الفاحش . انظر المصباح
المنير مادة " جحف " (ص ٥٩) ؛ معجم مقاييس اللغة مادة " أجحف " (ص ١٨٧) .
- (٧) ما بين القوسين لم يرد في (ج) و (د) و (هـ) و (ز) .
- (٨) في (د) " الأرض والنماء " لكن كلمة " النماء " ضرب عليها في (أ) .
- (٩) الإجماع : هو اتفاق المجتهدين من أمة محمد عليه الصلاة والسلام في عصر على حكم شرعي . انظر
التوضيح (٢/٩٨) ؛ التلويح (٢/٩٨) ؛ علم أصول الفقه (ص ٤٥) ؛ روضة الناظر (١/٣٧٥) .
- (١٠) انظر التجريد (٣/١٢٦٥ ، ١٢٧٢ ، ١٢٨٤) ؛ البناء (٣/٤٢١) ؛ أحكام القرآن (٣/١٥) ؛ المغني
(٤/١٦٩) ؛ مختلف الرواية (٢/٥٨٢ وما بعدها) ؛ أصول السرخسي (١/١٠٨) .

والحديث الذي رواه الخصم^(١) إن كان متقدماً على ما قلنا ، نسخه فأروينا^(٢) ؛ فإنه عام^(٣) وذلك خاص^(٤) .

وإن كان الذي^(٥) رواه متأخراً^(٦) أوجب الخصوص^(٧) ،

(١) إشارة إلى الحديث الذي احتج به الصحابان ، ومعهم جمهور الفقهاء وهو : " ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة " .

(٢) في (أ) و (ب) و (د) : " وروينا نسخه بما روينا " والمثبت من (ز) .

(٣) العام في اللغة : الجمع ، وشيء عميم أي : تام ، وعم الشيء يعُمُّ عُمُوماً ، شمل الجماعة . اصطلاحاً : كل لفظ ينتظم جمعاً من الأسماء لفظاً ومعنى . انظر : معجم مقاييس اللغة مادة " عمم " (ص ٦٢٦) ؛ لسان العرب (٢٤٢٦/١٢) ؛ أصول السرخسي (١٢٥/١) ؛ كشف الأسرار (٣٣/١) .

(٤) خاص : من الخصوص ، وهو الانفراد ، يقال خصَّه بالشيء إذا أفرد به دون غيره . في الاصطلاح : اللفظ الذي وضع لمعنى واحد على سبيل الانفراد ، وكل اسم وضع لمسمى معلوم على الانفراد . انظر لسان العرب مادة " خصص " (٢٢٤/٧) ؛ الصحاح (ص ٩٥) ؛ أصول السرخسي (٢٤/١) ؛ كشف الأسرار (٣٠/١) ؛ أصول الفقه (ص ١٤٦) .

(٥) في (ب) خاصاً ، وفي (أ) و (د) : " الخاص " ، والمثبت من (ز) .

(٦) سياق (ج) و (هـ) : " والحديث الذي رواه الخصم إن تقدم فقد نسخه العام وإن تأخر أوجب الخصوص " ، وهذه الجملة كتبت في (أ) و (ب) أيضاً ملحقة ولعله إشارة إلى أنها وردت بالصيغتين ، والله أعلم .

(٧) عند الإمام أبو حنيفة - رحمه الله - إن العام في إيجاب الحكم مثل الخاص ، فإذا ورد في حادثة وعرف تاريخهما كان الثاني ناسخاً إن كان هو العام ومخصصاً إن كان هو الخاص ، وإن لم يعلم تاريخهما يجعل العام آخر للاحتياط وفيما نحن فيه كذلك ، وذكر بعضهم أن أبا حنيفة - رحمه الله - عمل بالحديث العام دون الخاص في هذه المسألة لأن الأصل عنده أن العام المتفق على قبوله أولى من الخاص المختلف في قبوله ، لأنهما لما تساويا يرجح العام بكونه متفقاً عليه على الخاص فقلوله " ما سقته السماء ... " متفق عليه لأنهما عملا به فيما وراء الخمسة الأوسق وحكما بتفاوت الواجب عند قلة المؤونة وكثرتها فأوجبا العشر فيما سقته السماء ونصف العشر فيما سقي بدالية عملاً بهذا الحديث وجعلنا الحديث الخاص مخصصاً له ، وأبو حنيفة - رحمه الله - لم يعمل بالحديث الخاص أصلاً ، فكان المتفق عليه أولى من المختلف فيه ، والعمل بالعام وإجراؤه على عمومته أولى من التخصيص لأن في التخصيص إخراج بعض ما تناوله اللفظ العام أن يكون مراداً ، وفيه الحكم على المتكلم بأنه أطلق الكل وأراد البعض ، وهذا نوع مجاز ، والجاز خلاف الأصل . انظر أصول البزدوي (٥٩/١) ؛ كشف الأسرار (٢٩١/١) وما بعدها ؛ الكافي شرح السغناقي (٦٥٩/٢) وما بعدها ؛ عمدة القاري (١٠٤/٩) وما بعدها ؛ اللباب (٣٦٤/١) وما بعدها ؛ نصب الراية (٣٨٥/٢) ؛ شرح معاني الآثار (٨٧/٢) وما بعدها ؛ شرح مختصر الطحاوي (٥٢٩/٢) وما بعدها ؛ فتح القدير (٢٤٣/٢) ؛ التجريد (١٢٦٩/٣) وما بعدها .

فلما تعارض ^(١) الوجهان بطل العمل به ^(٢) .

والقياس ^(٣) معنا ؛ لأن العشر مخالف للزكاة ، ولأن المراد بالصدقة ^(٤)

الزكاة ؛ قال الله تعالى : $M \quad k j \quad l \quad m \quad n$ ^(٥) ^(٦) . والمراد

بالأوساق تقدير النصاب بمائتي درهم ^(٧) ؛ لأنهم كانوا يتبايعون بالأوساق ^(٨) .

(١) المعارضة لغة : الممانعة على سبيل المقابلة ، يقال : عرض لي كذا ، أي استقبلني فمنعني مما قصدته .

اصطلاحاً : تقابل الدليلين على سبيل الممانعة والمدافعة . انظر الميزان (ص ٣١٩) ؛ المغنى للخبازي

(ص ٢٢٤) ؛ أصول السرخسي (١٢/٢) ؛ الكوكب المنير (٦٠٥/٤) .

(٢) إذا وقع بين السنتين ولم يعرف التاريخ ، تعذر العمل بالمتعارضين ، ويجعل الحكم في ذلك كالمعدوم

أصلاً . انظر أصول السرخسي (١٣/٢) ؛ التقرير والتحجير (٤/٣) ؛ الوافي (١١٤٧/٣) وما بعدها .

(٣) القياس في اللغة : التقدير والمساواة . اصطلاحاً : حمل فرع على أصل في حكم بجامع بينهما . انتقل

للقياس نظراً لأنه عند التعارض ولم يعلم التاريخ ، ينتقل للقياس وأقوال الصحابة كما ذكر فخر الإسلام ،

وليس المراد القياس على حكم أحد النصين ، فإن ذلك انعدم بالتعارض فلم يبق حكماً ، بل المراد به

حكم آخر من جنسه اتفقوا على ذلك الحكم . انظر لسان العرب مادة " قيس " (١٨٧/٦) ؛ المصباح

المنير (ص ٣١٠) ؛ أصول السرخسي (١٤٣/٢) ؛ تقويم الأدلة (ص ٢٧٤) ؛ مذكرة في أصول الفقه

(ص ٢٩١) ؛ التقرير والتحجير (٤/٣) ؛ الحجج الشرعية (ص ١٣٣) ؛ الوافي (١٤٤٨/٣) .

(٤) الصدقة : هي العطية التي بها تبتغى المثوبة من الله تعالى ، ويقال تصدق على المساكين أي أعطاهم

الصدقة ، والزكاة الشرعية تسمى في القرآن والسنة صدقة ، قال الماوردي : " الصدقة زكاة ، والزكاة

صدقة ، يفترق الاسم ويتفق المعنى " . انظر المغرب مادة " صدق " (٤٦٩/١) ؛ مختار الصحاح

(ص ١٨١) ؛ الأحكام السلطانية (ص ١٤٥) ؛ تفسير السمرقندي (٨٦/٢) .

(٥) التوبة آية : ١٠٣ .

(٦) في (أ) و (د) و (ز) تقدم الآية على قول : " ولأن المراد ... الخ " .

(٧) الدرهم : اسم للمضروب من الفضة ، وهو معرب يعتبر وحدة وزن مقدارها ٢.٩٧ جم . انظر

المصباح المنير مادة " دره " (ص ٧٣) ؛ معجم لغة الفقهاء (ص ٤٤٩) ؛ المقادير الشرعية (ص ٦١) .

(٨) انظر التجريد (١٢٦٧/٣) ؛ البدائع (٨٩/٢) ؛ البناية (٤٢١/٣) ؛ المحيط البرهاني (٢٧٥/٣) .

والعشر نظير الخراج ، والاعتبار بالخراج حجة على الخصم ؛ لأن الخراج يجب قلّ الخارج أو كثر ^(١) .

والخامس ^(٢) : تفسير الوسط ^(٣) ، وهو ستون صاعاً ^(٤) ، كل صاع أربعة أمماء ^(٥) ، فيكون مائتين وأربعين مناً ، والخمسة الأوساق ألف ومائتان ، هذا قول أهل الكوفة ^(٦) .

وقال أهل البصرة : الوسط ثلاثمائة منّ ، والوسط حمل البعير ^(٧) في كلام العرب ^(٨) ، وهذا الذي (قلنا) ^(٩) هو الوسط فيه ^(١٠) ، وهو الغالب ^(١١) .
والسادس ^(١٢) : معرفة الصاع ، وهو ثمانية أرطال ^(١٣) ، وهو أربعة أمداد ^(١) عندنا ، وهو صاع العراق ^(٢) .

(١) انظر تبين الحقائق (١٠٢/٢) ؛ التجريد (١٢٨١/٣) .

(٢) من الفصول .

(٣) انظر ملحق المكايل (٧)

(٤) انظر ملحق المكايل (٣)

(٥) انظر ملحق المكايل (٧) .

(٦) انظر البناية (٤١٩/٣) ؛ العناية (٢٤٢/٢) ؛ فتح القدير (٢٤٢/٢) .

(٧) البعير : هو اسم يطلق على الذكر والأنثى من الإبل ، بمثولة الإنسان من الناس ، ويقال له بعيراً إذا أجذع . انظر حياة الحيوان (١٩٣/١) .

(٨) انظر لسان العرب مادة " وسق " (٣٧٨/١٠) ؛ أساس البلاغة مادة " وسق " (٦٧٥/١) ؛ معجم مقاييس اللغة مادة " وسق " (١٠٥٢) .

(٩) ما بين القوسين ساقط من (هـ) .

(١٠) في (جـ) : " المشهور " بدل " الوسط " .

(١١) انظر فتح القدير (٢٤٢/٢) ؛ العناية (٢٤٢/٢) ؛ البناية (٤١٩/٣) .

(١٢) من الفصول .

(١٣) انظر ملحق المكايل والموازن (ص١) .

وعند أهل / الحجاز (٣) خمسة أرتال وثلث رطل (٤) .

وصاع العراق صاع عمر - t - ، كان فُقِدَ فطلبه الحجاج (٥) حتى
وجده ، فكان يَمُنُّ به على أهل العراق ، فيقول في خطبته : يا أهل العراق والشقاق
والنفاق ومساوي الأخلاق !

أَلَمْ أخرج لكم صاع عمر (٦) ؟ وصاع عمر صاع رسول الله - r - وقد
أجمع عليه أصحاب النبي - u - (٧) .

و (روي) (٨) عن أبي يوسف أنه رجع بالمدينة إلى مذهبهم (٩) ،

(١) انظر ملحق المكايل والموازين (ص٦).

(٢) انظر الأصل (٢٧٦/٢) ؛ مختصر القدوري (ص٦١) ؛ التجريد (١٤٣١/٣) ؛ تحفة الفقهاء
(٣٣٨/١) ؛ الهداية (٢٣٨/٢) ؛ الاختيار (١٧٨/١) .

(٣) الحجاز : هي في الأصل سلسلة جبال السروات التي تبدأ جنوباً من اليمن وتمتد شمالاً إلى قرب الشام
وسميت حجازاً لأنها تحجز تهامة والغور عن نجد . وللحجاز مكانة خاصة في قلوب المسلمين لوجود مكة
والمدينة المنورة فيه . والحجاز في العصر الحالي يدخل ضمن التقسيم الإداري لمناطق المملكة العربية السعودية وهو
واقع في المقام الأول ضمن منطقتي مكة المكرمة والمدينة ، ويشمل إلى جانب المدينتين المقدستين مدناً كبرى
مثل جدة والطائف وينبع ورايح . انظر الموسوعة العربية العالمية (٨٢/٩ ، ٨٣) ؛ ملحق الخرائط (٤) .

(٤) انظر المغرب مادة " صوع " (٤٨٦/١) ؛ الأموال (٦٢٣/١) ؛ شرح الوقاية (٣٦٦/١) .

(٥) الحجاج بن يوسف بن أبي عقيل الثقفي ، عامل عبد الملك بن مروان على العراق وخراسان ، ولما توفي
عبد الملك وتولى الوليد أبقاءه على ما بيده ، كان مهيباً داهية مفوها سفاكاً للدماء . قال عنه ابن حجر في
التقريب (١٥٣/١) : الأمير المشهور الظالم المبير ، وقع ذكره في الصحيحين وغيرهما وليس بأهل بأن
يروى عنه . ولي إمرة العراق عشرين سنة ومات سنة ٩٥هـ وعمره ثلاث وقيل أربع وخمسون سنة .
انظر ترجمته في : العبر (١١٢/١) ؛ البداية والنهاية (١٢٠/٩) ؛ المنتظم (٣٣٦/٦) .

(٦) انظر البناية (٥٠٢/٣) ؛ شرح معاني الآثار (١٠٥/٢) ؛ الأسرار (٣٧٣/١) ؛ شرح مختصر الطحاوي
(٥٧٨/٢) ؛ التجريد (١٤٣٢/٣) ؛ الأموال (٦٢٢/١) .

(٧) انظر شرح مختصر الطحاوي (٥٧٨/٢) .

(٨) ما بين القوسين لم يرد في (ج) و في (ز) : " يروى " .

(٩) انظر شرح مختصر الطحاوي (٥٧٦/٢) ؛ الأسرار (٣٧٠/١) ؛ المختلف في الفقه (٦٩٣/٢) ؛ المستجمع
(٨٩٢/٢) ؛ النهر الفائق (٣٧٤/١) . وقد ورد تفصيل الأثر في : السنن الكبرى للبيهقي ، كتاب الزكاة ،

وليس ذلك بثابت عندنا ^(١) .

و (روي) ^(٢) عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت : " جرت السنة من رسول الله - ﷺ - الاغتسال بصاع من ماء ، والصاع ثمانية أرطال ^(٣) .

والسابع ^(٤) : أن ما لا يوسق ^(٥) مثل القطن وغيره فإن أبا يوسف اعتبر (في ذلك) ^(٦) قيمة خمسة أوسق من أدنى ما يوسق ^(٧) ، واعتبر محمد في ذلك (خمسة أعداد) ^(٨) مما يتبايع به الناس بالأحمال ^(٩) - كما في القطن ^(١) - أو بالأفراق ^(٢) أو بالأمناء ^(٣) .

إذا كان الخارج مما لا يدخل تحت الوسق

باب ما دل على أن صاع النبي - ﷺ - كان عياره خمسة أرطال وثلاث ^(١٧١/٤) ؛ مختصر خلافيات البيهقي ^(٤٩٨/٢) . وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الخبير : للملك مع أبي يوسف فيه قصة مشهورة رواها البيهقي بإسناد جيد ^(٤٠٢/٢) ؛ شرح معاني الآثار ، كتاب الزكاة ، باب وزن الصاع كم هو ؟ ^(١٠٤/٢) وما بعدها ؛ المنتقى للباجي ^(٣٠٢/٣) ؛ شرح الزرقاني ^(٢١١/٢) ؛ أحسن التقاسيم ^(١١٠/١) .

(١) اختلف في ثبوت مخالفة الإمام أبي يوسف للطرفين ، فهناك من أثبت الخلاف كما في النبايع (.....) وهناك من قال بعدم الخلاف لأن الثاني قدره برطل المدينة ، وهو ثلاثون استاراً ، والعراقي عشرون ، فإذا قابلت ثمانية بالعراقي بخمسة وثلاث بالمديني وجدناهما سواء ، وهذا هو الأشبه لأن محمداً لم يذكر خلاف أبي يوسف ولو كان لذكره لأنه أعرف بمذهبه . انظر فتح القدير ^(٢٩٧/٢) وما بعدها ؛ النهر الفائق ^(٣٧٥/١) ؛ حاشية ابن عابدين ^(٣٧٣/٣) وما بعدها .

(٢) ما بين القوسين لم يرد في (ج) و (ز) .

(٣) أخرجه الدار قطني في سننه ، كتاب زكاة الفطر ^(١٥٣/٢) ، عن طريق منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة - رضي الله عنها - وقال : لم يروه عن منصور غير صالح وهو ضعيف الحديث ، والبيهقي في السنن الكبرى ، كتاب صدقة الفطر ، باب ما دل على أن صاع النبي - ﷺ - كان عبارة عن خمسة أرطال وثلاث ، وقد ضعفه ^(١٧١/٤) . انظر نصب الراية ^(٤٣٠/٢) .

(٤) من الفصول .

(٥) زيد في (ز) : " أي لا يكال كيل الوسق " .

(٦) ما بين القوسين لم يرد في (أ) و (د) ، و (في) لم ترد في (ب) .

(٧) انظر مختصر القدوري ^(٢٠٨) ؛ تبين الحقائق ^(١٠٤/٢) ؛ البناءة ^(٤٢٦/٣) .

(٨) ما بين القوسين لم يرد في غير (ز) ، والمثبت من (ز) موافق لما في الهداية ^(٢١٢/٢) ؛ وفتح القدير

^(٢٤٦/٢) ؛ شرح قاضي خان ^(٤٠٥/١) .

(٩) انظر ملحق المكايل ^(٩) .

أو بالأرطال (٤)(٥)(٦) ، واعتبر أبو يوسف المعاني ، واعتبر محمد الصور (٧) .

والثامن (٨) : أن ما له ثمرة باقية ، أو ليس له ثمرة باقية من الخضر سواء عند أبي حنيفة، وفي كله العشر ، قليلاً كان أو كثيراً (٩) ، حتى يجب في عشر دستجات (١٠) من البقل (١١) دستجة واحدة ، وفي عشر حفئات (١٢) من الحنطة (١)

العشر واجب في كل
خارج سواء بقي أو
لا يبقى قل أو أكثر

(١) زيد بعده في (ز) : " كل حمل ثلاثمائة منّ ، وبالقرب " والشرط الأول موافق لما في الهداية (٢١٢/٢) وهي زيادة مفسرة .

(٢) انظر ملحق المكايل (٨) .

(٣) انظر ملحق المكايل (٧) .

(٤) انظر ملحق المكايل (ص ١) . .

(٥) زيد بعده في (ز) : " كما في العسل ، فيه ثلاث روايات ، وفي السكر والزعفران هو بالأمناء " .

(٦) انظر الأصل (١٤٠/٢) ؛ مختصر القدوري (ص ٢٠٨) ؛ مختلف الرواية (٦٠٣/٢) وما بعدها ؛ تبين الحقائق (١٠٤/٢) .

(٧) الأصل عند أبي يوسف اعتبار الوسق لأن النص ورد به ، فإذا أمكن اعتباره صورة ومعنى ، يعتبر ، وإن لم يمكن اعتبر معنى وهو قيمة الموسوق ، وأخذ في التقدير بالأدنى ، لأن الغالب عنده في العشر معنى العبادة ، واستدل عليه بصرفه في مصارف الزكاة ، فكان الاحتياط في ذلك بأخذ الأدنى . وجه قول محمد أن التقدير بالوسق في الموسوقات لكونه أقصى ما يقدر به في بابه ، وأقصى ما يقدر به في غير الموسوق ما ذكرنا فوجب تقديره ، فأخذ بالأعلى لأن الغالب في العشر عنده معنى المؤنة ، واستدل بوجوب الزكاة في مال المحنون والمكاتب وغيرهم ، فلا يبنى على الاحتياط بالأدنى بالشك ، والأصل براءة الذمة . انظر مختلف الرواية (٦٠٣/٢) ؛ تبين الحقائق (١٠٤/٢) .

(٨) من الفصول .

(٩) انظر الجامع الصغير (١٣٠ وما بعدها) ؛ الأصل (١٣٩/٢) وما بعدها ؛ مختلف الرواية (٥٨٢/٢) ؛ مختصر القدوري (ص ٥٨) ؛ الاختيار (٦٤/١) .

(١٠) الدستجة ، بفتح الدال وسكون السين المهملة : الحزمة والضغث ، تعريب رسته . انظر تاج العروس مادة " دستج " (٥٦٦/٥) ؛ المغرب (٢٨٧/١) ؛ القاموس المحيط (٢٤١/١) .

(١١) البقل : كل نبات اخضرّت له الأرض فهو بقل . انظر المغرب مادة " بقل " (٨٣/١) ؛ مختار الصحاح (٣٩ وما بعدها) .

(١٢) الحفنة : ملء الكفين من الطعام . انظر مختار الصحاح مادة " حفن " (ص ٨١) ؛ معجم مقاييس اللغة (ص ٢٥٤) .

العشر واجب في
كل خارج سواء
بقي أو لا يبقى قل
أو كثر

حَفَنَةً ، فكل ما يُسْتَتَرَل به الأرض فهذا حكمها ، وإنما استثنى الحطب والحشيش والقصب لأنه لا يستترل ^(٢) به الأرض حتى لو كان في أرض يستترل فحكمه كذلك ^(٣) .

وقالا : لا عشر إلا فيما له ثمرة باقية ، مثل الحبوب كلها ، والتمر والزبيب ، وإنما يراد به ماله ثمرة باقية بلا تكلف ^(٤) .

واحتجا ^(٥) بما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : " ليس في الخضروات صدقة ^(٦) " قالوا : ولأنه صدقة من وجه فلا يجب في كل مال ^(١) .
رأي الصحابان

(١) الحنطة : البر والقمح ، والجمع حَنَطٌ . انظر مختار الصحاح مادة " حنط " (ص ٨٧) ؛ المصباح المنير (ص ٩٥) .

(٢) المراد تستنى به الأرض . انظر المصباح المنير مادة " نزل " (ص ٣٥٦) ؛ لسان العرب (٦٥٩/١١) .

(٣) عبارة (ج) : " ... حفنة ، وهذا في شيء تستترل به الأرض ، حتى لو استترل الأرض بالقصب والحشيش يجب عنده " .

(٤) أي أن يبقى سنة في الغالب من غير معالجة كثيرة ، وينتفع به انتفاعاً عاماً . انظر البناية (٤٢٩/٣) ؛ حاشية اللكنوي (٢٠٩/٢) .

(٥) في (ب) " وجه قولهما " وفي (ج) : " واحتج " بدل " احتجا " .

(٦) أخرجه الدار قطني في السنن ، كتاب الزكاة ، باب ليس في الخضروات صدقة (٩٤/٢ وما بعدها) . روي من حديث معاذ ، وطلحة ، وعلي ، ومحمد بن عبد الله بن جحش ، وعائشة وأنس - ي - وفي أسانيده كلام . أما حديث معاذ : فأخرجه الترمذي ، كتاب الزكاة ، باب ما جاء في زكاة الخضروات ، (٣٠/٣) . وقال أبو عيسى : إسناده الحديث ليس بصحيح ، وليس يصح في هذا الباب عن النبي - ﷺ - شيء ، وإنما يروي هذا عن موسى بن طلحة عن النبي - ﷺ - مرسلاً ، والحسن بن عماره ضعفه شعبة ، وغيره ، وتركه ابن المبارك . وطريق آخر : رواه الحاكم في " المستدرک " بمعناه ، بلفظ " وأما القثاء ، والبطيخ ، والرمان ، والقصب ، والخضر ، فعفا عنه رسول الله - ﷺ - " . ثم قال حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي في تلخيصه ، المستدرک ، كتاب الزكاة (٥٥٨/١) . وقال الزيلعي : قال صاحب التنقيح : وفي تصحيح الحاكم لهذا الحديث نظر ، فإنه حديث

واحتج أبو حنيفة بما روينا : " ما سقته السماء ففيه العشر " ^(٢) من غير تفصيل .

وعن ابن عباس ^(٣) - رضي الله عنهما - " أنه كان يأخذ العشر من الخضر ، من كل عشر باقات باقة " ^(٤) .

ولما قلنا إن السبب هو الأرض النامية بالخارج ، وكل ما تستمى به الأرض فهو من صفات النماء ، والاستنماء بغيرها غالباً ^(٥) ، وقد بينا أن في العشر معنى المؤنة

ضعيف . انظر نصب الراية (٣٨٦/٢ وما بعدها) ؛ الدراية (٢٦٣/١ وما بعدها) ؛ تلخيص الحبير (٣٦٤/٢ وما بعدها) ؛ نيل الأوطار (١٤٢/٤ وما بعدها) .

(١) لأن ما كان تافهاً عادة يتيسر وجوده على الغني والفقير فلا يجب فيه حق لله تعالى ، إنما يجب فيما يعز وجوده ويناله الأغنياء دون الفقراء ، وما له ثمرة باقية يعز وجوده ، أما الخضر والرياحين فتافهة عادة . انظر المبسوط (٦/٣) ؛ التجريد (١٢٨٥/٣) .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي أبو العباس ، ابن عم رسول الله - ﷺ - ولد وبنو هاشم بالشعب قبل الهجرة بثلاث وقيل بخمس والأول أثبت ، ودعى له الرسول بقوله " اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل ، فكان حبر الأمة وفقه العصر وإمام التفسير ، أحد العبادة من فقهاء الصحابة ، صحب النبي عليه الصلاة والسلام وروى عنه جملة من الأحاديث ، مات بالطائف سنة ثمان وستين وقيل سنة سبعين . انظر الإصابة (١٤١/٤ وما بعدها) ؛ سير أعلام النبلاء (٣٣٧/٣) ؛ تقريب التهذيب (٣٠٩/١) ؛ الثقات (٢٠٧/٣) .

(٤) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف ، كتاب الزكاة ، في الزيتون فيه الزكاة أم لا (٣٧٣/٢) . أما أثر (من كل عشر باقات باقة) فقد وجدته في كتب الفقه منسوباً لابن عباس . انظر التجريد (١٢٨٣/٣) ؛ المبسوط (٢٦/٣) ؛ أحكام القرآن (١٠/٣) ؛ وفي كتب الآثار ورد في مصنف ابن أبي شيبة في حديث النخعي ، كتاب الزكاة في كل شيء أخرجت الأرض زكاة (٣٧١/٢) ؛ نصب الراية (٣٨٦/٢) .

(٥) انظر البدائع (٨٨/٢) ؛ البناء (٤٢٤/٣) ؛ شرح الجامع لقاضي خان (٤٠٤/١) .

بالإجماع ^(١) ، وهو نظير الخراج ، والخراج لا يختص بما له ثمرة باقية . والزكاة التي هي عبادة خالصة لا تختص بمال ^(٢) ، وإذا صح النماء ، في أي مال كان ، وجبت الزكاة ^(٣) ، حتى إن الخضر إذا كانت للتجارة ^(٤) ، (و) ^(٥) كانت نصاباً (تجب) ^{(٦)(٧)} .

(والجواب عن احتجاجهم بالحديث) ^(٨) أن المراد بالصدقة الزكاة ، وأراد به ^(٩) أن لا تؤخذ ^(١٠) حتى إذا مر بها على العاشر لم تؤخذ ، (بل يدفع بنفسه) ^(١١) ، وفي بعض الروايات : " لا تؤخذ من الخضراوات صدقة " ^(١٢) في حديث معاذ ^(١٣) - t - وبذلك يقول أبو حنيفة ^(١) - رحمه الله - .

(١) انظر (ص ١٨٨) من البحث .

(٢) المال : ما ملكته من كل شيء . وشرعاً : ما يميل إليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة . انظر لسان العرب مادة " مول " (٦٣٥/١١) ؛ تاج العروس (٤٢٧/٣٠) ؛ حاشية ابن عابدين (٥٣٤/٤) .

(٣) الهداية (٢١٠/٢) وما بعدها ؛ المبسوط (٦/٣) ؛ البنائة (٤٢٤/٣) ؛ التجريد (١٢٨١/٣) .

(٤) تجرا وتجارة أي مارس البيع والشراء ، فيقال تجرا في كذا ، والتجارة ما يتجر فيه وتقلب المال لفرض الربح ، وحرفته التاجر . انظر لسان العرب مادة " تجر " (٨٩/٤) ؛ المعجم الوسيط (٨٢/١) ؛ تاج العروس (٢٧٨/١٠) .

(٥) الواو لم ترد في غير (ب) .

(٦) ما بين القوسين لم يرد في غير (أ) و (ب) .

(٧) عمدة القارئ (١٠٧/٩) ؛ البدائع (٨٨/٢) .

(٨) ما بين القوسين لم يرد (ج) ، بل فيها : " والمراد بالصدقة في الخير " . كما أن كلمة " بالحديث " لم ترد في غير (ب) وفي (ب) " والجواب عن الحديث " ، انظر (ص....) من البحث .

(٩) في (ج) : " فائدته " بدل " أراد به " .

(١٠) في (هـ) : " أنه لا تؤخذ منه " .

(١١) ما بين القوسين ساقط من (ج) و (ز) .

(١٢) سبق تخريجه .

(١٣) معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عابد بن عدي بن كعب الأنصاري الخزرجي أبو عبد الرحمن المدني صحابي جليل كبير القدر ، شهد العقبة ولما هاجر الناس آخى رسول الله - ﷺ - بينه وبين ابن

والناسع^(٢) : أنه لا ترفع المؤن^(٣) في^(٤) العشر / ، مثل أجر العمال و
(نفقة)^(٥)(٦) البقرة وكري^(٧) الأنهار ، وغير ذلك ، بل يجب العشر في كل
الخارج^(٨).

ومن الناس من قال : ينظر إلى قدر قيمة المؤن من
الخارج ، فيسلم (له)^(٩) بلا عشر ، ثم يعشر الباقي ؛ لأن قدر المؤن
بمثلة السالم بعوض^(١) كأنه اشتراه ؛ ألا ترى أن من زرع في أرض مغصوبة^(٢)

مسعود شهد بدمراً وما بعدها ، كان أحد الأربعة من الخرج الذين جمعوا القرآن في حياة النبي - ﷺ - ،
وكان من أعلم الصحابة بالحلال والحرام . بعثه الرسول إلى اليمن ليعلم الناس القرآن وشرائع الإسلام ،
وقاضياً ، روى الكثير من الأحاديث عن الرسول - ﷺ - انتقل إلى الشام ومات في طاعون عمواس
سنة ثمان عشرة في خلافة عمر - ؓ - . انظر البداية والنهاية (٩٤/٧) وما بعدها ؛ الثقات (٣٦٨/٣)
وما بعدها ؛ الإصابة (١٣٦/٦) وما بعدها ؛ فضائل الصحابة (٣٧/١) ؛ الاستيعاب (١٤٠٢/٣) وما
بعدها .

(١) انظر مختلف الرواية (٥٨٣/٢) وما بعدها ؛ البناءة (٤٢٤/٣) ؛ تبين الحقائق (١٠٣/٢) .

(٢) من الفصول .

(٣) المؤن : مان الرجل أهله بموئهم مونا ومثونة ، كفاهم وأنفق عليهم وعالمهم . والمراد هنا هو الكلفة التي
دفعها في الزراعة . انظر لسان العرب مادة " مون " (٤٢٥/١٣) ؛ تاج العروس (٢١٨/٣٦) ؛ البناءة
(٤٢٦/٣) .

(٤) في (ج) و (هـ) : " من " .

(٥) ما بين القوسين لم يرد في (د) و (ج) و (ز) .

(٦) النفقة : مشتقة من النفوق الذي هو الهلاك ، وهي اسم بمعنى الإنفاق وما ينفق من الدراهم ونحوها .
انظر المعجم الوسيط مادة " نفق " (٩٤٢/٢) ؛ المصباح المنير (ص٣٦٧) ؛ أنيس الفقهاء (ص١٦٨) .

(٧) كرى الأنهار : حفر الأنهار . انظر لسان العرب مادة " كرى " (٢٢١/١٥) ؛ المصباح المنير
(ص٣١٦) ؛ المغرب (٢١٨/٢) .

(٨) انظر الجامع الصغير (ص١٣١) ؛ الهداية (٢١٤/٢) ؛ النهر الفائق (٣٣٠/١) ؛ شرح الجامع لقاضي
خان (٤٠٨/١) ؛ رمز الحقائق (٧٦/١) .

(٩) ما بين القوسين لم يرد في (هـ) .

سلم له من الخارج بقدر ما غرم^(٣) وطاب له ، كأنه اشتراه^(٤) .

ووجه قولنا : ما روينا عن النبي - ﷺ - أنه قال : " ما سقته السماء ففيه العشر ، وما سقي بغرب أو دالية أو سانية ففيه نصف العشر^(٥) " . فحكم بالتفاوت بتفاوت المؤن ، فلو رفعت المؤن لصار الواجب متفقاً ، فهذا نص^(٦) في الباب ، ولا قياس مع النص^{(٧)(٨)} ، وقد قلنا : إن هذا حق لم يشرع متكرراً باعتبار خارج أحد

(١) العوض : البذل ، عاوضت فلاناً بعوض في البيع والأخذ والعطاء بادلته . انظر المصباح المنير مادة " عوض " (ص ٢٦٠) ؛ معجم الأفعال المتعدية بحرف ، مادة عاض (٢٥٢/١) ؛ لسان العرب (١٩٢/٧) .

(٢) الغصب : أخذ الشيء ظلماً وقهراً . شرعاً : أخذ مال متقوم محرم بغير إذن مالكه على وجه يزيل يده إن كان في يده . انظر المغرب مادة غصب (١٠٥/٢) ؛ المصباح المنير (ص ٢٦٦) ؛ أنيس الفقهاء (ص ٢٦٩) ؛ طلبة الطلبة (ص ٢١٤) يرجع في تفصيل أحكام الغصب إلى البناية (١٨١/١١) ؛ البدائع (٢١١/٧) .

(٣) غرم : غرم في تجارته مثل خسر خلاف الربح . انظر المصباح المنير مادة " غرم " (ص ٢٦٥) ؛ المعجم الوسيط مادة " غرم " (٦٥١/٢) .

(٤) انظر تبين الحقائق (١٠٦/٢ وما بعدها) ؛ العناية (٢٥٠/٢) ؛ فتح القدير (٢٥٠/٢ وما بعدها) ؛ حاشية الشلي (١٠٦/٢ وما بعدها) .

(٥) سبق تخريجه .

(٦) النص لغة : هو الكشف والظهور ، ويعبر به لغة عن الدفع إلى غاية ما يتبقى . اصطلاحاً : ما لا يحتمل إلا معنى واحداً ، وقيل ما لا يحتمل التأويل ، ويطلق ويراد به الكتاب والسنة أيضاً . انظر لسان العرب مادة " نصص " (٩٧/٧) ؛ التعريفات (ص ٢٣٧) ؛ الميزان في الأصول (ص ١٧٨) ؛ معجم مصطلح الأصول (ص ٣٣٧) .

(٧) انظر بدائع الصنائع (٩٣/٢) ؛ البحر الرائق (٤١٦/٢) ؛ البناية (٤٣١/٣ وما بعدها) ؛ حاشية ابن عابدين (٣١٧/٣) .

(٨) أي القدر الذي يقابل المؤنة لا يعشر ويعشر الباقي ، فمثلاً لو كان الخارج أربعون قفيزاً فما سقته السماء ، واستحق قيمة قفيزين للعمال وغيره ، فإن الواجب على قول العامة أربعة أفقزة اعتبار المجموع الخارج ، وعلى القول الآخر قفيزان لأن ما يقابل المؤنة من الخارج لا يجب في قدر مقابلة شيء ، ولو

فلم يعتبر فيه يسر زائد بدفع المؤن ؛ ألا ترى أن المؤن لا ترفع في نصاب الزكاة ، ففي هذا أولى ^(١) ، وهذا الفصل من الخواص .

العاشر ^(٢) : أن الحطب والحشيش والقصب والطرفاء ^(٣) ونحوها مما لا يجب فيه العشر ؛ لأن الأرض تفسد بها ، فكيف يصلح نماء للأراضي ؟ حتى لو استتمى رجل أرضاً له بقوائم الخلاف ^(٤) وما أشبه ذلك ، أو بالحشيش أو القصب فكان يقطع ذلك ويبيعه ^(٥) ، كان فيه العشر عند أبي حنيفة ^{(٦)(٧)} ، كذلك ذكره الفقيه أبو جعفر ^(٨) .-+

وجوب العشر
في كل ما
تستتمى به
الأرض

زكاة ما يوجد
في الجبال

فرض إخراج أربعين قفيزاً فيما سقي بدالية أو غرب ، فإن الواجب فيه قفيزان بحكم الشرع فيلزم اتحاد الواجب فيما سقي بغرب ، وفيما سقته السماء ، وهو خلاف الشرع . انظر فتح القدير (٢٥١/٢) ؛ العناية (٢٥١/٢) .

(١) انظر التجريد (١٢٧٢/٣) .

(٢) من الفصول .

(٣) الطرفاء : شجر الواحدة طرفة ، وبها سمي طرفة بن العبد ، وقال سيبويه : الطرفاء واحد وجمع . انظر مختار الصحاح مادة " طرف " (ص ١٩٦) ؛ تهذيب الأسماء (١٧٥/٣) .

(٤) قوائم الخلاف : هو شجر الصفصاف ، وقيل صنف من الصفصاف . انظر مختار الصحاح مادة " خلف " (ص ٩٩) ؛ المصباح المنير (١١٠) .

(٥) في (أ) و (د) : " فكان ذلك بقطعه ويبيعه " وفي (ز) : " أو بالقصب الذرة والدرّة ، أي قصب الفارسي ، وكان يقطع ذلك خضر ويبيعه ، يجب فيه العشر " .

(٦) انظر الهداية (٢١٠/٢) وما بعدها (٨٨/٢) ؛ البدائع (٨٨/٢) ؛ التجريد (١٢٨٠/٣) ؛ المحيط البرهاني (٢٧٢/٣) .

(٧) شرط وجوب الزكاة في الخارج عند الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - أن يكون الخارج من الأرض مما يقصد بزراعته نماء الأرض وتستغل به . انظر البدائع (٨٨/٢) ؛ البنائة (٤٢٤/٣) .

(٨) انظر شرح مختصر الطحاوي (٥٢٧/٢) وما بعدها (٤٠٥/١) .

والحادي عشر^(١) : ما يوجد في الجبال من الثمار
فإن إطلاق جواب هذا الكتاب يوجب^(٢) العشر فيها^(٣) ،

وهي رواية أسد بن عمرو^{(٤)(٥)} ، (و)^(٦) عن أبي يوسف والحسن (بن زياد)^(٧)
أنه لا شيء فيه .

قالا : لأنه إنما يجب بسبب ملك الأرض ، ولم يوجد ملك الأرض^(٨) . ووجه
إطلاق الكتاب أن المقصود من السبب قد حصل فوجب العشر^(٩) .

(١) من الفصول .

(٢) في (ج) : " فإن ظاهر الجواب من الكتاب يدل على وجوب العشر فيه " وفي (ز) " فجواب
هذا ... " .

(٣) انظر الهداية (٢/٢١٣ وما بعدها) ؛ فتح القدير (٢/٢٤٩ وما بعدها) ؛ الفتاوى التاتارخانية
(٢/٢٤٦) .

(٤) أسد بن عمرو بن عامر بن عبد الله بن عمرو بن عامر البجلي الكوفي ، صاحب الإمام ، وأحد
الأعلام ، سمع أبا حنيفة ، وتفقه عليه ، وروى عنه الإمام أحمد ، وثقه يحيى ، أول من كتب كتب أبي
حنيفة ، ولي القضاء بواسط ، وولي قضاء بغداد بعد أبي يوسف ، مات عام ١٨٨ هـ وقيل ١٩٠ هـ .
انظر ترجمته في : الجواهر المضيئة (١/٣٧٦) ؛ تاريخ بغداد (٧/١٦) ؛ الفوائد البهية (ص ٤٤) .

(٥) انظر شرح الجامع لقاضي خان (١/٤٠٧) ؛ البناء (٣/٤٣١) .

(٦) الواو لم ترد في (أ) و (ج) و (هـ) ، بل فيها : " أسد بن عمرو عن " .

(٧) ما بين القوسين لم يرد في (د) .

(٨) انظر البدائع (٢/٩٣) ؛ شرح الجامع لقاضي خان (١/٤٠٧) ؛ البناء (٣/٤٣١) .

(٩) وجه قول أبي يوسف أن هذا مباح غير مملوك فلا يجب فيه العشر ، ولأبي حنيفة عمومات العشر ، إلا
أن ملك الخارج شرط ، ولما أخذه فقد صار ملكه كما لو كان في أرضه ، ولأن المقصود من الملك النماء
وقد حصل . انظر البدائع (٢/٩٣) ؛ حاشية ابن عابدين (٣/٣١٣) .

مسألة (١) :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - :

إذا مر الرجل بمال
على عاشر
الخوارج

في الخوارج (٢) يظهرون (٣) ، فيمرُّ عليهم رجل بمال فيعشره عاشرهم (٤) ، قال تُتْنَى عليه الصدقة ؛ وذلك لأنه هو الذي ضيَّع الحق بعد وجود حماية سلطان أهل العدل ، فكان عليه وباله (٥) .

مسألة :

في الخوارج يأخذون
صدقة الإبل والبقر
والغنم

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - : في الخوارج يظهرون يأخذون صدقة الإبل والبقر والغنم، والخراج، قال : لا يُتْنَى عليهم، إلا أني أمر أصحاب الصدقة وأفتيهم فيما بينهم وبين الله تعالى أن يعيدوا صدقاتهم (٦) (٧) ؛ ووجه ذلك أن

-
- (١) كلمة المسألة وردت في (أ) ، (ب) ، وكذا في أوائل (د) ولم ترد في غيرها من جميع مواضع الكتاب .
- (٢) الخوارج : هم الحرورية الذين خرجوا عن علي - t - واستحلوا دمه ودم أصحابه ، وهم الذين يكفرون أصحاب الكبائر ، ويستحلون قتل الإمام الغير العادل ، فكل من خرج عن الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجياً ، سواء في عهد الصحابة أو بعده . انظر : الملل والنحل (١/١١٤) ، المطلع على أبواب المقتنع (١/٣٧٨) ، البناية (٣/٣٥٩) ، معجم المصطلحات الفقهية (٢/٦٣) .
- (٣) زيد بعده في (ز) : " على الأرض ويغلبون " وهي زيادة موضحة .
- (٤) العاشر : هو من نصبه الإمام على الطريق ليأخذ الصدقات من التجار ، مأخوذ من عشرت القوم أعشرهم إذا أخذت عشر أموالهم ، وينصب العاشر ليأمن التجار بمقامه في الطريق من شر اللصوص . انظر : المحيط البرهاني (٣/٢٥٣) ، تبين الحقائق (٢/٨٣) ، أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (١/١٢٩) .
- (٥) تتنى عليه الصدقة ولم يجزئه عن الزكاة ؛ لأنهم يأخذون أموالنا بطريق الاستحلال ، لا بطريق الصدقة ، ولا يصرفونها في مصارف الصدقة ، وصاحب الحق عرض ماله للأخذ بالمرور عليه ، فلا يسقط حق عاشر أهل العدل في الأخذ منه . انظر : الجامع الصغير (١٢٩) ، الأصل (٢/٩٦) ، المبسوط (٢/٢٠٨) ، الهداية (٢/٢٠٢) وما بعدها ، المحيط البرهاني (٢/٢٥٨) .
- (٦) في (ج) : "... أفنى أهل الصدقات الإعادة فيما بينهم وبين الله تعالى " وهو موافق للمطبوع من الجامع الصغير ، والمعنى واحد ، والله أعلم .
- (٧) انظر : الجامع الصغير (١٢٥) ، الأصل (٢/٣١) ، ٥٣ ، ٧١ ، العناية (٢/١٩٨) وما بعدها ، النهر الفائق (١/٣١٥) .

الإمام هاهنا هو الذي ضيعهم ولم يحمهم عن أهل البغي^(١) ، وإنما الولاية^(٢) بسبب الحماية ، فبطل حق الأخذ^(٣) .

وأهل البغي مسلمون ، لهم إمرة ، فصح أخذهم ، فإن ضيّعوا فوبال ذلك عليهم^(٤) .

ولكنه في (الصدقة)^(٥) تجب الإعادة ؛ لأننا نعلم أنهم لا يصرفونها إلى الفقراء^(٦) ، بخلاف الخراج ؛ لأن أهل البغي يقاتلون أهل الحرب والخراج حق المقاتلة^(٧) .

(١) أهل البغي : قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الإمام الحق بتأويل ولهم شوكة . انظر : المطلع على أبواب المقنع (٣٧٧/١) ، حاشية ابن عابدين (٢٥٦/٣) ، الموسوعة الفقهية (١٣٠/٨) .

(٢) الولاية : من الولي وهو القرب ، وفي اللغة : مصدر يرد بمعنى تولي الأمر والقيام به أو عليه ، نقول ولي هذا الشيء وولي عليه ولاية إذا ملك أمره ، وكان له القيام عليه أو القيام به ، وفي اصطلاح الفقهاء عبارة عن سلطة شرعية تحصل لمن ثبتت له القدرة على إنشاء التصرفات ، وهي قسمان : (أ) ولاية عامة : وهي سلطة تدبير المصالح العامة للأمة ، وتصريف شئون الناس . (ب) ولاية خاصة : وهي سلطة تمكن صاحبها من مباشرة شئون أشخاص معينين ، والولاية إن كانت متعلقة بمن قام بها سميت ولاية قاصرة ، وإن كانت متعلقة بغيره سميت متعدية . انظر : المصباح المنير ، مادة ولي (٤٠٠) ، مختار الصحاح (٣٥٤) ، التعريفات (٢٤٩) ، الموسوعة الفقهية (٢٠٥/٧) ، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٥٠٠/٣) ، أنيس الفقهاء (١٤٨) .

(٣) انظر : الهداية (١٨٥/٢) ، البناء (٣٦٠/٣) ، حاشية اللكنوي (١٨٥/٢) ، بدائع الصنائع (٥٣/٢) .

(٤) انظر : بدائع الصنائع (٥٣/٢) ، التجنيس (٣٢٤/٢) وما بعدها ، مشايخ بلخ (٣٨٨/١) وما بعدها ، الفتاوى الولوالجية (١٨٠/١) .

(٥) ما بين القوسين لم يرد في غير (ز) .

(٦) سيأتي معناه مفصلاً في مصارف الزكاة من هذا البحث .

(٧) مصرف الخراج المقاتلة ، وأهل البغي والخوارج مقاتلة ، لأنهم يقاتلون أهل الحرب ويذبون عن حريم الإسلام . انظر : المبسوط (١٨٥/٢) وما بعدها ، فتح القدير (١٩٩/٢) وما بعدها ، حاشية ابن عابدين (٢٥٥/٣) وما بعدها ، شرح قاضي خان (٣٩١/١) ، العناية (١٩٩/٢) .

وقد قال بعض مشايخنا^(١) : يجب أن ينوي عند أخذ الخوارج الصدقة عليهم ، وكذلك كل سلطان ظالم لا يؤدي ما يأخذ من^(٢) الصدقات إلى أربابها ومصارفها^(٣)، وذلك لأن هؤلاء لو حُسِبَ ما لهم بما عليهم لكانوا فقراء^(٤) (٥) (٦) .

وقال بعضهم : هذا لا يجزيهم ؛ لأن عِلْمَ /^(٧) من يأخذ بما يأخذ شرط ،
فالأحوط أن يعاد^(٨) .

(١) منهم مشايخ بلخ ، والسرخسي ، محمد بن سلمة . انظر : مشايخ بلخ (٣٨٨/٢) ، المبسوط (١١٦/٢) .

(٢) في (ز) من الخراج والصدقات .

(٣) وقع في (ج) بعد قوله : " حق المقاتلة " : والسلطان إذا كان ظالماً فإنه ينوي عند أخذ الصدقات عليهم؛ لأنه ربما لا يؤديه إلى المستحق ، وكذلك ينوي عند أخذ الخوارج ؛ وذلك لأن هؤلاء - أعني السلاطين ظلماً - لو حوسب ما عليهم ... " .

(٤) المصرف : جمع مصارف ، وهي الجهات التي تصرف فيها الأشياء ، ومنه مصارف الزكاة أي المستحقون لها . انظر : معجم لغة الفقهاء (٤٣٤) ، المطلع على أبواب المقنع (٤٠٦/١) .

(٥) لأن الأموال التي في أيديهم أموال الناس ، ولو ردت إلى أربابها لم يبق في أيديهم شيء ، فهم بمنزلة الفقراء ، حتى قال محمد بن سلمة : يجوز أخذ الصدقة لعلي بن ماهان والي خراسان ، وكان أميراً ببلخ وجبت عليه كفارة يمين فسأل فأفتوهم بالصيام ، فجعل يكي ويقول لحشمه : إنهم يقولون لي ما عليك من التبعات فوق مالك من المال ، فكفارتك كفارة يمين من لا يملك شيئاً . انظر : المبسوط (١٨٦/٢) ، الاختيار (١٥٤/١) وما بعدها ، البنائة (٣٦٠/٣) ، حاشية سعدي جلبي (٢٠٠/٢) .

(٦) انظر : المبسوط (١٨٦/٢) ، فتاوى النوازل (١٤٠) ، شرح قاضي خان (٣٩٠/١) وما بعدها ، تبين الحقائق (٦٥/٢) وما بعدها ، فتح القدير (١٩٨/٢) وما بعدها .

(٧) في (ج) و (د) و (هـ) : " ما " بدل " من " .

(٨) أي الإفتاء بالإعادة ؛ لأن في ذلك خروجاً عن عهدة الزكاة بيقين ، والأصح أنه يسقط ذلك عن أرباب الأموال إذا نواوا بالدفع التصديق عليهم . انظر : المبسوط (١٨٦/٢) ، المحيط البرهاني (٢٢٣/٣) وما بعدها ، العناية (٢٠٠/٢) ، فتح القدير (٢٠٠/٢) ، حاشية ابن عابدين (٢٥٦/٣) وما بعدها .

وفصل الخراج أنه لا يثنى^(١) وأنه لا يؤمر فيه بالإعادة من الخواص ، وكذلك الأمر بالإعادة في الصدقة .

مسألة :

في الدار لمسلم
فجعلها بستاناً

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - : في المسلم له الدار أصلها خطة^(٢) فجعلها بستاناً^(٣) . قال فيه العشر^(٤) (وهذه من الخواص)^(٥) ، وأصل هذا أن المؤنة تدور على الماء ، فإن كانت تسقى ببئر أو عين فهي عشرية ، وإن كانت تسقى بأنهار الأعاجم فهي خراجية^(٦) ، وإن كانت تسقى بالسَّيْحُون والفُرَات ودجلة ونحوها. فعلى ما حكينا^(٧) ، وإن تعارضاً فكانت تسقى من هذا مرة ، ومن هذا مرة ، فالعشر أحق بالمسلم ، لما فيه من شبه العبادة^{(٨)(٩)} .

(١) في (ب) : لا يثنى عليه .

(٢) خطة : ما خطه الإمام بالتمليك عند فتح دار الحرب . انظر : العناية (٢٥٤/٢) ، حاشية اللكنوي (٢١٧/٢) .

(٣) بستاناً : كل أرض يحوطها حائط وفيها نخل متفرقة وأشجار ، وقيد به لأنه لو لم يجعلها بستاناً وفيها نخل تغل اكراراً لا شيء فيها . انظر : البناية (٤٣٦/٣) ، العناية (٢٥٤/٢) .

(٤) انظر : الجامع الصغير (١٣٢) ، الأصل (١٤٣/٢) ، شرح قاضي خان (٤١١/١) ، فتح القدير (٢٥٥/٢) ، العناية (٢٥٤/٢) .

(٥) ما بين القوسين لم يرد في (ج) .

(٦) هذه المسألة تبين أن الحكم الأصلي يتغير بتغير صفته ، فلو بقيت داراً كما كانت لا شيء فيها ، أما إذا جعلها بستاناً وجب العشر أو الخراج على ما ذكر ، والإشكال يقع في توظيف الخراج على المسلم ابتداءً ، ويزال بأن الممنوع وضع الخراج ابتداءً جبراً ، أما باختياره فيجوز ، وقد اختاره هنا حيث سقاه بماء الخراج . انظر : المبسوط (١١/٣) ، العناية (٢٥٥/٢) ، حاشية ابن عابدين (٣٢٠/٣) .

(٧) انظر : ص(.....) من هذا البحث .

(٨) فيه شبه من العبادة كون الواجب جزء من النماء كالزكاة تتعلق بالمال النامي ، و يصرف إلى مصارف الزكاة . انظر : أصول البزدوي (٣٥٣/٢) ، الوافي في أصول الفقه (١٤٩٩/٤) .

(٩) انظر : الهداية (٢١٧/٢) ، المحيط البرهاني (٢٨٦/٣) ، البحر الرائق (٤١٧/٢) ، حاشية ابن عابدين (٣٢٠/٣) .

مسألة :

ليس على
المجوسي في داره
شيء

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - قال : ليس على المجوسي (١)(٢) في داره خراج . وإن جعلها بستاناً فعليه الخراج (٣) .

وأصل ذلك أن الدور قد وقع فيها التسليم على أن لا مؤنة فيها باتفاق الآثار وإجماع المسلمين (٤)(٥) .

ألا ترى أن هذا الحق إنما وجب في الشرع بأرض نامية ، وهذه أرض غير نامية . وكذلك لو كانت فيها شجرة أو ما أشبه ذلك مما لا تستمنى به الأراضي ، ولا يراد به الاستنماء ، لم يجب في ثمرها شيء ، لما قلنا أن الأصل هو (٦) الأرض ، وهي ليست بنامية (٧) .

(١) المجوسي : مفرد المجوس منسوب إلى المجوسية وهي نخلة ، وعلى قول الأكثرين ليسوا من أهل الكتاب لذا لا تنكح نساؤهم ولا تؤكل ذبائحهم . انظر : المطلع (٢٢٢/١) ، تهذيب الأسماء (٣/٣٥٨) ، المغرب مادة (مجس) (٥٩/٢) .

(٢) والحكم في النصراني واليهودي كذلك ، إنما خص المجوسي بالذكر ، لأنه أبعد من الإسلام بسبب حرمة نسائهم وذبائحهم . انظر : حاشية اللكنوى على الهداية (٢١٧/٢) ، البحر الرائق (٤١٧/٢) .

(٣) انظر : الجامع الصغير (١٣٢) ، الأصل (١٤٣/٢) ، الهداية (٢١٧/٢) .

(٤) قال الزيلعي : غريب ، والذي ذكره أبو عبيدة في الأموال (٩٢/١) : أن عمر t (جعل الخراج على الأرضين التي تعمل من ذوات الحب والثمار التي تصلح للغلة ، وعطل من ذلك المساكن والدور التي هي منازلهم ولم يجعل فيها شيئاً) ذكره بغير سند . انظر : نصب الراية (٣٩٤/٢) ، الدراية : (٢٦٥٠/١) ، الأموال (٩٢/١) .

(٥) انظر : الإفصاح عن معاني الصحاح (١٧٨/١) ، مجمع الأثر (٣٢٣/١) ، البحر الرائق (٤١٧/٢) ، الهداية (٢١٧/٢) ، شرح قاضي خان (٤١٢/١) .

(٦) في غير (ز) : " هي " .

(٧) انظر : البناء (٤٣٧/٣) .

فإذا جعلها بستاناً فقد صارت نامية ، بمنزلة ما إذا جعل العلوقة (١) سائمة (٢) ،
وعليه الخراج بكل حال (٣) ؛ لأن في العشر معنى العبادة ، والكفر ينافيها (٤) . () وأما
الخراج ففيه معنى العقوبة (٥) (٦) والإسلام لا ينافي العقوبة ، فاستقام توظيف
الخراج عليه باعتبار الماء (٧) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمه الله - : في الرجل يمر ببضاعة
(٨) مائتي درهم (٩) على عاشر . قال : لا يعشرها ، وكذلك إذا مر بمائتي درهم

إذا مر على
العاشر بمائتي
درهم بضاعة
أو مضاربة

(١) العلوقة : من علف الدابة في المelf ، علفاً : أطعمها العلف ، والعلوفة بالفتح الناقة أو الشاة تعلقها ولا
ترسلها فترعى . انظر : مختار الصحاح مادة علف (١٨٩/١) ، المغرب (٧٨/٢) وما بعدها ، طلبه
الطلبه (٩١) .

(٢) السائمة في اللغة : هي التي ترعى بنفسها ، من سامت الماشية سوماً ، أي رعت بنفسها ، ويتعدى
بالمهزمة فيقال أسامها راعيها فهي سائمة ، والجمع سوائم . انظر : المصباح المنير مادة سوم (١٧٨) ،
تاج العروس (٤٣١/٣٢) ، طلبه الطلبة (٩١) .

(٣) أي عليه الخراج ، سواء سقاها بماء الخراج أو بماء العشر ، فلا عبرة بالماء ، والخراج أليق بحاله . انظر :
البنية (٤٣٧/٣) ، البحر الرائق (٤١٧/٢) ، مجمع الأثر (٣٢٢/١) .

(٤) في غير (ز) : " ينافيه " .

(٥) ساقط من (ز) .

(٦) معنى العقوبة في الخراج باعتبار الوصف : وهو التمكن من طلب النماء بالزراعة ، لأن الاشتغال بالزراعة
وعمارة الدنيا أعراض عن الجهاد فيصبح سبباً للمذلة التي هي نوع عقوبة . انظر : أصول البزدوي
(٣٥٤/٢) ، كشف الأسرار (٣٥٥/٢) .

(٧) انظر : فتح القدير (٢٥٥/٢) وما بعدها ، العناية (٢٥٥/٢) ، شرح الجامع الصغير لقاضي خان
(٤١٢/١) ، حاشية ابن عابدين (٣١٩/٣) .

(٨) البضاعة : قطعة من المال تجعل في التجارة . شرعاً : ما يدفعه المالك لإنسان يبيع فيه ويتجر ، ليكون
الربح كله للمالك ولا شيء منه للعامل . انظر : المغرب ، مادة بضع (٧٦/١) ، معجم مقاييس اللغة
(١١٩) ، متن اللغة (٣٠٤/١) ، البحر الرائق (٤٠٧/٢) .

(٩) الدرهم : اسم للمضروب من الفضة ، وهو معرب ، يعتبر وحدة وزن مقدارها ٢.٩٧ جم . انظر :
المصباح المنير ، مادة دره (٧٣) ، معجم لغة الفقهاء (٤٤٩) ، المقادير الشرعية (٦١) .

مضاربة^(١) لم يعشرها. (وكان أبو حنيفة - رحمه الله - مرة يقول يعشرها، ثم رجع فقال : لا يعشرها)^{(٢)(٣)} .

في العبد المأذون
إذا مر على
العاشر .

وقال عن أبي حنيفة - رحمه الله - في العبد المأذون^(٤) له في التجارة يمر
(عليه)^(٥) بمائتي درهم ، وليس عليه^(٦) دين^(٧) ، قال: يعشرها. وقال أبو يوسف: لا

(١) مضاربة : على وزن مفاعلة (مشتقة من الضرب في الأرض ، وهو السير فيها ، قال تعالى : M J

L M L K [المزمّل ، آية : ٢٠] ، وسميت مضاربة لأن المضارب يسير في الأرض غالباً طلباً
للربح. شرعاً : إعاره المال إلى من يتصرف فيه ليكون الربح بينهما على ما شرطاً . انظر : المصباح
المنير، مادة ضرب (٢١٤) ، مختار الصحاح (١٩٠) ، المغرب (٦/٢) ، البناية (٤٢/١٠) ، تبين الحقائق
(٥١٤/٥) ، طلبة الطلبة (٣٠١) ، أنيس الفقهاء (٢٤٧) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ز) .

(٣) انظر : الجامع الصغير (١٢٩ وما بعدها) ، الأصل (٩٤/٢ وما بعدها) ، الهداية (٢٠١/٢) ، المبسوط
(٢٠٧/٢) .

(٤) الإذن : الإعلام ، وأذنت لك في الشيء إذناً ، أبحته لك . شرعاً : فك الحجر عن المحجور عليه ،
والإذن له بالتصرف في المال والعقود . انظر : المعجم الوسيط ، مادة أذن (١١/١) ، معجم مقاييس
اللغة (٥١) ، الأفعال (٣٠/١) ، المبسوط (٥/٢٥) ، تبين الحقائق (٢٧٨/٦) ، البناية (١٣١/١١) .

(٥) ما بين القوسين لم يرد في (جـ) و (د) ، و (هـ) و (ز) . وفي (أ) "عليهم" والمثبت من (ب) .

(٦) الدين : واحد الديون ، ودانه أي أقرضه . شرعاً : ما ثبت من المال في الذمة بعقد ، أو استهلاك ، أو
استقراض . انظر : المصباح المنير ، مادة دين (١٢٤) ، مختار الصحاح (١١٤) ، معجم لغة الفقهاء
(٢١٢) ، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٩٣/٢) ، الموسوعة الفقهية (٢١٥/٢٨) .

(٧) قيد بهذا القيد لأن العبد إذا كان عليه دين يحيط بماله فانه لا يؤخذ منه شيء ، سواء كان معه مولاه أو
لم يكن ؛ لانعدام الملك عند أبي حنيفة ، وللشغل بالدين عندهما فهو مانع . انظر : فتح القدير
(٢٣٢/٢) ، العناية (٢٣٢/٢) .

أعلمه رجع عن هذا ^(١). وقياس قوله الثاني في المضاربة: أن لا يعشرها، وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله ^(٢).

أما صاحب البضاعة فمأمور بالتصرف وليس بمالك ، ولا مأموراً بأداء الزكاة، فلم يصح الأخذ منه ^(٣).

وأما المضارب فإنه بتمتلة المالك ^(٤) حتى لو باع من رب المال صح ، فأخذ منه بادابه ^(٥) ، ثم رجع عن هذا فقال : لا يؤخذ منه ؛ لأن المضارب في حكم الزكاة غير مالك ^(٦).

أما المأذون ، فإن كان مثل المضارب فالوجه فيه ما قلنا ^(٧).

(١) عند مراجعة المسألة في المطبوع من الكتب السادة الحنفية وجدت ، " وقال أبو يوسف : لا أدري أن أبا حنيفة - رحمه الله - رجع عن هذا أم لا ؟ " ، والعبارة هنا قد يفهم منها الجزم بعدم الرجوع ، والله اعلم . انظر : المبسوط (٢٠٧/٢) ، البدائع (٥٥/٢) ، البناء (٤٠١/٣) .

(٢) انظر : الجامع الصغير (١٣٠) ، تحفة الفقهاء (٣١٥/١) وما بعدها ، شرح الجامع لقاضي خان (٣٩٨/١) وما بعدها .

(٣) انظر : الهداية (٢٠١/٢) ، تبين الحقائق (٩١/٢) ، حاشية ابن عابدين (٢٩٨/٣) ، الفتاوى الهندية (٢٣١/١).

(٤) زيد هنا في (ز) : " حتى لو كان المال عرضاً ، ونهاه عن التصرف المالك لم يصح ، وحتى ... " وهي زيادة توضح المعنى ، وموافقة للمطبوع من : البناء (٤٠١/٣) ، المبسوط (٢٠٧/٢) .

(٥) هكذا رسمت هذه الكلمة في (أ) ورسمت في (هـ) : " بادآبه " ، وكذا في (جـ) و (ز) لكن بدون مد ، وهي غير منقوطة في (ب) و (د) ، ولعله " بأدائه " ، والله أعلم .

(٦) انظر : فتح القدير (٢٣١/٢) ، البدائع (٥٥/٢) وما بعدها ، البحر الرائق (٤٠٧/٢) ، الفتاوى التاتارخانية (٢٢٥/٢) .

(٧) أي لا يؤخذ منه لأن رب المال أذن للمضارب بالتصرف في المال ، ولم يأمره بأداء الزكاة ، والملك شرط الوجوب ولا ملك له فيه ، والنية شرط ولم توجد ، والعبد المأذون كالمضارب في هذا المعنى . انظر : البدائع (٥٥/٢) ، النهر الفائق (٣١٥/١) ، المحيط البرهاني (٢٥٧/٣) وما بعدها .

وإن كان بينهما فرق ، فلأن المأذون / بمترلة المالك ؛ ألا ترى أنه لا يرجع بالعهد، بخلاف المضارب ^(١) ، وقد ذكر في كتاب الزكاة ^(٢) أنه لا يؤخذ من هؤلاء جميعاً ، وهو حاصل الجواب ، وهو الصحيح في المأذون أيضاً ^{(٣)(٤)} .

مسألة (٥) :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - قال : ليس في الحملان ^(٦) والفصلان ^(٧) والعجاجيل ^(٨) زكاة ، وهو قول محمد . وقال أبو يوسف : فيها الزكاة منها ^(٩) .

حكم صغار السوائم
أو لا زكاة في
الحملان والفصلان
والعجاجيل

(١) وجه الفرق أن العبد المأذون يتصرف بنفسه بجهة الأمانة لأن الإذن فك الحجر ، ولهذا كان الإذن في النوع إذناً في الأنواع كلها ، بخلاف المضارب ؛ لأنه متصرف على وجه النيابة ، لهذا قلنا إن المضارب في نوع لا يملك التصرف في نوع آخر . انظر : المبسوط (٢٠٧/٢) ، شرح الجامع لقاضي خان (٣٩٩/١) ، الهداية (٢٠٢/٢) . ويراجع : أحكام المأذون والمضارب بتوسع في المبسوط (٥/٢٥) ، البنائة (١٣١/١١) ، تبين الحقائق (٥١٤/٥) .

(٢) كتاب الزكاة من كتاب الأصل (٩٤/٢) .

(٣) هناك اضطراب في (ج) في هذا الموضع .

(٤) انظر : العناية (٢٣٢/٢) ، حاشية ابن عابدين (٢٩١/٣) وما بعدها .

(٥) في (هـ) و (و) : " باب صدقة السوائم " بدل " مسألة " .

(٦) الحملان : جمع الحمل ، والحمل : ولد الضأن في السنة الأولى . انظر : حياة الحيوان (٣٧٥/١) ، المغرب ، مادة حمل (٢٥٥/١) ، المصباح المنير ، مادة حمل (٩٤) .

(٧) الفصلان : جمع فصيل ، والفصيل : ولد الناقة إذا فصل عن رضاع أمه . انظر : حياة الحيوان (٣٠٤/٢) ، المصباح المنير ، مادة فصل (٢٨٢) ، مختار الصحاح (٢٤٧) .

(٨) العجاجيل : جمع العجل ، والعجل : ولد البقر ما دام له شهر . انظر : حياة الحيوان (١٥٢/٢) ، المصباح المنير ، مادة عجل (٢٣٥) ، المغرب (٤٤/٢) .

(٩) انظر : الجامع الصغير (١٢٥) ، الأصل (٨/٢) ، مختصر القدوري (٥٥) ، الفقه النافع (٣٤١/١) وما بعدها .

وكان أبو حنيفة يقول أولاً^(١) : فيها ما في الكبار ، وهو قول زفر - رحمه الله - ، لأن النبي - **U** - قال : " في خمس من الإبل شاة "^(٢) ولم يفصل ، ولأن الشاة تجب في أربعة فصالان وواحدة كبيرة ، ولا يجب كلها في الكبيرة ، فثبت أن الكبار والصغار سواء^(٣) .

ثم رجع فقال: تجب فيها بقسطها^(٤) ، وهو قول أبي يوسف^(٥) والشافعي^(٦) ؛ لأن ما يحتسب عند الاختلاط صلح نصاباً لما يليق به عند الانفراد كالمهازيل^(٧) ، وهذا هو النظر في الطرفين جميعاً^(٨) ثم رجع أبو حنيفة - رحمه الله - وقال: لا شيء فيها^(٩) ،

(١) في (ج) : "يذهب قديماً إلى أن " بدل " يقول أولاً " .

(٢) أخرجه أبو داود ، كتاب الزكاة : باب زكاة السائمة ، عون المعبود (٣٠٦/٤) ، والترمذي . كتاب الزكاة : باب زكاة الإبل والغنم (٢٨٣/...) ، وقال أبو عيسى الترمذي : " حديث حسن ، والعمل على هذا الحديث عند كافة الفقهاء " ، وأخرج البخاري بنحوه ، عمدة القارئ ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الغنم (٢٤/٩) .

(٣) انظر : مختلف الرواية (٦١١/٢) ، مختصر اختلاف العلماء (٤١٩/١) ، رمز الحقائق (٧١/١) ، الهداية (١٧٩/٢) وما بعدها) .

(٤) القول الثاني لأبي حنيفة .

(٥) انظر : فتح القدير (١٨٩/٢) وما بعدها) ، التجريد (١١٧٩/٣) وما بعدها) ، شرح الزيادات لقاضي خان (٢٧٥/١) .

(٦) انظر : روضة الطالبين (٢٥١) ، المهذب (١٤٨/١) وما بعدها) ، المجموع (٣٧٧/٥) وما بعدها) ، الحاوي (١١٩/٣) وما بعدها) ، مغني المحتاج (٥٠٩/١) وما بعدها) .

(٧) المهازيل : الهزل يدل على الضعف ، والهزال خلاف السمن ، والجمع مهازيل . انظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة (هزل) (١٠٣١) ، المصباح المنير (٣٧٩) ، طلبية الطلبة (٩٧) ، المغرب (٣٨٤/٢) .

(٨) أي أن الزكاة بنيت على مراعاة النظر من الجانبين ، جانب الملاك ، وجانب الفقراء ، لذلك الواجب هو الوسط مراعاة للجانبين ، وفي إيجاب المسنة إضرار بالملاك ، لأن قيمتها قد تزيد على قيمة النصاب ، وفيه إحفاف برب المال ، وفي نفي الوجوب رأساً إضرار بالفقراء فكان العدل في إيجاب واحدة منها كالمهازيل . ووجه التشبيه هو وجوب الواحد من نصاب الإبل أو البقر أو الغنم المهزولة تحقيقاً للنظر من الجانبين ، فنقصان الوصف لا يسقط الزكاة أصلاً ، حتى أن في العجاف والمهازيل تجب بحسابها فكذلك نقصان السن . انظر : البدائع (٤٦/٢) ، الاختيار (١٦٠/١) ، البناية (٣٤٥/٣) ، حاشية اللكنوى (١٨٠/٢) .

(٩) الرواية الثالثة لأبي حنيفة .

وهو قول محمد - رحمه الله - لأن الزكاة تجب بالنص دون القياس ، فإن أمكن إيجابها بوصفها صح ، فأما التغيير ^(١) بالمقايضة فلا ، وبيان ذلك أن الزكاة لم تشرع إلا بأसन مرتبة ونصب متفاوتة ، وهذا المال لا يحتمل ذلك ، فصار تغييراً للمشروع بالمقايضة ^(٢) .

أما قول زفر - رحمه الله - فمستغنٍ عن البيان .

صورة المسألة

وأما طريق أبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله - فإن صورة قولهما أن الحول هل ينعقد على الصغار أم لا؟ ومن كانت له خمس من الإبل ، فلما مضى عليها عشرة أشهر ولدن أولاداً، ثم هلكت الأمهات، وتم ذلك الحول على الأولاد، فلا شيء فيها عند أبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله - وعند أبي يوسف يجب بحول الأصل ^(٣)^(٤) .

وتفسير قول أبي يوسف ^(٥) أن الفصلان إذا بلغت خمساً وعشرين ففيها واحدة منها ، ثم لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستاً وسبعين ، فإذا بلغت ففيها ثنتان منها ، فاحتملت فضل العدد ولم تحتل فضل السن ، لأن فضل السن بفضل سن في النصاب متعلق ^(٦) ولم يوجد ^(٧) .

(١) كذا رسم في جميع النسخ " التغيير تغييراً " ، وما في الهداية (١٨٠/١) ، وتبيين الحقائق (٥١/٢) ، يفيد بأن " التقدير تقديراً " والله أعلم .

(٢) انظر : الاختيار (١٦٠/١) ، العناية (١٨٨/٢) ، البحر الرائق (٣٧٩/٢) وما بعدها .

(٣) الأصل المراد به الأمهات .

(٤) انظر : حاشية ابن عابدين (٢٤٥/٣) وما بعدها ، مجمع الأنهر (٢٩٨/١) وما بعدها ، البناية (٣٤٣/٢) وما بعدها .

(٥) اختلفت الرواية عن أبي يوسف - رحمه الله - في كيفية أداء الزكاة عن الفصلان على ما سيأتي .

(٦) في (ج) : " فضل السن يتعلق بفضل سن في النصاب " .

(٧) انظر : المنيع (١٩٣/ب) ، تبيين الحقائق (٤٩/٢) وما بعدها ، العناية (١٨٩/٢) وما بعدها ؛ المصنف (١٠٣/أ) .

ومن كانت له خمس من الفصلان إلى خمس وعشرين ، فقد روي عن أبي يوسف أنه لا شيء فيها حتى تبلغ خمساً وعشرين ^(١) .

وروي عنه أنه قال : في الخمس خمس فصيل ، وفي العشر خمساً فصيل ، وفي خمس عشرة ثلاثة أخماس فصيل ، وفي عشرين أربعة أخماس فصيل ^(٢) .

وروى الحسن بن (زياد) ^(٣) عنه أن ينظر في الخمس إلى شاة وسط ، وإلى فصيل أفضلها فيجب أقلهما ، وفي عشر إلى شاتين وسطين وإلى فصيل أفضلها ^(٤)

فيجب أقلهما ، وفي خمس عشرة إلى ثلاث شياه وإلى فصيل / أفضلهما فيجب أقلهما ، وفي العشرين إلى أربع (شياه وإلى فصيل أفضلها فيجب أقلهما) ^{(٥)(٦)} .

وذكر محمد ^(٧) في الزيادات ^(٨) قولاً لأبي يوسف ، وهو قياس قولهم في المهازيل ، وهو أن ينظر إلى قيمة فصيل أفضلها وإلى قيمة شاة وسط وإلى قيمة بنت مخاض ^(٩)

(١) انظر : البدائع (٤٥/٢ وما بعدها) ، شرح الجامع لقاضي خان (٣٨٨/١ وما بعدها) ، العناية (١٨٩/٢) .

(٢) انظر : المراجع السابقة .

(٣) ما بين القوسين لم يرد في غير (ب) . وما ورد في المبسوط والبنية يفيد أنهما رواية الحسن بن مالك وليس الحسن بن زياد (١٦٧/٢) ، (٣٤٦/٣) .

(٤) كذا وقع في جميع المواضع : " وإلى فصيل أفضلها " وما في البدائع والهداية : " وفي رواية قال : في الخمس ينظر إلى قيمة شاة وسط وإلى قيمة خمس فصيل فيجب أقلهما ، وفي العشر ينظر إلى قيمة شاتين وإلى قيمة خمسي فصيل فيجب أقلهما ... الخ " (٤٦/٢) ، (١٨١/٢) .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (هـ) .

(٦) انظر : الهداية (١٨٠/٢ وما بعدها) ، البدائع (٤٥/٢ وما بعدها) ، المحيط البرهاني (١٧٥/٣) وما بعدها ، العناية (١٨٩/٢) .

(٧) محمد بن الحسن الشيباني .

(٨) الزيادات : لم أقف على كتاب الزيادات ولكن ما في شرح الزيادات لقاضي خان (٢٧٤/١) ؛ والزيادات للعتابي (.....) ؛ والمبسوط (١٦٦/٢) نقلاً عن الزيادات يؤيد هذه الرواية .

وسط ، فإن كانت قيمة أفضلها خمسين ، (وقيمة الشاة عشرين) ^(٢) ، وقيمة بنت المخاض الوسط مائة ، قلنا : لو كان في المال بنت مخاض وسط لوجب فيها شاة وسط ، وقيمة الشاة الوسط عشرون ، فإذا كان فيها فصيل يعدل نصف بنت المخاض وجبت فيها شاة تعدل نصف تلك الشاة ، وهي شاة قيمتها عشرة ^{(٣)(٤)} .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - : في عين القير ^(٥) أو النفط ^(٦) تكون في أرض الرجل ، فإن كانت أرض عشر فليس فيها عشر ، وإن كانت في أرض خراج فعليه الخراج ^{(٧)(٨)} .

(١) بنت مخاض: هي التي استكملت سنة ودخلت في الثانية ، سميت بما لأن أمها صارت حاملاً بولد آخر. انظر : طلبة الطلبة (٩١)، القاموس المحيط، مادة (مخض) (٨٤٣/١)، لسان العرب (٢٢٩/٧) .

(٢) ما بين القوسين لم يرد في غير (د) و (ز) .

(٣) شرح الزيادات لقاضي خان (٢٧٤/١ وما بعدها) ، المبسوط (١٦٦/٢ وما بعدها) ، المحيط البرهاني (١٧٥/٣ وما بعدها)، الفتاوى التاتارخانية (١٧٠/٢ وما بعدها) .

(٤) لأن الواجب خمس بنت مخاض ، فإذا كانت قيمتها مائة ، تكون قيمة الشاة عشرين ، وإذا كان الفصل يعدل نصف بنت مخاض ، أي خمسين ، وجب فيها شاة قيمتها عشرة . انظر : المبسوط (١٦٧/٢) .

(٥) القير : بالكسر ، هو شيء أسود تطلي به الإبل والسفن ، يمنع الماء أن يدخل ، وقيل هو الزيت . انظر: لسان العرب ، مادة (قير) (١٢٤/٥) ، المعجم الوسيط (٧٦٩/٢) ، تهذيب اللغة ، مادة (زفت) (١٢٨/١٣)، مختار الصحاح (١٤٠) .

(٦) النفط : مزيج من الهيدروكربونات يحصل عليها بتقطير زيت البترول الخام ، أو قطران الفحم الحجري ، وهو سريع الاشتعال ، وأكثر ما يستعمل في الوقود . انظر : المعجم الوسيط ، مادة (نفط) (٩٤١/٢) ، معجم لغة الفقهاء (٤٨٥) .

(٧) هناك اضطراب في عبارة (ز) في هذا الموضع .

(٨) انظر : الجامع الصغير (١٣٣) ، الأصل (١١٩/٢) ، بداية المبتدئ (٣٧/١) ، الهداية (٢١٩/٢) ، الجمع (٨٥٨/٢) .

وأصله ما قلنا إن العشر يتعلق بأرض نامية بحقيقة الخارج ، ولم يوجد ؛ لأن هذا (ليس) ^(١) من أنزال ^(٢) الأراضي . وأما الخراج فإنما يجب بالتمكن الذي يثبت به النماء تقديراً وحكماً ، وقد وجد هاهنا إذا كان وراء موضع العين أرض فارغة تصلح للزراعة ^(٣) .

قال ^(٤) : وإذا كان معدن ^(٥) (ذهب) ^(٦) أو فضة أو حديد أو رصاص أو صفر ^(٧) ففيه الخمس ^(٨) .

(١) ما بين القوسين ساقط من (ز) .

(٢) أنزال الأراضي : نزل الأرض ريعها ونماؤها ، وهو ما يحصل منها ، وعين بها الأرزاق كالخنطة ونحوها ، والجمع منه نزل بضم النون وسكون الزاء المعجمة . انظر : المغرب ، مادة (نزل) (٢٩٧/٢) ، المصباح المنير (٣٥٦) ، البناية (٤٤١/٣) ، حاشية اللكنوي (٢١٩/٢) .

(٣) انظر : الهداية (٢١٩/٢) ، المبسوط (٢١٦/٢) وما بعدها ، شرح مختصر الطحاوي (٥٥٤/٢) تبين الحقائق (١١١/٢) ، المستجمع (٨٥٨/٢) ، حاشية اللكنوي (٢١٩/٢) .

(٤) هذه المسائل التالية وردت في (هـ) و (و) في موضع آخر ، تحت عنوان " باب في المعدن والركاز " .

(٥) معدن : عدن فلان يعدن عدوناً إذا أقام ، ومنه جنات عدن ، ومركز كل شيء معدنه ، وسمي الذهب والفضة معدناً لإثبات الله فيه جوهرهما ، وإثباته إياه في الأرض حتى عدن أي ثبت ، فالمعدن خاص لما يكون في الأرض خلقه . انظر : لسان العرب ، مادة (عدن) (٢٧٩/١٣) ، تهذيب اللغة (١٢٩/٢) ، المصباح المنير (٢٣٧) .

(٦) كلمة (ذهب) لم ترد في (هـ) .

(٧) زيد بعد ذلك في (أ) و (ب) : " أو نحاس " وفي (هـ) : شبه " ولعلهما لم يردا في باقي النسخ ؛ لأن الصفر هو النحاس ، كما أن الشبه أيضاً ضرب من النحاس . انظر : مختار الصحاح ، مادة (صفر) (١٨٣) ، مادة (شبه) (١٦٧) . وزيد بعده في (ز) : " في أرض عشر أو خراج " وهذه الزيادة موافقة للمطبوع من الجامع الصغير (١٣٣) وما بعدها ، والهداية (٢٠٣/٢) ، وهي زيادة موضحة ومبينـة أن الحق ليس له تعلق بالأرض ، أو للاحتراز عن الدار .

(٨) انظر : الجامع الصغير (١٣٣) وما بعدها ، الأصل (١١٢/٢) ، تحفة الفقهاء (٣٢٩/١) وما بعدها فتح القدير (٢٣٢/٢) .

وقال الشافعي في قول ^(١) : لا شيء في المعدن إلا أنه إذا استخرج من الذهب أو الفضة ما يكون نصاباً ، وحال عليه الحول من بعد ، كان عليه الزكاة ^(٢) .

وقال في قول : يجب فيها ربع العشر حين تستخرج ^(٣) .

وعلى هذا القول الصفر والحديد والرصاص ^(٤) مثل الفضة (والذهب) ^(٥) ^(٦) وجه قوله: ما روي "إن النبي - ﷺ - أقطع" ^(٧) بلال بن الحارث ^(٨) المعادن القبلية ^(٩) "

(١) القول الأول للشافعي .

(٢) في اعتبار الحول قولان عند السادة الشافعية ، وفي أظهر القولين لا يعتبر ، لأن الحول يراد لكمال النماء ، وبالوجود يصل إلى النماء ، فالمستخرج نماء في نفسه فأشبهه الثمار . انظر : المجموع (٧٠/٦) ، نهاية

الاحتاج (٩٦/٣ وما بعدها) ، الإقناع (٢٢٥/١) ، البيان (٣٣٨/٣) ، كتر الراغبين (٤١/٢) .

(٣) وهذا هو القول الثاني للشافعي ، انظر : المجموع (٧١/٦ وما بعدها) ، الحاوي (٣٣٥/٣) ، الوسيط (٤٩٠/٢) ، التنبيه (٦٠/١) .

(٤) زيد بعدها في (أ) و (ب) : " والنحاس " .

(٥) ما بين القوسين من (أ) و (ب) .

(٦) في كتب السادة الشافعية وجوب الزكاة في الذهب والفضة فقط ، وهناك رواية شاذة ورد فيها وجوب الزكاة في كل مستخرج . انظر : المجموع (٦٨/٦) ، الوسيط (٤٩٠/٢) ، مغني المحتاج (٥٣٤/١) .

(٧) أقطع : مأخوذ من القطع وهو إبانة بعض أجزاء الجرم من بعض فصلاً . والاقطاعات : هي المواضع التي اقطعها الإمام من الموات قوما فيتملكونها . انظر : المغرب ، مادة (قطع) (١٨٦/٢) ، المصباح المنير (٢٦٥) .

(٨) هو بلال بن الحارث بن عاصم ، أبو عبد الرحمن ، صاحب رسول الله ﷺ ، المزني المدني ، وفد إلى النبي ﷺ مع قومه سنة خمس من الهجرة ، وكان صاحب لواء مزينة يوم الفتح . أقطعه رسول الله ﷺ المعادن القبلية ، توفي سنة ٦٠ هـ في آخر خلافة معاوية رضي الله عنهما . انظر : أسد الغابة (٢٤٢/١/٤٩١) ، الاستيعاب (١٨٣/١/٢١٥) ، الإصابة (٣٢٦/١/٧٣٤) .

(٩) القبلية : نسبة إلى قبل وهي ناحية من ساحل البحر الأحمر ، بينها وبين المدينة مسيرة خمسة أيام قديماً . وقيل هي من ناحية الفرع ، وهو موضع بين المدينة ونخلة ، هذا هو المحفوظ في الحديث كما قال ابن الأثير . وقيل هي موضع بين المدينة وينبع . وقيل القبلية سراة بين المدينة وينبع ، ما سال منها إلى ينبع سمي بالغور ، وما سال منها لأودية المدينة سمي بالقبلية . انظر : معجم البلدان (٣٠٧/٤) ، النهاية (١٠/٤) ، الأموال (٤٢٣/١) ، معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (٢٣٦) ، المعالم الأثرية (٢٢٢) ، ملحق الخرائط (٥) .

جلسيها^(١) وغوريها^(٢) " وكان يؤخذ منها ربع العشر .

ولأن الخمس في المغام^(٣) يجب وهذا ليس بغنيمة ؛ لأنه لم يكن في أيدي الكفار قط ، بخلاف الكثر^(٤) ، ولكن تجب الزكاة ابتداءً فيما يصلح نصاباً^(٥) .

وفي قول^(٦)(٧) قال : هذا من أنزال الأرض ؛ لأنه ينمو في الأرض فصار كسائر الأنزال ، والحق يتفاوت في الأنزال بتفاوت المؤنة كما يتفاوت بين ماء السماء وماء الأنهار ، وبين ماء الآبار والسواني والدوالي ، وهاهنا المؤنة تتضاعف على مؤنة

(١) جلسيها : المجلس كل مرتفع من الأرض ، يقال جبل جلس أي شرف . انظر : لسان العرب ، مادة (.....) (٤٢/٦) ، معجم مقاييس اللغة ، مادة (جلس) (٢٠٥) ، النهاية (٢٨٦/١) ، غريب الحديث (٢٦٥/١) . غوريها : ما انخفض من الأرض ، وغور كل شيء عمقه وبعده . المعجم الوسيط ، مادة (غار) (٦٦٦/٢) ، القاموس المحيط (٥٨١/١) ، تاج العروس (٢٦٩/١٣) ، النهاية (٣٩٣/٣) ، غريب الحديث لابن الجوزي (١٦٦/٢) .

(٢) رواه مالك في الموطأ ، كتاب الزكاة ، باب الزكاة في المعادن (٢٤٨/١) وأبو داود في كتاب الخراج والإمارة والفيء ، باب في إقطاع الأرضين (١٧٣/٣) وما بعدها) . ورواه الحاكم في المستدرک ، وقال : " هذا حديث صحيح ولم يخرجاه " ، كتاب الزكاة (٥٦١/١) ورواه الشافعي في الأم وضعفه (٤٣/٢) وروى البيهقي نحوه في معرفة السنن والآثار ، كتاب الزكاة ، باب زكاة المعدن (٣٠٧/٣) ورواه أبو عبيد في الأموال (٤٣٣/١) ، وقال ابن عبد البر في التمهيد (٢٣٦/٣) هو في الموطأ عن جميع الرواة مراسلاً ، ولم يختلف فيه عن مالك " ثم ذكر رواية متصلة وضعفه بكثير بن عبد الله ، لأنه مجمع على ضعفه " .

(٣) الغنم الفوز بالشيء من غير مشقة . والغنيمة والمغنم اسمان للمال المأخوذ من أموال أهل الشرك عنوة وغلبة والحرب قائمة . انظر : لسان العرب ، مادة (غنم) (٤٤٦/١٢) ، المعجم الوسيط (٦٦٤/٢) ، المغرب (١٨٤/٢) ، طلبه الطلبة (١٨٨) ، فتح القدير (٤٦٩/٥) .

(٤) الكثر : في الأصل المال المدفون تحت الأرض ، مأخوذ من كثر المال أي جمعه ، وأيضاً يأتي بمعنى ركز الرمح في الأرض ، يقال كثرت الرمح كثراً إذا ركزته . انظر : النهاية في غريب الحديث (٢٠٣/٤) ، لسان العرب ، مادة (كثر) (٤٠١/٥) ، المصباح المنير (٣٢٢) ، المستجمع (٨٥٦/٢) ، تحفة الفقهاء (٣٢٧/١) .

(٥) انظر : الوسيط (٤٩١/٢) ، المذهب (١٦٢/١) ، الإقناع للشريبي (٢٢٥/١) .

(٦) في (ب) : " وفي قول من " وفي (ج) : " وقال في قول " .

(٧) القول الثالث للشافعي .

السقي من الآبار ؛ لأن ما في المعدن متفرق ، يحتاج إلى حفر الموضع وجمع ما فيه وتخليصه ، فحططنا من النصف إلى الربع ^(١) .

أدلة السادة
الحنفية

ولأصحابنا قول النبي - ﷺ - : " وفي الركاز ^(٢) الخمس ^(٣) ، وهو اسم للمعدن حقيقة ^(٤) ، وهو المراد ها هنا ، ألا ترى أن النبي ﷺ لما سئل عما يوجد في الكثر لعادي قال : " فيه وفي الركاز الخمس ^(٥) " ، فالعطف / دليل على أنه أراد به المعدن ، وقد أوجب فيه الخمس ، فصار الحديث نصاً ^(٦) .

[١ / ٥٧ - أ]

(١) على هذا القول الواجب يرتبط بالمؤونة ، فإن ناله بلا تعب ومؤونة ، فالخمس ، وإلا فربيع العشر ، والضابط في الفرق ، الحاجة إلى الطحن ، والمعالجة بالنار ، والاستغناء عنهما ، فما احتاج إليهما ، فربيع العشر ، وما استغنى عنهما ، فالخمس . انظر : روضة الطالبين (٣٠٢) ، المجموع (٧٢/٦) ، تحفة المحتاج (٤٧١/١) ، حاشية الشرقاوي (٢٤٠/٠) .

(٢) الركاز : اختلف في معنى الركاز ، فقال أهل العراق : هو المعدن ، والمال المدفون (الكثر) كلاهما ؛ لأن كل واحد منهما مركوز في الأرض ، إلا أنه حقيقة للمعدن ؛ لأنه خلق فيها مركباً ، واستعماله للكثرة مجاز ، وفي كل واحد منهما الخمس . وقال أهل الحجاز : هو المال المدفون خاصة وفيه الخمس ، أما المعدن فليس بركاز وفيه الزكاة . انظر : الأموال (٤٢٢/١) ، البدائع (٩٨/٢) ، تبين الحقائق (٩٣/١) ، حاشية الشلبي (٩٣/١) .

(٣) متفق عليه ، رواه البخاري في كتاب الزكاة / باب في الركاز الخمس (٥٤٥/٢) .

(٤) الحقيقة : اسم لكل لفظ أريد به ما وضع له . انظر : أصول البزدوي (٦١/١) ، أصول السرخرس (١٧٠/١) ، الميزان في أصول الفقه (١٢) .

(٥) رواه الحاكم في المستدرک في البيوع ، باب النهي عن لقطة الحاجة (٧٤/٢) ، والبيهقي في السنن الكبرى في كتاب اللقطة ، باب ما يجوز له أخذه (١٩٠/٦) ، وأخرجه الشافعي في الأم (٤٣/٢) ، وأبو داود في كتاب اللقطة (١٣٦/٢) ، والنسائي في كتاب اللقطة ، باب ما وجد من اللقطة في القرية غير العامرة ولا المسكونة (٢٣٤/٣) ، وأبو عبيد في الأموال ، كتاب الخمس ، باب الخمس في المعادن والركاز (٤٢١/١) ، كلهم من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو ^t مرفوعاً وإسناده حسن . انظر : نصب الراية (٣٨٠/٢) ، سبل السلام (١٣٧/٢) ، تلخيص الحبير (٣٩٦/٢) .

(٦) انظر : فتح القدير (٢٣٤/٢) ، العناية (٢٣٤/٢) ، تبين الحقائق (٩٤/٢) ، المبسوط (٢١٦/٢) .

ولأنه أخذ من الركن ، وهو الإثبات ، يقال : ركن ركنه : (أي أثبتّه) ^{(١)(٢)} وهذا المعنى في المعدن حقيقة ؛ لأنه خلق فيه مركباً ، وفي الكثر مجاز ^(٣) بالمجازة ، (والحقيقة أولى بالعمل من المجاز) ^{(٤)(٥)} ولأن هذه غنيمة ؛ لأن المعادن لا تخلو عن أيدي الملوك ، ثم وقعت في أيدي المسلمين بالقهر والغلبة ، فصار غنيمة ، وإذا ثبت أنه غنيمة استوى فيه الصفر والحديد والنحاس والرصاص ^(٦) والذهب والفضة ولا يجوز أن يكون غلة الأراضي ؛ لأنه مخلوق فيها لا تستمنى به الأرض ^(٧) .

ولأن معنى المؤنة يطل بالكُتلة منه لأنه لا مؤنة فيها ، فيوجب ^(٨) فيها ربع العشر أيضاً عنده ^(٩) .

-
- (١) ما بين القوسين من (أ) و (ب) . وفي (و) : "غررزه وأثبته" ولم يرد في سائر النسخ .
- (٢) انظر: المغرب ، مادة (ركن) (٣٤٤/١) ، لسان العرب (٣٥٥/٥) .
- (٣) المجاز : اسم لكل لفظ هو مستعار لشيء غير ما وضع له ، وسمي مجازاً لتعديده عن الموضع الذي وضع في الأصل له إلى غيره . انظر : أصول البزدوي (٦٢/١) ، أصول السرخسي (١٧٠/١) ، الميزان في أصول الفقه (١٢) .
- (٤) ما بين القوسين ساقط من (ج) . و"بالعمل من المجاز" ورد في متن (ب) وفي حاشية (أ) ولم يرد في غيره .
- (٥) انظر : أصول البزدوي (٧٥/١) ، أصول السرخسي (١٧٢/١) ، البناء (٤٠٦/٣) .
- (٦) في (هـ) "بالذهب" .
- (٧) انظر : المبسوط (٢١٦/٢ وما بعدها) ، الحجة (٤٢٨/١ وما بعدها) ، البدائع (١٠٠/٢ وما بعدها) ، العناية (٢٣٢/٢ وما بعدها) ، الاختيار (١٧٠/١) .
- (٨) في (هـ) و (ز) : "ووجب" .
- (٩) انظر : شرح مختصر الطحاوي (٥٥٢/٢ وما بعدها) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - فيمن وجد في داره معدن ذهب، قال : ليس عليه فيه شيء^(١) ، فإن كان ركازاً فالركاز للذي اختط لله^{(٢)(٣)} ، وفيه الخمس ، وهو قول محمد في الركاز^(٤) .

وقال أبو يوسف : الركاز لمن وجدته^(٥) .

وقال أبو يوسف ومحمد في المعدن يوجد في الدار : فيه الخمس^(٦) .

واتفقوا في الكثر أن الخمس فيه واجب ، واختلفوا في أربعة أخماسه لمن تكون : فقال أبو حنيفة ومحمد : لصاحب الخطة^(٧) .

وقال أبو يوسف : للواجد من كان^(٨) .

واتفقوا في أربعة أخماس المعدن أنها للمالك الرقبة^(٩) .

(١) انظر : الجامع الصغير (١٣٤ وما بعدها) ، الأصل (١١٦/٢) وما بعدها) ، مختلف الرواية (٥٨٤/٢) ، تحفة الفقهاء (٣٣١/١) .

(٢) كلمة " له " لم ترد في غير (د) .

(٣) صاحب الخطة هو الذي أصاب هذه البقعة بالقسمة حين افتتحت البلدة فسمي صاحب الخطة لأن الإمام يخط لكل واحد من الغائمين حيزاً يكون له . انظر : المبسوط (٢١٩/٢) ، المحيط البرهاني (٣٢٩/٣) .

(٤) انظر : شرح مختصر الطحاوي (٥٥٦/٢) ، البدائع (١٠١ / ٢) ، فتح القدير (٢٣٦/٢) .

(٥) انظر : الهداية (٢٠٦/٢) ، البناء (٤٠٨/٣) وما بعدها) ، الفتاوى التاتارخانية (٢٥٧/٢) .

(٦) انظر : الجامع الصغير (١٣٤ وما بعدها) ، الأصل (١١٥/٢) وما بعدها) ، مختصر الطحاوي (٤٩) .

(٧) انظر : شرح مختصر الطحاوي (٥٥٦/٢) ، البناء (٤٠٩/٣) .

(٨) انظر : المبسوط (٢١٩/٢) ، فتح القدير (٢٣٧/٢) وما بعدها) ، شرح قاضي خان (٤٢٢/١) ، المحيط البرهاني (٣٥٨/٣) وما بعدها) .

(٩) انظر : فتح القدير (٢٣٧/٢) ، البحر الرائق (٤١٠/٢) .

واختلفوا في الخمس ، فقال أبو حنيفة - رحمه الله - : لا يجب فيه الخمس إن كان في الدار وجد ، وقالوا : يجب فيه الخمس (١)(٢) .

وأما في الأرض ، فقد فصل أبو حنيفة هاهنا بين الأرض والدار ، وفي كتاب الزكاة لم يفصل (٣) .

وأراد بالركاز في هذا الفصل الكثر ؛ لأنه متى عطف على المعدن كان مستعاراً^(٤) عن الكثر ، ومتى عطف على الكثر كان حقيقة للمعدن ، ومتى أطلق كان المراد به المعدن عندنا (٥) .

أما الكلام في الكثر: فإنه فيه الخمس ؛ لأنه غنيمة ؛ لأنه من دفين الكفار، وقد وقع أصله في أيدي الغانمين، إلا أن الغانمين قد هلكوا قبل إحرازه، فبطل حقهم، فصار

(١) زيد بعده في (د) ، (ز) : (فيما يذاب) وهذه الزيادة يؤيدها ما في البدائع (١٠١/٢) .

(٢) انظر : البحر الرائق (٤١٠/٢) ، البدائع (١٠١/٢) ، النهر الفائق (٣١٨/١) وما بعدها ، حاشية ابن عابدين (٣٠٥/٣) .

(٣) المراد كتاب الزكاة من كتاب الأصل ، فقد ورد فيه : " أنه لا يجب فيه شيء ، وسوى بين الموجود في الأرض وبين الموجود في الدار " أما في الجامع الصغير : " أن فيه الخمس " ، وفرق على هذه الرواية بين الموجود في الأرض وبين الموجود في الدار ، وسيأتي تفصيل المسألة لاحقاً . الأصل (١١٦/٢) ، الجامع الصغير (١٣٤ وما بعدها) ، النافع الكبير (١٣٤ وما بعدها) .

(٤) الاستعارة : هي ادعاء معنى الحقيقة في الشيء للمبالغة في التشبيه ، مع طرح ذكر المشبه من اليبين ، كقولك: لقيت أسداً ، وأنت تعني به الرجل الشجاع ، والأصوليون يطلقون الاستعارة على المجاز . انظر: أصول البردوي (٧٨/١) ، أصول السرخسي (١٧٨/١) ، التعريفات (٢٤) ، الكليات (١٠٠/١) .

(٥) انظر : شرح الجامع لقاضي خان (٤٢٢/١) ، العناية (٢٣٦/٢) ، المبسوط (٢١٦/٢) ، منحة الخالق (٤٠٨/٢) .

هذا الذي استخرجه أول محرز ، فكان أحق به ، لما كان ابتداء أخذه جهاداً ^(١) ، وإن لم يكن إحراز هذا المحرز جهاداً ^(٢) .

وأما الأربعة الأخماس ، فإنها لصاحب الخطة عند أبي حنيفة محمد - رحمهما الله - ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - للواجد من كان ؛ لأن يده سبقت إليه ^(٣) .

ووجه قول أبي حنيفة ومحمد أن صاحب الخطة إنما تملك الرقبة بحكم القهر والغلبة، والإمام اختط له بهذا المعنى ، فيملك ^(٤) ما كان موضوعاً فيها من الكثر ، ثم بالبيع ^(٥) لم يزل عن ملكه ، كمن اصطاد سمكة ، في بطنها درة ^(٦) ، ملكها مع الدرة، فإن باعها / لم تدخل الدرة في البيع ، فبقى ذلك كله على ملكه ^(٧) ^(٨) .

[أ / ب - ٥٧]

(١) الجهاد : مصدر جاهدت العدو ، إذا قابلته في تحمل الجهد ، أو بذل كل منكما جهده أي طاقته في دفع صاحبه ، ثم غلب في الإسلام على قتال الكفار ونحوه . انظر : المغرب مادة جهد (١٧٠/١) ، طلبة الطلبة (١٨٦) ، فتح القدير (٤٣٤/٥) ، أنيس الفقهاء (١٨١) .

(٢) انظر : تبين الحقائق (٩٧/٢) ، فتح باب العناية (٥١٧/١) ، الوقاية (٣٤٩/١) .

(٣) انظر : الهداية (٢٠٦/٢) ، البناية (٤٠٩/٣) .

(٤) في (ز) " فبهذا المعنى ملك ... الخ .

(٥) البيع : مصدر وهو من الاضداد ، فيطلق على البيع والشراء ، وهو مطلق المبادلة . شرعا : تملك مال بمال عن تراض ، وركناه الإيجاب والقبول . انظر : مختار الصحاح ، مادة (بيع) (٤٥) ، المصباح المنير (٤٦) ، طلبة الطلبة (٢٦٦) ، التعريفات (٥٢) ، معجم الفقهاء (١١٣) .

(٦) درة : الدرة بالضم ، اللؤلؤة العظيمة . انظر : تاج العروس ، مادة (درر) (٢٨٢/١١) ، المصباح المنير (١١٧) .

(٧) انظر : مختلف الرواية (٥٩٤/٢) وما بعدها ، المبسوط (٢١٩/٢) ، شرح مختصر الطحاوي (٥٥٦/٢) ، المحيط البرهاني (٣٢٩/٣) .

(٨) لأن الإمام ملك صاحب الخطة الأرض بما وجد منه و من سائر الغائين من الاستيلاء ، والاستيلاء ورد على ظاهر الأرض ، وورد على ما فيها فملك ما فيها ، وبالبيع لا يزول ما فيها ؛ لأن البيع يوجب زوال ما ورد عليه البيع ، والبيع ورد على ظاهر الأرض لا على ما فيها وإذا لم يكن ما فيها تبعاً لها ، يبقى على ملك صاحب الخطة . انظر : البدائع (٩٨/٢) وما بعدها ، الهداية (٢٠٧/٢) .

وأما المعادن فإن أربعة أحماسها للمالك بلا خلاف ؛ لأنها مركبة في الأرض ،
بمترلة الشجر ، فدخلت في الخطئة ، وانتقلت بالبيع ؛ بمترلة الشجر يدخل في البيع من
غير شرط فصار المالك لها أحق بها ، بخلاف الكثر ^(١) .

فأما الخمس فلا يجب عند أبي حنيفة في الدار ؛ لأن الإمام لما سلم له الدار
على أن لا حق عليه فيها صار مسلماً ^(٢) . بما كان من أجزاء الدار وله حق التسليم ،
وقطع حق الغائمين بتخصيص البعض ، فسلم له بغير شيء ^(٣) ، بخلاف الكثر ، فإن
تسليم الدور لم يكن تسليماً للخمس الذي فيه ؛ لأن ذلك ليس من أجزائها ، فلم يتبع
الأرض في التسليم ، ولم يثبت قصداً ؛ لأنه لم يعلمه فكيف يقصده ؟ بخلاف أربعة
أحماس الكثر ؛ لأنه مصاب بطريق العموم ، وصار صاحب الخطئة محرراً لها بطريق
الخصوص ، فصار أحق بها ^(٤) ، بخلاف الأرض في هذه الرواية ^(٥) ؛ لأنه سلمها بحق
مؤنة تجب فيها ، فوجب في كل شيء ما يليق به ^(٦) .

وفي رواية : لا تجب ؛ لأنه سلمها على أن لا حق عليه وراء العشر
والخراج ^(٧) .

(١) انظر : البدائع (١٠١/٢) ، شرح مختصر الطحاوي (٥٥٧/٢) ، شرح الجامع لقاضي خان (٤٢١/١) .

(٢) في (ب) " فقد صار هذا مسلماً أيضاً " .

(٣) انظر : فتح القدير (٢٣٧/٢) ، العناية (٢٣٧/٢) .

(٤) انظر : الهداية (٢٠٥/٢) وما بعدها ، فتح القدير (٢٣٥/٢) ، العناية (٢٣٥/٢) .

(٥) المقصود رواية الجامع الصغير (١٣٤) ، التي فرق فيها بين الأرض والدار ؛ لأن الدار لا مؤونة فيها
والأرض فيها المؤونة أما العشر أو الخراج ، فكذا في أجزائه ؛ إذا الجزء لا يخالف الكل .

(٦) انظر : شرح مختصر الطحاوي (٥٥٧/٢) ، البدائع (١٠٢/٢) ، شرح الجامع لقاضي خان (٤٢١/١) ،
النافع الكبير (١٣٤) ، الفتاوى الولوالجية (٢١٠/١) .

(٧) المقصود رواية الأصل (١١٦/٢) التي ساوى فيها بين الأرض والدار ، وقال : لا خمس فيها .

مسألة :

المسلم يدخل
دار الحرب
بأمان فيجد
ركازا

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - : فيمن دخل دار الحرب^(١) فوجد ركازاً^(٢) . قال : إن وجدته في دار بعضهم ردّه عليه ، وإن وجدته في الصحراء فهو له ، ولا شيء فيه^(٣) . أما ما يوجد في الدار ففي يد صاحب الدار ، وقد التزم الداخل^(٤) بعقد الأمان^(٥) أن لا يغدر بهم ، ومن الغدر أن يتعرض لما في أيديهم . وأما الذي في الصحراء فليس عليها يد خصوص ، فلا يعد التعرض لها^(٦) خيانة وغدرًا ، ولا شيء فيه ؛ لأنه بمنزلة المتلصص غير مجاهد^{(٧)(٨)} .

(١) دار الحرب : هي الدار التي تكون فيها أحكام الكفر ظاهرة وإن كان جل أهلها من المسلمين ، وقال ابن حزم : إن الدار إنما تنسب للغالب عليها والحاكم فيها والمالك لها . انظر : الكليات (٤٥١/١) ، لغة الفقهاء (٢٠٥) ، أهل الذمة (٢٦٦/١) .

(٢) سواء كان معدناً أو كترًا .

(٣) إن وجدته في الصحراء لا خمس فيه وهو للواجد ، لأنه مال لم يأخذ على سبيل القهر والغلبة لانعدام غلبة أهل الإسلام على ذلك الموضع فلم يكن غنيمَةً فلا خمس . انظر : الجامع الصغير (١٣٥) ، الأصل (١١٦/٢) ، مختصر الطحاوي (٤٦) ، بدائع الصنائع (٩٩/٢) ، فتح القدير (٢٣٨/٢) وما بعدها .

(٤) في (ج) : للداخل .

(٥) عقد الأمان : يقصد به العهد للمحارب بعدم الاعتداء على نفسه وماله وعرضه ودينه . انظر : لغة الفقهاء (٨٨) .

(٦) في (ج) : "له" .

(٧) هكذا رسمت في جميع نسخ المخطوط ، وبعد الاطلاع على كتب المذهب وجدت الكلمة (بجهر) وليس (بجاهد) وهي مناسبة للسياق ، لأن المتلصص الذي يتلصص ويتستر أي يأخذ الأشياء خفية من غير استيلاء وهو معنى غير مجاهر . انظر : المبسوط (٢١٩/٢) وما بعدها ، شرح قاضي خان (٤٢٩/١) وما بعدها ، البدائع (٩٩/٢) .

(٨) انظر : شرح مختصر الطحاوي (٥٥٨/٢) وما بعدها ، المبسوط (٢١٩/٢) وما بعدها ، شرح قاضي خان (٤٢٩/١) وما بعدها ، الهداية (٢٠٧/٢) وما بعدها ، البنائة (٤١١/٣) وما بعدها .

مسألة :

حكم زكاة
الفيروزج واللؤلؤ
والعنبر

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - أنه قال : ليس في
الفيروزج^(١) يوجد في الجبال^(٢) ، ولا في اللؤلؤ^(٣) والعنبر^(٤) شيء ، وهو قول
محمد^(٥) .

وقال أبو يوسف: في اللؤلؤ والعنبر وكل حلية^(٦) تُخرج من البحر الخمس^(٧) .
أما الفيروزج فإنه من أجزاء الأرض حتى يصح التيمم^(٨) عليه ، فلا يكون غنيمة

(١) الفيروزج : حجر كريم غير شفاف معروف بلونه الأزرق ، يتحلى به . انظر : المعجم الوسيط ، مادة
فيروزج (٧٠٨/٢) ، تاج العروس (١٥٠/٦) .

(٢) قوله : " في الجبال " احترازاً عما يوجد في خزائن الكفار فأصيب قهراً ، فإنه يَخْمَسُ بالاتفاق ، لأنه مال الغنيمة
كسائر الأموال . انظر : فتح القدير (٢٣٩/٢) ، البناية (٤١٢/٣) ، حاشية اللكنوي (٢٠٨/٢) .

(٣) اللؤلؤ : الدرُّ سمي به لضوئه ولمعانه ، واحدة لؤلؤة ، وهو يتكون في الأصدف من رواسب أو جوامد
صلبة، لماعة مستديرة فلي بعض الحيوانات المائية الدنيا من الرخويات . وقيل هو مطر الربيع يقع في
الصدف فيصير لؤلؤاً ، فعلى هذا أصله ماء ولا شيء في الماء . انظر : المعجم الوسيط ، مادة (لؤلؤ)
(٨١٠/٢) ، تاج العروس (٤١١/١) ، البناية (٤١٣/٣) .

(٤) العنبر : هو الطيب المعروف ، وقيل هو نبت في قعر البحر يبتلعه الحوت فإذا استقر في بطنه لفظه لمرارته،
وقيل إنه زبد البحر وما صفي منه ينعقد عنبراً ثم يتجمد فيقذفه إلى الساحل ، ولا خمس في الماء والزبد
منه . انظر : لسان العرب ، مادة (عنبر) (٦٠٣/٤) ، النهاية في غريب الحديث (٣٠٦/٣) ، البناية
(٤١٣/٣) .

(٥) انظر الجامع الصغير (١٣٥) ، الأصل (١١٣/٢) ، مختصر الطحاوي (٤٩) ، تحفة الفقهاء (٣٣٢/١) .

(٦) الحلية : ما يتزين به من الذهب والفضة . انظر : لسان العرب ، مادة (حلا) (١٩٥/١٤) ، معجم
مقاييس اللغة (٢٦٠) ، مختار الصحاح (٨٤) .

(٧) انظر : الجامع الصغير (١٣٥) ، الأصل (١١٣/٢) وما بعدها ، بداية المبتدئ (٣٦/١) ، الهداية
(٢٠٨/٢) .

(٨) التيمم في اللغة : بمعنى القصد ، قال تعالى ﴿فَتَتِمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء ، آية : ٤٣] . أي
اقصدوا الصعيد ، ثم كثر استعمالهم لهذه الكلمة حتى صار التيمم مسح الوجه واليدين بالتراب .

مفردة ، بمتزلة سائر أجزاء الأرض ^(١) ، بخلاف الذهب والفضة والحديد ونحو ذلك ؛ لأنهما غير الأرض ، ألا ترى أن التيمم عليها لا يصح ^(٢) . وبخلاف الفيروزج يوجد في الكثر ؛ لأنه صار كسائر الأموال بإحراز الكفار وكثرها ^(٣) .

فأما أبو يوسف - رحمه الله - فقد احتج في مسألة العنبر واللؤلؤ بحديث عمر - **t** - " أنه أخذ الخمس من العنبر " ^(٤) .
ولأنه مما تحويه أيدي الملوك فصار كالمعادن ^(٥) .

اصطلاحاً : قصد الصعيد الطاهر واستعماله بصفة مخصوصة لإزالة الحدث . انظر : تاج العروس ، مادة (بم) (١٤٠/٣٤) ، البنائية (٥٠٩/١) ، دستور العلماء (٢٥٢/١) ، أنيس الفقهاء (٥٧) .

(١) لأن الفيروزج جامد لا يذوب بالذوب ولا ينطبع بالطبع كالتراب ، وليس في التراب شيء ، فكل ما في معناه لا يكون فيه شيء . انظر : المبسوط (٢١٨/٢) ، شرح الجامع الصغير لقاضي خان (٤٢٤/١) .

(٢) المذهب أن ما كان من جنس الأرض فالتيمم به جائز وما لا فلا ، فلا يجوز التيمم بالذهب والفضة ؛ لأنهما جوهران مودعان في الأرض ليس من جنسها حتى يذوب بالذوب ، والحد الفاصل بين جنس الأرض وغيرها أن كل ما يحترق بالنار فيصير رماداً كالشجر والحشيش ، أو ما ينطبع ويلين كالحديد والصفير ، وعين الذهب والفضة والزجاج ، فليس من جنس الأرض . انظر : المبسوط (١١٣/١) ، الهداية (١٧٦/١) ، تحفة الفقهاء (٤١/١) ، أحكام القرآن للبصاص (٣٨٦/٢) ، أحكام القرآن (٣٠/٤) ، حاشية اللكنوي (١٧٧/١) .

(٣) انظر : مجمع الأنهر (٣١٦/١) ، البحر الرائق (٤١٢/٣) ، النهر الفائق (٣٢٣/١) ، المحيط البرهاني (٣٣٠/٣) .

(٤) قال الزيلعي في نصب الراية (٣٨٣/٢) : غريب عن عمر بن الخطاب ، إنما هو عن عمر بن عبد العزيز . أ هـ . وقال ابن حجر في الدراية (٢٦١/١) : لم أجده عن عمر بن الخطاب **t** ، إنما هو عن عمر بن عبد العزيز . أ هـ . وقد روى عبد الرزاق في "مصنفه" ، وابن أبي شيبة في "مصنفه" أن عمر بن عبد العزيز أخذ الخمس من العنبر . انظر : مصنف عبد الرزاق كتاب الزكاة باب العنبر (٦٤/٤) ، مصنف ابن أبي شيبة كتاب الزكاة ، من قال ليس في العنبر زكاة (٣٧٤/٢) .

(٥) انظر : مختلف الرواية (٥٩٣/٢) ، البدائع (١٠٢/٢) ، المبسوط (٢١٧/٢) وما بعدها ، البحر الرائق (٤١٢/٢) .

ولهما حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه سئل عن العنبر ، فقال :
 " هو شيء دسره ^(١) البحر لا خمس فيه ^(٢) / ، ولأن باطن البحر لا يرد عليه قهر
 أحد ، فلم يكن غنيمة ^(٣)(٤) . وحديث عمر فيما وُجدَ في ساحل البحر ، فكان
 مأخوذاً من أيدي الكفار ^(٥) .

مسألة :

وجوب العشر
 في العسل

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمه الله - في النحل ^(٦) يكون في أرض
 رجل . قال : إن كان في أرض العشر ففيه العشر ، وإن كان في أرض الخراج
 فليس فيه شيء . وأراد بالنحل العسل . وهذا عندنا ^(٧) .

(١) دسره : الدسر هو الدفع الشديد ، بمعنى دفعه الموج وألقاه على الشاطئ . انظر : النهاية في غريب
 الحديث والأثر (١١٦/٢) ، المغرب ، مادة (دسر) (٢٨٧/١) ، لسان العرب (٢٨٤/٤) .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ، باب ما يستخرج من البحر (٣٦٢/٣) مع الفتح) ، وذكره تعليقاً
 بصيغة الجزم ، وقد وصله ابن حجر في تغليق التعليق (٣٥/٣) . ووصله الشافعي في الأم (٤٢/٢) ،
 وأبو عبيد في الأموال ، كتاب الخمس ، باب الخمس فيما يخرج البحر (٤٣٣/١) بلفظ : ليس في العنبر
 خمس ؛ إنما ألقاه البحر . وأخرجه ابن أبي شيبة والبيهقي ، ولفظهما : أنه قال : " ليس في العنبر
 زكاة إنما هو شيء دسره البحر " ، كتاب الزكاة ، من قال ليس في العنبر زكاة (٣٧٤/٢) ، السنن
 الكبرى ، كتاب الزكاة ، باب ما لا زكاة فيه مما أخذ من البحر ، (١٤٦/٤) .

(٣) زيد بعده في (ز) : " كالصيد " . لكن هذه الزيادة لم ترد في الهداية (٢٠٨/٢) ، والبداية (١٠٢/٢)
 والله أعلم .

(٤) انظر : الهداية (٢٠٨/٢) ، البداية (١٠٢/٢) ، البناء (٤١٤/٣) .

(٥) انظر : تبين الحقائق (١٠٠/٢) ، العناية (٢٤١/٢) ، البناء (٤١٥/٣) ، التنبيه على مشكلات الهداية
 (٨٦٢/٢) .

(٦) النحل : هو دباب العسل ، وجمع نحلة كنخل ونحلة ، وقال الزجاج سميت نحلاً لأن الله تعالى نحل الناس
 العسل الذي يخرج منها ، إذ النحل العطية . وهو حيوان فهم له معرفة بفصول السنة وأوقات المطر
 وتدير المرتع والمطعم . انظر : حياة الحيوان (٤٦٣/٢) .

(٧) انظر : الجامع الصغير (١٣٣) ، الأصل (١١٦/٢) وما بعدها ، مختصر القدوري (٥٨) ، الاختيار
 (١٦٦/١) ، البحر الرائق (٤١٤/٢) .

وقال الشافعي - رحمه الله - : (لا شيء فيه ^(١)) ، وهو القياس ؛ لأنه متولد من حيوان ، وليس من أنزال الأرض فأشبهه قَرَّ الدُّود ^(٢)(٣) ولا فرق ؛ لأن هذه تأكل من أوراق الأشجار وتلك من الأوراد ، ولم يعتبر الأصل في أحدهما ، فكذلك هذا ^(٤) (على أنه ليس في الأصل عشر أيضاً) ^(٥) .

ولأصحابنا أن رجلاً - يقال له أبو سَيَّارة ^(٦) أتى النبي - ﷺ - ، فقال: إن لي نخلاً ، فقال: " أدِّ عشرها ، فقال الرجل: احمها لي يا رسول الله ، فحما ^(٧) له " ^(٨) .

-
- (١) انظر : الأم (٤١/٢) وما بعدها ، المهذب (١٥٤/١) ، البيان (٢٣١/٣) ، المجموع (٤١٢/٥) وما بعدها ، مغني المحتاج (٥١٨/١) ، الحاوي (٢٣٦/٣) وما بعدها .
- (٢) في (ب) : " دود القَرَّ " ، وصححت كذلك في حاشية (أ) أيضاً ، والمثبت من سائر النسخ ، ولعله الصواب ؛ لأن المراد تشبيه القَرَّ بالعسل ، وليس تشبيه الدود بالنحل ، والله أعلم .
- (٣) دود القَرَّ : يكون أولاً يزر من قدر حب التين ثم يخرج الدود عند فصل الربيع ، وإذا خرج اطعم ورق التوت الأبيض ، ولا يزال يكبر ثم يأخذ في النسج على نفسه بما يخرج من فيه ، وإن أريد الحرير ترك في الشمس بعد فراغه من النسج . انظر : حياة الحيوان (٤٧٥/١) .
- (٤) في (ب) : " أصل " ، وفي (ج) : " الآخر " بدل " هذا " .
- (٥) ما بين القوسين لم يرد في (ج) ، ووقع فيها بدل ذلك " وإلى هذا ذهب الشافعي " .
- (٦) أبو سيارة المتعي القيسي ، اسمه عميرة ، وقيل عامر بن هلال ، صحابي وله رواية ، كان حليفاً لبني بجالة . انظر : ترجمته في : الإصابة (٤١٨/٧) ، تقريب التهذيب (٦٤٧/١) ، الكنى والأسماء (١٠٨/١) .

(٧) زيد في (أ) " وأخذ عشرها " ، وألحق أيضاً بالأصل في (أ) لكن هذه الزيادة غير موجودة في الرواية . انظر : نصب الراية (٣٩١/٢) .

- (٨) أخرجه ابن ماجه في كتاب الزكاة ، باب زكاة العسل (٥٨٤/١) ، والبيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الزكاة ، باب ما ورد في العسل (١٢٦/٤) ، مصنف عبد الرزاق في كتاب الزكاة ، باب صدقة العسل (٦٣/٤) ، وابن أبي شيبة ، في كتاب الزكاة ، في العسل هل فيه زكاة (٣٧٣/٢) ، وأحمد في مسنده ، (٢٣٦/٤) كلهم من طريق سليمان بن موسى عن أبي سيارة المتعي ، وقال البيهقي : هذا أصح ما ورد فيه وهو منقطع ، وقال الترمذي في العلل : " سألت محمداً عنه فقال : مرسل لأن سليمان لم يدرك أحداً من الصحابة ولا يصح في زكاة العسل شيء " ، وقال صاحب إعلاء السنن : ما قال فيه البيهقي والترمذي من الانقطاع والإرسال فهو غير مضر عندنا ، وقوله لا يصح في زكاة العسل شيء ، مراده الحديث المسند لا المرسل ، أو المراد نفى الصحة لا الحسن ، فلا يضر أيضاً . انظر : نصب الراية (٣٩٢/٢) ، الدراية (٢٦٤/١) ، تلخيص الخبير (٣٧٠/٢) ، إعلاء السنن (٧٧/٩) ، تنقيح أحاديث التعليق (٢٠٣/٢) وما بعدها .

وحمى رسول الله ﷺ خلايا بني سُنَيْنَةَ^(١) ، فكان يجي إليه العشر منها^(٢) وروى عن عمر **t** : " أنه كان يأخذ من العسل العشر ، من كل عشرة قِرب (٣) قِربَة " (٤) .

وروى ذلك عن ابن عباس - **t** - أنه حين كان والياً بالبصرة^(٥) كان يأخذ منها^(٦) العشر^(٧) .

ولأن الأراضي تُعدُّ لذلك عادةً ، فأشبه أنزال الأرض بخلاف القر لأنه إنما يتخذ في الدور والبيوت، بخلاف الخراج ؛ لأن العسل ألحق بالأنزال في الشرع (فيختص)^(٨) بما تختص به الأنزال فلا يجوز أن يلحق بها^(٩) في حكم لا تختص به^(١٠) .

(١) كذا ضبطت هذه الكلمة هنا : " بني سنيّة " لكن صوابها " بني شبابة " كما أفاد الزيلعي في نصب الراية (٣٩٢/٢) ، وهو قوم من بني خثعم بالطائف ، كانوا يتخذون النحل ، حتى نسب إليه العسل فيقال : عسل شبابي . انظر : المغرب ، مادة شب (٤٣٠/١) ، لسان العرب (٤٨٣/١) ، تاج العروس (٩٨/٣) ، تهذيب اللغة (١٩٨/١١) ، الأنساب (٣٩٥/٢) ، البناء (٤٢٩/٣) ، حاشية اللكنوي (٢١٣/٢) .

(٢) رواه الطبراني في معجمه الكبير (٦٧/٧) .

(٣) في (هـ) " فرق " .

(٤) روى عبد الرزاق عن عمر بن الخطاب بلفظ : " فإن عليكم في كل عشرة أفراق فرقا " وروى الطبراني وغيره عن ابن عمر بلفظ " في العسل العشر وفي كل عشر قرب قرية وليس فيما دون ذلك شيء " . وروى ابن ماجه والترمذي بمعناه . انظر : سنن ابن ماجه ، كتاب الزكاة ، باب زكاة العسل ، (٥٨٤/١) ، سنن الترمذي ، كتاب الزكاة ، باب ما جاء في زكاة العسل ، (٢٤/٣) ، مصنف عبد الرزاق ، كتاب الزكاة ، باب صدقة العسل ، (٦٢/٤) وما بعدها ، المعجم الأوسط (٣٤٠/٤) ، نصب الراية ، كتاب الزكاة ، (٣٩٣/٢) ، الدراية (٢٦٤/١) .

(٥) البصرة : مدينة اختطها المسلمون عند فتح العراق ، والبصرة هي الحجارة الرخوة التي تضرب للبياض ، وأرضها الواقعة بين العقيق وأعلى المبرد حجارة رخوة . وهي حالياً ميناء العراق ، تقع على الشاطئ الغربي لشط العرب قرب مصبه في الخليج . انظر : معجم ، ما استعجم (٢٥٤/١) ، معجم المعالم الجغرافية (٤٤) ، معجم البلدان (٤٣٠/١) .

(٦) في (ز) : " منه " وكلاهما جائز لأن العسل يذكر ويؤنث .

(٧) انظر : بدائع الصنائع (٩٢/٢) .

(٨) ما بين القوسين من (هـ) فقط .

(٩) حرف " في " ساقط من (هـ) ، وفي غير (ز) : " يلحق " .

والمقدار فيه عند أبي حنيفة غير معتبر ، على ما قلنا (٢) .

المقدار الواجب
فيه الزكاة

فأما عندهما ففي كتاب الزكاة خمسة أوسق ، ومعناه : إذا كان يباع
بالأوساق ، وعن محمد - في رواية - خمسة أفراق ؛ لأنها تباع بالأفراق ، وفي رواية
خمس قِرب . وعن أبي يوسف عشرة أرطال ، وفي رواية عشر قرب (٣) لما روينا (٤) .

مسألة (٥) :

صرف صدقة
الفطر للذمي

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في الصدقات ، كزكاة (٦)
الفطر (٧) وغيرها إن أعطيت منها أهل الذمة أجزاء ، إلا الزكاة المفروضة . وهذا
العموم من الخواص . وهذا عندنا (٨) .

(١) انظر : البدائع (٩٢/٢ وما بعدها) ، تبين الحقائق (١٠٥/٢) ، المحيط البرهاني (٢٧٣/٣) ، العناية (٢٤٦/٢) وما بعدها) ، البناء (٤٢٩/٣) ، البحر الرائق (٤١٤/٢) .

(٢) لعدم اعتبار النصاب عند الإمام أبي حنيفة . انظر : ص (١٨٦) من هذا البحث ، الهداية (٢١٣/٢) ، كثر الدقائق (٤١٣/٢) ، البحر الرائق (٤١٤/٢) ، البناء (٤٢٩/٣) .

(٣) انظر : مختصر القدوري (٥٨) ، البدائع (٩١/٢ وما بعدها) ، تبين الحقائق (١٠٤/٢ وما بعدها) ، البحر الرائق (٤١٤/٢) .

(٤) المقصود الحديث والأثر عن عمر وابن عباس ، راجع ص (٢٣٠) من هذا البحث .

(٥) هذه المسألة وقعت في (هـ) في غير هذا الموضع .

(٦) في غير (ج) : " زكاة " .

(٧) زكاة الفطر : (صدقة الفطر) : من قبيل إضافة الشيء إلى الشرط ، فالصدقة : هي العطية التي بها
تبتغي المثوبة من الله تعالى . الفطر : اسم من افطر الصائم ، ورجل فطر ، وقوم فطر أي مفطرون .
شرعا : هي الزكاة التي يجب دفعها ليلة العيد وهي مقدار صاع لكل شخص . انظر : المغرب مادة
(صدق) (٤٦٩/١) ، مختار الصحاح ، مادة (فطر) (٢٤٨) ، أنيس الفقهاء (١٣٤) ، حاشية بن
عابدين (٣٦١/٣) ، القاموس الفقهي (١٥٩) ، معجم لغة الفقهاء (٢٧٢) .

(٨) انظر : الجامع الصغير (١٢٣) ، الأصل (٢٢٢/٢) ، تحفة الفقهاء (٣٠٣/١) ، مختصر الطحاوي (٥٢) ،
المبسوط (١١٢/٣) ؛ شرح أبي اليسر (٦٧/أ) .

وقال زفر^(١) والشافعي^(٢): لا يجوز أن يعطى الكافر شيئاً من الصدقات الواجبة، وروى ذلك عن أبي يوسف ؛ لأنها صدقة واجبة لله تعالى فلا يجوز صرفها إلى الكفار كالزكاة^(٣).

لأصحابنا - رحمهم الله - أن صاحب الحق أطلقه في هذا ، قال تعالى :
M أَكْفَرْتَهُ ۖ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ L^(٤) . وقال تعالى : M W V
L X^(٥) .

- (١) انظر : البدائع (٧٣/٢) ، البناء (٤٦١/٣) ، مجمع الأثر (٣٢٨/١).
(٢) المجموع (٢١٨/٦) ، حلية العلماء (١٦٩/٣) وما بعدها ، البيان (٤٤١/٣) ، إرشاد الفقيه (٢٧٤/١).
(٣) عن أبي يوسف - رحمه الله - ثلاث روايات :

أ - كل صدقة مذكورة في القرآن لا يجوز دفعها إلى أهل الزمة ، فعلى هذه الرواية يجوز دفع صدقة الفطر إليهم .

ب - كل صدقة واجبة بإيجاب الشرع ابتداء من غير سبب من العبد لا يجوز دفعها إلى أهل الزمة ، فعلى هذا لا يجوز دفع صدقة الفطر إليهم ، ويجوز دفع الكفارات والنذور إليهم .

ج - كل صدقة واجبة لا يجوز دفعها إليهم ، فعلى هذا لا يجوز دفع الكفارات وإنما يجوز دفع التطوعات. والأصح عند أبي يوسف أنه لا يجوز صرف صدقة ما إليهم إلا التطوع . انظر : المبسوط (١١٢/٣) ، تحفة الفقهاء (٣٠٣/١) ، الهداية (٢٢٣/٢) ، شرح مختصر الطحاوي (٥٩٣/٢) ، حاشية ابن عابدين (٣٥٣/٣) ، المنيع (٢٣٤-ب) .

(٤) قال تعالى : M لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ © يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتَهُ ۖ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ ۖ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ۖ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ۚ ذَلِكَ كَفَرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ۚ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ ۚ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ ۚ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ L [المائدة ، آية : ٨٩] .

(٥) قال تعالى : M W V u t s r q p o n m l k j i h
{ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ } L [المجادلة ، آية : ٤] .

وقال **U** : "أدوا عن كل حرٍّ وعبدٍ نصف صاعٍ من (حنطة) ^{(١)(٢)} " .
 ولم يقيد ^(٣) بالإيمان ، فوجب العمل بإطلاقه ^(٤) بخلاف الزكاة ؛ لأنه
 قيدها ^(٥)، فقال **U** : " خذها من أغنيائهم وردّها في فقرائهم ^(٦) " .
 ونظير هذا كفارة ^(٧) اليمين ^(٨) مع كفارة القتل في التحرير، على ما عرف ^(٩).

(١) ما بين القوسين ساقط من (د) ، (هـ) ، (ز) .

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة ، باب من روى نصف صاع من قمح ، (١١٤/٢) ، والدارقطني بنحوه في كتاب زكاة الفطر ، (١٤٧/٢) من حديث ثعلبة عن أبيه . وهو حديث مضطرب الإسناد والمتن وقد تكلم فيه الإمام أحمد ، وابن المنذر وغيرهما وضعفوه . انظر : المغني (٢٨٧/٤) ، تنقيح التحقيق (٢٣٠/٢) ، نصب الراية (٤٠٧/٢) وما بعدها ، التنبيه على مشكلات الهداية (٨٧٧/٢) .

(٣) المقيد : ضد المطلق . اصطلاحاً هو اللفظ الدال على مدلول المطلق بصفة زائدة . انظر : كشف الأسرار (٣٨٦/٢) ، الكوكب المنير (٣٩٣/٣) ، معجم مصطلحات أصول الفقه (٤٣٨)

(٤) المطلق : مأخوذ من معنى الانفكاك من القيد . في الاصطلاح : اللفظ الدال على مدلول شائع في جنسه . انظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة (طلق) (٥٩٩) ، كشف الأسرار (٢٨٦/٢) ، الكوكب المنير (٣٩٣/٣) ، معجم مصطلح الأصول (٣٠٢) .

(٥) انظر : شرح مختصر الطحاوي (٥٩٣/٢) ، التجريد (١٤٢٩/٣) وما بعدها ، تبين الحقائق (١١٩/٢) وما بعدها .

(٦) رواه البخاري ، كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة (٥٠٥/٢) ، صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام (٥٠/١) .

(٧) الكفر : في اللغة : الستر ، والكفارة منه لأنها تُكفّر الذنب . اصطلاحاً : جزاء مقدر من الشرع لحو الذنب ، كالإعتاق والصيام وغير ذلك . انظر : تاج العروس ، مادة كفر (٦٢/١٤) ، المغرب (٢٢٤/٢) . انظر : معجم لغة الفقهاء (٣٨٢) ، الموسوعة الفقهية (٢٥٤/١٢) ، معجم المصطلحات الفقهية (١٤٨/٣) .

(٨) اليمين في اللغة : القوة . وفي عرف الفقهاء : تأكيد الأمر وتحقيقه بذكر اسم الله ، أو بصفة من صفاته عز وجل . وسمي القسم يميناً لاستعمال اليمين فيه ، فكانوا إذا تحالفوا تصافحوا بالإيمان تأكيداً لما عقدوا . انظر : المغرب ، مادة (يمن) (٣٩٩/٢) ، المصباح المنير (٤٠٥) ، طلبة الطلبة (١٦٧) ، أنيس الفقهاء (١٧١) .

(٩) المنصوص عليه الرقبة ، ولا يوجد في النص ما يبين صفة الإيمان والكفر ، والتقيد بالإيمان زيادة ، والزيادة على النص نسخ ، فلا يثبت بخبر الواحد ولا بالقياس ، وقياس المنصوص على المنصوص باطل عندنا ، لاستلزامه

وقال في الأصل : فقراء المسلمين أحبُّ إليَّ ، لما فيه من الاستعداد للطاعة ^(١) .
مسألة ^(٢) :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في رجل مرَّ على عاشر
بمال ^(٣) ، فقال : عليَّ دينٌ ^(٤) ، أو قال : إنما أصبته منذ أشهر ، أو قال : قد أديتُ
الزكاة إلى عاشر آخر ، أو قال : أديتها أنا . قال : إذا حلف على شيء من ذلك
صدقه ^(٥) .

(فأما زكاة الإبل والبقر والغنم ، فإن قال : عليَّ دين أو قال : أصبتها منذ
أشهر وحلف على ذلك صدقه ^(٦)) أيضاً ^(٧) .

وإن قال : أديت زكاتها ، أو قال : أخذها مصدق آخر لم يصدقه إلا أن يعلم
أنه كان في هذه السنة مصدق آخر قبله ، فإذا علم وحلف له أنه صدَّق ماله صدقه
فيما قال ، وإن لم تكن معه براءة ^(٨) ^(١) .

اعتقاد النقص فيما تولى الله بيانه ، وذلك لا يجوز ، ولا يحمل المطلق على المقيد ؛ لأن في ذلك إبطال حكم
المطلق . انظر : تفصيل المسألة في الكافي في أصول الفقه (٣/١٣٤٠) ، أحكام القرآن للجصاص (٣/٤٢٥) ،
المبسوط (٦/٧) ، البدائع (٥/١٦٤) ، البنائية (٦/١٣٤) ، فتح باب العناية (٢/١٥٠) .

(١) الأصل (٣/٧٥) .

(٢) في (هـ) " باب فيمن يمر على العاشر " .

(٣) أي إذا مر على العاشر بمال من الأموال الباطنة ، لأن الأموال الظاهرة وهي السوائم لا يحتاج العاشر
فيها إلى مرور صاحب المال عليه في ثبوت ولاية الأخذ له ، فإن له أن يأخذ عشر الأموال الظاهرة منه ،
وإن لم يمر عليه ، أما الأموال الباطنة فأداؤها لصاحب المال لكونه غير محتاج للحماية ، فإذا أخرجها إلى
المفازة احتاج إليها فصارت كالسوائم . انظر : العناية (٢/٢٢٤) ، البنائية (٣/٣٩٠) ، حاشية اللكنوي
(٢/١٩٥) .

(٤) يعني ديناً مستغرقاً ، له مطالب من جهة العباد .

(٥) انظر : الجامع الصغير (١٢٦ وما بعدها) ، الأصل (٢/٤٠ وما بعدها) ، الهداية (٢/١٩٥ وما بعدها) ،
المبسوط (٢/٢٠٦) ، المختار (١/١٦٨) ، العناية (٢/٢٢٤ وما بعدها) ، غاية البيان (١/١٥٥) .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (أ) و (ب) .

(٧) انظر : المراجع السابقة .

(٨) البراءة : اسم لخط الإبراء ، من برئ من الدين والعيب براءة والجمع براءات . والمراد به هنا العلامة التي
يجب إبرازها لصدق دعواه . انظر : المغرب مادة برأ (١/٦٤) ، البنائية (٣/٣٩٣) .

أما الفصل الأول ^(٢) فمعناه إذا مرَّ بمال التجارة ، فإذا ادَّعى شيئاً فقد أنكر وجوب الحق عليه ، وفيما أنكره حق العباد ، وهو مطالبة الساعي ، فوجب تخليفه ^(٣) .

وكذلك في قوله أديتها ^(٤) ؛ لأن إليه الأداء ^(٥) ، وفي السوائم كذلك لما قلنا ، إلا في قوله : أديتها ، فإنه إن ادَّعى ذلك بنفسه لم يصدق ، وهو ضامن ^(٦) عندنا ^(٧) .

وقال الشافعي - رحمه الله - : القول قوله ؛ لأنه أوصل الحق إلى مستحقه ، وأسقط عن الساعي المؤنة ^(١) . ولأصحابنا : إن حق الأخذ للسلطان ، فإذا أراد صاحب المال إبطاله لم يقدر ^(٢) .

(١) انظر : البحر الرائق (٤٠٣/٢ وما بعدها) ، تبين الحقائق (٨٤/٢) ، مجمع الأنهر (٣١٠/١ وما بعدها) ، ملتقى الأبحر (٣١٠/١ وما بعدها) ، البدائع (٥٢/٢) ، شرح العتايي (١/٢٤) .

(٢) المسألة تشتمل على أربعة فصول :

١ - قوله : علي دين . ٢ - قوله : أصبته منذ أشهر . ٣ - قوله : أديت الزكاة إلى عاشر آخر .

٤ - قوله : أديتها أنا أي أديت بنفسي إلى الفقراء .

(٣) لأن القول للمنكر مع يمينه ، فيصدق مع يمينه ، والعبادات وإن كان يصدق فيها بلا تخليف ؛ لكن تعلق به هاهنا حق العبد ، وهو العاشر في الأخذ ، فهو يدعى عليه معنى لو أقر به لزمه . انظر : الهداية (١٩٥/٢) ، البناء (٣٩١/٣ وما بعدها) ، حاشية الككنوي (١٩٥/٢) .

(٤) في (ز) " أديتها إليه " .

(٥) لأن أداء زكاة الأموال الباطنة مفوض إلى أربابها ، وولاية المطالبة للإمام بعد الإخراج إلى المفاوز والمرور على الساعي لدخوله تحت الحماية . انظر : شرح الجامع لقاضي خان (٣٩٣/١) ، الهداية (١٩٦/٢) ، البناء (٣٩٢/٣) ، المستجمع (٨٥٣/٢) .

(٦) الضمان لغة : الالتزام ، ضَمِنَ الشيء ضماناً كفل به ، وضمّنه الشيء تضميناً فتضمنه عنه مثل غرّمه . اصطلاحاً : يأتي بعدة معانٍ والمراد : عبارة عن رد مثل الهالك إن كان مثلياً أو قيمته إن كان قيمياً ، والضمان أعم من الكفالة ، لأن من الضمان ما لا يكون كفالة .

(٧) انظر : شرح الجامع لقاضي خان (٣٩٤/١) ، تبين الحقائق (٨٤/٢) ، النهر الفائق (٣٠٨/١) .

وقال بعضهم : الزكاة هو الذي أدّاه بنفسه ، ألا ترى أنه لو خفي على الساعي مكان ماله كان أداء صاحب المال صحيحاً ، وإنما الثاني سياسة مالية ^(٣) .
وقال بعضهم : بل الأول ينقلب نفلًا ^(٤) ، وهذا الذي أخذه الساعي يكون فريضة ^(٥)(٦) .

فإن قال : أدبتها إلى مصدق آخر ، فإن لم يكن في ذلك العام مصدق فقد ظهر كذبه ، وإن كان ^(٧) ، قبل قوله مع يمينه ؛ لأنه أخبر عما سُلط عليه ، وهو الأداء إلى المصدق ^(١) .

(١) انظر : المهذب (١٦٨/١) ، التنبيه (٦٢/١) ، البيان (٣٨٩/٣) وما بعدها ، المجموع (١٤٥/٦) وما بعدها).

(٢) انظر : فتح القدير (٢٢٥/٢) ، المستجمع (٨٥٣/٢) ، البحر الرائق (٤٠٤/٢) .

(٣) يقال الرجل يسئوس الدواب ، إذا قام عليها وراضها ، ومنه الوالي يسئوس الرعية سياسةً ، أي يُلبي أمرهم . انظر : لسان العرب ، مادة (سوس) (١٠٨/٦) ، المغرب ، مادة (سوس) (٤٢١/١) . اصطلاحاً : حياطة الرعية بما يصلحها لطفاً وعنفاً . وهذا المعنى يتفق مع الحكم الذي ورد في المسألة حيث يأخذ الساعي منه ثانياً زجراً له حتى لا يفعل ذلك مرة أخرى ، وزجراً لغيره عن الإقدام على ما ليس له . انظر : طلبه الطلبة (٣٣٢) ، البناية (٣٩٢/٣) ، حاشية سعدي جلي (٢٢٥/٢) ، تقارير الرافعي (٢٩٢/٣) .

(٤) النفل في اللغة : الفضل والزيادة ، لذلك سميت الغنمية نفلًا ؛ لأنها زيادة على المقصود وهو إعلاء كلمة الله . شرعاً : اسم لما شرع زيادة على الفرائض والواجبات وهو المسمى بالمندوب والمستحب والتطوع . انظر : المغرب ، مادة (نفل) (٣١٩/٢) ، مقاييس اللغة (١٠٠١) . انظر : التعريفات (٢٤١) ، دستور العلماء (٢٨٧/٣) ، التعاريف (٧٠٧/١) .

(٥) الفريضة : فعيلة من الفرض ، وهو في اللغة : التقدير ، وفي الشرع ما ثبت بدليل قطعي كالكتاب والسنة والإجماع ، واستحق الزم على تركه مطلقاً من غير عذر . انظر : المصباح المنير ، مادة (فرض) (٢٨٧) ، التعريفات (١٦٧) ، كشف الأسرار (٣٠٢/٢) ، أصول السرخسي (١١٠/١) ، التوضيح على التنقيح (٢٦٧/٣) .

(٦) انظر : فتح القدير (٢٢٥/٢) ، العناية (٢٢٥/٢) ، فتح باب العناية (٥١٢/١) ، حاشية ابن عابدين (٢٩٢/٣) .

(٧) زيد بعده في (ز) : " في ذلك العام مصدق آخر " وهي زيادة توضيح المعنى ، والله أعلم .

وقد شرط ^(٢) في الأصل خط البراءة ^(٣) ؛ لأن ذلك علامة صدقه فيما أخبر ، وفي هذه الرواية لم يجعلها شرطاً ؛ لأن الخط يشبه الخط ، والتزوير يدخله ^(٤) .
مسألة ^(٥) :

مقدار الواجب
في زكاة الفطر

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في صدقة الفطر، قال: نصف صاع من بُرٍ أو سويق ^(٦) أو زبيب . أو صاع من تمر أو شعير .
وقال أبو يوسف ومحمد : الزبيب مثل الشعير .
وأما من الحنطة فنصف صاع عندنا ^(٧) .

وقال الشافعي - رحمه الله - : صاع ^(٨) ، لحديث أبي سعيد الخدري ^(٩) أنه قال : " كنت أؤدّي ذلك على عهد / رسول الله - ﷺ - " ^(١) .

[١/ ٥٩ - أ]

-
- (١) انظر : البدائع (٥٤/٢) ، الهداية (١٩٥/٢) ، البحر الرائق (٤٠٤/٢) .
(٢) في غير (ز) : (ذكر) كما أن في سياق (ز) اضطراباً .
(٣) الأصل (٣٤/٢ ، ٤١) ، وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة .
(٤) انظر : الهداية (١٩٧/٢) ، شرح الجامع لقاضي خان (٣٩٤/١) ، العناية (٢٢٦/٢) ، البناية (٣٩٣/٣) وما بعدها ، مجمع الأثر (٣١١/١) ، شرح الجامع لأبي اليسر (٧٥/أ) .
(٥) في (هـ ، و) باب صدقة الفطر .
(٦) السويق : ما يعمل ويتخذ من الحنطة والشعير ، وهو الناعم من دقيق الحنطة والشعير . وقال البهوتي في الروض المربع (٣٩٢/١) وهو ما يحمص ويطحن . انظر : لسان العرب ، مادة (سوق) (١٧٠/١٠) ، المصباح المنير (١٧٨) .
(٧) انظر : الجامع الصغير (١٣٦) ، مختصر الطحاوي (٥١) ، تحفة الفقهاء (٣٣٧/١) ، التجريد (١٤٠٧/٣هـ) .
(٨) انظر : الأم (٦٨/٢) ، مختصر المزني (٥٥) ، المهذب (١٦٥/١) ، حلية العلماء (١٢٩/٣) .
(٩) هو سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخزرجي ، مشهور بكنيته ، له ولأبيه صحبة ، من المكثرين من الرواية ، شهد اثني عشرة غزوة مع رسول الله - ﷺ - توفي بالمدينة سنة ٧٤هـ وقيل ٦٥هـ . انظر ترجمته في : الإصابة (٧٨/٣) ، أسد الغابة (٣٦٥/٢) ، تهذيب التهذيب (٤٧٩/٣) ، تغريب التهذيب (٢٣٢/١) ، الاستيعاب (١٦٧١/٤) .

ولنا حديث عبد الله بن ثعلبة بن (صُعَيْر) (٢) العذري (٣) - t - أنه قال :
خطبنا رسول الله - r - فقال : " أدوا عن كل حُرٍّ وعبد نصف صاع من بُرٍّ أو
صاعاً من تمرٍ أو صاعاً من شعير " (٤) .

ولأن التعديل بين هذه الأموال من طريق المعنى فيما قلنا ؛ لأن الحنطة في الغذاء
ضِعْفَ التمر والشعير ؛ لأنها (٥) تؤكل كلها ، بخلاف الشعير والتمر ، فصار ما قلنا
تعديلاً في المعنى . وما قاله الشافعي تعديل في الصورة (٦) .

وأما من الزبيب فصاع عندهما ، وقد روي ذلك في بعض الروايات مرفوعاً إلى
رسول الله - r - (٧) ، ولأنه مثل التمر ، بل أنقص ؛ لأنه ليس بغذاء لكنه فاكهة
من وجه ، فصار التقدير منه بصاع أولى (٨) .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ، باب صدقة الفطر صاعاً من طعام ، (٥٤٨/٢) . ومسلم في
كتاب الزكاة ، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير (٦٧٩/٢) .

(٢) ما بين القوسين لم يرد في (ز) .

(٣) عبد الله بن ثعلبة بن صعير ، العذري ، حليف بني زهرة ، يقال كنيته أبو محمد ، ولد قبل الهجرة بأربع
سنين ، مسح رسول الله - r - وجهه ورأسه زمن الفتح ودعا له ، مات سنة تسع وثمانين ، وقيل غير
ذلك . انظر ترجمته في : الإصابة (٢٥٣/٥) ، الثقات (٢٤٦/٣) ، تكملة الإكمال (٢٧٧/٤) ،
تهذيب التهذيب (١٤٥/٥) ، أسد الغابة (٨٦/٣) .

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة ، باب من روى نصف صاع من قمح ، (١١٤/٢) ، والدارقطني
في كتاب زكاة الفطر (١٤٧/٢) من حديث ثعلبة عن أبيه وإسناده ضعيف . انظر : الدراية ، كتاب
الزكاة ، باب صدقة الفطر (٢٦٩/١) .

(٥) في غير (ب) : " لأنه " وفي (ج) و (هـ) : " لأنه يؤكل كله " وفي (ز) : " لأنه لا يؤكل كله " .

(٦) انظر : الكافي (١١١/أ) ، غاية البيان (١٧٦/أ) ، البنائة (٤٩٧/٣) .

(٧) يشير إلى ما ورد في الصحيحين ، البخاري مع الفتح ، كتاب الزكاة ، باب صاع من زبيب (٣٧٢/٣)
وما بعدها ، ومسلم بشرح النووي ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الفطر على المسلمين (٦٧٨/٢) . عن
أبي سعيد الخدري ((كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً
من أقط أو صاعاً من زبيب)) .

(٨) انظر : الهداية (٢٣٦/٢) ، تبين الحقائق (١٣٨/٢) ، العناية (٢٩٤/٢) ، البنائة (٤٩٧/٣) ، مجمع
الأثر (٣٣٨/١) .

وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : إن الزبيب يؤكل بجميع أجزائه بمترلة الحنطة ،
تؤكل بجميع أجزائها ، بخلاف التمر فإنه لا يؤكل نواه ^(١) ، فألحق الزبيب بالحنطة ^(٢) .

وقد روي عنه مثل قولهما اعتماداً على الحديث ^(٣) .

وأما السويق فقد نصّه ^(٤) ها هنا ، وكذلك الدقيق ^(٥) مقدر بنصف صاع من
دقيق الحنطة ، أو صاع من دقيق الشعير ، وذلك باعتبار النص دون المعنى ^(٦) ، وقد
ذكر الدقيق والسويق في كتاب الإيمان ^(١) .

(١) في (هـ) : " نواها " .

(٢) انظر : المبسوط (١١٥/٣) ، شرح قاضي خان (٤٦٢/١) وما بعدها ، الاختيار (١٧٨/١) ، البناءة
(٤٩٧/٣) .

(٣) عن الإمام أبي حنيفة روايتان في الزبيب : رواية الجامع الصغير (١٣٦) ، وهي مقدرة بنصف صاع ،
وهي الرواية المشهورة ، ووجه هذه الرواية : أن قيمة الزبيب تزيد على قيمة الحنطة في العادة ، ثم اكتفى
من الحنطة بنصف صاع فمن الزبيب أولى . والرواية الأخرى : وهي رواية أسد بن عمرو والحسن عن
أبي حنيفة . مقدرة بصاع ؛ لما روي في حديث أبي سعيد الخدري - **t** - " أو صاع من زبيب " سبق
تخرجه ، ص (.....) . ويمكن التوفيق بين القولين بأن يجعل الواجب فيه بطريق القيمة ، فكانت قيمته في
عصر أبي حنيفة مثل قيمة الحنطة ، وفي عصرهما كانت قيمته مثل قيمة الشعير والتمر ، وعلى هذا يحمل
اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة . انظر : شرح مختصر الطحاوي (٥٧٠/٢) ، بدائع الصنائع
(١٠٩/٢) ، المنيع (٢٣٣/أ) .

(٤) في (ز) : " نص " .

(٥) الدقيق ضد الجليل ، ودقيق الحنطة وغيرها هو الطحين . انظر : لسان العرب ، مادة (دقق)
(١٠٠/١٠) ، المصباح المنير (١٢٠) ، مختار الصحاح (١١٠) .

(٦) المراد حديث الرسول **ﷺ** الذي رواه أبو هريرة عن النبي - **ﷺ** - أنه قال : " أدوا قبل الخروج زكاة
الفطر فإن على كل مسلم مداً من قمح أو دقيق " . ذكره الحنفية في كتبهم ولم أقف عليه في
مصادر حديثية ، فالله أعلم . انظر : شرح الجامع للكردي (٧٢/ب) ، الذخيرة البرهانية (١٥٥/ب) ،
البدائع (١٠٨/٢) وما بعدها ، البناءة (٤٩٨/٣) .

واعتبر فيهما المقدار دون القيمة ؛ لأن الصدقة إنما شرعت للإغناء ، والطحن والسويق يحقق المقصود مع قيام القدر ، بخلاف الخبز ، فإنه يحقق المقصود مع فوات القدر^(٢) فصار جوازه باعتبار القيمة^(٣) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في رجل يشتري الجارية (للتجارة)^(٤) ، وهي تساوي مائتي درهم ، فيريد أن تكون لغير التجارة (وتكون للخدمة)^(٥) أتبطل عنها الزكاة ؟ قال : نعم ، فإن نوى بعد ذلك أن تكون للتجارة لم تكن فيها زكاة حتى يبيعها ، فتكون في الثمن زكاة مع ماله^(٦) .

نية التجارة
معتبرة
في الزكاة

وأصل ذلك أن التجارة (عمل فتركها ترك العمل ، والنية عملها في التمييز)^(٧) ، والإخلاص فلا بد من مصادفتها ما تعمل فيه ، والتجارة^(٨) .

تعريف التجارة

(١) الأصل (١٧٤/٣) .

(٢) في (هـ) " التقدير " .

(٣) لم يرد الخبز في النصوص ، وهو نظير الحنطة في معنى القوت ، وليس بمعناه في القدر ، لأن الحنطة مكيلة والخبز موزون فلا يجوز إلا باعتبار القيمة . انظر : الأسرار (٣٦١) ، التجريد (١٤٢٣/٣) وما بعدها ، البدائع (١٠٨/٢) وما بعدها ، البحر الرائق (٤٤٣/٢) ، حاشية ابن عابدين (٣٧٢/٣) وما بعدها .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (هـ) .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ز) .

(٦) انظر : الجامع الصغير (١٢٢) ، الأصل (٨٦/٢) ، مختصر الطحاوي (٥٠) ، المبسوط (٢٠٤/٢) ، الهداية (١٦٩/٢) ، شرح الكردي (٦٠/أ) ؛ شرح أبي اليسر (٦٦/أ) .

(٧) في (ب) للتمييز .

(٨) ما بين القوسين ساقط من (هـ) .

اسم لمبادلة المال بالمال ^(١) ، فإذا اشترى شيئاً ^(٢) أو ملكه أجرة ^(٣) ونوى التجارة صحت نيته لما قلنا ^(٤) ، فإن ورثه لم تصح نيته ^(٥) ، وإن وهب ^(٦) له أو أوصي ^(٧) له به أو ملك ^(٨) بنكاح أو ^(٩) خلع أو صلح عن قود ^(١٠) أو صدقة لم تصح فيه نية التجارة عند محمد - رحمه الله - لعدم التجارة ، وصحت عند أبي يوسف - رحمه الله - ^(١١) .

-
- (١) انظر : لسان العرب ، مادة (تجر) (٨٩/٤) ، المعجم الوسيط (٨٢/١) ، التعاريف (١٦٠/١) ، التعريفات (٧٣/١) ، دستور العلماء (١٨٨/١) ، تهذيب الأسماء (٣٧/٣) .
- (٢) المراد ما تصح فيه نية التجارة لا عموم شيء ، فإنه لو اشترى أرضاً خراجية أو عشرية بنية التجارة فإنه لا تجب فيها زكاة التجارة ، لأن نية التجارة لا تصح فيها ؛ لأنها لو صحت لاجتمع فيها الحقان بسبب واحد وهو الأرض . انظر : الكفاية (١٢٥/٢) ، البناية (٣١٠/٣) ، حاشية الشلي (٢٩/٢) .
- (٣) مثال من أجر داره بعبد يريد به التجارة فهو للتجارة . انظر : البدائع (١٧/٢) ، غاية البيان (١٤٤/أ) ، حاشية الشلي (٢٩/٢) .
- (٤) انظر : بدائع الصنائع (١٧/٢) ، فتح القدير (١٦٩/٢) ، الأصل (٨٨/٢) .
- (٥) زيد في (د) : " لأنها لم تلاق محلها " وهي زيادة توضح المعنى والله أعلم .
- (٦) الهبة في اللغة : التبرع ، وفي الشرع : تمليك العين بلا عوض . انظر : المصباح المنير ، مادة (وهب) (٤٠٠) ، التعريفات (٢٥١) ، دستور العلماء (٣٢٦/٣) ، طلبة الطلبة (٢٣٣) .
- (٧) الوصية : اسم بمعنى المصدر وهي تمليك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع ، سواء كان عيناً أو منفعة . انظر : تبين الحقائق (٣٧٥/٧) ، التعريفات (٢٤٧) ، طلبة الطلبة (٣٣٥) .
- (٨) ملك بنكاح : المراد به المهر الذي كان ديناً . انظر : البناية (٣١٠/٣) .
- (٩) الخلع في اللغة : القلع والإزالة ، وشرعاً : إزالة ملك النكاح ببدل بلفظ الخلع . انظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة (خلع) (٣٠٩) ، الاختيار (١٩٠/٣) ، العناية (٢١٠/٤) .
- (١٠) صلح عن قود : أي صلح عن قصاص . فالصلح هو : عبارة عن عقد وضع لدفع المنازعة بالتراضي . والقود : هو القصاص ، أي يفعل بالفاعل مثل ما فعل . والمراد أن ينتقل من القصاص إلى الدية عن طريق الصلح . انظر : المغرب (١٨٢/٢) ، أنيس الفقهاء (٢٤٥ ، ٢٩٢) ، طلبة الطلبة (٣٢٧) ، البناية (١١٩/١٣) .
- (١١) من المتأخرين من ذكر الخلاف على القلب . انظر : بدائع الصنائع (١٧/٢) ، البناية (٣٧٨/٢) .

فإذا نوى الخدمة صحت نيته ؛ لأنه نوى الترك ^(١) ، وليس بعمل / فصيح ، ألا ترى أن نية الإقامة صحيحة من المصلي ، ونية السفر منه باطلة ، حتى إن راكب السفينة إذا كان يصلي ، وقد عزم على ما دون السفر ، فلما جاوز أيبات المصر نوى ^(٢) السفر ، وهو في صلاته ، لم تصح ، حتى إنه يُكَمَّل ، فإذا فرغ صار مسافراً ، وكذلك رجل خرج مسافراً من مصره فافتتح الظهر ثم سبقه حدث ، فعزم على أن يعود إلى مصره ليتوضأ ^(٣) صار مقيماً ، فإن أصاب ماءً فتوضأ ، ثم أقبل على سفره لم يعد مسافراً ، حتى إنه يكمل الصلاة ^(٤) لما قلنا إن السفر فعل والإقامة ترك ^(٥) .

فكذلك صحت نيته هاهنا للخدمة ؛ لأن ذلك ترك للفعل ، ولم تصح نيته من بعد للتجارة لعدم فعل التجارة ، فإذا باعها فقد وجد فعل التجارة بعد الزوال عن ملكه ، فيزكي ثمنها مع ماله ، إن كان دراهم أو دنانير ^{(٦)(٧)} .

(١) في (ز) : يؤدي إلى الترك .

(٢) في (أ) و (ب) ، و (د) : ونوى .

(٣) الوضوء : لغة الوضوء وهو الحسن والنظافة والنقاوة . شرعا : الغسل والمسح لأعضاء مخصوصة . انظر : المغرب ، مادة (وضأ) (٣٥٨/٢) ، طلبه الطلبة (٧١) ، أنيس الفقهاء (٤٩) ، حاشية اللكنوي (٩٨/١) .

(٤) الصلاة : في اللغة هي الدعاء . شرعا : الأفعال المخصوصة المفتحة بالتكبير والمختمة بالتسليم . انظر : المصباح المنير ، مادة (صلى) (٢٠٨) ، التعريفات (١٣٧) ، الاختيار (٤٧/١) .

(٥) انظر : تفصيل المسألة في كتاب الصلاة في المبسوط (٢٠٤/٢) ، الهداية (١٠٥/٢) ، البناية (٢٩/٣) ، حاشية اللكنوي (١٠٥/٢) .

(٦) دينار : نوع من النقود ، زنة الواحد منه ٤٠٢٥ مجم . انظر : معجم لغة الفقهاء (٢١٢) .

(٧) انظر : المبسوط (٢٠٤/٢) ، شرح مختصر الطحاوي (٥٦٣/٢) وما بعدها ، البناية (٣١٠/٣) وما بعدها ، العناية (١٦٨/٢) وما بعدها ، النهر الفائق (٢٣٨/١) وما بعدها .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - قال : يعطى الرجل من زكاة ماله كل فقير ، إلا امرأته ، ووالديه ، وولده ، وولد الابن وولد البنت (١)(٢) .

ولا يعطى من الزكاة ذمياً ، ويُعطى ما سوى ذلك من الصدقة (٣) ، ولا يعطى الصدقة مكاتبه (٤) ولا عبداً له قد أعتق بعضه ولا مُدبّرَه (٥) ولا أم ولده (٦)(٧) .

وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : يعطى العبد الذي قد أعتق بعضه ؛ لأنه حرٌّ كُلُّهُ (٨) .

وقال أبو حنيفة - رحمه الله - لا تعطي المرأة زوجها من زكاة مالها .

(١) في (أ) و (ب) و (د) : ووالده وولده ، ومن الوالدين ابن البنت ، وكذا في (هـ) لكن فيها " ولد البنت " ، وفي (و) : " ووالده ووالدته " ، ومن الوالدين ابن البنت ، والمثبت من (ز) وهو موافق بمعناه لما في المطبوع من الكتاب .

(٢) انظر : الجامع الصغير (١٢٢) ، الأصل (١٢٨/٢) ، مختصر القدوري (٥٩) ، الفقه النافع (٣٥٩/١) ، تحفة الملوك (١٣١) ، الفوائد الظهيرية (٣٩/ب) .

(٣) تقدمت المسألة انظر : ص (٢٣١) من هذا البحث .

(٤) المكاتب : هو العبد الذي يكاتب على نفسه بضمنه ، فإن سعى وأداه أعتق . انظر : أنيس الفقهاء (١٧٠) ، دستور العلماء (٨٣/٣) .

(٥) المدير : الذي أعتق عن دبر ، أي موت المولى . انظر : طلبه الطلبة (١٥٩) ، الاختيار (٢٥٢/٤) ، أنيس الفقهاء (١٧٠) .

(٦) كل مملوكة ثبت نسب ولدها من مالك لها أو لبعضها فهي أم ولد له . انظر : الاختيار (٢٥٥/٤) .

(٧) انظر : الجامع الصغير (١٢٢ وما بعدها) ، الهداية (٢٢٥/٢) ، كتر الدقائق (٤٢٦/٢) ، البحر الرائق (٤٢٦/٢) .

(٨) انظر : شرح قاضي خان (٣٧٨/١) ، فتح القدير (٢٧١/٢) ، البناء (٤٦٩/٣) وما بعدها ، النهر الفائق (٣٥١/١) .

وقال أبو يوسف ومحمد : تعطيه ^(١) . والأصل فيه أن الزكاة عبادة خالصة لله تعالى ، ركنها ^(٢) أداء المال ، والإخلاص ، والقطع عن حقوق المؤدي شرط لصحة الأداء قربةً لِيُخْلَصَ لله تعالى ، والأداء إلى المرأة لا يخلص ؛ لأنها مملوكة ، ولا ينقطع ^(٣) عن المؤدي حقه ^(٤) . وكذلك إذا أدى إلى الوالد ^(٥) والولد ، لما قلنا ، وولد البنت فيه مثل ولد الابن ؛ لأن البعضية جامعة ، وبالبعضية يقع الخلل في الأداء . وكذلك الجد ، وإن علا ، من قِبَلِ الآباء والأمهات ، وكذلك المكاتب ؛ لأنه مملوكه ، وللمولى حق في كسبه ^(٦) ، وكذلك معتق البعض مثله عند أبي حنيفة - رحمه الله - وعندهما هو حرٌّ كله ^(٧) ، وقد مرَّ فصل الذمي ^{(٨)(١)} .

(١) انظر : مختصر اختلاف العلماء (٤٨٠/١) ، تحفة الفقهاء (٣٠٤/١) ، البحر الرائق (٤٢٥/٢) ، زبدة الأحكام (١٣٣) .

(٢) الركن في اللغة : العز والمنعة والقوة ، وبه فسر قوله تعالى *لَا تُؤْوَءُو إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ* [هود ، آية : ٨٠] . شرعاً : ما يلزم من وجوده وجود الشيء ، ويلزم من عدمه عدم الشيء ويكون داخلياً في ماهية الشيء . انظر : تاج العروس ، مادة (ركن) (١٠٩/٣٥) ، معجم مصطلحات أصول الفقه (٢٢٣) ، معجم مصطلح الأصول (١٥٧) ، التعريفات (١١٥) ، تهذيب الأسماء (١١٩/٣) .

(٣) في (د) و (ز) : "فلا ينقطع" .

(٤) في (ز) : "والديه" .

(٥) انظر : مختصر اختلاف العلماء (٤٨٠/١) ، المبسوط (١٥/٣) ، المحيط البرهاني (٢١٢/٣) ، فتح باب العناية (٥٣٦/١) ، النافع الكبير (١٢٣) .

(٦) انظر : بدائع الصنائع (٥٩/٢) ، المحيط البرهاني (٢١٢/٣) ، تبين الحقائق (١٢٢/٢) وما بعدها ، فتح القدير (٢٦٩/٢) وما بعدها .

(٧) بناءً على تجزئ العتق عنده ، لا عندهما ، فإذا أعتقَ بعض عبده عتقَ جميعه ، فيدفع مولاه الزكاة إليه ، لأنه حينئذ ليس بمملوكه . انظر : الهداية (٢٢٥/٢) ، تبين الحقائق (١٢٣/٢) ، المستجمع (٨٧٠/٢) ، الكفاية (٢١٠/٢) وما بعدها ، فتح باب العناية (٥٣٧/١) .

(٨) في (هـ) : "وسيجي" ، وذلك لأن (هـ) تختلف في الترتيب عن غيرها .

وأما الأداء إلى الزوج فجائز عندهما ، لحديث زينب ^(٢) امرأة عبد الله بن مسعود ^(٣) - t - : " أنها أتت رسول الله - r - فاستأذنت عليه ، فقال : أي الزيانب هي ؟ فقيل امرأة عبد الله بن مسعود ، فأذن لها ، فدخلت ، فقالت : يا رسول الله ، إني أتصدق على زوجي ، فقال u : لك أجران : أجر الصلة وأجر الصدقة " ^(٤) . والصدقة (المطلقة) ^(٥) هي الزكاة ^(٦) ولأنه لا ملك لها عليه ^(٧) .

وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : الاتصال بينهما من طريق الزوجية سواء ، فلا يتم الأداء من الطرفين جميعاً ، ألا ترى أن شهادة ^(٨) كل واحد منهما لصاحبه بطلت ^(٩)

(١) انظر : من هذا البحث ص (٢٣١) .

(٢) هي زينب بنت عبد الله بن معاوية الثقفية وقيل اسمها ربيعة ، صحابية جليلة من المبايعات للنبي - r - كانت امرأة صناعاً ، روت عن النبي - r - وعن زوجها عبد الله وعن عمر ، وعن ابنها . انظر ترجمتها في : الاستيعاب (١٨٥٦/٤) ، أسد الغابة (٣٤/٦) ، تقريب التهذيب (٧٤٨/١) ، الإصابة (٦٨٠/٧) ، الطبقات الكبرى (٢٩٠/٨) ، تهذيب الأسماء واللغات (٣٤٦/٢) .

(٣) هو أبو عبد الرحمن ، عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي ، من السابقين للإسلام ، كان سادس من أسلم ، هاجر المجرتين وشهد بدرًا والمشاهد بعدها ، لازم النبي وكان من أقربهم له ، فكان خادمه وصاحب نعله ، وصاحب سره ورفيقه في الحل والترحال ، روى الكثير من الأحاديث ، تولى بيت مال الكوفة ، توفي في خلافة عثمان وله من العمر بضع وستون سنة . انظر : ترجمته في الإصابة (٣٣٣/٤) ، معرفة الثقات (٥٩/٢) ، تغريب التهذيب (٣٣٣/١) ، البداية والنهاية (١٦٢/٧) ، سير أعلام النبلاء (٤٦١/١) .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ، باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر (٥٢٣/٢) ، ومسلم في كتاب الزكاة ، باب فضل النفقة على الأقربين (٦٩٤/٢) .

(٥) ما بين القوسين لم يرد في غير (ز) و (و) .

(٦) انظر : البدائع (٥٦/٢) ، شرح قاضي خان (٣٧٩/١) .

(٧) انظر : مختلف الرواية (٥٨٦/٢) ، التجريد (٤٢١٩/٨) ، شرح قاضي خان (٣٧٩/١) ، الاختيار (١٧٣/١) ، الفتاوى الولوالجية (١٧٩/١) ؛ شرح أبي اليسر (٦٧/أ) .

(٨) الشهادة : الإخبار عن أمر حضره الشهود وشاهدوه إما معاينة كالأفعال ، نحو القتل ، أو سماعاً كالإقرار . انظر : الاختيار (١٨٦/٥) ، التعريفات (١٣٢) .

(لأنه)^(٢) كأنه شهد لنفسه ، فكذلك هذا ^(٣) ، والحديث محمول على التطوع ؛ لأنها كانت صنعة ^(٤) اليدين تعمل للناس وتأخذ منهم ، فأما أن تكون موسرة تلزمها الزكاة فلا ^(٥) .

مسألة :

إذا مر الذمي
بالخمر والخنازير
على العاشر

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمه الله - أنه قال : إذا مرّ الذمي على العاشر بالخمر ^(٦) والخنازير عشر الخمر ولم يعشّر الخنازير ^(٧) .

ومعنى قوله : عشر الخمر : أي ينظر إلى قيمتها فيأخذ منه نصف عشر قيمتها ^(٨) ، وإنما ذكر في الأصل ^(٩) إذا مرّ بهذا أو بهذا ، وذكر هاهنا : إذا مرّ بهما .

(١) في (هـ) : "لا تقبل" .

(٢) ما بين القوسين لم يرد في غير (أ) .

(٣) انظر : شرح مختصر الطحاوي (٦٠١/٢) ، الفقه النافع (٣٥٩/٢) ، العناية (٢٧٠/٢) وما بعدها .

(٤) في (أ) : "صناع" .

(٥) انظر : شرح معاني الآثار (٧٢/٢) وما بعدها ، الباب في شرح الكتاب (٣٨٠/١) وما بعدها ، البناية (٤٦٨/٣) وما بعدها ، المستجمع (٨٦٩/٢) .

(٦) في (أ) و (ب) : "بالخمور" .

(٧) انظر : الجامع الصغير (١٣٠) ، الأصل (١٠٠/٢) ، بداية المبتدي (١٣٥/١) ، كثر الدقائق (٤٠٧/٢) ، النهر الفائق (٣١٣/١) .

(٨) فسر بهذا احترازاً عن قول مسروق - رحمه الله - فإنه يقول : يأخذ من عين الخمر . ونفياً لظاهر ما يفهم فإن السامع يفهم منه أنه يعشر عين الخمر والمسلم منه عن اقتراحها . انظر : فتح القدير (٢٣٠/٢) ، العناية (٢٣٠/٢) ، البناية (٣٩٨/٣) .

(٩) إذا مر بخنازير أو بخمر قد اشتراها للتجارة ، وهي تساوي مائتي درهم أو أكثر . انظر : الأصل (١٠٠/٢) .

وقال الشافعي - رحمه الله - لا يعشر واحداً منهما ^(١) .

وقال زفر - رحمه الله - : يعشرهما جميعاً كيف ما كان ^(٢) .

وقال أبو يوسف : إن مرَّ بكل واحد منهما بانفراده فكما ذكر هاهنا ، وإن مرَّ بهما جملةً عشر الخنازير أيضاً ^(٣) .

أما الشافعي ^(٤) - رحمه الله - فقد مرَّ على أصله أن لا مالية ولا قيمة لواحد منهما . وقال زفر - رحمه الله - : الخنزير في المالية والتقوم في حق أهل الذمة بمثلثة الخمر ، والشراء بالخمر والخنزير سواء ، والمسلم إذا أتلّف خنزير الذمي ضمنه ، كما إذا أتلّف خمره ^(٥) ، فإذا عشر أحدهما عشر الآخر أيضاً ^(٦) .

ووجه الفرق لعلمائنا ^(٧) أن الذي يأخذه الإمام يأخذه بسبب الحماية ، والحماية بالولاية تكون ، وليس للمسلم (ولاية) ^(١) حماية الخنزير على أهل الذمة

(١) لم أعرثر على نص للشافعي - رحمه الله - في عدم تعشيرهما ، إلا ما ورد في كتب السادة الأحناف مثل : شرح الجامع الصغير لقاضي خان (٤٠٠/١) ، فتح القدير (٢٣٠/٢) ، عيون المذاهب (لوح ٣٤) . وما وجدته في كتب الشافعية يتفق مع ما ذكره البزدوي - رحمه الله - : إن الحكم مبني على أصله في عدم مالية الخمر والخنزير إذ لا ضمان على متلفها . انظر : الأم (٢٣١/٢) ، روضة الطالبين (٨٠٧) ، تحفة المحتاج (٣٩٥/٢) .

(٢) انظر : بدائع الصنائع (٥٧/٢) ، شرح الجامع لقاضي خان (٤٠٠/١) ، الهداية (٢٠٠/٢) ، المستجمع (٨٥٤/٢) .

(٣) انظر : مختلف الرواية (٥٩٦/٢) وما بعدها ، المبسوط (٢١١/٢) ، بدائع الصنائع (٥٧/٢) .

(٤) في (ب) : "وجه قول الشافعي" فيها مزيد إيضاح .

(٥) راجع : أحكام الغصب في الهداية (٥١٦/٦) ، تبين الحقائق (٣٣٩/٦) وما بعدها ، البناية (٢٥٢/١١) .

(٦) انظر : بدائع الصنائع (٥٧/٢) ، شرح الجامع لقاضي خان (٤٠٠/١) ، الاختيار (١٦٩/١) .

(٧) أي وجه الفرق على ظاهر الرواية أن الخنزير لا يعشر عندهما ، سواء مرَّ بهما ، أو على الانفراد ، وبين الخمر حيث يعشرها .

بخلاف الخمر ، وذلك لما عرف أن الأصل في الولايات ولاية المرء على نفسه ^(٢) ، ثم تعدى إلى غيره عند وجود شرط التعدي ^(٣) . والمسلم يملك حماية الخمر على نفسه ليخللها ، أو يتخلل بنفسها فملك ذلك على غيره ^(٤) عند وجود شرط التعدي ، حتى ^(٥) إذا أسلم النصراني وله خنازير لم يملك حمايتها لنفسه ، فلا يتعدى إلى غيره عند وجود شرط التعدي ، فإذا لم تصح الحماية ^(٦) لم تجب الكفاية ^(٧) وهذا الحكم في الخمر مروى عن عمر - t - أنه كتب إلى عماله أن ولّوهم بيعها ، وخذوا نصف العشر من أثمانها " ^(٨) يريد به أهل الذمة في خمورهم .

(١) ما بين القوسين ساقط من (هـ) .

(٢) هناك اضطراب في متن (ب) في هذا الموضع ، وهو موجود أيضاً في حاشية (أ) ولكن غير مصحح .

(٣) شرط التعدي هو : السلطنة ، أي وجود الولاية العامة التي يملكها السلطان . كما ذكرنا في التعريف . انظر : المحيط البرهاني (٢٥٩/٣) ، البناية (٤٠٠/٣) .

(٤) في (ز) : "فملك ذلك على غيره ، فتتعدى الولاية إلى غيره عند وجود شرط التعدي" .

(٥) في (ج) و (هـ) و (و) و (ز) : و "إذا" وكذلك في متن (ب) لكنه صوّب في الحاشية إلى "حتى" وهذا موافق لما في المطبوع من شرح الجامع الصغير (النافع الكبير) والله أعلم .

(٦) المقصود أن العشر الذي يؤخذ من الذمي مقابل حماية تجارته من اللصوص وقطاع الطريق والمسلم لا يحمي خمراً ولا خنزيراً . انظر : التنبيه على مشكلات الهداية (٨٥١/٢) .

(٧) المسلم ليس له ولاية حماية خنزير نفسه ، ولو أسلم النصراني وله خنازير عليه أن يسيبها ولم يحمها ، فلا يكون له ولاية الحماية على غيره ، وإذا لم تكن له ولاية الحماية لم يكن له ولاية الأخذ ؛ لأن ولاية الأخذ بسبب الحماية . انظر : المبسوط (٢١١/٢) ، شرح الجامع لقاضي خان (٤٠٠/١) ، الهداية (٢٠٠/٢) وما بعدها ، المحيط البرهاني (٢٥٩/٣) ، البناية (٣٩٩/٣) وما بعدها ، النافع الكبير (١٢٩) .

(٨) رواه أبو عبيد عن طريق سويد بن غفلة بلفظ : "إن بلالاً قال لعمر بن الخطاب - t - أن الممالك يأخذون الخمر والخنازير في الخراج ، فقال : "لا تأخذوا منهم ، ولكن ولّوهم بيعها وخذوا أنتم من الثمن" . انظر : الأموال ، باب أخذ الجزية من الخمر والخنزير (٦٢/١) . ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن سويد ابن غفلة قال : "بلغ عمر بن الخطاب أن عماله يأخذون الجزية من الخمر فناشدتهم ثلاثاً ، فقال بلال : إنهم ليفعلون ذلك ، قال : فلا تفعلوا ولكن ولّوهم بيعها ، فإن اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها" . انظر : مصنف عبد الرزاق في كتاب أهل الكتاب ، أخذ الجزية من

ووجه قول أبي يوسف : أنهما إذا اجتمعا كان الخنزير تبعاً للخمر ، وذلك مثل قول أبي حنيفة أن العبيد لا يقسمون ، فإذا انضم إلى العبيد سائر الأموال في تركه كان للقاضي حق القسمة ، فكذا هذا (١) .

والجواب (٢) : أن التبعية باطلة ، ليس أحدهما / بتابع للآخر ، وليس أحدهما بذلك أحق من الآخر (٣) . وفي مسألة القسمة إنما أبي أبو حنيفة - رحمه الله - قسمة العبيد للتفاوت ، فإذا انضم إليهم سائر الأموال أمكنه تحقيق التسوية بسائر الأموال بضمها إلى موضع التفاوت فلذلك صح لا للتبعية (٤) .

مسألة :

في الرجل يعطل أرض
الخراج

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمه الله - في رجل له أرض خراج فعطلها فعليه الخراج ، وإن زرعها فأصاب زرعها آفة (٥) اصطلمته (٦) فلا خراج عليه (٧) (٨) ؛ لما

الخمر (٢٣/٦) ، وفي كتاب أهل الكتائب ، باب تمام أخذ الجزية من الخمر وغيره (٣٦٩/١٠) ، الفوائد الظهيرية (٤٤/ب) .

(١) انظر : مختلف الرواية (٥٩٧/٢) ، العناية (٢٣٠/٢) ، البناية (٣٩٨/٣) وما بعدها ، المستجمع (٨٥٤/٢) ، حاشية الشلبي (٩٠/٢) .

(٢) في (هـ) : "وأما الجواب" .

(٣) انظر : البناية (٣٩٨/٣) ، حاشية ابن عابدين (٢٩٧/٣) ، عيون المذاهب (٣٤/أ) ، شرح الوقاية (٣٤٤) .

(٤) راجع تفصيل المسألة في كتاب القسمة في كل من : تبين الحقائق (٤١١/٦) ، البناية (٤٢٢/١١) .

(٥) أي الحر الشديد أو البرد الشديد أو الغرق ونحوه . انظر : العناية (٣٩/٦) ، الدر المختار (٢٩٧/٦) ، حاشية اللكنوي (٣١٠/٤) .

(٦) اصطلمته : صلم ، الصاد واللام والميم أصل واحد يدل على القطع والاستئصال . انظر : مقاييس اللغة ، مادة (صلم) (٥٤٩) ، المصباح المنير (٢٠٧) ، مختار الصحاح (١٨٥) .

(٧) انظر : الجامع الصغير (١٣٢) ، المبسوط (٤٩/٣) ، بدائع الصنائع (٨١/٢) ، الهداية (٣٠٩/٤) وما بعدها .

(٨) من العلماء من قال : إن سقوط الخراج محمول على إذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكنه أن يزرع الأرض ثانياً ، وقدر بثلاثة أشهر ، وإذا كانت الآفة غير سماوية ويمكن الاحتراز عنها كأكل القردة والسباع والأنعام لا يسقط الخراج ، وقال بعضهم يسقط . والأول أصح . انظر : تبين الحقائق

قلنا إن الخراج إنما يجب بأرض نامية بنماء حقيقي أو مقدّر^(١) بالتمكن، قائماً مقام
النماء الحقيقي ، فإذا لم يزرعها وقد تمكن من زراعتها فحصل النماء في التقدير ، فأما
إذا زرعها فخرج الزرع ، فقد وجد الأصل الذي كان التمكن يقوم مقامه فسقط
اعتبار الخلف ، وتعلق الحكم بالأصل ، فإذا هلك الأصل بطل ما تعلق به^(٢) ، وذلك مثل
المس^(٣) من شهوة أنه يعمل عمل الوطء عند عدمه ، فإذا جاء الوطء سقط اعتبار
المس^(٤).

والخلوة^{(٥)(٦)} تتزل منزلة الوطء في (حق وجوب)^(٧) المهر^(٨) والعدة^(٩) فإذا
وجد الوطء سقط اعتبار^(١٠) الخلوة .

(٤/١٥١ وما بعدها) ، البحر الرائق (٥/١٨٣) ، حاشية ابن عابدين (٦/٢٩٧ وما بعدها) ، الفتاوى
الهندية (٢/٣١٣) .

(١) في (هـ) : "تقديري" .

(٢) انظر : المبسوط (٣/٤٩) ، المحيط البرهاني (٣/٣٠٧) ، البناية (٧/٢٣٢ وما بعدها) .

(٣) المس : الإفضاء إلى الشيء من غير حائل ، وتماسا مسح كل واحد منهما الآخر . انظر : المصباح المنير ،
مادة (مسس) (٣٤٠) ، التوقيف (٦٥٦) .

(٤) انظر تفصيل المسألة في : الهداية (٣/١٦) ، البناية (٥/٣٦ وما بعدها) .

(٥) في (ز) : "وكذلك الخلوة" .

(٦) الخلوة : وجود المرأة مع الرجل في مكان لا يمكن أن يطلع عليهما فيه أحد ، كغرفة أغلقت أبوابها
وأرخت ستورها ، مع عدم وجود مانع للوطء . انظر : دستور العلماء (٢/٦٤) ، التعريفات (١٠٥) ،
معجم لغة الفقهاء (٢٠٠) .

(٧) ما بين القوسين ورد في متن (ب) ، وألحق (أ) في الهامش ، ولم يرد في بقية النسخ ، كما أنه لم ترد في
(ز) كلمة "المهر" أيضاً .

(٨) المهر : ما يجعل للمرأة في عقد النكاح أو بعده مما يباح شرعاً من المال معجلاً أو مؤجلاً . انظر : معجم
لغة الفقهاء (٤٦٦) الموسوعة الفقهية (٢٩/١٤٥) .

(٩) العدة : لغة : هي الإحصاء ، يقال : عدت الشيء أي أحصيته . شرعاً : تربص يلزم المرأة عند زوال
النكاح أو شبهته ، وسمي التربص "عدة" لان المرأة تحصى الأيام المضروبة عليها وتنتظر الفرج الموعود
لها . انظر : لسان العرب ، مادة (عدد) (٣/٢٨١) ، المصباح المنير (٢٣٦) ، الاختيار (٣/٢٠٨) ، أنيس
الفقهاء (١٦٧) ، اللباب في شرح الكتاب (٢/٧٧) .

(١٠) انظر تفصيل المسألة في : الهداية (٣/٧٠) ، البناية (٥/١٤٧) .

والنوم ^(١) يقوم مقام الحدث ^(٢) ، إذا صلح دليلاً عليه ، فإذا وجد الحدث بطل حكم النوم ^(٣) ، فكذلك هاهنا ، ولما تعلق بالحقيقة أشبه العشر في هذه الحالة ، فبطل بهلاك الخارج ، وسلم بسلامته ^(٤) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في المسلم أو الذمي أو ^(٥) الحربي ^(٦) يمر على العاشر بما يساوي مائتي درهم .

في المسلم أو الذمي
أو الحربي يمر على
العاشر بما يساوي
نصاب

قال : يأخذ من المسلم ربع العشر ، ومن الذمي نصف العشر ، ومن الحربي العشر ، فإن مر الحربي بخمسين درهماً لم يأخذ منه شيئاً إلا أن يكونوا هم يأخذون منا من مثلها ، فنأخذ منهم من مثلها ^(٧) .

(١) النوم : يدل على الجمود وسكون الحركة . في الاصطلاح : فترة طبيعية تحدث في الإنسان بلا اختيار منه وتمنع الحواس الظاهرة والباطنة عن العمل مع سلامتها ، واستعمال الفعل مع قيامه ، فيعجز العبد عن أداء الحقوق . انظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة (نام) (٩٦٨) ، كشف الأسرار (٢٧٧/٤) ، معجم الألفاظ الفقهية (٤٤١/٣) .

(٢) الحدث : هو النجاسة الحكمية المانعة من الصلاة وغيرها . انظر : الروض المربع (١٥/١) ، التعريفات (٨٨) ، كشف اصطلاحات الفنون (٦٢٥) .

(٣) انظر تفصيل المسألة في : الهداية (١١٤/١) ، المحيط البرهاني (٢٠٤/١) وما بعدها .

(٤) انظر : الهداية (٣١٠/٤) ، فتح القدير (٣٩/٦) ، العناية (٣٩/٦) .

(٥) في (ز) : "و" بدل "أو" .

(٦) الحربي : منسوب للحرب ، وهو القتال والتباعد والتباغض . انظر : المطلع على أبواب المقنع (٢٢٦/١) ، معجم لغة الفقهاء (١٧٨) .

(٧) انظر : الجامع الصغير (١٢٨) ، الأصل (٩٠/٢) ، المبسوط (٥٠٢/٢) ، الهداية (١٩٨/٢) ، كتر الدقائق (٤٠٥/٢) ، شرح الجامع للعتابي (٢١/أ) ، الكافي للمروزي (٣١/ب) .

وهذا الحكم ثابت بقضية عمر - t - وإجماع الصحابة على ذلك (انعقد)^(١) أنه يؤخذ على هذا الترتيب ^(٢) ، كذلك أمر عمر ^(٣) - t - (وروي عنه)^(٤) أنه قال في الحربي : " يؤخذ منه ما يأخذون منا . قال : فإن أعياكم^(٥) فالعشر^(٦) " وبهذا نقول^(٧) . أما الذي يؤخذ من المسلم فزكاة^(٨) ، إلا أن هذا المال لما كان محفوظاً بالبيوت والأكنة^(٩) لم يكن للسلطان عليه سبيل ، ولما خرج بها صاحبها^(١٠) إلى المفازة^(١١) صارت محفوظة بالسلطان فأشبهه السوائم والأراضي التي تنمو بحماية السلطان ، فثبت للسلطان حق الأخذ ليصرفها إلى أهلها ، فإن كان في الجند من هو أهل لذلك أعطاه ، بقدر حاجته^(١٢) .

(١) ما بين القوسين لم يرد إلا في متن (ب) وألحق بالمتن في (أ) .

(٢) انظر : بدائع الصنائع (٥٧/٢) ، البناية (٣٩٦/٣) ، العناية (٢٢٧/٢) .

(٣) أخرجه الإمام محمد بن الحسن في الآثار ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الزرع والعشر (٣٣٩/٢) ، وعبد الرزاق في مصنف عبد الرزاق ، كتاب أهل الكتاب ، باب صدقة أهل الكتاب (٩٥/٠٦) ، والهيثمي في مجمع الزوائد ، باب فيما تجب فيه الزكاة (٧٠/٣) ، وقال : رجاله ثقات ، وابن أبي شيبة في مصنفه ، كتاب الزكاة ، نصارى بني تغلب ما يؤخذ منهم (٤١٦/٢) ، وأخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في الأموال (٨٧/١) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٥) أعياكم : مأخوذة من العي ، وهو الجهل ، يقال : عي بالأمريعي عياً إذا لم يهتد له . انظر : الفائق للزمخشري (٢٨٧/١) .

(٦) قال الزيلعي غريب ، وقال ابن حجر لم أجده . انظر : نصب الراية ، كتاب الزكاة (٣٧٩/٢) ، الدراية ، باب فيمن يمر على العاشر (٢٦١/١) .

(٧) انظر : الآثار (٣٣٩/١) ، البحر الرائق (٤٠٦/٢) ، النهر الفائق (٣١٠/١) .

(٨) في غير (ج) : "زكاة" ، وفي (ز) : "فالزكاة" .

(٩) الأكنة : الكن بالكسر وقاء كل شيء وستره ، والكنان الغطاء والجمع أكنة ، والكن البيت أيضاً والجمع أكنان وأكنة . انظر : لسان العرب ، مادة (كنن) (٣٦٠/١٣) ، المصباح المنير (٣٢٢) .

(١٠) في (ز) : "خرج به صاحبه" .

(١١) المفازة : الموضع المهلك مأخوذ من (فوز) بالتشديد إذا مات ؛ لأنها مظنة الموت ، وقيل من فاز إذا نجا وسلم وسميت به تفاقولاً بالسلامة . انظر : لسان العرب ، مادة (فوز) (٣٩٢/٥) ، المصباح المنير (٢٨٧) .

(١٢) انظر : المبسوط (٢٠٥/٢) ، البدائع (٥٢/٢) وما بعدها ، شرح قاضي خان (٣٩٥/١) وما بعدها ، تبين الحقائق (٨٨/٢) ، مجمع الأثر (٣٠٩/١) .

فأما الذمي فلا زكاة عليه ، لكن السلطان لما حمى ماله استوجب الكفاية في ماله ، ولما وجب الأخذ (منه) ^(١) وجب تضعيف ما على المسلم عليه اعتباراً ببني تغلب ^(٢) وتحقيقاً لصغار الكفر ^(٣) .

ولما وجب أن يؤخذ من الحربي بهذه العلة وجب أن يُضَعَّف عليه ما يؤخذ من الذمي ^(٤) ؛ لأن الحربي من الذمي ^(٥) / مثل الذمي من المسلم في الحكم ؛ ألا ترى أنه لا تقبل شهادة الحربي على الذمي تحقيقاً (لفضل) ^(٦) المذلة والصغار ؛ لأنه حربي ، ولأن رفقته ^(٧) بالحماية ضعف رفق الذمي ؛ لأنه لا عصمة ^(٨) لماله لولا الأمان ^(٩) ، فإذا علم

[١ / ٦١ - ١]

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج) و (هـ) .

(٢) بنو تغلب : - بفتح التاء وكسر اللام - حي من وائل من ربيع من العدنانية وهم بنو تغلب بن وائل بن قاسط بن نزار ابن معد بن عدنان ، وكانت النصرانية غالبية عليهم لمجاورة الروم ، ولذلك عوملوا معاملة خاصة ، ووضع الفقهاء لهم أحكاماً خاصة . انظر : نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب (١٧٥) ، لسان العرب (٦٥٢/١) ، مختار الصحاح (٢٣٥) ، طلبة الطلبة (٩٧) .

(٣) في (ز) : الكفرة .

(٤) انظر : الهداية (١٩٨/٢) ، شرح قاضي خان (٣٩٦/١) ، تبين الحقائق (٨٨/٢) .

(٥) في (ب) و (ج) و (هـ) : الذمي من الحربي ، ولعل ما أثبتناه الصواب والله أعلم .

(٦) ما بين القوسين لم يرد في (ج) . وفي (هـ) و (ز) : وتحقيقاً . والمثبت موافق لما في الكافي للنسفي (١٠٣/ب) ولعله الصواب والله أعلم .

(٧) رفقته : رفق به وترفق أي تلتطف به ، وارتفق به أي انتفع . فالمراد أن انتفاعه واحتياجه للحماية ضعف الذمي ؛ لأنه لا عصمة لماله . انظر : لسان العرب ، مادة (رفق) (١١٨/١٠) ، المغرب (٣٣٩/١) .

(٨) العصمة في كلام العرب بمعنى المنع ، والعاصم المانع الحامي ، فالمراد أن لا حرمة لماله لولا عهد الأمان . انظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة (عصم) (٧٥١) ، النهاية في غريب الحديث (٢٤٩/٣) .

(٩) الأمان : هو رفع استباحة دم الحربي ورقه وماله حين قتاله ، أو العزم عليه مع استقراره تحت حكم الإسلام مدة ما . انظر : شرح حدود ابن عرفة (٢٢٤/١) ، لغة الفقهاء (٨٨) .

ما يأخذون منا وجب مراعاة ذلك الرسم تحقيقاً للمجازاة^(١) ؛ لأنه أقرب إلى الإنصاف ، فإن اختلف ، أو لم يعرف فالعشر هو الحكم^(٢) .

فإذا مر بخمسين لم يؤخذ منها شيء لما قلنا أن الحكم الأصلي هو تضعيف ما يؤخذ من الذمي ، وفي حق الذمي تضعيف ما يؤخذ من المسلم ، ومن ضرورة التضعيف أن لا يتبدل الحق في نفسه وراء التضعيف ما أمكن .

والنصاب شرط في الأصل فكذلك في موضع التضعيف ، ولأن المال غير مقصود بالحماية^(٣) ، فإذا أخذوا من مثلها أخذنا من مثلها ؛ لما قلنا أن لا عصمة في الأصل لأموالهم ، فإذا قلنا بالمجازاة كان في غاية الإنصاف^(٤) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمه الله - في الذمي يمر على العاشر بمال ، فيقول : عليّ دينٌ ويَحْلِف . قال : يصدّقه . وكل شيء (يُصدّق فيه المسلم)^(٥) صدّق فيه الذمي^(٦) ، (و)^(٧) لا يصدق الحربي إلا أن يمر بالجواري^(٨) فيقول : هؤلاء أمهات أولادي ، فيصدق^(٩) .

إذا مر الذمي
أو الحربي
على العاشر بمال

(١) المجازاة : المكافأة ، وقد تكون بالخير ، وقد تكون بالشر . انظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة (جزى) (١٩٨) .

(٢) انظر : العناية (٢٢٧/٢) ، البناء (٣٩٥/٣) ، فتح القدير (٢٢٨/٢) ، غاية البيان (١٥٥/ب) .

(٣) زيد في (ز) بعده : وهذا وجب جزاءه بالحماية .

(٤) انظر : مختصر اختلاف العلماء (٤٦٢/١) ، الكافي للنسفي (١٠٣/ب) ، فتح القدير (٢٢٨/٢) ، البرهان شرح مواهب الرهبان (١٣٥/ب) .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) و(هـ) .

(٦) انظر : الجامع الصغير (١٢٧ وما بعدها) ، المبسوط (٢٠٦/٢) ، تحفة الفقهاء (٣١٧/١) ، بداية المبتدي (٣٥/١) .

(٧) الواو ساقطة من (ب) .

(٨) الجواري : جمع جارية ، وأصلها السفينة ، سميت بذلك لجريها في البحر ، ومنه قيل للأمة جارية على التشبيه لجريها مسخرة في أشغال مواليتها ، والأصل فيها الشابة لحفتها ثم توسعوا حتى سموا كل أمة جارية . انظر : المصباح المنير ، مادة (جرى) (٦٣) .

(٩) انظر : المبسوط (٢٠٦/٢) ، تحفة الفقهاء (٣١٧/١) ، الفوائد الظهيرية (٤٣/أ) .

وجملة ذلك أن الذمي ^(١) إذا قال : عليّ دين ، أو قال : لم يحل عليه الحول ،
أو قال : ليس للتجارة ، أو قال : هذه بضاعة عندي صدق في ذلك كله ، ولا
يصدق الحربي في شيء من ذلك ^(٢) .

منهم ^(٣) من قال : إنما وجب ذلك مجازاة لهم ، وهذا مما لا يعتمد عليه في هذا
الفصل ؛ لأنه لم يفصل في الكتاب شيء في هذا الباب ، ولو كان كذلك لكان في
فصل الاستيلاء ^(٤) .

وإنما الوجه في ذلك أن الحق لما ^(٥) وجب تضعيفه على الذمي وجب أن لا
يتبدّل ^(٦) شيء منه فيما وراء التضعيف - كما قلنا في التضعيف على بني تغلب - ^{(٧)(٨)} .

(١) في (ب) و (ج) و (د) : "المسلم" ، وكذا في متن (أ) لكن صحح في الهامش ولعله الصواب ؛ لأن
السياق في الذمي ، ولقوله بعد : "ولا يصدق الحربي" والله أعلم .

(٢) انظر : شرح الجامع للعنابي (٢١/أ) ، الهداية (١٩٧/٢) ، الفتاوى التاتارخانية (٢٣٣/٢) ، رمز الحقائق
(٧٤/١) .

(٣) في (ب) "ومنهم" والواو لم ترد في غيرها .

(٤) الاستيلاء : طلب الولد من الأمة . انظر : طلبه الطلبة (١٦١) ، الاختيار (٢٥٥/٣) .

(٥) في (هـ) : إنما .

(٦) في (ج) : يتضاعف شيء منها .

(٧) انظر : ص (٢٥٩) من هذا البحث .

(٨) انظر : العناية (٢٢٦/٢) ، البنائة (٣٩٤/٣) ، فتح القدير (٢٢٦/٢) .

وأما الحربي فإنه إذا ادَّعى الدَّين لم يلتفت إليه ؛ لأنه لا عبرة بديون ^(١) أهل الحرب ؛ ألا ترى أن قاضياً لا ينظر في خصومتهم فيما دأين بعضهم بعضاً ، ودين أهل الذمة معتبر محكوم به ^(٢) .

وإذا قال : لم يحل عليه الحول لم يلتفت إليه ؛ لأن الحول إنما اعتبر في حق الذمي لتمام الحماية ، وليصير مُرْتَقاً ^(٣) به .

لأن الذمي منتفع بماله ، وإنما يفتقر إلى الحماية لاستنماء ماله ، ومدة الاستنماء الحول شرعاً وعادة . وأما الحربي فقد استفاد أثر الحماية بنفس الأمان ، ولولا هو لَسُبِي ^(٤) هو وأمواله . ولأن الحربي لا يمكن من المقام في دار الإسلام حولاً ^(٥) ، فبطل اعتبار الحول؛ لما فيه من المناقضة ^(٦) .

(١) في (أ) "بدون" .

(٢) انظر : شرح قاضي خان (٣٩٥/١) ، الاختيار (١٦٩/١) ، العناية (٢٢٧/٢) ، البناية (٣٩٤/٣) .

(٣) في (أ) و (د) : "به" وقد ضبطت في (ز) : " مُرْتَقاً " على أنه اسم الفاعل ، وأن الضمير "بها" يعود على الحماية ، والله أعلم .

(٤) السَّبْيُ والسَّبَاءُ الأسر ، ويطلق على أخذ شيء من بلد إلى بلد آخر كرهاً . انظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة (سبي) (٤٨٢) ، المصباح المنير (١٤٧) .

(٥) انظر : تفصيل المسألة في الهداية (٢٩٢/٤) وما بعدها ، البناية (٢٠٧/٧) .

(٦) انظر : الاختيار (١٦٩/١) ، تبين الحقائق (٨٧/٢) ، العناية (٢٢٧/٢) ، فتح القدير (٢٢٧/٢) وما بعدها .

وأما إذا قال : ليس للتجارة فإن القول قول الذمي ؛ لما قلنا إن المعتبر في حقه منفعة الاستنماء ، فإذا أنكر لم تثبت والمعتبر في حق الحربي (العصمة / وهي) عصمة أصل المال وقد حصلت (١) .

ولأن الذمي من أهل دارنا فيحتمل أن يمر بما ليس للتجارة (٢) فلم يكذبه الظاهر ، والحربي لا يتكلف الانتقال إلى دار غيره إلا للتجارة ، فكان الظاهر مكذباً له ، ولذلك بطل قوله في دعوى البضاعة ؛ لما قلنا من تكذيب الظاهر (٣) .

فأما في أمهات الأولاد فإنما وجب تصديقه لأن كونه حريياً لا ينافي الاستيلاء ، وكذلك لو قال لغلمان في يده : هؤلاء أولادي ؛ لما قلنا (٤) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في الصبي من بني تغلب تكون له الإبل السائمة أو البقر أو الغنم . قال : ليس عليه فيهما شيء (٥) .

وفي المرأة من بني تغلب تكون لها الإبل السائمة أو البقر أو الغنم ، قال : عليها الزكاة ، وهي في ذلك بمنزلة الرجل (٦) .

(١) انظر : البدائع (٥٥/٢) ، غاية البيان (١٥٥/ب) .

(٢) في (ز) : "بمال للتجارة" .

(٣) انظر : المبسوط (٢٠٦/٢) ، تبيين الحقائق (٨٧/٢) ، العناية (٢٢٧/٢) ، البناية (٣٩٤/٣) وما بعدها .

(٤) انظر : البدائع (٥٥/٢) ، شرح قاضي خان (٢٩٥/١) ، البحر الرائق (٤٠٥/٢) وما بعدها ، مجمع الأنهر (٣١١/١) وما بعدها .

(٥) انظر : الجامع الصغير (١٢٥) ، الأصل (٧١/٢) ، مختصر القدوري (٢٣٨) ، الهداية (١٨٦/٢) ، الدر المختار (٢٦٥/٣) .

(٦) انظر : الجامع الصغير (١٢٥) ، الأصل (٢٩/٢) ، شرح قاضي خان (٣٩١/١) ، الهداية (١٨٦/٢) ، كتر الدقائق (١٩٦/٥) ، شرح الوقاية (٣٣٦/١) ، الفوائد الظهيرية (٤٢/ب) .

وأراد بالزكاة تضعيف الزكاة لكنه توسع في العبارة .

وقال زفر : هما سواء ، ولا شيء على المرأة أيضاً ^(١) .

وأصل ذلك أن بني تغلب قوم من نصارى العرب ، وكانت لهم قوة وشوكة ، فطالبهم عمر - **t** - بالجزية ، فأبوا ، وخاف عمر - **t** - أن (يلحقوا) ^(٢) بالروم فيصير عوناً لهم ، وطلبوا أن يؤخذ منهم ما يؤخذ من المسلمين فأبى ذلك عمر - **t** - فكلّم فيما بينه وبينهم داود بن كردوس التغلبي ^(٣) - أو كردوس بن داود التغلبي - فوقع الصلح (على أن يضاعف عليهم ما يؤخذ من المسلمين من الصدقات الواجبة فعقد عمر عقد الصلح) ^(٤) عليهم ، وذلك بمحضر من الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين ^{(٥)(٦)} .

ثم اختلفوا (في هذا الواجب) ^{(٧)(١)} فقال أصحابنا : هو واجب بشرائط ^(٢) الزكاة في حق المأخوذ (منهم) ^(٣) وخراج في حق الآخذين ^(٤) .

(١) وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة - رحمهما الله - . انظر : تبين الحقائق (٤/١٦٨) ، البناءة (٣/٣٦١) ، فتح القدير (٢/٢٠١) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ز) .

(٣) داود بن كردوس : هو كردوس بن عباس التغلبي ، ويقال ابن هانيء التغلبي . انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب (٤/٥٩٠) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ز) وكلمة "الواجبة" لم ترد في غير (أ) و (ب) .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ، كتاب الزكاة ، باب نصارى بني تغلب ما يؤخذ منهم (٢/٤١٦) ، والبيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الجزية ، باب نصارى العرب تضعف عليهم الصدقة (٩/٢١٦) .

(٦) ولم يتعرض لهذا الصلح بعده عثمان **t** فلزم أول الأمة وآخرهم ، وأجمع الصحابة والفقهاء من بعدهم على هذا . انظر : تبين الحقائق (٤/١٦٩) ، البناءة (٧/٢٦٢) ، العناية (٢/٢٠١) .

(٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

وقال زفر - رحمه الله - هو جزية ، واحتج بأن الجزية كانت مستحقة عليهم بالكتاب ، فإذا صولحوا على شيء جعل واقعاً مما استحق عليهم ؛ ألا ترى أن ذلك لا يجب على صبيانهم ، ولو كان خراجاً لوجب عليهم ، ولهذا قال زفر : إنه لا يؤخذ من نسائهم^(٥) .

ولأصحابنا : إن الصلح وقع على تضعيف الزكاة ، ومن قضية التضعيف أن لا يتبدل أصل الحق ما أمكن ، ولا ضرورة في تبديل شروطه وأسبابه ، فجعل الواجب في حقهم بشرائط الزكاة وأسبابها ، ومن صفة الزكاة أنها لا تجب على الصبيان والمجانين ، فكذلك هذا ، ووجبت على النساء ؛ لأن الأنوثة لا تنافي الزكاة^(٦) ، وهو خراج في حقنا ، لا جزية ؛ لأنه حق متعلق بالمال ، والمتعلق بالمال هو الخراج كخراج الأراضي ، فأما الجزية فإنما تتعلق بالرؤوس والجماجم فصار واجباً بهذين

[١-٦٢/أ]

(١) إشارة للخلاف مع الإمام الشافعي ، إذ اتفق قوله مع قول زفر . انظر : الأم (٢٨٢/٤) ، الحاوي (٢٨٢/١٤) ، منهاج الطالبين (٣١٦/٤) ، مغنى المحتاج (٣١٧/٤) ، كتر الراغبين (٣٩٥/٤) ، حاشية القليوبي (٣٥٥/٤) .

(٢) في (هـ) بشرط .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٤) انظر : المبسوط (٨٤/٢) وما بعدها ، البدائع (٥٦/٢) وما بعدها ، التجريد (٦٢٥٦/١٢) .

(٥) انظر : شرح قاضي خان (٣٩١/١) ، الهداية (١٣٢٧/٤) ، فتح القدير (٢٠١/٢) ، التجريد (٦٢٥٦/١٢) .

(٦) أي تراعى الشروط من الحول والنصاب والفراغ من الدين ، لأنه في معنى الزكاة ، والتضعيف يتحقق إذا كان الشيء المضعف على أوصاف المضعف عليه وإلا كان تبديلاً لا تضعيفاً . انظر : فتح القدير (٢٢٦/٢) ، العناية (٢٢٧/٢) .

الوصفين ، وكيف تكون جزية والصلح موضوع للخطّ ، فتضمن حط وصف الجزية إلى الخراج وأحكام الصدقة ، ولهذا صرف إلى مصارف الخراج ^(١) / .

(١) انظر : الهداية (٣٢٧/٤) ، المبسوط (١٨٤/٢) وما بعدها) ، التجريد (٦٢٥٦/١٢) ، فتح القدير (٩٤/٦) وما بعدها) ، العناية (٩٤/٦ ، ٩٥) ، البناية (٢٦٢/٧) وما بعدها) ، حاشية ابن عابدين (٣٣٥/٦) .

مسألة :

مراتب الجزية

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في خراج رؤوس أهل الذمة^(١). قال : ليس الخراج إلا على الذي يَعْتَمَلُ ، فإن كان معسراً^(٢) فعليه اثنا عشر درهماً ، وإن كان وسطاً فعليه أربعة وعشرون درهماً ، وإن كان موسراً فعليه ثمانية وأربعون درهماً^(٣).

تعريف المعتمل

ذكر في هذا الكتاب المعتمل دون المحترف ، والمعتمل الذي يقدر على العمل ، وإن لم يحسن حرفة^(٤) ، وهذا أصح ، وهو مذهبنا^(٥).

وقال مالك : الجزية أربعة دنانير على أهل الذهب ، وأربعون درهماً على أهل الورق من غير تفاوت^(٦).

وقال الشافعي : دينار أو اثنا عشر درهماً ، من غير تفاوت أيضاً^(٧).

(١) خراج رؤوس أهل الذمة يقصد به الجزية . انظر : المصباح المنير ، مادة (خرج) ، شرح الكردي (٦٧/ب) ، فتح القدير (٣١/٦) .

(٢) معسراً : الإعسار مصدر أعسر إذا افتقر ، والعسرة قلة ذات اليد . فالمعسر نقيض الموسر . انظر : لسان العرب ، مادة (عسر) (٥٦٤/٤) ، المغرب (٦١/٢) .

(٣) انظر : الجامع الصغير (١٣٣) ، مختصر القدوري (٢٣٦) ، التجريد (٦٢٣٦/١٢) ، المبسوط (٧٥/١٠) وما بعدها ، تحفة الفقهاء (٣٠٧/٣) ، شرح التمرناشي (٨٥/أ) .

(٤) انظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة (عمل) (٦٧٧) ، تاج العروس (٥٦/٣٠) .

(٥) انظر : شرح الكردي (٦٧/ب) ، المحيط البرهاني (٣١٤/٣) ، البناية (٢٣٩/٧) ، حاشية الشلبي (١٥٧/٤) ، البحر الرائق (١٨٧/٥) .

(٦) انظر : الثمر الداني (٣٢١/١) ، الشرح الكبير (٢٠١/٢) ، القوانين الفقهية (١٠٤) ، جامع الأمهات (٢٤٨/١) .

(٧) عند الشافعية أقل الجزية دينار أو ما قيمته دينار ، ويستحب للإمام مأكسة حتى يأخذ من متوسط دينارين ، ومن غني أربعة دنانير ، وفي المذهب : تجعل الجزية على ثلاث طبقات ، على الفقير المعتمل ديناراً ، وعلى المتوسط دينارين ، وعلى الغني أربعة دنانير . انظر : الأم (١٧٩/٤) ، منهاج الطالبين (٣١١/٤) ، المذهب (٢٥١/٢) ، الإقناع للشربيني (٥٧٠/٢) ، مغني المحتاج (٣١١/٤) .

أما مالك فقد روى (ذلك) ^(١) عن عمر - t - ^(٢) .

واحتج الشافعي بما روى عن النبي u أنه قال لمعاذ حين وجهه إلى اليمن ^(٣) - : "خذ من كل حالم ^(٤) ديناراً أو عدله ^(٥) معاف ^(٦) " ^(٧) .

واحتج أصحابنا بقضية عمر - t - فإن الصحيح المشهور عنه في عامة الروايات أنه جعل الجزية على مراتب ثلاث ، كما ذكرنا ^(٨) ، وبعث حذيفة ابن

(١) ما بين القوسين ساقط من (ب) و (د) .

(٢) انظر : الذخيرة (٤٥١/٣) ، بلغة السالك (٢٠٠/٢) .

(٣) اليمن يقع في الزاوية الجنوبية الغربية لجزيرة العرب ، كان نبع الحضارات القديمة ، وظل اليمن على مر التاريخ يتوحد ويتفرق ، حالياً مكون من دولتين سابقتين : إحداهما اليمن الشمالي ، وعاصمتها صنعاء ، واليمن الجنوبي وعاصمة عدن ، والعرب من القديم تطلق على كل ما هو جنوب يمناً ، وما هو من الشمال الشام . انظر : معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (٣٣٩) ، أطلس الحديث النبوي (٣٨١) .

(٤) الحالم : من بلغ الحلم وجرى عليه حكم الرجال ، سواء احتلم أو لم يحتلم . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٤٣٤/١) .

(٥) العدل : بكسر العين وفتحها بمعنى المثل ، وقيل هو بالفتح ما عادله من جنسه ، وبالكسر ما ليس من جنسه ، وقيل بالعكس . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (١٩١/٣) .

(٦) معاف : برود يمنية منسوبة إلى معاف ، وهي قبيلة باليمن ، والميم زائدة . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٦٢/٣) ، غريب الحديث لابن قتيبة (٣١١/٢) .

(٧) جزء من حديث رواه الإمام أحمد في مسنده (٢٣٣/٥) ، وأبو داود ، كتاب الزكاة ، باب في زكاة السائمة (١١/٢) وما بعدها ، والنسائي ، كتاب الزكاة ، باب زكاة البقر (١١/٢) وما بعدها ، الترمذي ، كتاب الزكاة ، باب ما جاء في زكاة البقر (٢٠/٣) وقال حديث حسن ، والبيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الجزية ، باب كم الجزية (١٩٣/٩) ، والدارقطني ، كتاب الزكاة ، باب ليس في الخضروات زكاة (١٠٢/٢) ، والحاكم في مستدركه ، كتاب الزكاة (٥٥٥/١) ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وابن حبان ، باب الذمي والجزية (٢٤٤/١١) ، وابن خزيمة ، كتاب الزكاة ، باب صدقة البقر (١٩/٤) ، وقال ابن عبد البر عن إسناده : متصل صحيح ثابت ، التمهيد (٢٧٥/٢) ، والحديث تكلم الألباني على طريقته ثم حكم بصحته ، إرواء الغليل (٢٦٩/٣) .

(٨) انظر : التجريد (٦٢٣٦/١٢) ، الهداية (٣٠٨/٤) ، التنف في الفتاوى (١٢٢) وص (٢٦٠) من هذا البحث .

اليمان^(١) وعثمان بن حنيف^(٢) في توظيف الجزية والخراج ، فأوجب أعلى الدرجات في كل شهر أربعة دراهم ، وأوسطها درهمين في كل شهر ، وأدناها في كل شهر درهماً ، فقال لهما : لعلكما حملتما أهل الأرض ما لا يطيقون ، فقالا : بل تركنا لهم الفضول^(٣).

وهذه الروايات المفسرة أحق ، والقياس يشهد لها ؛ لأن الذمي يستوجب عقوبة على كفره بمال يؤخذ منه ليكون كفاية للمقاتلة ، وأدنى ما يمكن إثباته في كل شهر درهم ؛ لأن الدرهم هو أدنى مطلق المال ، وليس لما دونه قدر متناه ، ثم وجب تضعيفه على من تضاعف غناه ، ثم تضعيفه وجب على من تضاعف غناه أيضاً ، ولم يجز التقدير بجد واحد مع تفاوت الغنى - وهو حق مالي - كسائر الحقوق المالية يتفاوت بتفاوت الطبقات^(٤).

وتفسير الطبقات أن من ملك ما دون المائتين ، أو لا يملك شيئاً لكنه معتمل ، فعليه اثنا عشر درهماً ، ومن ملك مائتي درهم فصاعداً إلى عشرة آلاف ، وهو معتمل أيضاً ، فعليه أربعة وعشرون درهماً ، ومن ملك عشرة آلاف فصاعداً إلى ما لا

تفسير الطبقات
أو مراتب
الجزية

(١) حذيفة بن اليمان ، واسم اليمان حسيل ويقال حسيل ابن جابر العبسي اليماني ، أبو عبد الله ، حليف الأنصار ، من كبار الصحابة ، شهد أحداً والخندق ، صاحب سر رسول الله - ﷺ - روى الكثير من الأحاديث عن رسول الله استعمله عمر على المدائن ومات بها ، قبل الجمل وبعد قتل عثمان بأربعين يوماً سنة (٣٦هـ) . انظر ترجمته في : الإصابة (٤٤/٢) ، الاستيعاب (٣٣٤/١) ، سير أعلام النبلاء (٣٦١/٢) ، معرفة الثقات (٢٨٩/١) ، طبقات ابن سعد (٣١٧/٧) .

(٢) هو عثمان بن حنيف بن واهب بن الحكيم الأنصاري الأوسي ، يكنى أبا عمرو ، وقيل أبا عبد الله ، شهد أحداً والمشاهد بعدها ، ولاء عمر مساحة السواد ، فضرِب الجزية والخراج على أهلها ، وولاه علي على البصرة قبل الجمل ، مات في خلافة معاوية . انظر ترجمته في : الاستيعاب (١٠٣٣/٣) ، سير أعلام النبلاء (٣٢٠/٢) ، الإصابة (٤٤٩/٤) ، تاريخ بغداد (١٨٠/١) .

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، باب كم الجزية ، باب الزيادة على الدينار بالصلح (١٩٦/٩) ، وأبو عبيد في الأموال ، كتاب سنن الفيء والخمس ، باب فرض الجزية ومبلغها (٥٠/١) .

(٤) انظر : المبسوط (٧٥/١ وما بعدها) ، الهداية (٣١٤/٤) وما بعدها ، المحيط البرهاني (٣١٤/٣) ، البناية (٢٤١/٧ وما بعدها) ، فتح القدير (٤٦/٦ وما بعدها) .

يتناهى ، وهو معتمل أيضاً ، فعليه ثمانية وأربعون ، والغنى تتفاوت حدوده بتفاوت الأمصار^(١) .

وإنما شرط المعتمل لأن الجزية عقوبة ، فإنما تجب على من كان من أهل القتال حتى لا تلزم الزَّمن^(٢) منهم جزية ، وإن كان مفرطاً في اليسار ، كما لا تجب على المرأة^(٣) .

وحديث معاذ - t - محمول على أدنى الدرجات ، أو على ما وقع الصلح عليه ، ألا ترى أنه قال - في رواية - : "خذ من كل حالم وحاملة ديناراً"^(٤) / ولا يجب على النساء إلا مال الصلح^(٥) .

(١) الكافي للحاكم المروزي (١/١٨١) ، شرح قاضي خان (٤١٧/١) ، المحيط البرهاني (٣/٣١٥) ، البحر الرائق (٥/١٨٦) ، الدر المختار (٣٠٧/١٢) ، حاشية ابن عابدين (٣٠٧/١٢) .

(٢) الزمن : زمن الشخص زمناً وزماناً فهو زمن ، من باب تعب ، وهو مرض يدوم طويلاً ، ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن المعنى اللغوي . انظر : المصباح المنير ، مادة (زمن) (١٥٥) ، النظم المستعذب (١/١٨٥) ، الموسوعة الفقهية (١٠/٢٤) .

(٣) انظر : الكافي للحاكم الشهيد (١/١٨١) ، شرح الزيادات للعتابي (١٦٨/ب) ، بدائع الصنائع (٧/١٦٥) ، البناية (٧/٢٣٩) ، البحر الرائق (٥/١٨٨) وما بعدها .

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الجزية ، باب كم الجزية (٩/١٩٣) وقال : منقطع . ورواه أبو داود في المراسيل ، كتاب الزكاة ، باب ما جاء في صدقة السائمة في الزكاة (١/١٣٤) ، ورواه عبد الرزاق في مصنفه مرسلاً ، كتاب أهل الكتاب ، ذكر الجزية (٦/٨٩) ، وقال معمر : هذا غلط ، قوله : حاملة ، ليس على النساء شيء . وقال يحيى بن آدم في كتاب الخراج (٧٢) : لم نسمع أن على النساء جزية إلا في هذا الحديث . وقال ابن القيم في أحكام أهل الذمة (١/٤٥) : الصواب أن ذكر الحاملة في الحديث غير محفوظ .

(٥) انظر : التجريد (١٢/٦٢٣٨) ، الميسوط (١٠/١٧٦) ، الاختيار (٤/٣٨٤) وما بعدها ، تبين الحقائق (٤/١٥٦) وما بعدها ، العناية (٦/٤٧) .

مسألة :

إذا مر صبي
أو امرأة من بني
تغلب بمال على
العاشر

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - فيما مرّت به المرأة أو الصبي من بني تغلب^(١) للتجارة . قال : ليس على الصبي شيء ، وعلى المرأة مثل ، ما على الرجل^(٢) .

وهذه من الخواص . ووجه ذلك : أن الصلح قد وقع على أن يضاعف على بني تغلب ما يؤخذ من المسلمين ، وإنما يؤخذ من المسلمين ربع العشر ، فصار ما يؤخذ من بني تغلب نصف العشر ، وقد بيّنا^(٣) أنه يجب بشرائط الزكاة في حق المأخوذ منه ، وبصفة الخراج في حق الآخذ ، فلم يصح إيجابها على الصبي بأحد الوصفين ، وصح إيجابها على المرأة قائماً بالوصفين (معاً)^{(٤)(٥)} .

مسألة :

في ارض الصبي
والمرأة التغلبيين

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في أرض الصبي أو المرأة التغلبيين^(٦) . قال : عليهما ما على الرجل^(٧) . يريد به العشر المضاعف ؛ لأن

(١) قيده ببني تغلب ؛ لأن الصبي من أهل الحرب المار على العاشر يظن أنها مال التجارة يؤخذ منه العشر ؛ لأن المأخوذ من بني تغلب له حكم الزكاة ، والمأخوذ من الحربي على وجه المجازاة ؛ لأنه عوض الحماية .

(٢) انظر : الجامع الصغير (١٢٦) ، المبسوط (١٨٥/٢) ، البدائع (٥٦/٢) وما بعدها ، الهداية (٢٠١/٢) ، البناية (٤٠٠/٣) ، شرح الوقاية (٣٣٦/١) ، شرح العتابي (٢٠/ب) .

(٣) تقدم بيانه في المسألة الواردة ، ص (٢٥٨) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (د) .

(٥) انظر : شرح قاضي خان (٣٩٧/١) ، النافع الكبير (١٢٦) .

(٦) في (أ) "التغلي" ، وفي (ج) "التغلبية" .

(٧) المراد به الرجل التغلي .

الواجب ها هنا مؤنة ، (و) ^(١) ليست بزكاة ولا عقوبة ؛ ألا ترى أنه مركَّب من خراج وعشر ، والصبي أهل لهما ^(٢) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حذيفة - رحمه الله - في العاملين عليها ، قال :
عمالته في الصدقة . فإذا قيل : له الثمن ، لا يلتفت إليه ويعطى ما يسعه وأعوانه ^(٣) .
مقدار ما يأخذ العامل من الزكاة

تعريف العاملون العاملين على الصدقات هم الذين يعينهم الإمام ليجمعوا الصدقات ، وهي الزكوات والعشور ^(٤) ، ولهم سهم منها ^(٥) ، لقوله تعالى : $M \quad U \quad V \quad L$ ^(٦) وأجمعوا أن سهمهم يحل للغني ^(٧) .

(١) الواو لم ترد في (هـ) و (ز) .

(٢) وجوب العشر المضاعف في الأرض العشرية ، والخراج الواحد في الخراجية ، لأن صلح عمر - t - قد جرى على تضعيف ما يجب على المسلمين من العبادة أو ما فيه معناها ، دون المؤنة المحضة الخالية عن العبادة وهو الخراج ، ولا تعتبر أهلية المالك في العشر والخراج بخلاف الزكاة ، والمرأة والصبي إذا كانا مسلمين عليهما العشر ، فكذلك يؤخذ من الصبي التغليبي مضاعفاً . انظر : الجامع الصغير (١٣٢) ، شرح قاضي خان (٤١٢/١) ، الهداية (٢١٨/٢) ، العناية (٢٥٨/٢) ، البناية (٤٤٠/٣) وما بعدها .
(٣) انظر : الجامع الصغير (١٣٤) ، مختصر الطحاوي (٥٢) ، بداية المبتدي (٣٧) ، المبسوط (١٢/٣) ، الفقه النافع (٣٥٦/١) .

(٤) انظر : المحيط البرهاني (٢٠٩/٣) ، مجمع الأثر (٣٢٤/١) .

(٥) زيد بعده في (د) : "بينهم" وهذه الزيادة ضرب عليها في (أ) .

(٦) قال تعالى : $M \quad q \quad r \quad s \quad t \quad u \quad v \quad w \quad x \quad y \quad z$

{ ~ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ } [التوبة ، آية : ٦٠] .

(٧) الإجماع لابن المنذر (١٤) ، الإجماع لابن هبيرة (٧٣) ، الإفصاح عن المعاني الصحاح (١٨٤/١) ، الإقناع في مسائل الإجماع (٦٩٨/٢) ، الاستذكار (١٩٩/٩) ، بداية المجتهد (١٢١/٢) .

ولا يحل للهاشمي^(١) عندنا^(٢) ، كذلك ذكره الكرخي والطحاوي والجصاص وغيرهم^(٣) ، رحمهم الله .

وقال الشافعي - رحمه الله - : يحل للهاشمي ، فهو أجرة عنده ؛ لأنه أجرة وجبت بعمل هؤلاء ، والمقابل بالعمل أجر ، ألا ترى^(٤) أنه حلّ للغني^(٥) . واحتج بحديث النبي - ﷺ - أنه بعث علياً - t - مصداقاً على اليمن وفرض له^(٦) واحتج أصحابنا - رحمهم الله - بما روي عن النبي - ﷺ - أنه استعمل : أرقم^(٧) بن أرقم^(٨) على الصدقة ، فاستتبعت أبا رافع^(٩) مولى النبي ﷺ .

(١) أي هاشم بن عبد مناف ، وهم : آل علي بن أبي طالب بن هاشم بن عبد مناف ، ابن عم رسول الله ﷺ وزوج السيدة فاطمة الزهراء . انظر : الإصابة (٥٠/٢) . وآل العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ، وهو عم الرسول ﷺ . الإصابة (٦٣١/٣) . وآل جعفر بن أبي طالب بن هاشم بن عبد مناف ، شقيق علي بن أبي طالب . الإصابة (٢٣٩/١) . وعقيل بن أبي طالب بن هاشم بن عبد مناف ، أخو جعفر وعلي . الإصابة (٤٨٧/٢) . والحارث بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ، عم النبي ﷺ . الإصابة (٩٠/٤) ، السيرة النبوية (١٥١/١) .

(٢) انظر : شرح مختصر الطحاوي للأسبيحي (١/٧٧) ، الاختيار (١٧١/١) ، وقاية الرواية (٣٦٢/١) ، شرح الوقاية (٣٦٢/١) ، مجمع البحرين (٨٧٣/٢) .

(٣) انظر : أحكام القرآن للجصاص (١٣٣/٣) وما بعدها ، شرح مختصر الطحاوي (٥٩٥/٢) ، شرح مختصر الطحاوي للأسبيحي (١/٧٧) ، المحيط البرهاني (٢١٠/٣) ، الفتاوى التاتارخانية (٢٠٢/٢) .

(٤) هناك اختلاف يسير في سياق النسخ بعد قوله : "فهو أجرة عنده في (ب) و (هـ) و (ز) : لأنه أوجب بعمل هؤلاء ، والمقابل بالعمل أجر ، ألا ترى" . وفي (أ) و (د) : لأنه واجب بعمل هؤلاء ، فالظاهر أنه فرض له مما يأخذ بالعمل أجر ، ألا ترى" . والمثبت من (ج) ولعله الأوضح ، والله أعلم .

(٥) انظر : المهذب (١٦٨/١) ، المجموع (١٥٢/٦) .

(٦) رواه ابن هشام ، وابن القيم الجوزية بلفظ "وبعث علياً إلى نجران ليجمع صدقاتهم ويقوم بجزيتهم" من دون لفظ وفرض له شيئاً . انظر : السيرة النبوية لابن هشام (٦٠٠/٢) ، زاد المعاد (٥٠٩/٣) .

(٧) اسم الصحابي الصحيح هو الأرقم وليس أرقم .

(٨) الأرقم بن أبي الأرقم قرشي مخزومي من السابقين الأولين ، وكانت داره في أسفل الصفا بمكة المكرمة مقر دعوة النبي ﷺ ، وحل استخفائه حتىكملوا أربعين رجلاً آخرهم عمر ابن الخطاب ، توفي زمن معاوية (٥٥هـ) . انظر : الإصابة (٢٨/١) .

(٩) هو : أبو رافع القبطي مولى رسول الله ﷺ كان للعباس فوهبه للرسول وأعتقه الرسول لما بشره بإسلام العباس ، يقال اسمه إبراهيم ، أسلم قبل بدر ولم يشهدها وشهد ما بعدها ، توفي بالمدينة بعد عثمان بيسير وقيل قبله .

فقال **U** "إن الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد ، وإن مولى القوم منهم" (١) .

وبعث نوفل بن الحارث^(٢) ابنه إلى رسول الله - ﷺ - ليستعملهما على الصدقة ، فقال : "لا تحل لكما الصدقة ، ولا غسالة الناس"^(٣) وكذلك قال للعباس^(٤) والفضل^(٥) .

انظر : الإصابة (٦٧/٤) ، المقتنى في سرد الكنى (٢٣١/١) ، تقريب التهذيب (٦٣٩/١) ، تهذيب التهذيب (١٠٠/١٢) .

(١) رواه أبو داود ، الترمذي ، والحاكم عن أبي رافع بمعناه . وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . رواه أبي داود ، كتاب الزكاة ، باب الصدقة على بني هاشم ، (٩٨/٢) ، والترمذي ، كتاب الزكاة ، باب ما جاء في كراهية الصدقة للنبي وأهل بيته ومواليه وقال : " حديث حسن صحيح " (٤٦/٣) ، والمستدرک ، كتاب الزكاة ، باب الصدقة على بني هاشم وقال : " وهذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه (٧/٢) ، شرح معاني الآثار (٧/٢) .

(٢) نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي ، ابن عم رسول الله ، كان أسن من أسلم من بني هاشم ، أسر يوم بدر وفداه العباس وقيل فدى نفسه برماح له ، ثم أسلم وهاجر أيام الخندق ، آخى الرسول بينه وبين العباس ، شهد فتح مكة وحنين والطائف . قيل مات في خلافة عمر ، وقيل في أيام عثمان ومشى في جنازته . انظر ترجمته في : الإصابة (٤٧٩/٦) ، طبقات ابن سعد (٤٤/٤) ، الجرح والتعديل (٤٨٧/٨) ، الاستيعاب (١٥١٢/٤) ، فتح الباب في الكنى والألقاب (٢٤٦/١) .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة ، باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة (٧٥٢/٢) .

(٤) العباس بن عبد المطلب بن هاشم عم النبي ﷺ ، أبو الفضل ، من أبنائه عبد الله حبر الأمة ، ولد قبل الرسول ﷺ بستين ، كانت له السقاية والعمارة في الجاهلية ، حضر بيعة العقبة مع الأنصار قبل أن يسلم ، حضر بدرًا وأسر ثم فدى نفسه ، هاجر قبل الفتح بقليل ، وشهد الفتح ، ثبت يوم حنين ، حدث عن رسول الله ﷺ وروى عنه أولاده ، كان من أعظم الناس عند رسول الله ﷺ ، والصحابه يعترفون بفضله ، مات بالمدينة قيل في رجب وقيل في رمضان سنة (٣٢هـ) . انظر ترجمته في : تقريب التهذيب (٢٩٣/١) ، الإصابة (٦٣١/٣) ، طبقات ابن سعد (٦/٤) ، مشاهير الأمصار (٩/١) .

(٥) الفضل بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم ، ابن عم رسول الله - ﷺ - أبو عبد الله ويقال أبو العباس ، ويقال أبو أحمد ، أردفه النبي في حجة الوداع ، روى عن الرسول وعنه أخوه عبد الله ، حضر غسل رسول الله ﷺ ، وحضر حنين ومكة ، قيل مات باليرموك ، وقيل مات بطاعون عمواس سنة ١٨هـ . انظر ترجمته في

ولأن العامل في جمع^(١) الصدقات يعمل لله تعالى ، واشتغاله بهذا من أسباب^(٢) الحاجة ، فاستوجب سهماً من الصدقة ، وصار مصرفاً ، ويعمل للفقراء من وجهه ؛ لأن يده بمثلة أيديهم بعد الوجوب ، فاستوجب أجراً^(٣) عليهم ، فصار ما استحقه صدقة من وجه وأجرة من وجه^(٤) .

ف قيل : لا يحل للهاشمي ؛ لأن الشبهة^(٥) في حقهم مثل الحقيقة ، تزيهاً لرسول الله - ﷺ - وحلّ للغني لأنه لا تحرم عليه الشبهات ؛ لأن تحريم الشبهة في (حقهم)^(٦) ثبت كرامة / وتحريمها على الغني ليس بكرامة ؛ ألا ترى أنها تحرم على مولى^(٧) الهاشمي ولا تحرم على مولى الغني^(٨) .

[أ / ٦٣ - أ]

: الكاشف (١٢٢/٢) ، تغريب التهذيب (٤٤٦/١) ، الإصابة (٣٧٦/٥) ، معرفة أسامي أرداف النبي (٣٠/١) ، رجال صحيح مسلم (١٣١/٢) ، تهذيب التهذيب (٢٥١/٨) .

- (١) في (هـ) : "جميع" بدل "جمع" .
- (٢) في (أ) و (د) و (هـ) : من باب أسباب .
- (٣) الأجر ، والأجرة هي الكراء على العمل ، وكان الخليل يقول : الأجر جزاء العمل . انظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة (اجر) (٤٦) ، المغرب (٢٨/١) ، تبين الحقائق (٧٧/٦) .
- (٤) انظر : الاختيار (١٧١/١) ، اللباب في شرح الكتاب (١٥٤/١) ، تبين الحقائق (١١٥/٢) ، البناءة (٤٥٠/٣) ، حاشية الشلبي (١١٥/٢) ، غاية البيان (١٦٤/ب ، ١٦٥/أ) .
- (٥) الشبهة : لغة : الالتباس والشك ، ومنه : اشتبهت الأمور وتشابهت ، التبت فلم تتميز ولم تظهر . شرعاً : هو مال التيس أمره وخفيت حقيقته وشك فيه ، فلا يدري حلال هو أم حرام . انظر : المصباح المنير ، مادة (شبه) (١٨٣) ، التعريفات (١٢٧) ، معجم مصطلحات أصول الفقه (٢٤٣) ، الفقه الإسلامي (٣٠/٦) .
- (٦) ما بين القوسين لم يرد في غير (هـ) .
- (٧) المولى : هو العبد المعتق ، مأخوذ من المولى ، وهو القرب ، فالولاء قرابة حكمية حاصلة من العتق أو الموالاة . انظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة (ولي) ، المغرب (٣٧١/٢) ، أنيس الفقهاء (٢٦١) ، تكملة شرح فتح القدير (٢١٨/٧) .
- (٨) انظر : العناية (٢٦٢/٢) ، فتح القدير (٢٦٣/٢) ، البناءة (٤٥٠/٣) ، مجمع الأنهر (٣٢٦/١) ، المحيط البرهاني (٢١٠/٣) .

وَألا ترى أن ابن السبيل جعل مصرفاً للصدقة بالنص^(١) ، وهو غني من وجه حتى تلزمه الزكاة فيما خلفه من أمواله ببلده ، ومع ذلك لا تحرم عليه الصدقة بهذه الشبهة^(٢) .

ولا حجة في حديث عليٍّ - **t** - ؛ لأنه ليس فيه أنه فرض له من الصدقات ، وقد كان فوض إليه أمر الحرب ، فإنما كان فرض له من الفيء^(٣) (لا من الصدقات)^(٤)(٥) وقوله : "إذا قيل : له الثمن لم يلتفت إليه" من خواص هذا الكتاب . ومن الناس من قال : له الثمن ؛ لأنه ثامن ثمانية^(٦) . لكن هذا باطل عندنا ؛ لأن هؤلاء ذكروا لبيان أسباب الحاجة دون الاستحقاق^(٧) ، وهذا المأخوذ من حيث إنه^(٨) صدقة لا يوجب التقدير ، ومن حيث إنه رزق ، وأجرة يوجب التقدير بالكفاية ، فأوجبنا الكفاية^(٩) ؛ ألا ترى أن عمر - **t** - بعث عماراً^(١٠) أميراً على العراق ،

(١) قوله تعالى $LS \quad r \quad q \quad M$ إلى قوله تعالى M وَأَبْنِ السَّبِيلَ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ L [التوبة، آية : ٦٠] .

(٢) انظر : العناية (٢٦٤/٢) ، فتح القدير (٢٦٥/٢) ، المحيط البرهاني (٢١١/٣) .

(٣) الفيء : ما يرجع إلى المسلمين من الغنيمة من أموال الكفار . انظر : طلبة الطلبة (١٨٨) ، التعريفات (١٧١) .

(٤) ما بين القوسين لم يرد في (ز) .

(٥) انظر : شرح قاضي خان (٣٨٥/١) ، البناء (٤٥١/٣) .

(٦) وهو رأي الإمام الشافعي . انظر : التنبيه (٦٣) ، المذهب (١٧١/١) .

(٧) ستأتي مفصلة في ص (٢٩٧) من البحث .

(٨) في غير (ج) : بعد قوله : "الاستحقاق" : وإنما يعتبر في الباب ، من حيث إن المأخوذ صدقة ، رأي الإمام في التقدير ، ومن حيث إنه أجرة جزاء لعمله ، وجانب الصدقة لا يوجب التقدير ، وجانب الرزق ... الخ" وهناك اضطراب في (ز) . والمثبت من (ج) ؛ لأنه أوضح وموافق لما في البناء (٤٥٠/٣) والله أعلم .

(٩) انظر : البناء (٤٥٠/٣) ، غاية البيان (١٦٥/أ) ، شرح العتابي (٢٠/أ) ، عيون المذاهب (٣٥/أ) .

(١٠) عمار بن ياسر بن عامر بن مالك بن كنانة بن مالك العنسي ، أبو اليقظان حليف بني مخزوم ، أسرته من السابقين الأولين ، وكانوا ممن يعذب في الله فكان الرسول يقول لهم صبراً آل ياسر موعدكم الجنة ، اختلف في هجرته للحبيشة وهاجر إلى المدينة وشهد المشاهد كلها ثم شهد اليمامة ، واستعمله عمر على الكوفة ، كان أحد السبعة الأوائل الذين أظهروا إسلامهم ، قتل سنة (٣٧هـ) . انظر ترجمته في : الإصابة (٥٧٥/٤) ، الاستيعاب (١١٣٥/٣) ، تهذيب التهذيب (٣٥٨/٧) ، حلية الأولياء (١٣٩/١) .

وبعث عبد الله بن مسعود - t - خازناً ، وبعث حذيفة بن اليمان وعثمان بن حنيف - رضي الله عنهما - ليمسحا سواد العراق ، وفرض لهم كل يوم شاة وجراباً^(١) من دقيق ، نصفه لعمار وأعوانه ، ونصفه لسائرهم ، ثم قال : "إن قربة يؤخذ منها كل يوم شاة وجراب من دقيق لسريع خرابها"^(٢) ، وكان يومئذ بالكوفة أربعون ألف مسجد .

ولأن الثمن لو وجب لوجب لكل فريق كذلك ، فيصير استحقاقاً لهم ، وذلك باطل لجهالتهم ، ويؤدي استحقاق العامل للثمن^(٣) إلى الإجحاف بغيره ، وإنما يعتبر في الكفاية الوسط لا الشهوة ، ولا يعتبر ما هو كفاية العمال اليوم ؛ فإنه إسراف محض ، وعلى الإمام أن يبعث من يرضى بالوسط من غير إسراف ولا تقتير^(٤) ، وذكر الكفاية من الخواص (أيضاً)^(٥) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمه الله - في الحربي يمر على العاشر فيعشره ثم يمر عليه مرة أخرى . قال : لا يعشره ما دام في أرض الإسلام^(٦) حتى يحول

حربي مر على
العاشر فعشره
ثم مر عليه ثانياً

(١) الجراب : هو وعاء يحفظ فيه الزاد ونحوه ، وجمعه أجربة . انظر : لسان العرب ، مادة (جرب) (٢٦١/١) ، المعجم الوسيط (١١٤/١) .

(٢) انظر : الخراج لأبي يوسف (٣٦) ، كثر العمال (٢٣٥/٤) ، غاية البيان (١/١٦٥) .

(٣) في غير (ب) : استحقاق الثمن للعامل ، ولعل ما أثبتناه الأصوب .

(٤) انظر : شرح قاضي خان (٣٨٤/١) ، تبين الحقائق (١١٤/٢) ، غاية البيان (١/١٦٥) ، حاشية ابن عابدين (٣٥) .

(٥) ما بين القوسين لم يرد في (أ) و (ب) و (ج) . وفي (ز) : "هذا كتاب" بدل "أيضاً" .

(٦) دار الإسلام : هي التي تكون فيها أحكام الإسلام ظاهرة وإن كان جل أهلها من الكفار . وقال الكاساني : لا خلاف بين أصحابنا أن دار الكفر بصير دار إسلام بظهور أحكام الإسلام فيها . انظر : البدائع (١٩٣/٧) وما بعدها ، المحلى (٢٠٠/١١) ، السيل الجرار (٥٧٥/٤) ، أحكام أهل الذمة (٢٦٦/١) .

عليه الحول ، فإن مر بعد ما حال عليه الحول عَشْرَه ، فإن عَشْرَه أول مرّة ثم رجع إلى دار الحرب ، ثم عاد فمرّ به في يومه عَشْرَه (١) .

وأصل هذا أن العشر إنما يتكرر فيما يمر به بكمال الحول أو بتجدد العهد ، أما إذا تمّ الحول فقد تجددت حماية أخرى وتمت (٢) ، فوجب بها الكفاية ، ولا يترك الحربي حولاً في دار الإسلام ، لكنه يجعل ذمياً ، فإن لم يفعل حتى مرّ ثانياً بعد الحول عَشْرَه كالذمي (٣) ، وإن رجع ثم عاد عَشْرَه ، لأن تجدد الأمان أوجب تجدد العصمة (٤) والحماية بمثالة تجدد الحول وزيادة ، وإذا لم يوجد شيء من ذلك لم يعشره (٥) ؛ لما رُوِيَ أن نصرانياً مرّ بفرسٍ له على عاشر عمر - t - / فعشره ، ثم مرّ به ثانياً فَهَمَّ أن يعشره ، فقال النصراني : كلما مررت بك عَشْرَتِي ! إذا يذهب فرسي كله ، فترك الفرس عنده ، وذهب إلى عمر ، فلما دخل المدينة أتى المسجد فوضع يديه على عتبي الباب ، فقال : يا أمير المؤمنين ، أنا الشيخ النصراني ، قال عمر : أنا الشيخ الحنفي ، فقصّ النصراني القصة ، فقال عمر : أتاك الغوث ، ثم نكس رأسه ، فظن النصراني أنه استخف بظلامته ، فرجع كالحائب ، فلما انتهى إلى فرسه وجد كتاب عمر قد سبقه إلى عاشره أن خلّ عن فرسه (٦) (٧) ولأن الحماية

[١ - ٦٣ / ١]

(١) انظر : الجامع الصغير (١٢٨) ، الأصل (٩٢/٢) ، الهداية (١٩٩/٢) ، تبين الحقائق (٨٩/٢) وما بعدها) .

(٢) زيد بعده في (ز) : "الأولى" وهي زيادة موضحة والله أعلم .

(٣) انظر : البدائع (٥٦/٢) ، البحر الرائق (٤٠٧/٢) ، فتح باب العناية (٥١٣/١) .

(٤) العصمة : في كلام العرب بمعنى المنع ، والعاصم هو المانع الحامي . انظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة (عصم) (٧٥١) ، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٤٩/٣) .

(٥) انظر : العناية (٢٢٩/٢) ، البنائة (٣٩٧/٣) وما بعدها ، فتح القدير (٢٢٩/٢) وما بعدها ، النهر الفائق (٣١١/١) .

(٦) زيد بعده في (ز) : "وروي أنه لما سبق كتاب عمر ، ورأى النصراني ذلك ، فقال : أنا على دين عمر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله - ﷺ - ، وهذه الزيادة بمعناه أخرجها أبو يوسف في كتابه الخراج (١٣٥) وما بعدها) .

(٧) أخرج أبو عبيد القاسم بن سلام وابن أبي شيبة بنحوه . انظر : الأموال ، باب ما يأخذ العاشر من صدقة المسلمين وعشور أهل الذمة والحرب ، (٦٤٦/١) ، مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب الزكاة ، باب من لا يرى العشور في السنة إلا مرة ، (٤١٧/٢) .

واحدة فلا تتجدد الكفاية ، وذكر عن أبي حنيفة في أهل الحرب^(١) أنّنا نأخذ منهم ما يأخذون مِنّا ، فإن لم يأخذوا مِنّا لم نأخذ من تجارهم شيئاً ؛ لما قلنا : إنّنا بالبر والإحسان أحق^(٢) .

مسألة :

لا تحل
الزكاة لمن
له مائتا درهم

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - قال : لا تحل الزكاة لمن له مائتا درهم فصاعداً ، ولا بأس أن يأخذ من له أقل من مائتي درهم^(٣) ، وقد اختلف الناس في هذا .

فقال بعضهم : لا تحل الزكاة لمن له غداء وعشاء ، لما روي عن سهل بن حنظلية^(٤) أن النبي - ﷺ - قال : "من سأل الناس عن ظهر غنيّ فإنما يستكثر من جمر جهنم . قيل : وما ظهر الغني ؟ قال : أن يكون عنده غداء وعشاء"^(٥) .

(١) في (ز) "أهل دار الحرب" .

(٢) انظر : الهداية (١٩٩/٢) ، المحيط البرهاني (٢٥٦/٣) وما بعدها ، البناية (٣٩٧/٣) .

(٣) انظر : الجامع الصغير (١٢٣) ، مختصر الطحاوي (٥٢) ، مختصر القدوري (٦٠) ، بدائع الصنائع (٧١/٢) وما بعدها .

(٤) سهل بن الحنظلية واسم أبيه الربيع وقيل عقيب ، والأشهر عمرو بن عدي الأوسي الأنصاري ، صحابي أنصاري من الأوس ، والحنظلية أمه ، بايع رسول الله ﷺ تحت الشجر ، وشهد أحداً ، والحنديق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ . ثم تحول إلى الشام فترل دمشق حتى مات بها في خلافة معاوية روى عن الرسول ﷺ ، وروى عنه أبو كيشه السلولي والقاسم . انظر ترجمته في : الكاشف (٤٦٩/١) ، تقريب التهذيب (٢٥٧/١) ، التاريخ الكبير (٩٨/٤) ، الثقات (١٧٠/٣) ، طبقات ابن سعد (٤٠١/٧) ، الإصابة (١٩٦/٣) .

(٥) أخرجه ابن حبان في صحيحه ، ذكر البيان بأن مسألة المستغني بما عنده إنما هي الاستكثار من نار جهنم (١٨٧/٨) . وأخرجه أبو داود في السنن كتاب الزكاة ، باب من يعطى من الصدقة وحد الغني (١١٧/٢) ، وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ، كتاب الزكاة ، باب ذي المرة السوي الفقير هل يحل له الصدقة (٦٨/٢) .

وقال بعضهم : لا تحل لصحيح البدن ؛ لقوله **U** : "لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مِرَّةٍ سَوِيٍّ" (١) .

وقال بعضهم : لا تحل لمن ملك أربعين درهماً ، لقوله **U** : "لا تحل الصدقة لمن ملك أوقية فصاعداً" (٢) وهي أربعون درهماً .

وقال بعضهم : لا تحل لمن ملك خمسين درهماً ؛ لقوله **U** : "من سأل الناس وعنده ما يغنيه فقد سأل إلخافاً" (٣) وقيل : وما الذي يغنيه ؟ قال مائتا درهم أو عدلُها" (٤) .

وقال أصحابنا : تحل لمن ملك دون المائتين ؛ لما روى عن النبي **U** أنه قال : "من سأل وله ما يغنيه فقد سأل إلخافاً . قيل وما الذي يغنيه ؟ قال مائتا درهم أو عدلُها" (٥) .

وهذا هو الحد في الغنى شرعاً لوجوب الصدقة ، إلا أنا شرطنا النماء للوجوب تيسيراً ، فلا يشترط ذلك للحرمان ، فإذا (ملك) (٦) قدر المائتين مما يفضل عن حاجته حرمت الزكاة عليه (٧) .

(١) أخرجه الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو وقال : حديث حسن ، كتاب الزكاة ، باب ما جاء من لا تحل له الصدقة (٤٢/٣) ، ورواه الحاكم في المستدرک ، كتاب الزكاة (٥٦٥/١) ، من حديث أبي هريرة وقال : هذا حديث على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

(٢) أخرجه أبو داود في السنن ، كتاب الزكاة ، باب من يعطي الصدقة وحد الغنى (١١٦/٢) ، والنسائي في (المجتبى) ، كتاب الزكاة ، باب إذا لم يكن عنده دراهم وكان له عدلها (٩٨/٥) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ، كتاب الزكاة ، باب ذي المرة السوي الفقير (٦٩/٢) .

(٣) إلخافاً : الحف السائل إلخافاً : أي ألح . انظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة (لحف) (٩١٥) ، المصباح المنير (٣٢٧) .

(٤) أخرجه أحمد في المسند (١٣٨/٤) . والطحاوي في شرح معاني الآثار ، كتاب الزيادات ، باب المقدار الذي يحرم الصدقة على مالكة (٢٠٣/٤) .

(٥) سبق تخريجه .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (هـ) .

(٧) انظر : شرح مختصر الطحاوي (٥٩٧/٢) ، شرح الكردري (٦٢/أ) ، بدائع الصنائع (٧١/٢) وما بعدها ، شرح قاضي خان (٣٨١/١) ، العناية (٢٨٧/٢) .

والجواب (عن الأحاديث) ^(١) ما ذكر الطحاوي - رحمه الله - أن ما روينا ناسخ
لسائر الأحاديث ؛ لأن ما روينا أيسر ، (والظاهر أن اليسر ^(٢) هو الناسخ ، لقوله تعالى :
M "# \$ % & ' () * + , _ (٣) . أو يحمل على
(التوفيق) ^(٤) فيكون تأويل ما رووه : الأفضل ، وما روينا الواجب ؛ ألا ترى أن النبي -
ﷺ قال : "من يضمن لي خصلة أضمن له الجنة ؟ فقال ثوبان ^(٥) : أنا يا رسول الله ،
فقال : ألا تسأل أحداً شيئاً ^(٦) . / فكان ثوبان إذا سقط سوطه نزل عن دابته ، ولم يسأل
أحداً . فكانت تلك الأحاديث ^(٧) للتحريض على الكسب لا تحريم الزكاة ^(٨) ، والله أعلم .
مسألة :

[أ / ٦٤ - أ]

كراهية إعطاء ما
قيمتة نصاباً من
الزكاة

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمه الله - أنه يكره أن تعطي إنساناً من
الزكاة مائتي درهم فصاعداً ، وإن أعطيته أجزاءً ، ولا بأس بأن تعطيه أقل من مائتي
درهم ^(٩) ، وقال ^(١٠) : أن يغني بها إنساناً أحب إليّ . أما إعطاء المائتين فجائز عندنا ^(١١) .

-
- (١) ما بين القوسين لم يرد في غير (ز) وهي زيادة موضحة .
 - (٢) في (ز) : الأيسر . ولعلها الأكثر إشراقاً في المعنى .
 - (٣) سورة البقرة ، آية : ١٠٦ .
 - (٤) ما بين القوسين ساقط من (ج) .
 - (٥) ثوبان بن جدد مولى رسول الله - ﷺ - يكنى بأبي عبد الله ، صحابي مشهور ، يقال أنه من العرب
حكمي من حكم بن سعد حمير وقيل من السراة اشتراه ثم أعتقه رسول الله - ﷺ - فخدمه إلى أن مات
ثم تحول إلى الرملة ثم حمص ومات بها سنة أربع وخمسين في ولاية معاوية . انظر ترجمته في : الإصابة
(٤١٣/١) ، رجال مسلم (١١٢/١) ، الاستيعاب (٢١٨/١) ، الثقات (٤٨/٣) .
 - (٦) أخرجه ابن ماجه في كتاب الزكاة ، باب كراهية المسألة (٥٨٨/١) ، وأبو داود في كتاب الزكاة ،
باب كراهية المسألة (١٢١/٢) ، وأحمد في مسنده (٢٧٧/٥) .
 - (٧) في (ز) : فذلك الحديث .
 - (٨) انظر : شرح مشكل الآثار (٤٢٧/١) .
 - (٩) انظر : الجامع الصغير (١٢٣) ، بداية المبتدي (٣٨) ، شرح قاضي خان (٣٨١/١) ، الهداية
(٢٢٩/٢) ، المنيع (٢٢٤/ب) .
 - (١٠) المراد بالقائل محمد بن الحسن .

وقال زفر - رحمه الله - : هو باطل ؛ لأن ملك المائتين مانع ^(٢) من الأخذ
فصار مانعاً من الأداء للتنافي ^(٣) .

ولأصحابنا : أن الأداء في تلاقي الفقير ^(٤) ، وإنما يثبت الغنى
بحكمه ، وحكم الشيء لا يصلح مانعاً له ؛ لأن المانع ما يسبقه لا ما يلحقه ،
والجواز لا يحتمل البطلان ^(٥) ؛ لأن البقاء يستغني عن الفقر ، وإنما كره لأنه
جاور المفسد ^(٦) ، ومثاله ما قلنا فيمن قرن إلى اسم الله تعالى اسم غيره في الذبح
أوجب التحريم ، فإن ذكر عنده مقطوعاً عنه لم يُحرّمه لكنه يكره ، لما قلنا من مجاورة
الحرام ^(٧) ، فكذلك ها هنا .

-
- (١) انظر : المحيط البرهاني (٢١٩/٣) ، شرح قاضي خان (٣٨٢/١) ، تبين الحقائق (١٣٢/٢) .
- (٢) المانع : ما يلزم من وجوده عدم الحكم ، ولا يلزم من عدمه وجود الحكم ولا عدمه . انظر : الكوكب
المنير (٤٥٦/١) ، أصول الفقه للزحيلي (١٣٩) ، معجم مصطلح الأصول (٢٧١) .
- (٣) الهداية (٢٢٩/٢) ، بدائع الصنائع (٧٢/٢) ، المحيط البرهاني (٢١٩/٣) وما بعدها ، العناية (٢٧٩/٢) ،
فتح باب العناية (٥٤٢/١) ، المستجمع (٨٦٧/٢) ، الفوائد الظهيرية (٤٠/أ) ؛ شرح أبي اليسر
(٦٨/أ) .
- (٤) "يلاقي" وتقرأ في (ب) و (ج) و (د) على الوجهين ، كما أنه في (ج) : "الفقر" بدل الفقير ، وفي (و)
"يلاقي كف الفقير" وفي (ز) "صادق كف الفقير" .
- (٥) البطلان : في اللغة يعني الفساد أو سقوط الحكم . اصطلاحاً : يرى الحنفية أن الفاسد والباطل بمعنى
واحد في العبادات في أنه لا يترتب عليه أثره ولا يسقط الواجب ، والتفريق في المعاملات أي العقود ،
فالقسمة ثلاثية : صحيح ، فاسد ، وباطل . فالفساد ما كان مشروعاً بأصله دون وصفه ، أي
وجدت الأركان والشروط دون الأوصاف المعتبرة الغير الذاتية ، كالبيع بالخمر والخنزير . والباطل :
ما لم يشرع بأصله ولا وصفه أي انتفى فيه شيء من الأركان والشروط كبيع المعدم . انظر : المصباح
المنير ، مادة (بطل) (٣٦) ، كشف الأسرار (٢٥٨/١) ، التلويح على التوضيح (٣١٨/٢) ، مرآة
الأصول (٤٤٦/٢) ، أصول الفقه للزحيلي (١٤٠) .
- (٦) انظر : تبين الحقائق (١٣٠/٢) ، البحر الرائق (٤٣٥/٢) ، المحيط البرهاني (٢٢٠/٣) ، الكفاية
(٢١٧/٢) ، بدائع الصنائع (٧٢/٢) ، البرهان شرح مواهب الدحمان (١٤٠/ب) ، المنيع (٢٢٤/ب) .
- (٧) راجع تفصيل المسألة في : البناية ، كتاب الذبائح (٥٤٥/١١ وما بعدها) ، الهداية (١٢٤/٧) وما
بعدها) .

ولا بأس بما دون المائتين لما قلنا إنه لا يوجب ^(١) الحرمان ، وإغناء واحد أفضل ؛ لأن أداء الزكاة للإغناء ؛ لقوله **u** : "أغنوهم عن المسألة في مثل هذا اليوم" ^(٢) ، ويروى ذلك عن عمر - **t** - ولهذا قلنا : إن من أراد أن يتصدق بدرهم فاشترى به فلوساً ^(٣) ففرقها ، فقد قصر في أمر الصدقة ؛ لأن الجمع كان أولى به من التفريق ^(٤) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في رجل ^(٥) مرّ على عاشر بمائة درهم ، وأخبره أن له في منزله مائة درهم أخرى ، وقد حال عليها الحول ووجبت فيها الزكاة ، قال : لا ينبغي للعاشر أن يزكّي هذه المائة التي مر بها ^(٦) .

ووجه ذلك أن حق الأخذ للحماية يكون ، وإنما يجب الأخذ بالحماية إذا كثر المال الذي يقصد بالحماية في العادة ^(٧) والشريعة ، وأدنى ذلك نصاب الزكاة . وهذا

(١) في (ج) و (هـ) و (ز) : إنها لا توجب وفي (ب) : "إن هذا يوجب" .

(٢) أخرجه بهذا اللفظ الدار قطني في سننه ، كتاب زكاة الفطر (١٥٢) ، عن أبي معشر عن نافع بن عمر ، ورواه ابن عدى في الكامل (٥٥/٧) ، وأعله بأبي معشر ، بلفظ "أغنوهم عن الطواف في هذا اليوم" وقال الزيلعي في نصب الراية (٤٣٢/٢) غريب .

(٣) فلوساً : جمع فلس ، وهو نوع النقود المضروبة من غير الذهب والفضة قيمتها سدس درهم . انظر : المصباح المنير ، مادة فلس (٢٨٦) ، معجم المصطلحات الاقتصادية (٢٧٠) ، معجم لغة الفقهاء (٣٥٠) .

(٤) انظر : العناية (٢٧٩/٢) ، البحر الرائق (٤٣٧/٢) ، مجمع الأنهر (٣٣٣/١) ، البنائة (٤٧٩/٣) ، المنبع (٢٢٥/١) .

(٥) سواء كان المار رجلاً مسلماً أو ذمياً . انظر : العناية (٢٣١/٢) ، البنائة (٤٠٠/٣) .

(٦) انظر : الجامع الصغير (١٢٩) ، بداية المبتدي (٣٥/١) ، الهداية (٢٠١/٢) ، ملتقى الأبحر (٣١٠/١) .

(٧) في (ج) و (هـ) و (ز) : "العادات" .

الذي مرّ به لا يُستَحَقُّ بحماية شيء ، والذي في بيته عدم في حق حمايته ، فلم يثبت سبب الأخذ^(١) .

مسألة :

أرض العشر أو
الخراج
إذا انتقل الملك
فيها

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في النصراني التغلي ، يكون في أرضه العشر مضاعفاً ، فيشتريها منه مسلم . قال : عليه العشر مضاعفاً ، وكذلك إذا اشتراها منه نصراني ذمي^(٢) .

إذا اشترى المسلم
الأرض الخراجية

والجملة فيه أن الواجب (في الأرض)^(٣) ثلاثة (أشياء)^(٤) : العشر والخراج والتضعيف . والملاك ثلاثة : مسلم ، وكافر ذمي ، وتغلي^(٥) .

أما الأرض الخراجية إذا اشتراها مسلم بقيت خراجية^(٦) ، كذلك روي عن الحسن ابن علي^(٧)

(١) انظر : المبسوط (٤٥/٣) ، شرح قاضي خان (٣٩٨/١) ، تبين الحقائق (٩١/٢) ، المحيط البرهاني (٢٥٣/٣) ، البناية (٤٠٠/٣) .

(٢) انظر : الجامع الصغير (١٣١) ، بداية المبتدي (٣٦/١) ، الهداية (٢١٥/٢) ، كتر الدقائق (٤١٥/١) .
(٣) ما بين القوسين ساقط من (ز) .

(٤) ما بين القوسين لم يرد في غير (ب) ، وفي (ج) : "أنواع" .

(٥) انظر : فتح القدير (٢٥١/٢) ، البحر الرائق (٤١٦/٢) ، حاشية ابن عابدين (٣١٨/٣) ، المنبع (٢١٤/ب) .

(٦) انظر : الأصل (١٤١/٢) ، المبسوط (٨/٣) وما بعدها ، البدائع (٨٢/٢) ، شرح قاضي خان (٤٠٩/١) ، العناية (٢٥٢/٢) ، الفتاوى التاتارخانية (٢٥٠/٢) .

(٧) الحسن بن علي بن أبي طالب أبو محمد الهاشمي ، سبط رسول الله ﷺ وريحانته من الدنيا وأحد سيدي شباب أهل الجنة ، ولد في النصف من رمضان في السنة الثالثة من الهجرة ، سماه الرسول وعق عنه يوم سابعه ، كان أكثر شبهها برسول الله ﷺ ، كان حليماً ورعاً ، دعاه ورعه لترك الملك ؛ إذ بايعه أكثر من أربعين ألف بعد وفاة والده فبقي أربعة أشهر خليفة بالعراق وما وراءها من خراسان ثم سلم الخلافة لمعاوية ورأى أن في ذلك خيراً من إراقة الدماء ، روى عن النبي أحاديث فروت عنه السيدة عائشة وابنه الحسن وخلائق من التابعين مثل الشعبي وابن سيرين وأخرج له أصحاب السنن . اختلف في وفاته : فقيل سنة ٤٥ ، وقيل ٤٩ ، وقيل ٥٠ ، بعد أمارة معاوية بعشر سنين ودفن في بقيع الغرقد . انظر ترجمته في : لإصابة (٦٨/٢) ، الاستيعاب (٣٨٣/١) ، تهذيب الكمال (٢٢٠/٦) ، نبلاء (٢٤٥/٣) ، تاريخ الخلفاء (١٨٧/١) .

وأبي هريرة ^(١) وأنس ^(٢) وغيرهم - رضوان الله عليهم - أنهم اشتروا / أراضي من سواد العراق ^(٣) ، فكانوا يؤدون عنها الخراج ^(٤) .

ولأنه مؤنة فيها شبه ^(٥) العقوبة ، والإسلام لا ينافي العقوبة ، فوجب القول بالبقاء ^(٦) .

وأما إذا كانت الأرض عشيرة فاشتراها كافر تغلي ضوعف عليه بالإجماع ؛ لما قلنا من قضية عمر - t - ^(٧) .

(١) أبو هريرة : الصحابي الجليل اسمه عبد الرحمن بن صخر ، وهو من الأزدي ثم من دوس ، كني بأبي هريرة لمرة كان يحملها ، من حفاظ الصحابة ، لزم الرسول ﷺ ولم يفارقه في حضر ولا سفر ، كان أحرص ما يكون على سماع الحديث منه ، وتفقه عنه ، دعا له الرسول ﷺ بقوله : اللهم حبب عبديك هذا وأمه إلى عبادك وحببهم إليهما ، أسلم في السنة السابعة من الهجرة ، وتوفي سنة ٥٧ . انظر ترجمته في : تقريب التهذيب (٦٨٠) ، البداية والنهاية (١٠٣/٨) ، الثقات (٢٨٤/٣) ، تذكرة الحفاظ (٣٢/١) .

(٢) أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي ، الصحابي الجليل ، خادم رسول الله ﷺ ، خدمه عشر سنين ، كناه الرسول بأبي حمزة ، لازم الرسول ملازمة شديدة وشهد معه ثمان غزوات ، وصلى معه إلى القبلتين ، دعا له الرسول عليه الصلاة والسلام ، أقام بعد النبي في المدينة وشهد الفتوح ، ثم انتقل إلى البصرة ، وكان آخر من مات من الصحابة بها ، استعمله أبو بكر على السعاية في البحرين ، روى عنه الزهري وقتادة وغيرهم ، توفي سنة ٧٢ وقيل ٧٣ ، وكان عمره مائة عام . انظر ترجمته في : تقريب التهذيب (١١٥) ، التاريخ الكبير (٢٧/٢) ، الإصابة (١٢٦/١) ، الجرح والتعديل (٢٨٦/٢) ، مشاهير علماء الأمصار (٣٧/١) .

(٣) سواد العراق : سمي بذلك لخضرة أشجاره وزروعه ، فالعرب تسمى الأخضر أسود ؛ لأن لونه يرى كذلك على بعد ، وحده طولا من الموصل إلى عبادان ، وعرضا من العذيب إلى حلوان ، وهو الذي فتح في عهد عمر t . انظر : المغرب مادة (سود) (٤٩١) ، المصباح المنير (١٧٧) .

(٤) انظر : المبسوط (٩/٣) .

(٥) رسم في (د) و (هـ) و (ز) و (و) وكذا في متن (أ) في هذا الموضع والموضعين التاليين : "شبهة" بدل "شبه" لكنه صحح في حاشية (أ) إلى "شبه" أي أنه " مؤند فيها معنى العقوبة " . العناية (٢٥٢/٢) . والله أعلم .

(٦) انظر : مختصر اختلاف العلماء (٤٤٨/١) ، تحفة الفقهاء (٣٢٠/١) وما بعدها ، تبين الحقائق (١٠٧/٢) .

(٧) وردت في المسألة السابقة ص (٢٥٨) من البحث .

وإذا اشتراها كافر ذمي وضع عليه الخراج وبطل العشر عند أبي حنيفة - رحمه الله - (١) .

وقال أبو يوسف - رحمه الله - يضاعف عليه العشر ويوضع موضع الخراج (٢) .

وقال محمد - رحمه الله - : تبقى عشرية . وعنه روايتان في صرف العشر : في رواية يصرف إلى مصارف الخراج ، وفي رواية يصرف إلى مصارف الصدقات (٣) . وجه قول محمد : أن العشر مؤنة فيها شبه العبادة فلا يجب على الكفار ابتداءً بالشك ، ولا يبطل عنه انتهاءً بالشك ، كالخراج لما كان مؤنة فيها شبه من العقوبة لم يجب على المسلم ابتداءً بالشك ، وبقي عليه ولم يبطل عنه انتهاءً بالشك ، وليس بين الأمرين (فرق) (٤) عند التحقيق (٥) .

وقال أبو يوسف - رحمه الله - : لا سبيل إلى إبقائه ؛ لأنه بمعنى العبادة، ولا سبيل إلى التبديل كرهاً ، فوجب (التضعيف) (٦) ، لأن ذلك مشروع عند الضرورة كما شرع في حق بني تغلب (٧) .

(١) انظر : مختصر اختلاف العلماء (٤٤٨/١) ، تحفة الفقهاء (٣٢٠/١) ، الهداية (٢١٥/٢) ، حاشية ابن عابدين (٣١٨/٣) .

(٢) انظر : تحفة الفقهاء (٣٢٠/١) ، تبين الحقائق (١٠٧/١) ، البحر الرائق (٤١٦/٢) ، مجمع الأنهر (٣٢١/١) .

(٣) انظر : البدائع (٨٢/٢ وما بعدها) ، الهداية (٢١٥/٢ وما بعدها) ، شرح قاضي خان (٤٠٩/١) ، العناية (٢٥٣/٢) ، البناء (٤٣٤/٣ وما بعدها) ، المنيع (٢١٤/ب) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ز) ، وفي (هـ) "تحقيق فرق" .

(٥) انظر : مختلف الرواية (٦٠١/٢) ، البدائع (٨٢/٢ وما بعدها) ، البناء (٤٣٤/٣ وما بعدها) .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ز) .

(٧) لأن الأصل أن مؤنة الأرض لا تتغير بتبدل المالك إلا لضرورة ، وفي حق الذمي إذا اشترى من مسلم أرض عشر ضرورة ؛ لأن الكافر ليس من أهل وجوب العشر . انظر : تحفة الفقهاء (٣٢٠/١) وما بعدها ، البدائع (١٢/٢) ، شرح قاضي خان (٤١٠/١) ، البناء (٤٣٤/٣) ، فتح باب العناية (٥٢٨/١) ، مختلف الرواية (٦٠٨/٢) .

ولأبي حنيفة - رحمه الله - أن في العشر معنى العبادة ، والكفر ينافي أداء العبادة من كل وجه ، بخلاف الخراج ؛ لأن الإسلام لا ينافي إقامة العقوبة ، وإذا كان كذلك بطل العشر فصارت الأرض خالية عن الحق ، فصار كمجوسي جعل داره بستاناً^{(١)(٢)} .

ولما بقي العشر عند محمد - رحمه الله - بقي على مصرفه الذي كان عنده في رواية ، وفي رواية^(٣) بقي لاحتمال أن يكون الخراج مقاسمة^(٤) فيبقى على أنه خراج ، ولم يصح تبديله بالشك^(٥) ، والأقيس قول أبي حنيفة - رحمه الله - .

فأما التغليبي إذا كانت له أرض عليه العشر مضاعفاً فيها ، فإن أسلم أو اشتراها منه مسلم بقي كذلك ، سواء كانت أرضاً أصلية في حكم التضعيف ورثها عن آبائه كذلك ، أو تداولته الأيدي في الشراء كذلك ، أو كان تضعيف العشر فيها حادثاً^{(٦)(٧)} .

وقال أبو يوسف - رحمه الله - : يسقط التضعيف ويعود إلى عشر^(٨) واحد . وقال محمد - رحمه الله - : إن كان ذلك أصلياً بقي ؛ لأنه صار كالخراج ، وإن كان عارضياً رد إلى الأصل عند زوال العارض^(٩) .

(١) وردت المسألة في ص(٢٠٧) من هذا البحث .

(٢) انظر : البدائع (٨٢/٢) ، البناءة (٤٣٤/٣) .

(٣) في (ز) : "عشراً بقي" .

(٤) كذا رسم في جميع النسخ غير (و) وفيها : "خراج مقاسمة" ولعله الأصح ، والله أعلم . لأن الواجب لما لم يتغير عنده مصرفه أيضاً لأن حق الفقراء كان متعلقاً به . وفي رواية بصرف مصارف الخراج ، لأن ما يؤخذ من الكافر ليس بصدقة بل هو خراج ، فيصرف مصارفه .

(٥) انظر : مختلف الرواية (٦٠٨/٢) ، تبين الحقائق (١٠٨/٢) ، المحيط البرهاني (٢٨١/٣) الفتاوى التاتارخانية (٢٥٠/٢) ، العناية (٢٥٣) .

(٦) المقصود بحادثاً : أي عارضاً ، بأن اشتراها التغليبي من مسلم .

(٧) انظر : بدائع الصنائع (٨٣/٢) ، الهداية (٢١٥/٢) ، تبين الحقائق (١٠٧/٢) ، البناءة (٤٣٣/٣) ، مجمع الأئمة (٣٢١/١) .

(٨) انظر : المراجع السابقة .

(٩) عند الإمام محمد إن كانت أصلية فالجواب كما قال أبو حنيفة رحمه الله . وإن كان عارضاً فكما قال أبو يوسف رحمه الله . انظر : الهداية (٢١٥/٢) ، شرح قاضي خان (٤٠٨/١) ، البناءة (٤٣٤/٣) .

والصحيح أن عند محمد التخلي إذا اشترى أرضاً عشرية بقي العشر كذلك ،
فلا يتصور التضعيف عارضاً^(١) .

وجه قول أبي يوسف - رحمه الله - أن التضعيف ليس بأصل في أحكام
الشرع ، فوجب رده كيف ما كان^(٢) .

وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : التضعيف في العشر بمثلة الخراج ؛ ألا ترى
أن خراج المقاسمة على هذا الوجه يكون / فوجب تقديره كالخراج^{(٣)(٤)} .

[١-٦٥/أ]

وأما إذا اشتراها نصراني ذمي بقي التضعيف عند أبي حنيفة - رحمه الله -
وينبغي أن لا يبطل عندهما أيضاً ؛ لأن التضعيف على كل كافر^(٥) يصح ، كما قلنا
في الذمي الذي يمر على العاشر^(٦) . وهذا بخلاف تضعيف زكاة الإبل أنه يسقط
بالإسلام ، وبالبيع من المسلم ؛ لأن ذلك خلف عن الزكاة في حق المؤدي ، فإن أسلم
فقد قدر على الأصل ، فبطل البدل . وفي حق الآخذ بمثلة الخراج ، وقد وجب أخذ
الزكاة فبطل غيره^(٧) .

(١) التضعيف الحادث لا يتحقق عند الإمام محمد - رحمه الله - لعدم تغير الوظيفة ، فإذا استقرت لا تتغير
من وصف إلى وصف . انظر : المبسوط (١٠/٣) ، البناء (٤٣٤/٣) .

(٢) انظر : بدائع الصنائع (٨٣/٢) ، الهداية (٢١٥/٢) ، مجمع الأئمة (٣٢١/١) ، الدر المنتقى (٣٢١/١) ،
المستجمع (٨٤٩/٢) .

(٣) وقع في متن (أ) وكذلك في (د) : "تقدير الخراج" لكن صحح في حاشية (أ) .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

(٥) في (ب) و (ج) و (هـ) و (ز) : "قد يصح" .

(٦) البناء (٤٣٣/٣) ، الهداية (٢١٥/٢) ، تبين الحقائق (١٠٨/٢) .

(٧) انظر : المبسوط (١٠/٣) ، شرح قاضي خان (٤٠٩/١) .

وإذا اشتراها تغلي فضوعف عليه العشر عند أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمهما الله - ثم أخذها مسلم بالشفعة ^(١) تحولت إليه الصفقة فبطل التضعيف ، وكذلك إن ردّها على المسلم لفساد البيع .

وكذلك الخراج الذي وُظّف عليه عند أبي حنيفة - رحمه الله - إذا اشتراها نصراني يبطل بالرد ، وأخذ الشفيع المسلم ^(٢) . ومسألة شراء النصراني الذمي من التغلي من الخواص .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في البستان ^(٣) في أرض الخراج . قال يوضع عليه ^(٤) الخراج بقدر ما يطيق ^(٥) .

في مقدار
الخراج
الذي يوظف
على الأرض

(١) الشفعة : لغة : الضم . شرعا : هي تملك شرعي لعقار على من أخذه بعوض مالي جبرا شرعيا . يمثل ثمنه . انظر : المصباح المنير ، مادة شفيع (١٢١) ، طلبية الطلبة (٢٥٣) ، التعريفات (١٣١) ، المبسوط (٨٧/١٤) ، أنيس الفقهاء (٢٧١) .

(٢) انظر : الهداية (٢١٦/٢) ، البدائع ٨٢/٢ وما بعدها ، شرح قاضي حان (٤١١/١) ، البناية (٤٣٥/٣) ، النهر الفائق (٣٣٣/١) ، الفتاوى الهندية (٢٣٦/١) .

(٣) في (ج) و (هـ) و (ز) : "من" بدل "في" .

(٤) في غير (أ) و (ب) : من الخراج .

(٥) انظر : الجامع الصغير (١٣٢) ، مختصر القدوري (٢٣٦) ، الكافي للحاكم المروزي (١٨١/أ) ، تحفة الفقهاء (٣٢٤/١) ، الهداية (٣٠٨/٤) ، شرح أبي اليسر (٤٧٩/ب) .

وأصل ذلك أن عمر - t - بعث حذيفة بن اليمان وعثمان بن حنيف ليمسحا سواد العراق ويوظفا الخراج ^(١) فلما رجعا ، قال لهما : لعلكما حملتماها ، ما لا تطيق ، فقالا : بل حملناها ما تطيق ، ولو زدنا لأطقت . فوظفا ^(٢) على كل جريب ^(٣) من المحاقل ^(٤) قفيزاً ^(٥) ودرهماً ، وعلى كل جريب من الكرم ^(٦) عشرة ،

(١) الخراج نوعان :

١ - خراج الرؤوس (الجزية) .

٢ - خراج الأراضي وهو نوعان :

أ (خراج وظيفة ، وصورته : أن يفتح الإمام بلدة من بلاد أهل الحرب عنوة ، ويمن عليهم برقاهم وأراضيهم ، ويوظف على الأراضي مقداراً معلوماً من الدراهم والدنانير ، أو أقفزة معلومة من الطعام ، ولا يزيد على النصف ، وهذا عرف بقضاء عمر - t - وهو المذكور في المسألة .

ب (خراج مقاسمة ، وصورته : أن يفتح الإمام من بلاد أهل الحرب بلدة عنوة وقهراً ، ويمن عليهم برقاهم ، وأراضيهم ، ويقاسمهم في زروع أراضيهم على النصف ، أو الثلث ، أو الربع ، وقد عرف بفعل الرسول - ﷺ - لما فتح خيبر وناصفهم في زروع ما من عليهم . انظر : تحفة الفقهاء (٣٢٤/١) ، الاختيار (٣٩٣/٤) ، المحيط البرهاني (٢٩٢/٣) ، الفتاوى الولوالجية (٢٠٥/١) .

(٢) في (أ) و (ح) : فوظفوا ، وفي (هـ) : فوظفنا ، والمثبت من د ، ب ، ز وهو موافق لما في بدائع الصنائع (٩٤/٢) .

(٣) الجريب : مقدار معلوم من الطعام والأرض ، وجمعه أجربة وجربان ، والجريب من الأرض التي طولها ستون ذراعاً ، وعرضها ستون ذراعاً ، وقيل هو عشرة أقفزة لكل قفيز منها عشرة أعشراء ، فالعشير جزء من مائة جزء من الجريب ، ومن الطعام مكيال قدره أربعة أقفزة . انظر : تاج العروس مادة جرب (١٤٧/٢) ، المغرب (١٣٧/١) ، تهذيب اللغة (٣٧/١١) ، البناية (٢٢٧/٧) .

(٤) المحاقل : هي المزارع ، واحدها محقلة من الحقل الزرع . انظر : غريب الحديث لابن قتيبة (١٩٤/١) ، لسان العرب ، مادة (حقل) (١٦٠/١١) ، تاج العروس (٣١٣/٢٨) .

(٥) قفيز : انظر : ملحق المكايل والموازين (ص ٩) .

(٦) الكرّم : هو شجر العنب ، وسمي كرماً لأنه وصف بكرم شجرته وثمرته . انظر : مختار الصحاح ، مادة (كرم) (٢٧٦) ، لسان العرب (٥١٤/١٢) ، تهذيب اللغة (١٣٢/١٠) .

وعلى كل جريب يصلح للرطوبة^{(١)(٢)} خمسة ، وإنما كان هذا رسماً وضعه^(٣) كسرى^(٤) فصار حكماً شرعياً^(٥) .

وثبت بهذه الجملة أن الخراج مبني على الطاقة ، فحيث لم يرد النص - وهو الإجماع - وجب أن يوضع بقدر طاقة الأرض ، وإنما تنتهي الطاقة إلى نصف الخارج^(٦) ؛ ألا ترى أنه قال في كتاب العشر والخراج في السير (الكبير في أرض لم تخرج من الغلة إلا قدر قفيزين ودرهمين - وهي جريب - أن خراجها قفيز ودرهم ، وهذا لأننا لما)^(٧) .

(١) في (أ) : للرطب ، وفي ج : للحنطة ، والمثبت من بقية النسخ ، وهو موافق لما في بدائع الصنائع (٢) / ٩٤ ، البناء (٢٢٧/٧) .

(٢) الرطبة : هو القثاء والبطيخ والبادنجان وما يجري مجراه . انظر : المغرب ، مادة (رطب) (٣٢٢/١) ، معجم لغة الفقهاء (٢٢٣) .

(٣) في (هـ) : وضعه . والذي في بدائع الصنائع والبناء أن المراد بالرسم هنا مقدار الجريب الذي وضعه كسرى والله أعلم . انظر : بدائع الصنائع (٩٤/٢) ، البناء (٢٢٧/٧) .

(٤) كسرى : هو آخر الأكاسرة مطلقاً ، اسمه يزد جرد بن شهريار بن برويز الجوسي الفارسي ، انهزم من جيش عمر فاستولوا على العراق وانهزم إلى مرو ، ثم ثار عليه أمراء دولته وقتلوه سنة ثلاثين ، وقيل بل بيته الترك وقتلوا خواصه وهرب هو واختبأ في بيت فغدر به صاحب البيت وقتله . انظر : سير أعلام النبلاء (١٠٩/٢) .

(٥) انظر : الخراج (٣٨) ، البدائع (٩٤/٢) ، المختار (٣٩٣/٤) ، الاختيار (٣٩٣/٤) ، البناء (٢٢٧/٧) الدر المختار (٢٩٢/١٢) .

(٦) أي أن النص الذي ورد عن عمر - t - ووضع فيه الخراج على جريب الزرع والرطوبة والكرم ، وكان محضر من الصحابة - رضي الله عنهم - من غير نكير منهم فكان إجماعاً . والأنواع التي لم يرد فيها نص في توظيف الخراج ، يكون بحسب الطاقة ، ونهاية الطاقة أن يبلغ الواجب نصف الخارج لا يزداد عليه . انظر : تبين الحقائق (١٤٨/٤) وما بعدها ، المحيط البرهاني (٢٩٩/٣) ، البناء (٢٢٩/٧) ، البحر الرائق (١٨٢/٥) ، شرح الكردي (٦٧/ب) .

(٧) ما بين القوسين ساقط من (هـ) .

ظفرنا بهم وسِعْنَا أَنْ نَسْتَرْقَهُمْ ونقسم أموالهم ، فإذا منّا عليهم وقاطعناهم
بنصف الخارج كان [التنصيف] ^(١) هو الإنصاف بعينه ^(٢) . والبستان كل أرض
يحوطها حائط ، وقيل نخيل متفرقة وأشجار ^(٣) (والله أعلم) ^(٤) .

مسألة :

في خراج أرض
الزعفران

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في الزعفران ^(٥) - قال :
يوضع عليه من الخراج ما يطيق ^(٦) . وهذا لما ذكرنا أنه لم يرد فيه النص فاعتبرنا فيه
ما قلنا ^(٧) .

[أ / ٦٥ - ب]

وعن أصحابنا - رحمهم الله - فيمن له أرض الزعفران فزرع فيها الحبوب
وترك الزعفران من غير عذر أنه يوضع عليه خراج الزعفران / لأنه هو الذي ضيَّع
ذلك ، فصار كالذمي عطل أرضه ، وكذلك (كل) ^(٨) من انتقل إلى أحسن الأمرين

(١) في جميع النسخ التضعيف وهو تصحيف ؛ لأن السياق يدل على التنصيف ، ويؤيد ذلك ما ورد في
البنية نصاً عن فخر الإسلام البزدوي (٢٣٠/٧) ، وما ورد في الدر المختار (٢٩٣/٦) ، والله أعلم .

(٢) انظر : فتح القدير (٣٨/٦) ، العناية (٣٨/٦) ، البنية (٢٣٠/٧) ، حاشية ابن عابدين (٢٩٣/٦) .

(٣) انظر : لسان العرب (٣٩/١٠) ، البنية (٢٣١/٧) ، تهذيب الأسماء واللغات (٥٩/٣) .

(٤) ما بين القوسين لم يرد في غير (أ) و (د) .

(٥) الزعفران : نوع من الطيب ، معروف ، ترجع زراعته إلى عهد الإغريق ، والعبرانيين ، وقدماء
المصريين ، ولا تزال قائمة في أسبانيا وإيران ، وهو مادة نفيسة الثمن ونادرة ، وله عدة أسماء منها :
الكركم ، الخلوف ، الدهقان . انظر : المخصص (٣٠٢/٣) ، معجم الأعشاب (٣٥٢) ، منافع
الأعشاب (١١٠) ، نباتات في أحاديث الرسول - ٣ - (١٦٢) .

(٦) انظر : الجامع الصغير (٤٧) ، بدائع الصنائع (٩٤/٢) ، الهداية (٣٠٨/٤) ، تبيين الحقائق (١٥٠/٤) ،
فتح القدير (٣٨/٦) .

(٧) راجع المسألة السابقة ص (٢٨٤) .

(٨) ما بين القوسين لم يرد في غير (د) .

من غير عذر^(١) . وهذا مما يُعَرَف ولا يفتى به حتى لا يتجرأ الظلمة في أموال الناس^{(٢)(٣)} .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في مولى التغلي قال : يوضع عليه الخراج^(٤) ، وهو بمنزلة مولى القرشي . وهذا عندنا^(٥) .

وقال زفر - رحمه الله - : مولى التغلي يضاعف عليه ؛ لقوله "مولى القوم من أنفسهم"^(٦) ، وكما قلنا في مولى الهاشمي أنه تحرم عليه الصدقة^(٧) .

ولنا : أن المولى لا يلحق بالأصل في حكم التخفيف^(٨) ؛ ألا ترى أن الإسلام (من)^(٩) أعلى أسباب التخفيف ، ولو كان للمسلم مولى نصراني وضعت عليه

(١) مثال ذلك : من زرع الشعير في أرض صالحة لزراعة الأعلى وهو الزعفران ، وجب عليه خراج الأعلى وهو الزعفران ؛ لأنه هو الذي ضيع الزيادة ، مثله مثل من عطل أرضه ، عليه الخراج ؛ لأن التمكن كان ثابتاً وهو الذي فوته . انظر : شرح الجامع لقاضي خان (٤١٤/١) ، المحيط البرهاني (٣١٢/٣) ، تبين الحقائق (١٥٢/٠ وما بعدها) ، البنائة (٢٣٣/٧) ، العناية (٣٩/٦ وما بعدها) ، الذخيرة البرهانية (١٤٧/ب) .

(٢) في (هـ) : أموال المسلمين .

(٣) أي كيلا يتجرأ الظلمة على أخذ أموال الناس بالدعوى الباطلة بأن يقولوا : كانت هذه الأرض قبل هذا كيت وكيت ، لشيء هو أحسن مما فيها ، ففسد هذا حتى لا يفتح لهم باب الظلم . انظر : فتح القدير (٤٠/٦) ، حاشية ابن عابدين (٣٠٠/١٢) .

(٤) أي يوضع عليه الجزية - خراج الرؤوس - ، وخراج الأرض . انظر : شرح قاضي خان (٤١٧/١) ، الهداية (٣٢٨/٤) ، البنائة (٢٦٣/٧) .

(٥) انظر : الجامع (١٣٣) ، المبسوط (١٨٥/٢) ، الهداية (٣٢٨/٤) ، الدر المختار (٣٣٥/٦) .

(٦) رواه من حديث أبي رافع - t - مرفوعاً : أبو داود في كتاب الزكاة ، باب الصدقة على بني هاشم (١٢٣/٢) ، والترمذي في كتاب الزكاة ، باب ما جاء من تحل له الصدقة من الغارمين وغيرهم (٤٦/٣) وقال : حديث حسن صحيح ، والحاكم في المستدرک ، كتاب الزكاة (٥٦١/١) وقال :

حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

(٧) انظر : شرح قاضي خان (٤١٧/١) ، البنائة (٢٦٣/٧) ، فتح القدير (٦٥/٦) ، العناية (٦٥/٦) .

(٨) أخذ الزكاة مضاعفاً يعتبر تخفيفاً ، إذ لم يكن فيه وصف الصغار والذلة ، بخلاف الجزية .

(٩) حرف (من) لم يرد في (هـ) و (ز) و (ج) و (د) وهو الموافق لما في فتح القدير (٦٥/٦) والعناية (٦٥/٦) .

الجزية ، فإذا لم يتعدَّ التخفيف الثابت بحكم الإسلام فلائُنْ لا يتعدى الثابت للتغلي
أولى^(١).

فأما مولى القرشي فإنه فارق أصله حتى توضع عليه الجزية (أيضاً)^(٢) لكنه تحرم
عليه الصدقة^(٣). ومن الناس من قال : لا تحرم عليه ، واعتبره بمولى الغني^(٤).

والجواب أن حرمان الصدقة ثبت بالشبهات ، فألحق فيه مولى الهاشمي ببني
هاشم، بخلاف الغني ؛ فإن مولى الغني لا يلحق به ، لأن الغني أهل لهذه الصدقة لكن الغني
مانع، ولا مانع في حق المولى . وقد روينا في حديث أبي رافع تحريم الصدقة على مولى بني
هاشم^{(٥)(٦)} (والله أعلم) .

مسألة^(٧) :

لا زكاة في مال
الضمار

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في رجل له على رجل ألف
درهم فجحدها^(٨) سنين ، ثم أقام عليه البينة^(٩) بها . (قال)^(١٠) : لا يزكيها لما مضى^(١).

(١) انظر : المبسوط (١٨٥/٢) ، الاختيار (٣٩٠/٤) ، مجمع الأثر (٤٨٤/٢) ، الدر المنقذ (٤٨٤/٢) ،
حاشية ابن عابدين (٣٣٥/٦) .

(٢) ما بين القوسين لم يرد في (أ) و (د) .

(٣) انظر المبسوط (١٨٥/٢) ، الاختيار (٣٩٠/٤) ، مجمع الأثر (٤٨٤/٢) ، حاشية ابن عابدين (٣٣٥/٦) .

(٤) في (أ) و (ب) و (ج) : التغلي . والمثبت هو الموافق لما بعده من السياق ، والله أعلم .

(٥) انظر المسألة ص (٢٦٦) من هذا البحث .

(٦) انظر : الهداية (٣٢٨/٤) وما بعدها ، تبين الحقائق (١٦٩/٤) وما بعدها ، العناية (٦٥/٦) وما بعدها ،

البناءة (٢٦٣/٧) وما بعدها ، فتح القدير (٩٥/٦) وما بعدها ، شرح قاضي خان (٤١٨/١) .

(٧) في (هـ) و (و) : كتاب الزكاة بدل "مسألة" .

(٨) جحد: جحده حقه ، أي أنكره ، وهو ضد الإقرار ، ولا يكون إلا مع علم الجاحد به انه صحيح .

انظر : المباح المنير ، مادة (جحد) (٥٩) ، معجم مقاييس اللغة (١٨٦) .

(٩) أي لم يكن له بيينة بالدين ثم صارت بأن أقر المديون ، أو كان شهوده غائبين فحضرُوا بعد سنين ، أو

تذكروا بعد ما نسوا ، وقيد بقوله - ثم أقام عليه البينة - لأنه إذا كانت له بيينة تجب عليه الزكاة .

انظر : البناءة (٣٠٤/٣) ، المحيط البرهاني (٢٥١/٣) .

(١٠) ما بين القوسين ساقط من (هـ) .

وأصل هذا أن الدين^(٢) نصاب عندنا ؛ لأنه باعتبار عاقبته (مال)^(٣) نامٍ كسائر الأعيان ، والدين المحمود ليس بنصاب عندنا^(٤) ، وقال زفر والشافعي - رحمهما الله - : هو نصاب^(٥) . وكذلك المال المنظور والعبد الآبق^(٦) والعبد الضال^(٧) نصاب عندهما^(٨) ، متى وجده زكاه ؛ لأن ملك النصاب قائم حقيقة^(٩) .

ولأصحابنا - رحمهم الله - ما روي عن علي - **t** - أنه قال : " لا زكاة في المال الضمار "^(١٠) .

-
- (١) انظر : الجامع الصغير (١٢٢) ، الأصل (١٠٥/٢) ، التجريد (١١١٩/٣) ، المبسوط (١٧٨/٢) ، الهداية (١٦٦/٢) .
- (٢) الدين : كل ما يثبت في الذمة من مال بسبب يقتضي ثبوته . انظر : معجم لغة الفقهاء (٢١٢) ، التوقيف (٣٤٤) ، الموسوعة الفقهية (٢١٥/٢٨) .
- (٣) ما بين القوسين ساقط من هـ .
- (٤) انظر : الهداية (١٦٦/٢) ، المحيط البرهاني (٢٥١/٣) ، العناية (١٦٦/٢) .
- (٥) انظر : الهداية (١٦٧/٢) ، المبسوط (١٧٨/٢) ، منهاج الطالبين (٢٣) ، تحفة المحتاج (٤٨٨/١) ، مغني المحتاج (٥٥٣/١) ، نهاية المحتاج (١٢٩/٣) .
- (٦) آبق العبد : أي هرب ، فالإباق في اللغة الفرار والهرب مطلقاً ، والعبد الآبق هو : المملوك الذي يهرب من مالكة قصداً . انظر : المصباح المنير ، مادة (آبق) (٧) ، المغرب (٢٣/١) ، طلبه الطلبة (٢١٠) ، أنيس الفقهاء (١٨٩) .
- (٧) العبد الضال : هو الذي ضل الطريق إلى منزله . انظر : المصباح المنير ، مادة (ضلل) (٢١٧) ، أنيس الفقهاء (١٨٩) .
- (٨) في (ب) (عندهم) وفي غيرها (عندهما) ، وكذلك في (أ) أيضاً ، ثم صوب إلى عندهم ، لكن الضمير يعود على زفر والشافعي ، فالأنسب عندهما والله اعلم .
- (٩) انظر : بدائع الصنائع (١٣/٢) ، الاختيار (١٥٠/١) ، تبين الحقائق (٢٧/٢) وما بعدها ، عيون المذاهب (٣٢/ب) .
- (١٠) قال الزيلعي في نصب الراية (٣٤٤/٢٣) : غريب ، وقال الحافظ بن حجر في الدراية (٢٤٩/١) : لم أجدّه عن علي **t** . وأخرجه البيهقي في سننه ، كتاب الزكاة باب زكاة الدين (١٥٠/٤) ، وأخرجه مالك في الموطأ من طريق أيوب (إن عمر بن عبد العزيز كتب في مال قبضه بعض الولاة ظلماً يأمر برده إلى أهله ، ويأخذ زكاته لما مضى من السنين ثم عقب بعد ذلك بكتاب : أن لا يؤخذ منه إلا زكاة واحدة فانه كان ضميراً) أوجز المسالك لموطأ مالك ، كتاب الزكاة ، باب الزكاة في الدين (٦٥٤/٥) . وأخرجه

والضمار^(١) اسم لما قلنا . ولأن هذا المال تاو^(٢) ، والتوى يضاد النماء ، وبالنماء يصير نصاباً ، فإذا وجد التوى لم يبق نصاباً^(٣) .

ولو كان المال مدفوناً في المفازة لم يكن نصاباً ، إذا نسي موضعه ثم وجده ، وإن كان في البيت دفيناً كان نصاباً ؛ لأن طلبه مُتيسّر^(٤) ، وإن كان في أرض^(٥) أو كرم فقد اختلف فيه مشايخنا^(٦) .

فإن لم يكن محجوداً ولكن الذي عليه الدين كان مفلساً^(٧) ، فإن ذلك نصاب عند أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمهما الله - وقال محمد - رحمه الله - : ليس

-
- أبو عبيدة في الأموال باب الصدقة في التجارات والديون وما يجب منها ومالا يجب (٥٢١/١) . وابن أبي شيبه في مصنفه ، كتاب الزكاة ، باب قالوا في الرجل يذهب له المال السنين ثم يجده ويزكيه (٤٢٠) .
- (١) ورد في المغرب : المال الضمار : الغائب الذي لا يُرجى ، فإذا رجع فليس بضمار ، عن أبي عبيدة ، وأصله من الإضمار وهو التغيب والاختفاء ، ومنه أضمر في قلبه شيئاً ، واشتقاقه من البعير الضامر (الهزيل) وكل شيء لست منه على ثقة فهو ضمار . انظر : المغرب (١٢/٢) . وفي البدائع والعناية : مال الضمار : هو كل مال غير مقدور الانتفاع به مع قيام أصل الملك ، كالعبد الآبق والضال ، والمال المفقود ، والدين المحجود إذا لم يكن عليه بينة . انظر : بدائع الصنائع (١٣/٢) ، العناية (١٦٤/٢) .
- (٢) التوى مقصوراً : هلاك المال وذهابه . انظر : المغرب ، مادة (توي) (١١٠/١) ، مختار الصحاح (٤٩) .
- (٣) النماء شرط لوجوب الزكاة . والنماء يكون بالقدرة على التصرف ولا قدرة على مال الضمار ، وقد يكون النماء تحقيقاً كما في عروض التجارة أو تقديراً كما في النقدين ، والمال الذي لا يرجى عوده ، لا يتصور تحقق الاستنماء فيه . انظر : بدائع الصنائع (١٣/٢) ، العناية (١٦٦/٣) ، البنائة (٣٠٦/٣) ، حاشية اللكنوي (١٦٨/٢) ، الغرة المنيفة (٣٣٦) .
- (٤) انظر : بدائع الصنائع (١٣/٢) وما بعدها ، البحر الرائق (٣٦٣/٢) ، العناية (١٦٦/٢) ، المستجمع (٧٩٠/٢) .
- (٥) أراد بالأرض هنا الأرض المملوكة ؛ لأن حكم المدفون في المفازة قد علم قبل هذا .
- (٦) اختلف مشايخ بخارى - رحمهم الله - في هذه المسألة :

- أ. وجه من قال بالوجوب أن حفر جميع الأرض ممكن فلا يتعذر الوصول إليه فيصير بمنزلة البيت .
- ب. ووجه من قال بعدم الوجوب أن حفر جميعها إن لم يتعذر يتعسر ، والخرج مرفوع . انظر : العناية (١٦٦/٢) وما بعدها ، البنائة (٣٠٧/٣) ، البحر الرائق (٣٦٣/٢) ، مجمع الأنهر (٢٨٨/١) ، حاشية ابن عابدين (٢١٨/٣) .
- (٧) مفلساً : الذي فلسه الحاكم ، أي ناداه بإفلاسه ، وقيل مفلس من أفلس الرجل : صار مفلساً ، إذا صارت دراهمه فلساً . اصطلاحاً : أن يكون الدين على الشخص أكثر من ماله ، والفرق بينه وبين الإعسار : أن الإفلاس لا ينفك عن دين ، أما الإعسار فقد يكون عن دين أو قلة ذات اليد . انظر :

بنصاب^(١) . ذكر الطحاوي - رحمه الله - هذا الاختلاف^(٢) . أبو حنيفة مرّ على أصله في الإفلاس ، ومحمد مرّ على أصله ، واستحسن / أبو يوسف - رحمه الله - في حكم الزكاة احتياطاً^(٣) .

وكذلك الحكم في صدقة الفطر أنها لا تجب^(٤) بسبب الآبق والضال والمفقود^{(٥)(٦)} .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمه الله - أنه قال : يقسم الخمس^(٧) على ثلاثة أسهم : لليتامى^(٨) والمساكين وأبناء السبيل^(٩) ، وتقسم الصدقات على ثمانية

مصارف الخمس
والصدقات

المصباح المنير ، مادة (فلس) (٢٨٦) ، البناء (٣/٣٠٨) ، طلبية الطلبة (٢٨٩) ، الموسوعة الفقهية (٢٤٦/٥) .

(١) انظر : شرح قاضي خان (٣٧٦/١) ، الهداية (١٦٨/٢) وما بعدها ، تبين الحقائق (٢٨/٢) وما بعدها ، ملتقى الأبحر (٢٨٨/١) .

(٢) شرح مختصر الطحاوي (٥٦٧/٢) .

(٣) أبو حنيفة مرّ على أصله لأن الإفلاس عنده لا يتحقق في حال الحياة والقضاء به باطل ، وأبو يوسف وإن كان يرى التفليس لكن المفلس قادر في الجملة بواسطة الاكتساب فصار الدين مقدور الانتفاع في الجملة ، فكان أثر التفليس في تأخير المطالبة إلى وقت اليسار فكان كالدين المؤجل فتجب الزكاة فيه ، فهو مع الإمام محمد في تحقق الإفلاس ومع الإمام أبي حنيفة في حكم الزكاة رعاية لجانب الفقراء ، والإمام محمد الإفلاس عنده يتحقق ويوجب زيادة عجز ؛ لأنه يسد عليه باب التصرف فالناس لا يعاملونه بخلاف الذي لم يقض عليه بالإفلاس . انظر : شرح مختصر الطحاوي (٥٦٧/٢) ، البدائع (١٤/٢) ، البناء (٣/٣٠٨) ، فتح القدير (١٦٨/٢) ، شرح قاضي خان (٣٧٦/١) .

(٤) في غير (ب) : " أنه لا يجب " ، لكن صحح في (أ) إلى ما أثبت والله أعلم .

(٥) وقعت في (أ) و(ب) أولاً "المغصوب" ثم صوبت إلى "المفقود" لكن المغصوب هو الوارد في الهداية (١٦٧/١) ، البناء (٣/٣٠٦) ، النافع الكبير (١٢٢) .

(٦) انظر : المحيط البرهاني (٣/٣٨٦) ، تبين الحقائق (٢/١٣٥) ، فتح القدير (٢/٢٨٧) .

(٧) الخمس : بضمين وإسكان الثاني ، جزء من خمسة أجزاء من الشيء والمراد خمس الغنيمة ، أي حصة الدولة من الغنائم الحربية ، والأصل فيه قوله تعالى : M " # \$ % & ') * + , -

ل O [الأنفال ، آية : ٤١] . انظر : المصباح المنير ، مادة (خمس) (١١١) ، الهداية (٤/١٥٨) ،

فتح القدير (٥/٤٩٢) ، النافع الكبير (١٢٤) ، معجم لغة الفقهاء (٢٠١) .

(٨) اليتامى : جمع يتيم ویتیم ، والیتیم في الناس من قبل الأب ، وفي سائر الحيوان من جهة الأم ، ويقولون لكل منفرد يتيم . انظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة (یتیم) (١٠٧٠) ، المغرب (٢/٣٩٤) .

(٩) انظر : الجامع الصغير (١٢٤) ، الفقه النافع (٢/٨٦١) ، البدائع (٧/١٨٥) ، المختار (٤/٣٧٧) ، الاختيار (٤/٣٧٧) .

أسهم إلا أن المؤلف قلوبهم^(١) قد ذهبوا^(٢) ، ويعطى العاملون عليها ما يكفيهم ، وإن كان أقل من الثمن أو أكثر ، وإن أعطيت الصدقات في صنف واحد أجزأك^(٣) .

أما الخمس ، فإن سهماً من ذلك كان لرسول الله - ﷺ - وقد ذهب بوفاته ؛ لأن أحداً لم يتزل مترلته في الرسالة^(٤) .

وسهم ذوي القربى ساقط عندنا أيضاً ؛ لأن ذلك الحق كان مستحقاً بالنصرة^(٥) ، فذهب بذهاب العلة^(٦) ، ألا ترى أن النبي - ﷺ - أعطى بني المطلب^(٧) خاصة دون بني عبد شمس وبني نوفل وعلل بالنصرة ، وقد ذهبت العلة^(٨) .

(١) المؤلف قلوبهم : المستمالة بالإحسان والمودة ، تقول ألفتة إلفاً من باب علم : إي آنست به وأحبته ، والاسم الألفة بالضم ، والألفة من الائتلاف وهو الائتلاف والاجتماع . انظر : المصباح المنير مادة ألف (١٧) ، لسان العرب (٨٣/١) .

(٢) انظر : بدائع الصنائع (٦٧/٢) ، مختصر الطحاوي (٥٢) ، حاشية بن عابدين (٣٣٧/٣) .

(٣) انظر : الجامع الصغير (١٢٤) ، مختصر القدوري (٥٩) ، الفقه النافع (٣٥٦/١) وما بعدها ، بداية المبتدي (٣٧) ، المستجمع (٨٦٣/٢) وما بعدها .

(٤) انظر : المبسوط (١٢/١٠) ، الفقه النافع (٨٦١/٢) ، شرح قاضي خان (٣٨٣/١) ، الاختيار (٣٧٧/٤) وما بعدها ، كثر الدقائق (١٥٣/٥) ، النافع الكبير (١٢٤) .

(٥) المراد بالنصرة نصرة الاجتماع في الشعب ، وموانسته في حال ما هجره الناس ، إذ تعاقدت قريش على أن لا يجالسوا بني هاشم ولا يكلموهم حتى يدفعوا إليها بالرسول - ﷺ - ليقتلوه ، وتعاقد بنو هاشم بينهم على نصرة الرسول ، ودخل بنو نوفل وبنو عبد شمس في عهد قريش ، ودخل بنو عبد المطلب في عهد بني هاشم حتى دخلوا الشعب فكانوا فيه ثلاث سنين مع رسول الله - ﷺ - . انظر : المبسوط (١٥/١٠) ، تبين الحقائق (١٦/٤) ، العناية (٥٠٥ وما بعدها) ، حاشية اللكنوي (٢٦٩/٤) .

(٦) العلة : ما يضاف إليه وجوب الحكم ابتداء . انظر : أصول البزدوي (٣٤٤/٣) ، ميزان الأصول (٣٥٧) ، التوضيح (١٤٥/٢) ، الوافي في أصول الفقه (١٥٣٠/٤) ، أصول الفقه لخلاف (٦٣) .

(٧) بنو المطلب : نسبة إلى المطلب بن عبد مناف بن قصي عم عبد المطلب جد النبي - ﷺ - ، له ثلاثة إخوة ، هاشم جد النبي - ﷺ - ، وعبد شمس ، وأمهات عاتكة بنت مرة ، ونوفل بن عبد مناف ، أخوهم لأب ، أمه واقدة بنت عمر المازنية . بنو المطلب يصرف لهم من الخمس ، وبنو هاشم لا تحل لهم الزكاة ، وبنو نوفل وعبد شمس تحل لهم الزكاة ولا يصرف لهم من الخمس . انظر : السيرة النبوية لابن هشام (٢٣٤/١) ، فتح الباري (٢٤٤/٦) ، المطلع (٤٥٦/١) ، البنائة (١٧٢/٧) ، فتح القدير (٥٠٣/٥) .

وتبين أيضاً أنهم إنما استحقوا ذلك على أن ذلك لرسول الله - ﷺ - فاستحقوه من جهته ، وكان التعليل بالنصرة التي هي من المكاسب ، والطاعات التي تقوم بالمجاهدة أقرب إلى وجهه^(٢) القياس من اعتبار الحلقة ، وهي القرابة اعتباراً بنظيره ، وهو الفقر والحاجة .

واعتبار ما يتصل برسول الله - ﷺ - للاستحقاق من جهته أقرب إلى المقايسة ، فصَحَّ الاستدلال بنفس العلة وبنظيرها من هذه الوجوه^(٣) .

وأما الصدقات فإن أصلها ثمانية نفرٍ صرفاً ، لا استحقاقاً^(٤) ؛ لقوله تعالى :

M q r s t L (٥) .

وعن أبي يوسف أنهما صنف واحد ، حتى قال فيمن أولى بثلث ماله لفلان والفقراء والمساكين أن لفلان نصف الثلث ، وللفریقین جميعاً النصف ، كأنهما صنف واحد^(١) .

(١) انظر : تبين الحقائق (١١٦/٤) ، البنایة (١٧٤/٧) وما بعدها ، العناية (٥٠٥/٥) وما بعدها ، حاشية ابن عابدين (٢٣٨/٦) وما بعدها .

(٢) في غير (أ) و (د) : "وجه" .

(٣) ثبت بالكتاب أن الاستحقاق بالقرابة ، والاستحقاق بالنصرة ببيان رسول الله - ﷺ - فصار الاستحقاق ثابتاً بعلّة ذات وصفين : القرابة والنصرة ، وقد انعدم أحد الوصفين بعد وفاته ، فلا يبقى الاستحقاق ، كما انعدم أحد الوصفين في حق بني نوفل ، وعبد شمس في حياته فلم يعطهم شيئاً ، فبنو هاشم وبنو المطلب بعد وفاته بمنزلة بني نوفل وبني عبد شمس في حياته ، والتعليل بالنصرة أولى منه بالقرابة ؛ لأن القياس بنصرة رسول الله - ﷺ - قرابة وطاعة ، ومال الله يجوز أن يستحق بعمل هو قرابة ولا يجوز أن يستحق بنفس القرابة ، لأن قرابة الرجل سبب لاستحقاق ماله ومال الله لا يستحق بالقرابة ، وقرابة الرسول أعلى من أن تجعل علة لاستحقاق شيء من الدنيا . انظر : المبسوط (١٦/١٠) ، البنایة (١٧٤/٧) .

(٤) انظر : الهداية (٢٢٣/٢) ، مختارات النوازل (٤٥/أ) ، فتح القدير (٢٦٥/٢) ، العناية (٢٦٥/٢) ، البرهان بشرح مواهب الرحمن (١٤٠/ب) .

(٥) قوله تعالى : M q r s t u v w x y z

{ | } ~ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ © [التوبة ، آية : ٦٠] .

وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : لفلان ثلث الثلث^(٢) ، فجعلهما صنفين وهو الصحيح^(٣) . وقد كثر فيه الاختلاف ، فقال أبو حنيفة - رحمه الله - : الفقير الذي لا يسأل ؛ لأن عنده ما يكفيه للحال .

والمسكين الذي يسأل ، لأنه لا يجد شيئاً ، قال الله تعالى : **أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ** ^(٤) . أي لا ثوب له فاحتفر لنفسه ، فجعل التراب إزاراً لنفسه فلصق به . وذلك قول عامة السلف^(٥) ، (وهو اختيار يونس البصري^(٦)) ، وأبي العباس ثعلب الكوفي^{(٧)(٨)(٩)} .

(١) انظر : تحفة الفقهاء (٢٩٩/١) ، الفقه النافع (٣٥٦/١) ، الهداية (٢١٩/٢) ، شرح الجامع لقاضي خان (٣٨٣/١) ، البرهان بشرح مواهب الرحمن (١٣٩/ب) ، البحر الرائق (٤١٩/٢) .

(٢) في (ز) : "ثلث المال" ، والمثبت هو الصواب والله أعلم .

(٣) انظر : شرح قاضي خان (٣٨٦/١) ، فتح القدير (٢٦٢/٢) ، البناية (٤٤٨/٣) وما بعدها ، البحر الرائق (٤١٩/٢) ، بدائع الصنائع (٦٤/٢) وما بعدها .

(٤) سورة البلد ، آية : ١٦ .

(٥) في متن (أ) وكذا في (د) المشايخ ، لكنها صححت في (أ) إلى السلف .

(٦) هو يونس بن حبيب البصري ، الضبي بالولاء ، أبو عبد الرحمان ، المعروف بالنحوي كان إمام نحاة البصرة ، شيخ سيبويه ، والكسائي ، والفراء وغيرهم ، ولد سنة ٩٤هـ ، وتوفي ١٨٢هـ ، له عدة كتب منها معاني القرآن ، اللغات ، النوادر . انظر : الجرح والتعديل (٢٣٧/٩) ، الأعلام (٢٦١/٨) .

(٧) هو العلامة المحدث ، إمام النحو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني ، مولاهم البغدادي ، الملقب بثعلب ، إمام الكوفيين في النحو ، صاحب الفصيح ، واختلاف النحويين ، ومعاني القرآن ، ولد سنة ٢٠٠هـ وتوفي سنة ٢٩١هـ ، كان ثقة حجة ، مشهوراً بالصدق والحفظ . انظر ترجمته في : البداية والنهاية (٩٨/١١) ، طبقات الحنابلة (٨٣/١) ، سير أعلام النبلاء (١٠٩/١١) .

(٨) ما بين القوسين لم يرد في (ج) و (و) .

(٩) انظر : تفسير القرطبي (١٦٩/٨) ، تفسير الثعالبي (١٣٦/٢) ، الفوائد الظهيرية (٤١/أ) ، التجريد (٤١٩٨/٨) .

وأما قوله تعالى (i hg)f e d c M^(١) ^(٢) فقد قيل : كانت عارية^(٣) عندهم^(٤) . وقد ذكرنا العاملين^(٥)^(٦) .

أقسام المؤلفات
قلوبهم

والمؤلفة قلوبهم ثلاثة أنواع : نوع كان يتألفهم رسول الله - ﷺ - لِيُسَلِّمُوا^(٧) وَيُسَلِّمَ قَوْمَهُمْ بِإِسْلَامِهِمْ .

[أ/١٦٦]

وقسم منهم أسلموا فيريد / تقريرهم (على الإسلام)^(٨) لضعفهم .
وصنف منهم يدفع شرهم^(٩) ، كما قال U : " إنما أعطيتهم خشية أن يكبهم الله على وجوههم في نار جهنم "^(١٠) ، وهم مثل : عَيْنَةُ بن حِصْن الْفَزَارِي^(١١) ،

(١) ما بين القوسين لم يرد في (أ) ، (ب) ، (ج) ، (د) .

(٢) سورة الكهف ، آية : ٧٩ .

(٣) العارية : تملك المنافع بغير عوض . انظر : الهداية (٢٢٨/٦) ، الاختيار (٦٨/٣) ، شرح حدود ابن عرفة (٤٥٩/٢) ، أنيس الفقهاء (٢٥١) .

(٤) انظر : البناء (٤٤٨/٣) ، فتح القدير (٢٦١/٢) ، حاشية ابن عابدين (٣٣٤/٣) ، حاشية الشلي (١١٤/٢) .

(٥) في (هـ) : " وسنذكر العاملين بعد هذا الباب إن شاء الله " . وهذا لأن في نسخة (هـ) تقدماً وتأخيراً على ما سبق التنبيه عليه .

(٦) انظر ص (٢٦٥) من البحث .

(٧) في (أ) و (ب) : أو بدل "و" .

(٨) ما بين القوسين من (ج) فقط .

(٩) انظر : البدائع (٦٦/٢) وما بعدها ، تبين الحقائق (١١٧/٢) ، النهر الفائق (٣٣٩/١) وما بعدها ، البحر الرائق (٤١٩/٢) ، البناء (٤٤٣/٣) .

(١٠) رواه البخاري في كتاب الإيمان ، باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة (١٨/١) ، ومسلم في كتاب الإيمان باب تالف من يخاف على إيمانه لضعفه (١٣٢/١) .

(١١) عينية بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري ، له صحبة ، وكان قد ارتد في خلافة أبي بكر - t - ثم عاد إلى الإسلام ، من المؤلفات قلوبهم . انظر ترجمته في : الإصابة (٢٤٧/٣) ، المقتنى في سرد الكنى (٦٠/٢) .

والأقرع بن حابس^(١) ، وعلقمة بن علاثة^(٢) ، وصفوان بن أمية^(٣) ، والعباس بن مرداس^(٤) وزيد الخليل^(٥) وأقراهم^(٦) ، وكان هؤلاء رؤساء قريش . ولم يكن رسول الله - ﷺ - يعطيهم خوفاً منهم ؛ لأن الأنبياء لا يخافون من أحد سوى الله تعالى ، وإنما أعطاهم خشية أن يكبهم الله على وجوههم في نار جهنم ، على ما أشار إليه - ﷺ - في الحديث المذكور ، ثم صار منسوخاً

(١) الأقرع بن حابس بن عقال بن محمد بن سفيان التميمي الجاشعي ، وفد على النبي ﷺ وشهد فتح مكة وحنين والطائف ، هو من المؤلفات قلوبهم . وقد حسن إسلامه وقد كان شريفاً في الجاهلية والإسلام ، قيل أنه قتل باليرموك . انظر ترجمته في : الإصابة (١٠١/١) ، الاستيعاب (١٠٣/١) .

(٢) علقمة بن علاثة بن عوف بن الأحوص بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعمة الكندي من المؤلفات قلوبهم كان سيداً في قومه حليماً . انظر ترجمته في : الاستيعاب (١٠٨٨/٣) .

(٣) صفوان بن أمية : أبو أمية صفوان بن أمية بن خلف بن وهب الجهمي القرشي المكي ، صحابي من أشرف قريش في الجاهلية والإسلام ، فصيح جواد ، أسلم بعد أن شهد حنيناً وكان من المؤلفات قلوبهم ، شهد اليرموك ، روى عنه ابنه عبد الله وابن المسيب وعطاء وطاووس ، توفي بمكة سنة ٤٢هـ ، وقيل في خلافة عثمان ، وقيل عام الجمل سنة ٣٦هـ . انظر ترجمته في : الإصابة (٤٣٢/٣) ، سير أعلام النبلاء (٢٩٦/٣) ، تهذيب الأسماء (٢٣٧) .

(٤) عباس بن مرداس : العباس بن مرداس بن أبي عامر بن حارثة السلمي ، من بني الحارث ، يكنى أبا الفضل وقيل أبو الهيثم ، كان ممن حرم الخمر في الجاهلية ، أسلم قبل فتح مكة بستين وحسن إسلامه ، كان من المؤلفات قلوبهم يوم حنين ، لقي الرسول في المشلل وهو متوجه لفتح مكة وكان مع العباس سبعائة من قومهم فشهد بهم الفتح ، استعمله الرسول ﷺ على بني سليم . انظر ترجمته في : الإصابة (٦٣٣/٣) ، الاستيعاب (٨١٧/٢) ، طبقات ابن سعد (٢٧١/٤) ، تهذيب الأسماء (٢٤٥/١) .

(٥) في (أ) : " زيد الخليل " وهو تحريف .

(٦) زيد الخليل بن مهلهل بن زيد بن منهب بن طي الطائي ، يكنى أبا مكنف ، وفد على الرسول سنة تسع ، وروى البخاري ومسلم أنه من المؤلفات قلوبهم وقال ابن إسحاق : قال الرسول ﷺ لزيد الخليل : ما وصف لي أحد في الجاهلية فرأيت في الإسلام إلا رأيته دون الصفة غيرك ، وسماه زيدا الخير ، كان شاعراً خطيباً شجاعاً كريماً ، أقطع الرسول ﷺ وكتب له بذلك ، قيل مات منصرفه من عند رسول الله ، وقيل بل مات في خلافة عمر . انظر ترجمته في : الإصابة (٦٢٢/٢) ، الجرح والتعديل (٥٧٦/٣) .

(٧) في (ب) : " أقربائهم " ، وهو تصحيف .

بإجماع الصحابة في خلافة أبي بكر - t - لمعرفتهم بزوال الداعي^{(١)(٢)}.

وفي الرقاب : المكاتبون^(٣) .

وفي سبيل الله : الحج والجهاد^(٤) .

وابن السبيل^(٥) : الغريب^(٦) .

(١) في غير (و) : " لمعرفتهم بالداعي إليه أجمعوا عند زوال الداعي " .

(٢) اختلف العلماء في بقاء المؤلفلة قلوبهم ، فقال عمر والحسن والشعبي وغيرهم : انقطع هذا الصنف بعز الإسلام وظهوره ، وهو مذهب الإمام أبي حنيفة ، والمشهور عند الإمام مالك ، وغير المشهور : إذا احتاج الإمام إلى عونهم ونصرتهم يصرف إليهم . وعن الشافعي في قول : يصرف لكافريهم ومسلميهم لأن المعني الذي أعطاهم رسول الله قد يوجد بعده ، والقول الثاني لا يعطون لأن الخلفاء بعد رسول الله لم يعطوا ، وعن أحمد روايتان إحداهما : أن حكم المؤلفلة باق ولم ينسخ ، ومتى وجد الإمام قوماً من المشركين وخاف الضرر منهم ويعلم بإسلامهم مصلحة جاز أن يتألفهم ، والرواية الثانية حكمهم منسوخ . ويمكن الجمع بين الأقوال بأنه في حالة الاستغناء عنهم لا يعطون شيئاً ، أما إذا كانت الحاجة إليهم قائمة فأئهم يعطون تألفاً لهم لأن في معونتهم نصرة للإسلام . وفي وقتنا الحالي نحتاج إلى هذا السهم لأن المسلمين حالياً تتداعى الأمم عليهم ويعانون من الضعف وفي بقاء هذا السهم وسيلة من وسائل الدعوة للدين الإسلامي واستمالة القلوب للإسلام ، إضافة إلى أن هنالك جماعات يدخلون في دين الله كل عام لا يجدون من الحكومات من يساندتهم فيعطون من هذا السهم حتى لا تتم استمالتهم من الجماعات التبشيرية والذي له حق التأليف والصرف وتقدير الحالة ولى أمر المسلمين وليس الأفراد دون الدولة وهذا ما فيه مصلحة الدين والأمة ، والله اعلم . انظر تفصيل هذه المسألة في : بدائع الصنائع (٦٦/٢) ، فتح القدير (٢٥٩/٢) ، عيون المذاهب (١/٣٥) ، حاشية بن عابدين (٣/٣٣٨) ، جامع الأمهات (١٦٥/١) ، الكافي لابن عبد البر (١١٤/١) ، التلقيب (١٧١/١) ، المهذب (١٧٢) ، التنبيه (٦٣/١) ، البيان (٤١٥/٣) ، الإفصاح (١٨٥/١) ، الكافي لابن قدامة (٣٣٤/١) ، كشف القناع (٢٧٨/٢) ، فقه الزكاة (٦٠٦/١) ، أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة (٦٨٨/٢) .

(٣) الرقاب : جمع رقة والمراد أن يعان المكاتبون في فك رقابهم . انظر : الهداية (٢١٢/٢) ، البناية (٤٥١/٣) ، المعتصر الضروري (٢١٠) .

(٤) عند أبي يوسف منقطع الغرارة ، وعند محمد منقطع الحج . انظر : المبسوط (١٣/٣) ، الهداية (٢٢٢/٢) ، الوقاية (٣٥٩/٢) .

(٥) السبيل : الطريق ، وقيل للمسافر ابن السبيل لتلبسه به . انظر : المصباح المنير ، مادة (سبل) (١٦١) .

(٦) الغريب ، وإن كان له مال في وطنه لا يقدر عليه للحال . انظر : فتح القدير (٢٦٥/٢) ، المستجمع (٨٦٦/٢) ، شرح الوقاية (٣٥٩/٢) .

والغارمون : الذين عليهم الدين لا وفاء عندهم بذلك ، هذا حقيقة هذا الاسم^(١) .

وإن أعطيته في صنف واحد أجزاءك^(٢) .

دفع الزكاة
لصنف واحد

وقال الشافعي - رحمه الله - : لا بد من أن تصرف إليهم ، وهم سبعة نفر ، من كل قسم ثلاثة ، وهو أدنى الجمع ، فذلك واحد وعشرون^(٣) .

وقد روي مذهبنا عن جماعة من أصحاب النبي - ﷺ - مثل عمر وعلي وابن مسعود وحذيفة وغيرهم - رضي الله عنهم -^(٤) .

ولأن هؤلاء إنما ذكروا لبيان أسباب الحاجة ؛ لأن المجهول لا يصلح مستحقاً ؛ ألا ترى أنه قال في آية أخرى : M : ; < = > L^(٥) .

وقال **U** : "خذها من أغنيائهم وردّها في فقرائهم"^(٦) .

فأوجب الصرف إلى المحتاجين ، ثم بيّن بهذا النص أسباب الحاجة ، فصاروا صنفاً واحداً في التحقيق ، واسم الجمع مستعار عن الجنس ، على ما عرف فيتناول الواحد^(٧) .

-
- (١) انظر : المبسوط (١٣/٣) ، الاختيار (١٧٢/١) ، المحيط البرهاني (٢١٠/٣) .
 - (٢) انظر : الجامع (١٢٤) ، الأصل (١٤٧/٢) ، التجريد (٤١٨٦/٨) ، بدائع الصنائع (٦٦/٢) وما بعدها ، الهداية (٢٢٢/٢) وما بعدها ، اللباب في شرح الكتاب (١٢٤/١) .
 - (٣) المذهب (١٧٣/١) ، الإقناع للماوردي (٧١/١) وما بعدها ، البيان (٤٢٩/٣) وما بعدها ، المجموع (٢٠٥/٦) وما بعدها .
 - (٤) انظر : شرح مختصر الطحاوي (٥٨٩/٢) ، التجريد (٤١٨٧/٨) ، بدائع الصنائع (٦٦/٢) ، شرح قاضي خان (٣٨٥/١) ، البناء (٤٥٢/٣) .
 - (٥) سورة البقرة ، آية : ٢٧١ .
 - (٦) متفق عليه .
 - (٧) انظر : الوافي في أصول الفقه (١٣٦٠/٣) ، تبين الحقائق (١١٨/٢) وما بعدها ، البناء (٤٥٨/٣) وما بعدها ، مختلف الرواية (٦٣١/٢) ، المحيط البرهاني (٢١٢/٣) ، المبسوط (١٤/٣) ، البدائع (٧٠/٢) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الصوم (١)

صوم يوم
الشك

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - أنه قال : لا يصام اليوم الذي يشك فيه من رمضان إلا تطوعاً^(٢) (٣).

هذه المسألة بهذه العبارة من الخواص ، لا يوجد هذا العموم إلا هاهنا . ودل على أن الوجوه كلها يكره إلا هذه الجهة^(٤).

(١) الصوم لغة : الكف والإمساك .

وفي الشرع : إمساك مخصوص من شخص مخصوص في وقت مخصوص بصفة مخصوصة . انظر : معجم مقاييس اللغة مادة صوم (٥٥٨) ؛ المغرب (٤٨٧/١) ؛ المبسوط (٥٧/٣) ؛ طلبه الطلبة (٩٩) ؛ أنيس الفقهاء (١٣٧) .

والدليل على فرضية صوم رمضان ثبت بالكتاب لقوله تعالى M 6 7 98 : ؛
L @ ؟ > = < إلى قوله تعالى M u w v x y البقرة (١٨٥-١٨٣) .

والسنة : قوله " بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان " مسلم ، باب أركان الإسلام (٤٥/١) .
والإجماع : أجمعت الأمة على فرضية شهر رمضان ولا يجحدها إلا كافر .

والمعقول : الصوم وسيلة لشكر النعمة إذ هو كف النفس من شهوة البطن والفرج ، والامتناع عنها زماناً معتبراً يعرف قدرها فيشكر الله . والصوم وسيلة للتقوى فإذا امتنع عن الحلال طاعة لله فمن الأولى أن ينقاد للطاعة بالامتناع عن الحرام ، وفيه كسر لشهوة النفس وقهر للطبع .

وكان وقت الصوم في الابتداء من حين يصلي العشاء أو ينام ، وهكذا كان في شريعة من قبلنا ثم خفف الله على الأمة وجعل أول الوقت من حيث يطلع الفجر إلى غروب الشمس . انظر : المبسوط (٥٧/٣) ؛ بدائع الصنائع (١١٣/٢) .

(٢) التطوع بالشيء التبرع به . وشرعاً : اسم لما شرع زيادة على الفرائض والواجبات ، ويرادف النقل ، والمندوب والمستحب والسنة . انظر : المصباح المنير ، مادة طوع (٢٠٠) ، التعريفات (٦٥) ، التوقيف (٨٢/١) .

(٣) انظر : الجامع الصغير (١٣٧) ، التجريد (١٤٥٧/٣) ، الهداية (٢٤٥/٢) ، كثر الدقائق (٤٦٠/٢) .

(٤) انظر : المبسوط (٦٦/٣) ، تحفة الفقهاء (٣٤٣/١) ، المختار (١٨٦/١) .

تعريف يوم
الشك

ويوم الشك هو الآخر من شعبان الذي يحتمل أنه أول رمضان أو آخر شعبان^(١) ، ولا يخلو إما أن توجد العزيمة^(٢) أو التردد والتضجيع^(٣) .

وجوه صوم يوم
الشك

أما إذا عزم الرجل على الصوم فيه ، فلا يخلو إما أن ينوي صيام رمضان أو واجباً آخر ، أو التطوع .

أما إذا نوى صيام رمضان فإن ذلك معصية لقوله **U** : " من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم " ^(٤) . ولأن فيه تشبهاً بأهل الكتاب ، فإنهم زادوا في مدة الصوم .

(١) يوم الشك : أن يستوي طرف العلم وطرف الجهل بالشيء ، وإنما يقع الشك من وجهين :

أ - إن غم هلال شعبان فوقع الشك في أنه اليوم الثلاثون منه أو الحادي والثلاثون .

ب - أو غم هلال رمضان فوقع الشك في اليوم الثلاثين أنه من شعبان أو من رمضان . انظر : المبسوط (٦٣/٣) ، اللينابيع (٥٢٤/٢) ، شرح قاضي خان (٤٣١/٢) .

(٢) العزيمة : العزم يدل على العزيمة والقطع ، قال الخليل : العزم ما عقد عليه القلب من أمر أنت فاعله ، أي متيقنه ، ويقال ما لفلان عزيمة ، أي ما يعزم عليه ، كأنه لا يمكنه أن يعزم الأمر ، بل يختلط فيه ويتردد . انظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة عزم (٧٤٢) . المصباح المنير (٢٤٣) .

(٣) التضجيع في النية : هو التردد فيها وأن لا يبتها ، من (ضجع) في الأمر إذا وهن فيه وقصر . انظر : المغرب ، مادة ضجع (٤/٢) ، تاج العروس (٤٠٥/١) ، البنائة (٢٥/٤) .

(٤) أخرجه بلفظه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الصوم ، باب النهي عن استقبال شهر رمضان (٢٠٦/٤) ، أبو داود ، باب كراهية صوم يوم الشك (٣٠٠/٢) ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء في كراهية صوم يوم الشك (٧٠/٣) ، وقال : حديث حسن صحيح ، النسائي في السنن الكبرى ، باب صيام يوم الشك (٨٥/٢) ، وابن ماجه ، باب ما جاء في صيام يوم الشك (٥٢٧/١) ، كلهم عن صلة عن عمار **t** ، وأخرجه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم عن صلة عن عمار ، كتاب الصوم - باب قول النبي **ر** " إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا " . (٦٧٤/٢) . انظر : عمدة القارئ (٣٩٩/١٠) ، التنبيه على مشكلات الهداية (٩٠٢/٢) ، تعليق التعليق (١٣٩/٣) .

فإن ظهر أنه من رمضان أجزاءه ، وإن ظهر أنه من شعبان كان صومه تطوعاً .
وإن أفطر لم يقضه ؛ لأنه بمعنى المظنون ^(١) .

[١٧٧ - أ]

فإن صام عن واجب آخره كره / بدلالة عموم هذا الجواب ، لأنه يحتمل
الوقوع في رمضان لذلك كره . وهذا دون الأول في الكراهة ^(٢) .

فإن ظهر أنه من رمضان وقع عن رمضان ^(٣) ، وإن ظهر أنه من شعبان كان
صائماً عن النفل ، وإن أفطر فلا قضاء عليه . كذلك قال بعض مشايخنا واعتبروه

(١) هذا الوجه الأول من وجوه صوم يوم الشك وحكمه الكراهية لما فيه من التشبه بأهل الكتاب لأجل
مجيئ صومهم في أيام الحر آخره وزادوا فيه ، وفيه أيضاً تشبه بالروافض فإنهم يصومون يوماً قبل رمضان
ويفطرون يوماً قبل يوم الفطر . ولا قضاء عليه لأنه بمعنى المضمون ، ولم يقل مضمون ؛ لأن حقيقته تتوقف
على تيقن الوجوب ، ثم الشك في إسقاطه وعدمه ، وهو منتفى ، لكن هذا في معناه حيث ضن أن عليه
صومه . انظر : البناية (١٨/٤) ، فتاوي قاضي خان (٩٩/١) ، بدائع الصنائع (١١٧/٢) ، الهداية
(٢٤٥/٢) ، تبين الحقائق (١٥٦/٢ ، ١٥٧) ، فتح القدير (٣١٧/٢) .

(٢) المكروه : لغة ضد الحمود ، أحداً من الكراهة وقيل من الكريهة وهي الشدة في الحر ، شرعاً : ما مدح
تاركة ولم يذم فاعله ويذهب الحنفية خلاف للجمهور إلى تقسيم المكروه إلى قسمين :

أ- المكروه تحريماً : ما طلب الشارع تركه على وجه الحتم والإلزام وثبت الطلب بدليل ضني كأخبار
الآحاد ، ومثاله الخطبة على خطبة الغير ، وحكمه أن فعله يستوجب العقاب كفعل الحرام ولكنه أقل من
العقاب المستحق على فعل الحرام .

ب- المكروه تنزيلاً : ما طلب الشارع تركه على وجه احتتم والالزام كأكل الثوم ، وحكمه أن لا
يستوجب العقاب ولكنه خلاف الأولى ، وبذلك يتبين أن الخلاف بين الجمهور وعلماء الحنفية إنما هو
فيما طلب الشارع تركه على وجه الحتم والإلزام بدليل ضني مثل الخطبة على خطبة الغير ، فالجمهور
يجعلونه من قبيل الحرام ، والحنفية يجعلونه قسم مستقلاً يعرف بالمكروه تحريماً . انظر : المصباح المنير ، مادة
كره (٣١٦) ، إرشاد الفحول (٣٤/١) ، التلويح (٢٧٢/٢) ، التيسير شرح التحرير (٢٦٧/٢) ، فواتح
الرحموت (٨٥/١) .

(٣) الوجه الثاني : وهو دون الأول في الكراهية ، فالأول كره تحريماً وهذا الوجه كره تنزيهاً ، لعدم التشبه
بأهل الكتاب ؛ وبجذئه عن رمضان لوجود أصل النية . انظر : تبين الحقائق (١٥٧/٢) ، البناية
(١٩/٤) ، العناية (٥٦٣/١) ، الفتاوى الولوالجية (٢٣١/١) ، الوقاية (٣٧٧/١) ، النهر الفائق
(٣٩٧/١) .

بصوم العيد . والصواب أنه يجزئه عن الذي نواه ؛ لأنه قد أدى الواجب في شعبان^(١)، فإن لم يتبين لم يجزئه عن الواجب لاحتمال أن يقع في رمضان ، فإن أفطر لم يقض شيئاً ، والواجب عليه كما كان^(٢) .

وإن نوى التطوع كره عند بعض الناس^(٣) ، وهو اختيار صاحب الطعن^(٤)؛ قال : لأن النهي عام^(٥) .

(١) وإن ظهر أنه من شعبان اختلف فيه المشايخ :

أ - يكون صومه تطوعاً ؛ لأنه منهي عنه فلا يتأذى صوم الواجب الكامل (مثل النذر والكفارات) بالناقص فيقع تطوعاً .

ب - يجزئه عن الواجب ، لأن المنهي عنه هو التقدم على رمضان لحديث الرسول عليه الصلاة والسلام " لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا بصوم يومين " متفق عليه ، أخرجه البخاري ، في كتاب الصيام ، باب لا يتقدم رمضان بصوم يوم أو يومين (٦٧٦/٢) ، ومسلم ، كتاب الصيام ، باب لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين من حديث أبي هريرة مرفوعاً (٧٦٢/٢) .

والوقت وقت الصوم والإنسان لا ينهي عن الصوم في وقته ، إنما النهي من أجل الزيادة على ما شرع الله، وصيام رمضان في شعبان ، وهذا ليس بصوم رمضان ، ولكنه مثله في الفريضة ، ولعموم قوله عليه الصلاة والسلام أثبتنا الكراهة ، فلا يؤثر الصوم بالنقصان ، فيصلح لإسقاط ما وجب عليه كالصلاة في الأرض المغصوبة ، فلا يؤثر كراهيتها في إسقاط القضاء ، بخلاف يوم العيد فإن النهي لأجل ترك إجابة دعوة الله تعالى وهو يلزم كل صوم من تطوع أو قضاء أو كفارة . انظر : البناية (١٨/٤) ، حاشية ابن عابدين (٤٠٠/٣) ، فتح باب العناية (٥٦٣/١) ، تبين الحقائق (١٥٧/٢) .

(٢) انظر : المحيط البرهاني (٣٦٤/٣) ، الفتاوى التاتارخانية (٢٩٦/٢) .

(٣) هذا هو الوجه الثالث من وجوه صوم يوم الشك ، ويعني بعض الناس الإمام الشافعي .

(٤) صاحب الطعن : هو يحيى بن أكثم بن محمد بن قطن التميمي المروزي ، ولد عام (١٥٩) ، أبو محمد فقيه أصولي ، مجتهد من القضاة ، ولاة المأمون قضاء البصرة ثم قضاء القضاة ببغداد ، ولما ولي المعتصم عزله ، ثم رده المتوكل ثم عزله ، فعزم بالمجاورة بمكة ثم بلغه أن المتوكل صفى عليه فانقلب راجعاً ، فمرض بالربدة وتوفي بها ودفن بها عام (٢٤٢) ، من آثاره التنبيه في الفقه وإيجاب التمسك بأحكام القرآن ، ورد ذكره في مقدمة المخطوط في نسختي (ج) ، (ز) . انظر ترجمته : سير أعلام النبلاء (١٤٨/٨) ، تهذيب التهذيب (٧٩/١١) ، الأعلام للزركلي (١٦٧/٩) ، معجم المؤلفين (٨٨/٤) .

(٥) عند الأمام الشافعي إذا صام يوم الشك عن التطوع كره إلا أن يصله بما قبله أو يوافق يوم كان يصومه فلا يكره . انظر : الحاوي (٤٠٩/٣) ، المهذب (١٨٨/١) ، البيان (٥٥٨/٣) ، المجموع (٤٢٧/٦) .

ولنا : أن النبي - ﷺ - كان يصوم شعبان كله ^(١) ، كذلك روى عن عائشة - رضي الله عنها - : " أن النبي - ﷺ - كان يكثر الصوم فيه وربما صامه كله " ^(٢) فيكون قد صام آخره عن التطوع .

وروى بهذا اللفظ أن النبي - ﷺ - قال : " لا يصام اليوم الذي يشك فيه من رمضان إلا تطوعاً " ^(٣) كذلك ذكره الشيخ الإمام (الحلواني) ^(٤) ^(٥) - رحمه الله - .

واختلفوا في الأفضل : أما إذا كان يوافق صوماً كان يصومه فإن الصوم أفضل إجماعاً ^(٦) ، لقول النبي - ﷺ - : " لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين إلا أن يوافق صوماً كان يصومه أحدكم ، صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته " ^(٧) .

(١) انظر : الحجة (٤٠٣/١) ، المبسوط (٦٦/٣) ، تبين الحقائق (١٥٧/٢) ، بدائع الضائع (١١٨/٢) ، المحيط البرهاني (٣٦٥/٣) .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب صوم شعبان (٦٩٥/٢) ، ومسلم ، كتاب الصوم ، باب صوم النبي في غير رمضان (٨١١/٢) .

(٣) قال : الزيلعي غريب جداً ، وقال : ابن حجر ، لم أجده بهذا اللفظ ، وقال : ابن الهمام لم يعرف قبل ولا أصل له . والله أعلم . انظر : نصب الراية (٤٤٠/٢) ، فتح القدير : (٣١٦/٢) ، التنبيه على مشكلات الهداية (٨٩٩/٢) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ز) .

(٥) لم أقف على هذه الرواية .

(٦) انظر : المحلى (٢٣/٧) ، الهداية (٢٤٧/٢) ، تبين الحقائق (١٥٧/٢) ، الاختبار (١٨٧/١) ، الإفصاح (١٩٦/١) ، المغني (٤/٣) ، الإقناع في مسائل الإجماع (٧٢٤/٢) .

(٧) انظر : ص (٣٠٢) .

وتفسيره : أن يعتاد صيام يوم الجمعة أو الخميس أو الاثنين فيوافقه ، فلا يكون به بأس ، (وكذلك إن صامه كله : لما رويناه)^(١) ، وكذلك إن صام نصفه أو عشرة من آخره ، أو ثلاثة^(٢) فصاعداً^(٣) .

فأما إذا أفرد به الصوم التطوع ، فإن مشايخنا اختلفوا فيه ، فقال بعضهم الصوم أفضل ، وقال بعضهم الفطر أفضل^(٤) .

أما من جعل الفطر أفضل فللاحتراز عن ظاهر النهي^(٥) .

وأما وجه القول الآخر ، ما روى عن علي وعائشة - رضي الله عنهما - أنهما كانا يصومان يوم الشك عن شعبان ، احترازاً عن وقوع الفطر في رمضان^(٦) .

(١) ما بين القوسين ساقط من (ز) ، ويقصد به حديث عائشة رضي الله عنها السابق .

(٢) في (هـ) : " وثله " ، والمثبت من (أ) ، ويؤيده ما ورد في الكتب " ثلاثة أيام فصاعداً من آخر الشهر " . انظر : الهداية : (٢٤٧/٢) ، فتح باب العناية (٥٦١/١) ، الفتاوى الهندية (٢٥٤/١) .

(٣) انظر : الهداية : (٢٤٧/٢) ، فتح باب العناية (٥٦١/١) ، الفتاوى الهندية (٢٥٤/١) ، ينباع (٥٢٣/٢) .

(٤) انظر : حاشية ابن عابدين (٤٠٠/٣) ، العناية (٣١٨/٢) ، الفتاوى الولوالجية (٢٣٠/٢) .

(٥) النهي : هو ما دل على طلب الاقتناع عن الفعل وتركه وهذا الطلب قد يكون بصيغة النهي المعروفة وقد يكون بصيغة الأمر الدال على الاقتناع عن الفعل وقد يكون بلفظ التحريم أو نفي الحل .

وبغض النظر عن اختلاف علماء الأصول في دلالة النهي المجرد عن القرائن فإن الظاهر من أنواع اللفظ عند الحنفية هو : اللفظ الذي يدل على معناه دلالة واضحة بحيث لا يتوقف فهم المراد منه على قرينة خارجية مع احتمال التأويل والتخصيص ولم يكن الحكم المستفاد منه هو المقصود الأصلي من سوق الكلام والإتيان به - وحكم الظاهر أنه يجب العمل بمعناه الظاهر حتى يقوم الدليل على خلافه . انظر : كشف الأسرار (٢٥٦/١) .

(٦) انظر : بدائع الضائع (١١٩/٢) ، فتح القدير (٣١٩/٢) ، الاختيار (١٨٧/١) .

والمختار ^(١) أن يصوم المرء بنفسه ^(٢) ويفتي العامة بالفطر ^(٣) ، كذلك روى عن أسد بن عمرو ^(٤) - رحمه الله - أنه قال : " أتيت باب الرشيد فأقبل أبو يوسف القاضي ، وعليه عمامة سوداء ، ومدرعة سوداء ، وخف أسود ، وهو راكب فرساً أسود ، عليه سرج أسود ولبد أسود ، وما عليه شيء أبيض إلا لحيته البيضاء ، وهو يوم الشك ، فأفتى الناس بالفطر ، فقلت له : أمفطر أنت ؟ قال " أدن إليّ " ، فدنوت منه ، فقال في أذني : أنا صائم ^(٥) .

وإنما يفتي بالفطر بعد التلوم ^(٦) زماناً ؛ لما روى عن النبي ﷺ أنه قال : " أصبحوا / يوم الشك مفطرين متلومين " ^(٧) .

[أ/ ٦٧-ب]

التضجيع في أصل
النية

فأما إذا أضجع النية ، فإن خطر بقلبه أنه صائم ، إن كان غداً من رمضان ، ومفطر إن كان من شعبان لم يصير صائماً بحال ؛ لأن العزيمة لم توجد ، وهذا (كما قلنا) ^(٨) . فمن خطر بقلبه أنه إن وجد سحوراً أصبح صائماً ، وإن لم يجده أصبح

(١) في (ج) : " والأحوط " .

(٢) زيد في (د) " عن التطوع " .

(٣) الحد الفاصل بين العامة والخاصة هو : الخاصة : كل من يتمكن من ضبط نفسه من تضجيع النية وملاحظة كونه من الفرض أن كان غداً من رمضان . انظر : المختار (١/١٨٧) ، مراقي الفلاح (٦٥٠) ، حاشية الطحطاوي (٦٥٠) ، فتح القدير (٣١٩) .

(٤) أسد بن عمر : القاضي البجلي الكوفي صاحب أبي حنيفة ، تفقه عليه ابن معين ، وروى عنه أحمد بن حنبل ، وقال الصيمري أنه أول من كتب كتب أبي حنيفة ، وولي قضاء بغداد بعد أبي يوسف للرشيد ، توفي سنة ١٨٨هـ وقيل ١٩٠هـ . انظر : الفوائد البهية (٥٨) ، الجوهر المضيئة (٣٧٦) ، طبقات ابن سعد (٧٤/٤) ، تاريخ بغداد (١٦/٧) .

(٥) انظر : البناية (٢٢/٤) ، الفتاوى السراجية (١/١٧٥) ، المحيط البرهاني (٣/٣٦٥) .

(٦) التلوم : بمعنى الانتظار ، أي منتظر غير أكل ولا عازم على الصوم إلى أن يظهر أنه من شعبان أو رمضان . انظر : المغرب (١/٢٥) ، طلبية الطلبة (١٠٣) .

(٧) لم أقف على هذا الحديث فيما تيسر لي في كتب الحديث ، مع ذكره في كتب الفقه ، مثل بدائع الصنائع (١١٩/٢) .

(٨) ما بين القوسين لم يرد في (ز) .

مفطراً ، أو إن وجد الغداء أصبح مفطراً ، وإن لم يجده كان صائماً ، لم يجزه ^(١)
الصوم بحال . لما قلنا ^(٢) .

ولهذا قلنا : فيمن ترك صلاة واحدة - وقد نسيها - أنه إن صلى أربع ركعات يقعد في الثانية والثالثة (والرابعة) ^(٣) وينوي ما عليه لم يجز ؛ لأن الصلوات مختلفة ولم يعزم على شيء منها فلم تصح الصلاة ^(٤) .

التضجيع في
وصف النية

وإن نوى : إن كان من رمضان فأنا صائم منه ، وإن كان شعبان فممن واجب في ذمته ، فإنه إن ظهر أنه من رمضان أجزأه الصوم ها هنا ؛ لأنه لم يتردد في أصل العزيمة ، وإنما تردد في الجهة ، فيبقى الأصل صحيحاً ، فصار به صائماً ، ولو ظهر أنه من شعبان لم يجزه عن الواجب ، لأن الجهة قد بطلت بالتضجيع ، فلا يجزئه عن الواجب ولكنه يبقى صائماً ، فإن أفطر لم يقضه ؛ لأنه لم يلتزمه ^(٥) . وهذا مكروه لتردده بين أمرين مكروهين ^(٦) .

(١) في غير (أ) و (ب) : "لم يجز" .

(٢) الوجه الرابع : وهو التردد والتضجيع في النية ويشتمل على : التردد في وصف النية ، والتردد في أصل النية كما في المسألة هنا ، وحكمه لا يصير صائماً لعدم وجود الجزم والقطع في النية . انظر : البحر الرائق (٤٦٢/٢) ، البنائة (٢٣/٤) ، مراهن الفلاح (٦٤٨) ، خلاصة الفتاوى (١٤٣/١) .

(٣) كلمة " والرابعة " وردت في (أ) و (ب) و (د) لكن عليها " لا " في (أ) ، كما أنها ألحقت بـ (د) مصححه . ولم ترد في باقي النسخ ، لكنها وردت في التنف في الفتاوى (٨٧) والله أعلم .

(٤) انظر : التنف في الفتاوى (٨٧) .

(٥) في (ب) و (جـ) : لم يلتزم ، وفي (و) "لم يلزمه" .

(٦) هذه الصورة الأولى من صور التردد في وصف النية (أي الجهة) ، وهو مكروه لتردده بين أمرين مكروهين وهما : صوم رمضان وصوم واجب آخر ، وكراهة نية صوم رمضان أشد من الآخر ، ويجزئه الصوم عن رمضان ، لأن أصل النية موجود ويتأدى صوم رمضان بأصل النية ، أما صوم الواجب في الذمة فالجزم بالوصف (التعيين) شرط فيه فلا يتأدى بدونه ، ولا قضاء عليه إن أفطر ؛ لأنه لم يشرع فيه ملتزماً بصيام النفل إنما شرع فيه إسقاطاً لفرض الصوم ، فلما لغا ذكر الفرض وقع الصيام نفلاً . انظر : المحيط البرهاني (٣٦٤/٣ ، ٣٦٥) ، فتح باب العناية (٥٦٤/١) ، شرح الجامع قاضي خان (٤٣٤/٢) ، العناية (٣٢٠/٢) ، الكافي للنسفي (١١٤/أ) .

وإن نوى أنه صائم عن رمضان إن كان منه ، وعن التطوع إن كان من شعبان كان صائماً عن رمضان إن ظهر أن ذلك اليوم من رمضان ؛ لأنه لا تردد في أصل النية ، وذلك كاف . وإن ظهر أنه من شعبان كان صائماً أيضاً ^(١) ، ويجب أن لا يقضي إذا أفسده ؛ لما قلنا إنه لم يوجد الالتزام لما دخل الإسقاط في عزيمته من وجه ^(٢) .

مسألة :

في الرجل ينوي
الفطر يوم الشك

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - أنه قال في الرجل الذي يصبح في اليوم الذي يشك فيه من رمضان فينوي صومه قال : إن كان قبل نصف النهار أجزأه ، وإن لم ينو حتى تزول الشمس فإنه لا يأكل بقية يومه وعليه قضاؤه ^(٣) .

وأصل ذلك أن صوم رمضان صحيح ^(٤) بالنية توجد بعد الصبح عندنا ^(٥) ؛

لقلوه تعالى : PM Q SR V W X ZY

(١) كلمة " أيضاً " مضروب عليها في (أ) وفي حاشيتها : " عن النفل " وفي (ب) : " أيضاً عن النفل " .

(٢) هذه هي الصورة الثانية من التردد في وصف النية ، الحكم فيها الكراهية ، لتردده بين مكروه وهو النية عن رمضان ، وغير مكروه وهو نية النفل . انظر : مجمع الأئمة (٣٤٧/١) ، البحر الرائق (٤٦٣/٢) ، حاشية ابن عابدين (٤٠٤/٣) الفتاوى الهندية (٢٥٤/١) .

(٣) انظر : الجامع الصغير (١٣٧) ، البرهان شرح مواهب الرحمن (١٣٨/ب) ، الأصل (١٧١/٢) ، مختصر الطحاوي (٥٣) ، تحفة الملوك (١٣٥ ، ١٣٦) .

(٤) في (أ) و (ز) " صح " .

(٥) يذهب الحنفية إلى القول : بأن النية تجزئ بعد الفجر في الصيام المتعلق وجوبه بوقت معين مثل رمضان ونذر أيام محدودة وكذلك في النافلة ولا تجزئ في الواجب في الذمة .

واصل ذلك عندهم حديث عائشة رضي الله عنها " قالت : قال رسول الله ﷺ ذات يوم يا عائشة هل عندكم شيء ؟ قالت : يا رسول الله ما عندنا شيء ، قال : فاني صائم " .

انظر : سنن أبي داود ، كتاب الصوم ، باب النية في الصوم (٣٢٩/٢) ، وغير ذلك من الأصول تراجع في : التجريد (١٤٣٧/٣) ، بدائع الصنائع (١٢٩/٢) ، شرح مختصر الطحاوي (٦١١/٢) .

[١] بناءً على إباحة الفطر إلى الصبح ، وحقيقة الإتمام إنما تقع على الدوام ، فصار الواجب بالنص تحقيق العزيمة في دوام الصوم ، وثبت جواز التقديم بالسنة.

فأما نسخ الجواز بالنهار فلا يثبت بالسنة ؛ لأن السنة حديث تكلم الناس فيه ، فلم يصح النسخ به ، أعني قول النبي - ﷺ - : " لا صيام لمن لم يعزم الصيام من الليل " (٢) ، ولما روى " أن النبي - ﷺ - جوز صوم عاشوراء بنية من النهار " (٣) ، وذلك كان فرضاً يومئذ متعلقاً بوقت بعينه .

وروى محمد في الاستحسان (٤) " أن أعرابياً شهد بهلال رمضان بعد الصبح ، فقبل رسول الله - ﷺ - شهادته وأمر الناس بالصوم " (٥) ، ولأن حقيقة الصوم في

(١) سورة البقرة (١٨٧) .

(٢) أخرجه أبو داود ، كتاب الصوم ، باب النية في الصيام (٣٢٩/٢) ، الترمذي ، كتاب الصوم ، باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل (١٠٨/٣) ، النسائي في كتاب الصوم ، باب ذكر اختلاف الناقليين لذكر حفصة (١١٦/٢) ، البيهقي في كتاب الصوم ، باب الدخول في الصيام بالنية (٢٠٢/٤) ، الدار قطني في كتاب الصوم ، باب تبين النية من الليل (١٧٢/٢) ، أحمد في المسند (٢٨٧/٦) .

قال الطحاوي : هذا الحديث لا يرفعه الحفاظ الذين يروونه عن ابن شهاب ، ويختلفون عنه فيه اختلافاً يوجب اضطراب الحديث بما دونه وقال : البخاري في العلل حديث فيه اضطراب . انظر : نصب الراية (٤٣٤/٢) ، شرح معاني الآثار (١٠٨/٢) ، تلخيص الجبير (٤٠٨/٢) .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب صيام يوم عاشوراء (٧٠٥/٢) ، ومسلم في كتاب الصوم ، باب من أكل في عاشوراء فليكن بقية يومه (٧٩٨/٢) .

(٤) الأصل (٨٣/٣) .

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب الصوم ، باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان (٣٠٢/٢) ، النسائي في كتاب الصوم ، باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان (٦٨/٢) ، الترمذي ، باب الصوم بالشهادة (٧٤/٣) ، ابن ماجه ، باب الشهادة على رؤية الهلال (٥٢٩/١) ، شرح مشكل الآثار (٤٢٣/١) .

الكف عن الغذاء^(١) ، وإنما تشترط حقيقة العزيمة حينئذ ، فأما من أول النهار فإن العزيمة من طريق / التقدير^(٢) ، بإقامة^(٣) الأكثر مقام الكل كافيته^{(٤)(٥)} .

وإنما تصح (النية)^(٦) عند الضحوة الكبرى^(٧) لأننا إنما نعتبر الأكثر من النصف من حين طلوع الفجر^(٨) ، لا من حين طلوع الشمس ، وإذا نوى بعد الزوال فقد نوى بعد انقضاء الأكثر ، فبطلت نيته ولم يصح صومه ، وعليه الإمساك ؛ لأنه عجز عن حقيقة الصوم مع كونه أهلاً للصوم - فيلزمه ما شرع خلفاً عنه ، قضاءً لحق الوقت الذي (شرع له)^(٩) وهو الإمساك^(١٠) .

(١) في (ب) و (جـ) و (ز) : " الغذاء " ، والمثبت هو الموافق للوارد في كتاب البدائع (١٢٩/٢) ، المبسوط (٦٥/٣) .

(٢) في (ب) " التقديم " .

(٣) في (ز) : " بإقامة " وتقرأ في (جـ) و (هـ) على الوجهين .

(٤) في غير (أ) و (ب) : " كاف " .

(٥) لأن الشرط وجود النية في أكثر وقت الأداء ليقام مقام الكل . انظر : بدائع الضائع (١٢٩/٢) ، المبسوط (٦٤/٣) ، التجريد (١٤٣٩/٣) ، الفوائد الظهيرية (٥٠/ب) .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ز) .

(٧) الضحوة الكبرى : هي منتصف النهار الشرعي وهو من الفجر إلى الغروب والمطلوب توافر النية قبل نصف النهار الشرعي ، لا من حين طلوع الشمس إلى غروبها ، وهو النهار اللغوي ، لذلك لو نوى بعد الزوال لم توجد النية في أكثر وقت الأداء فتبطل ولا يصح صومه . انظر : معجم لغة الفقهاء (٢٨٢) ، فتح باب العناية (٥٥٨/١) ، الفوائد الظهيرية (٥٠/ب) .

(٨) في (ز) " الشمس " .

(٩) ما بين القوسين ساقط من (هـ) .

(١٠) انظر : الاختيار (١٨٣/١) ، الباب (١٣٠/١) ، الهداية (٢٤٢/٢) ، بدائع الصنائع (١٥٥/٢) .

مسألة :

الحكم الفقهي
لاكتحال الصائم
ودهن شارب

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - قال : لا بأس بالكحل للصائم ودهن الشارب ^(١) .

أما الكحل فلما روى عن النبي - ﷺ - أنه قال : " من أكتحل بالإثم يوم عاشوراء لم ترمد عيناه أبداً " ^(٢) .

مع أنه ندب إلى صومه ^(٣) وروى أنه - ﷺ - " خرج يوم عاشوراء من بيت أم سلمة وعيناه مملوءتان كحلاً " ^(٤) .

ولأن الكحل لا ينافي الصوم صورة ولا معنى . وإطلاق الكحل في الكتاب دليل على أنه لا بأس للرجل ^(٥) بالكحل الأسود إذا كان غرضه التداوي ، فأما للزينة فلا ^(٦) ؛ لما روى أن النبي - ﷺ - قال : " طيب الرجال ريح لا لون له ، وطيب

(١) انظر : الجامع الصغير (١٤١) ، الأصل (١٧٤/٢) ، مختصر اختلاف العلماء (١٢/٢) ، بدائع الصنائع (١٦٠/٢) ، الاختيار (١٩٠/١) ، حاشية الطحطاوي (٦٥٩) .

(٢) رواه البيهقي في شعب الإيمان ، وقال : إسناده ضعيف ، وقال الحاكم : حديث موضوع ، فلم يصح عن الرسول عليه الصلاة والسلام في يوم عاشوراء غير صومه . انظر : نصب الراية (٤٥٥/٢) ، الموضوعات لابن الجوزي (٢٠٤/٢) ، كشف الخفاء (٣٠٦/٢) ، الآلَاء المصنوعة (٩٣/٢) ، المقاصد الحسنة (٦٣٣/١) .

(٣) أحاديث صوم يوم عاشوراء منها ما رواه البخاري مع الفتح في كتاب الصوم ، باب صوم يوم عاشوراء (٢٤٦/٤) ، ومسلم في كتاب الصوم ، باب صوم يوم عاشوراء (٧٩٢/٢) .

(٤) أورده ابن حجر في المطالب العالية كتاب الصوم ، باب الكحل لا يفطر الصائم عن نافع عن عمر ^t والرواية فيها في رمضان وليس يوم عاشوراء (٧٧/٦) ، كثر العمال في كتاب الزينة ، باب أنواع الزينة (٢٨٨/٦) ، وابن حبان في المجروحين (٣٢٠/١) ، والنووي في المجموع (٣٢٦/٦) ، وقال : في إسناده من اختلف في توثيقه . انظر : البدر المنير (٦٦٨/٥) .

(٥) في (ز) : " بأن يكتحل بالكحل الأسود " .

(٦) حتى لا يكون هناك افتخار وتكبر وهو حرام ، أما إذا كان الغرض الجمال ودفع المشين وإظهار النعمة وشكرها ، ثم حصلت الزينة ضمن المقصود فلا يضر . انظر : حاشية ابن عابدين (٤٥٦/٣) ، تبين الحقائق (١٨٥/٢ ، ١٨٦) ، البناية (٧١/٤) .

النساء لون لا ريح له " (١) . لأن الريح تعدو فتهيج الشهوة ، ولم يذكر إباحة الكحل في (كتاب) (٢) الصوم .

وأما دهن الشارب فمن الخواص . وأصل ذلك ما قلناه إن الصوم كف عن الشهوات ، وليس في دهن الشارب شهوة صورة ولا معنى ، فلم يكن محظوراً بالصوم ، وليس يحرم بالصوم الارتفاق (٣) ، ولا يجب به الشعث (٤) ، بخلاف الإحرام ، فإنه (٥) يحرم به دهن الشارب ، ودل هذا على أنه يستحسن (لغير الصائم) (٦) دهن شعر الوجه ، وبذلك جاءت السنة عن النبي - ﷺ - وأنه يعمل عمل الخضاب (٨) .

(١) أخرج الترمذي ، باب ما جاء في طيب الرجال والنساء (١٠٧/٥) ، وقال : حديث حسن غريب ، والحاكم في المستدرک في کتاب اللباس (٢١١/٤) ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، أبو داود في کتاب النکاح ، باب ما يكره من ذکر الرجل ما يكون من إصابته أهله (٢٥٤/٢) ، والنسائي في کتاب الزينة ، باب الفصل بين طيب الرجال وطيب النساء (٤٢٨/٥) . انظر : المغني عن حمل الأسفار (١٣٣/١) .

(٢) ما بين القوسين لم يرد في غير (أ) و (ب) .

(٣) الارتفاق : رفق به وترفق أي تلطف به ، وارتفق به أي : انتفع ، والمقصود به هنا إزالة الالتفث . انظر : المغرب ، مادة رفق (٣٣٩/١) .

(٤) الشعث : انتشار الشعر وتغيره لقلة التعهد . انظر : المغرب ، مادة سعث (٤٤٤/١) ، المعجم الوسيط (٥٠٣/١) .

(٥) في غير (أ) و (ب) : " فلم " بدل " فإنه " .

(٦) ما بين القوسين لم يرد في غير (أ) و (ب) . وفي (ز) : " لغيره " ، ولم يرد ذلك أيضاً في فتح القدير ٣٤٧/٢ ، والله أعلم .

(٧) من هذه الأحاديث ما رواه الترميذي في طعام الأطعمة ، باب ما جاء في أكل الزيت (٢٨٥/٤) ، وما رواه في كتاب الطب ، باب ما جاء في التداوي بالحناء (٣٩٢/٤) .

(٨) انظر : البناية (٧٢/٤) ، تحفة الملوك (١٤٦) ، الفتاوى التاتارخانية (٢٨٨/٢) ، حاشية ابن عابدين (٤٥٦/٣) .

مسألة :

حكم السواك
للصائم

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - أنه قال : لا بأس بالسواك الرطب بالماء للصائم في الفريضة ، بالغداة ^(١) والعشي ^(٢) (٣) .

أما السواك فإنه من سنن الإسلام ، قال الله تعالى : ﴿

و هو عشر خصال ، خمس في الرأس ، وخمس في البدن ، منها في الرأس السواك ^(٤) . وقال النبي - ﷺ - : " السواك مطهرة للفم مرضاة للرب " ^(٦) (٧) .

(١) الغداة : هي الضحوة وهي مؤنثة ، ولو حملها حامل على معنى أول النهار جاز التذكير والتأنيث ، والغداة : ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس . انظر : المصباح المنير ، مادة غدًى (٢٦٤) ، معجم لغة الفقهاء (٣٢٩) .

(٢) العشي : آخر النهار من الزوال إلى الغروب . انظر : مختار الصحاح ، مادة عشي (٢١٧) ، أنيس الفقهاء (٧٤) ، معجم لغة الفقهاء (٣١٣) .

(٣) انظر : الجامع الصغير (١٤١) ، الأصل (٢١٠/٢) ، مختصر الطحاوي (٥٦) ، مختصر اختلاف العلماء (١١/٢) .

(٤) سورة البقرة آية ١٢٤ .

(٥) انظر : أحكام القرآن للجسّاس (٦٦/١) ، تفسير القرطبي (٩٨/٢) ، تفسير النسفي (٦٩/١) .

(٦) في (و) و (ز) : " للرحمن " وكذلك كان في (أ) لكن صوب إلى " الرب " .

(٧) أخرجه البخاري تعليقا مجزوما ، من حديث عائشة رضي الله عنها ، كتاب الصيام : باب سواك الرطب واليابس للصائم (٦٨٢/٢) ، وصله من طريق عبد الرحمن بن عبد الله ابن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أبيه عنها ، كل من : ابن حبان في صحيحه ، كتاب الطهارة ، ذكر إثبات رضي الله عز وجل للمتسوك (٣٤٨/٣) ، وابن خزيمة في كتاب الوضوء ، باب فضل السواك وتطهير الفم به (٧٠/١) ، والنسائي في الكبرى ، كتاب الطهارة ، باب الترغيب في السواك (٦٤/١) ، والبيهقي في الكبرى ، كتاب الطهارة ، باب فضل السواك (٣٤/١) ، وأحمد في مسنده (٣/١) . انظر : تعليق التعليق (١٦٥/٣) ، المغني عن حمل الأسفار (٨١/١) ، البدر المنير (٦٨٤) .

وقال : " نظفوا أفواهكم (بالسواك) ^(١) فإنها طرق القرآن " ^(٢) .

وقالت عائشة - رضي الله عنها - : " قبض رسول الله - ﷺ - بين سحري ونحري وريقي في فمه ، وذلك أنه دخل أخي ويده سواك ، فنظر إليّ فعلمت أنه ينبغي السواك ، فأخذته فبللته بريقي فوضعتة في فيه ^(٣) ، وكان السواك آخر عمله ، كما كان قوله - ﷺ - : " الصلاة وما ملكت أيمانكم " ^(٤) آخر كلامه . وقال - **U** - : " صلاة بسواك تعدل سبعين صلاة بغير سواك " ^(٥) .

وإنما يستاك بعرقٍ / له حرارة ومرارة لطيب نكهة الفم ويشد الأسنان ، ويقوي المعدة ، وهذا للرجال ، وأما النساء (فلضعف أسنانهن ولإبقاء جمالهن أقيم

(١) ما بين القوسين لم يرد في غير (ز) ، والإثبات أفضل وهو موافق لرواية الحديث في سنن ابن ماجه .

(٢) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة ، باب السواك (١٠٦/١) .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب المغازي ، باب مرض النبي ووفاته (١٦١٦/٤) .

(٤) أخرجه ابن ماجه ، باب ما جاء في ذكر مرض رسول الله (٥١٩/١) ، وفي كتاب الوصايا ، باب هل أوصى رسول الله (٩١١/٢) ، والنسائي ، كتاب الوفاة ، باب ذكر ما كان يقول النبي في مرضه (٢٥٩/٤) .

(٥) أخرجه ابن خزيمة ، والحاكم ، والبيهقي ، من طريق محمد بن إسحاق عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها ، في المستدرک ، كتاب الطهارة (٣٤٤/١) ، وقال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، وضعفه النووي في المجموع (٣٣٥/١) ، وابن خزيمة في كتاب الوضوء ، باب فضل الصلاة التي يستاك لها (٧١/١) ، وقال : استثنيت صحة هذا الخبر لأني خائف أن يكون محمد بن إسحاق لم يسمع عن محمد بن مسلم ولكن دلسه ، والبيهقي في الكبرى ، كتاب الطهارة ، باب تأكيد السواك عن القيام للصلاة (٣٨/١) ، وقال : هذا الحديث احد ما يخاف أن يكون من تدليسات محمد بن إسحاق . انظر : المغني عن حمل الأسفار (٨٠/١) ، البدر المنير (١٣/٢) ، تلخيص الحبير (٢٤١/٢) .

العلك ^(١) مقام السواك فيهن ، ولذلك كره العلك للرجال ، إلا ^(٢) في الخلوة لعذر ^(٣) . ويستوي عندنا إن كان في أول النهار أو في آخره ^(٤) .

وقال الشافعي - رحمه الله - : يكره السواك للصائم في العشي ^(٥) ، لأن النبي - ﷺ - روى عنه " أنه نهى الصائم عن السواك بالعشي " ^(٦) وروى عنه - ﷺ - (حاكياً عن ربه) ^(٧) - أنه قال : " الصوم لي وأنا أجزي به ، ولخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك " ^(٨) والأثر المحمود في الشرع يكره إزالته كدم الشهيد ^(٩) .

(١) العلك : بفتح العين مصدر علك يعلك أي المضغ ، وسمى العلك علكا لأنه يمضغ ، وهو ضرب من صمغ الشجر كاللبان يمضغ فلا ينماح ، والجمع علوك . انظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة علك (٦٧٢) ، تحرير ألفاظ التنبيه (١٢٦/١) ، المطلع (١٤٩) ، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٥٣٢/٢) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (هـ) .

(٣) كان يكون في فمه بخر . انظر : حاشية ابن عابدين (٤٥٤/٣) .

(٤) انظر : تحفة الفقهاء (٣٦٧/١) ، مختارات النوازل (٥٣/ب) ، الهداية (٢٦٦/٢) ، النهر الفائق (٤٣٧/٢) .

(٥) في (أ) و (ز) : " العشاء " .

(٦) أخرجه الدارقطني في السنن ، عن خباب عن رسول الله ، باب السواك للصائم (٢٠٤/٢) ، والبيهقي في الكبرى ، باب من كره السواك بالعشي إذا كان صائماً لما يستحب من خلوف فم الصائم (٢٧٤/٤) ، وضعفاه ، مسند البزار (٨٣/٦) . انظر : نصب الراية (٤٦٠/٢ ، ٤٦١) ، التحقيق في أحاديث الخلاف (٨٩/٢) .

(٧) ما بين القوسين ساقط من (جـ) و (هـ) ، و " عن ربه " لم يرد إلا في حاشية (ب) ، والله أعلم .

(٨) جزء من حديث أبي هريرة **t** أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب هل يقول إني صائم إذا شتم (٦٧٣/٢) ، ومسلم في كتاب الصوم ، باب فضل الصيام (٨٠٧/٢) .

(٩) انظر : الحاوي (٤٦٦/٣ ، ٤٦٧) ، الوسيط (٥٣٧/٢) ، روضة الطالبين (٣٣٨) ؛ الأم (١١١/٢) ، مختصر المزني (٥٩/١) .

واحتج أصحابنا بما روى عن النبي - ﷺ - أنه قال : " خير خلال الصائم السواك " ^(١) وسائر خلالاته دائمه ، فهذه أولى . ولأنه لتطهير الفم وحال الصوم بالتطهير أحق . فأما الحديث فغريب ^(٢) لا يعتمد عليه ^(٣) ، فإن صح فإنما ذلك في حق من استكثر السواك مع قلة الطعام فخيف عليه ، لأن السواك يزيد من الجوع ، فكان ذلك نهي شفقة ^(٤) .

وأما الحديث الآخر فإنما ^(٥) أراد بقوله : " أطيب عند الله (من ريح المسك) " ^(٦) الترغيب في محادثة الصوم ، فمن الناس من يكره ذلك لنكهة أفواههم ، وهذه عادة أبناء الدنيا فنهوا عن ذلك . والصائم مأمور بإزالة ما أمكن صيانة للناس عن الكراهة فيهلكوا ، وصيانة للطاعة من الرياء والعجب خصوصاً في الصوم ؛ لأنه أخفى العبادات عن البشر ، وهو يخالف دم الشهيد ؛ لأن ذلك أثر الظلم ولا بأس بإبدائه ؛ قال الله تعالى : M " # \$ % & ' (* + _) ^(٧) ولا رياء بعد الموت ^(٨) .

(١) أخرجه الدارقطني في السنن ، في كتاب الصيام ، باب السواك للصائم (٢٠٣/٢) ، والبيهقي في الكبرى ، باب السواك للصائم (٢٧٢/٤) ، وابن ماجه ، باب ما جاء في السواك والكحل للصائم (٥٣٦/١) ، والذي خرج أحاديث الدارقطني قال : إسناده ضعيف . انظر : تخريج الأحاديث الضعيفة من سنن الدارقطني (٢٥٣/١) .

(٢) الحديث الغريب : هو ما ينفرد بروايته راوي واحد . انظر : نزهة النظر (٢٣٢) ، تيسير مصطلح الحديث (٢٧) .

(٣) ورد في مسند البزار (٨٣/٦) قوله : ولا نعلم يروى هذا الكلام عن حباب عن النبي إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد .

(٤) انظر : شرح مختصر الطحاوي (٦٥٠/١ ، ٦٥١) ، مختلف الرواية (٦٨٦/٢ ، ٦٨٧) .

(٥) في (ز) : " قلنا " بدل " فإنما " .

(٦) ما بين القوسين لم يرد في (أ) ، (جـ) .

(٧) سورة النساء آية ١٤٨ .

(٨) انظر : التجريد (١٥٤٩/٣ ، ١٥٥٢) ، الأسرار (٢٢٤) ، تبين الحقائق (١٨٨/٢) ، المبسوط (٩٩/٣) ، اللباب في الجمع بين السنة والكتاب (٤٠٦/١) .

وقوله : " الرطب بالماء " ^(١) (مفسراً) ^(٢) من الخواص .

وقوله : " بالغداة والعشي " جميعاً من الخواص .

وقوله : " في الفريضة " يريد به صوم الفريضة ، من الخواص أيضاً وإنما ذكره تنبيهاً على غيره ؛ لأنه لما صح ذلك وحل في الفرض ، مع تنزيهه ^(٣) الفرض عن الزوائد ^(٤) ، فالنفل بذلك أحق ^(٥) .

مسألة :

كراهية العلك
للصائم

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمه الله - أنه كان يكره العلك للصائم .
وإنما كره لما فيه من التشبه بالفطر . ولأنه عرض العبادة للنقض ؛ لأنه لا يأمن ذلك ^(٦) .

ولم يفصل بين وجوه العلك ، وقد قيل : إنه أراد به إذا أعلك مرة فأمّا إذا كان لم يعلك فينبغي أن يقضى ؛ لأنه لا يؤمن أن يدخل في جوفه ماؤه . وإن كان أسود قالوا ينبغي أن يقضى ، وإن كان معلوكاً - لأنه متفتت لا يؤمن أن يدخل منه في الجوف شيء ^(٧) .

(١) ذكر الرطب بالماء مفسراً حتى لا يقع إشكال من كراهية أن يكون رطباً بالماء ، ولا يعتبر بما قاله أبو يوسف من أنه يكره بالمبلول لما فيه من إدخال الماء في الفم ، لأن ما يبقى من الرطوبة بعد المضمضة أكثر مما يبقى بعد السواك ، ولا يكره الرطب الأخضر . انظر : الثابة (٧٣/٤) ، ما شبه ابن عابدين (٤٥٨/٣) ، المحيط البرهاني (٣٥٧/٣) ، بدائع الصنائع (١٦٠/٢) .

(٢) في (د) " مفسر " .

(٣) في (د) : " منزلة " .

(٤) في (ب) : " الزيادة " ونحوه في حاشية (أ) .

(٥) في غير (أ) و (ب) : " أولى " .

(٦) انظر : الجامع الصغير (١٤١) ، الأصل (٢١٠/٢) ، فتح القدير (٣٤٥/٢) ، الفتاوى الوالوجية (٢٢٨/٢) .

(٧) انظر : العناية (٣٤٥/٢) ، حاشية سعدى جلي (٣٤٥/٢) ، حاشية ابن عابدين (٤٥٤/٣) ، تحفة الملوك (١٤٤) ، الينابيع (٥٣٨/٢) .

وعموم هذا ^(١) إشارة إلى أنه لا يكره العلك لغير الصائم ، ولكنه مستحب للرجال تركه ؛ إلا من عذر ، وذلك ^(٢) للنساء - لضعف أسنانهن - قائم مقام السواك للرجال ^(٣) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في الرجل يُجَنُّ ^(٤) رمضان كله / قال : ليس عليه قضاؤه ، وإن أفاق ^(٥) شيئاً منه قضاؤه كله ^(٦) .

[١-٦٩/أ]

في صوم من جن أو
أغمي عليه في
رمضان

قال : ولو أغمي ^(٧) عليه رمضان كله فإنه يقضيه - ولو أغمي عليه بعد ما يدخل أول ليلة منه قضى ما بقي من الشهر غير يوم تلك الليلة ، فإنه يجزئه ^(٨) .

(١) في (ز) : " وهذه إشارة " .

(٢) في (د) : " لكن " .

(٣) انظر : مجمع الأثر (٣٦٤/١) ، حاشية ابن عابدين (٤٥٤/٣) ، تبين الحقائق (١٨٥/٢) ، الهداية (٢٦٥/٢) ، الفتاوى التاتارخانية (٢٨٨/٢) .

(٤) الجنون : زوال العقل أو اختلاله بحيث يمنع جريان الأفعال والأقوال على نهج العقل إلا نادراً ، وإن كان حاصلاً أكثر السنة فمطبق وما دونه غير مطبق . انظر : المغرب ، مادة جن (١٦٦/١) ، كشف الأسرار (٢٧٧/٤) ، معجم المصطلحات الفقهية (٥٤٢/٢) ، معجم مصطلحات الأصول (١٠٩) ، التعريفات (٨٣) .

(٥) الإفاقة : الصحو ، وهي رجوع الفهم إلى الإنسان بعد سكر أو جنون أو إغماء ، والقوة بعد المرض . انظر : طلبه الطلبة (١٠٥) ، التوقيف (٧٩) ، معجم لغة الفقهاء (٧٩) .

(٦) انظر : الجامع الصغير (١٣٨) ، الأصل (١٩٦/٢) ، مختصر الطحاوي (٥٥) ، بدائع الصنائع (٢٣٣/٢) .

(٧) الإغماء في اللغة : الخفاء ، هو فتور غير طبيعي يزيل القوى ويعجز به ذو النهى عن استعماله مع قيامه حقيقة . انظر : مرآة الوصول (٤٤١/٢) ، أصول البزدوي (٢٨٠/٤) ، التعريفات (٢٦) .

(٨) انظر : الجامع الصغير (١٣٨) ، الأصل (١٩٦/٢) ، مختصر القدوري (٦٤) ، الفقه النافع (٣٩١٧/١) ، مختلف الرواية (٦٨٥/٢) .

طعن صاحب الطعن في ^(١) هذا ، فقال : إذا أفاق في شيء منه يجب أن لا يلزمه قضاءه ، إلا أن يفيق في يوم أو أيام فيلزمه ذلك القدر ، وهو قول زفر ^(٢) ^(٣) والشافعي ^(٤) - رحمهما الله - وأجاب أبو عبد الله الثلجي ^(٥) ^(٦) عن ذلك ، فقال : الأعدار أربعة أنواع ^(٧) : نوع منها غير ممتد لوقت الصلاة (و) ^(٨) لا لوقت الصوم ، وهو النوم ^(٩) فإنه لا يمتد يوماً ^(١٠) وليلة في العادات ولا يمتد شهراً . ونوع منها يحتمل الامتداد في وقت الصلوات ولا يحتمله في وقت الصوم غالباً ، وهو الإغماء ، فإنه قد يكون أياماً ولا يكون شهراً .

-
- (١) في (ج) : " طعن بعضهم في هذه المسألة " .
- (٢) زفر بن الهذيل بن قيس العنبري ، ولد سنة ١١٠ هـ ، كان من بحور الفقه ، جمع بين العلم والعبادة ، والفقه والحديث ، تفقه على يد الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - ووصف بأنه من أدق أصحاب الإمام نظراً ، خلف شيخه أبا حنيفة في حلقة درسه ، توفي في البصرة وهو قاض بها سنة ٢٥٨ هـ . انظر : سير أعلام النبلاء (٣٥/٨) ، الجواهر المضيئة (٢٠٨/٢) ، الطبقات السننية (٢٥٥/٣) ، طبقات الفقهاء (١٩) .
- (٣) انظر : المبسوط (٨٨/٣) وما بعدها ، تبين الحقائق (٢٠٦/٢) ، وسائل الأسلاف إلى مسائل الخلاف (١٠١) ، الهداية (١٣٣/٢) .
- (٤) انظر : المجموع (٢٥١/٦) ، الحاوي (٤٦٣/٣) وما بعدها ، مغني المحتاج (٥٨٣/١) وما بعدها ، البيان (٥٢٩/٣) .
- (٥) في (ز) : " البلخي " .
- (٦) هو محمد بن شجاع الثلجي ويقال البلخي ، أبو عبد الله البغدادي الحنفي الفقيه الحافظ المتكلم ، فقيه أهل العراق في زمنه ، تفقه على الحسن بن زياد وغيره من علماء عصره ، وذكر بمعرفة الحديث ، نصر مذهب أبي حنيفة واحتج له وقواه بالحديث ، له كتاب المناسك وال نوادر وغيرهما ، مات ساجدا سنة (٢٦٦) وقيل (٢٦٥) . انظر ترجمته في : الفوائد البهية (١٧١ وما بعدها) ، تاج التراجم (٢٤٢ وما بعدها) ، سير أعلام النبلاء (٣٧٩/١٢) ، لسان الميزان (٣٦١/٧) ، المنتظم (١٣٢/١٠) .
- (٧) انظر : الوافي في أصول الفقه (١٦٥٤/٤) ، تبين الحقائق (٣٤٠/١) ، الفتاوى التاتارخانية (٣٠٠/٢) ، الكافي للنسفي (١١٩/ب) .
- (٨) الواو ساقطة من (ز) .
- (٩) النوم : يدل على الجمود وسكون الحركة .
- في الاصطلاح : فترة طبيعية تحدث في الإنسان بلا اختيار منه وتمنع الحواس الظاهرة والباطنة عن العمل مع سلامتها ، واستعمال العقل مع قيامه ، فيعجز العبد عن أداء الحقوق . انظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة نوم (٩٦٨) ، كشف الأسرار (٢٧٧/٤) وما بعدها ، الوافي في أصول الفقه (١٦٥٤/٤) ، معجم الألفاظ الفقهية (٤٤١/٣) .
- (١٠) في (ب) و (ز) : " يوماً ولا ليلة " .

والنوع الثالث ، يحتمل الامتداد في وقت الصوم والصلاة جميعاً ، ويحتمل
الاقتصار في كل ذلك الاحتمال على سواء ، وهو الجنون .

والنوع الرابع هو ممتد حلقة في كل باب ، وهو الصبا ^(١) .

فأما الذي لا يمتد أصلاً - وهو النوم ، وهو عكس الصبا - فإنه لا يسقط
شيئاً من العبادات ؛ لأنه لا يوجب حرجاً ^(٢) ومشقة ، ولذلك لم تجب لأحد الولاية
عليه بسببه ^(٣) .

وأما الثاني فإنه جعل في الصلوات عذراً إذا امتد ، لأنه في حق الصلوات غالب
الوجود ، فقليل : إذا امتد زيادة على اليوم والليلة لم تجب الصلوات ، دفعاً للحرج لما
كان غالباً ، ولم يجعل عذراً في حق الصوم ؛ لأنه لما كان امتداده إلى كل وقت الصوم
نادراً لم يكن في إيجاب القضاء حرج ؛ ألا ترى أن المغمى عليه لا يأكل ولا يشرب ،
فكيف تمتد حياته على خلاف العادة إلا نادراً ^(٤) ؟ ولا حرج في النوادر فلم
يسقطه ^(٥) .

أما الجنون فإنه يحتمل الامتداد في حق الصلوات وفي حق الصيام جميعاً فإذا
امتدت أسقطها جميعاً ، وذلك أن يزيد على يوم وليلة ، وإذا امتد حتى استغرق وقت

(١) الصبا : بالكسر يطلق ويراد به الصغر والحداثة .

والمراد بالصبا هنا : أحوال الآدمي من وقت الولادة إلى وقت البلوغ .

انظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة صبي (٥٦٢) ، المصباح المنير (٢٠٠) ، معجم المصطلحات الفقهية
(٣٥٣/٢) الوافي في أصول الفقه (١٦٣٨/٤) ، التوضيح (٣٥٢/٢) .

(٢) الحرج في اللغة بمعنى الضيق ، وعند الفقهاء : يطلق على كل ما تسبب في الضيق ، سواء كان واقعاً على
البدن أم على النفس أو عليهما معاً . انظر : الموسوعة الفقهية (١٩٢/٢٨) ، المغرب ، مادة حرج
(١٩٢) ، مختار الصحاح (٧٣) ، الحدود الأنيفة (٧٠) .

(٣) انظر : كشف الأسرار (٢٧٨/٤) وما بعدها ، تقويم الأدلة (٤٤٩) الوافي في أصول الفقه (١٦٥٤/٤) .

(٤) لا يخفى أن ذلك في زمنهم ، أما اليوم فإن المغمى عليه يمكن أن يتغذى بالمغذيات الطبية .

(٥) انظر : أصول البزدوي (٢٨٠/٤) وما بعدها ، الكافي للسغناقي (٢٢٢٢/٥) وما بعدها .

الصيام أسقطه أيضاً ؛ لأن ذلك ليس بنادر فيوجب الحرج ، وإذا لم يمتد وقصر عن الشهر اعتبر بالإغماء فلا يسقط ^(١) .

وأما الرابع فمسقط بكل حال ؛ لأنه خلق ممتداً لما سبقه ^(٢) من أول الوجود ^(٣) .

هذا شرح كلام الثلجي ^(٤) ، وهو اختيار أبي عبد الله البلخي ^(٥) ، وإلى هذا الفرق والتعليل ذهب الشيخ أبو منصور الماتريدي ^(٦) في شرح هذا الكتاب ^(٧) (أيضاً) ^(٨) فثبت أن الاختلاف لم يقع في الوجوب ، وإنما وقع ذلك في دليل السقوط ^(٩) .

(١) انظر : أصول البزدوي (٢٦٣/٤) ، الوافي في أصول الفقه (١٦٣٥/٤) ، الهداية (٢٧٤/٢) .

(٢) في (ب) و (هـ) : " بما سبقه " .

(٣) حد الامتداد يختلف باختلاف أحوال العبادات ، فحد الامتداد في الصوم أن يستوعب الشهر ، وفي الصلاة أن يزيد على يوم وليلة ، عندهما أي أبي حنيفة وأبي يوسف ، وعند محمد بصيرورة الصلوات الفوائت ستاً ، بخروج وقت السادسة لأن الحرج إنما ينشأ من الوجوب عند كثرتها وكثرتها بدخولها . في حد التكرار وهو إنما يكون بخروج وقت السادسة . انظر : أصول البزدوي (٢٦٦/٤) وما بعدها ، التوضيح (٣٥٠/٢) ، تيسير التحرير (٢٦٢/٢) الوافي في أصول الفقه (١٦٣٦) ، كشف الأسرار (٢٦٧/٤) .

(٤) في (ز) : " البلخي " هنا وفيما يليه .

(٥) انظر ص (٤١٨) من البحث .

(٦) أبو منصور الماتريدي : محمد بن محمد بن محمود ، أبو المنصور الماتريدي ، نسبة إلى ماتريد من أعمال سمرقند ، من كبار العلماء وإمام المتكلمين ، وعرف بإمام الهدى عند الحنفية ، كان قوي الحجة مفهماً للخصوم ، تفقه على أبي بكر أحمد الجوزجاني ، وتفقه عليه إسحاق بن محمد السمرقندي ، وعبد الكريم بن موسى البزدوي ، له عدة مؤلفات ، وقد ورد أن كتبه لم تظّل إلى وقتنا الحالي ، كما ذكر الباحث د. محمد الفيومي في رسالته (أبو منصور الماتريدي شيخ أهل السنة والجماعة) ص ١٩٥ . انظر : تاج التراجم (٥٩) ، الأعلام (١٩/٧) ، معجم المؤلفين (٣٠٠/١١) ؛ الجواهر المضيئة (٣٦٠/٣) وما بعدها .

(٧) لم أقف على هذا الشرح .

(٨) ما بين القوسين لم يرد في (أ) و (هـ) .

(٩) إن سبب الوجوب هو شهود الشهر وقد وجد لقوله تعالى $L y \quad x \quad w v \quad u \quad M$ [البقرة ، آية ١٨٥] ، والمراد بعض الشهر ، والأهلية بالذمة ، وإنما المسقط للوجوب هو الحرج والمشقة ، بخلاف قول الإمام زفر والشافعي لا قضاء عليه لعدم وجوب الأداء بناءً على انعدام الأهلية ، أما عند الأحناف فالقضاء يجب للترك طالما لا حرج ومشقة . انظر : الأسرار (١٥٧/١) ، بدائع الصنائع (١٣٣/٢) ، الهداية (٢٧٥/٢) .

وأما إذا أغمي عليه بعد ما مضى جزء من الليلة الأولى من رمضان ، فإن صام يومها يجزئه ، لأن النية قد حصلت منه ؛ إذ ^(١) المسلم لا يخلو عن عزيمة الصوم في ليالي رمضان ^(٢) .

مسألة :

[٦٩/ب]

في الغلام يبلغ
في رمضان
والنصراني يسلم

محمد عن/ يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في الغلام يبلغ في النصف من رمضان في نصف النهار . قال : لا يأكل بقية يومه ، وليس عليه قضاء ما مضى من رمضان ، ويصوم ما بقي . وإن كان أكل في يومه الذي أدرك ^(٣) فيه لم يكن عليه قضاؤه ^(٤) .

وقال في النصراني يسلم أنه بمنزلة الصبي يبلغ سواء ^(٥) .
أما لزوم ما بقي فلا شبهة ^(٦)

(١) في (أ) (لان) .

(٢) انظر : البناية (٩٦/٤ وما بعدها) ، مختلف الرواية (٦٨٥/٢) ، الهداية (٢٧٣/٢) .

(٣) درك : الدال والراء والكاف أصل واحد يدل على لحوق الشيء بالشيء ووصله إليه ، ويقال : أدرك

الغلام والجارية إذا بلغا . انظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة درك (٣٣٣) ، مختار الصحاح (١٠٨) .

(٤) انظر : الجامع الصغير (١٣٩) ، الأصل (٢٠٠/٢) ، مختصر الطحاوي (٥٥) ، القدوري (٦٤) ،

مختصر اختلاف العلماء (١٥/٢ وما بعدها) .

(٥) انظر : مختصر الطحاوي (٥٥) ، بدائع الصنائع (١٣١/٢) ، شرح قاضي خان (٤٣٨/٢) ، فتاوى

قاضي خان (٩٦/١) ، الشرح الصغير للصدر الشهيد (١٨٨/١) .

(٦) الشبهة : الالتباس ، والشك .

وهو ما التبس أمره ، وخفيت حقيقته ، وشك فيه ، فلا يدري أحلال هو أم حرام ، وحق هو أو باطل

وهي على أنواع :

أ - شبهة العقد : ما وجد فيه الفعل صورة لا حقيقة ، كالزواج بغير شهود .

ب - شبهة الفعل وتسمى شبه اشتباه : أن يظن الحرام حلالاً فيأتيه ، مثل من ظن حل وطء أمة أبويه .

ج - شبهة المحل وتسمى شبهة الحكمية ، وهي أن يظن المحل محلاً فإذا هو ليس كذلك ، كمن وطء

امرأة في فراشه ظاناً أنها امرأته فإذا هي أجنبية .

د - شبهة الملك : أن يملك من الشيء جزءاً ، كوطء الأمة المشتركة ، أو تكون له فيه شبه ملك ، كسرقة

مال الابن ، والتصرف صادر عن ظنه الملك والإباحة . انظر : التعريفات (١٢٧) ، معجم لغة الفقهاء

(٢٥٧) ، معجم مصطلحات أصول الفقه (٢٤٣) ، الفقه الإسلامي وأدلته (٣٠/٦ وما بعدها) .

فيه لوجود الأهلية ^(١) وقيام دليل الوجوب ^(٢).

أما ما مضى فلا يجب على الكافر لعدم الأهلية ، وعلى الصبي لعدم أهلية الوجوب (لا) ^(٣) لعدم حكمه ^(٤) ، أو لأن الصبا عذر مسقط على ما ذكرنا ^(٥) . ولا يجب عليه قضاء هذا اليوم الذي أسلم فيه أو بلغ فيه الصبي ؛ لأن صوم (هذا) ^(٦) اليوم لا يصلح أن يجب بعضه ، فإذا بطل ما مضى منه قبل أن يبلغ لم يصح تكليف ما بقي وإن كان لم يأكل - وقد بلغ قبل انتصاف النهار - لم يصح صومه ذلك اليوم لما قلنا إنه لم يلزمه ، ولا يجب قضاؤه . وكذلك الكافر ^(٧) . بخلاف النفل ، فإن الصبي

(١) الأهلية : صلاحية الشخص للإلزام والالتزام ، بمعنى أن يكون صالحاً لأن تلزمه حقوق لغيره ، وتثبت له حقوق على غيره ، وصالحاً لأن يلتزم بهذه الحقوق . وهي أنواع :

١ - أهلية وجوب : هي صلاحية الشخص للإلزام والالتزام ، ومناطها الإنسانية ويعبر عنها بالذمة ، وهي صفة اعتبارية اعتبرها الشارع في الشخص تجعله أهلاً لثبوت الحقوق له وعليه .

٢ - أهلية الأداء : صلاحية الشخص لممارسة الأعمال التي يتوقف اعتبارها الشرعي على الفعل ، ومناط هذه الأهلية هو التمييز والعقل والعوارض التي تعدم الأهلية هي النوم والإغماء والجنون بالاتفاق ، والسكر على الخلاف ، أما العته فينقصها ، والسفه والغفلة والدين لا تؤثر فيها إلا أنها توجب الحد من تصرفات صاحبها لمصلحته كما في السفه والغفلة ، أو لمصلحة غيره كما في الدين ومرض الموت .

انظر : الوافي في أصول الفقه (٤/١٦٠ وما بعدها) ، المدخل الفقهي (٢/٧٨٣ وما بعدها) ، أصول الفقهاء زهرة (٢٩٩ وما بعدها) .

(٢) دليل الوجوب هو شهود الشهر ، ولزوم ما بقي لتحقيق السبب وهو شهود الشهر وتوافر الأهلية بالإسلام والبلوغ . انظر : أصول البزدوي (٢/٣٤٩) ، كشف الأسرار (٢/٣٤٩) .

(٣) حرف (لا) ساقط من غير (أ) و (ب) .

(٤) زيد بعده في (ز) : " وهو الأداء " .

(٥) ورد ذلك في المسألة السابقة .

(٦) ما بين القوسين لم يرد في (د) .

(٧) أما قضاء ما مضى فلا يجب على الكافر لأن صحة صومه متعلقة بتقديم الإيمان عليه ، أما الصبي فغير مخاطب . انظر : شرح مختصر الطحاوي (٢/٦٤١) وما بعدها ، بدائع الصنائع (٢/١٣١) وما بعدها ، فتح القدير (٢/٣٦٣ وما بعدها) .

إذا بلغ في غير رمضان قبل انتصاف النهار ، ولم يأكل ، فنوى النفل صح ؛ لأنه أهل له قبل البلوغ وبعده ^(١) .

وأما الحائض والنفساء فلا يصح منهما صوم النفل ها هنا لعدم أهلية الأداء في أول النهار ^(٢) .

وأما الكافر فقد ذكر في النوادر أن صومه في ذلك اليوم صحيح ^(٣) ، والذي كان عليه مشايخنا أن لا يصح ؛ لعدم أهلية الأداء في أول النهار ^(٤) وأما الإمساك في بقية النهار فمذهبننا . وكذلك النفساء إذا طهرت والحائض إذا طهرت ، وكذلك الكافر إذا أسلم والمجنون إذا أفاق ، والمسافر إذا أقام ^(٥) .

وقال الشافعي - رحمه الله - في هذا كله : لا يجب الإمساك ^(٦) .

وأجمعوا في حالة الحيض والنفاس أنه لا يجب الإمساك ^(٧) .

وأجمعوا فيمن أفطر عمداً أو خطأً أن الإمساك يلزمه ^(٨) .

(١) الفرق بين الصبي والكافر في هذه الصورة ، أن التطوع يصلح من الصبي قبل البلوغ لأنه أهل له ، أما الكافر فلعدم الأهلية لا يصح التطوع منه . انظر : النهر الفائق (٢/٤٥٠ وما بعدها) ، الهداية (٢/٢٧٢) ، البناية (٤/٩٣) ؛ الفتاوى التاتارخانية (٢/٣٠٢) .

(٢) انظر : البناية (٤/١٠٠) ، تبين الحقائق (٢/٢٠٥) ، حاشية الشلبي (٢/٢٠٤) .

(٣) لم ترد في نوادر المعلا ، ولكن وردت في الفتاوى التاتارخانية (٢/٣٠٢) .

(٤) انظر : البناية (٤/٩١ وما بعدها) ، المحيط البرهاني (٣/٣٦٩ وما بعدها) ، شرح مختصر الطحاوي (٢/٦٤١) .

(٥) انظر : تحفة الفقهاء (١/٣٦٤ وما بعدها) ، البحر الرائق (٢/٥٠٤ وما بعدها) ، الفتاوى التاتارخانية (٢/٣٠١) .

(٦) انظر : حلية العلماء (٣/١٧٥) ، البيان (٣/٤٦٥) ، المجموع (٦/٢٥٤) .

(٧) انظر : الإفضاح (١/١٩٤) ، مراتب الإجماع (٣٩) ، زبدة الأحكام (١٤٤) ، الإقناع في مسائل الإجماع (٢/٧٠٦) ، المغني (٣/٣٨) .

(٨) المراد إجماع أئمة المذهب الحنفي . انظر : الآثار (١/٣١٢) ، أحكام القرآن للخصاص (١/١٨٦) ، التجريد (٣/١٥١٥) .

احتج الشافعي بأن هذا شخص لا يلزمه الصوم ، لا ظاهراً ولا باطناً ، فلا يلزمه الإمساك ، كما في حالة الحيض ^(١) .

ولأصحابنا أنه **U** أمر بالإمساك في يوم عاشوراء فثبت به أنه من عجز عن حقيقة الصوم - وقد صار بحيث لو كان كذلك في أول النهار لزمه الصوم - أنه يلزمه الإمساك قضاءً لحق الوقت . (ولأن هذا شخص عجز عن حقيقة الصوم ، مع كونه أهلاً للصوم ، فيلزمه الإمساك قضاءً لحق الوقت الذي شرع) ^(٢) : كالذي أفطر عامداً أو ساهياً ^(٣) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - فيمن أصبح في رمضان صائماً ، ثم أكل أو شرب أو جامع ناسياً ^(٤) ، فظن أن ذلك يفطره ، فأكل بعد ذلك متعمداً . قال : عليه القضاء ، ولا كفارة عليه ^(٥) .

وهذا الفصل على ثلاثة أوجه :

أحدها : هذا الفصل / أنه لا كفارة عليه ، بلغه الحديث أو لم يبلغه .

[١-٧٠/١]

(١) انظر : المجموع (٢٥٥/٦) وما بعدها ، حلية العلماء (٢٤٥/٣) وما بعدها .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ز) و (الذي شرع) لم يرد في (ج) و (هـ) كما أن (ز) زيد فيها (شرع فيه) .

(٣) انظر : بدائع الصنائع (١٥٤/٢) وما بعدها ، تبين الحقائق (٢٠٣/٢) وما بعدها ، البحر الرائق (٥٠٤/٢) وما بعدها ، التجريد (١٥١٥/٣) وما بعدها ، الفتاوى التاتارخانية (٣٠١/٢) .

(٤) النسيان : الغفلة عن معلوم في غير حالة السنة ، فلا ينافي الوجوب ، ولا وجوب الأداء . وعرف أيضاً بأنه ترك الشيء عن ذهول وغفلة وهو خلاف التذكر . انظر : التعريفات (٢٣٧) ، المصباح المنير ، مادة نسو (٣٥٨) .

(٥) انظر : الجامع الصغير (١٤١) ، الأصل (٢٠١/٢) وما بعدها ، مختصر الطحاوي (٥٧) عيون المسائل (٣٨) ، المستجمع (٩٣٦/٣) .

الثاني : إذا احتجم^(١) ثم أفطر ، وهو يظن أنه صار مفطراً بالحجامة . فإن بلغه حديث الحجامة واعتمده لم تلزمه الكفارة ، وإن لم يبلغه ، أو بلغه وعرف تأويله^(٢) لزمته الكفارة^(٣) .

والثالث : إذا اغتاب^(٤) فظن أنه يفطره ، ثم أفطر متعمداً فعليه الكفارة كيف ما كان .

أما الفصل الأول فلأن الصوم قد فسد^(٥) بفعل النسيان^(٦) في القياس ، وهو قياس غير مهجور فقلنا إنه يصير شبهة في الاستحسان .

(١) الحجم في اللغة : المص ، يقال : حجم الصبي ثدي أمه : أي مصه ، ومن هنا سمي الحجم بذلك لأنه بمص الجرح ، وفعل المص يسمى الحجامة .

ولا يخرج استعمال الفقهاء للكلمة عن هذا المعنى اللغوي . انظر : الموسوعة الفقهية (٦٨/٢) ، مختار الصحاح ، مادة حجم (١٧١) ، معجم لغة الفقهاء (١٧٥) .

(٢) التأويل : تأويل الكلام ، هو عاقبته وما يؤول إليه ومن ذلك قوله تعالى : M ، - . L / [الأعراف ، آية ٥٣] ، ويأتي بمعنى التفسير .

واصطلاحاً : صرف اللفظ عن معناه الظاهر ، إلى معنى مرجوح ، يحتمله على سبيل الظن لدليل دل على ذلك . انظر : مقاييس اللغة ، مادة أول (٨٢) ، معجم مصطلحات أصول الفقه (١١٦) ، معجم لغة الفقهاء (١١٩) ، كشف الأسرار (٤٤/١) ، شرح الكوكب المنير (٤٦١/٣) .

(٣) انظر : فتح القدير (٣٧٦/٣) ، البحر الرائق (٥١٢/٢) .

(٤) اغتاب الرجل صاحبه اغتياياً إذا وقع فيه ، وهو أن يتكلم خلف إنسان مستور بسوء أو بما يغمه لو سمعه وإن كان فيه ، فإنه إن كان صادقاً فهو غيبة ، وإن كان كذباً فهو البهت والبهتان . انظر : لسان العرب ، مادة غيب (٦٥٦/١) ، المصباح المنير (٢٧٢) ، التعريفات (١٦٥) .

(٥) الفساد والبطلان في العبادات بمعنى واحد ، وهو عدم الصحة .

فعلى ذلك يكون المعنى هو الفعل الذي لا يترتب عليه الأثر المقصود منه . انظر : البحر الرائق (٤٧٢/٢) ، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٣١/٣) .

(٦) في (هـ) : " الناسي " وفي (و) : " بالفعل ناسياً ، وهو القياس " .

وروى (الحسن بن زياد) ^(١) ^(٢) عن أبي حنيفة - رحمهما الله - أنه قال : إن بلغه الحديث لزمته الكفارة ، لأنه علم أن القياس متروك ^(٣) .

والجواب : أن العلماء اختلفوا في العمل بحديث أبي هريرة - **t** - في هذا الباب ، وهو الذي روى أن النبي - **U** - قال للذي أفطر ناسياً : " تم على صومك (أو أتم صومك) ^(٤) فإنما أطعمك الله وسقاك " ^(٥) .

عملنا به نحن ولم يعمل به مالك ^(٦) ، فصار شبهة ^(٧) .

-
- (١) ما بين القوسين ورد في متن (ب) ، وألحق بالمتن من (أ) أيضاً غير مصحح ولم يرد في غيرها .
- (٢) الحسن بن زياد : هو أبو علي الحسن بن زياد اللؤلؤي ، الكوفي الأصل ، نزيل بغداد ، كان أحد البارعين في الرأي ، عالماً بروايات أبي حنيفة ، مقدماً في السؤال والتفريع ، درس مدة عند الإمام أبي حنيفة ثم اختلف إلى زفر وأبي يوسف بعد وفاته ، توفي سنة ٢٠٤هـ . انظر : سير أعلام النبلاء (٥٤٣/٩) ؛ الطبقات السنية (٥٩/٣) ؛ تاريخ بغداد (٣١٧/٧) ؛ الجواهر المضية (٥٦/٢) ؛ أخبار أبي حنيفة وأصحابه (١٣٣) .
- (٣) ذكر أن للإمام والصاحبين رأياً في وجوب الكفارة إذا علم بتأويل الحديث ، لانتفاء الشبهة ، والأصح عدم وجوب الكفارة وسيأتي شرح ذلك مفصلاً لاحقاً . انظر : مختلف الرواية (٦٤٩/٢) ، البناية (١٠٨/٤) ، فتاوى قاضي خان (١٠٤/١) ، الفتاوى التاتارخانية (٢٩٨/٢) ، ينباع (٥٣٣) .
- (٤) ما بين القوسين ساقط من (هـ) .
- (٥) الحديث رواه الأئمة الستة من حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة - **t** - أخرجه البخاري مع الفتح في كتاب الصوم ، باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً (١٥٥/٤) ، ومسلم في كتاب الصوم ، باب أكل الناسي وشربه لا يفطر (٨٠٩/٢) .
- (٦) انظر : الشرح الكبير (٥٢٥/١) ، شرح الزرقاني (١٨٩/١) ، المدونة (٢٨/١) مفردات المذهب المالكي في العبادات (٦٤٨/٢) .
- (٧) الاشتباه استند إلى القياس ، لأن القياس الصحيح يفترض أن لا يبقى الصوم بانتفاء الركن في حال الأكل ناسياً ، فإذا أكل بعده عامداً لم يلاق فعله الصوم فلا تجب عليه الكفارة ، وإن بلغه الحديث وعلمه ففيه روايتان عن أبي حنيفة ، الأولى : لا توجب الكفارة وصححها قاضي خان ، والثانية : توجب وكذا عنهما ، وجه الثانية لانتفاء الشبهة إذ علم الحديث وعلم أن القياس متروك والمتروك لا يورث شبهة .
- أما الأولى فاستندت إلى وجود الشبهة الحكمية نظراً لوجود الدليل النافي للحرمة وهو القياس .
- والصحيح عدم وجوب الكفارة في الحالتين لوجود الشبهة المستندة إلى الخلاف بين الأئمة في العمل بالحديث .
- انظر : المبسوط (٨١/٣) ، شرح مختصر الطحاوي (٦٥٣/٢) ، شرح الجامع الصغير قاضي خان (٤٧٤/٢) وما بعدها ، العناية (٣٧٥/٢) وما بعدها (٦٤٩/٢) فتاوى قاضي خان (١٠٢/١) .

وأما في فصل الحجامة : فإن الحجامة لا تفطر ^(١) في القياس ، فإن بلغه الحديث - وهو قوله **U** - " أفطر الحاجم والمحجوم " ^(٢) ، فاعتمده صار شبهة ، وإلا فلا يصير شبهة اعتباراً بالقياس ^(٣) .

وفصل النسيان عكسه ؛ لأنه فطر في القياس .

أما الغيبة فليست بفطر في القياس ، والحديث الوارد فيه أن النبي - **U** - قال : " الغيبة تفطر الصائم " ^(٤) . مؤول ^(٥) بالإجماع .

(١) في (ب) : " تفطر الصوم " وفي (أ ، د ، هـ ، و ، ز) : " ليست بفطر " .

(٢) رواه ابن حبان والحاكم و الترمذي واحمد ، من طريق رافع بن خديج ابن حبان ، باب حجامه الصائم (٣٠٦/٨) ، والحاكم في المستدرک في کتاب الصوم (٥٩١/١) ، وقال صحيح على شرط الشيخين ، والترمذي في کتاب الصوم ، باب كراهية الحجامة للصائم (١٤٤/٣) . وقال الترمذي بعده : حديث حسن صحيح ، ورواه الإمام أحمد في المسند (٦٦/٣) . وقال : أصح حديث في الباب حديث رافع بن خديج ، وللحديث طرق أخرى وروايات أخرى ذكرت في كتب التخریج . انظر : نصب الراية (٤٧٢/٢ وما بعدها) عمدة القاري (٤٩/١١ وما بعدها) .

(٣) لأن الحجامة لا تنافي ركن الصوم وهو الإمساك ، والقياس لا يقتضي ثبوت الفطر مما خرج ، وإنما الفطر مما يدخل .

فإن بلغه الحديث واعتمده على ظاهره غير عالم بتأويله فلا كفارة عليه عند الإمام محمد كذلك ، لأن قول الرسول عليه الصلاة والسلام لا يتزل عن قول المفتي ، وقول المفتي يورث الشبهة المسقطه ، وقول الرسول أولى . وعن أبي يوسف لا يسقطها ، لأن على العامي الاقتداء بالفقهاء لعدم علمه بالأحاديث ، فقد يكون منسوخاً أو مصروحاً عن ظاهره . انظر : فتح القدير (٣٧٦/٢ وما بعدها) ، بدائع الصنائع (١٥١/٢) ، البحر الرائق (٥١٢/٢ وما بعدها) العناية (٣٧٦/٢ وما بعدها) ، مجمع الأنهر (٣٥٥/١) ، الفتاوى الهندية (٢٦١/١) ، المختلف في الفقه (٦٧٦/٢) .

(٤) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات بلفظ (خمس يفطرن الصائم وينقضن الوضوء : الكذب والتميمة والغيبة ... إلخ) ثم قال : هذا حديث موضوع .

وقال ابن حجر حديث الغيبة إسناده ضعيف . انظر الموضوعات (١٩٥/٢ وما بعدها) ؛ الدراية (٣٨١/١) وما بعدها .

(٥) المقصود ذهاب الثواب فيصير كمن لم يصم ، وليس المراد في الحديث حقيقة الإفطار ، فلم يصّر ذلك شبهة . انظر : العناية (٣٧٩/٢) ، بدائع الصنائع (١٥١/٢) .

مسألة :

اثر جماع النائمة
والجنونة إذا كانتا
صائمتين

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في النائمة والجنونة إذا كانتا صائمتين فجامعهما زوجها . قال : عليهما القضاء ولا كفارة عليهما ^(١) .

قال صاحب الطعن : عذرهما فوق عذر الناسي فينبغي أن لا يلزمهما شيء ، وكيف يلزم الجنونة قضاء ^(٢) ؟

والجواب : أن الصوم لم يفسد بفعل الناسي استحساناً بالأثر ^(٣) ، والنائم ليس في معنى الناسي ، لأن الواقعة في حال النوم من غير أن تنتبه النائمة أمر مهجور قلماً يوجد فلا يعتبر شبهة ، والنسيان (أمر واقع غالب الوجود ^(٤)) ^(٥) .

وأما مسألة الجنون ^(٦) فتأويلها أن تفيق الجنونة ولا يستوعب جنونها الشهر ، فيصير بمثالة النوم والإغماء ، على ما سبق ذكره ^(٧) ، فلا يبطل القضاء لما ذكرنا أنه لا يوجب الحرج ، بخلاف النسيان ، لأنه يوجب الحرج ^(٨) .

(١) انظر : النهر الفائق (٤٦٠/٢) ، الجامع الصغير (١٤١) ، تحفة الفقهاء (٣٥٤/١) ، تحفة الملوك (١٤٣) ؛ شرح أبي اليسر (٩٤/١) .

(٢) لأن الناسي له قصد في حال الفطر أما النائمة والجنونة فلا قصد لهما أصلاً فلذلك عذرهما فوق عذر الناسي . انظر : المجموع (٣٣٥/٦) وما بعدها ، الحاوي (٤٣٠/٣) ، مغني المحتاج (٥٨٠/١) ، مختلف الرواية (٦٦٩/٢) .

(٣) أما جواب كيف يلزم الجنونة قضاء ؟

إن الجنون لا ينافي الصوم إنما ينافي شرطه أي النية وهي قد وجدت في هذه المسألة عدم فساد صوم الناسي مع فوات ركته استناداً للحديث (تم على صومك ٠٠) ، سبق تحريجه . انظر : حاشية ابن عابدين (٤٣٥/٣) وما بعدها .

(٤) في (ج) و (د) : " واقع غالب " ، وفي (هـ) : " غالب " ، وفي (ز) : " واقع غالباً " والمثبت من (أ) و (ب) .

(٥) انظر : الهداية (٢٨٢/٢) ، شرح قاضي خان (٤٦٥/٢) ، المبسوط (١٣٩/٣) .

(٦) في (هـ) و (د) " الجنونة " .

(٧) انظر تفصيل المسألة السابقة .

(٨) يرد كثيراً في الكتب بأن الأصل " مجبورة " فظن الكاتب أنها مجنونة ولكن يمكن تأويلها كما ذكر الشارح ، ومثلها نوت الصوم ثم جنت في بعض النهار ونامت ثم جامعها زوجها وأفادت فعلها القضاء . انظر : البناية (١١١/٤) ، فتح القدير (٣٨٠/٢) ، حاشية ابن عابدين (٤٣٥/٣) .

مسألة :

اثر النسيان في
الصوم

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في الصائم في شهر رمضان يأكل ويشرب ناسياً أو يجمع ناسياً . قال : ليس عليه شيء^(١) ، ولولا قول الناس (وروايتهم^(٢)) لقلت : يقضي . وهذه على هذا الوجه من الخواص . وقال بعضهم : قول الناس هو قول الأئمة ، وروايتهم حديث أبي هريرة . أي: لولا السنة لقلت بالقياس ، فترك القياس بالسنة التي روينها .

[١٠٧٠-ب]

ولأن النسيان أمر جبل عليه / الإنسان ، وأنه ينبعث من نفس العبادة ها هنا ، ويغلب وجوده ، فيجعل ما ينسب إليه مضافاً إلى صاحب الحق فلا يوجب عهدة ولا يوجد ذلك في غير الصوم^(٣) .

مسألة :

ما يوجب
القضاء دون
الكفارة

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في الصائم في رمضان ينظر إلى فرج المرأة من شهوة فيمني . قال : لا قضاء عليه ولا كفارة ، وإن لمسها^(٤) من شهوة - وهو صائم - في رمضان فأمنى . قال : عليه القضاء ولا كفارة عليه^(٥) .

(١) انظر : الجامع الصغير (١٣٩ وما بعدها) ، الأصل (١٧٣/٢) ، مختصر الطحاوي (٥٤) ، مختصر القدوري (١٦٢) ، الفقه النافع (٣٨٢/١) .

(٢) ساقط من (ب) و (ز) .

(٣) القياس أن يفطر لوجود ما يضاد الصوم ، ووجود مضاد الشيء معدوم له لاستحالة الجمع بين الضدين ، ووجه الاستحسان حديث المصطفى عليه الصلاة والسلام ، وأتباع السنة أولى ، ولأن النسيان أمر غالب الوجود ، ولا يمكن دفعه إلا بخرج ، فالصوم لا يوجد له هيئة مذكرة كالإحرام ، والشارع جعل الفعل منسوباً لله عز وجل ، والفعل معدوم معه من العبد فلا يندم الإمساك . انظر : المبسوط (٦٧/٣) ، البدائع (١٣٥/٢) وما بعدها ، فتح القدير (٣٢٧/٢) وما بعدها ، اللباب (١٣٢/١) ، مجمع الأنهر (٣٥٩/١) ، الكافي للسغناقي (٢٤٢٧/٥) ، الوافي في أصول الفقه (١٦٤٧/٤) وما بعدها .

(٤) اللمس : المس باليد . انظر : مختار الصحاح (٢٩٣) ، معجم مقاييس اللغة (٩٥٤) .

(٥) المراد باللمس بلا حائل ، فإن مسها وراء الثياب فأمنى فإذا وجد حرارة جلدها فسد ، وإلا فلا ، ووجوب القضاء لوجود ما ينافي الصوم ، ولا تجب الكفارة لتمكن النقصان في قضاء الشهوة ، والاحتياط في الصوم الإيجاب لكونه عبادة ، وفي الكفارات الدرء لأنها من الحدود . انظر : الجامع الصغير (١٤٠) وما بعدها ، الأصل (٢٠٤/٢) ، المبسوط (٧٢/٣) وما بعدها ، المختار (١٨٩/١) ، البحر الرائق (٤٧٤/٢) وما بعدها ، الاختيار (١٨٩/١) ، اللباب (١٣٣/١) .

وليس في كتاب الصوم النظر إلى الفرج إلا في بعض النسخ وليس بمشهور^(١).
أما النظر إلى سائر الأعضاء فإنه يفارق المس ؛ لأن الصوم إنما يفسد بمعنى الواقعة^(٢)
وصورتها أو بأحدهما ، والإنزال بالمس استمتاع بالنساء ، فأما النظر فليس باستمتاع
بالنساء لكن بنفسه فلم يفسد الصوم ، ولم تجب الكفارة بالمس لعدم صورة الواقعة^(٣).

فأما النظر إلى الفرج فإنه بمنزلة مس سائر الأعضاء في حرمة المصاهرة^(٤)
والرجعة^(٥) ، وكذلك المس بغير إنزال . والفرق بينهما أن حرمة المصاهرة بنيت على
الاحتياط^(٦) فتعدت من الحقيقة إلى الشبهات ، وللسبب شبه^(٧) بالمسبب ، ولذلك

(١) الغالب في كتب السادة الأحناف إطلاق النظر دون تحديد جزء وإن وجد في بعضها التحديد كما في هذا
الكتاب . انظر : : تبين الحقائق (١٦٨/٢) ، المحيط البرهاني (٣١٥/٣) ، بدائع الصنائع (١٣٧/٢) ، ملتقى الأبحر
(٣٦٠/١) .

(٢) وقع الشيء على الأرض وقوعاً ووقع بالعدو وأوقع بهم في الحرب .

والمواقعة والوقاع من كنايات الجماع . انظر المغرب (٣٦٥/٢) .

(٣) انظر : بدائع الصنائع (١٤١/٢) ، شرح قاضي خان (٤٦٣/٢) .

(٤) صهر : الصاد والهاء والراء يدل على القربى ، فالصهر هو الختن ، ويقال لأهل بيت المرأة أصهار ولأهل
بيت الرجل أختان ، ومن العرب من يجعلهم أصهاراً كلهم . انظر : مختار الصحاح ، مادة صهر (١٨٧) ،
معجم مقاييس اللغة (٥٥٥) ، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٣٩٤/٢) .

(٥) الرجعة : اسم من رجع رجوعاً ورجعة وله على امرأته رجعة ورجعة بكسر الراء وفتحها والفتح أفصح ،
وهي استدامة القائم في العدة أي إبقاء النكاح على ما كان ما دامت في العدة فإن النكاح قائم . انظر :
المغرب (٣٢٢/١) ، طلبة الطلبة (١٥١) ، أنيس الفقهاء (١٥٩) ، التعريفات (١١٢) .

(٦) الاحتياط : مصدر من الفعل احتاط يحتاط . يقال أحاطت الخيل بفلان ، واحتاطت به أحذقت به . وما
ذكره اللغويون عن معنى الاحتياط يدور حول الحفظ ، والمنع ، والأخذ في الأمور بالحزم والثقة .

اصطلاحاً : الاحتراز عن الوقوع في منهي أو ترك مأمور عند الاشتباه . انظر : الصحاح ، مادة
حوط (١١٢١/٣) ، لسان العرب (٢٧٩/٧) ، العمل بالاحتياط (٤٨) .

(٧) في (ز) : " والسبب شبهه بالمسبب " .

تعدى إلى عقد النكاح ، فكذلك تعدى إلى المس لعله السببية ، وذلك بصفة الشهوة من غير إنزال ؛ لأنه بذلك يصير سبباً للوطء .

والنظر إلى الفرج بعينه^(١) يصلح سبباً إذا كان عن شهوة ، بخلاف النظر إلى سائر الأعضاء ، فأما ها هنا فإن الفساد لوجود^(٢) معنى الواقعة دون السببية ؛ لأن الفساد ها هنا بالمناقضة يكون^(٣) .

ألا ترى أن النكاح لا يفسد الصوم ، وليس للمس عن شهوة بغير إنزال معنى الواقعة ولا صورتها فلم تثبت المناقضة ، وكذلك النظر إلى الفرج وإن اتصل به الإنزال فليس فيه معنى الواقعة ، لما قلنا إنه ليس باستمتاع بالمرأة ، وذلك كالاتمئاء أنه لا يوجب الفطر لما قلنا^(٤) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة في المسافر يدخل المصر قبل انتصاف النهار ، وقد نوى الفطر ثم ينوي الصوم . قال يجزئه إن لم يكن أكل .

في المسافر ينوي
الفطر فيدخل
المصر

وهذا واضح ؛ لأن المسافر أهل للصوم ، وقد لحقه وجوب الصوم ، وإنما تراخى^(٥) أدائه ؛ ألا ترى أنه يصح أدائه في السفر ، فإذا سقط السفر ووقت العزيمة باقٍ لزمه خطاب الأداء ، فصح أدائه^(٦) .

(١) في (أ) : " لعينه " .

(٢) في (د) و (ز) : " لوجود " وفي (هـ) : " بوجود " ونحوه في (ج) . وفي سائر النسخ تقرأ على الوجهين .

(٣) انظر : بدائع الصنائع (٣٨٧/٢) وما بعدها ، فتح القدير (٣٣١/٢ ، ٢٢٣/٣) وما بعدها ، العناية (٢٢٣/٣) .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

(٥) التراخي أي التمهّل ، وامتداد الزمان ، والإبطاء والتأخر وترك العجلة . انظر : معجم مصطلحات الفقهية (٤٥٣/١) ، معجم مصطلحات الأصول (٨٠) .

(٦) لو نوى المسافر قبل انتصاف النهار أي وقت النية أجزاءه ، لأن السفر لا ينافي أهلية الوجوب والأداء ، وإنما هو مرخص ، فإذا زال أصبح كالقيم لانعدام المرخص . انظر : الهداية (٢٧٣/٢) ، شرح قاضي خان (٤٤٢/٣) ، تبين الحقائق (٢٠٥/٢) ، النهر الفائق (٤٥٣/٢) .

مسألة :

ما يوجب المرء
على نفسه من
الصوم نذراً أو
يميناً

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في الرجل قال : لله علي أن
أصوم يوم النحر^(١) . قال : يفطره ويقضيه . وإن كان أراد يميناً فعليه يمين ، وكذلك
إذا قال : لله علي أن أصوم هذه السنة .

[أ-٧١/١]

قال : / يفطر يوم العيد^(٢) ويوم النحر وأيام التشريق^(٣) ثم يقضيها ، وعليه يمين
إن كان أراد يميناً^(٤) ، وهذا استحسان من علمائنا^(٥) ، والقياس أن لا يصح النذر^(٦)
بصومها - وكذلك الشروع لا يصح ؛ لأن هذه الأيام وقت تعيين المفطر شرعاً ، فلا
تبقى وقتاً للصوم ، كالليل^(٧) .

(١) يوم النحر : هو يوم العاشر من ذي الحجة وهو اليوم الذي تنحر فيه الهدايا والضحايا . انظر : معجم
لغة الفقهاء (٤٧٦) .

(٢) في (د) ، (هـ) و (ز) : " يوم الفطر " .

(٣) أيام التشريق : معروفة ثلاثة أيام بعد يوم النحر ، سميت بذلك ، لأنهم كانوا يشرقون فيها لحوم
الأضاحي وهو نشرها في الشمس لتجف ، وقيل لأن الهدى لا ينحر حتى تشرق الشمس . انظر : دستور
العلماء (٢١٤) ، فتح الباري (١٤٥) ، الموسوعة الفقهية (٣٢٦/٧) .

(٤) انظر : الجامع الصغير (١٤٢) ، الأصول (٢٠٧/٢) ، المبسوط (٩٦/٣) وما بعدها ، الهداية (٢٨٤/٢)
وما بعدها ، بداية المبتدى (٤٢) .

(٥) انظر : مختلف الرواية (٦٨٧/٢) ، التجريد (١٥٧٩/٣) وما بعدها ، التنبيه على مشكلات الهداية
(٩٦٣/٢) وما بعدها .

(٦) النذر : إيجاب عين الفعل المباح على نفسه تعظيماً لله تعالى . انظر : الروض المربع (٣٧٥/٣) ،
التعريفات (٢٣٦) ، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٤٠٨/٣) .

(٧) انظر : مختلف الرواية (٦٨٧/٢) ، المجموع (٤٤٠/٦) ، الإشراف (٤٤٧/١) ، المغني (٢٢/٩) الإفصاح
(٢١٢/١) .

ودلالة ما قلنا قول النبي ﷺ : " ألا لا تصوموا في هذه الأيام فإنها أيام أكل وشرب (وبعال) (١) " (٢) .

ولأصحابنا أن النبي عليه الصلاة والسلام نهي عن صيام هذه الأيام ، والنهي يدل على تحقق المنهي عنه لا محالة .

وبيانه : أن النهي ورد^(٣) لمعنى في غير الصوم ، لكن في وصفه ؛ لأن هذه الأيام أيام ضيافة^(٤) بالقرابين ، ويوم الفطر يوم أكل موافقة^(٥) للفقراء والمساكين فصار الأكل قرابة بوصفه ، وهو شهوة بأصله ، فصار الكف عنه قرابة بأصله معصية بوصفه فيبقى مشروعاً^(٦) ، وذلك كالصلاة عند الطلوع والغروب أنها مشروعة مع كونها

(١) ما بين القوسين لم يرد في (ب) وضرب عليه في (هـ) .

(٢) البعال : النكاح وملاعبة الرجل أهله . والمباعدة : المباشرة . انظر : النهاية (١/٤١) ، التعريفات الفقهية (٢٠٩) . وهذا اللفظ رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/٢٤٤) ، من حديث سعد بن أبي وقاص **t** قال " أمرني رسول الله ﷺ أن أنادي أيام منى ، أنها أيام أكل وشرب وبعال " ، وأيضاً روى من حديث أم خلدة الأنصارية قالت : بعث رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب **t** في أوسط أيام التشريق ينادي في الناس : " لا تصوموا في هذه الأيام فإنها أيام أكل وشرب وبعال " ورواه البيهقي (٤/٢٩٨) ، والدارقطني في السنن (٤/٢٨٣) ، من حديث أبي هريرة **t** أن رسول الله ﷺ بعث بديل من ورقاء الخزاعي على جمل أو رق يصيح في فجاج منى : " ألا إن الزكاة في الحلق واللثة ، ألا ولا تعجلوا الأنفس أن تزهق ، وأيام منى أيام أكل وشرب وبعال " . وقال الزيلعي : في إسناده سعيد بن سلام العطار رماه أحمد بالكذب وقال ابن حجر : متروك - وقال المنذري : إن لفظ بعال غريب . انظر : نصب الراية (٢/٤٨٤ وما بعدها) ، الدراية (٢/٢٨٧) ، تلخيص الجبير (٢/١٩٦ وما بعدها) .

(٣) في غير (أ) و (ب) : " وقع " .

(٤) زيد بعدها في (د) : " الله تعالى " .

(٥) تقرأ في (أ) : " موافقة " ، " مرافعة " .

(٦) المنهي عن الحنفية قسمان : قسم ما هو قبيح لذاته كالكفر وبيع الحر .

القسم الثاني : ما كان قبيحاً لمعنى في غيره وصفاً ، أي لصفة لغيره ، بحيث يكون لازماً للمنهي عنه ولا يقبل الانفكاك مثل ما هو في مسألتنا من صوم يوم النحر ، فصوم يوم النحر مشروع بأصله ، وهو الإمساك لله تعالى ، لكنه قبيح بوصفه وهو الإعراض عن الضيافة ، ورد ضيافة الله باعتبار أنه يوم عيد ، فيكون بذلك طاعة انضم إليها وصف هو معصية ، وكذلك الصلاة وقت طلوع الشمس ودلوها مشروعة بأصلها ، والنهي لغير الصلاة وهو التشبه بمن يعبد الشمس ، وهذا يكون النهي عن الفعل بمقتضى صحة المنهي عنه إذا كان النهي لغيره ولم يكن من الأفعال الحسية فإنه يقتضي الفساد . انظر : الكافي للسغناقي (٢/٦٢٣ وما بعدها) ، ضوء الأنوار (١١٦ وما بعدها) ، الحجج الشرعية (٨٨ وما بعدها) تقويم الأدلة (٩٥/٦٢) أصول السرخي (١/٨٥ وما بعدها) .

منهياً عنها ، فكذلك ها هنا^(١) ، ولكن يفطره ؛ لأنه لا ينفك عن وقوع المعصية وذلك حرام عليه ، فأمر بصوم يوم آخر . فإن صامه (صح) ؛ لأنه كذلك التزمه^(٢) .
وأما إذا أراد به^(٣) اليمين صار يميناً^(٤) .

أقسام صوم النذر
واليمين

وهذه أربعة فصول : إذا نوى اليمين كان نذراً ويميناً عند أبي حنيفة ومحمد - رحمه الله - ، وعند أبي يوسف - رحمه الله - هو يمين لا نذر^(٥) .
والثاني : إن نواهما كانا جميعاً عندها . وقال أبو يوسف - رحمه الله - هو نذر^(٦) .

والثالث : أن ينوي النذر^(٧) .

والرابع : أن لا تكون له نية ، وهو نذر بالإجماع^(٨) .

والحاصل أن أبا يوسف أبي الجمع بينهما ؛ لأن أحدهما حقيقة ، والآخر مجاز فلا يجتمعان^(٩) .

(١) انظر الحجج الشرعية (٩٢ وما بعدها) ، تقويم الأدلة (٦٣) .

(٢) انظر : التحرير (١٥٨٠/٣) ، المبسوط (٩٦/٣) وما بعدها) ، العناية (٣٨١/٢) وما بعدها) .

(٣) في (أ) : " منه " بدل " به " .

(٤) انظر : تبين الحقائق (٢١٥/٢) وما بعدها) ، حاشية ابن عابدين (٤٨١/٤) وما بعدها) ، فتح باب العناية (٥٨٨/١) وما بعدها) .

(٥) انظر : المختلف في الفقه (٦٩٨/٢) ، مختلف الرواية (٦٥٤/٢) ، تبين الحقائق (٢١٦/٢) ، غاية البيان (٢١٠/أ) .

(٦) انظر : المراجع السابقة .

(٧) انظر : مجمع الأنهر (٣٧٤/١) وما بعدها) ، الدر المنتقى (٣٧٤/١) وما بعدها) ، الفتاوى الوالوجية (٢٢٣/١) ، المستجمع (٩٤٨/٣) ، البناية (١١٤/٤) .

(٨) انظر : المراجع السابقة .

(٩) انظر : التلويح إلى كشف حقائق التنقيح (٨٧/١) ، التوضيح في حل غواص التنقيح (٨٧/١) .

ولأبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله - : أن صيغة الكلام نذر ، وإنما صار يميناً بحكمه ، وهو الوجوب^(١) ؛ لأن إيجاب^(٢) المباح بمثالة تحريم الحلال^(٣) . وهذا نظير شراء القريب أنه تملك بصيغة الشراء وإعتاق بحكمه . فكذلك ها هنا^(٤) .

والنذر بصوم سنة بعينها يتناول هذه الأيام لا محالة ، فإن صامها خرج عنه ، والأولى أن يفطر فيها ويقضيها^(٥) .

(١) الوجوب : هو صفة الفعل التي هي أثر الخطاب ، أي أثر الخطاب الذي يثبت في الفعل نتيجة لتعلقه به ، أي أنه هو الوصف الثابت للفعل وهو كونه مطلوباً جازماً .

(٢) والإيجاب : هو الخطاب الدال على طلب الفعل طلباً جازماً .

والواجب : هو الفعل الذي تعلق به الخطاب ، فالإيجاب والوجوب متحدان ، لأنهما معنى الفعل القائم بذاته المتعلق بالفعل ، مختلف بالاعتبار ؛ لأنه باعتبار القيام بإيجاب ، وباعتبار الفعل وجوب . انظر : التقرير والتحجير (١٠٦/٢) ، أصول الفقه للزحيلي (٤٥/١) .

(٣) تحريم الحلال (المباح) يمين عند الحنفية استدلالاً بقوله تعالى M ! " # \$ % & ') * (

+ , - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ; < = > ? [\] ^ _ ` { | } ~

التحريم ، آية : ٢-١ [. انظر : أحكام القرآن (٤٦٤/٣) وما بعدها) ، أسباب النزول (٥٠٤) وما بعدها) .

(٤) وثبوت حكم النذر واليمين ليس بجمع بين الحقيقة والمجاز ، بل هو نذر بصيغة لا غير ولكنه يمين باعتبار موجب حكمه ، وهو أن موجب النذر لزوم المنذور لا محالة ، فإذا لزم المنذور بالنذر صار تركه الذي كان مباحاً حراماً به ، وصار النذر تحريم المباح بواسطة حكمه ، هو لزوم المنذور ، وتحريم المباح يمين عندنا ، ومثل ذلك شراء القريب سمي إعتاقاً في الشرع ويستحيل أن يكون إثبات الملك إزالته لكنه بصيغته إثبات الملك والملك في القريب إذا كان ذا رحم محرم منه كالأب أو الابن يعتق عليه ، فكان الشراء إعتاقاً بواسطة حكمه وهو ثبوت الملك لا بصيغته . انظر : كشف الأسرار (٥٨/٢) وما بعدها ، الوافي في أصول الفقه (٣٩٦/١) وما بعدها ، الكافي للسغناقي (٧٧٥/٢) وما بعدها ، شرح الوقاية (٣٩٥/٢) وما بعدها ، تبين الحقائق (٢١٦/٢) ، غاية البيان (٢١٠/ب) .

(٥) البنائة (١١٤/٤) وما بعدها ، فتح القدير (٣٨٤/٢) وما بعدها) تبين الحقائق (٢١٧/٢) النهر الفائق (٤٦٥/٢) .

مسألة :

حكم إذا
نوى صوم
يوم النحر ثم
افطر

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في الرجل يصبح يوم النحر ينوي الصوم ، ثم يفطر . قال : لا قضاء عليه^(١) .

وعن أبي يوسف ومحمد - رحمهما الله - في النواذر أن القضاء يجب^(٢) ، واعتبرا الشروع بالنذر واعتبرا بالشروع في الصلاة عند الطلوع والغروب أنه مضمون ، فكذلك ها هنا ؛ وذلك لأنه شرع في القربة مبتدئاً^(٣) .

ووجه ظاهر / الجواب^(٤) أن الشارع في الصوم مباشر (للمعصية)^(٥) فصار مأموراً بقطعها من قبل صاحب الحق ، فاستحال أن تلزمه عهده .

فأما الناذر فإنه^(٦) التزم القربة الخالصة (لله تعالى)^(٧) ، وإنما العصيان من ضرورات المباشرة ، لا من ضرورات إيجاب المباشرة ، فلذلك صح النذر (به)^(٨) وليس كالصلاة ؛ لأن الشارع فيها غير مباشر للعصيان لكنه يحتمل الوقوع في العصيان (بأن يقيد بالسجدة حتى يصير صلاة)^(٩) فقبل أن يقع بقي مضموناً عليه ؛ وهذا لأن الشروع في الصلاة ليس بصلاة ، وإنما يتم فعل الصلاة بالركوع والسجود ، ولذلك قلنا فيمن حلف أن لا يصلي فشرع ، ما أنه لا يحث ، بخلاف الصوم ، ولما

(١) انظر : الجامع الصغير (١٤٣) ، الأصل (٢٠٨/٢) .

(٢) نواذر المعلا (٥٨/ب) ؛ الفتاوى الوالوجية (٢٢٩/١) .

(٣) انظر : الأصل (٢٠٨/٢) ، النافع الكبير (١٤٣) ، تبين الحقائق (٢١٩/٢) .

(٤) انظر : الكافي للسغناقي (٦٢٨/٢ وما بعدها) ، النهر الفائق (٥١٦/٢ وما بعدها) .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ز) .

(٦) في (د) : " فإنما " .

(٧) ما بين القوسين لم يرد في غير (أ) و (ب) .

(٨) ما بين القوسين لم يرد في غير (أ) و (ب) .

(٩) ما بين القوسين لم يرد في غير (أ) و (ب) و (ز) .

صار مضموناً لم يسقط هذا الحق عنه بالسجود ، وقد صار به عاصياً ، ف قيل : إذا قطعها بعدما سجد ضمنها أيضاً^(١) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في الرجل يصوم في شهر رمضان ثم يأكل متعمداً أو يشرب أو يجامع .

قال : عليه القضاء والكفارة^(٢) .

وإن أكل حجراً أو حصاة - وهو ذاكر لصومه - فعليه القضاء دون الكفارة^(٣) .

وإن دخل ذباب في حلقه ، وهو ذاكر لصومه فلا قضاء عليه ولا كفارة^(٤) .

فأما الواقعة فعليها الإجماع^(٥) ، وفيها ورد النص^(٦) عن رسول الله - ﷺ - أنه أوجب الكفارة على الذي سأله عن الواقعة .

(١) لأن الصوم ركنه واحد وهو الإمساك ، أما الصلاة ذات أركان متعددة من تكبير وقراءة وركوع وسجود . انظر : الكافي للسعناقي (٢/٨٩١ وما بعدها) ، الهداية (٤/٢٨٧ وما بعدها) ، البنائة (٤/١١٨ وما بعدها) .

(٢) انظر : الجامع الصغير (١٤٠) ، الأصل (٢/١٧٧) ، مختصر القدوري (٢٢٣) ، الفقه النافع (١/٣٨٦) .

(٣) انظر : المبسوط (٣/٧٦) ، الهداية (٢/٢٥٩) ، كتر الدقائق (٢/٤٧٩) ، البحر الرائق (٢/٤٨١) .

(٤) انظر : بدائع الصنائع (١/٣٦) ، ملتنقى الأبحر (١/٣٦١) ، شرح قاضي خان (٢/٤٤٤) ، الفتاوى الوالوجية (١/٢١٨) .

(٥) انظر : زبدة الأحكام (١٥) ، الإفصاح (١/٢٠٤ وما بعدها) ، الإقناع (٢/٧٣٣ وما بعدها) ، إرشاد المسترشد (١/٢٧٩) .

(٦) قال أبو هريرة **ت** : " بينما نحن جلوس عند النبي **ﷺ** إذ جاءه رجل فقال : يا رسول الله هلكت ، قال : مالك ؟ قال : وقعت على امرأتي وأنا صائم ، فقال رسول الله **ﷺ** : هل تجد رقبة تعتقها ؟ قال : لا ، قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا ، فقال : فهل تجد إطعام ستين مسكيناً ؟ قال : لا ، قال : فمكث النبي **ﷺ** فبينما نحن على ذلك أتى النبي **ﷺ** بعرق فيه تمر والعرق المكثل ، قال : أين السائل ؟ فقال : أنا ، قال : خذها فتصدق به ، فقال : الرجل أعلي أفقر مني يا رسول الله فوالله ما بين لابتها - يريد الحرتين - أهل بيت أفقر من أهل بيتي ، فضحك النبي **ﷺ** حتى بدت أنيابه ، ثم قال : أطعمه أهلك " .

* الحديث أخرجه البخاري ومسلم واللفظ للبخاري كتاب الصوم ، باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر (٢/٦٨٤) ، ومسلم في كتاب الصيام ، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان (٢/٧٨١) .

وأما الأكل والشرب فإن الفطر بهما أيضاً يوجب الكفارة عندنا لقوله -
u - : من أفطر في رمضان متعمداً فعليه ما على المظاهر (١) " (٢) .

أطلق الفطر فلا يصح تقييده بالمواقعة . بل نعمل بالمطلق (٣) فنجعله سبباً .
وبالمقيد (٤) فنجعله (٥) سبباً (٦) .

ولأنه ثبت أن الفطر هو العلة ، ويروى ذلك عن علي - t - ؛ لأن (٧)
الفطر تفسيره نقض الصوم بفعل ما يضاد المأمور به ، والأكل والشرب في نقض
الصوم فوق المواقعة ؛ لأن ذلك هو المقصود بالفطر ، ولذلك كان الثواب منه أكثر ،
وإنما الحظر حظر المناقضة ، ولذلك صح إلحاق المواقعة به حال النسيان (٨) .

(١) قال الزيلعي حديث غريب بهذا اللفظ ، والحديث لم أجده ، وقال ابن حجر في الدراية لم أجده هكذا ،
 والمعروف في ذلك قصة الذي جامع في رمضان ، وقال صاحب التنبيه : هذا الحديث منكر . انظر :
نصب الراية (٤٤٩/٢ وما بعدها) ، الرواية (٢٧٩/١) ، التنبيه (٩٢٤/٢) .

(٢) الظهار : هو تحريم الرجل امرأته عليه بقوله : أنت علي كظهر أمي . والمظاهر : هو الشخص الذي
صدر منه لفظ المظاهرة ، والظهار من فرق النكاح والفرقة فيه بآية على الراجح . انظر : كشف
اصطلاحات الفنون (١١٥٥) ، التعريفات (١٤٧) ، أنيس الفقهاء (١٦٢) ، طلبه الطلبة (١٠٥) .

(٣) المطلق : مأخوذ من الإطلاق في اللغة ، وهو الإرسال والشيوع .
واصطلاحاً : اللفظ الدال على مدلول شائع في جنسه . انظر : معجم مصطلح الأصول (٣٠٢) ، معجم
مصطلحات أصول الفقه (٤١٦) ، بيان كشف الألفاظ (٢٤) ، الحدود الأنيقة (٧٨) .

(٤) المقيد : هو عكس المطلق ، فهو ما قيد ببعض صفاته . انظر : بيان كشف الألفاظ (٢٤) ، ميزان
الأصول (٣٩٦) ، الحدود الأنيقة (٧٨) .

(٥) السبب : الأمر الظاهر المضبوط الذي جعله الشارع أمارة لوجود الحكم .

مثل شهود رمضان سبب لوجوب الصيام M u w v x y [البقرة ١٨٥] .
انظر : أصول الفقه (٥٤) ، الوجيز في أصول الفقه (١٣٥ وما بعدها) .

(٦) زيد بعده في (ز) سبباً عنه .

(٧) في (ب) : " ولأن " .

(٨) انظر : المبسوط (٧٤/٣ وما بعدها) ، شرح مختصر الطحاوي (٦١٦/٢ وما بعدها) ، التجريد
(١٤٩٨/٣ وما بعدها) ، الغرة المنيقة (٣٤١ وما بعدها) ، معرفة الحجج الشرعية (٣٥) .

أما إذا أكل الحصة والنواة فجعل فطراً ، وإن لم يكن محظوراً لوجود صورته ، والفطر يتكامل^(١) بوجود ما ينتقض الصوم صورة ومعنى ، ويقصر بوجود أحدهما ، والقضاء مما يحتاط فيه فكذلك الأداء^(٢) يحتاط فيه فانتقض بما ينتقض ركنه صورة ، كما انتقض بما ينقضه معنى ؛ لأننا لم نعرف وجوده إلا بصورته ومعناه ما يبقى الوصف أيضاً ، فمتى فات أحدهما بطل ، ولا كفارة عليه^(٣) ؛ لأنه لو وجد المعنى دون الصورة - وهو الإنزال عند المس - لم تجب الكفارة به ، فلأن لا تجب بالصورة / المفردة أولى^(٤) .

[١/ ٧٢ - أ]

وأما إذا دخل الذباب في حلقه فلأنه مغلوب من طريق الخلقة ، فصار مثل النسيان وزيادة ؛ ولأنه لم توجد فيه صورة الفطر ولا معناه^(٥) ولهذا قال مشايخنا - رحمهم الله - بأسرهم : إن من خاض الماء فدخل الماء في أذنه لم يفطره لما قلنا . أما إذا دخل الدهن في أذنه من غير فعله ، فقد قالوا : يجب القضاء ؛ لوجود المعنى ، وهو صلاح البدن ، كما إذا صبّه بنفسه (في أذنه)^(٦) .

(١) في (د) إنما يتكامل .

(٢) الأداء : القيام بالواجب في الوقت المعين له شرعاً ، والقضاء : ما فعل بعد وقت الأداء استدراكاً لما سبق له وجوب مطلق . انظر : ميزان الأصول (٦٢ ، ٦٣) ، الوجيز في أصول الفقه (١٠٤) ، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (١٦٢/١ وما بعدها) .

(٣) انظر : الهداية (٢٥٩/٢) ، حاشية ابن عابدين (٤٣١/٣) ، فتح القدير (٣٣٦/٢) .

المقصود بصورة الفطر الابتلاع ، أما المعنى هو وصل ما فيه صلاح البدن ونفعه للحواف . والجناية هنا قاصرة فأوجب القضاء فقط دون الكفارة .

(٤) سبق ذكر المسألة (٣٢٩) .

(٥) لم يكن فيه شيء لأنه لم يوجد صورة الفطر وهي المضغ والابتلاع ، ولا معنى وهو دخول ما فيه صلاح البدن ، ولا يستطيع الصائم أن يمتنع عن التحدث مع الناس فلا بد من أن يفتح فمه وما لا يمكن التحرز عنه فهو عفو . انظر : الجامع الصغير (١٤٠) ، الأصل (٢٠٥/٢) ، الهداية (٢٥٦/٢) ، المبسوط (٩٤/٣) ، البدائع (٣٥٣/٢) .

(٦) ما بين القوسين لم يرد في غير (أ) و (ب) .

وأما إذا صب الماء بنفسه في أذنه فإن الصوم لا يفسد عند بعض مشايخنا ، وهو الصحيح ؛ لأن هذا وجه معنوي لا صورة فيه ، ألا ترى أنه لا تجب به الكفارة بحال ، فإذا عدم المعنى ، ولا صورة له أصلاً لم يفسد به الصوم ، وقد عدم المعنى ، هاهنا ، لأن الماء يضره ولا ينفعه^(١) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمه الله - في الصائم يقيء^(٢) أقل من مائاً فيه ، فيعود بعضه ، وهو ذاكر لصومه . قال : ليس عليه قضاء ولا كفارة^(٣) ، والعود من الخواص ، فالقيء ضربان : عمد ، وما يغلبه من غير عمد ، وكل وجه من وجهين^(٤) : ملء الفم وما دونه ، ولا يخلو إما أن يعود شيء إلى جوفه أو يعيده . أما إذا قاء فلا يفسد صومه ، ملء الفم كان أو أقل منه^(٥) ، لما روي عن النبي - ﷺ - أنه قال : " من قاء فلا قضاء^(٦) عليه " ولم يفصل .

-
- (١) انظر : الهداية (٢٦٣/٢) ، حاشية ابن عابدين (٤٢٢/٣) ، تحفة الملوك (١٤٤) ، فتاوى النوازل (١٩) ، الفتاوى الوالوجية (٢١٨/٢) .
- (٢) (قاء) ما أكل (يقيء قئاً) : إذا ألقاه ، و (قيأه) غيره ، و (استقاء وتقياً) تكلف ذلك . انظر : المغرب ، مادة قياً (٢٠١/٢) ، مختار الصحاح (٢٧١) .
- (٣) انظر : الجامع الصغير (١٤٠) ، الأصل (١٦٦/٢) مختصر الطحاوي (٥٦) .
- (٤) في (ج) : " وكل ضرب على وجهين " ، وفي (ز) : " وكل وجه على نوعين " .
- (٥) انظر : تحفة الفقهاء (٣٥٦/١) ، مختصر القدوري (٦٢) ، اللباب (١٣٣/١) .
- (٦) أخرجه أصحاب السنن الأربعة أبو داود في الصيام - باب الصائم يستقيء عامداً (٣١٠/٢) والترمذي في كتاب الصوم باب ما جاء فيمن استقاء عمداً (٣٢٠) ، وابن ماجه في الصيام باب ما جاء في الصائم يقيء (٥٣٥/١ ، ٥٣٧) ، والنسائي في السنن الكبرى - كتاب الصيام - باب في الصائم يتقيأ (٢١٥/٢) ، من حديث أبي هريرة **t** مرفوعاً بلفظ : ((من ذرعه القيء فلا قضاء عليه)) ، وقال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل يقول : ليس من ذا شيء ، قال الخطابي : يريد أن الحديث غير محفوظ ، وقال الترمذي . حديث حسن غريب ، وقال محمد يعني البخاري : لا أراه محفوظاً . والحديث مع ضعفه فإن العمل عليه عند أهل العلم أن من ذرعه القيء فلا قضاء عليه ومن تعمد فعله القضاء . انظر : نصب الراية (٤٤٨/٤) ، تلخيص الحبير (٤١٠/٢) ، الإجماع لابن المنذر (١٥) ومعلم السنن (١١٢/٢) .

وأما إذا استقاء عمداً فعليه القضاء في ملء الفم ، لقوله **U** : " ومن استقاء عمداً ^(١) فعليه القضاء " ، وكذلك روي عن علي - **t** - ، وإن كان قليلاً فكذلك عند محمد - رحمه الله - ؛ لأن النص لم يوجب الفصل وإنما اعتبر الفعل ، ألا ترى أن الذي يخرج من غير عمد لا يفسد ، وفيه صلاح البدن (أيضاً) ^(٢) .

وقال أبو يوسف : " لا يفسد صومه (بالقليل) ^(٣) ؛ لأن القليل منه غير خارج في التقدير حتى لا يجعل حدثاً ، فكذلك لم يجعل فطراً ^(٤) .

واحتج الشافعي بهذه المسألة : إنكم لم توجبوا الكفارة ، وفيه صلاح البدن كالدواء ^(٥) .

والجواب أن صلاح البدن قد وجد ، ولكن لم يوجد فعل الفطر ، إلا أن هذا يدخل عليه إذا لم يتعمد ، والصحيح أن المعنى لم يوجد ؛ لأن صلاح البدن بفراغه عن الذي يخرج ، لا بالخروج ، بل الخروج عبارة عن زوال المانع ، بخلاف الدواء ؛ لأنه موجود يجوز أن ينسب إليه صلاح البدن قبل الاستفراغ ، وإنما يثبت (الفطر) ^(٦) بخلاف القياس .

وأما فصل العود : أما في القيء : فإن قاء ملء الفم ثم عاد بنفسه فسد الصوم عند أبي يوسف - رحمه الله - لأن ملء الفم خارج ، وعوده بمثلة صب الطعام في جوفه / . وقال محمد - رحمه الله - : لا يفسد ، وهو الصحيح ؛ لأن فعل الفطر لم توجد صورته ، ولا وجد معناه أيضاً ؛ لأن ما قاء لا يصلح غذاءً ولا يتغذى به عادة.

(١) ما بين القوسين لم يرد في (ز) .

(٢) ما بين القوسين لم يرد في غير (ز) .

(٣) ما بين القوسين لم يرد في غير (ز) .

(٤) انظر : الهداية (٢/٢٥٩) ، مختلف الرواية (٢/٦٦١) ، تنوير الإبصار (٣/٤٥١) ، شرح قاضي خان (١/٤٤٦) ؛ الفتاوى التاتارخانية (٢/٢٧٥) .

(٥) انظر : الأم (٢/١٠٠ وما بعدها) ، المجموع (٦/٣٣٩) .

(٦) ما بين القوسين لم يرد في غير (ز) .

وأما إذا أعاده فسد صومه عندهم جميعاً ؛ لأنه صار خارجاً ، وصارت الإعادة فطراً ، كما إذا جمع ريقه في كفه ثم ابتلعه^(١) .

وإن قاء أقل من ملء الفم ثم عاد (بنفسه)^(٢) لم يفسد صومه بالإجماع ؛ لأن ذلك ليس بخارج ، وإن أعاده فكذلك عند أبي يوسف لما قلنا^(٣) .

وقال محمد - رحمه الله - : يفسد ، لوجود الفعل ، والنص اعتبر الفعل .
والصحيح قول أبي يوسف ؛ لأن هذا غير الفعل الذي اعتبره النص^(٤) .

وإن تقيأ ملء الفم فسد صومه ، عاد أو أعاده^(٥) . وإن تقيأ أقل من ملء الفم فسد صومه عند محمد - رحمه الله - عاد أو أعاده ، لا يختلف .

وأما عند أبي يوسف ففيه روايتان : في رواية^(٦) : لا يفسد ، وهو قياس قوله ؛ لأنه ليس بخارج . وفي رواية : يفسد ؛ لأن الفعل الأول صار مؤكداً بالثاني ، فصار مثل ملء الفم^(٧) .

(١) الهداية (٢٥٨/٢) ، المبسوط (٦٠/٣) ، المختار (٤٥٠/٣) وما بعدها ، البناية (٤٩/٤) وما بعدها) .
الفتاوى الولولجية (٢١٩/١) .

(٢) ما بين القوسين لم يرد في غير (أ) و (ب) .

(٣) انظر : فتح القدير (٣٣٤/٢) وما بعدها ، البحر الرائق (٤٧٩/٢) وما بعدها ، تحفة الفقهاء (٣٥٦/١) وما بعدها) .

(٤) انظر : تبين الحقائق (١٧٤/٢) وما بعدها ، البناية (٥٠/٤) وما بعدها) .

(٥) في (ز) : " عاد ألو لم يعده " .

(٦) في (ز) : " في هذه الرواية " .

(٧) الخلاف في المسألة : أن محمد يعتبر الفعل في حق فساد الصوم ، والإعادة فعل ، كالتقيؤ ، وأبو يوسف يعتبر الخروج ؛ لأن الفطر يتعلق بالإدخال بعد الخروج ، وذلك إنما يتحقق بملء الفم . انظر : مختلف الرواية (٦٦١/٢) وما بعدها ، المبسوط (٦٥/٣) ، البدائع (١٣٩/٢) .

مسألة :

حكم أكل
ما بين الأسنان

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في الصائم يكون في أسنانه اللحم^(١) فيأكله متعمداً . قال ليس عليه قضاء ولا كفارة ، وإنما معناه أنه ابتلعه ، أما إذا استخرجه فأخذه بيده ثم ابتلعه فأكله يجب أن يفسد صومه^(٢) .

والمسألة على وجهين : إما أن يدخل جوفه أو يدخله^(٣) .

وإما أن يكون قليلاً أو كثيراً .

أما إذا دخل لم يفسد صومه بكل حال ؛ لأنه لم يوجد منه فعل الفطر (صورة)^(٤) ولا معناه أيضاً ؛ لأن هذا^(٥) لا يتغذى به البدن بوجه ، وليس من جنس ذلك . ولأنه مغلوب من كل وجه خلقة فأشبهه^(٦) الذباب^(٧) .

وأما إذا ابتلعه ؛ فإن كان قليلاً لم يفسد به الصوم عندنا ، وقال : زفر - رحمه الله - يفسد ؛ لأنه أكل^(٨) ، فصار كما لو أخرجه ثم أكله^(٩) . ووجه قولنا : أن القليل تابع لأسنانه ، فصار بمعنى الريق وأما إذا كثر فليس بتابع في العادات ، فوجب

(١) في (و) : " شيء من لحم أو غيره " .

(٢) انظر : الجامع الصغير (١٤٠) ، الأصل (٢٠٥/٢) ، المبسوط (٩٤/٣) وما بعدها .

(٣) صححت هذه الكلمة في حاشية (أ) و (ب) : إلى " لم يدخله " لكنها ضبطت في حاشية (أ) " يدخله " ، والصواب ما في المتن كما يدل عليه ما يليه والله أعلم .

(٤) ما بين القوسين لم يرد في (هـ) و (د) و (ز) .

(٥) في (د) : " مما لا يتغذى " .

(٦) في (د) و (هـ) : " كما في " بدل " أشبه " .

(٧) سبق ذكر المسألة مفصلة ص (٣٣٧) .

(٨) في (د) ، (هـ) ، (و) : " أكله " .

(٩) انظر : الهداية (٢٥٧/٣) ، مختلف الرواية (٦٦٨/٢) وما بعدها ، العناية (٣٣٢/٢) .

أن يفسد به الصوم ، ولا تجب الكفارة ، لما قلنا أنه لا يتغذى به والفصل بينهما ما يكون في الأسنان في العادات ، وأدناه مثل الحمصة^(١) (٢) .

وعن محمد - رحمه الله - في الصائم إذا ابتلع سمسة في أسنانه لم يفسد به الصوم^(٣) ، وإن أخذ سمسة ابتداءً فابتلعها فسد صومه ولم توجب الكفارة ؛ لأنه ناقض^(٤) لكننا احتطنا في إيجاب القضاء ، ولو مضغها لم يفسد صومه^(٥) . ومسألة أكل ما في الأسنان من خواص الكتاب .

مسألة :

في غياب نية
الصوم والفطر في
رمضان

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمه الله - في الرجل يكون في رمضان كله لا ينوي الصوم ولا الفطر . قال : عليه قضاؤه^(٦) ، وهذه من خواص هذا الكتاب

(١) الحمصة : (الحمص) حب معروف بكسر الحاء وتشديد الميم . انظر : المصباح المنير كتاب الحاء (٩٣) .

(٢) جعل الفاصل بين الكثير والقليل مقدار الحمصة ، فإن كان دونها فهو قليل ، والحمصة فصاعداً كثير ، ومن المشايخ من جعل الفاصل كون ذلك مما يحتاج في ابتلاعه إلى الاستعانة بالريق أو لا ، الأول قليل ، والثاني كثير ، وهو حسن ؛ لأن المانع من الحكم بالإفطار بعد تحقق الوصول كونه لا يسهل الاحتراز عنه ، وذلك فيما يجري بنفسه مع الريق إلى الجوف لا فيما يعتمد في إدخاله ؛ لأنه غير مضطر فيه . انظر : البدائع (١٣٦/٢) ، المبسوط (٩٤/٣) وما بعدها ، تحفة الملوك (١٤١) . العناية (٣٣٣/٢) ، فتح القدير (٣٣٣/٢) ، البناية (٤٨/٤) .

(٣) في (أ) " فسد صومه " .

(٤) في غير (ب) : " ناقص " .

(٥) ولم يفسد الصوم في حال مضغ السمسة لأنها تتلاشى وتلرز بأسنانه فلا تصل إلى جوفه .

وفي الكافي ، ورد إن مضغها لا يفسد إلا أن يجد طعمه في حلقه وهذا حسن حتى يكون الأصل في كل قليل مضغه . انظر : تبين الحقائق (١٧٣/٢) ، ملتنقى الأبحر (٣٦٢/١) ، فتح باب العناية (٥٧٦/١) فتاوى قاضي خان (١٠١/١) ، فتاوى النوازل (١٥١) ، الكافي (١١٦/أ) فتح القدير (٣٣٣/٢) ، الينابيع (٥٣٢/٢) .

(٦) انظر : الجامع الصغير (١٣٨) ، شرح قاضي خان (٤٣٨/٢) ، الهداية (٣٦٩/٢) .

(أيضاً) ^(١) وقد ذكرنا أن من أغمي عليه بعدما غربت الشمس من الليلة الأولى من رمضان / أنه يصير صائماً في يومها ، ولم يعرف منه نية الصوم ولا الفطر ، لكننا حملنا أمره على النية بناءً على ظاهر حاله ^(٢) . فلم يكن بد من التأويل في هذه المسألة .

[أ/٧٣ - أ]

وتأويلها : أن يكون مسافراً أو مريضاً لا ينوي شيئاً ، وذلك مطلق له ، فلا يصلح حاله دليلاً على العزيمة ، أو رجلاً متهتكاً اعتاد الفطر في رمضان ، فإن حال مثله لا يدل على عزيمة الصوم ولا يصير صائماً إلا أن ينوي ^(٣) .

وقال زفر - رحمه الله - : يصير صائماً بغير نية ، لأنه متعين بأصله ووصفه جميعاً ولم يلزمه تعيين وصفه ، فكذلك أصله ، كمن وهب نصاب الزكاة من فقير أن ذلك يجزئه من الزكاة ، لما قلنا فكذلك هذا ^(٤) .

ولأصحابنا قول الله تعالى : $Lo\ nm\ l\ k\ j\ i\ h\ M$ ^(٥) .

وقول النبي - ﷺ - : " الأعمال بالنيات " ^(١) .

(١) ما بين القوسين لم يرد في (ج) و (و) . و " هذا الكتاب " لم يرد في غير (ب) و (د) . كما أن في (أ) و (ب) : " هذا " بدل " هذه " .

(٢) سبق ذكر المسألة (ص ٣٢٠) .

(٣) انظر العناية (٣٦٩/٢) ، فتح القدير (٣٦٩/٢) ، شرح قاضي خان (٤٣٨/١) .

(٤) يرى الإمام زفر أن النية شرط للتعيين ، وزمان رمضان متعين لصوم رمضان بتعيين الله فلا حاجة إلى النية ، وإذا لم يلزم تعيين الوصف ، فكذلك لم يلزم تعيين الأصل ، ويرد بأن الوصف متعين ولكن نحتاج إلى تعيين الأصل لأنه متردد بين أن يكون الإمساك عادة أو حمية وبين أن يكون لله تعالى فلا بد من النية ليصير لله تعالى ، والعبادة اسم لما يأتيه العبد باختياره خالصاً لله ، والاختيار والإخلاص لا يتحققان بدون النية . انظر : البدائع (١٢٥/٢ وما بعدها) ، شرح مختصر الطحاوي (٦٠٦/٢ وما بعدها) ، البناية (٩٨/٤ وما بعدها) ، المختلف في الفقه (٦٨٥/٢) .

(٥) سورة البينة آية (٥) .

ولأن الصوم عبادة خالصة ، فإذا حصلت من غير اختيار حصلت جبراً ،
وذلك ينافي معنى العبادة (٢) .

وأما إذا أطلق النية فإنه يجوز عندنا على أنه تعيين (٣) ، لا على أن التعيين
(عنه) (٤) موضوع ، وأنه حاصل جبراً .

وأما مسألة الزكاة ، فإن نوى الصدقة - كما ذكر في الجامع الكبير (٥) - فقد
أتى بأصل النية ، فصار إطلاقه تعييناً - كما في مسألتنا .

وإن نوى الهبة أو ذكرها ، صح ودفع عن الزكاة استحساناً ؛ لأن الهبة من
الفقير مستعار عن الصدقة بدلالة الظاهر ، واللفظ يحتمل الاستعارة . فأما هنا فعدم
لما عليه ، والعدم لا يصلح مستعاراً عن الوجود (بحال) (٦) (٧) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في الصائم يخاف إن لم يفطر
أن يزداد عيناه وجعاً ، أو حماه شدة . (قال (٨)) : أفطر (٩) .

الفطر لمن خاف
زيادة المرض

(١) متفق عليه ، رواه البخاري في باب كيف بدأ الوحي إلى رسول الله ﷺ (٣/١) ، ومسلم في كتاب
الإمارة ، باب قوله عليه الصلاة والسلام إنما الأعمال بالنيات (١٥١٥/٣) .

(٢) انظر مختلف الرواية (٦٦٧/٢ وما بعدها) ، الهداية (٢٧٥/٢ وما بعدها) شرح قاضي خان (٤٣٨/٢) ،
تبين الحقائق (٢٠٨/٢) ، الكافي للسغناقي (٥٥٧/٢) .

(٣) في (ز) : " تعيين عنه " .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ج) و (د) .

(٥) الجامع الكبير (١٩) .

(٦) ما بين القوسين لم يرد في (ج) . وزيد بعده في (ج) و (ز) " وأعاد مسألة السواك ، والذي يشبه
السواك غسل الفم على ما مر " .

(٧) انظر : البدائع (٥٩/٢ وما بعدها) ، الجامع الكبير (١٩) ، شرح قاضي خان (٤٣٨/٢) ، تبين الحقائق
(٣١/٢) ، الفتاوى الهندية (٢١٥/١) ، الكافي للنسفي (١٢٠/أ) .

(٨) كلمة (قال) لم ترد في غير (ب) وفي المطبوع من الجامع الصغير : " فإنه يفطر " .

وحاصل ذلك : أن المرض لا يوجب إباحة الفطر بنفسه ، بل بعلة^(٢) الحاجة والمشقة . بخلاف السفر ، فإنه يوجب بنفسه^(٣) . والفرق أن العلة الأصلية هي المشقة والخرج . والمرض أنواع ، منها ما يوجب المشقة ومنها مالا يوجب مشقة في حكم الفطر ، بل (الكف)^(٤) خير له^(٥) ، فلم يصح موجباً على الإطلاق ، كالنوم لم يجعل حدثاً على الإطلاق^(٦) ، لما قلنا . فأما السفر فيوجب المشقة بكل حال فلذلك لم يجب^(٧) الفصل^(٨) .

وإذا ثبت هذا ، قلنا : إذا خاف المريض التلف ، أو ذهاب عضو ، لزمه^(٩) الفطر ؛ لما روينا أن النبي - ﷺ - مر برجل ظل عليه في السفر ، فسأل عنه ، ف قيل : إنه صائم ، فقال : " ليس من البر الصيام في السفر " / ^(١) .

[١ / ٧٣ - ب]

(١) انظر : الجامع الصغير (١٤١) ، مختصر الطحاوي (٥٥) ، مختصر القدوري (٦٣) ، التجنيس (٤٠٦/٢) ، المختار (١٩٢/١) .

(٢) العلة : هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً عنه . انظر : التعريفات (١٥٦) ، الميزان في الأصول (٣٥٧) ، الموسوعة الفقهية (١٤٦/٢٤) ، أصول الفقه لخلاف (٦٣) .

(٣) أصول الفقه لأبي زهرة (٢١٨) ، الكافي للسغناقي (٢٠٧٧/٥) .

(٤) ساقط من (ز) .

(٥) أكد فريق من الأطباء على أن الصوم له القدرة على المساهمة بشكل فعال في علاج العديد من الأمراض ، مثل أمراض الجهاز الهضمي ، ارتفاع ضغط الدم ، السكر ، أمراض الكبد .

(٦) لم يجعل النوم حدثاً على الإطلاق ، وإنما حدثاً في حال النوم الذي يتيقن به خروج شيء عادة . انظر : تحفة الفقهاء (٢٢/ وما بعدها) ، الهداية (١١٤/١) .

(٧) في (أ) : يوجب .

(٨) انظر : البناية (٧٦/٤) ، مختصر الطحاوي (٦٤٠/٢) وما بعدها ، الهداية (٢٦٧/٢) ، الكافي للنسفي (١١٨/ب) .

(٩) المرض الذي يخاف منه الهلاك يوجب الإفطار بعد أن كان الإفطار مباحاً ، حتى لا يلقي الإنسان بنفسه إلى التهلكة . انظر : بدائع الصنائع (١٤٢/٢) ، البناية (٧٦/٤) وما بعدها ، الينابيع (٥٤٠/٢) ، الفتاوى الهندية (٢٦٣/١) .

فأما إذا لم يخف ذهاب عضو ، لكنه خاف زيادة المرض وامتداده ، فإنه يفطر أيضاً عندنا^(٢) .

وقال الشافعي - رحمه الله - : لا يفطر^(٣) .

وأصله التيمم^(٤) ، يباح عندنا لمن خاف أن يطول مرضه بإصابة الماء ؛ لأن زيادة المرض سبب (وصول التلف^(٥)) إلى النفس^(٦) ، واعتبر الشافعي - رحمه الله - هلاك النفس أو ذهاب العضو ، فكذلك هذا^(٧) ، فأما الصائم إذا جُهِد^(٨) بالصوم

(١) رواه البخاري ، في كتاب الصوم ، باب قول النبي ﷺ لمن ظلل عليه واشتد الحر ، (٦٨٧/٢) ؛ ومسلم في كتاب الصوم ، باب جواز الفطر والصوم للمسافر (٧٨٦/٢) .

(٢) انظر : الفقه النافع (٣٨٩/١) ، مجمع الأثر (٣٦٦/١) ، حاشية ابن عابدين (٤٦٣/٣) .

(٣) انظر : روضة الطالبين (١٤٧) ، الوسيط (٣٦٩/١) ، أسنى المطالب (٤١/٣) .

(٤) التيمم : في اللغة : مطلق القصد ، وفي الشرع : قصد الصعيد الطاهر ، واستعماله بصفة مخصوصة لإزالة الحدث . انظر : التعريفات (٧٥) ، أنيس الفقهاء (٥٧) ، معجم لغة الفقهاء (١٥٢) ، البناءة (٥١٠/١) .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٦) انظر : تحفة الفقهاء (٣٨/١) ، مختصر القدوري (١٥) ، المبسوط (١١٦/١) وما بعدها ، مختلف الرواية (٣٨٩/١) .

(٧) المرض أقسام :

أ - أن لا يكون يستتضر باستعمال الماء فيه كالتيسير من الحمى فلا يجوز له أن يتيمم .

ب - أن يخاف التلف من استعمال الماء ، فيجوز له أن يتيمم ، لأنه مريض يخاف من استعمال الماء فجاز له أن يتيمم .

ج - أن يخاف من استعمال الماء فيه شدة الألم وتطول البرء ويأمن التلف فيه قولان :

١ - نص عليه في القديم بجواز التيمم وبذلك يوافق رأي السادة الأحناف في قولهم .

٢ - لا يتيمم ؛ لأنه قادر على الماء ولا يخاف التلف .

د - أن يخاف من استعمال الماء ويأمن التلف وشدة الألم ، فحكمه على القولين في القسم الثالث .

وعلى هذا نجد أن الخلاف ظاهري مع الأحناف ، لأن الراجح في مذهب الشافعية جواز التيمم . انظر : المجموع (٣٠٨/٢) وما بعدها ، مغني المحتاج (١٣١/١) وما بعدها ، الحاوي (٢٧٠/١) وما بعدها ، الخلافات للبيهقي (٣٦١/١) ، تحفة المحتاج (١١٧/١) .

(٨) جهده : حمله فوق طاقته ، و (الجهد) و (الجهود) : المشقة . انظر : المغرب ، مادة جهد (١٧١/١) ، معجم مقاييس اللغة (٢١٠) .

فحرث^(١) كبده فدخل مخاضة^(٢) ماء بارد ليبرد به كبده ، أو أخذ بفيه ثم مجه ، فقد ذكر في النوادر^(٣) عن أبي حنيفة - رحمة الله عليه - أن ذلك مكروه ؛ لأنه منتفع به ، وإن لم يكن فطراً^(٤) ، ذكره في^(٥) المنتقى^(٦) . والله أعلم .

(١) فحرث : الحاء والراء والثاء أصلان متفاوتان : أحدهما : الجمع والكسب ، والآخر : أن يهزل الشيء ، ومنه حرث ناقتة : هزلها . انظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة حرث (٢٤٠) .

(٢) في غير (ب) : " مخاضة " .

(٣) لم أقف عليه في النوادر ووجد في الفتاوى التاتارخانية (٢٨٩/٢) ؛ والفتاوى الهندية (٢٥٣/١) .

(٤) انظر : النهر الفائق (٤٠٩/٢ وما بعدها) ، البحر الرائق (٤٩٠/٢) ، المحيط البرهاني (٣٥٧/٣) ، الفتاوى التاتارخانية (٢٨٩/٢) .

(٥) زيد بعده في (ز) : " وروى عن أبي يوسف كالهجود - كذا - " .

(٦) ورد في المحيط البرهاني ، نقلا عن المنتقى (٣٥٧/٣) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الحج^(١)

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في الرجل يدخل مكة بغير إحرام^(٢) ، ثم يخرج من عامة ذلك إلى الوقت^(٣) فيحرم بحجة عليه . قال يجرئه من دخوله مكة بغير إحرام^(٤) .

في الرجل
يدخل
مكة بغير
إحرام

(١) الحج لغة : بفتح الحاء وكسرهما لغتان وهو القصد ، وقيل الزيارة .

شرعاً : قصد موضع مخصوص ، وهو البيت ، بصفة مخصوصة ، في وقت مخصوص ، بشرائط مخصوصة .
انظر : تهذيب اللغة ، مادة حجج (٢٥٠/٣) ، الصحاح (٣٠٣/١) ، الاختيار (١٩٨/١) ، تبين الحقائق (٢٣٤/٢) .

ثبتت فرضيته بالكتاب لقوله تعالى M | { ~ حُجُّ الْبَيْتِ } [آل عمران : ٩٧] ، والسنة ، فقال عليه الصلاة والسلام : " أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا " .. الخ رواه مسلم في كتاب الحج ، باب فرض الحج مرة في العمر (٩٧٥/٢) .

والإجماع حيث قال ابن قدامة : أجمعت الأمة على وجوب الحج على المستطيع في العمر مرة وقد فرض في السنة السادسة للهجرة . انظر : تبين الحقائق (٢٣٦/٢) ، المغني (٨٥/٣) ، الحج والعمرة (٩) .

(٢) الإحرام لغة : مصدر أحرم إذا دخل في حرمة لا تنتهك .

شرعاً : الدخول في حرمت مخصوصة ، بالنية مع الذكر أو الخصوصية . أي التلبية أو ما يقوم مقامها من سوق الهدي وتقليد البدن . انظر : المعجم الوسيط مادة حرم (١٦٩/١) حاشية ابن عابدين (٥٥٥/٣) ، النهر الفائق (٧١/١) .

(٣) الوقت : أي الميقات المكاني ، وهو يختلف باختلاف الناس . انظر : المغرب مادة وقت (٣٦٤/٢) ، العناية (١٠٩/٣) .

(٤) انظر : الجامع الصغير (١٤٧) ، الأصل (الكافي ٤٣٤/٢) ، المختلف في الفقه (٧٧٥/٢) ، بداية المبتدئ (٥٤) ، الفتاوى التاتارخانية (٣٥٧/٢) .

(وإن تحولت السنة فخرج فأحرم بحجة كانت عليه لم يجزئه من دخوله مكة بغير إحرام)^(١) ووجب عليه لدخول مكة بغير إحرام إما عمرة^(٢) وإما حجة^(٣) .

وأصل هذه المسألة : أن من أراد دخول مكة لحاجة لزمه أن يدخلها محرماً كما إذا دخلها زائراً^{(٤)(٥)} .

وقال الشافعي - رحمه الله - : ليس عليه شيء ؛ لأن الدخول دون السكنى ، وليس على ساكني مكة إحرام أبداً ، فلأن لا يلزم الداخل فيه أولى ، وإنما شرع الإحرام للحج والعمرة . فإذا نوى ذلك لزمه ، والخطابون^(٦) لا يلزمهم الإحرام ، وكذلك من كان منزله وراء الميقات حل له دخول مكة بغير إحرام^(٧) .

(١) ما بين القوسين ساقط من (أ) ، وهو موجود أيضاً في المطبوع من الجامع الصغير .

(٢) العمرة في اللغة : اسم من الاعتماد وأصلها القصد إلى مكان عامر ، ثم غلب على الزيارة على وجه مخصوص .

شرعاً : اسم لزيارة مخصوصة . انظر : المغرب مادة عمر (٨٣/٢) ، المصباح المنير (٢٥٥) ، طلبة الطلبة (١١٢) ، أنيس الفقهاء (١٤١) .

(٣) انظر : البدائع (٢٤٩/٢) ، تبين الحقائق (٣٩٨/٢) ، البحر الرائق (٨٨/٣) ، المنيع (٢٥٠/١) .

(٤) زيد في (ز) : عندنا .

(٥) انظر : مختصر القدوري (٦٦) ، الفقه النافع (٤٠٦/١) ، الهداية (٣٠٥/٢) ، الفتاوى الوالوجية (٢٦٦/١) .

(٦) الخطابون : يقال للذي يحتطب الحطب فيبيعه حطاب والجمع خطابون ، والحطب ما أعد من الشجر شيوياً للنار ، انظر : تاج العروس مادة حطب (٢٩٠/٢) .

(٧) للإمام الشافعي قولان فيمن أراد دخول مكة لحاجة تتكرر ، كتجارة ، أو كان مكياً مسافراً يستحب له أن يحرم ولا يجب عليه شيء . الثاني : يجب عليه . وإذا قالوا يجب عليه إذا دخل مكة بغير إحرام فالصحيح من المذهب أنه لا قضاء عليه . انظر : الحاوي (٣٦٦/١) ، حلية العلماء (٢٧٢/٣) ، المجموع (١٠/٧) .

ولنا حديث ابن عباس - **t** - أن النبي - **r** - قال : " لا يحل دخول مكة بغير إحرام ^(١) " .

ولأن هذه بقعة معظمة ^(٢) لا تسقط حرمتها بحال : ألا ترى أن النبي - **u** - " اعتذر يوم فتح مكة حين دخلها وعلى رأسه مغفر ^(٣) : بأنها ^(٤) إنما أحلت لي ساعة من نهار ثم عادت حراماً إلى يوم القيامة " ^(٥) .

وإنما شرع تعظيمها بحج أو عمرة . ولما كان تعظيمها لازماً لها لا يحتمل أن يسقط ، كان ما يقع به قضاء حقها لازماً ^(٦) أيضاً ^(٧) . وهذا استدلال بالإجماع ^(٨) .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة بمعناه في كتاب الحج ، باب من قال لا يجاوز أحد الوقت إلا محرماً (٤١١/٣) ، والطبراني في معجمه الكبير (٤٣٥/١١) ، وأخرجه الشافعي في الأم (١٣٨/٢) .

وقال ابن حجر في الدراية (٦/٢) : أخرجه ابن أبي شيبة ، والطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً ، وفيه خصيب ، والشافعي عن ابن عباس بإسناد صحيح لكنه موقوف .

(٢) في (أ) عظيمة .

(٣) مِغْفَر : زرد من الدرع ينسج على قدر الرأس يلبس تحت القلنسوة ، وقيل هي حلق يجعلها الرجل أسفل البيضة تسبغ على العنق فتقيه . انظر : لسان العرب مادة غفر (٢٥/٥) ، تاج العروس (٢٤٨/١٣) .

(٤) في (ب) : يا أيها الناس . وكذلك صحح في (أ) أيضاً ، والمثبت من سائر النسخ وهو موافق لرواية الحديث .

(٥) حديث المغفر رواه البخاري : " أن النبي **r** دخل عام الفتح وعلى رأسه المغفر " ، كتاب الحج ، باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام (٦٥١/٢) .

أما حديث " إنما أحلت لي ساعة من نهار " فقد رواه البخاري في كتاب الحج ، باب لا يحل القتال بمكة (٦٥١/٢) .

(٦) في (ب) : فما كان يقع به قضاء حقها كان لازماً ، وكذا في حاشية (أ) و (ز) : " ما كان يقع " .

(٧) انظر : مختصر اختلاف العلماء (٦٥/٢) ، مختلف الرواية (٧٢٩/٢) ، المبسوط (١٦٤/٤) ، فتح القدير (١١٢/٣) .

(٨) انظر : مختصر اختلاف العلماء (٦٧/٢) ، الاستذكار (٣٥٠/١٣) .

وليس كذلك أهل مكة ، لأنهم جعلوا رصداً^(١) لهذا البيت ، فصاروا (بهذا المعنى)^(٢) معظمين لهذا البيت ، وكذلك من كان منزله وراء الميقات ؛ لأنهم رصد أيضاً وتبع للحرم ، فصار ذلك حظهم من التعظيم ، وصاروا كأهم منه^(٣) .

فأما الآفاقي^(٤) فعليه تعظيمه أيضاً ، وذلك بحج أو عمرة / ؛ ألا ترى إلى قوله تعالى : M (* + , - .)^(٥) .

وأراد به بني مدلج^(٦) وغيرهم ممن يسكن وراء الميقات^(٧) . فإذا ثبت أن ذلك واجب فإن أحرم لذلك بحجة أو عمرة أجزأه^(٨) .

إذا خرج
إلى الميقات
فأحرم
بحجة عليه

فإن خرج إلى الميقات فأحرم بحجة عليه ، حجة الإسلام^(٩) أو^(١٠) غيره ، فإن ذلك يجزئه عما لزمه بسبب دخول مكة ؛ لأن الواجب عليه تعظيم هذه البقعة

(١) رصداً : هم القوم الذين يرصدون كالحرس والخدم ، مأخوذ من الراصد للشيء الرقيب له . انظر : لسان العرب مادة رصد (١٧٧/٣) ، مختار الصحاح (١٢٨) .

(٢) ما بين القوسين لم يرد في (أ) .

(٣) انظر : شرح معاني الآثار (٣٤٢/٢) ، بدائع الصنائع (٢٤٧/٢) ، شرح قاضي خان (٥٢٤/٢) ، غاية البيان (٢٢٢/ب) .

(٤) الآفاقي : من هو خارج المواقيت ، كأهل البصرة والكوفة وغيرهم . والصواب أفقي ، والأفق واحد آفاق ويقال آفاق السماء والأرض أي نواحيها . انظر : المغرب مادة أفق (٢٤١/١) ، البدائع (٢٤٦/٢) ، غاية البيان (٢٢٢/ب) ، التعريفات الفقهية (١٥٢) .

(٥) سورة التوبة (٧) .

(٦) بني مدلج : هم بطن من خزاعة وقيل من بني أسد . انظر : تهذيب الأسماء (٥٦٥/٢) ، اللباب في تهذيب الأنساب (١٨٣/٣) .

(٧) انظر : أحكام القرآن للجصاص (٣٦١/١) ، تفسير السمرقندي (٤٠/٣) .

(٨) انظر : بدائع الصنائع (٢٤٩/٢) ، العناية (١١٠/٣) ، المستجمع (١٠١٢/٣) .

(٩) حجة الإسلام المراد بها الحجة التي تجب في أصل الشرع على المكلف وسميت كذلك تبعاً للنص الذي دل على أن الحج أحد أركان الإسلام . انظر : القاموس الفقهي (٦٩) .

(١٠) في (ب) : و .

بالإحرام لا قصده بالإحرام ؛ ألا ترى أنه في الابتداء لو أتاه^(١) محرماً بما عليه من حج الإسلام لم يلزمه غيره فكذلك هذا^(٢) .

وهذا كمن نذر أن يعتكف في شهر رمضان أجزاءه عنه صوم رمضان عن صيام الاعتكاف ؛ لما قلنا إن الواجب عليه أن يصوم شرطاً لصحة الاعتكاف^(٣) ، لا أن يقصده بالصوم ، فكذلك هذا^(٤) .

فإن تحولت السنة فحج حجة عليه من الوقت ، فإن ذلك لا يجزئه عما لزمه من دخول مكة بغير إحرام ؛ لأنه لما لم يقض حق البقعة حتى تحولت السنة صار مفوتاً ، فصار بالتفويت ديناً عليه مقصوداً ، فلم يتأد إلا بإحرام له مقصود ، كما لو نذر أن يعتكف شهر رمضان فصامه ولم يعتكف^(٥) .

ثم أراد أن يعتكف في العام القابل في شهر رمضان عما لزمه لم يجزئه ، لما قلنا إنه بالتفويت صار مضموناً عليه ، فلزمه صوم مقصود^(٦) للاعتكاف بالتفويت ، فلم يجزه صيام شهر رمضان ، كما إذا أطلق النذر بالاعتكاف فكذلك هذا^(٧) .

(١) في (أ) : " أتى " .

(٢) تأسيس النظر (٨٨) ، الهداية (٤٦١/٢) ، المنسك المتوسط (٨٢) ، المحيط البرهاني (٤١٤/٣) ، البحر الرائق (٨٨/٣) ، حاشية الشليبي (٣٩٦/٢) ، حاشية اللكنوي (٤٦٠/٢) .

(٣) الاعتكاف لغة : افتعال من عكف ، وهو متعد ، مصدره العكف بمعنى الحبس والمنع ، شرعاً : اللبث في المسجد مع النية . انظر : مختار الصحاح مادة عكف (٢٢٣) ، البناء (١٢١/٤) ، اللباب (١٣٩/١) .

(٤) انظر : المبسوط (١٦٧/٤) ، بدائع الصنائع (٢٤٩/٢) ، فتح القدير (١١١/٣) ، الدر المنتقى (٤٤٩/١) .

(٥) انظر : التجريد (٢٠٢٢/٤) ، بدائع الصنائع (٢٤٩/٢) ، الفتاوى التاتارخانية (٣٥٨/٢) ، مجمع الأثر (٤٤٩/١) .

(٦) في (ب) : " فلزم صومه مقصوداً " .

(٧) انظر : الأسرار (١٤٥) ، الهداية (٤٥٨/٢) ، تبين الحقائق (٣٩٨/٢) ، البناء (٤٢٤/٤) ، حاشية اللكنوي (٤٥٨/٢) .

مسألة (١) :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في رجل يطوف^(٢) الطواف الواجب في جوف الحجر . قال : إن كان بمكة فليعد الطواف ، وإن أعاد على الحجر أجزأه . وإن كان قد رجع إلى أهله فعليه دم ويجزئه^(٣) . وأصل هذا أن الطواف في الحج ثلاثة : طواف التحية ، ويقال له طواف القدوم ، وطواف اللقاء ، وطواف إحداث العهد بالبيت^(٤) .

والثاني طواف الزيارة ، وطواف الإفاضة وطواف يوم النحر^(٥) .

والثالث : طواف الوداع وطواف الصدر^(٦) .

الأول سنة^(٧) (٨) ، والثاني فرض^(٩) (١٠) ، والثالث واجب^(١١) .

(١) في (هـ) و (و) : باب في الطواف والسعي بدل المسألة .

(٢) الطواف لغة : الدوران حول الشيء . شرعاً : الدوران حول البيت الحرام . انظر : المصباح المنير مادة

طوف (٢٢٧) ، تحرير ألفاظ التنبيه (١٥٠) ، التعريفات الفقهية (٣٦٥) ، معجم لغة الفقهاء (٢٣٩) .

(٣) انظر : الجامع الصغير (١٦٠) ، المبسوط (٤٦/٤) ، بداية المبتدى (١٦٦) ، بدائع الصنائع (١٩٩/٢) ، الاختيار (٢٠٩/١) ، تبين الحقائق (٣٧٢/٢) .

(٤) انظر : تبين الحقائق (٢٧٥/٢) ، حاشية الشلبي (٢٧٥/٢) .

(٥) النهر الفائق (٢٠٥/١) ، اللباب (١٥٠/١) .

(٦) الاختيار (٢٠٩/١) ، النهر الفائق (٢٢٢/١) .

(٧) السنة في الاصطلاح : هو ما طلب الشارع فعله من المكلف طلباً غير حتم ، ويعرف عند الأصوليين

بالمندوب أو السنة أو النفل . انظر : كشف الأسرار (٣١١/٢) ، شرح الكوكب المنير (٤٠٢/١) ، الوجيز في أصول الفقه (١٢٩) .

(٨) انظر : الهداية (٣٢٩/٢) ، تبين الحقائق (٢٧٥/٢) ، البنائة (٣٥٦/٤) .

(٩) الفرض : ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه ، والفرض والواجب عند الجمهور مترادفان ، أما عند الحنفية

فالواجب ما ثبت بدليل ظني فيه شبهة ، كصدقة الفطر ثبتت بدليل ظني وهو خير الواحد . يراجع بتوسع

في كل من : أصول السرخي (١١٠/١) ، كشف الأسرار (٣٠٣/٢) ، التوضيح (٢٦٧/٢) .

(١٠) انظر : الهداية (٣٥٣/٢) ، النهر الفائق (٢٠٥/٢) .

(١١) انظر : الهداية (٣٦٠/٢) ، بدائع الصنائع (٢١٥/٢) .

وإنما الطواف حول البيت سبعة أشواط ، يبدأ من الحجر الأسود فيستلمه ، ثم يأخذ عن يمينه على باب الكعبة ، كل شوط من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود^(١) .

صفة

الطواف

ويطوف وراء الحطيم - وهو الحجر - وذلك عن يسار الكعبة ، وهو من البيت ؛ لما روي أن عائشة - رضي الله عنها - " نذرت أن تصلي في البيت ، فأمرها رسول الله - ﷺ - أن تصلي في الحطيم " ، وقال : إنه من البيت إلا أن قومك قصرت بهم النفقة فأخرجوه عن قواعد إبراهيم U " (٢) .

وسمي حجراً لما منع من البيت ، والحجر المنع^(٣) .

[١/٧٤ - ب]

وسمي حطيماً / لأنه كسر من البيت والحطم الكسر^{(٤)(٥)} ، وإنما يتصور أن يدع الطواف على الحطيم أن يتسور الحائط أو تكون الكعبة تُبنى فيطوف حول موضعه^(٦) دون الحطيم .

(١) في (أ) و (د) و (هـ) و (و) : " من الحجر إلى الحجر " . و " إلى الحجر الأسود " لم يرد في (ب) و (ز) وعليه علامة الزيادة في (أ) ، والمثبت من (ج) .

(٢) ورد بلفظ النذر في المبسوط (١٤/٤) ، وفي شرح قاضي خان (٥٨١/٢) وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير (٥٣١/٢) : لم أره بلفظ النذر ، وورد في السنن عنها قالت : " كنت أحب أن أدخل البيت فأصلي فيه ... " . انظر : أبو داود ، كتاب المناسك ، باب في الحجر (٢١٤/٢) ، الترمذي ، كتاب الحج ، باب ما جاء في الصلاة في الحجر (٢٢٥/٣) ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح . النسائي " المجتبى " ، كتاب الحج ، باب الصلاة في الحجر (٢١٩/٥) . وأخرجه أيضاً ابن خزيمة في كتاب المناسك ، باب استحباب الصلاة في الحجر (٣٣٥/٤) .

(٣) انظر : مقاييس اللغة مادة حجر (٢٧٨) ، المصباح المنير (٧٦) . انظر : فتح الباري (٣٧٩/٦) .

(٤) في (د) : " والحطيم الكسير " وفي أ " والكسر الحطم " .

(٥) الحَطِيمُ : هو ما بين الركن والباب وقيل : هو الحجر المخرج منها ، سمي به لأن البيت رفع وترك هو محطوماً .

وقال الحافظ في الفتح (٢٠٤/٧) : الحطيم ... الحجر ، وأبعد من قال المراد ما بين الركن والمقام أو بين

زمزم والحجر . انظر : لسان العرب ، مادة حطم (١٣٧/١٢) ، النهاية في غريب الحديث (٤٠٣/١) ،

فتح الباري (٣٧٩/٦) ، أخبار مكة للأزرقي (٢٣/٢) ، معجم البلدان (٢٧٣/٢) .

(٦) في (ز) : وتكون الكعبة .. موضعها .

وقال : فليعد الطواف . والأمر بالإعادة من الخواص . وإنما أعاده عملاً بخبر الواحد ، وبما هو السنة ؛ لأن الحطيم من البيت بخبر الواحد^(١) ، فإذا تركه فقد تغيّر كل شوط منه ، فلذلك أُمرَ بالإعادة ، قال : فإن أعاد على الحجر أجزأه لأنه هو المتروك^(٢) .

الوجه الأول وتفسير الإعادة : أن يتسوّر الحائط ، فيطوف حول الحطيم خاصة سبعة أشواط ، هذا وجه .

الوجه الثاني وإن شاء أخذ من الجانب الشرقي من الحطيم فيبدأ به حتى ينتهي إلى الجانب الغربي منه ، فهذا شوط ، ثم يعود إلى الجانب الشرقي ، ولا يُعدُّ هذا العود شوطاً ؛ لأنه منكوس^(٣) ، ثم يعود من الجانب الشرقي منه إلى الجانب الغربي منه ، فهو الشوط الثاني ، فلا يزال كذلك يفعل حتى يتم سبعة أشواط^(٥) .

(١) خبر الواحد في اللغة : ما يرويه شخص واحد .

في الاصطلاح : ما لم يجمع شروط المتواتر . انظر : شرح نخبه الفكر (٢٠٩/١) ، التعريفات (١٠١) ، تيسير مصطلح الحديث (٢١) ، قواعد التحديث (١٤٧) .

(٢) انظر : بدائع الصنائع ، شرح قاضي خان (٥٨١/٢) ، الهداية (٤١٥/٢) ، المسالك في المناسك (٤٤٥/١) ، المحيط البرهاني (٤٥/٣) ، حاشية ابن عابدين (٥٨٠/٣) .

(٣) النكس في اللغة : قلب الشيء على رأسه ، نكسه ينكسه نكساً . والطواف المنكوس أن يستلم الحجر الأسود ثم يأخذ عن يساره سمي بذلك ؛ لأنه نكس ، أي قلب عما هو السنة . انظر : لسان العرب مادة نكس (٢٤١/٦) ، المغرب (٣٢٨/٢) .

(٤) يراجع حكم الطواف المنكوس في التجريد (١٨٦١/٤) ، تبين الحقائق (٢٧١/٢) ، حاشية الشلبي (٢٧١/٢) .

(٥) انظر : المحيط البرهاني (٤٥٠/٣) ، تبين الحقائق (٢٧٠/٢) ، الفتاوى التاتارخانية (٣٨٦/٢) ، البحر الرائق (٥٧٤/٢) .

وينبغي أن يقضي حقه من الرمل^(١)، إن كان طواف^(٢) فيه رمل فإذا قضاه فليس عليه شيء^(٣).

وإنما الرمل في طواف العمرة وفي طواف التحية للحج ؛ إن كان مفرداً^(٤) أو قارناً^(٥) وإن كان متمتعاً^(٦) فإن شاء طاف طواف التحية^(٧) للحج أيضاً ، ورمل وسعى ، فإذا رمل مرة لم يرمل بعده في ذلك الحج .

فإن لم يطف المتمتع طواف التحية استقام أيضاً ، لكنه يرمل في طواف الزيارة ثم يسعى بعده . وإنما الرمل في كل طواف بعده سعي^(٨).

فإن رجع إلى أهله قبل أن يصنع شيئاً مما قلنا فعليه دم^(٩) ويجزئه ؛ لأن الذي تركه إنما ثبت وجوبه بخبر الواحد أنه من البيت ، فلا ييطل به حكم الكتاب ، فوقع

(١) يقال رمل يرمل رملاً ورملاً إذا أسرع ، أو هرول ، فاهرولة أسرع من المشي ودون العدو . والمراد أن يسرع ، ويقارب الخطوتين ، ويجرك في مشيه الكتفين كالمبارز يتبخر بين الصفيين . انظر : النهاية (٢٦٥/٢) ، المصباح المنير مادة رمل (١٤٦) ، الاختيار (٢٠٩/١) ، فتح باب العناية (٦٤٣/١) .

(٢) في (ج) : طوافاً ، وفي (هـ) : " الطواف " .

(٣) انظر : البحر الرائق (٥٧٤/٢) ، فتح باب العناية (٦٤٢/١) وما بعدها .

(٤) الأفراد لغة : مصدر أفرد ، والفرد ما كان وحده وأفردته جعلته واحداً . شرعاً : الإحرام بنية الحج . انظر : المصباح المنير مادة فرد (٢٧٧) ، المحيط البرهاني (٣٩٧/٣) .

(٥) القرآن لغة : اسم مصدر من قرن بمعنى جمع ، وقرنت الشيء بالشيء وصلته . اصطلاحاً : الجمع بين العمرة والحج بإحرام واحد في سفرة واحدة . انظر : مختار الصحاح مادة قرن (٢٦١) ، المصباح المنير (٢٩٧) ، الاختيار (٢٢٥/١) ، البنائة (٢٨٧/٤) .

(٦) التمتع لغة : من المتاع أو المتعة وهو الانتفاع أو النفع . وشرعاً : الترفق بأداء النسكين في سفر واحد من غير أن يلم بأهله بينهما إلاماً صحيحاً . انظر : مختار الصحاح مادة متع (٢٩٧) ، المصباح المنير (٣٣٤) ، الهداية (٣٧٨/٢) ، النهر الفائق (٢٧٩/٢) ، وانظر (ص٣٦٦) من هذا البحث .

(٧) في (ج) و (د) و (هـ) و (ز) : طاف للتحية للحج .

(٨) انظر : شرح مختصر الطحاوي (٦٩٩/٢) ، الهداية (٣٨٠/٢) ، المسالك في المناسك (٤٢٢/١) ، تبين الحقائق (٢٨٣/٢) .

(٩) في (ب) : " وهو " .

الطواف معتداً به^(١)، وهذا المتروك أقل الجملة أيضاً ، فوجب جبره بالدم كشوط أو شوطين^(٢) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في رجل طاف طواف الزيارة (محدثاً)^(٣) وطاف طواف الصدر في آخر أيام التشريق . قال : عليه الدم ويجزئه^(٤) . وإن كان طاف طواف الزيارة جنباً كان عليه دمان : دم لتأخيره طواف الزيارة ، ودم لطواف الصدر . وعليه في قول أبي يوسف ومحمد دم واحد ، وليس عليه بتأخيره شيء^(٥) .

وأصل ذلك أن الطهارة في الطواف واجبة عندنا وليست بفريضة^(٦) .

وجوب الدم
بالطواف على
غير طهارة

(١) ما ثبت من حكم الكتاب في قوله تعالى M وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ L [سورة الحج : ٢٩] ، والحجر من البيت ثبت بخبر الواحد ، لا بحكم الكتاب فظهر ثبوته في حق العمل فيأمر بالطواف حول الحجر ويلزم بالإعادة إذا ترك ، أما في حق العلم فلا ، بل يبقى حول البيت الثابت بيقين فيخرج عن عهدة أصل الفرض بالطواف حول البيت . انظر : الأسرار (٤٠٣) ، شرح قاضي خان (٥٨٢/٢) ، المسالك في المناسك (٤٤٥/١) ، شرح الوقاية (٤١٩/٢) .

(٢) انظر : بدائع الصنائع (١٩٩/٢) ، التجريد (١٨٥٩/٤) ، البناء (٣٦٠/٤) .

(٣) ساقط من (ز) .

(٤) انظر : الجامع الصغير (١٦٠) ، أحكام القرآن للحصص (٢٤٠/٣) ، التجريد (٤٦٣/٤) وما بعدها ، الهداية (٤١٦/٢) ، شرح الكردري (٨٢/ب) .

(٥) انظر : الجامع الصغير (١٦١) ، الأسرار (٣٩٨) ، المبسوط (٤٢/٤) ، الفتاوى الوالواجية (٢٩١/١) ، المحيط البرهاني (٤٥١/٣) .

(٦) انظر : شرح مختصر الطحاوي (٧٠٤/٢) ، مختلف الرواية (٧٧٣/٢) ، تحفة الفقهاء (٣٩١/١) .

وقال الشافعي - رحمه الله - : فريضة ، حتى لا يعتبر الطواف عنده من المحدث والجنب^(١) ؛ لأن^(٢) النبي - ﷺ - قال : " ألا لا يطوفنَّ بهذا البيت مشرك ولا عريان " ^(٣) وفي رواية " محدث ولا عريان " ^(٤) .

وقال : " الطواف صلاة إلا أن الله تعالى أباح فيه الكلام " ^(٥) .

ولأصحابنا^(٦) / - رحمهم الله - : (أن الله تعالى قال^(٧)) : " وليطوفوا بالبيت العتيق " ^(٨) .

والطهارة زيادة عليه وذلك نسخ ، ولأن خبر الواحد يجب العمل به على وجه لا ينسخ الكتاب ، والكتاب أوجب الطواف ، وإيجاب الطهارة يمنع العمل بالكتاب ،

(١) انظر : الوسيط (٦٤٢/٢) ، الاصطلاح في الخلاف (٣١٨/٢) ، روضة الطالبين (٣٨٨) ، المجموع (١٦/٨) ، هداية السالك (٩١٦/٣) .

(٢) في (ب) و (هـ) : " لما روي أن " .

(٣) أخرجه من حديث أبي هريرة - t - بلفظ : " لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان " . البخاري : كتاب الحج باب لا يطوف بالبيت عريان (٥٨٦/٢) .

ومسلم في كتاب الحج ، باب لا يحج البيت مشرك (٩٨٢/٢) .

(٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ .

(٥) رواه الترمذي بلفظ : " الطواف حول البيت مثل الصلاة " ، وقال : روي هذا الحديث عن ابن عباس موقوفاً ، لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عطاء بن السائب .

ورواه الحاكم من حديث ابن عباس وسكت عنه ، ورواه ابن حبان في صحيحه .

راجع : سنن الترمذي ، كتاب الحج ، باب ما جاء في الكلام في الطواف (٢٩٣/٣) ، المستدرک ، كتاب المناسك ، (٦٣٠/١) ، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، باب ذكر الأخبار عن إبادة الكلام للطوائف ... (١٤٣/٩) . انظر : الدراية (١٨/٢) ، نصب الراية (٥٧/٣) .

(٦) في (ب) : " ولنا " وكذلك صححت في حاشية (أ) أيضاً وكلاهما يفيد رأي المذهب .

(٧) ما بين القوسين ساقط من (ز) .

(٨) سورة الحج آية ٢٩ .

فوجب أن تحمل السنة على تكميل حكم الكتاب ، وهو : أن تجعل سنة واجبة ، لا يمنع الاجتزاء بالطواف^(١) دونها .

(و) ^(٢) لأن الطواف يتعلق بالبيت لا يصح إلا به ، لكنه يؤدي منحرفاً عنه ، ولا يبطله الكلام فأشبهه الصلاة من وجه وفارقها من وجه ، فجعلنا الطهارة من واجباتها^(٣) دون فرائضها^(٤) .

فإذا ثبت هذا قلنا : إن طاف طواف الزيارة محدثاً أعاده ما دام بمكة استحباباً لا وجوباً ؛ لأن نقصان الحدث أيسر . فإن أعاده فلا شيء عليه ، وإن رجع إلى أهله فقد تحلل ، ويجب عليه دم تجزئه منه شاة^(٥) ؛ لأن النقصان لما خفَّ أشبه ترك شوط أو شوطين من الطواف الواجب^(٦) .

وإن طاف جنباً لزمته الإعادة ؛ لأن طواف الجنب أعظم نقصاناً ، فألزمناه الإعادة ، وصار كالموجود من وجه دون وجه ، فإن أعاده في أيام النحر فلا شيء

(١) في (و) : " لا يمتنع إجزاء الطواف " .

(٢) الواو لم ترد في (ب) ، وضرب عليها أيضاً في (أ) .

(٣) زيد في متن (ب) بعد " واجباتها " احتياطاً " وكذلك في حاشية (أ) غير مصحح . لكن ما في المبسوط ، والبداية لا يدل على وجود هذه الكلمة (٣٨/٤) ، (١٩٥/٢) .

(٤) أصل الطواف ركن ثابت بالنص ، والطهارة فيه ثبتت بخبر الواحد ، فيكون موجب العمل دون العمل ، فلم تصر الطهارة ركناً ، ولكنها واجبة ، والدم يقوم مقام الواجبات في الحج ، والصحيح من المذهب أن الطهارة في الطواف واجبة ، وتشبيه الطواف بالصلاة غير مؤثر في الطواف ، وأن الطواف يتأدى بالمشي ، والمشى مفسد للصلاة ، والطواف من حيث إنه ركن لا يستدعي الطهارة كسائر الأركان ، ومن حيث إنه متعلق بالبيت يستدعي الطهارة كالصلاة ، وما يتردد بين أصليين فيوفر حظه عليهما ، فلشبهه بالصلاة تكون الطهارة فيه واجبة ، ولكونه ركناً في الحج يعتد به إذا حصل بغير طهارة . انظر : شرح مختصر الطحاوي (٧٠٤/٢) ، الأسرار (٤٠٠ وما بعدها) ، المبسوط (٣٨/٤ وما بعدها) ، التجريد (١٨٥٢/٤ وما بعدها) ، شرح قاضي خان (٥٨٣/٢) .

(٥) انظر : الهداية (٤١٢/٢) ، بدائع الصنائع (١٩٥/٢ وما بعدها) ، المحيط البرهاني (٤٥١/٣) ، البحر الرائق (٣١/٣) ، فتح باب العناية (٦٩٤/١ وما بعدها) .

(٦) انظر تفصيل مسألة ترك أقل طواف الفرض في : الهداية (٤١٤/٢ وما بعدها) ، فتح باب العناية (٦٩٦/١) ، النهر الفائق (٣٨١/٢) .

عليه ، وإن أعاده بعد أيام النحر لزمه الدم عند أبي حنيفة - رحمه الله - ؛ لأنه بمعنى التأخير عن وقته ، بخلاف المحدث إذا أخر إعادته^(١) عن أيام النحر ، فإنه ينبغي أن تلزمه صدقة^(٢) ؛ لأنه بعد الإعادة لا يبقى إلا شبهة نقصان^(٣) .

فإن طاف طواف الزيارة محدثاً ، ثم طاف طواف الصدر في آخر أيام التشريق طاهراً ، لم ينقل هذا إلى طواف الزيارة ؛ لأن^(٤) هذا واجب وإعادة ذلك غير واجبة^(٥) ، فإذا لم ينقل إليه كان عليه دم واحد لنقصان الحدث في طواف الزيارة^(٦) .

وإن طاف طواف الزيارة جنباً ثم طاف للصدر^(٧) في آخر أيام التشريق طاهراً ، وجب نقل طواف الصدر إلى طواف الزيارة ؛ لأن الإعادة كانت واجبة وقد حصلت العزيمة^(٨) في ابتداء الإحرام ، ليصير الأفعال على الترتيب الذي^(٩) شرعت ، فبطلت

(١) في (ب) : " الإعادة " وكذلك صوبت في (أ) .

(٢) نصف صاع من بر لكل شوط . انظر : البناية (٣٢٧/٤) ، شرح الوقاية (٤٤٩/٢) ، النهر الفائق (٣٧٤/٢) .

(٣) شرح قاضي خان (٥٨٤/٢) ، الهداية (٤١٣/٢) وما بعدها ، تبين الحقائق (٣٦٨/٢) وما بعدها ، البناية (٣٥٧/٤) وما بعدها ، النهر الفائق (٢٧٤/٢) وما بعدها .

(٤) في (ب) : " ولأن " .

(٥) أي أن طواف الصدر واجب وإعادة طواف الزيارة غير واجبة بل يعد استحباباً في حال الطواف محدثاً .

(٦) انظر : شرح قاضي خان (٥٨٤/٢) ، تبين الحقائق (٣٧٠/٢) ، الاختيار (١٦٣/١) ، النهر الفائق (٣٨٣/٢) ، مجمع الأنهر (٤٣٦/١) ، حاشية الشلبي (٣٧٠/٢) .

(٧) في (ب) : طواف الصدر .

(٨) العزيمة لغة : القصد المؤكد .

شريعاً : هي ما شرع من الأحكام الكلية ابتداءً لتكون قانوناً عاماً لكل المكلفين في جميع الأحوال ، كالصلاة والزكاة ، وتنوع للواجب والمندوب والحرام والمكروه والمباح ، ويدخل تحتها ما دعت المصلحة العامة إلى تشريعه كالبيع والإجارة . انظر : كشف الأسرار (٢٩٨/٢) ، أصول السرخي (١١٧/١) ، الوجيز في أصول الفقه (١٤١) .

(٩) في (ب) و (ج) : التي .

نيته على خلاف ذلك ، ووجب صرفه إلى ما عليه ، فإذا صُرف إليه صار مؤخرًا^(١)
طواف الزيارة عن أيام النحر ، فلزمه دم عند أبي حنيفة بسبب التأخير .
وقالا : لا شيء عليه بسبب التأخير^(٢) .

لأن النبي - ﷺ - سئل عن ذبح قبل أن يرمي ، فقال : " ارم ولا حرج " وما سئل (يومئذ)^(٣) عن شيء قُدِّم على شيء إلا قال : " افعل ولا حرج " ^(٤) .

ولأبي حنيفة - رحمه الله - إن التأخير في حكم الضمان ملحق بالترك^(٥) : ألا ترى أن تأخير الواجب في الصلاة يضمن بسجدي السهو^(٦) كترك الواجب^(٧) .
وكذلك التأخير عن المكان مضمون^(٨) ، فكذلك هذا / وهذا لأن تفويت الوقت نقصان لا محالة ، فوجب جبره ، وبالدم يجبر النقصان في هذا ؛ لأن هذه عبادة زيارة^(٩) بنيت على الهدايا والقلائد ، كما بنيت الصلاة على السجود وما يشبهها ،

[٧٥/ب - ب]

(١) في (ج) : مؤخرًا عن .

(٢) انظر : المبسوط (٤٢/٤) ، شرح قاضي خان (٥٨٤/٢) ، وفتاوى قاضي خان (١٢٢/١) ، الفتاوى الهندية (٣١٤/١) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ز) .

(٤) متفق عليه من حديث عبد الله بن عمرو . انظر : صحيح البخاري ، كتاب الحج ، باب الفتيا وهو واقف على الدابة ، (٤٣/١) ، صحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب جواز تقديم الذبح على الرمي والحلق (٩٤٨/٢) .

(٥) انظر : تأسيس النظر (١٤) .

(٦) سجود السهو : السهو لغة : نسيان الشيء والغفلة عنه ، وعند الفقهاء : سجدتان كسجود الصلاة تؤديان في آخر الصلاة لجبر خلل ، بترك بعض مأمور به أو فعل بعض منهي عنه دون تعمد . انظر : مختار الصحاح مادة سهأ (١٦٢) ، الاختيار (١١١/١) ، معجم لغة الفقهاء (٢٤٢) ، الموسوعة الفقهية (٢٣٤/٢٤) .

(٧) انظر : أحكام سجود السهو في كل من الهداية (٧٠/٢) ، تبين الحقائق (٤٧٠/١) .

(٨) انظر : تأسيس النظر (١٤) .

(٩) في (و) : " لأن هذه العبادات بنيت " ، وفي (ب) و (ز) : " زيادة " .

ولما نقل طواف الصدر إلى الأول صار متروكاً ، وهو واجب^(١) ، فإن استفتى بمكة أُمرَ بأدائه ، وإن كان رجع إلى أهله لم يؤمر بالعود ؛ لأن التحلل قد تم لما صح طواف الزيارة ، فأمر بجبره بالدم ، وإنما صحَّ أن يقام الدم مقامه لأنه ليس بركن ، فصار كالأقل من الطواف الذي هو ركن^(٢) .

هذا إذا أعاد طواف الزيارة ، فأما إذا لم يُعِدْ ولم يطف للصدر حتى رجع فعليه دم للجنابة ، وذلك جَزُورٌ^(٣) ، وعليه شاة للصدر ؛ لأن الجنابة أفحش من الحدث ، فلما وجب جبر نقصان الحدث بالشاة وجب جبر هذا بالجزور ، وهذا لما مرَّ أنه مؤدَّى من وجه دون وجه ، فقليل : إنه يقع التحلل به^(٤) .

وإذا أعاد أعاد بذلك الإحرام ، فإذا لم يعد صحَّ الاجتزاء به ، وعليه الجزاء الكامل^(٥) .

وهذا بخلاف من طاف للعمرة جنباً ، ثم عاد إلى أهله ، أنه تلزمه شاة ؛ لأن العمرة ليست بفريضة ، فكان النقصان الفاحش فيها^(٦) دونه في الحج^(٧) .

(١) انظر : شرح قاضي خان (٥٨٥/٢) ، الهداية (٤١٦/٢) ، المحيط البرهاني (٤٥١/٣) .

(٢) انظر : الهداية (٤١٧/٢) ، فتح القدير (٥٧/٢) ، فتح باب العناية (٦١٤/١) .

(٣) الجزور : اسم لما يجز من الإبل خاصة ، يقع على الذكر والأنثى ، واصل الجز القطع ، ومنه الجزيرة لنقطاعها عن معظم الأرض . انظر : مختار الصحاح مادة جزر (٦٠) ، المصباح المنير (٦٣) ، طلبه الطلبة (١١٩) .

(٤) انظر : شرح قاضي خان (٥٨٥/٢) ، الهداية (٤١٣/٢) ، المحيط البرهاني (٤٥٢/٣) ، الفتاوى التاتارخانية (٣٨٦/٢) ، حاشية الشلبي (٣٧١/٢) .

(٥) انظر : الهداية (٤١٤/٢) ، البنائة (٣٥٨/٤) .

(٦) في (ب) و (ج) و (و) و (ز) : " فيه " والمثبت من النسخ الأخرى .

(٧) انظر : شرح قاضي خان (٥٨٥/٢) ، الهداية (٤١٧/٢) ، المحيط البرهاني (٤٥٣/٣) ، الفتاوى التاتارخانية (٣٩٠/٢) .

مسألة :

إذا طاف القارن
طوافين لعمرة
وحجته ثم سعى
سعيين .

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في القارن يطوف طوافين :
لعمرة وحجته ، ثم يسعى سعيين . قال : يجزئه ، وقد أساء ^(١) .

والجملة فيه أن المحرمين أربعة : المفرد بالحج ، والمفرد بالعمرة ، والقارن
بينهما ، والمتمتع .

أما المفرد بكل واحد منهما فيفردهما ^(٢) بالتلبية والأفعال ^(٣) .
من هو المفرد ؟

وأما القارن فإنه يليي بهما . وإن لبّي بالعمرة ثم بالحج قبل أن يطوف للعمرة
أربعة أشواط ^(٤) كان قارناً أيضاً ، فيقدم أفعال العمرة على أفعال الحج ، فيطوف
للعمره ويسعى ، ثم يطوف للحجة ويسعى ^(٥) .

والمتمتع أن يعتمر في أشهر الحج ، ثم يحج من عامه ذلك في سفر واحد ^(٦) .
فإذا ^(٧) طاف القارن طوافين معاً ، ثم سعى سعيين معاً أجزأه .
من هو المتمتع ؟

وقال صاحب الطعن : لا يجزئه ؛ لأنه ترك الترتيب المشروع فيطلل ، كتقديم
السعي على الطواف ^(٨) .

(١) انظر : الجامع الصغير (١٦١) ، بدائع الصنائع (٢٢٦/٢) ، الهداية (٣٧٣/٢) ، تبين الحقائق
(٣٣٤/٢) ، النهر الفائق (٢٦٨/١) .

(٢) في (ب) و (هـ) و (ز) : بكل واحدة منهما فيفردهما . وفي (ج) و (د) : بكل واحد منهما فيفردهما .
وفي (هـ) : فالمفرد بكل واحد منهما يفرد . والمثبت من (أ) والله أعلم .

(٣) انظر : المحيط البرهاني (٣٩٧/٣) ، البحر الرائق (٦٢٥/٢) .

(٤) تقرأ في (أ) " وكان " .

(٥) انظر : الهداية (٣٧١/٢) ، البحر الرائق (٦٢٥/٢) .

(٦) انظر : العناية (٤/٣) ، البحر الرائق (٦٢٥/٢) .

(٧) في (أ) " فأما إذا " .

(٨) انظر : شرح قاضي خان (٥٨٦/٢) ، المسالك في المناسك (٦٤٢/١) .

ووجه قولنا : أن الاشتغال بطواف الحجة لا يبطل سعي العمرة ؛ لأن وصل السعي بالطواف^(١) غير واجب ، بل يجوز أن تتخللهما أعمال لا تخصي ، فكذا إذا تخلل الطواف (بينهما)^(٢) ، وتقديم (طواف)^(٣) الحجة على سعي العمرة لا يبطل طواف الحجة أيضاً ؛ لأن طواف الحجة غير مرتّب على سعي العمرة ؛ لأن السعي واجب ، لو ترك لم تبطل به العمرة . ويصح طواف الحجة مع ذلك ، فثبت أنه مرتب على الطواف دون السعي^(٤) ، لكن^(٥) السعي لما كان تابعاً للطواف جاء الترتيب ضرورة التبعية . فأما تقديم السعي على الطواف فباطل ؛ لأنه تابع له / فلا يصح تقديمه^(٦) ، وإنما جعلناه مسيئاً لأنه ترك السنة المتوارثة ، لكنه غير واجب فلم يلزمه دم^(٧) .

[١ / ٧٦ - ١]

(١) في (أ) : بالحج وفي (ز) : " بطواف العمرة " .

(٢) ما بين القوسين لم يرد في غير (و) . وفي (هـ) : إذا تخللهما الطواف .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (هـ) .

(٤) انظر : المسالك في المناسك (٦٤٢/١) ، حاشية الشلبي (٣٣٤/٢) ، غاية البيان (١/٣٥٧) ، البناءة (٢٩٢/٤) ، البحر الرائق (٦٣٠/٢) .

(٥) في (ز) لأن .

(٦) انظر : شرح قاضي خان (٥٨٦/٢) ، حاشية الشلبي (١٣٣٤/٢) .

(٧) السنة المتوارثة في حق القارن أن يطوف ويسعى لعمرة ثم يطوف ويسعى لحجته ، ولما جمع بين الطوافين والسعيين ترك السنة ، ولا دم عليه عندهما لأن التأخير والتقديم في المناسك لا يوجب الدم عندهما ، وعنده طواف التحية سنة ، وتركه لا يوجب الدم فتقدمه أولى ، والسعي بتأخيره والاشتغال بعمل آخر لا يوجب الدم ، فكذا الاشتغال بالطواف . انظر : تبين الحقائق (٣٣٤/٢) ، البناءة (٢٩٢/٤) ، مجمع الأنهر (٤٢٥/١) ، حاشية ابن عابدين (٦٣٦/٣) .

مسألة (١) :

الإحصار
في الحج
والعمرة

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في المحصر^(٢) (في الحج)^(٣) بيعت بهدي فيواعدهم أن ينحروا عنه^(٤) في أول يوم من العشر ، ثم يقدر على الذهاب ، ولا يقدر على أن يبلغ الهدي حتى يذبح ، وهو يقدر على أن يدرك الحج . قال : يجزئه أن يحل^(٥) .

وقال أبو يوسف ومحمد : لا ينحر عنه الهدي ولا يجزئه دون يوم النحر^(٦) ، وإن كان مهلاً بعمرة واعد يوماً (ينحر فيه)^(٧) قبل يوم النحر إن شاء^(٨) .
والأصل فيه : معرفة الإحصار ، وهو قد يكون بالمرض عندنا ، كما يكون بالعدو^(٩) .

(١) في (هـ) و (و) : باب الإحصار .

(٢) الإحصار : لغة المنع والحبس ، من حصره إذا منعه ، والمحصر : هو الذي أحرم وأهل بحجة أو عمرة ثم منع من الوصول إلى البيت ، وقبل الإحرام لا يكون محصراً .

وفي الحج : هو الممنوع عن البيت وعرفة ، لا الممنوع عن واحد منهما . انظر : المغرب مادة حصر (٢٠٦/١) ، المصباح المنير (٨٦) ، الاختيار (٢٣٥/١) ، المسالك في المناسك (٩٣٩/٢) ، البناية (٤٣٦/٤) .

(٣) ساقطة من (ز) .

(٤) في (ج) و (د) و (هـ) " ينحروه " وفي (و) : " ينحرو " ، والمثبت موافق لما في المطبوع من الجامع الصغير .

(٥) انظر : الجامع الصغير (١٥٦) ، مختصر القدوري (٧٥) ، تحفة الفقهاء (٤١٦/١) وما بعدها ، بداية المبتدى (٥٥) .

(٦) انظر : المراجع السابقة .

(٧) ساقط من (ب) و (ج) و (هـ) .

(٨) انظر : الحجة (١٩٣/٢) ، شرح مختصر الطحاوي (٨٣٧/٢) ، المبسوط (١٠٧/٤) ، البحر الرائق (٩٨/٣) .

(٩) انظر : الأصل (الكافي) (٣٨٦/٢) ، مختصر اختلاف العلماء (١٨٧/٢) ، المبسوط (١٠٦/٤) ، الفقه النافع (٤٨١/٢) ، الهداية (٤٧٠/٢) .

ولأن الحال لا تزول بالإحلال فلا يثبت التحلل كالذي ضل الطريق .
وتفسيره^(٥) : أن الحال هي المرض ، والإحلال لا يوجب النجاة منه ، بخلاف العدو إذا استقبله ؛ لأنه بالإحلال ينجو منهم ، ولذلك شرع التحلل ، فلا يثبت حيث لا يفيد مقصوده .

وإذا أحاط العدو به حتى لا ينجو بالتحلل ينبغي أن لا يتحلل . ولأنه قد يحتال

فينفلت^(٦) (٧) .

(٢) M وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ۖ اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ
مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ ۚ فِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ۚ فَإِذَا أَمِنْتُمْ ۖ فَمِن تَمَنُّعٍ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا
اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ۚ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ۚ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۚ تِلْكَ
عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ۚ ؕ أَوْ عَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۖ [سورة البقرة : ١٩٦] .

۳۷.

ولأصحابنا : أن المراد بالآية المرض^(١) ، كذلك قال أهل اللغة : إن الحصر بالعدو والإحصار بالمرض^(٢) .

فأما قوله : " فإذا أمتتم " فإن ذلك سائغ في المرض ، وقال النبي - ﷺ - :
" الزكام أمان من الجذام ^(٣) " ^(٤) وقال : " من سبق العاطس ^(٥) بالحمد أَمِنَ من الشَّوْص ^(٦) واللَّوْص ^(٧) والعِلْوْص ^(٨) " ^(٩) .

(١) انظر : الهداية (٤٧١/٢) ، تبين الحقائق (٤٠٥/٢) ، البناية (٤٤٤/٤) .

(٢) من علماء اللغة " الفراء ، والكسائي وأبو عبيدة وابن السكيت " وغيرهم . انظر : معجم مقاييس اللغة ، مادة حصر (٢٥٠) ، لسان العرب (١٩٥/٤) ، مختار الصحاح (٧٨) ، أحكام القرآن للجصاص (٢٦٨/١) ، شرح قاضي خان (٥٦١/٢) ، تبين الحقائق (٤٠٦/٢) .

(٣) الجذام : علة تعفن الأعضاء وتشنجه وتعوجها وتبج الصوت . يقال رجل أجذم ومجذوم إذا تهافت أطرافه من الجذام وهو الداء المعروف . قال الحربي في غريب الحديث (٤٣٠/٢) ، الجذام داء يعترض في الرأس يتشوه منه الوجه . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٥١/١) ، المغرب ، مادة جذم (١٣٧/١) .

(٤) قال ابن الجوزي وغيره : هذا حديث موضوع . انظر : الكامل في ضعفاء الرجال في ترجمة يحيى بن زهدم ، (١١٠٢/٩) ، الموضوعات باب فائدة الرمد والزكام (٢٠٤/٣) ، ترتيب الموضوعات لابن الجوزي كتاب المرضي ، (٩٢) ، اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ، كتاب المرض (٤٠٢/٢) ، تزييه الشريعة المرفوعة من الأحاديث الشنيعة كتاب المرض والطب (٣٥٦/٢) ، تذكرة الموضوعات ، باب المرض من الحمى (٢٠٧) .

(٥) في (ج) الحامد .

(٦) الشووص : وجع السن . انظر : طلبه الطلبة (١٢٠) .

(٧) اللووص : وجع الأذن . انظر : طلبه الطلبة (١٢٠) .

(٨) العلوص : وجع البطن . انظر : طلبه الطلبة (١٢٠) .

(٩) ورد هذا الحديث في (النهاية) و (كشف الخفاء) ، وقال العجلوني : وهو ضعيف . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٥٠٩/٢ ، ٢٨٧/٣) ، كشف الخفاء (٣٣٠/٢) .

وقال النبي - **u** - " من كسر أو عرج فقد حل ، وعليه الحج من قابل^(١) " .

وعن عبد الله بن مسعود - **t** - في الذي لدغ ، قال : " ابعثوا عنه بهدي واجعلوا له يوم أمانة^(٢) ، فإذا ذبح فقد حل "^(٣) ولأنه ممنوع عن البيت كالذي منع بالعدو ، وهذا أولى ؛ لأنه سماوي محض فهو أحق بأن يكون عذراً ، وإنما أبيح له أن (يخرج)^(٤) ؛ لأنه قد يمتد (عليه)^(٥) الإحرام فيلحقه حرج زائد ، والمرض بهذا المعنى أولى ؛ لأنه ليس بيده دفعه بحال ، وتحمل الإحرام معه (من)^(٦) أعظم الأمور ، فكان أولى بالعذر^(٧) .

(١) رواه النسائي في سننه ، باب فيمن أحصر بعدو (٣٨٠/٢) ، وابن ماجه في سننه باب المحصر (١٠٢٨/٢) ، والترمذي في سننه مع تحفة الأحوذى ، باب ما جاء في الذي يهل بالحج فيكسر (٨/٤) ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، ورواه الإمام أحمد في مسنده (٤٥٠/٣) ، والحاكم في المستدرک على الصحيحين ، كتاب المناسك (٦٤٢/١) ، وقال : صحيح على شرط البخاري ولم يخرجه ، ووافقه الذهبي في تلخيصه .

(٢) في (أ) و (ب) و (د) و (و) : " يوم أمار " وفي (د) " لوم أمار " والمثبت في (ج) و (هـ) وهو الموافق لما في رواية الأثر ، كما في شرح معاني الآثار (٣٣٣/٢) .

(٣) أخرجه محمد في كتاب الحجة (١٨٧/٢) ، وابن جرير في تفسيره (٢٢٢/٢) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ، باب حكم المحصر بالحج (٣٣٣/٢) ، والبيهقي في الكبرى ، كتاب الحج ، باب من رأى الإحلال بالإحصار بالمرض (٢٢١/٥) .

(٤) هذه الكلمة رسمت في (أ) : " يخرج " - بالحاء المهملة - ، وفي (هـ) و (ز) : " يخرج " بالخاء - المعجمة - ، وتحتمل الوجهين في بقية النسخ ، وما في مصادر الحنفية يدل على أنها بمعنى يتحلل ويخرج من الإحرام ، والله أعلم . انظر : التجريد (٢١٥٠/٤) ، بدائع الصنائع (٢٦٤/٢) .

(٥) ما بين القوسين لم يرد في (د) ، (هـ) ، (و) ، (ز) .

(٦) حرف من لم يرد في (ج) (هـ) (و) ، (ز) .

(٧) انظر : الأسرار (٤٩٩) ، التجريد (١١٥٠/٤) ، بدائع الصنائع (٢٦٤/٢) .

وأما حكم أصحاب النبي - ر - بالحديبية^(١) فإنما ثبت بدلالة النص^(٢) ؛ لأن النص تناول المرض (بصفته)^(٣) وتعد ذلك إلى العدو بدلالة النص^(٤) .

موضع ذبح هدي
الإحصار

[أ/٧٦ - ب]

فإذا ثبت الإحصار فإنما يتحلل بدم يبعثه ليذبح عنه ، وذلك مؤقت بالحرم عندنا^(٥) . وقال الشافعي : يجوز في غير الحرم ، واحتج بقوله تعالى M / =

> @ ? A L^(٦) . ولأنهم أحصروا بالحديبية . وهي من الحل . ولأن التحلل ثبت رخصة^(٧) وتخفيفاً وفي التوقف على الحرم ما يبطل التخفيف^(٨) .

(١) الحديبية : مخفة ، وكثير من المحدثين يشددونها ، كانت قرية صغيرة ، سميت ببئر هناك عند مسجد الشجرة ، وعندها بايع الصحابة النبي ر بيعة الرضوان ، سنة ست ، وهي غرب مكة على طريق جدة نحو (٢٢ كيلو تقريباً) من مكة ، وهي الآن تسمى بالشميسي . انظر : النهاية لابن الأثير (٣٤٩/١) ، معجم البلدان (٢٢٩/٢) ، تهذيب الأسماء واللغات (٧٧/٣) ، لسان العرب مادة حذب (٣٠٢/١) .

(٢) دلالة النص : دلالة اللفظ على ثبوت حكم المنطوق به للمسكوت عنه لاشتراكهما في معنى يدرك كل عارف باللغة أنه مناط الحكم من غير حاجة إلى نظر واجتهاد ، سواء كان المسكوت أولى بالحكم من المنطوق أو مساوياً ، ويعرف عند بعض علماء الأصول بمفهوم الموافقة ، أو فحوى الخطاب . انظر : أصول البزدوي (٧٣/١) ، أصول السرخي (٢٤١/١) ، الوافي في أصول الفقه (٤٨٦/١) ، التلويح على التوضيح (٢٧٦/١) .

(٣) ما بين القوسين ألحق في (ب) بالمتن مصححاً ، وبـ أ غير مصحح ، ولم يرد في بقية النسخ .
(٤) انظر المسألة بتوسع في : أحكام القرآن للجصاص (٢٦٨/١) وما بعدها ، مختصر اختلاف العلماء (١٨٧/٢) وما بعدها ، التجريد (٢١٥٠/٤) وما بعدها ، الأسرار (٤٨٤) وما بعدها ، بدائع الصنائع (٢٦٣/٢) .

(٥) انظر : الحجة (١٩٥/٢) ، مختصر اختلاف العلماء (١٨٧/٢) وما بعدها ، الهداية (٤٧١/٢) ، الدر المختار (٧/٤) ، تحفة الملوك (١٧٥) ، الدر المختار (٧/٤) .

(٦) سورة الفتح آية ٢٥ .

(٧) الرخصة في اللغة : اليسر والسهولة .

شرعاً : ما استباح لعذر مع بقاء الدليل الحرم . انظر : المصباح المنير ، مادة رخص (١٣٦) ، أصول السرخي (١١٧/١) ، كشف الأسرار (٢٩٨/٢) .

(٨) انظر : الحاوي (١٠٨٧/٢) ، البيان (٣٩٣/٤) ، المجموع (٢٤٨/٨) .

ولأصحابنا : قوله تعالى : M وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ $L \mu$ ^(١) .
والحل هو المكان ، فثبت أنه مختص بالحرم . واسم الهدى ^(٢) مشتق من النقل . ولأن
الدم لا يعرف قرابة إلا بمكان أو زمان ^(٣) .

فأما قوله : $M = > @ A L$ ^(٤) فإنما أراد به محله المعتاد ،
وهو منى ^(٥) ، وأما الحديبية فإن بعضها في الحل ، وبعضها في الحرم ، وكان مَضْرَبُ
النبي - r - في الحل ، ومصلاه في الحرم . وإنما نحررت الهدايا في الحرم ^(٦) .

مسألة:

وهذا الدم غير موقت بيوم النحر عند أبي حنيفة - رحمه الله - بل يجوز
تقديمه . وقال أبو يوسف (ومحمد) ^(٧) - رحمهما الله - هو موقت به ؛ لأنه دم تحلل ،
فصار موقتاً بيوم النحر كدم القران والمتعة ^(٨) . ولأبي حنيفة - رحمه الله - أن هذا
الدم إنما شرع لتعجيل الإحلال ، فلا يكون موقتاً بيوم النحر كالدم الذي يجب

هل بتوقيت دم
الإحصار بيوم
النحر؟

- (١) البقرة آية ١٩٦ .
- (٢) الهدْيُ : ما يهدى إلى الحرم من النعم من شاة أو بقر أو بعير . انظر : المغرب مادة هدي (٣٨١/٢) ،
البنية (٤٨٣/٤) ، أنيس الفقهاء (١٤٠) .
- (٣) انظر : الأسرار : (٥١١) ، التجريد (٢١٣١/٤) ، الهداية (٤٧١/٢) ، البنية (٣٤٦/٤) .
- (٤) سورة الفتح آية (٢٥) .
- (٥) منى : موضع بينه وبين مكة ثلاثة أميال ، وسمي منى لما يمتنى به من الدماء أي تراق وتصب وهذا هو
المشهور ، وقيل إنما سميت بذلك لأن آدم لما أراد مفارقة حبريل - u - قال له : تمنى ، قال : أتمنى
الجنة . انظر : تهذيب الأسماء (٣٣٣/٣) ، المصباح المنير مادة منا (٣٤٦) .
- (٦) منشأ الخلاف بين الإمام الشافعي وأبي حنيفة في تفسير الآية المذكورة ، فقال الشافعي : الحل في هذه
الآية اسم للزمان الذي يحصل فيه التحلل ، وقال أبو حنيفة أنه اسم للمكان ، إضافة للأدلة الأخرى
المذكورة . انظر المسألة مفصلة في : تفسير الرازي (١٢٧/٥) ، أحكام القرآن للخصاص (٢٦٨/١) ،
شرح معاني الآثار (٣٢٢/٢) ، تفسير القرطبي (٣٧٩/٢) .
- (٧) ما بين القوسين لم يرد في (أ) .
- (٨) انظر : الجامع الصغير (١٥٧) ، مختصر الطحاوي (٧٢) ، مختصر القدوري (٧٥) ، المبسوط
(١٠٨/٤) ، الاختيار (٢٣٦/١) ، المستجمع (١١٥٩/٣) .

بالجماع قبل الوقوف (بعرفة)^(١) (٢) ، وهذا لأن التحليل^(٣) نوعان : في أوانه ، وقبل أوانه .

أما في أوانه فلا بد من التوقيت بيوم النحر ؛ لأن الركن الأصلي هو الوقوف ، وإنما تنتهي مدة الوقوف بطلوع الفجر يوم النحر ، فلا بد من أن يقع في يوم النحر .
فأما إذا وقع التحلل في غير أوانه فلا يتوقف على أداء أفعال هو بها مؤد للحج إلى يوم النحر ، فلا يتوقف الدم على يوم النحر ؛ لعدم الضرورة التي ذكرنا^(٤) .

فإذا ثبت هذا فقد تُصوّر عند أبي حنيفة - رحمه الله - أن يزول العذر فيدرك الحج ولا يدرك الهدي ، بأن كان الميعاد (أن ينحر)^(٥) في أول يوم من العشر ، فإذا كان كذلك كان عذراً ؛ لأنه إذا نحر عنه تحلل فلا يمكنه المضي في الحج . وعندهما : متى أدرك الحج أدرك الهدي لا محالة ، ولا عذر له ، فعليه المضي^(٦) .
وإن كان مُهلاً بعمره واعدَ يوماً ينحر فيه قبل يوم النحر إن شاء^(٧) .

(١) ما بين القوسين لم يرد في غير (أ) و (د) .

(٢) انظر : الهداية (٤٧٣/٢) ، تبين الحقائق (٤٠٩/٢) ، البنائة (٤٥١/٤) .

(٣) في (هـ) و (ز) : التحلل .

(٤) انظر : مختلف الرواية (٧٢٠/٢) ، الأسرار (٥١٦) ، المبسوط (١٠٨/٤) ، بدائع الصنائع (٢٧١/٢) ، الاختيار (٢٣٦/١) .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٦) القياس في هذه المسألة على قول أبي حنيفة وهو قول زفر : يلزمه أن يتوجه وليس له أن يتحلل ، لأن العجز عن أداء الأعمال قد ارتفع بزوال الإحصار ، وحكم البدل يسقط اعتباره إذا قدر على الأصل ، ولكنه استحسن فقال : له أن يتحلل بالهدي ، لأنه لو توجه ضاع ماله فإن الهدي ملكه جعله لمقصود هو التحلل ، فإن كان لا يدركه ولا يتحلل به يضيع ماله وحرمة المال كحرمة النفس ، ولو خاف على نفسه لا يلزمه التوجه فكذلك الخوف على ماله ، والأفضل أن يتوجه ، لأنه الأقرب للوفاء بما وعد وهو أداء ما شرع فيه . انظر : المبسوط (١٠٨/٤) ، شرح قاضي خان (٥٦٧/٢) ، الهداية (٤٧٦/٢) ، بدائع الصنائع (٢٧٥/٢) ، البنائة (٤٥٥/٤) ، الدر المنتقى (٤٥٤/١) ، اللباب (١٧٢/١) .

(٧) انظر : شرح مختصر الطحاوي (٧٣٨/٢) ، الشرح الصغير للصدر الشهيد (٢٢٢/١) ، تحفة الفقهاء (٤١٧/١) ، مجمع الأنهر (٤٥٣/١) ، اللباب (١٧١/١) .

هل يتحقق
الإحصار في
إحرام العمرة ؟

وأصل ذلك : أن العمرة والحج في الإحصار سواء . وقال بعضهم : لا إحصار في العمرة ؛ لأنه لا يخاف الفوت^(١) . واحتج عامة الفقهاء بأن النبي - ﷺ - وأصحابه حصروا^(٢) بالحديبية ، وكانوا عماراً ، حتى قضى رسول الله - ﷺ - عمرته فكانت^(٣) تسمى عمرة القضاء^(٤) .

ولأن التحليل ثبت لامتداد الإحرام فوق ما اقتضاه العقد^(٥) ، فإذا لزم العاقد فوق ما اقتضاه العقد من الضرر ، كان له دفعه كما في البيوع^(٦) والإجارات^(٧) أنها ترد بالعيوب^(٨) والأعذار ، فكذلك هذا . والعمرة أدنى من الحج ، فلما صح رفع الأعلى فالأدنى به أولى^(٩) .

(١) قال ابن سيرين : لا إحصار في العمرة . انظر : أحكام القرآن للخصاص (٢٧١/١) ، تفسير القرطبي (٣٧٧/٢) .

(٢) في (د) : " أحصروا " .

(٣) في جميع النسخ ما عدا (و) : فكان .

(٤) رواه البخاري في ابواب الإحصار وجزاء الصيد (٦٤٠/٢) ، كتاب الصلح ، باب الصلح مع المشركين (٩٦١/٢) .

(٥) العقد لغة : الربط والشد ، والتوثيق والضمان والعهد ، والجمع بين أطراف الشيء . وشرعاً : ربط أجزاء التصرف بالإيجاب والقبول شرعاً . انظر : المصباح المنير مادة عقد (٢٥٠) ، التعريفات (١٥٥) ، معجم لغة الفقهاء (٣١٧) .

(٦) البيع في اللغة : أخذ شيء وإعطاء شيء آخر ، وهو من الأضداد ، يقال باع الشيء إذا اشراه أو اشتراه . وشرعاً : مبادلة مال بمال على وجه التراضي . انظر : المغرب مادة بيع (٩٦/١) ، مختار الصحاح (٤٥) ، طلبه الطلبة (٢٣٦) ، البناء (٣/٨) .

(٧) الإجارات : جمع إحارة على وزن فعالة ، ومادة الكلمة تستعمل لمعاني التعويض .

شرعاً : تمليك المنافع بعوض . انظر : المصباح المنير مادة أجر (٩) ، طلبه الطلبة (٢٦١) ، البناء (٢٢١/١٠) ، أنيس الفقهاء (٢٥٩) .

(٨) في غير (و) : " عيب " وفي (ز) : " فإنهما يرد " .

(٩) انظر : الأسرار (٥٠٦) ، الهداية (٤٧٥/٢) ، بدائع الصنائع (٢٦٤/٢) ، تبين الحقائق (٤١١/٢) ، البناء (٤٥٢/٤) .

ودم الإحصار في هذا مؤقت بالحرم غير مؤقت بيوم النحر بالإجماع ؛ لأن
العمرة غير مخصوصة بوقت ، ويكره / أداؤها في أيام النحر ، فكيف تتوقت^(١) بيوم
النحر^(٢) ؟!

قال هاهنا^(٣) في المحصر عن أبي حنيفة - رحمه الله - : له أن يذبح هدي
الإحصار قبل يوم النحر في قول أبي حنيفة - رحمه الله - وذكر قبل هذا : في أول
يوم من العشر ، وكذلك ذكره في الأصل^(٤) ، فصار الذي ذكره هاهنا من خواص
الكتاب ، ودل ذلك على أن تقديمه مطلقاً جائز ، فإذا لو أحرم بالحج قبل أشهر الحج
ثم أُحصِرَ أنه يجوز أن يذبح الهدي قبل أشهر الحج فيحل . كذلك ذكره الفقيه أبو
جعفر - رحمه الله -^(٥) .

فإن قيل : يجب أن لا يصح ذلك ؛ لأنه قد التزم الامتداد في الإحرام إلى يوم
النحر. قيل له : إنما التزمه للأداء ، فإذا امتدَّ بلا أداء كان ضرراً محضاً غير ما التزم^(٦)
وأما دم الإحصار بالعمرة فغير موقت - على ما سبق -^(٧) .

وقال في المحصر بالحج أو العمرة : إذا صحَّ وقدر على أن يدرك الهدي ، فليس
بمحصر ، ولا يجزيه (عن)^(٨) الهدي . وإن لم يقدر أن يدركه أجزأه .

(١) في (أ) توقت .

(٢) انظر : شرح قاضي خان (٥٦٧/٢) ، الهداية (٤٧٣/٢) ، تبين الحقائق (٤١٠/٢) ، البنائية
(٤٥٠/٤) .

(٣) في (هـ) : ثم قال في المحصر .. الخ.

(٤) لم أقف على رواية الأصل لعدم وجود نسخ مطبوعة من كتاب المناسك منه ، ولكن ما هو موجود في
الكافي للحاكم الشهيد (٣٨٦/٢) ، والمبسوط (١٠٨/٤) يؤيد ما ذكره بقوله : " في أول يوم من
العشر " .

(٥) لم أقف على كلام أبي جعفر - رحمه الله - فيما تيسر لي من مراجع .

(٦) زيد هنا في (ب) : " وبالله التوفيق " ، وكذلك زيد في (أ) ولكن غير مصحح ، وفي (ز) : والله أعلم .

(٧) انظر : ص (٣٧٤) من هذا البحث .

(٨) حرف عن ساقط من (ز) .

وقد بيَّنا^(١) إذا لم يقدر . فأما إذا قدر على أن يدركه ، فلا عذر له في التحلل .
فعلية المضي . وهذا في العمرة بلا خلاف^(٢) ، وفي الحج على الاختلاف ، على ما
ذكرنا^(٣) .

مسألة^(٤) :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في محرم حلق مواضع
المحاجم . قال : عليه دم^(٥) .

وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : عليه صدقة^(٦) .

ذكر في بعض النسخ : موضع المحاجم ، وفي بعضها : مواضع المحاجم ، وهما
مختلفان ، هذا يقع على الفرد ، وهذا يقع على الجماعة . وهي :^(٧) ما على الكاهل^(٨)
والأخذعين^(٩) .

(١) في (هـ) : أنه إذا .

(٢) انظر : المبسوط (١٠٨/٤) ، مختصر اختلاف العلماء (١٨٧/٢) ، المنسك المتوسط (٢٦١) ، العناية
(١٣٣/٣) ، ملتقى الأبحر (٤٥٣/١) ، مجمع الأنهر (٤٥٣/١) .

(٣) من قوله : قال هاهنا في المحصر إلى نهاية المسألة ، وقع في (أ) و (ب) و (ج) و (د) في آخر مسألة حج
الصبي وحج العبد ، ولم يرد في (و) ، ووقع في (هـ) في هذا الموضع ، والظاهر أن ما في النسخ الأخرى
من فعل النساخ والله أعلم .

(٤) في (هـ) : باب المحرم إذا قلم أظافره "وزيد بعده في (و) : أو يخلق شعره أو ينظر بشهوة أو يمس .

(٥) انظر : الجامع الصغير (١٥٤) ، الأصل (الكافي ٣٦٢/٢) ، مختصر الطحاوي (٦٩) ، مختصر القدوري
(٧٢) ، ملتقى الأبحر (٤٣١/١) ، الدر المنتقى (٤٣٢/١) .

(٦) انظر : المراجع السابقة .

(٧) في (د) : " مما " يدل " ما " .

(٨) الكاهل : ما بين الكتفين ، وسمي بذلك لقوته ، فأصل كلمة كهل يدل على قوة في الشيء . انظر :
معجم مقاييس اللغة مادة كهل (٨٧٩) .

(٩) الأخدعان : عرقان في جانبي العنق . انظر : المصباح المنير ، مادة خدع (١٠٢) .

وجه قولهما: "أن النبي - **U** - احتجم وهو صائم محرم بالقاححة" (١) (٢).

وما كان ليباشر ما يوجب عليه الدم ، ولأن موضع الحجامة تبع في الحلق غير مقصود فصار كالشارب (٣) ، بخلاف الإبط (٤) والعانة (٥) .

وقال أبو حنيفة - رحمه الله - حلق هذا الموضع لمن يحتجم مقصود ؛ ألا ترى أنه يُحْلَق مع الرأس عادة ، وإنما يحلق للحجامة قصداً ، فصار بمنزلة حلق الرقبة ونتف الإبط وحلق العانة . والحديث محمول على العذر (٦) ؛ ألا ترى أنه لا يباشر ما يوجب الصدقة بغير عذر أيضاً (٧) ، فإن كانت الرواية مواضع المحاجم فذلك أظهر لأبي حنيفة - رحمه الله - .

(١) القاححة : مدينة على ثلاث مراحل من المدينة ، قبل السقيا بنحو ميل ، وهو موضع بين الجحفة وقديد ، وقيل : أن القاححة في ثافل الأصغر ، وهو جبل دوار في جوفه ، يقال له القاححة ، وفيها بئران عذبتان غزيرتان . معجم البلدان (٧١/٢) ، أطلس الحديث النبوي (٢٩٨) ، انظر ملحق الخرائط (ص ٧) .

(٢) رواه البخاري عن ابن عباس ، أن النبي احتجم وهو محرم ، كتاب الحج باب الحجامة للمحرم (٢/٦٥٢) ، رواه مسلم بلفظ البخاري عن ابن عباس ، ورواه عن ابن بجينة أن النبي احتجم بطريق مكة ، وهو محرم ، وسط رأسه ، كتاب الحج ، باب جواز الحجامة للمحرم (٢/٨٦٢) .

(٣) الشارب : الشعر الذي يسيل على الفم ، أو ما ينبت على الشفة العليا من الشعر وطرفاه شاربان والجمع شوارب . انظر : المصباح المنير ، مادة شرب (١٨٥) ، المعجم الوسيط (١/٤٧٧) .

(٤) الإبط : ما تحت الجناح ، والجمع آباط ، وتأبط الشيء جعله تحت إبطه . انظر : مختار الصحاح مادة أبط (١٣) ، المصباح المنير (٧) .

(٥) انظر : شرح مختصر الطحاوي (٢/٧٢٧) ، مختلف الرواية (٢/٧١٦) ، شرح قاضي خان (٢/٥٥٤) ، المحيط البرهاني (٣/٤٣٣) .

(٦) في (د) : " العلة " .

(٧) لأبي حنيفة أن ذلك القدر يبلغ ربع الرأس ، وقد يقصد حلق ذلك فيجبر بالدم . انظر : مختلف الرواية (٢/٧١٦ وما بعدها) ، المبسوط (٤/٧٣) ، الهداية (٢/٤٠٠) ، المسالك في المناسك (٢/٧٥٥) ، النهر الفائق (٢/٣٤٥) .

مسألة^(١) :

الحكم فيما
لو أمره رجلان
أن يحج عنهما
فأحرم بحجة
ينوي عنهما
جميعاً .

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في رجلين أمرني كل واحد منهما أن أحرم عنه بحجة ، فأحرمت بحجة أنويهما جميعاً .

قال : الحجة عن الحاج ، وهو ضامن للنفقة^(٢) .

وضع المسألة في نفسه تواضعاً ، ثم ختم بغيره ، وذلك سائغ في اللغة ، تفاوت

الكلام بمخاطبة ومغايبية^(٣) ؛ قال الله تعالى GF E D C B A M

H I L^(٤) .

والمسألة على وجهين :

إما أن يحرم عن أحدهما مبهماً^(٥) ، أو عنهما . وفيه فصل آخر ؛ أن يطلق من غير تعيين ، ولا نص فيه^(٦) .

أما إذا نوى عنهما فقد خالفهما ؛ لأن الحج المؤدّي بحق الأمر يقع للآمر في حق قطع المسافة وتعيين النفقة ، حتى لا يجزئ الحاج عن حجة الإسلام.

(١) في (هـ) : باب الرجل يحج عن آخر .

(٢) انظر : الجامع الصغير (١٦٦) ، الأصل (الكافي ٤٢٢/٢) ، الكافي للنسفي (١٥٨/أ) ، كتر الدقائق (١١١/٣) .

(٣) هذا الأسلوب يسمى أسلوب الالتفات في علم البيان وقد يكون من الغيبة إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى التكلم ، والغرض منه أن يكون السامع أكثر إصغاءً . انظر : الكشف (٣٥٣، ٥٦١/١) ، تفسير القرطبي (٣٣٤/٤) ، تفسير البغوي (٣٤٩/٢) .

(٤) سورة يونس آية (٢٢) .

(٥) الإبهام : أن يبقى الشيء لا يعرف المأني إليه ، يقال هذا أمر مبهم . فالمراد أنه لم يعين ولم يحدد عن أي واحد منهما . انظر : معجم مقاييس اللغة مادة بهم (١٤١) ، مختار الصحاح (٤٢) ، المصباح المنير (٤٤) .

(٦) الكافي للنسفي (١٥٨/أ) ، تبين الحقائق (٤٢٥/٢) ، حاشية ابن عابدين (٣٠/٤) .

فإذا نوى عنهما فقد خالفهما ؛ لأنه لم يخلص لواحد^(١) منهما كما لزمه^(٢) بحق الأمر (فلزمه)^(٣) ، فصار مخالفاً وضمن ما لهما^(٤) .

وهذا بخلاف الذي يحج عن الأبوين ؛ فإنه ذكر في رواية أبي حفص^(٥) أن له أن يجعله عن أحدهما ؛ لأنه غير فاعل بحق الأمر^(٦) لكنه يجعل ثوابه لغيره ، فصارت عزيمته عنهما في (حق)^(٧) تعيين^(٨) الفعل لغواً من كل وجه ، وقد سبق سبب وجوب الثواب ، فبقي خياره في صرف الثواب^(٩) .

وأما إذا نوى عن أحدهما ، فإن مضى كذلك صار مخالفاً بالإجماع^(١٠) . وأما إذا عين أحدهما قبل المضي فإن ذلك صحيح استحساناً عند أبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله -^(١١) .

(١) في (أ) : " بالواحد " .

(٢) كذا وقع في (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) : " لزمه " ، وفي (ز) : " التزمه " .

(٣) زيد بعده في (ب،ج،هـ،و) فلزمه في (أ) ، و (د) : " ولزمه " ، ولم يرد في (ز) ، وهو الأنسب للسياق .

(٤) انظر : المبسوط (١٥٤/٤) ، بدائع الصنائع (٣٢١/٢) ، الفتاوى الوالاجية (٢٨٧/١) ، الهداية (٤٨٤/٢) ، المحيط البرهاني (٤٧٦/٣) .

(٥) أبي حفص يراجع القسم الدراسي ، (ص ٩٤) فقرة (٤) ، المنع (٢٧٤/أ) .

(٦) في (أ) الأمر ويؤيده ما في البدائع (٢٣٢١/٢) ، والهداية (٤٨٤/٢) .

(٧) ما بين القوسين ساقط من (د) .

(٨) زيد بعده في (هـ) : " نفس " ، وعدم وجوده هو الصواب .

(٩) انظر : تبين الحقائق (٤٢٥/٢) ، البحر الرائق (١١٢/٣) ، حاشية الشلبي (٤٢٥/٢) ، الدر المنتقى (٤٥٨/١) ، منحة الخالق (١٢٢/٣) .

(١٠) أي إجماع الأئمة الثلاثة أبي حنيفة ويعقوب ومحمد - رحمهم الله - . انظر : مختلف الرواية (٧٣٤/٢) ، الهداية (٤٨٤/٢) ، الكافي للنسفي (١٥٨/أ) ، تبين الحقائق (٤٢٦/٢) .

(١١) انظر : بدائع الصنائع (٣٢٢/٢) ، المحيط البرهاني (٤٧٦/٣) ، الفتاوى التاتارخانية (٤٠٩/٢) ، البرهان شرح مواهب الرحمان (١٧١/ب) .

وقال أبو يوسف - رحمه الله - : وقع ذلك عنه من غير توقف ولا خيار قياساً.

وجه القياس أن كل واحد منهما أمره بالتعيين ، فإذا أبهم صار مخالفاً / لكل واحد منهما ، فلزمه ، كما إذا نوى عنهما ^(١).

والدليل على الخلاف أنه لو مضى على هذه العزيمة صار مخالفاً ، ولو كان الإحرام محتملاً لما بطل الاحتمال بالمضى ؛ لأن الإمضاء لا يخالف الالتزام . وهذا كالذي أمر رجلاً بشراء عبد ، وأمره آخر به ، فاشترى عن أحدهما ، أنه يلزم المأمور . ولا يلزم إذا أحرم رجل مبهماً من غير تعيين حج ولا عمرة ؛ فإنه يصح ؛ لأن ثمة التزم الحق لمعلوم ^(٢) ، وإنما الملتزم ^(٣) مجهول . وهاهنا الذي له الحق مجهول ، وبينهما تفاوت ؛ ألا ترى أن من أقر بحق مجهول لمعلوم صح ، وإذا التزم معلوماً لمجهول لم يصح . ولا يلزم إذا أحرم عن أحد أبويه أنه صحيح ، وله الخيار ؛ لأنه غير مأمور لئراعي شرط الامتثال ، على ما قلنا ^(٤).

ووجه الاستحسان أن هذا إبهام لا ينافي التعيين ، فلا يمنع صحة الالتزام ، كما إذا أحرم مبهماً من غير تعيين حج ولا عمرة ؛ وهذا لأن الإحرام عندنا شرع وسيلة لا مقصوداً ، ولذلك صح تقديمه على وقت الأداء ، وهو أشهر الحج ، ولما كان غير مقصود شرط فيه ما يتمكن به المرء من الأداء ، والمبهم الذي يحتمل التعيين يصلح للأداء بواسطة التعيين ، فاكتمى به شرطاً ، فكذا في مسألتنا ، بخلاف الأداء ؛ لأنه هو المقصود ، فأخذ فيه بالتكميل ؛ ألا ترى أن الذي أحرم مبهماً إذا شرع في

(١) الأصل (٤٢٤/٢) ، المبسوط (١٥٦/٤) ، حقائق المنظومة (١٣٧/أ) ، رمز الحقائق (١١١/١) ، الفتاوى الهندية (٣٣٠/١) .

(٢) زيد بعده في (ز) : وهو الله تعالى ، وهو موافق للموجود في تبين الحقائق (٤٢٦/٢) .

(٣) فسر في (هـ) : بالحجة أو العمرة .

(٤) انظر : تبين الحقائق (٤٢٦/٢) ، البناء (٤٧٥/٤) ، العناية (١٥١/٣) .

الطواف قبل التعيين أنه يتعين ، فيصير عمرة ؛ لأنه يقع فرضاً ، من وجه ، أو سنة ،
فالفرض أولى^(١) . ولأنها^(٢) أدناها ، فكذلك في هذه المسألة^(٣) .

وأما مسألة الوكالة فلا رواية فيها ، وإنما الرواية فيما إذا أطلق الشراء ، أنه
يتعين بحكم العقد . وأما إذا أبهم فيحتمل أن يصير مخالفاً لأنه بمثالة الأداء هاهنا^(٤) .
ولا نص في مسألتنا في الإطلاق ، ويجب أن يصح التعيين هاهنا بالإجماع^(٥) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في رجل أمر رجلاً أن يقرن
(عنه)^(٦) حجة وعمرة . قال : الدم على الذي أحرم^(٧) .

رجل أمر رجلاً
أن يقرن عنه
فالدم على الأمر
أم المأمور .

والدماء ثلاثة أنواع :

ما يجب جزاءً على جنائية .

وما يجب نُسكاً .

وما يجب مؤنة .

(١) جملة " فالفرض أولى " ملحقة بالمتن في حاشية (ز) ، وفي الأصل " فالعمرة أولى " والظاهر أن الناسخ
فاته أن يضرب عليها .

(٢) في (ز) : " ولأنها " : وفي باقي النسخ " لأنه " والمثبت أصح والله أعلم .

(٣) انظر : مختلف الرواية (٢/ ٧٣٤) ، الفتاوى الوالواجية (١/ ٢٨٦) ، شرح قاضي خان (٢/ ٦٠٥) ،
الكافي للنسفي (١٥٨/ب) ، البرهان شرح مواهب الرحمن (١٧١/ب) .

(٤) انظر : شرح قاضي خان (٢/ ٦٠٥) الفوائد الظهيرية (٧٠/ب) .

(٥) انظر : الكافي للنسفي (١٥٨/ب) ، تبين الحقائق (٢/ ٤٢٦) ، حاشية ابن عابدين (٤/ ٣٠) .

(٦) ما بين القوسين ساقط من غير (د) ، وعبرة (و) : " رجل أمر رجلاً ليحج عنه قارناً وعبرة الكتاب :
رجل أمر رجلاً أن يقرن عنه " اهـ . ويعني بالكتاب الجامع الصغير حيث جاء فيه : " رجل أمر رجلاً
أن يقرن عنه فالدم على الذي أحرم . وكذلك إن أمره رجل أن يحج عنه . وأمره آخر أن يعتمر عنه ،
وأذن له في القرن ، فالدم عليه " اهـ .

(٧) انظر : الجامع الصغير (١٦٦) ، الهداية (٢/ ٤٨٥) ، البنائة (٤/ ٤٧٦) ، فتح القدير (٣/ ١٥٢) .

أما الأول^(١) : فمثل جزاء الصيد ، وما يجب بحلق أو تطيب أو بلبس مخيط ،
فذلك على المأمور ؛ لأنه هو الجاني ، فعليه جزاؤه^(٢) .

والثاني^(٣) : مثل دم القران والمتعة لأنه وجب شكراً لما أنعم عليه من إطلاق
العمره في أشهر الحج ووقفه للجمع بينهما ، فصار عبادة ، ولذلك حلّ تناول منه
بمثلة الأضاحي ، وما كان من أفعال المناسك فعلى المأمور ، فكذلك هذا^(٤) .

والثالث^(٥) : دم الإحصار ، وذلك على المحجوج عنه عند أبي حنيفة ومحمد -
رحمهما الله - ؛ لأنه هو الذي أدخله في العهدة ، وعليه / النفقة بالإجماع ، وهذا من
جنس المؤنة والنفقة (فصار عليه أيضاً)^{(٦) (٧)} .

وقال أبو يوسف : يجب على الفاعل ؛ لأنه للتحلل فصار كدم المتعة
(والقران)^(٨) والعمره في فائت الحج^(٩) .

[١ / ٧٨ - ١]

فائت الحج إذا
أحرم بعمره أو
حجة أخرى

(١) من أنواع الدماء .

(٢) انظر : الهداية (٤٨٦/٢ وما بعدها) ، المحيط البرهاني (٤٧٦/٣) ، حاشية ابن عابدين (٣٦/٤) .

(٣) من أنواع الدماء .

(٤) انظر : المبسوط (١٥٣/٤) ، المحيط البرهاني (٤٧٦/٣) ، النهر الفائق (٥٤٥/٢) ، فتح باب العناية
(٧٣٤/١) .

(٥) من أنواع الدماء .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(٧) انظر : المبسوط (١٥٣/٤) ، شرح قاضي خان (٦٠٦/٢) ، المحيط البرهاني (٤٧٦/٣) ، فتح باب
العناية (٧٣٤/١) .

(٨) ساقط من (أ) و (د) .

(٩) انظر : المبسوط (١٥٣/٤) ، الهداية (٤٨٥/٢ وما بعدها) ، الفتاوى التاتارخانية (٤٠٩/٢) ، البنائة
(٤٧٧/٤) ، النافع الكبير (١٦٦) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في الذي يحرم بالحج فيفوته الحج فيحرم بعمره . قال : يرفضها^(١) ، وإن أحرم بحجة رفضها أيضاً^(٢) .

وأصل هذا أن الحج إنما يتم بالوقوف بعرفة ، ووقته من زوال الشمس من يوم عرفة إلى أن يطلع الفجر من يوم النحر ، فإن لم يقدر على الوقوف في شيء منه فقد فاتته الحج ، وعليه أن يتحلل بأعمال العمرة ، كذلك جاءت السنة^(٣) ، ولا دم عليه عندنا^(٤) . وأوجب الشافعي - رحمه الله - اعتباراً بالمُحْصِر^(٥) .

وقلنا : إنه لما صار معتمراً تحلل بالحلقة ، فأما الدم فإنما شرع لتعجيل الإحلال ؛ لأن المحصر فائت الحج أيضاً ، وكان سبيله أن يتحلل بالحلقة بعد أعمال العمرة ، فلما تعجل الإحلال لزمه الدم لتعجيل فصار بالدم يتحلل . ولهذا قلنا : لا حلق عليه عند أبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله - ولهذا قلنا : يقضي من العام القابل حجة وعمره ؛ لأن العمرة لزمته للتحلل ولم يفعلها ، ولم ينب الدم عنها^(٦) . وهاهنا

(١) الرفض : ترك الشيء . رفض الشيء رفضه رفضاً إذا تركه ورمى به . انظر : العين (٢٩/٧) ، لسان العرب مادة رفض (١٥٦/٧) .

(٢) انظر : الجامع الصغير (١٦٥) ، الأصل (الكافي ٤٣٧/٢) ، الهداية (٤٧٠/٢) ، شرح العتابي (٣٣/ب) .

(٣) من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام " من فاتته عرفة بليل فقد فاتته الحج ، فليحل بعمره وعليه الحج من قابل " ، أخرجه الدار قطني في سننه وغيره عن ابن عمر وابن عباس . في كتاب الحج ، باب المواقيت (٢٤١/٢) . راجع : الدراية (٣١/٢) ، نصب الراية (١٤٥/٣) .

(٤) انظر : شرح مختصر الطحاوي (٧٣٨/٢) ، مختصر اختلاف العلماء (١٩٣/٢) ، الهداية (٤٧٨/٢) ، المحيط البرهاني (٤٦٨/٣) ، تبين الحقائق (٤٠٤/٢) .

(٥) انظر : مختصر المزني (٧٠/١) ، التنبيه (٨٠) ، منهاج الطالبين (٤٤) ، تحفة المحتاج (٧٩/٢) .

(٦) يراجع أحكام الإحصار في المسألة ص (٣٦٨) من هذا البحث .

قد أدى أفعال العمرة للتحلل ، فلو لزمه الدم لصار فضلاً عن ضمان العدوان ، وهو لا يحتمل الفضل ، ولهذا قلنا عليه حج من قابل لا غير ^(١) .

فإذا ثبت هذا ، قلنا : إذا أحرم بعمرة قبل التحلل ، أو بحجة ، رفض ذلك كله ؛ لأن الجمع بين إحرامي الحج أو إحرامي العمرة أداءً ، غير مشروع ، ولما فاتته الحج بقي في إحرام الحجة ، ولهذا قلنا : يتحلل عن (أفعال) ^(٢) إحرام الحج بأعمال العمرة ، ووقع في أعمال العمرة ، فرفع بإحرام حجاً آخر ، ورفع إحرام ^(٣) العمرة عمرة أخرى ، فأمر برفض كل واحد منهما بعد صحة الالتزام ^(٤) . وهذا حجة على محمد في الذي يحرم بحجتين أو بعمرتين أنهما يلزمانه ، خلافاً له . وإذا لزمناه لم يرتفع أحدهما من غير رفض عند أبي حنيفة - رحمه الله - خلافاً لأبي يوسف ^(٥) . وإذا رفض لزمه ^(٦) الدم للتحلل عن ذلك ، وعليه في العمرة قضائها ، وعليه في الحجة عمرة وحجة من قابل ، كما قلنا في المحصر ^(٧) .

(١) انظر : مختلف الرواية (٨٠٧/٢) ، التجريد (٢٠١٢/٤ وما بعدها) ، الأسرار (٤٢٩) ، بدائع الصنائع (٣٣٠/٢) ، البناء (٤٥٩/٤ وما بعدها) .

(٢) ما بين القوسين لم يرد في غير (أ) و (د) و (ز) .

(٣) كذا في (ب) وكذلك صحح في حاشية (أ) ، وفي سائر النسخ : " فعل " بدل " إحرام " .

(٤) انظر : بدائع الصنائع (٣٣٠/٢) ، المحيط البرهاني (٤٦٨/٣ وما بعدها) ، البحر الرائق (١٠١/٣) .

(٥) له أن الإحرام عقد على الأداء ، فلا ينعقد إلا لتصور الأداء ، وأداء عمرتين ، أو حجتين معاً لا يصح ، فلا ينعقد عليهما ، ولهما أن الإحرام بالحج التزام محض ، في الذمة ، ولهذا يصح منفصلاً عن الأداء ، حتى يصح في غير أشهر الحج ، فيصح بحجتين . إلا أن أبا حنيفة يرى أنه لا يكون رافضاً لإحدى الحجتين أو العمرتين حتى يسير في إحداهما إلى مكة ، وقيل حتى يشرع في الطواف ، وعند أبي يوسف : يصير رافضاً لإحداهما . انظر : مختلف الرواية (٧٣٧/٢) ، المسالك في المناسك (٦٧٣/١) ، تبين الحقائق (٤٠١/٢) وما بعدها) ، البحر الرائق (٩١/٣ وما بعدها) .

(٦) ساقط من (ز) .

(٧) انظر : المبسوط (١٧١/٤) ، تبين الحقائق (٤١٥/٢ وما بعدها) ، البناء (٤٣٤/٤) ، النهر الفائق (٥٢٦/٢) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في كوفي^١ أتى بستان بني عامر^(١) فأحرم منه بعمره . قال : إن أتى ذات عرق^(٢) فلَبَّى منها بطل عنه دم الوقت ، وإن رجع إلى ذات عرق فلم يُلَبَّ منها حتى دخل مكة فطاف لعمرته ، فعليه دم الوقت^(٣) .

كوفي أتى
بستان
بني عامر فأحرم
منه بعمره

وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : إذا رجع إلى ذات عرق محرماً ، فلَبَّى أو لم يُلَبَّ فلا شيء عليه^(٤) . (ومسألة كتاب المناسك في الحجة ، فهذه غير تلك)^{(٥)(٦)} .

وأصل هذا أن النبي - ﷺ - / يَبْنِي المواقيت لمن أراد دخول الحرم ، فقال في حديث ابن عمر - t - : " وقت رسول الله - ﷺ - لأهل المدينة ذا الحليفة^(٧) ،

(١) بستان بني عامر : هو وادي نخلة اليمانية ، ومنها : سولة وهي لبني سعد بطن من هذيل ، والزيمة وهي قرية بوادي نخلة ، ويطلق على نخلة "بستان بني عامر" ويبعد حالياً عن مكة أربعة وعشرين ميلاً . انظر : أخبار مكة للأزرقي (٢/٢٩٢) ، معجم البلدان (١/٤١٤) .

(٢) ذات عرق : ميقات أهل العراق ، وهي الحد بين نجد و تهامة ، وهي على مرحلتين من مكة . تبعد حالياً عن مكة ٩٤ كم ، تقع في الشمال الشرقي لمكة ، وتسمى الآن الضريبة ، والعرق هو الجبل المشرف على ذات عرق وسميت بذلك نسبة إليه . انظر : معجم البلدان (٤/١٠٧) ، تهذيب الأسماء (٣/١٠٨) ، المصباح المنير (٤٠٥) ، معالم مكة التاريخية (١٨٣) .

(٣) انظر : الجامع (١٤٥) ، مختصر الطحاوي (٦٢) ، الأصل (الكافي ٢/٤٣٣) ، شرح قاضي خان (٢/٥٢٥) ، الهداية (٢/٤٥٨) ، شرح العتاي (٢٧/ب) .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

(٥) ما بين القوسين لم يرد في (ج) .

(٦) انظر : الأصل (الكافي ٢/٤٣٢) .

(٧) ذو الحليفة : كأنه تصغير حلقة ، وهي الشجرة ، كان ينزل النبي ﷺ بها حين يعتمر ، وفي حجته ، تحت شجرة في موضع المسجد بذو الحليفة ، وتعرف اليوم عند العامة : أبيار علي وهي اليوم بلدة عامرة ، تقع غرب المدينة بينها وبين مسجد الرسول ﷺ ثلاثة عشر كيلو متر تقريباً ، ومن مكة (٤٣٥) كيلو متر تقريباً . انظر : المناسك للحري (٤٢٥ وما بعدها) ، مشارق الأنوار (١/٢٢١) ، المفهوم الجغرافي لمعنى محاذة الميقات المكاني للحج (١٩) .

ولأهل الشام الجُحفة^(١) ، ولأهل اليمن يَلْمَم^(٢) - أو أَلْمَم - ولأهل نجد^(٣) قرن^(٤) ، وقال : هنَّ^(٥) لأهلنَّ ولمنَّ مرَّ بمن من غير أهلهم من أراد الحج والعمرة إلى يوم القيامة^(٦) . وروى أبو داود في سنته عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي - ﷺ - وقَّت لأهل العراق ذات عرق^(٧) . وروى عن ابن عباس أن النبي - ﷺ - وقَّت لأهل المشرق العقيق^(٨) " (٩) وهو اسم ذات عرق أيضاً .

- (١) الجحفة : هي قرية كبيرة كانت عامرة ، ذات منبر ، على طريق المدينة إلى مكة ، وكانت تسمى قديماً مهيعة ، وسميت الجحفة لأن السيول أحجفتها وحملت أهلها ، بينها وبين البحر ستة أميال ، توجد آثارها اليوم شرق مدينة رابغ ، إذا خرجت من رابغ تؤم مكة ، كانت إلى يسارك حوز السهل من الجبل ، وقد بنت الحكومة السعودية مسجداً هناك ، يزوره الحجاج وهي ميقات أهل الشام ، ومصر ، والمغرب . انظر : مرصد الاطلاع (١٣٥/١) ، المناسك للحري (٤٥٧) ، وفاء الوفاء (١١٧٤/٤) ، معجم المعالم الجغرافية (٧٩) .
- (٢) يللم بفتح المثناة التحتيّة وتكرار اللام والميم ، وربما أبدلوا الياء همزة فيقال (أَلْمَم) ، وهو جبل من جبال تهامة ، وأهله كنانة ، تنحدر أوديته في البحر ، وهو ميقات أهل اليمن ، ويعرف اليوم بالسعدية نسبة إلى بئر حفرها الشريف سعد ، أحد ولاية مكة في السابق . انظر : معجم البلدان (٢٤٦/١) ، مرصد الاطلاع (١٤٨٢/٣) ، الحرم المكي الشريف والأعلام المحيطة به (٣٥) .
- (٣) نجد : إقليم من جزيرة العرب ، وهو أوسعها وأكثرها صحاري وفجاجاً ورمالاً ، والعرب تطلق اسم نجد على كل ما علا من الأرض ، ونجد العلم فهو قلب الجزيرة العربية ، تتوسطه مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية ، ويشمل أقاليم كثيرة منها القصيم وسدير والأفلاج وغيرها ، وهو يتصل بالحجاز غرباً وباليمن جنوباً ، وبإقليم الأحساء شرقاً ، وببادية العرب شمالاً . انظر : معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (٣١٢) .
- (٤) قرن : هو قرن المنازل ، وقرن الثعالب ، ويسمى اليوم السيل الكبير وهو على طريق الطائف ، من مكة المار بنخلة اليمانية ، يبعد عن مكة (٧٣) كيلاً . انظر : مرصد الاطلاع (١٠٨٢/٣) ، معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (٢٥٤) مسافات الطرق في المملكة العربية السعودية (٥) .
- (٥) في (أ) و (ب) و (ج) : " هي " وفي (د) و (هـ) و (و) " هن " وهو موافق لما في الرواية .
- (٦) أخرجه البخاري في كتاب الحج ، باب ميقات أهل المدينة ولا يهلون قبل ذي الحليفة (٥٥٤/٢) ، ومسلم في كتاب الحج ، باب مواقيت الحج والعمرة (٨٣٩/٢-٨٤٠) .
- (٧) أخرجه أبو داود ، كتاب المناسك ، باب في المواقيت (١٤٣/٢) .
- (٨) العقيق : ذات عرق ، والعقيق : هو اسم لكل مسيل ماء شقه السيل في الأرض فأفخره ووسعه ، والمراد عقيق الطائف الذي يستحب الإحرام منه ويسمى عقيق عشيرة ، وهو من ديار بني عتيبة اليوم ، وهو كثير الآبار ، به موضع يسمى (وجرة) على الضفة الشرقية لوادي العقيق بها محطة للحاج العراقي . انظر : المصباح المنير مادة عقق (٢٥١) ، معجم المعالم الجغرافية (٢١٤) ، المفهوم الجغرافي لمعنى محاذة الميقات المكاني للحجاج (٣٤) .
- (٩) أخرجه أبو داود ، كتاب المناسك ، باب في المواقيت (١٤٣/٢) .

وروى عن الحارث بن (عمرو) ^(١) السهمي ^(٢) : " أن النبي - ﷺ - وقَّت لأهل العراق ذات عرق " ^(٣) .

وإذا ثبت هذا ، قلنا : إن المحرمين ثلاثة أصناف : أهل الأوقات ^(٤) ومن دون ^(٥) المواقيت من غير أهل الحرم ، وأهل الحرم .

أما أهل الأوقات فإنما يحرمون من الميقات ، لا يحل لهم أن يجاوزوه بغير إحرام ؛ لما قلنا ^(٦) .

وأهل ما وراء الميقات إنما يحرمون من أوطانهم من أدنى الحلِّ للحج والعمرة ، ولا يجاوزون الحرم بغير إحرام .

وأهل الحرم يحرمون بالحج من جوف ^(٧) الحرم ، وللعمرة من أدنى الحلِّ ، وهو التنعيم ^(٨) ^(٩) . كذلك دخل رسول الله - ﷺ - في حجة الوداع معتمراً ، وأحرم

(١) ما بين القوسين ساقط من (د)

(٢) الحارث بن عمرو بن الحارث بن إلياس السهمي الباهلي ، يكنى أبو مسقبة وقيل أبو سفينة له صحبة ، شهد مع رسول الله ﷺ حجة الوداع ، من أهل البصرة ، روى عنه ابنه عبد الله وحفيده زرار . انظر : ترجمته في الاصابة (٥٨٨/١) ، الثقات (٧٥/٣) ، تقريب التهذيب (١٤٧/١) ، تهذيب الكمال (١٦٣/٥) .

(٣) أخرجه أبو داود ، كتاب المناسك ، باب في المواقيت (٣٥٥/٢) .

(٤) في (و) : أهل الآفاق وفي (ز) : الآفاقي .

(٥) في (ز) : "وراء" .

(٦) في (ج ، هـ ، د ، و) : لما روينا وكذلك في متن (أ) لكن صحح إلى "روينا" .

(٧) رسم في (أ) و (د) : خوف .

(٨) التنعيم : هو عند طرف حرم مكة من جهة المدينة والشام على ثلاثة أميال وقيل : أربعة ، سمي بذلك لأن عن يمينه جبلاً يقال له نعيم وعن شماله جبلاً يقال له : ناعم والوادي نعمان وهو يبعد عن مسجد الكفيع حوالي (٧ كيلو متر تقريباً) . انظر : تهذيب الأسماء واللغات (٤٣/٢) ، أخبار مكة للفاكهي (٥٨/٥) ، معجم البلدان (٤٩/٣) .

(٩) انظر : بدائع الصنائع (٢٤٦/٢-٢٤٨) ، المحيط البرهاني (٤١٤/٣) .

بالحج خارجاً من مكة^(١) ، وأمر النبي ﷺ عائشة - رضي الله عنها - بالعمرة^(٢) ولأن العمرة طواف وسعي فكانت بدايتها في الحل ونهايتها في الحرم حتى لا تخلو عن ضرب سفر وهجرة . والحج إنما يتأدى بالوقوف ، وهو خارج من الحرم ، ويبدأ في الحرم تحقيقاً للسفر^(٣) .

فالآفاقي إذا أتى بستان بني عامر يقصده لا يجاوزه ، ثم بداله أن يحرم أحرم منه كأنه من البستان^(٤) .

فأما إذا كان في ابتداء أمره خرج على عزيمة الحج ، ثم انتهى إلى البستان ثم أحرم فقد جنى^(٥) على حق الميقات فلزمه جزاؤه ، وهو الدم ، فإن عاد إليه لم يسقط عنه الدم عند زفر ؛ لأنه إنما لزمه بالمجاوزة^(٦) غير محرم ، وهذه الجناية لم تسقط بالعود^(٧) .

ولنا : أن جنايته - إن لم يقض - حق الميقات ، فصار تاركاً لا جانياً ، فإذا عاد إليه مُحَرِّماً فقد تدارك حق الميقات في أوانه ، وذلك قبل شروع في الأفعال فسقط عنه .

(١) أخرجه البخاري ، كتاب الحج ، باب الإهلال عند مسجد ذي الحليفة (٥٥٩/٢) ، ومسلم في كتاب الحج ، باب أمر أهل المدينة بالإحرام (٨٤٣/٢) .

(٢) أخرجه البخاري ، كتاب الحج ، باب طواف القارن (٥٩٠/٢) ومسلم في كتاب الحج ، باب بيان وجوه الإحرام (٨٧١/٢) .

(٣) انظر : الهداية (٣٠٩/٢) ، تبين الحقائق (٢٤٨/٢) ، فتح القدير (٤٢٨/٢) ، اللباب (١٤٣/١) .

(٤) انظر : بدائع الصنائع (٢٥٠/٢) ، المبسوط (١٦٥/٤) ، الهداية (٤٦٠/٢) ، تبين الحقائق (٣٩٧/٢) .

(٥) الجناية لغة : ما يجنيه من شر أي يحدثه ، تسمية بالمصدر من جنى عليه شراً ، وهو عام إلا أنه خص بما يحرم من الفعل ، وعند الفقهاء يكون في النفوس والأطراف والمراد به هنا ما تكون حرمة بسبب الإحرام والحرم . انظر : المغرب ، مادة جنى (١٦٦/١) ، تبين الحقائق (٣٥٣/٢) ، أنيس الفقهاء (٢٩١) ، النهر الفائق (٣١٩/٢) .

(٦) في (أ) بالمحاوز .

(٧) انظر : مختلف الرواية (٧٥٤/٢) ، الأسرار (١٤٧) ، المبسوط (١٦٦/٤) ، شرح مختصر الطحاوي للاستيعجابي (٩١/أ) ، بدائع الصنائع (٢٤٨/٢) .

(و) ^(١) قالوا : إن حق الميقات في مجاوزته ^(٢) محرماً ؛ ألا ترى أنه لو لبى من دويرة أهله ثم مرَّ بالميقات محرماً أنه لا شيء عليه ، فكذلك هذا ^(٣) .

ولأبي حنيفة - رحمه الله - : أن أصل الميقات في حق الآفاقي أن يحرم من الآفاق تعظيماً لبیت الله عز وجل ، إلا أن الشرع رخص له في التحلل إلى ما يليه من المواقيت ، فصار الميقات آخر الغايات / ؛ ألا ترى أن إحرام الرجل من دويرة أهله أفضل ، فإذا أحرم من دويرة أهله فقد أخذ بالعزيمة ، فصار الحق مقضياً .

[أ / ٧٩ - أ]

فأما إذا أخر فقد صار آخر الغايات هو المتعين ، وحقه في الأصل الإحرام ، والتلبية ليس لها في نفس الابتداء ^(٤) مزية قضاء للميقات ، (فإذا عاد إلى الميقات فقد) ^(٥) صار قاضياً حق الميقات على ما فاتته ؛ إذ ليس يفوت إلا ابتداء الإحرام ، وليس للابتداء مزية في القضاء .

فأما إذا لم يلب فلم يقضه كما فات ، بل هو دونه ، والتلبية من شعائر الحج ومعالم الدين ، فامتنع التدارك بتركه ^(٦) . فإن دخل مكة فطاف لعمرته فقد فات وقت

(١) الواو لم ترد في غير (أ) و (ب) .

(٢) يقرأ في غير (هـ) : مجاورته .

(٣) انظر : مختلف الرواية (٧٢٨/٢) ، شرح قاضي خان (٥٢٥/٢) ، المحيط البرهاني (٤١٤/٣) ، البناية (٤٢٠/٤) .

(٤) في (ج) و (ز) : "الإحرام والتلبية ، وليس في نفس الابتداء مزية" . وفي (د) : "الإحرام وله التلبية ليس في نفس الابتداء مزية" . وفي (هـ) : "الإحرام والتلبية ، ليس في نفس الابتداء مزية" . وفي (و) : "وحقه في الأصل هو الإحرام والتلبية ، فإذا عاد إليه بهذه الصفة فقد قضى حقه ، إلا أنه لم يبتدئ الإحرام منه ، وليس لنفس الابتداء مزية" اهـ . وهذه العبارة الأخيرة أوضح ، والله أعلم .

(٥) ساقط من (ج) . وفي (ز) : "فصار عند تجديد التلبية قاضياً حق الميقات" .

(٦) انظر : مختلف الرواية (٧٢٨/٢) ، الأسرار (١٤٧) ، شرح قاضي خان (٥٢٧/٢) ، المحيط البرهاني (٤١٤/٣) ، الكافي للنسفي (١٥٣/أ) .

التدارك ؛ لأن الإحرام إنما شرع للأداء ، فإذا حصل المقصود لم يصلح قضاءً لأمر آخر ، حتى إذا عاد (إلى الميقات)^(١) ولي لم يسقط عنه الدم^(٢) .

مسألة (٣) :

في المكي يحرم
بعمره فيطوف
لها شوطاً أو
شوطين
ثم يحرم بحجة

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في المكي^(٤) يحرم بعمره ، فيطوف لها شوطاً أو شوطين ثم يحرم بحجة . قال : يرفض (الحج)^(٥) وعليه لرفضه دمٌ ، وعليه حجةٌ وعمره مكان الحج . وإن مضى عليهما أجزاءه وكان عليه لجمعيه بينهما دمٌ^(٦) .

وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : أن يرفض العمرة أحب إلينا وعليه قضاؤها ، وبمضي في الحج ، وعليه لرفضها دمٌ^(٧) .

وذكر الدم للرفض منه الخصائص ، وكذلك ذكر المضي عليهما ، وقولهما " أحب إلينا " من الخصائص أيضاً .

وأصل هذا أن من كان في الحرم أو وراء الميقات في الحل فليس لهم حق التمتع والقران ، لقوله تعالى - بعد ذكر التمتع - : $\text{ذَلِكَ لِمَنْ} \text{ } \grave{\text{e}} \text{ } \acute{\text{e}} \text{ } \grave{\text{e}} \text{ } \grave{\text{e}}$

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج) و (هـ) و (ز) .

(٢) انظر : الهداية (٤٥٩/٢) ، الفتاوى التاتارخانية (٣٥٦/٢) ، البناية (٤٢٢/٤) ، مجمع الأنهر (٤٤٨/١) .

(٣) في (هـ ، و) : " باب الرجل يضيف إلى إحرامه إحراماً " .

(٤) قيد بالمكي لأن الآفاقي إذا أهل بالعمرة أولاً فطاف لها شوطاً ثم أهل بالحج مضى فيها ولا يرفض الحج لأن بناء أعمال الحج على أعمال العمرة صحيح في حق الآفاقي . انظر : حاشية الشلي (٣٩٩/٢) ، البناية (٤٢٧/٤) .

(٥) ساقط من (هـ) .

(٦) انظر : الجامع الصغير (١٦٢) ، المبسوط (١٧٨/٤) ، حقايق المنظومة (٢٦/أ) ، بدائع الصنائع (٢٥٤/٢) ، الهداية (٤٦٣/٢) ، تبين الحقائق (٣٩٩/٢) ، المصنف (٢٢/أ) .

(٧) انظر المراجع السابقة .

الحُرَامِ^(١) ، ومن كان داخل الميقات فهو من الحاضرين ، ممن جعل رسداً

للكعبة ، ألا ترى إلى قوله تعالى : M) * + , - . /

0 1 2 3 4 L^(٢) ، وذلك نزل في بني مدلج ، والذين مساكنهم خارجة من الحرم دون الميقات ؛ لأن مكة كانت فتحت يومئذ^(٣) . وفقه ذلك أن العمرة مشروعة^(٤) في عامة أوقات السنة ، وأشهر الحج جعلت بالحج خاصة ، وكانوا يعدون العمرة فيها من أكبر الكبائر ، فرخص الله تعالى فيها لأهل الآفاق الذين يشق عليهم أن يخصوا سفراً للعمرة ، وبياناً أن العمرة سنة تابعة للحج ، ليست بفريضة ، وأهل الحرم والمواقيت لا حاجة لهم إلى هذا الترخيص ؛ لأنهم متمكنون أبداً من العمرة ، فلم يكن لهم مزاحمة أهل الآفاق وشغل هذا الوقت بالعمرة ، فإن فعلوا ذلك فقد احتملوا وزراً وارتكبوا حظراً ، فلزمهم الدم كفارة ، وحرم تناول منه . والآفاقي أصاب نعمة وأقام قرينة فلزمه الدّم ، شكراً لما / أنعم الله تعالى عليه ، فصار الدم في حقه نسكاً^(٥) .

فإذا صحّ هذا ، قلنا : إذا أحرم المكي أو أحد ممن ذكرنا^(٦) (بالحج بعد إحرام العمرة)^(٧) لزمه رفض أحدهما نزوعاً^(٨) عن المعصية ، والعمرة بالرفض أولى ؛ لأنها هي

(١) سورة البقرة آية (١٩٦) .

(٢) سورة التوبة آية (٧)

(٣) انظر (ص ٣٥٤) من هذا البحث .

(٤) في (أ ، د) : كانت مشروعة .

(٥) انظر : التحرير (١٧٣٢/٤) ، الأسرار (١١٣) ، بدائع الصنائع (٢٥٤/٢) ، البنائية (٣١٣/٤) .

(٦) في غير (أ ، د) : أو من ذكرنا .

(٧) ما بين القوسين لم يرد في غير (و) فقط ، وهي زيادة موضحة .

(٨) في (ز) : تورعاً .

الداخلة في وقت الحج ، وبسببها وقع العصيان ، وهي أخف مؤنة وأقصر أداء وقضاءً ، فصارت أولى بالرفض من هذه الوجوه (١) .

فإن طاف لعمرته كله أو أكثره ، رفض الحج بالإجماع ؛ لأن الحجة صارت غير مؤداة (٢) ، فأما إذا طاف لها شوطاً أو شوطين أو ثلاثة ، فإنه يرفض العمرة عندهما (أيضاً) (٣) ، لأنها متعينة للرفض ، وإنما بطل ذلك بالأداء (والحكم المتعلق بالأداء) (٤) لا يثبت بأقل الطواف ، وإنما يثبت بأكثره ، كما قلنا فيحكم التحلل بالطواف (٥) ، وكما قلنا في القارن إذا وقف بعرفة بعدما طاف لعمرته كله أو أكثره ، لم يصير رافضاً لها ، ولو طاف لها شوطاً أو شوطين صار رافضاً ، وصار ذلك في حكم العدم ، بخلاف ما قلنا في الذي أجهم الإحرام ، ثم طاف شوطاً ، أنه يتعين عمرة ، وكذلك الذي جاوز الميقات ثم أحرم ثم طاف شوطاً لعمرته ، أن الدم لا يسقط بحال ؛ لأن ذلك متعلق بتأكيد الإحرام ، لا بالأداء ، وهذا الحكم هاهنا متعلق بالأداء ، فلا يتأدى بالقليل (٦) .

ولأبي حنيفة - رحمه الله - أن العمرة إنما تعينت للرفض عند التعارض ، ولا تعارض مع الأداء ؛ لأن الإحرام شرط وليس من أداء العبادة في شيء ، ورفض العبادة بنقض الشرط يكون امتناعاً في حق الأداء ، وإذا صار شيء منه مؤدى كان نقضاً للمؤدى ، ونقض المؤدى عن قصد واختيار غير مشروع (٧) ، فصار هذا حكماً يتعلق

(١) انظر : مختلف الرواية (٧٢٩/٢) ، بدائع الصنائع (٢٥٤/٢) ، البناية (٤٢٧/٤) ، البحر الرائق (٨٩/٣) .

(٢) انظر : شرح قاضي خان (٥٩٠/٢) ، الهداية (٤٦٤/٢) ، تبين الحقائق (٣٩٩/٣) .

(٣) ما بين القوسين لم يرد في (هـ) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (هـ) .

(٥) انظر : المبسوط (١٧٩/٤) ، بدائع الصنائع (٢٥٤/٢) ، العناية (١١٥/٣) .

(٦) انظر : الأسرار (١٣٠) .

(٧) في (ب ، ج ، هـ) : وصار .

بتأكيد الإحرام حتى لا ينقضه مختاراً ، فأشبهه ما ذكرنا ، فصارت العمرة أرجح ذاتاً والحج أرجح حالاً ، وهو أن قضاءها أمكن وأيسر^(١) (والله أعلم)^(٢) .
مسألة (٣) :

المعتمر أو الحاج
إذا حلق
خارج الحرم

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في الرجل يعتمر فيطوف (بالبيت)^(٤) ويسعى (بين الصفا والمروة)^(٥) ، ثم يخرج من الحرم فيقصر . قال : عليه دم . وهو قول محمد . وقال أبو يوسف لا شيء عليه^(٦) . وإن خرج من الحرم فلم يقصر حتى رجع إلى الحرم فقصر فيه ، لم يكن عليه شيء في قولهم جميعاً^(٧) .
وأصله^(٨) أن المعتمر أو الحاج إذا فرغ ، فإن أحب حلق ، وإن أحب قصر^(٩) ، والحلق أفضل^(١٠) ، وكل ذلك موقت بالحرم عند أبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله^(١١) . وقال أبو يوسف : غير موقت بالحرم^(١٢) ؛ لأن النبي - ﷺ - وأصحابه - رضوان الله عليهم - قصروا بالحديبية ، وحلقوا في غير الحرم . ولأن الحلق محلل من حيث هو

-
- (١) انظر : مختلف الرواية (٧٢٩/٢) ، الأسرار (١٣٠) ، البنائة (٤٢٧/٤) ، المصنف (٢٢/أ) .
(٢) ما بين القوسين لم يرد في غير (أ) .
(٣) في (هـ) و (و) : باب في الحلق والتقصير .
(٤) ما بين القوسين في متن (ب) وألحق بالمتن في (أ) أيضاً .
(٥) ما بين القوسين في متن (ب) وألحق بالمتن في (أ) أيضاً .
(٦) انظر : الجامع الصغير (١٦٥) ، الأصل (الكافي ٣٦٠/٢) ، مختلف الرواية (٧٣٢/٢) ، المبسوط (٧١/٤) ، الفتاوى التاتارخانية (٤٠٦/٢) .
(٧) انظر : شرح قاضي خان (٦٠١/٢) ، بدائع الصنائع (٢١٤/٢) ، الهداية (٤٢٣/٢) .
(٨) في (هـ) : "وأما مسألة المعتمر" .
(٩) في (أ) و (د) : بضمير التثنية فيما سبق "فرغاً ... ، أحبا ... ، أحبا قصرأ" .
(١٠) انظر : الأصل (الكافي ٣٥٩/٢) ، المبسوط (٧٠/٤) ، الفقه النافع (٤٣١/١) ، الاختيار (٢١٦/١) .
(١١) انظر : الأسرار (٤٣٥) ، المبسوط (٧٠/٤) ، الفتاوى الوالواجية (٢٧٩/١) ، البحر الرائق (٤٢/٣) .
(١٢) الحلق للحج يتعين بالزمان والمكان عند أبي حنيفة . وعند أبي يوسف لا يختص بالزمان ولا بالمكان . ومحمد يقول : يتعين بالمكان دون الزمان . انظر : المراجع السابقة .

جناية^(١) (ولا يتعلق ذلك بالحرم من حيث هو جناية)^(٢) فكذلك من حيث هو محلل^(٣) .

[١ / ٨٠ - ١]
ولأبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله - / أن الحلق لما جعل محلاً صار نُسكاً^(٤)
لا يُعَقَّلُ قربه بنفسه ، فاحتص بالحرم كالذبح ، ولا يلزم الوقوف ؛ لأن ذلك تعلق
به^(٥) تحقيقاً للابتلاء ليخرجوا من حرم الله تعالى ، ثم يُؤْذَنُ لهم بعد ما يغفر لهم .
وأما قوله : إنه^(٦) جناية : فكذلك لا بدّ من اعتبار صفة الحظر ليصير محلاً ،
لكنه إذا جعل محلاً صار مأموراً به . فيبطل أن يبقى محظوراً ، فانقلب نُسكاً^(٧) .
وقد ذكرنا أن بعض الحديثية في الحرم^(٨) ، فيحمل على وقوع الحلق في الحرم ،
ولأن المحصر لا حلق عليه عندنا^(٩) فلم يكن ذلك نسكاً ، وإنما أريد به تحقيق
التسليم^(١٠) بتأخير فتح مكة^(١١) .

-
- (١) الجناية : هي ما يجنى من الشر ، أي يحدث ويكسب ، وهي في الأصل مصدر جنى عليه شراً جناية ، وهو عام في كل ما يقبح ويسوء وقد خص بما يحرم من الفعل . انظر : المغرب (١ / ١٦٦) ، المصباح المنير (٧١) ، أنيس الفقهاء (٢٩١) .
- (٢) ما بين القوسين ساقط من (د) .
- (٣) انظر : الأسرار (٤٣٥) ، بدائع الصنائع (٢ / ٢١٤) ، تبين الحقائق (٢ / ٣٧٥) .
- (٤) النسك : العبادة والطاعة وكل ما تقرب به إلى الله تعالى ، ويطلق على أمر الحج ، وأمر القربان لقوله تعالى ﴿ فَفَدْيَةٌ مِّنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ ﴾ [سورة البقرة آية ١٩٦] . انظر : تاج العروس مادة نسك (٣٧٢ / ٢٧) ، تهذيب الأسماء (٣ / ٣٤١) ، طلبية الطلبة (.....) .
- (٥) كذا وقع هنا : " تعلق به " لكن في نسخة (و) : " ولا يلزم أن الوقوف لم يتعلق بالحرم ، وهو أعظم المناسك ؛ لأنه إنما لم يتعلق به تحقيقاً للابتلاء " أ هـ ولعله الصواب ، والله أعلم .
- (٦) في (ب) : وقوله : بأنه جناية .
- (٧) انظر : الأسرار (٤٣٥) وما بعدها ، المبسوط (٤ / ٧٠) وما بعدها ، البناء (٤ / ٣٦٧) وما بعدها .
- (٨) انظر ص (٣٧٣) من هذا البحث .
- (٩) هذا قول أبي حنيفة ومحمد ، وأبو يوسف قال : أرى عليه أن يحلق ، فإن لم يفعل فلا شيء عليه . انظر : الأصل (الكافي ٢ / ٣٦٠) ، تحفة الفقهاء (١ / ٤١٧) ، التجريد (٤ / ٢١٤٨) ، حاشية ابن عابدين (٨ / ٤) .
- (١٠) في (ب) : التسليم لهم .
- (١١) انظر : الأسرار (٤٣٥) وما بعدها ، شرح قاضي خان (٢ / ٦٠١) ، الهداية (٢ / ٤٢٢) ، العناية (٣ / ٦٣) وما بعدها .

والحلق في العمرة غير مؤقت بالزمان لما قلنا^(١) ، وأما في الحج فموقت بالزمان ، وهو يوم النحر لكن تأخيره لا يضمن بالدم عندهما ، وعند أبي حنيفة - رحمه الله - يضمن بالدم .

وإنما كان موقتاً به لأن التحلل لا يصح قبل الوقوف ، وإنما ينتهي وقت الوقوف بطلوع الفجر يوم النحر^(٢) .

وفرق محمد - رحمه الله - بين المكان ، والزمان ، فجعل التأخير عن المكان مضموناً بالدم ، بخلاف التأخير عن الزمان ، والفرق أن هذه عبادة شرعت زيارة للبقاع ، فصارت متعلقة بالمكان ، والزمان من الزوائد والضرورات ، فجعل الأصل مضموناً ، ولم يجعل الزائد مضموناً^(٣) . وذكر العود إلى الحرم من الخواص .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمه الله - في الرجل يحرم بالحج ، فلما كان يوم النحر أحرم بحجة أخرى . قال : إن كان حلق في الأولى لزمته الأخرى وليس عليه دم . وإن كان لم يحلق في الأولى لزمته الأخرى^(٤) ، وعليه دم ، إن قصر أو لم يقصر^(٥) . وقال أبو يوسف ومحمد : إن قصر فعليه دم ، وإن لم يقصر فلا شيء عليه^(٦) . وأصل هذا أن الجمع بين إحرامي الحج وإحرامي العمرة بدعة ، فإذا حلق في الإحرام

إذا أحرم بالحج
فلما كان يوم
النحر أحرم بحجة
أخرى .

(١) انظر : المبسوط (٧١/٤) ، الهداية (٤٢٣/٢) ، فتح القدير (٦٤/٢) ، الدر المنتقى (٤٣٨/١) .

(٢) انظر : شرح قاضي خان (٦٠٠/٢) ، تبين الحقائق (٣٧٥/٢) ، فتح باب العناية (٦٩٦/١) ، البحر الرائق (٤١/٣) ، المصنف (١/١٩) .

(٣) انظر : بدائع الصنائع (٢١٤/٢) وما بعدها ، فتح القدير (٦٣/٣) ، المستجمع (١١١٩/٣) .

(٤) في (ج) ، و (د) و (هـ) و (ز) : "الأول - لزمه الآخر" على التذكير في جميع المواضع وكذلك في متن (أ) لكن صحح كما في (ب) ، وهو موافق لما في المطبوع من الجامع الصغير (١٦٣) ، والهداية (٤٦٦/٢) .

(٥) انظر : الجامع الصغير (١٦٣) ، شرح قاضي خان (٥٩٢/٢) ، الهداية (٤٦٦/٢) ، كثر الدقائق (٩١/٣) .

(٦) انظر المراجع السابقة .

الأول فقد انتهى الأول وفرغ منه ، فلم يصير جامعاً بين الحجتين فليس عليه دم الحج ، وبقي محرماً إلى العام الثاني ، ولا جمع في الأداء ؛ لأنه يطوف للزيارة للحج الأول ، ولا يؤدي شيئاً للثاني ، فإذا طاف فإنما حل^(١) بالخلق لا بالطواف ، فلا يصير جامعاً في الإحرام في التقدير . وأما إذا لم يخلق في الأول فقد صار جامعاً بين إحرامي الحج ، ثم لا يخلو إما أن يخلق للأول وإما أن يؤخر ، فإن خلق فقد تحلل من الأول وجنى على الثاني فلزمه دم ، وإن لم يخلق إلى العام الثاني فعليه دم عند أبي حنيفة - رحمه الله - بسبب تأخير الخلق في حق الإحرام الأول^(٢) ، وهذا معنى قوله : عليه الدم إن قصر أو لم يقصر . ولكنه ذكر التقصير مكان الخلق^(٣) .

وأما عندهما في هذا الفصل : فإنه إن قصر أو خلق فقد جنى على الإحرام الثاني ، فعليه دم ، وإن لم يقصر فقد أخر الخلق أو التقصير فلا شيء عليه^(٤) .

ولم يذكر (هاهنا)^(٥) في هذا الفصل دم الجمع ، وقال ذلك في كتاب المناسك^(٦) / وذكر^(٧) بعض مشايخنا في ذلك روايتين^(٨) ، فوجه تلك الرواية (أنه)^(٩) لما أحرم بالثاني (قبل)^(١٠) أن يخلق عن الأول فقد جمع .

(١) في (ج) و (هـ) و (و) "طافه تمّ الحل" .

(٢) انظر : تبين الحقائق (٤٠١/٢) ، العناية (١١٧/٣) ، البحر الرائق (٩١/٣) ، النهر الفائق (٥٠٣/٢) .

(٣) المراد بالتقصير الخلق ، فذكره في أول المسألة لأنه الأفضل في حق الرجل ، ثم ذكر التقصير حتى يصير الحكم جارياً في المرأة أيضاً إذ التقصير يشمل المرأة والرجل ، انظر : العناية (١١٧/٣) ، البحر الرائق (٩١/٣) .

(٤) انظر : الهداية (٤٦٦/٢) ، ملتقى الأبحر (٤٥٠/١) ، مجمع الأنهر (٤٥٠/١) وما بعدها) .

(٥) ما بين القوسين لم يرد في (أ) و (د) .

(٦) كتاب المناسك من كتاب الأصل لمحمد بن الحسن ، لم أقف عليه ، ورواية الأصل ذكرت في كتابي شرح الجامع لقاضي خان (٥٩٣/٢) ، وتبين الحقائق (٤٠١/٢) نقلاً عن كتاب الأصل .

(٧) في (هـ) "فذكر" وفي (ب) "فقد ذكر" .

(٨) عبارة (ج) ... فلا شيء عليه ، والمشايخ نقلوا روايتين ودم الجمع غير مذكور في آخرهما - كذا تقرأ - ووجه ... الخ . وسياق (و) مختلف ، ومما جاء فيها : ... فكان في الحج روايتان وفي العمرة رواية واحدة ، وجه الرواية التي سوى بين الحج والعمرة ... الخ .

(٩) ما بين القوسين لم يرد في (أ) .

(١٠) ما بين القوسين لم يرد في (د) .

ووجه هذه الرواية : أن هذا الجمع إنما حصل في التوابع لا في الأصول ، فلا
يضمن بالدم . وإذا وجب الدم في رواية كان دم جبر ، لما قلنا إنه باشر محظوراً^(١) .

مسألة^(٢) :

متى يحرم من قلد
بدنه؟

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في رجل قلد^(٣) بدنة^(٤)
تطوعاً ، أو جزاء صيد أو نذراً ، أو لشيء من الأشياء ، فتوجه معها^(٥) ، وهو يريد
الحج ، فقد أحرم . وإن قلدها وبعثها ولم يتوجه ، ثم توجه بعد ذلك لم يكن محرماً
حتى يلحق بالبدنة ، فإذا لحق بها كان محرماً إلا بدنة المتعة ، فإنه يكون^(٦) محرماً حين
توجه^(٧) .

(١) انظر : شرح قاضي خان (٥٩٣/٢) ، المنسك المتوسط (١٨٦) ، تبين الحقائق (٤٠١/٢) ، البناية
(٤٣٠/٤) ، رمز الحقائق (١٠٨/١) ، البحر الرائق (٩١/٣) وما بعدها .

(٢) في (هـ) و (د) : باب في تقليد البدن .

(٣) التقليد : تقليد البدنة : أن يعلق في عنقها عروة مزادة : أي قربة صغيرة أو نعل خلق ، فيعلم أنها هدي .
انظر : العين ، مادة قلد (١١٧/٥) ، تهذيب اللغة (٤٧/٩) ، طلبة الطلبة (١٢١) ، المصباح المنير
(٢٦٧) .

(٤) البدنة : جمعها بدن بضم الدال وإسكانها ، وسميت بذلك لأنها تبطن أي تسمن ، أي كبر الجنة ، وتطلق
على الإبل والبقر فهما موصوفان بهذه الصفة ، وتطلق على الذكر والأنثى منهما . انظر : المصباح المنير
مادة بدن (٣٢) ، حياة الحيوان (٦٧/١) ، أنيس الفقهاء (٢٧٩) ، المسالك في المناسك (٩٧٧/٢) .

(٥) في جميع النسخ غير (و) : معه ، والمثبت من (و) وهو موافق لما في المطبوع من الجامع الصغير (١٤٨)
وهو الجادة .

(٦) في (د) : يصير .

(٧) انظر : الجامع الصغير (١٤٨ وما بعدها) ، حقائق المنظومة (٣٠٩/أ) ، بدائع الصنائع (٢٤٣/٢) ، بداية
المبتدى (٤٧) ، الهداية (٣٦٥/٢) .

وقال : إن جَلَلَ^(١) البدنة ، ثم توجه لم يكن محرماً ، وكذلك إن أشعر^{(٢)(٣)} .
وأصل ذلك أن الشروع في الحج لا يحصل بمجرد النية عندنا^(٤) ، خلافاً للشافعي^(٥) —
رحمه الله - ؛ لأن النية إنما تصح إذا صادفت فعلاً ، فإذا^(٦) صادفت التلبية صحت ،
وذلك كالصلاة لا يصح الشروع فيها بمجرد النية ، فكذلك هذا . وفي الصوم إنما
يصح الشروع^(٧) فيه لاتصال النية بالفعل ، وهو الإمساك^(٨) .

وإذا ثبت هذا ، قلنا : إذا قلَّد الهدي وتوجَّه معه ، وهو ينوي الإحرام ، صار
شارعاً ، لوجود ما يختص بفعل الإحرام ؛ لأن التقليد (من أفعال الحج ، و^(٩) بدلالة
التوجه يتعين أنه من^(١٠) شعائر الحج ، والتلبية نفسها من شعائر الحج ، فإذا اتصلت
النية بالتقليد والتوجه صار شرعاً . فأما إذا لم يتوجه لم يصح شرعاً^(١١) ؛ لأن
التقليد محتمل ، فإذا توجه من بعد — وهو ينوي الحج — لم يصح محرماً حتى يلحق
الهدي^(١٢) .

(١) تحليل الدابة : لباسها الجل ، بالضم والفتح وهو ما تلبسه الدابة لتصان به ، كثوب الإنسان يلبسه يقية
البرد . انظر : القاموس المحيط مادة جلل (١٢٦٤/١) ، لسان العرب (١١٩/١) ، طلبة الطلبة (١٢١) .
(٢) في (هـ) : أشرع .

(٣) الإشعار : إشعار البدن هو : أن يشق أحد جنبي سنام البدنة ، حتى يسيل دمها ، ويجعل ذلك لها علامة
تعرف بها أنها هدي . انظر : النهاية في غريب الأثر (٤٧٩/٢) ، وانظر ، مجمل اللغة ، مادة شعر
(٥٠٥/١) ، طلبة الطلبة (١٢١) ، أنيس الفقهاء (١٤٠) .

(٤) انظر : أحكام القرآن للجصاص (٣٠٦/١) ، مختلف الرواية (٧٦٩/٢) ، الأسرار (١٥٢) ، حقائق
المنظومة (٣٠٩/أ) .

(٥) انظر : الحاوي (٣٩٥/١) ، البيان (١٢٩/٤) ، المجموع (٢٠٢/٧) .

(٦) في (أ) و(ب) و(ج) : وأما إذا .

(٧) في جميع النسخ : "إنما شرع" إلا أن في (و) : "الشروع" والمثبت من (و) .

(٨) انظر : الأسرار (١٥٢) ، بدائع الصنائع (٢٤٢/٢) ، الهداية (٣١٥/٢) ، المستجمع (١٠٣٢/٣) .

(٩) الواو لم ترد في غير (و) .

(١٠) في (ب) من باب شعائر الحج .

(١١) ما بين القوسين ساقط من (د) .

(١٢) انظر : مختصر اختلاف العلماء (٧٩/٢) ، بدائع الصنائع (٢٤٣/٢) ، شرح قاضي خان (٥٣٦/٢) ،
العناية (٥١٤/٢) ، فتح القدير (٥١٤/٢) .

وقال في الأصل : ويسوقه ويتوجه معه . وذلك أمر اتفاقي^(١) ، وإنما الشرط أن يلحقه ليصير فاعلاً فعل^(٢) المناسك على الخصوص ، إلا هدي المتعة ؛ فإنه إذا توجه صار محرماً ، إذا نوى الإحرام ، كما توجه قبل أن يلحقه ؛ لأن هذا الهدي مشروع على الابتداء نسكاً من مناسك الحج وضعاً ، فأما غيره فليس بأصل ، فتوقف الإحرام في غيره على حقيقة الفعل ، وهما لما كان أصلياً جعل الإقبال عليه^(٣) بمثالة فعل^(٤) التوجه معه . فأما التحليل فليس من أفعال الحج على الخصوص ، بل ذلك قد يفعل لصيانة الدواب ، فأما التقليد فلا يراد به إلا الإعلام ، فصار من الشعائر ، وله ذكر في القرآن^(٥) (٦) .

وأما الإشعار فبدعة عند أبي حنيفة^(٧) - رحمه الله - ، وعندهما هو من الزوائد ، وهو محتمل لأن يكون سنة ولأن لا يكون (سنة)^(٨) فلم نجعله من أفعاله على الخصوص ، فلم يصير محرماً^(٩) (١٠) .

(١) انظر : البناية (٢٧٧/٤) ، فتح القدير (٥١٦/٢) نقلاً عن الأصل .

(٢) في (ز) : بعد .

(٣) في (هـ) : فيه .

(٤) كلمة فعل لم ترد في (و) .

(٥) زيد في (ز) : وهو قوله تعالى : M ~ أَلْهَدَى وَلَا أَلْفَلَيْدَ L وهي زيادة موضحة .

(٦) انظر : المبسوط (١٣٦/٤) ، تبين الحقائق (٣٢٤/٢) ، البناية (٢٧٦/٤) ، فتح القدير (٥١٦/٢) ، حاشية ابن عابدين (٥٦٤/٣) .

(٧) وقع في (ج) " وعندهما حسن ، ليس بسنة ولا بدعة ، وعند الشافعي سنة وعندهما هو من الزوائد...الح " .

(٨) ما بين القوسين لم يرد في (ج ، هـ ، ز) .

(٩) زيد بعده في (ج) كلام أبي منصور المذكور في المسألة التالية إلى قوله " وفعله الصحابة " ولم يعده هناك .

(١٠) انظر : مختلف الرواية (٧٢١/٢) ، المبسوط (١٣٥/٤) ، البناية (٢٧٨/٤) ، المصنف (٢١/أ) .

مسألة :

حكم
الإشعار

[أ / ٨١ - أ]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمه الله - أنه كره الإشعار ، وقال :
إنه حسن^(١) . وقال الشيخ^(٢) أبو منصور - رحمه الله - : يحتمل أنه كره الإشعار
المحدث / وقال بعضهم : معناه : إثارة على التقليد ، كما يكره إثارة نكاح الكتابية
على نكاح المسلمة^(٣) .

وقال الشافعي : هو سنة ؛ لأن النبي - ﷺ - أشعر البدنة ، وفعله أصحابه
- رضي الله عنهم -^(٤) .

وقال أبو يوسف ومحمد : إن الإشعار من حيث إنه يؤكد التقليد يصلح سنة ؛
لأن التقليد قد يستعمل في غير الحج ، وهو غير لازم ، بل يحتمل الانقطاع ، والإشعار
لازم فصار مؤكداً لإعلام أنه^(٥) من شعائر الحج ، وأنه جُعِلَ قرباناً .

ومن حيث هو جرح ومثلة يفارق السنن ، فقليل : إنه حسن ، إن فعل وإن
ترك فلا بأس . وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : هو مكروه ؛ لأنه مثلة^(٦) . وفي
حديث عمران بن الحصين^(٧) : " ما قام رسول الله - ﷺ - فينا خطيباً إلا حَتَّنَا على

-
- (١) انظر : الجامع الصغير (١٤٩) ، المبسوط (١٣٥/٤) ، الهداية (٣٨٢/٢) ، ملتقى الأبحر (٤٢٨/١) .
(٢) في (هـ) : " قال الشيخ الإمام " . وفي (ز) : الشيخ أبو منصور الماتريدي .
(٣) انظر : المبسوط (١٣٥/٤) ، شرح قاضي خان (٥٣٥/٢) ، تبين الحقائق (٣٤٣/٢) ، البحر الرائق
(٦٣٨/٢) ، مجمع الأنهر (٤٢٨/١) ، النافع الكبير (١٤٩) .
(٤) انظر : الأم (٢١٦/٢) ، مختصر المزي (٧٣/١) ، حلية العلماء (٣٦٣/٣) ، البيان (٤١١/٤) ،
المجموع (٢٥١/٨) .
(٥) في (ز) : مؤكداً للإعلام من حيث أنه .

(٦) ليس مراد أبي حنيفة مطلق المثلة ، وإنما مراده المثلة التي لا يباح فعلها كقطع عضو ، وما كره أصل
الإشعار ، وكيف يكره ذلك مع ما اشتهر فيه من الآثار . انظر : المبسوط (١٣٦/٤) ، شرح قاضي خان
(٥٣٦/٢) ، البناء (٣١٠/٤) .

(٧) عمران بن الحصين بن عبيد بن خلف بن كعب بن عمرو الخزاعي ، يكنى أبا نجيذ أسلم قديماً هو وأبوه
وأخته ، غزا مع الرسول ﷺ غزوات سكن البصرة إلى أن مات بها . الثقات (٢٨٧/٣) ، طبقات ابن
سعد (٩/٧) ، المقتنى في سرد الكنى (١١٠/٢) .

الصدقة ونهانا عن المثلّة " (١) . والمثلّة حرام فيمن وجب قتله ، ولم يُجعل شعاراً (٢) ، وهو المرتد (٣) والحربي ، فلأن يكون حراماً في هذا ، وهو قربان لا تحل معاقبته ، أولى (٤)(٥) .

وروي عن ابن عباس وعائشة - رضي الله عنهما - في تأويل إشعار النبي -
٣ - للبدن أنه إنما فعل ذلك صيانة للبدن عن أن تنالها أيدي المشركين ، وأن ذلك ليس بسنة ؛ لأن التقليد كان معتاداً في غير القرابين ، وكان لا يؤمن التعرض لها ، وكان الإشعار أبلغ في الصيانة ، فإنما فعله لذلك (٦) ، فلما أعلّى الله تعالى أمر المسلمين وقطع دابر الكافرين زال العذر ، فبطل ذلك ونسخ ، بمثلة قتل الكلاب وبمثلة كسر الدنان (٧) وشقّ الزقاق (٨) ، والنهي عن الشرب في الظروف (٩)(١٠)(١١) .

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الجهاد ، باب النهي عن المثلّة (٥٣/٣) ، والدارمي في كتاب الزكاة ، باب الحث على الصدقة (٤٧٨/١) ، وأحمد في مسنده (٤٢٨/٤) ، وابن أبي شيبة في مصنفه ، باب المثلّة في القتل (٤٥٦/٥) .

(٢) في (ز) : من شعائر الإسلام .

(٣) المرتد لغة : الراجع يقال : ارتد فهو مرتد إذا رجع .

شرعاً : هو الراجع عن دين الإسلام إلى الكفر . انظر : المصباح المنير مادة ردد (١٣٧) ، المطلع (٣٧٨) .

(٤) زيد بعده في (ب) : وأحق .

(٥) انظر : المبسوط (١٣٥/٤) وما بعدها ، بدائع الصنائع (٢٤٤/٢) .

(٦) التأويل المنقول عن ابن عباس والسيدة عائشة ذكر في الأسرار (٤٧٤) و تبين الحقائق (٣٤٣/٢) ولم يسند إلى مصنف من المصنفات .

(٧) الدنان : كهيئة الحبّ - الجرة - إلا أنه أطول منه وأوسع رأساً . انظر : مشارق الأنوار (٢٥٨/١) ، لسان العرب مادة دنن (١٥٩/١٣) .

(٨) الزقاق : جمع ، والزّق الجلد الذي يسوى سقاء ، وتنقل فيه الخمر . انظر : لسان العرب مادة زقق (١٤٣/١٠) ، تهذيب اللغة (٢١٥/٨) .

(٩) الظروف : الأوعية والأواني التي كان يوضع فيها النبيذ فيشتد ويصبح مسكراً . انظر : مشارق الأنوار (٣٢٨/١) ، غريب الحديث لابن سلام (١٨٢/٢) .

(١٠) انظر : مسألة النهي عن الشرب في الظروف بتوسع في كل من شرح معاني الآثار (٢٢٦/٤) ، شرح النووي (١٦٧/١٣) ، فتح الباري (٥٨/١٠) .

(١١) انظر : مختلف الرواية (٧٢٢/٢) ، الأسرار (٤٧٤) ، الهداية (٣٨٢/٢) ، تبين الحقائق (٣٤٣/٢) ، فتح القدير (٩/٣) .

معنى الإشعار

والإشعار هو الإدماء بالجرح في كلام العرب^(١) ؛ ألا ترى أن عمر (بن الخطاب)^(٢) - t - أصابه في سفر الحج حجر فأدماه ، فكان الأعراب يقولون : أشعر أمير المؤمنين^(٣) .

تفسير الإشعار
عند أبي يوسف

وتفسيره عند أبي يوسف - رحمه الله - : الطعن بالرمح في أسفل السنام^(٤) من قِبَل اليسار^(٥) . وقال الشافعي - رحمه الله - من قِبَل اليمين^(٦) . وكل ذلك مروى من فعل رسول الله^(٧) - r - ، والأشبه من قبل اليسار ؛ وذلك لأن الهدايا كانت مقبلة إلى رسول الله - r - وكان يدخل بين كل بعيرين من قبل الرؤوس ، وكان الرمح بيمينه لا محالة ، (فكان الطعن يقع)^(٨) - عادة - أولاً على يسار البعير الذي هو عن يسار رسول الله - r - ثم كان يعطف على يمينه فيشعر الآخر من قبل يمين

التوفيق بين
الروايتين

(١) انظر : لسان العرب مادة شعر (٤/٤١٤) ، مختار الصحاح (١٧٢) .

(٢) ما بين القوسين لم يرد في غير (أ) و (د) .

(٣) ذكر في تبين الحقائق (٢/٣٤٣) ، ولم يسنده إلى مصنف من المصنفات .

(٤) سنام البعير والناقصة : أعلى ظهرها ، والجمع أسنمة ، وسنام كل شيء أعلاه ، لسان العرب مادة سنام (٣٠٦/١٢) ، المصباح المنير (١٧٥) .

(٥) انظر : مختصر اختلاف العلماء (٢/٧٣) ، بدائع الصنائع (٢/٢٤٤) ، المسالك في المناسك (٢/٩٧٥) ، تبين الحقائق (٢/٣٤٢) .

(٦) انظر : حلية العلماء (٣/٣٦٣) ، البيان (٤/٤١١) ، روضة الطالبين (٤٣٢) .

(٧) ذكر الزيلعي وابن حجر أن الإشعار في الجانب الأيسر رواه أبو يعلى في مسنده عن ابن عباس " أن رسول الله r لما أتى ذا الحليفة أشعر بدنته في شقها الأيسر ثم سلت الدم بأصبعه ، فلما علت به راحلته البیداء لى اهـ . انظر : نصب الراية (٣/٦١٦) ، الدراية (٢/٣٧) ، ولم أحده عند أبي يعلى ، وذكر ابن عبد البر انه وجد الإشعار في الجانب الأيسر في كتاب ابن عثمة عن أبيه عن ابن عباس ، فذكر الحديث مثل ما تقدم عند أبي يعلى . قال : وهذا عندي منكر في حديث ابن عباس هذا ، والمعروف فيه ما ذكره أبو داود : الجانب الأيمن ؛ لا يصح في حديث ابن عباس غير ذلك ، انظر : التمهيد (١٧/٢٣١) . وقد روى مسلم في الحج ، باب إشعار الهدي وتقليده عند الإحرام (٢/٩١٢) ، عن ابن عباس أن النبي أشعر بدنته في صفحة سنامها الأيمن .

(٨) ساقط من (ز) .

البعير اتفاقاً للأول ، لا قصداً إليه ، فصار الأمر الأصلي أحق بالاعتبار في الهدي إذا كان واحداً ، وليس بعدد^(١) ، وإنما ذلك خدش مُدْمٍ^(٢) (واستحسان الإشعار عندهما من الخواص)^(٣) .

مسألة :

إذا قلد الرجل الشاة
وتوجه معها
[١/٨١ - ب]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - قال : إذا قلد الرجل الشاة وتوجه^(٤) لم يكن مُحَرِّماً / ولو قلد بدنة أو بقرة فقد أحرم . ومعناه : إذا نوى مع ذلك^(٥) .

ولم يذكر التوجيه في المناسك . وإنما اختلفا لأن تقليد الشاة ليس بمسنون ، ولا هو من الشعائر ، بخلاف تقليد البقر والبعير^(٦) .

مسألة :

في تعيين
البُذْنِفي
من الإبل
والبقر

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهما الله - قال : البُذْنُ من الإبل والبقر ، والهدي من الغنم والبقر والإبل^(٧) .

(١) في (ز) : بعذر .

(٢) انظر: الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٦) ، الأسرار (٤٧٦) ، الهداية (٣٨٢/٢) ، العناية (٨/٣) حاشية اللكنوي (٣٨٢/٢) .

(٣) في (ب) و (ز) : الاستحسان في الإشعار . وكذلك صحح في (أ) أيضاً .

(٤) في غير (ز) : "وجه" ، وفي المطبوع من الكتاب : "وتوجه معها" وكذلك في البدائع (٢٤٤/٢) ، وغيرها . والله أعلم .

(٥) انظر : الجامع الصغير (١٤٩) ، المبسوط (١٣٧/٤) ، شرح قاضي خان (٥٣٣/٢) ، العناية (٥١٤/٢) ، شرح الكردي (٨٢/ب) .

(٦) انظر : بدائع الصنائع (٢٤٤/٢) ، المسالك في المناسك (٣٣٧/١) ، تبين الحقائق (٤٣٨/٢) .

(٧) انظر : الجامع الصغير (١٤٩) ، بداية المبتدي (٤٧) ، الهداية (٣٦٨/٢) ، المسالك في المناسك (٩٧٦/٢) ، المحيط البرهاني (٤٩٣/٣) .

أما الهدي فلأن الله تعالى قال في الإحصار والمتعة : M فَمَا أُسْتَيْسَرَ مِنْ
أَهْدِي L^(١) وهو في التفسير شاة^(٢).

وإذا كان ذلك هو الأوفى دل أنه له نوعاً آخر أعلى ، وهو البقر أو الجزور^(٣) ،
ويروي ذلك عن جماعة من أصحاب النبي - r - (ورضي عنهم)^(٤) (٥).
وأما البُدن ؛ فهي من الإبل والبقر عندنا^(٦) . وقال الشافعي - رحمه الله - : من الإبل
خاصة^(٧) ؛ لقوله تعالى : M فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ L^(٨) (٩) أي قائمة ،

(١) سورة البقرة آية (١٩٦) .

(٢) انظر : أحكام القرآن للحصاص (٢٧١/١) ، تفسير القرطبي (٣٧٨/٢) .

(٣) الجزور : اسم لما يجزر في الإبل خاصة ، واصل الجزر القطع ، ومنه الجزيرة لانقطاعها عن معظم
الارض. انظر : طلبه الطلبة (٣٥).

(٤) ما بين القوسين لم يرد في غير (هـ) .

(٥) انظر : بدائع الصنائع (٢٥٩/٢) .

(٦) انظر : مختصر اختلاف العلماء (٧٤/٢) ، مختلف الرواية (٧٨١/٢) ، الأسرار (٤٨١) ، بداية المبتدي
(٤٧) ، المستجمع (١١٦٧/٣) .

(٧) انظر : مختصر المزني (٢٩٧/١) ، المذهب (٣٢٨/١) ، البيان (٤٧٩/٤) ، تفسير القرطبي (٦١/١٢) ،
روضة الطالبين (٤٩٥) ، حواشي الشرواني (١٧٦/٤) .

(٨) قال تعالى M u wv x y z { } فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ^ط

فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا © مِنْهَا وَأَطَعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ كَذَلِكَ سَخَرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ
[الحج آية ٣٦] .

(٩) صواف : أي مصطفة ، وصففت كذا : جعلته على صف .

قال ابن قتيبة : أي قد صفت أيديها ، وذلك إذا قرنت أيديها عند الذبح . وذكر الماوردي في تأويل
صواف ثلاثة أوجه : أحدها : مصطفة ، والثاني : قائمة تصف ليديها بالقيود . والثالث : معقولة .
انظر : المفردات في غريب القرآن (٢٨٢) ، تفسير غريب القرآن لابن قتيبة (٢٩٣) ، تفسير الماوردي
(٨١/٣) .

وذلك بعد ذكر البدن ، فثبت أنها من الإبل . وقال : " فإذا وجبت جنوبها " (١) ، وهذا كله في الإبل يكون ، وأما البقر فإنها تذبح مضطجعة كالغنم .

وقال - U - : " إذا كان يوم الجمعة وقفت الملائكة على باب المسجد ، يكتبون الأول فالأول ، فالمتعجل منهم كالمهدي بدنة ، والذي يليه كالمهدي بقرة " (٢) ففصل بينهما (٣) .

ولأصحابنا ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه سئل ، فقيل له : إن صاحباً لنا أوجب بدنة ، أفتجزيه البقرة ؟ فقال : " مِمَّ صاحبكم ؟ فقيل : من بني رباح ، فقال : متى اقتنت بنو رباح البقرة ؟ إنما وهبهم صاحبكم الإبل " (٤) . فقد جعل الكلام واقعاً عليهما ، وإنما خصَّ بالعادة . ولأنهما سواء في البدنة ، وفي حكم الأضحية ، حتى أن البقر يجزئ عن سبعة ، فثبت أنهما سواء ، والآية نزلت في قصة العرب ، وعادة العرب اقتناء الإبل غالباً (٥) .

وأما الحديث فإن الصحيح فيه : " المتعجل منهم كالمهدي جزوراً " (٦) .

(١) سورة الحج آية (٣٦) .

(٢) أخرجه البخاري بمعناه في كتاب الجمعة ، باب فضل الجمعة (٣٠١/١) ، ومسلم في كتابه الجمعة ، باب فضل التهجير يوم الجمعة (٥٨٧/٢) .

(٣) انظر : البيان (٤٧٩/٤) ، تفسير القرطبي (٦١/١٢) .

(٤) انظر : مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب الحج ، في البدن من قال لا تكون إلا من الإبل (٣٢٧/٣) .

(٥) انظر : المبسوط (١٣٥/٤) ، شرح قاضي خان (٥٣٦/٢) ، تبين الحقائق (٣٢٥/٢) ، البناءة (٢٨٠/٤) ، شرح أبي اليسر (١٠٧/١) .

(٦) هذه اللفظة وردت عند الإمام مسلم في صحيحه بلفظ : أن النبي ﷺ قال : " على كل باب من أبواب المسجد ملائكة ، ويكتب الأول فالأول مثل الجزور ثم نزلهم حتى صغر إلى مثل البيضة فإذا جلس الإمام طويت الصحف وحضروا الذكر " (٥٨٧/٢) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في الرجل يتوجه يريد حجة^(١) الإسلام ، فيغمي عليه ، فيهلُّ عنه أصحابه . قال : يجزئه ، فكأنه هو أهْل بنفسه . وقال أبو يوسف ومحمد : لا يجزئه^(٢) .

حكم الإحرام
عن
المغمي عليه

وأصل هذا أن الإحرام عندنا شرط ، بمثلة الوضوء وستر العورة ، وليس بنسك ، فاستقام القول فيه بالنيابة ، بعد وجود نية العبادة منه ؛ لأن ذلك يتصل بالفعل^(٣) .

ثم اختلفوا أن المرافقة هل تكون إذناً وأمراً به ؟

هل تكون المرافقة
إذناً بالإحرام ؟

فقالا : لا تكون ؛ لأن المرافقة يراد بها أمرُ السفر لا غيرُ ، فأما أن تتعدَّى إلى الإحرام فلا ، بل الظاهر أن الإنسان يَضِنُّ بمثله عن غيره^(٤) .

ولأبي حنيفة - رحمه الله - أن المرافقة استعانة بأمر السفر ، والإحرام هو المقصود بهذا السفر ، فصار ذلك أولى ، فصار بذلك عازماً . ولا بأس بالنيابة في الفعل ، لما قلنا^(٥) .

فأما إذا أغمي عليه بعد الإحرام فطيف به المناسك كلها ، فإن ذلك يجزئه / عند أصحابنا جميعاً ؛ لأنه هو الفاعل لها ها هنا ، وقد سبقت النية ، فأجزأه ،

[٨٢/أ]

(١) في غير (و) و (ز) : " حج الإسلام " ، والمثبت موافق لما في المطبوع من الجامع الصغير (١٤٤) .

(٢) انظر : الجامع الصغير (١٤٤) ، الأصل (الكافي ٢/٤٢٥) ، المبسوط (١٥٦/٤) وما بعدها ، بداية المبتدئ (٤٧) ، عيون المذاهب (٤١/أ) ، المنيع (٢٧٤/ب) .

(٣) انظر : المبسوط (١٥٧/٤) ، فتح القدير (٥١١/٢) ، المستجمع (١٠٨٥/٣) .

(٤) انظر : الهداية (٣٦٣/٢) وما بعدها ، البنائة (٢٧١/٤) ، غاية البيان (٢٥٢/أ) ، حاشية الشلبي (٣٢١/٢) ، حاشية اللكنوي (١٤٤) .

(٥) انظر : شرح قاضي خان (٥١٩/٢) ، فتح القدير (٥١٢/٢) وما بعدها ، العناية (٥١٠/٢) .

كمن ركع وسجد ساهياً ، وقد صحت نيته من قبل ، فإن ذلك صحيح ، فكذلك ها هنا^(١).

مسألة :

في الحرم
يدهن رأسه
بزيت قبل
الحلق

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في المحرم يدهن رأسه بزيت قبل أن يخلق أو يقصر . قال : عليه دم . وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : عليه صدقة^(٢).

وأصل ذلك أن رمي الجمار ليس بمحلل عندنا^(٣) . وقال الشافعي - رحمه الله - : هو محلل ، قال : لأن الحلق محظور ، فلما حل بعد الرمي صح أن الرمي محلل^(٤).

ولنا : أن الرمي نسك محض فلا يصلح محلاً ؛ لأن المحلل لا ينفك عن صفة الحظر ، كالسلام في الصلاة ، ولا يلزم طواف الزيارة ؛ لأنه غير محلل ، لكن الحلق محلل قد^(٥) تراضى بعض حكمه ، وذلك في حق النساء ، حتى يصير الطواف مؤدّى في الإحرام ، فيظهر أنه ركن ، فوق طواف الصدر ، ولم يبق الإحرام بكماله ليُعلم أنه ليس بمنزلة الوقوف .

(١) فتاوى قاضي خان (١٢٢/١) ، المحيط البرهاني (٤٧٨/٣) ، تبين الحقائق (٣٢١/٢) .

(٢) انظر : الجامع الصغير (١٢٤) ، مختصر الطحاوي (٧٠) ، مختلف الرواية (٧١٨/٢) ، كشف الحقائق (١٤٤/١) ، مجمع الأنهر (٤٣٠/١) .

(٣) بدائع الصنائع (٢١٤/٢) ، المسالك في المناسك (٥٧٠/١) ، تبين الحقائق (٣٠٩/٢) ، حاشية ابن عابدين (٦١٣/٣) .

(٤) انظر : المهذب (٧٩٣/٢) ، البيان (٣٤٦/٤) ، المجموع (١٦٣/٨) .

(٥) في (هـ) : "فقد" .

وأما دم الإحصار فليس بأصل ، والخَلْف يؤدي حكم الأصل بمعنى الأصل^(١).
وقال أبو يوسف - رحمه الله - : لَمَّا حَلَّ الحَلْق حَلَّ الطَّيِّب والمَخِيط ؛ لأن حظر الكل واحد ، بخلاف النساء ؛ لأنه أعظم حظراً^(٢).

وقلنا نحن^(٣) : إن الحلق مع أنه محظور جُعِلَ نسكاً محلاً ، ففارق غيره بهذا الوصف ، كالكلام مع السلام^(٤).

وإذا ثبت هذا بقي التَّدَهُّن مضموناً .

ثم اختلفوا : فقالوا : عليه الصدقة ؛ لأنه ليس بطيب كامل ، وعلى غير معنى الطيب (يؤكل) من جنس الطعام ، فصار جناية قاصرة^(٥).

وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : يُضْمَنُ بكمال الدم ؛ لأنه أصل الطيب ، ولا يخلو عن معنى الطيب ، ويلين الشعر ويزيل الشَّعْثَ ، ويعمل عمل الطيب ، ولكنه يؤكل مع ذلك على أنه طعام ، بخلاف الطيب ، بمنزلة الزعفران ، فلذلك صار مضموناً بالدم^(٦).

(١) انظر : الأسرار (٤٣١) ، التجريد (١٨٨٨/٤) ، العناية (٤٩٢/٢) ، البنائة (٢٤٩/٤) ، فتح القدير (٤٩٢/٢) .

(٢) انظر : الأسرار (٤٣٣) .

(٣) في أصل (أ) وكذلك (ج ، د ، هـ ، ز) : "والجواب" ، والمثبت من (ب) وكذلك صحح في (أ) أيضاً .

(٤) انظر : الأسرار (٤٣٤) ، البنائة (٢٤٩/٤) .

(٥) انظر : المبسوط (١٢١/٤) ، شرح الصدر الشهيد (٢١٧) ، تبين الحقائق (٣٥٥/٢) ، الفوائد الظهيرية (٦٣/ب) .

(٦) انظر : المراجع السابقة .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في رجل يخضب رأسه
(بالحناء ، وهو محرم ، قال : عليه دم . وقال في الأصل : رأسه)^(١) ولحيته بالحناء^(٢) ،
وأفرد الرأس هاهنا ، فثبت أن إفراد كل واحد منهما مضمون^(٣) .

وهو على وجهين : إما أن يخضبه بالمائع منه حتى لم يصير ملبداً ، أو كان غير
مائع حتى صار ملبداً . فإن لم يكن ملبداً فعليه دم ؛ لأنه طيب كامل . وإن كان ملبداً
فيجب أن يلزمه دمان ، دم للطيب ، ودم لتغطية الرأس^(٤) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في المحرم يقف بعرفة ثم
يُحْصَر . قال : لا يكون مُحْصَرًا ، وهو محرم عن النساء حتى يطوف طواف الزيارة ،
وهذا عندنا^(٥) ؛ لأن الإحصار إنما يثبت إذا فاتته الحج ، وعجز عن أفعال العمرة
فوجب التحلل / بالدم . وهاهنا ما هو الركن الأصلي قد^(٦) صار مؤدى ، والذي بقي
مما^(٧) قبل الحلق لو تركه مع القدرة عليه صح التحلل بالحلق ؛ لأن الوقوف بمزدلفة
والرمي ليس بركن فكان له أن يحل بالحلق ، وإنما يبقى عليه طواف الزيارة ، وهو
ركن ، لكنه لا يبقى عليه إلا إحرامه عن النساء ، وقد حلَّ له كل شيء غير النساء ،
وهذا دون امتداد أصل الإحرام وجملته ، فلم يصح التحلل بالدم عما بقي . ولأن ما

(١) ما بين القوسين ساقط من (ز) .

(٢) الأصل (الكافي ٤٠٠/٢) ، النهر الفائق نقلاً عن الأصل (٣٢٦/٢) .

(٣) انظر : الجامع الصغير (١٥٦) ، بدائع الصنائع (٢٨٨/٢) ، البحر الرائق (٧/٣) .

(٤) انظر : شرح قاضي خان (٥٥٩/٢) ، الهداية (٣٩٤/٢) ، البناء (٣٢٧/٤) ، النهر الفائق (٣٢٨/٢) .

(٥) انظر : الجامع الصغير (١٥٧) ، مختصر اختلاف العلماء (١٩٢/٢) ، التجريد (٢١٢٨/٤) ، المسالك
في المناسك (٩٥٧/٢) ، الاختيار (٢٣٦/١) .

(٦) في (أ) فقد صار .

(٧) في (و) : بقي مما بقي قبل الحلق .

بقي قد وجب بسبب الحلق أيضاً إلا أنه تأخر إلى الطواف فلم يستقم^(١) استحقاقه وإيجابه بغيره ، مع حصوله بما هو الأصل في التحلل ، وهو الحلق^(٢) .

وقوله هاهنا : وهو محرم عن^(٣) النساء : دليل على أنه يحلق في غير الحرم ، حيث يحصر ، ولا يُتَنَظَرُ بالحلق (إلى)^(٤) أن يأتي الحرم .

وقال في الأصل : وهو حرام كما هو حتى يطوف طواف الزيارة يوم النحر ، وطواف الصدر ويحلق أو يقصر . فقد أمر بتأخير الحلق هناك حتى يفعل في الحرم ، وقال : وعليه لتأخير الحلق دم^(٥) (٦) . فوجه تلك الرواية أنه لو حلق في مكانه لصار في غير الحرم ، والحلق شرع في الحرم ، ولو أخره حتى يحلق في الحرم فربما يقع في غير زمانه ، والتأخير عن الزمان أهون ، فوجب تأخير .

ووجه هذه الرواية أنه يحتمل أن يمتد ولا يزول الإحصار فيحتاج إلى الحلق في غير الحرم ، وفي غير يوم النحر فيفوت عن زمانه ومكانه جميعاً ، فوجب التزام أحدهما (احترازاً)^(٧) عنهما^(٨) .

(١) في (أ) و (د) فلم يصح .

(٢) انظر : الأسرار (٥٠٥) ، التجريد (٢١٢٨/٤) ، بدائع الصنائع (٢٦٥/٢) .

(٣) في (ج) : "حرام على" وفي غيرها "حرام" والمثبت من (ز) .

(٤) حرف إلى لم يرد في (أ ، ب ، ج ، ز) .

(٥) انظر : شرح قاضي خان نقلاً عن الأصل (٥٦٨/٢) ، الأصل الكافي (٣٩٠/٢) ، حاشية الشلبي نقلاً عن الأصل (٤١٤/٢) .

(٦) انظر : المبسوط (١١٢/٤) ، المسالك في المناسك (٩٥٧/٢) .

(٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٨) انظر : شرح قاضي خان (٥٦٨/٢) ، تبين الحقائق (٤١٣/٢) ، فتح القدير (١٣٤/٣) .

مسألة :

رجل جعل على
نفسه أنه يحج
ماشياً

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في الرجل يجعل عليه الحج ماشياً . قال : لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة^(١) ، وفي الأصل خيرٌ بين الركوب والمشي^(٢) ، وهاهنا أشار إلى الوجوب ، وهذا هو الأصل ؛ لأنه التزم القربة بصفة الكمال فلزمته^(٣) بذلك الوصف ، كما إذا التزم الصوم متتابعاً .

وإنما قلنا إن المشي أكمل لما روي أنه - **u** - قال : " من حج ماشياً كتب له بكل خطوة حسنة من حسنات الحرم . قيل : وما حسنات الحرم ؟ قال : واحدة بسبعمئة " ^(٤) ، والشرع رخص في الركوب دفعاً للحرص ، لما روي عن عقبة بن عامر الجهني^(٥) - **t** - أن أخته نذرت أن تحج ماشية ، فقال له رسول الله - **r** - : " إن الله غنيٌّ عن تعذيب أختك ، مُرَّها فلتركب ولتذبح لركوبها شاة " ^(٦) ،

(١) انظر : الجامع الصغير (١٦٨) ، الأصل (الكافي ٢/٤٠٤) ، المبسوط (١٢٩/٤) ، الهداية (٥٠١/٢/٢) ، البحر الرائق (١٣٣/٣) .

(٢) الأصل (الكافي ٢/٤٠٤) .

(٣) في (أ) لزمه .

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى من طريق عيسى ، كتاب الحج ، باب الرجل يجد زاداً وراحلة فيحج ماشياً (٣٣١/٤) ، وقال : تفرد به عيسى بن سودة هذا وهو مجهول .

وورد في كتاب تذكرة الحفاظ (٢٠٤٩/٤) ، العلل المتناهية ، كتاب الحج (٥٦٧/٢) ، وقال : الحديث غير صحيح ، إذ راويه كان يضع الأحاديث .

(٥) هو عقبة بن عامر بن عيسى بن عمرو الجهني ، اختلف في كنيته ، أشهرها أنه أبو حماد ، صحابي مشهور ، كان قارئاً عالماً بالفرائض ، من أحسن الناس صوتاً بالقرآن ، هو أحد من جمع القرآن ، شهد فتوح الشام وكان أميراً لمعاوية على مصر ، مات سنة ثمان وخمسين **t** . انظر ترجمته في : أسد الغابة (٥٣/٤) ، تهذيب الأسماء (٣٠٩/١) ، سير أعلام النبلاء (٤٦٧/٢) ، الإصابة (٥٢٠/٤) .

(٦) أخرج البخاري نحوه في كتاب الحج ، باب من نذر المشي إلى الكعبة (٦٦٠/٢) ومسلم في كتاب النذر ، باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة (١٢٦٤/٢) . وأبو داود في الإيمان والنذور ، باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية (٢٣٣/٣) ، والترمذي في الإيمان والنذور ، باب ما جاء فيمن يحلف بالمشي (١١١/٤) ، وقال الترمذي : حديث حسن . وأحمد في مسنده ، مسند ابن عباس (٢٣٩/١) .

ولهذا وجبت الشاة ، بمتزلة من ترك واجباً من واجبات الحرم^(١).

من أين يبدأ
المشي

وإذا مشى فإنما يمشي من حين يحرم ، إلى أن يطوف طواف الزيارة ؛ لأن انتهاء أفعال الحج بطواف الزيارة . وأما طواف الصدر فللوداع ، وإن ركب في الكل أراق دمًا ، وكذلك إن ركب في الأكثر منه ، وإن ركب في الأقل تصدق بقدره / من الكل من قيمة الشاة الوسط^(٢).

[١ / ٨٣ - ١]

قال الفقيه أبو جعفر - رحمه الله - وإنما يركب إذا بُعِدت المسافة ، وشقَّ المشي ، فإذا قربت ، والرجل ممن يعتاد المشي ولا يشق عليه ينبغي أن لا يركب^(٣).

مسألة :

في المكي يخرج
من الحرم وهو
يريد الحج

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمه الله - في المكي يخرج من الحرم ، وهو يريد الحج ، فيحرم . قال : إن لم يعد إلى الحرم فيلبي منه قبل الوقوف فعليه شاة^(٤).

وهذه المسألة نظير الآفاقي إذا جاوز الميقات ثم أحرم ، إن لم يعد ، أو عاد غير مُلَبٍّ ، فعليه الدم عند أبي حنيفة - رحمه الله - وعندهما إن عاد سقط الدم ، لبي أو لم يُلَبَّ^(٥) ؛ لأن ميقات المكي للحج الحرم ، على ما قلنا^(٦).

(١) انظر : المبسوط (١٢٩/٤) ، الهداية (٥٠١/٢) ، ملتقى الأبحر (٤٦٢/١) ، الدر المنتقى (٤٦٢/١) .

(٢) انظر : المبسوط (١٢٩/٤) ، المحيط البرهاني (٤٩٢/٣) ، البنائة (٤٩٩/٤) .

(٣) ما ذكره الفقيه أبو جعفر - رحمه الله - للتوفيق بين رواية الأصل والجامع الصغير . انظر : تبين الحقائق (٤٤٢/٢) ، حاشية الشلبي (٤٤٣/٢) ، غاية البيان (٣١١ / أ) ، البنائة (٤٩٩/٤) ، شرح العتابي (٣٨٠/ب) .

(٤) انظر : الجامع الصغير (١٤٥) ، مختصر اختلاف العلماء (٦٤/٢) ، المبسوط (١٦٤/٤) ، شرح قاضي خان (٥٢٨/٢) ، الهداية (٤٦٢/٢) ، الفوائد الظهيرية (٥٩/أ) ، لباب المناسك (٨١) .

(٥) انظر : المسألة (ص ٣٩٨) من هذا البحث .

(٦) انظر : المراجع السابقة .

مسألة :

في الصبي يحرم
بالحج ثم يبلغ
والعبد يحرم بالحج
ثم يعتق

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في الصبي يحرم بالحج ، ثم يبلغ ، فيمضي على إحرامه^(١) ، لم يجزه (عن حجة الإسلام)^(٢) . وكذلك العبد يحرم بالحج ثم يعتق فيمضي على إحرامه لم يجزه^(٣) .

وأصله : أن النبي - ﷺ - قال : " أيما عبد حج قبل أن يعتق ثم عتق لم يجزه عن حجة الإسلام ، وإن حج عشر حجج ، وأيما صبي حج قبل أن يبلغ لم يجزه عن حجة الإسلام وإن حج عشر حجج " ^(٤) .

فإذا وجد الإحرام في حال الصغر أو الرق لم ينعقد إلا للنفل ، فلا يتصور أن ينقلب فرضاً ، كالصبي يحرم للظهر ثم بلغ بالسن في خلال الصلاة ، فإن جدد الصبي

(١) في (د) و (هـ) و (ز) : "حجّة".

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٣) انظر : الجامع الصغير (١٤٤) ، مختصر اختلاف العلماء (١٦٤/٢) ، شرح الصدر الشهيد (٢٠٠) ، الهداية (٣٠٤/٢) ، ملتقى الأبحر (٣٨٨/١) .

(٤) اللفظ الذي ذكره المصنف لم أجده بعينه ، وقد ذكره الزيلعي وعزاه إلى الحاكم في المستدرک وساقه بسنده ومثله وحكمه له . انظر : نصب الراية (٦/٣) .

ووجدته عند الحاكم في المستدرک في كتاب المناسك (٦٥٥/١) بلفظ آخر بمعناه ، وقال صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي . ورواه بمعناه أيضاً ابن أبي شيبه في المصنف مرسلاً وموقوفاً ، كتاب المناسك ، باب في الصبي والعبد والأعرابي يحج (٣٥٥/٣) .

وابن خزيمة في صحيحه بمعناه ، كتاب المناسك ، باب الصبي يحج قبل البلوغ ثم يبلغ (٣٤٩/٤) وقال : الصحيح موقوف .

والبيهقي في الكبرى ، كتاب الحج ، باب حج الصبي يبلغ والمملوك يعتق (١٧٩/٥) ، والطبراني في المعجم الأوسط (١٤٠/٣) كلهم عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً ، وعزاه الهيثمي في مجمع الزوائد ، كتاب الحج ، باب حج الصبي قبل البلوغ والعبد قبل العتق (٢٠٦/٣) إلى الطبراني في الأوسط ، وقال : رجاله رجال الصحيح . انظر : الدراية (٣/٣) ، تلخيص الحبير (٤٨١/٢) .

الإحرام قبل الوقوف صح وأجزأه عن حجة الإسلام ، بخلاف العبد ، فإنه لا يجزئه ولا يصح تحديده (١) .

والفرق بينهما أن إحرام الصبي غير لازم بعذر الصبا ، ألا ترى أنه لو أُحْصِر لم يلزمه قضاؤه ولا دم . ولو تناول محظوراً لم يلزمه شيء فإذا جدد ، والثاني فرض ، غير الأول ؛ لأنه نفل ، فكان من ضرورة تحديد الثاني فسخ الأول . والأول محتمل للفسخ فانفسخ ، كرجل باع عبداً بألف درهم ، ثم تبايعا بألف ومائة ، أن الأول ينفسخ ضرورة تحديد الثاني ، فكذلك هذا (٢) .

" بخلاف العبد ؛ لأن إحرامه لازم ؛ لأنه بالغ من أهل اللزوم فلا يقدر على الخروج عنه بالشروع في غيره ، كما لا يقدر قصداً ، وإذا بقي في النفل لم يتأد به الفرض " (٣) (٤) .

مسألة (٥) :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمه الله - في المحرم يقتل الصيد (٦) .
قال : إن شاء أهدي ، وإن شاء صام ، وإن شاء تصدق . وإن ذبح بالكوفة أجزأه من

إذا قتل المحرم
صيداً

(١) انظر : التجريد (٢٠٢٧/٤) وما بعدها ، بدائع الصنائع (١٨٢/٢) وما بعدها ، تبين الحقائق (٢٤٤/٢) وما بعدها ، مجمع الأنهر (٣٨٨/١) .

(٢) انظر : الحجة (٤١١/٢) ، تبين الحقائق (٢٤٥/٢) ، البناء (١٥٥/٤) ، فتح القدير (٤٢٣/٢) .

(٣) ما بين القوسين لم يرد في غير (و) .

(٤) انظر : بدائع الصنائع (١٨٢/٢) وما بعدها ، شرح قاضي خان (٥٢١/٢) وما بعدها ، فتاوى قاضي خان (١٣٤/١) ، العناية (٤٢٣/٢) ، البناء (١٥٥/٤) وما بعدها .

(٥) في (و) : باب جزاء الصيد ، وكذلك في (هـ) .

(٦) الصيد في اللغة : مصدر صاده إذا أخذه ، فهو صائد ، وذلك مصيد .

شريعاً : اسم للحيوان الممتنع المتوحش بأصل الخلقة . انظر : المغرب مادة صيد (٤٨٨/١) ، البناء (٣٧٢/٤) ، النهر الفائق (٤٠٤/٢) .

الطعام ولم يجزه من الهدى . ولا يجزيه من الطعام ، إلا أن يطعم كل مسكين نصف صاع أو قيمته^(١) .

والجملة فيه أن الصيد مضمونٌ على المحرم إذا قتله بالمثل ، بنص الكتاب قال الله تعالى : $M \quad \mu \quad \text{فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ}$ ل ^(٢) وهو الواجب الأصلي^(٣) في كل عدوان^(٤) .

واختلفوا في تفسيره ؛ فقال أبو حنيفة وأبو يوسف - رحمهما الله - : المراد به قيمة الصيد في المكان الذي أصابه ، يقومه الحكمان ، فإذا ظهرت قيمته وبلغت ثمن الهدى كان بالخيار : إن شاء أهدي وإن شاء ، (أطعم ، وإن شاء)^(٥) تصدق بطعامٍ ، يشتريه بذلك لكل مسكين نصف صاعٍ من حنطةٍ أو صاعاً من شعيرٍ أو تمرٍ ، وإن شاء جعله طعاماً ، ثم صام لكل نصف صاعٍ من حنطةٍ يوماً^(٦) .

وقال محمد (وهو قول الشافعي ، رحمهما الله)^(٧) المراد بالمثل نظيره من النعم خلقه وصورة ، حتى أوجبا في النعمة^(٨) بدنة ، وفي حمار الوحش بقرة ، وفي الضبع^(٩)

(١) انظر : الجامع الصغير (١٥٠) ، الأصل (الكافي) (٣٦٧/٢) ، مختصر الطحاوي (٧١) ، مختصر القدوري (٧٣) ، تحفة الفقهاء (٤٢٢/١) ، الهداية (٤٣٢/٢) وما بعدها .

(٢) قال تعالى : $M \quad \mu \quad \text{يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ}$ ل $\text{فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ}$ ل [سورة المائدة : ٩٥] .

(٣) في (ز) : " الواجب الأصل " وفي (د) : أعلى ما هو الأصل ، وكذلك في متن (أ) لكنه صحح إلى المثبت .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

(٥) ما بين القوسين من (ب) ، ولم يرد في بقية النسخ ، لكنه ألحق بالمتن في (أ) أيضاً .

(٦) انظر : المبسوط (٨٢/٤) وما بعدها ، بدائع الصنائع (٢٩٧/٢) ، الشرح الصغير للصدر الشهيد (٢١١/١) ، فتاوى قاضي خان (١٣٨/١) ، الهداية (٤٣٢/٢) وما بعدها .

(٧) ما بين القوسين لم يرد في (ج) ، كما أن جملة " هو قول " لم ترد في (د) .

(٨) النعمة : تقع على الذكر والأنثى والجمع نعام ، سميت بذلك لنعومة ريشها وهي ليست بطائر وإن كانت تبيض ، ولها جناح وريش . انظر : المصباح المنير مادة نعم (٣٦٤) ، حياة الحيوان (٤٨٣/٢) .

(٩) الضبع : ضرب من السباع ، والذكر يطلق عليه ضبعان . انظر : لسان العرب مادة ضبع (٢١٧/٨) ، حياة الحيوان (١١١/٢) .

شاة ، وفي الظّي^(١) شاة ، وفي الأرنب^(٢) عَناقاً^(٣) ، وفي اليربوع^(٤) جفرة^(٥) . (وزاد الشافعي - رحمه الله - فأوجب في الحمامة شاة ، لأنها تُعب^(٦) وتهدر^(٧) ، فصارت مثل الشاة)^(٨) (٩).

وقال محمد - رحمه الله - : فيها القيمة ، (وكذلك قولهما^(١٠) فيما لا نظير له، مثل العصفور ، أنه يكون مضموناً بالقيمة)^(١١).

(١) الظّي : الغزال وهو جنس من الحيوانات من ذوات الأظلاف ، الجوفات القرون ، يستلذ الحنظل ويشرب الماء المالح . انظر : المعجم الوسيط مادة ظي (٥٧٥/٢) ، عجائب المخلوقات (٣٣٣) .

(٢) الأرنب : حيوان يشبه العناق ، قصير البدين طويل الرجلين يطاء الأرض على مؤخرة قوائمه . انظر : حياة الحيوان (٣٦) .

(٣) العناق : هي الأنثى من أولاد المعز ما لم تتم لها سنة ، والجمع أعنق وقد تجمع على عنوق وهو نادر . انظر : النهاية (٣١١/٣) ، تهذيب اللغة (١٦٩/١) .

(٤) اليربوع : دوية نحو الفأرة ، لكن ذنبه وأذناه أطول منها ، ورجلاه أطول من يديه . والجمع يرابيع والعامية تقول : جربوع . انظر : لسان العرب مادة ريع (١١١/٨) ، المصباح المنير (١٣٢) .

(٥) جَفْرَةٌ : الجفر من أولاد المعز ما بلغ أربعة أشهر ، وجفر جنباه إذا فصل عن أمه ، والأنثى جفرة ، وقال ابن الأعرابي : الجفر : الحمل الصغير ، والجدي بعد ما يفطم ابن ستة أشهر . انظر : لسان العرب مادة جفر (١٤٢/٤) ، غريب الحديث لابن الجوزي (١٦١/١) .

(٦) تعبٌ : من العب وهو شرب الماء بلا مص ، كما تشرب الدواب ، وهذا في الحمام بخلاف باقي الطيور فإنها تحسوه جرعاً بعد جرع . انظر : المصباح المنير مادة عب (٢٣٢) ، البنائة (٣٨١/٤) ، حياة الحيوان (٣٦٤/١) .

(٧) تهدر : من هدر الحمام إذا صوت ، والهدير ترجيع الصوت ومواصلته من غير تقطيع له . انظر : مختار الصحاح مادة هدر (٣٣٤) ، المصباح المنير (٣٧٦) ، حياة الحيوان (٣٦٤/١) .

(٨) ما بين القوسين لم يرد في (ج) .

(٩) انظر : المبسوط (٨١/٤) وما بعدها ، بدائع الصنائع (٢٩٧/٢) ، الهداية (٤٢٨/٢) ، المهذب (٢١٦/١) ، روضة الطالبين (٤١٩) ، المجموع (٣٦٠/٧) ، أسنى المطالب (٢٨٢/٣) .

(١٠) كلمة "قولهما" لم ترد في (ج) .

(١١) ما بين القوسين ساقط من (د) .

وإذا وجبت القيمة كان الجواب فيه حينئذٍ مثل قول أبي حنيفة وأبي يوسف -
رحمهما الله - (١) (٢).

واحتج المخالف^(٣) في المسألة بأن الله تعالى أوجب المثل مقيداً بالنعم ،
تقديره : فعليه جزاء من النعم مثل المقتول . وعن الصحابة - رضي الله عنهم -
أنهم أوجبوا في النعامة بدنة ، وفي الظبي شاة ، وفي حمار الوحش بقرة^(٤) . وعن رسول
الله - ﷺ - قال : " الضبع صيد وفيه شاة إذا قتله المحرم " ^(٥) ولم يعتبر القيمة في
الحديث . ولأننا إذا أوجبنا المثل صورة صار الهدى^(٦) أصلاً ، وذلك أقرب إلى ما هو
قربة من القيمة^{(٧) (٨)}.

-
- (١) زيد هنا في (ج) : والشافعي زاد : فقال : في الحمامة شاة ؛ لأنها تهدر كالشاة .
- (٢) مختلف الرواية (٧٤١/٢) ، التجريد (٢٠٤٥/٤) ، مسالك الكرماني (٨٠٩/٢) ، حقائق المنظومة
(١٦٨/ب) ، الاختيار (٢٣٣/١) .
- (٣) المخالف هو الشافعي ومحمد .
- (٤) منهم عمر بن الخطاب ، وابن عباس - رضي الله عنهما - . انظر : نصب الراية (١٣٤/٣) ، الدراية
(٤٣/٢) .
- (٥) أخرجه أصحاب السنن الأربعة : عند أبي داود ، كتاب الأطعمة ، باب في أكل الضبع (٣٥٥/٣) ،
والترمذي ، كتاب الحج ، باب ما جاء في الضبع المحرم (٢٠٧/٣) ، وقال : حديث حسن صحيح .
والدارقطني في كتاب الحج ، باب المواقيت (٢٤٦/٢) ، والبيهقي في كتاب الحج ، باب فدية الضبع
(١٨٣/٥) ، والدارمي في كتاب المناسك ، باب في جزاء الضبع (١٠٢/٢) ، وابن حبان في صحيحه ،
بيان اصطلياد المحرم الضبع (٢٧٧/٩) ، والحاكم في المستدرک ، كتاب المناسك (٦٢٣/١) ، وقال حديث
حسن صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي في تلخيصه .
- (٦) في (أ) "كالهدى" .
- (٧) انظر : بدائع الصنائع (٢٩٧/٢) ، شرح قاضي خان (٥٤٠/٢) ، الهداية (٤٢٨/٢) ، البحر الرائق
(٥١٣ وما بعدها) .
- (٨) الحاوي (٩٥٩/٢ وما بعدها) ، الاصطلاح (٣٣٥) ، المجموع (٣٦٠/٧) .

ولأبي حنيفة وأبي يوسف - رحمهما الله - : أن النص أوجب المثل ، والمثل المطلق في الكتاب والسنة والإجماع والمعقول مقيد^(١) بالصورة والمعنى ، أو المعنى بلا صورة . فأما الصورة بلا معنى فلا يصرف إليه عند الاحتمال^(٢) .

[أ / ٨٤ - أ]

ولأن قوله : " فجزأ " مُنَوَّنٌ ، اسم للواجب ، / أي : فعلية جزاء . وقوله تعالى (مثل ما قتل) صفته ابتداءً^(٣) (من النعم يحكم به) ؛ ألا ترى أن قوله : " هدياً " منصوب بـ " يحكم " وألا ترى أن التحكيم مع شرط العدالة لا يليق بمعرفة الصورة التي لا تحتل الكذب ، وإنما يليق بمعرفة القيمة . ولأن القيمة أريدت بهذا النص في الذي لا مثل له بالإجماع ، فلا يبقى غيره مراداً ؛ لأن الاسم المشترك لا عموم له . ولأن التخيير يوجب الاعتدال^(٤) .

وأجمعنا أن الصيام والطعام بُنِيَا على التقويم ، فكذلك الهدي ؛ ألا ترى أن عندكم إذا وجبت في النعامة بدنة لم تجب صورة بلا معنى ، حتى إن النعامة إذا عظمت وسمنت كانت البدنة كذلك ، وإن صغرت^(٥) ، أو هزلت كانت البدنة كذلك ، فكذلك هذا في سائرهما ، والصورة لا توجب ذلك . وإنما اعتبار المعادلة بالقيم ؛ لأن جنس الحيوان لا يصلح مثلاً ، فخلافاً جنسه أولى . فهذا طريق لا يعقل بوجه ، فلا يصار إليه في موضع الاجتهاد بحال .

(١) زيد في (ز) "مثل مقيد" .

(٢) انظر : المبسوط (٨٢/٤) ، المحيط البرهاني (٤٢١/٣) ، تبين الحقائق (٣٧٨/٢) وما بعدها ، العناية (٧٥/٣) ، فتح القدير (٧٤/٣) وما بعدها .

(٣) كذا تقرأ هذه الكلمة "ابتداء" ولعلها وابتداء أي ابتداء الكلام أي أن : "فجزأ مثل ما قتل" كلام تام . ثم ابتداء واستأنف "من النعم ... " الآية كما يدل عليه ما في مصادر الحنفية ، انظر - مثلاً - أحكام القرآن للخصاص (٤٧٢/٢) ، بدائع الصنائع (٢٩٩/٢) .

(٤) انظر : أحكام القرآن للخصاص (٤٧٢/٢) وما بعدها ، شرح مختصر الطحاوي (٧٣٢/٢) ، مختلف الرواية (٧٤١/٢) ، الأسرار (٣٢٢) ، التجريد (٢٠٤٥/٤) ، بدائع الصنائع (٢٩٨/٢) وما بعدها .

(٥) في (ج) و (د) و (ز) : "صغرت أو ضعفت أو هزلت" وكلمة "ضعفت" ضرب عليها في (أ) .

وفي المسألة اختلاف الصحابة والتابعين - رضوان الله عليهم أجمعين - (و) (١) لأن المراد (٢) به بطريق القيمة فلا يبقى حجة (٣).

وإذا وجبت القيمة عند محمد - رحمه الله - فإنما تعتبر قيمة المتلف ، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمهما الله - ؛ لأنه هو المضمون (٤) .

وعند الشافعي - رحمه الله - تجب قيمة المثل ؛ لأنه أيسر عبرةً (عنده) (٥)(٦) . والجواب أنه (٧) خلاف القياس من كل وجه ؛ ألا ترى أن المرأة إذا قتلت رجلاً ثم بطل القود ، وجبت دية (٨) المقتول ، لا دية القاتلة لما قلنا إن الواجب بدل المضمون . والخيار إلى القاتل في أن يجعله هدياً أو طعاماً أو صوماً عند أبي حنيفة وأبي يوسف (٩) ؛ لأن الاختيار شرع رفقاً ، فوجب أن ينفرد به ، وإنما التحكيم لمعرفة القيمة (١٠) .

(١) الواو لم ترد في (ب) و (ز) .

(٢) في (أ) و (د) : منه .

(٣) انظر المراجع السابقة .

(٤) انظر : مختلف الرواية (٧٤١/٢) ، التجريد (٢٠٤٥/٤) ، مسالك الكرماني (٨٠٩/٢) ، حقائق المنظومة (١٦٨/ب) ، اللباب في شرح الكتاب (١٦٧/١) .

(٥) ما بين القوسين ورد في متن (ب) ، وألحق بالمتن مصححاً في (أ) أيضاً ، وفي (ز) كلمة "عبرة" لم ترد ، والله أعلم .

(٦) انظر : الاصطلاح (٣٣٥) ، الحاوي (٩٥٩/٢) ، المجموع (٣٦٠/٧) ، تحفة المحتاج (٧٤/٢) ، مغنى المحتاج (٧٠٧/١) .

(٧) في (ج) : "ومن اعتبر قيمة المثل كان قوله" بدل : وعند الشافعي ... والجواب أنه

(٨) الدية : مصدر ودى القاتل المقتول إذا أعطى وليه المال الذي هو بدل النفس ثم قيل لذلك المال الدية - تسمية بالمصدر - . انظر : المصباح المنير مادة ودى (٣٨٨) ، الاختيار (٤٨٩/٥) ، أنيس الفقهاء (٢٩٢) .

(٩) في متن (ب) : " ولأن " ، وزيدت الواو في (أ) أيضاً لكن غير مصحح . والظاهر أن الجملة غير مستأنفة ، بل هي تعليل لقولهما ، كما يدل عليه في الهداية (٤٣٢/٢) والله أعلم .

(١٠) انظر : مختلف الرواية (٧٤٠/٢) ، الهداية (٢٤٣٢/٢) ، البنائة (٣٨٣/٤) .

(وقال محمد - رحمه الله - وهو قول الشافعي^(١) : الخيار إلى الحكمين)^(٢)

واحتج محمد بقوله تعالى : **يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا** ^(٣) لـ فثبت أنه إنما يصير كذلك بحكمهما^(٤) .

الخيار في التعيين
لمن ؟

والجواب : أن هذا هو الدليل لنا ؛ لأنه تعالى قال : **أَكْفَرَةُ طَعَامُ مَسْكِينٍ**
أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا ^(٥) لـ فعطفه على الجزاء الواجب دون الهدي ، فثبت أنه إنما
يرجع إلى الحكمين في التقويم للمتلف ثم تقويم الهدي الذي يؤخذ به . فأما الاختيار
من بعد فليس إليهما^(٦) .

أين يذبح الهدي

والهدي لا يذبح إلا بمكة^(٧) ؛ لقوله تعالى : **هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ** ^(٨) لـ وأما
الطعام فيجوز بغيرها^(٩) . وقال الشافعي : لا يجوز ؛ لأن الغرض من نقل^(١٠) الهدايا
التوسعة على سكان الحرم بلحومها ، فاعتبر الطعام بها^(١١) .

(١) جملة : "وهو قول الشافعي" لم ترد في غير (هـ) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ز) .

(٣) المائدة آية (٩٥) .

(٤) انظر : مختلف الرواية (٧٤٠/٢) ، المبسوط (٨٣/٤) ، شرح قاضي خان (٥٣٩/٢) ، الهداية
(٤٣٢/٢) ، المهذب (٢١٦/١) ، روضة الطالبين (٤١٩) ، المجموع (٣٦٠/٧) .

(٥) المائدة آية (٩٥) .

(٦) انظر : التحرير (٢٠٤٦/٢) ، الهداية (٤٣٢/٢) ، تبين الحقائق (٣٧٩/٢) ، العناية (٧٦/٣) .

(٧) ليس المراد بلوغ عين الكعبة بل بلوغ قربها وهو الحرم . انظر : بدائع الصنائع (٣٠٠/٢) .

(٨) سورة المائدة آية (٩٥) .

(٩) انظر : المبسوط (٨٣/٤) ، شرح قاضي خان (٥٤١/٢) ، الهداية (٤٣٣/٢) .

(١٠) في (هـ) الغرض بالنقل الهدايا .

(١١) انظر : البيان (٢٣٠/٤) ، المجموع (٣٦٠/٧) .

وقلنا : لا بل اختص الهدي بالحرم ليصير قربة ؛ لأن الإراقة لا تعقل قربة ، ألا ترى أنها لو أريقَت خارج الحرم ثم تصدق بلحمها على الفقراء (وهم فقراء)^(١) الحرم لم يجز^(٢) .

وأما الطعام فيعقل التصدق / به قربة ، فإذا ذبح بالكوفة^(٣) أجزأه عن الطعام ، يريد به : إذا تصدق باللحم ، وفيه وفاء بقيمة الطعام^(٤) .

وإذا اختار الهدي فإنما يُهدي ما يجزئ في الأضحية ، وهو الجذع^(٥) من الضأن ، إذا كان عظيماً ، أو الثني^(٦) من غيره من النعم عند أبي حنيفة - رحمه الله - ؛ لأن الهدي مطلق ، فصار منصرفاً إلى الكامل ، وهو الذي يجزئ في الأضاحي^(٧) .

ما يجزي من الهدي

وقالا : يجوز بالصغير - وهو العناق من المعز^(٨) - لما رويناه ولما روي في حديث الواردين إلى الجمعة : " ثم الذي يليه كالمُهْدِي عناقاً " ^(٩) .

(١) ما بين القوسين من (ب) و (ز) ، وفي (د) : " الفقراء الساكنين في الحرم " وكذلك في متن (أ) ، لكن عدل إلى ما في (ب) .

(٢) انظر : تبين الحقائق (٣٨٠/٢) ، البناء (٣٨٦/٤) ، فتح الغدير (٧٨/٣) .

(٣) ذكر الكوفة على سبيل المثال لا التقييد .

(٤) بأن يصيب كل مسكين من اللحم ما تبلغ قيمته نصف صاع من بر . انظر : الميسوط (٩٨/٤) ، بدائع الصنائع (٣٠١/٢) ، الهداية (٤٣٤/٢) ، العناية (٧٨/٣) ، البناء (٣٨٦/٤) .

(٥) الجذع : ماله سنة كاملة في الاصح والاشهر عند أهل اللغة ، وقيل ماله ستة أشهر . انظر : المصباح المنير مادة جذع (٦١) ، طلبه الطلبة (٩٢) ، حياة الحيوان (٢٦٧/١) .

(٦) الثني : من الإبل ما تم له خمس سنين ومن البقر ما تمت له سنتان ومن الغنم ما تمت له سنة . انظر المصباح المنير مادة ثني (٥٦) ، طلبه الطلبة (٩٢) ، حياة الحيوان (٢٦٠/١) ، النهر الفائق (٥٥٦/٢) .

(٧) انظر : التجريد (٢٠٥٦/٤) ، تبين الحقائق (٣٨٠/٢) ، البناء (٣٨٧/٤) .

(٨) انظر : المراجع السابقة ، الأم (٢٠٦/٢) ، مختصر المزني (٧١) ، المجموع (٤٢٣/٧) .

(٩) اخرج البخاري في كتاب الجمعة باب فضل الجمعة (٣٠١/١) ، مسلم في كتاب الجمعة باب فضل التهجير (٥٨٧/٢) .

والجواب : أن المراد به ثواب الصدقة (به) هاهنا . والله أعلم .

ومقدار الطعام نصف صاع من الخنطة عندنا^(١) . وعند الشافعي مُدٌّ ، وأصله في كفارة اليمين^(٢) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في حلال أصاب صيداً ثم أحرم فأرسله من يده إنسان . قال : هو ضامن . وإن صاد محرم صيداً فأرسله من يده إنسان فلا ضمان عليه . وإن قتله محرم (آخر في يده)^(٣) فعلى كل واحد منهما الجزاء . والقاتل ضامن (للآخذ)^(٤) (٥) .

أما الحلال إذا أخذ الصيد فقد ملكه ، فإذا أرسله إنسان فعليه ضمانه عند أبي حنيفة - رحمه الله - ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : لا ضمان عليه ؛ لأن إرساله واجب عليه ، فإذا أقامه غيره (مقامه)^(٦) حِسْبَةً منه لم تلزمه عهده^(٧) (٨) .

(١) انظر: تبين الحقائق (٣٨٠/٢)، البناية (٣٨٧/٤) .

(٢) انظر : الحاوي (٢٩٩/١٥) ، روضة الطالبين (١٨٧٤) .

(٣) ما بين القوسين لم يرد في غير (و) ، وفي (ز) "قتله في يده محرم" ، وما في (و) موافق للمطبوع من الجامع الصغير .

(٤) ما بين القوسين لم يرد في غير (هـ) .

(٥) انظر : الجامع الصغير (١٥٢) ، شرح قاضي خان (٥٤٦/٢) ، الهداية (٤٥١/٢) وما بعدها ، كتر الدقائق (٧٤/٣) ، البناية (٤١٠/٤) وما بعدها .

(٦) ما بين القوسين ورد في متن (ب) ، وألحق بالمتن في (أ) أيضاً ولم يرد في غيرهما ، والمعنى لا يستقيم بوجودها .

(٧) زيد بعده في (ز) : "فلا يجب الضمان عليه" وهي زيادة مؤكدة .

(٨) انظر : مختلف الرواية (٧٢٥/٢) ، المبسوط (٨٨/٤) ، بدائع الصنائع (٣٠٩/٢) ، شرح قاضي خان (٥٤٦/٢) ، المصنف (٢١/أ) .

ووجه قول أبي حنيفة - رحمه الله - : أنه أتلف ملكه بإرساله فـضمـنه ، ولم يكن على المحرم إرساله على وجه تنقطع عنه ولايته أصلاً ؛ ألا ترى أنه لو خلاه في بيته - وهو محرم - لم يكن عليه شيء ، فإذا قطع يده من كل وجه ، وهو قادر على أن يأخذه فيمـسكه ويُسـلـمـه إليه بعد إحلاله صار متلفاً ^(١).

وأما المحرم إذا أخذه فلم يملكه ؛ لأن صيد البر لم يجعل محلاً (للملك) ^(٢) في حق المحرم ؛ لقوله تعالى : $M + , - . / O \perp$ ^(٣) فإذا أرسله فلم يتلف عليه شيئاً ، ولا جزاء على أحد ^(٤).

فأما إذا قتله محرم ^(٥) فلا شك أن القاتل ضامن للجزاء ، وكذلك الأول ؛ لأنه أخذه ولم يرده فصار ضامناً . ولو اشتركا في القتل ضمن كل واحد منهما جزاءه ، فكذلك هاهنا ^(٦) . والأول يرجع على الثاني عندنا استحساناً ، والقياس أن لا يرجع وهو قول زفر - رحمه الله - ^(٧).

ووجه قول زفر : أن الرجوع إنما يثبت بملك العين ، أو لقيام الضامن مقام المالك للعين ، أو لما لزمه من الضمان . ولا سبيل إلى الأول ؛ لأن الصيد في حق المحرم بمنزلة الخنزير ، ولا يصلح محلاً للملك . ولا سبيل إلى الوجه الثاني ؛ لأن القيام ^(٨)

(١) انظر : المراجع السابقة .

(٢) ما بين القوسين لم يرد في غير (و ، ز) .

(٣) سورة المائدة آية (٩٦) .

(٤) انظر : الهداية (٤٥٢/٢) ، المسالك في المناسك (٨٣٩/٢) ، تبين الحقائق (٣٨٩/٢) ، البناءة (٤١١/٤) .

(٥) أتى محرم آخر كما سبق .

(٦) في (ب) : "فكذا هذا" ، وفي (ج ، هـ ، ز) : "فها هنا أولى" .

(٧) انظر : الجامع الكبير (٢١٨) ، مختصر اختلاف العلماء (٢٠٦/٢) ، مختلف الرواية (٧٥١/٢) ، المبسوط (٨٧/٤) .

(٨) في (د) : القائم .

مقامه في حق بدل العين إنما يصلح إذا كان الأول مالكا ، ليقوم الضامن مقامه ، وأن يكون المحل محلا في الجملة فيعمل السبب في حق خلفه ، كالمدير والمكاتب ، أن من ضمن المدير بالغصب أو المكاتب / بالشهادة ، نزل منزلة المالك ؛ لأن الأول مالك ، وكل واحد منهما يدخل في البيع (في الجملة) ^(١) فينعتد السبب في حقهما ثم يعمل فيما هو خلف عن العين ، والصيد ليس بملك للأول ولا محل للدخول في السبب في حقه ، ولا الضمان ^(٢) بخلف عنه ، بل هو كفارة ، حتى دخله الصوم ، فكيف يكون الصوم ضمانا للعين ؟ ولا سبيل إلى الثالث ؛ لأن هذا الضمان كان واجبا على الأول قبل القتل ، وإنما تأكد بالقتل ، والتأكيد لا يصلح مقابلا لحقيقة الإيجاب في ضمان العدوان ؛ لما بينهما من التفاوت الذي يبطل المماثلة في ^(٣) الجبر ، ولو أوجبه ابتداء لما لزمه الضمان : لأنه ضمان يُفتى به ، والرجوع لا يصح إلا بما يحكم به ، وهو فوق ما ضمنه ، فلم يصح ضمانا له ، كمن أكره رجلا على الظهار ^(٤) لا يضمن له قيمة الرقبة التي هي كفارة ^(٥) .

ولأصحابنا : أن ضمان العين إذا لم يملك به العين لمانع ، ملك بدله كالمدير إذا غصبه رجل من الغاصب فضمنه الأول ، أنه يرجع على الثاني .

(١) ما بين القوسين ساقط من (هـ) .

(٢) في (ب) : "ولأن الضمان ليس بخلف عنه" .

(٣) في (ج ، د ، هـ) : "و" بدل "في" لكنه عدل إلى "في" كما في (ب) ، والله أعلم .

(٤) الظهار لغة : مقابلة الظهر بالظهر ، يقال تظاهر القوم إذا تدابروا كأنه ولي كل واحد منهم ظهره إلى صاحبه إذا كان بينهم عداوة .

شرعا : تشبيه المحللة بالحرمة على وجه التأييد كالأم والأخت ، يقول الرجل لزوجته : أنت علي كظهر أمي . انظر : المصباح المنير مادة ظهر (٢٣١) ، البناية (٥٣١/٥) ، أنيس الفقهاء (١٦٢) .

(٥) انظر : الأسرار (٢٧٧ وما بعدها) ، المبسوط (٨٨/٤) ، بدائع الصنائع (٣٠٩/٢) ، البناية (٤١٢/٤) ، العناية (١٠٠/٣) .

وإنما قلنا أنه ضمان العين ؛ لأن^(١) ضمان الصيد مقدر بالعين ، بمثالة ضمان المال ، حتى إذا جرحه رجل ، ثم جرحه آخر ، فمات منهما ضمن الأول ما نقصه جرحه ، ويضمن الثاني نقصان جرحه ناقصاً بالأول ، ثم يضمن كل واحد منهما قيمته مجروحاً جرحين^(٢) ، وهذا^(٣) تفسير ضمان العين ، وإنما جعل في الشرع ضمان العين كفارة ، فلا بد من تقدير هذا الوصف . وأما العين ففي نفسه محل ، وإنما بطلت المحلية في حق المحرم لإحرامه ، لا لمعنى في عينه ، فعُدَّ محلاً للسبب لاحتمال الحكم ، بمثالة المدبر ، وهو في يده حين قتله الثاني .

وعلى اعتبار السبب يكون ملكاً مُحَرَّزاً متقوِّماً ، لو لا الإحرام المانع من الحكم ، فاعتبر في حق بدله . ولا بأس بتفاوت البدل حينئذٍ ؛ لأنه لا يرجع بلزوم البدل ابتداءً ، بل بواسطة استحقاق العين في التقدير ، كالغاصب الأول يضمن قيمة المدبر ألفاً ، ثم يرجع بألفين ، إن ازدادت قيمته والتفاوت لا يمنع (من الرجوع)^(٤) لما قلنا^(٥) .

ولا يلزم مسلم غصب من ذميٍّ خمرًا فأتلفها مسلم في يده ، أو غصبها منه فتلفت في يده . ثم أن الأول ضمنها ، أنه لا يرجع على الثاني ؛ لأن الخمر لم تجعل محلاً لعينها ؛ لفسادٍ وخُبثٍ فيها ، فلم تصلح محلاً للسبب والحكم جميعاً ، ألا ترى أننا متى قدرنا السبب عاملاً (في حقه)^(٦) لم يضمن له . كالخمر التي هي ملكه في الأصل.

(١) في (ز) : "لا" بدل "لأن" .

(٢) انظر الحكم بالتفصيل في البناية (١٢٨/١٣).

(٣) في (د ، ز) : "وهذا هو" وكلمة "هو" عليها علامة الزيادة في (أ) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من جميع النسخ غير (ب ، ز) ، غير أن في (ب) : "الرجوع" .

(٥) انظر : الأسرار (٢٨١) ، العناية (١٠٠/٣) ، فتح القدير (١٠٠/٣).

(٦) ما بين القوسين ورد في (ب) وألحق بالمتن في (أ) ، ولم يرد في غيرهما .

وهاهنا لو كان ملكاً له ، بأن أصابه ثم أحرم ثم أتلفه إنسان ، ضمنه له بالإجماع ، فكذلك^(١) إذا ثبت هذا التقدير^(٢) .

مسألة :

في المحرم يدل
حلالاً على صيد
فيذبحه .

[٨٥/١ - ب]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في المحرم يدل حلالاً على صيد فيذبحه . قال : على الدال الجزء^(٣) . وقال في الأصل : فيقتله / الحلال^(٤) .

وهذا عندنا^(٥) ، وإنما وجب الجزء لأن الدلالة محظورة بالإحرام بالنص في حديث أبي قتادة^(٦) - **t** - أنه أصاب حماماً وحشاً ، وهو حلال ، وأصحابه محرمون ، فقال النبي - **u** - : " هل أشرتُم ؟ هل أعنتُم ؟ فقالوا : لا ، فأحل لهم تناوله "^(٧) .

والإحرام أوجب الأمان للصيد ، وفي الدلالة إبطال أمانة ، من قبل أن الصيد يأمن بتوحشه غالباً ، ويأمن إذا نام أو غفل باختفائه عن الأبصار ، فإذا وقعت

(١) زيد في (ج) : "فكذلك هاهنا" .

(٢) انظر : الأسرار (٢٨٤) ، غاية البيان (٢٩٤/أ) ، النهر الفائق (٤٧١/٢) .

(٣) انظر : الجامع الصغير (١٥٢) ، الأصل (الكافي) (٣٦٥/٢) ، مختصر اختلاف العلماء (٢١٥/٢) ، مختلف الرواية (٧٩٦/٢) ، المنيع (٢٩٢/أ) .

(٤) الأصل الكافي (٣٦٥/٢) .

(٥) إشارة للخلاف مع المالكية والشافعية فعندهما لا جزاء عليه . انظر : القوانين الفقهية (٩٢) ، الشرح الصغير (١٠٦/٢) ، مختصر المزني (٧١/١) ، البيان (١٧٨) ، روضة الطالبين (٤١٦) .

(٦) أبو قتادة هو : الحارث بن ربعي بن بلدمة بن خناس بن عبيد بن سلمة الأنصاري الخزرجي السلمي ، وقيل اسمه نعمان ، وقيل : عمرو ، الصحابي الجليل ، فارس رسول الله ﷺ ، اختُلف في شهوده بدرجة ، شهد أحداً والمشاهد كلها ، توفي سنة أربع وخمسين للهجرة بالمدينة ، وقيل بالكوفة في خلافة علي رضي الله عنهما والأول أشهر . انظر ترجمته في : الاستيعاب (١٦١/٤) ، أسد الغابة (٢٥٠/٦) ، سير أعلام النبلاء (٤٤٩/٢) ، الإصابة (١٥٧/٤) .

(٧) أخرجه البخاري كتاب الجهاد ، باب ما قيل في الرماح (١٠٦٧/٣) ، وكتاب الحج ، باب لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يضطاده الحلال (٦٤٨/٢) ، ومسلم في كتاب الحج ، باب تحريم الصيد للمحرم (٨٥٢/٢) .

الدلالة ، وهو نائم محتفٍ ، لم يبق له الأمان عن الذي علم بحاله إلا بما يُحدثُ من القيام والتوحش أو الاختفاء في مكان غيره ، بمرتلة المأخوذ ، لا أمان له إلا بلانفلات . فثبت أنه جناية على الإحرام بمرتلة الأخذ ، لكنه يتوقف أثرها^(١) على القتل بناءً على الدلالة ، فإذا لم يقتل لم يضمن ؛ لعدم الأثر ، أو للاندمال^(٢) بعد الأثر ، بمرتلة الشاهد بالذَّين لا يضمن ، وإن رجع ، إلا بعد استيفاء المشهود له ، والشاهد بالقود لا يضمن إلا بقتل الولي^(٣) ، وهذا بخلاف الحلال إذا دل على صيد في الحرم أنه لا يضمن ، وإن قتله المدلول . والفرق أن ضمان صيد الحرم بمرتلة ضمان أموال الناس ، من قَبْلِ أنه إنما وجب لصيانة الأمن^(٤) في الحرم ، وصيانة العمارة عليه ، والحرم من بقاع الدنيا بمرتلة المسجد ، أنه وإن كان لله تعالى ، ولكنه لما كان من بقاع الدنيا وجب في إتلافه ما يجب في إتلاف الأموال ، ولذلك صح الاستئجار على بنائه ، وصَحَّ ذلك بمباشرة الكافر ، فكذلك هذا . وأموال الناس لا تضمن بالدلالة إلا بعقد يعقده فيلتزم به الحفظ ، فيصير بالدلالة مفوتاً لما التزمه ، فيصير جانياً حينئذٍ كالمودع ، فكذلك في صيد الحرم لم يضمن لما قلنا^(٥) .

وأما المُحرَّم فإنه إنما صار الصيد آمناً عنه بعقد إحرامه^(٦) وبآثار إحرامه ، وما يجب بعقد الإنسان فإنما يلزمه بالتزامه ، فإذا فوتته بالاعتراض صار جانياً ، ولهذا

(١) في (ب) : "أثرها" وكذلك صوب في (أ) أيضاً ، وفي سائر النسخ : أثره .

(٢) في (ج) : والاندمال ، وفي (ب ، ج ، ز) : والاندمال .

(٣) انظر : التجريد (٢٠٧٢/٤) ، المبسوط (٧٩/٤) ، بدائع الصنائع (٣٠٦/٢) ، المحيط البرهاني (٤٢٥/٣) ، تبين الحقائق (٣٧٧/٢) .

(٤) في غير (و ، ز) : الإنس بدل "الأمن" ، والمثبت يؤيده ما في البدائع (٣١١/٢) .

(٥) انظر : المبسوط (٨٠/٤) ، بدائع الصنائع (٣١١/٢) ، الكافي للنسفي (١٤٩/أ) ، البنائة (٣٧٦/٤) ، البرهان شرح مواهب الرحمن (١١٠/أ) .

(٦) في غير (هـ) : بعقده و ... " وجاء في المبسوط : الإحرام ، عقد خاص ، وقد ضمن له — يعني للصيد — ترك التعرض بعقده " اهـ (٧٩/٤) .

الأصل تعدد الجزاء بتعدد^(١) القتل هاهنا في صيد واحد^(٢) ، ودخل فيه الصوم ، بخلاف الحرم^(٣) .

مسألة :

إذا خرج
المكي
من الحرم لحاجة
ثم أحرَم للحج

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في المكي يخرج من الحرم (لحاجة)^(٤) ، ثم يبدو له ، فيحرم بالحج فيقف بعرفة . قال : ليس عليه شيء^(٥) .

وقد سبقت المسألة في الخروج بنية الحج^(٦) ، وهذه في الذي خرج لحاجة ثم بدا له الحج ، فلم يصِر تاركاً للميقات ، لكنه لما حصل في الحِلِّ صار بمنزلة أهله في حكم الميقات بالنص الذي روينا أن النبي - ﷺ - قال في المواقيت : " هُنَّ لأهلِهِنَّ ولمن مرَّ بهنَّ من غير أهلِهِنَّ "^(٧) وذلك كالآفاقي إذا قدم بستان بني عامر لحاجة ، ثم بدا له الإحرام إنه يحرم من البستان ولا شيء عليه لحق الميقات ، فكذلك هذا^(٨) وكذلك الآفاقي إذا أتى بستان بني عامر لحاجة ثم بدا له أن يدخل مكة لحاجة دخلها بغير إحرام ؛ (لما قلنا أنه صار بمنزلة أهله ، بالنص الذي / روينا ، وإذا صار ملحقاً بأهله حلَّ له الدخول بغير إحرام)^(٩) وإذا أراد الإحرام كان ميقاته الحلُّ^(١٠) .

(١) في غير (و ، ز) : لتعدد .

(٢) انظر : (ص٤٢٤) من هذا البحث .

(٣) انظر : الأسرار (٢٦٦) ، المبسوط (٨٠/٤) ، بدائع الصنائع (٣١١/٢) ، العناية (٩٤/٣) ، فتح القدير (٩٥/٣) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ز) .

(٥) انظر : الجامع الصغير (١٤٥) ، شرح قاضي خان (٥٢٩/٢) ، الاختيار (٢٠٢/١) ، فتح القدير (١١٣/٣) .

(٦) انظر : (ص٤١٣) من هذا البحث .

(٧) انظر : (ص٣٨٧) من هذا البحث .

(٨) انظر : (ص٣٨٦) من هذا البحث .

(٩) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(١٠) انظر : انظر المبسوط (١٦٥/٤) ، الهداية (٤٦٠/٢) ، المحيط البرهاني (٤١٥/٣) .

(وقد ذكر مسألة البستان هاهنا ، عقيب مسألة المكي إذا خرج ، كما حكينا^(١) .
ومسألة المكي يخرج لحاجة ، من الخواص)^(٢) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله^(٣) : المأمور بالقران يجب عليه
دم القران في ماله ، على ما سبق^(٤) (٥) .

دم القران
على المأمور
أم الأمر ؟

فيمن أحرم
عن أبويه

(قال :)^(٦) ومن أحرم عن أبويه فله أن يجعله عن أحدهما بخلاف المأمور
بالحج - على ما سبق ذكره^(٧) - أن هذا إنما^(٨) أحرم عن نفسه من كل وجه ، وإنما
يجعل ثواب حجه لغيره ، فلم تعتبر الموافقة في^(٩) الأداء ؛ ألا ترى " أن النبي - ﷺ -
كان يضحى بكبشين ، أحدهما عن نفسه ، والآخر عن أمته ، ممن شهد الله بالتوحيد ،
وله بالبلاغ " (١٠) ولم يكن ذلك على سبيل النيابة^(١١) ، فكذلك حال الأبوين . فأما
المأمور فإنه نائب في صفة الحج وهو الإنفاق ، ولذلك لم يجزه عن حجة الإسلام ، فلم
يكن بُدُّ من طلب الموافقة بينهما^(١٢) .

(١) انظر : الجامع الصغير (١٤٦) .

(٢) ما بين القوسين ساقط (ج) .

(٣) ما بين القوسين لم يرد في غير (د) ، وزيد بعده في (أ ، ب) : " قال " .

(٤) هذه المسألة لم أقف عليها في (هـ ، و) والله أعلم .

(٥) انظر : المسألة (ص ٣٨٢) من هذا البحث .

(٦) ما بين القوسين لم يرد في غير (هـ ، و) .

(٧) انظر المسألة (ص ٣٧٩) من هذا البحث .

(٨) في (أ ، ب ، د) " إنما هذا " .

(٩) في (د) : " في حق الأداء " وكلمة " حق " عليها علامة الزيادة في (أ) .

(١٠) أخرجه مسلم في كتاب الأضاحي ، باب استحباب الضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل (١٥٥٧/٣) .

(١١) انظر : بدائع الصنائع (٣١٨/٢) ، البناءة (٤٦٨/٤) ، حاشية ابن عابدين (١٤/٤) ، المنيع (٢٧٤/أ) .

(١٢) انظر : بدائع الصنائع (٣٢٢/٢) ، تبين الحقائق (٤٢٥/٢) ، البناءة (٤٧٤/٤) ، النهر الفائق (٥٥١/٢) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في عَنَزٍ من الظبي^(١) أخرجها رجل من الحرم ، فولدت أولاداً ، ثم ماتت هي وأولادها^(٢) .

من أخرج
عنزاً من
الظبي
من الحرم

قال : عليه جزاؤها (وجزاء أولادها . وإن كان حين أخرجها أدى جزاءها)^(٣) ثم ولدت أولاداً ثم ماتت هي وأولادها ، لم يكن عليه (فيها ولا)^(٤) في أولادها شيء^(٥) .

ووجه ذلك أن الصيد آمنٌ بالحرم بكونه متوحشاً ، فيصير الجناية عليه بإثبات اليد عليه ، والفرعُ يساوي الأصل في الإثبات ، فساواه في الحكم ، بخلاف ولد المغصوبة ؛ لأن مال^(٦) الإنسان يحفظ بالأيدي ، وإنما يضمن بقطع اليد ؛ لأن حق العباد لا يضمن إلا بالتفويت أبداً ؛ من قبل أن حق العبد في صيانة قائم أو تدارك فائتٍ ، لا ثالث لهما ، ولا جناية ولا عدوان من طريق الإثبات بحال^(٧) ، والفرع فارق الأصل في قطع اليد الذي هو عدوان ؛ (لأنه لا يتصور قطع^(٨))

(١) الظبي : الغزال ، والجمع ظباء ، ويقال لولد الغزال إذا أثنى ظبي والأنثى ظبية . انظر : المصباح المنير مادة غزل (٢٦٦) ، حياة الحيوان (١٤٠/٢) .

(٢) زيد في (ز) : "في يديه" ولم يرد في المطبوع من الجامع الصغير .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ز) .

(٤) ما بين القوسين لم يرد في (و) .

(٥) انظر : الجامع الصغير (١٥٣) ، الجامع الكبير (٢١٣) ، شرح الصدر الشهيد (٢١٦) ، الهداية (٤٥٧/٢) ، المسالك في المناسك (٨٥١/٢) ، جامع الرموز (٢٦٣/١) .

(٦) في (د) : "مال ولد الإنسان" .

(٧) في (د) : "قال" .

(٨) في (ب) : قطع اليد .

قبل الثبوت^(١) ففارقته في حكمه^(٢).

وأما إذا أدى الجزاء أولاً فقد سقط حكم الجناية ، الأم في الحلّ غير معصومة حتى ملكها الذي أخرجها ، ولو ذبحها كانت ذكية ، إلا أنه بقيت^(٣) فيها شبهة الأمن بقيام الجزاء ، فسرى ذلك إلى الولد ؛ لأن الشبهة فيه تنزل منزلة الحقيقة احتياطاً ، كزيادة السّعر جعلت كزيادة العين في حكم الضمان ، فصار الولد آمناً ، وصار الإثبات عليه جناية ، فإذا أدى الجزاء فلم يبق في الأم أمان ولا شبهة أمان ، فلم يكن الولد آمناً ، فلم يضمن كصيد الحلّ^(٤).

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في المحرم يقتل النملة / أو البرغوث أو البقة . قال : ليس عليه شيء^(٥).

[أ / ٨٦ - أ]
محرم قتل غملة أو
برغوثا أو بقة

وإن قتل قملة كان عليه أن يطعم شيئاً^(٦) . ولم يذكر في الأصل البرغوث والبق^(٧).

ووجه ذلك أن الله تعالى حرّم الصيد على المحرم ، وحرّم عليه إزالة التّفث ، وهذه الأشياء ليست بصيود ، ولا هي^(٨) من قضاء التّفث ؛ لأنها لا تتولد من البدن ،

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٢) انظر : تبين الحقائق (٣٩٤/٢) ، حاشية الشلبي (٣٩٥/٢) ، العناية (١٠٨/٣) ، البناية (٤١٨/٤) ، النهر الفائق (٤٨٥/٢) .

(٣) في غير (ب) : "بقي" .

(٤) انظر : شرح قاضي خان (٥٤٩/٢) ، فتح القدير (١٠٧/٣) ، البناية (٤١٩/٤) ، البحر الرائق (٨٣/٣) ، حاشية ابن عابدين (٧٠٤/٣) .

(٥) انظر : الجامع الصغير (١٥٣) ، مختصر القدوري (٧٣) ، المبسوط (٩٩/٤) ، الهداية (٤٣٩/٢) .

(٦) انظر : المراجع السابقة .

(٧) الأصل الكافي (٣٨٠/٢) .

(٨) في غير (و) : "هو" .

وهي أيضاً مؤذية بطباعها^(١) . وإنما أراد به النمل الذي يؤذي ، وهي الصغار السود والصفير ، فأما الذي لا يؤذي فلا يحل قتله ، لكنه لا يضمن لقيام العلة الأولى^(٢) . ويروى عن بعض الأنبياء - عليهم السلام - أنه أحرق قرية نمل ، فعاتبه الله تعالى حين أحرقها بواحدة عقوبة^(٣) ، وإنما عوقب للإحراق ، أو لمؤاخذه غير المؤذي .

وأما القُمَّل فليس بصيد أيضاً ، وهو مؤذٍ ، حتى إذا قتل منه شيئاً ساقطاً عن نفسه لم يضمن شيئاً ، فأما إذا أخذه من نفسه فقتله ضمن ، لأنه متولد من نفسه ، وفي إزالته ارتفاق وقضاء تفت ، بمتزلة إزالة الشعر ، (إلا أن الشعر)^(٤) يؤذي متصلاً وهذا يؤذي مجاوراً^(٥) . وحديث كعب بن عجرة^(٦) - t - في إطلاق الحلق بسبب هوام الرأس أصل لما قلنا^(٧) .

(١) زيد بعده في (و) : " فلم تضمن بالجزاء " .

(٢) انظر : شرح مختصر الطحاوي (٧٣٠/٢) ، المبسوط (٩٩/٤) ، بدائع الصنائع (٢٩٤/٢) ، شرح قاضي خان (٥٥٠/٢) .

(٣) يشير إلى ما رواه الشيخان عن أبي هريرة t مرفوعاً : (قرصت غلة نبياً من الأنبياء فأمر بقرية النمل فأحرقت ...) الحديث .

رواه البخاري في كتاب الجهاد ، باب إذا أحرق المشرك المسلم هل يحرق ؟ (١٠٩٩/٣) ، ومسلم في كتاب السلام ، باب النهي عن قتل النمل (١٧٥٩/٤) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ز) .

(٥) انظر : المبسوط (٩٩/٢) ، بدائع الصنائع (٢٩٤/٢) ، المستجمع (١٤٨/٣) ، البحر الرائق (٦١/٣) ، النهر الفائق (٣٣٤/٢) .

(٦) كعب بن عجرة بن أمية بن عدي بن عبيد بن خالد بن عمرو بن أسلم القضاعي حليف الأنصار ، يكنى أبا محمد وقيل غير ذلك ، شهد بيعة الرضوان ، شهد عمرة الحديبية ، والمشاهد ، نزلت فيه قصة الغدية ، سكن الكوفة ، روى عنه ابن عمر وجابر وابن عباس وآخرون ، مات بالمدينة سنة إحدى وقل ثنتين وخمسين . انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب (٣٩٠/٨) ، الإصابة (٥٩٩/٥) ، سير أعلام النبلاء (٥٢/٣) ، التحفة اللطيفة (٣٩٥/٢) .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الحج ، باب قول الله تعالى " أو صدقة وهي اطعام ستة مساكين " (٦٤٤/٢) ومسلم في كتاب الحج ، باب جواز حلق الرأس للمحرم (٨٥٩/٢) .

ولفظه عند البخاري : " حدثنا أبو نعيم حدثنا سيف قال حدثني مجاهد قال سمعت عبد الرحمن بن أبي ليلى أن كعب بن عجرة حدثه قال : (وقف علي رسول الله ﷺ بالحديبية ورأسي يتهافت قملاً) فقال : يؤذيك هوام ؟ قلت : نعم قال فاحلق رأسك ، أو قال : احلق ، قال في نزلت هذه الآية " فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه " إلى آخرها فقال النبي ﷺ صم ثلاثة أيام أو تصدق بغرف بين ستة أو انسك بما تيسر " .

وقال ها هنا : أطعم شيئاً . وقال في الأصل : تصدَّق بشيء^(١) ، وثبت بما قال
ها هنا أنه يجزيه أن يطعم مسكيناً شيئاً يسيراً ، على سبيل الإباحة ، وإن كان لا
يشبع ؛ لأن ذلك مفيد^(٢) لا محالة ، فصَحَّ القول بالقليل منه^(٣) .

مسألة :

ما يجزئ في
الهدي والضحايا

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - قال : لا يجزئ في الهدي
والضحايا إلا الجذع من الضأن إذا كان عظيماً ، والثني من المعز والبقر والإبل
فصاعداً^(٤) .

أما الثني فالذي تمَّ له حول من الغنم وطعن في الثاني . وهو المسن من الإبل
الذي طعن في السادس ، ومن البقر الذي طعن في الثالث^(٥) . وذلك جائز بالسنة
وإجماع الأمة^(٦) ، وروى عن رسول الله - ﷺ -^(٧) .

(١) الأصل الكافي (٣٨٠/٢) ، وفي البناية نقلاً عن الأصل (٣٩٤/٤) .

(٢) هذه الكلمة تقرأ في (هـ) و (د) و (و) : "مفيداً" وفي (ب) و (ز) : مُقَيِّداً . وفي (أ) و (ج) على
الوجهين ، وجاء بإزائها في حاشية (ب) : "لأن قول محمد مطلق لا مقيد" ولم اهتد إلى الصواب بعد
البحث في سائر المصادر والله أعلم .

(٣) انظر : الهداية (٤٣٩/٢) ، المحيط البرهاني (٤٢٠/٣) ، البناية (٣٩٤/٤) ، منحة الخالق (٦١/٣) .

(٤) انظر : الجامع الصغير (١٤٩) ، التجريد (٢٠٥٦/٤) ، الهداية (٤٣٤/٢) ، تبين الحقائق (٣٨٠/٢) ،
البناية (٣٨٧/٤) ، (ص٤٢٢) من هذا البحث .

(٥) انظر : (ص٤٢٢) من هذا البحث .

(٦) انظر : الاستذكار (١٥٣/١٥) ، الإقناع في مسائل الإجماع (٨٨٩/٢) ، بداية المجتهد (٤٤٠/٢) ،
الحاوي (٧٦/١٥) ، المغني (٣٦٧/١٣) .

(٧) حديث جابر بن عبد الله قال رسول الله ﷺ (لا تذبحوا إلا مسنة ، إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة
من الضأن) أخرجه مسلم ، كتاب الأضاحي ، باب سنن الأضحية (١٥٥٥/٣) .

وأما الجذع فما دون الثني^(١) ، وذلك لا يجزئ إلا من الضأن ، إذا كان عظيماً ، استحساناً^(٢) ، لحديث أبي هريرة - **t** - " أن النبي - **u** - جوز التضحية بالجذع من الضأن " ^(٣) .

وفي حديث أبي بردة بن نيار^(٤) حين ذبح قبل الصلاة ، فقال له النبي - **r** - : " إنما هي شاة لحم ، فقال : عندي عتود خير من شاتي لحم . فقال له النبي - **u** - : يجزيك ولا يجزي أحداً بعدك " ^(٥) . والعتود : الجذع من المعز ، والجذع من الضأن ، والذي أتى عليه أكثر الحول : سبعة أشهر فصاعداً " ^(٦) .

(١) انظر : (ص ٤٢٢) من هذا البحث .

(٢) إذا كان عظيماً تفسيره : أنه لو خلط بالثنايا اشتبه على الناظر أنه منها . انظر : شرح العتابي (٢٩/أ) ، شرح قاضي خان (٥٣٦/٢) ، البناية (٤٨٣/٤) ، البحر الرائق (١٢٥/٣) ، لباب المناسك (٢٨٦) .

(٣) رواه البخاري بمعناه ، كتاب الأضاحي ، باب قسمة الأضاحي بين الناس (٢١١٠/٥) ومسلم بمعناه ، كتاب الأضاحي ، باب سن الأضحية (١٥٥٦/٣) ، والترمذي من رواية أبي كباش عن أبي هريرة بنحوه ، كتاب الأضاحي ، باب ما جاء في الجذع من الضأن في الأضاحي (٨٧/٤) وقال الترمذي : حديث حسن غريب ، ونقل عن البخاري في العلل وقفه . انظر : تلخيص الجبير (١٢٩/٤) ، نصب الراية (٢١٦/٤) .

(٤) أبو بردة بن نيار البلوي اسمه هانيء بن عمرو وقيل اسمه الحارث بن عمرو حليف بني حارثة ، غلبت عليه كنيته وهو خال البراء بن عازب ، من كبار الصحابة . شهد العقبة الثانية وشهد بدرًا وأحدًا وسائر المشاهد وكانت معه راية بني حارثة في غزوة الفتح ، روى عن رسول الله ﷺ أحاديث كثيرة ، وهو مخصوص بذبح العناق وإجزائها عن غيرها من الأضاحي . شهد مع علي حروبه كلها ، مات في خلافة معاوية ، وقيل أنه مات سنة إحدى وقيل اثنتين وقيل خمس وأربعين . انظر ترجمته في : الاستيعاب (١٦٠٨/٤) ، الإصابة (٣٦/٧) ، طبقات ابن سعد (٤٥١/٣) ، تهذيب التهذيب (٢٢/١٢) ، البداية والنهاية (٦١/٨) .

(٥) أخرجه البخاري في الأضاحي ، باب قول النبي ﷺ لأبي بردة (٢١١٢/٥) .

ومسلم في : كتاب الأضاحي ، باب وقتها (١٥٥٣/٣) .

(٦) انظر : تفسير غريب ما في الصحيحين (١٢٥/١) ، النهاية (٢٥١/١) ، حياة الحيوان (١٥١/٢) .

مسألة :

قارن حلق قبل أن يذبح . محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في قارن حلق قبل أن يذبح . قال : عليه دمان . وقال أبو يوسف ومحمد^(١) : ليس عليه إلا دم القران^(٢) ، وهذا لما تقدم أن تأخير النسك عن وقته يوجب الدم عند أبي حنيفة - رحمه الله -^(٣) / وها هنا لما حلق قبل أن يذبح فقد ترك الترتيب بتقديم هذا وتأخير ذلك ، وهو جناية واحدة . ودم آخر ليقران . وعندهما الأول لا يجب^(٤) .

مسألة :

ما يوجبه تقليم الأظافر . محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في المحرم قلم أظفار كف . قال : عليه دم . وإن قلم من كل كف أربعة أظافر فعليه صدقة ، إلا أن يبلغ دماً فعليه أن يطعم ما شاء^(٥) . وقال محمد : عليه دم إذا قلم خمسة أظافر من يد واحدة ، أو غير ذلك^(٦) . وأصل ذلك أن الإحرام أوجب حرمة الارتفاق^(٧) ،

(١) في (ج) : وقال "بدل" أبو يوسف ومحمد .

(٢) انظر : الجامع الصغير (١٦٥) ، شرح قاضي خان (٦٠١/٢) ، الهداية (٤٢٠/٢) .

(٣) انظر (ص ٣٩٦) من هذا البحث .

(٤) انظر : الهداية (٤٢٠/٢) ، تبين الحقائق (٣٧٦/٢) ، البناية (٣٦٦/٤) .

(٥) انظر : الجامع الصغير (١٥٤) ، مختصر اختلاف العلماء (٢٠٠/٢) ، مختصر القدوري (٧٢) ، المختار (٢٢٨/١) ، مراقي الفلاح (٧٤٢) .

(٦) انظر : الجامع الصغير (١٥٤) ، مختصر اختلاف العلماء (٢٠٠/٢) ، الهداية (٤٠٣/٢) ، اللباب (١٦١/١) .

(٧) الارتفاق : المراد به الانتفاع الشخصي تقول : ارتفق به إذا انتفع ، ومنه قوله تعالى ﴿نِعَمَ الثَّوَابُ

وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف : ٣١] .

أو الأرفاق : هو ايصال الرفق إلى من يستحقه تقول ارفقني هذا الأمر ورفق بي : إذا نفعني ، وارفقتنه : نفعته . انظر : النهاية في غريب الحديث (٢٤٦/٢) ، لسان العرب مادة رفق (٧٨/١٠) ، المغرب (٣٣٩/١) .

وأوجب الشَّعْثُ^(١) والتفل^(٢) ؛ لأنه عبادة سفر وهجرة عن الأهل والوطن ، وعن مرافق المقيمين فحرم قَلَمُ الأظفار ، والجناية بقلمها رفق كامل وزينة تامة فكانت مضمونة بالدم . وقلم أظافير كف واحدة ربع هذه الجملة ، وهي رفق كامل ينتفع به ، وزينة مقصودة ، فألحق ب كله^(٣) .

فأما إذا قلم خمسة من (الأظافير من الأطراف)^(٤) كلها أو ستة أو أكثر ، فعليه الدم عند محمد^(٥) ، احتياطاً ؛ لوجود الربع صورة ، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمهما الله - لا يجب الدم ؛ لأن الربع إنما ألحق بالجملة لكمال المعنى ، لا للصورة ، ولا كمال عند الافتراق لأنه لا يوجب زينة ولا رفقاً ، بل المرء يتأذى بقلم بعضها فوق ما يتأذى بتركها كلها ؛ لاختلاف ما ينتفع به^(٦) . وقد زاد هاهنا^(٧) مبالغة على قولهما بأربعة من كل عضو ، وهذا نهاية في البيان^(٨) (ومحمد أخذ ببيان الأقل على قوله مبالغة في البيان)^(٩) أيضاً .

(١) الشعث : شعث الشعر تغير وتلبد لقلة تعهده بالدهن ، ورجل شعث أي وسخ الجلد من غير تنظيف ولا استحداد . انظر : مختار الصحاح مادة شعث (١٧١) ، المصباح المنير (١٨٩) .

(٢) التفل : أن يترك الطيب والإدهان حتى تخرج منه رائحة كريهة . انظر : المغرب مادة تفل (١٠٥/١) ، المصباح المنير (٥٠) .

(٣) انظر : المبسوط (٧٧/٤) ، بدائع الصنائع (٢٩١/٢) ، الهداية (٤٠٣/٢) ، المستجمع (١١٢٣/٣) .

(٤) كلمة الأظافير لم ترد في (ج) ومن الأطراف لم ترد في (د) و (هـ) و (ز) .

(٥) في (د) : أيضاً احتياطاً .

(٦) الإمام محمد اعتبر العدد خمسة والزيادة عليه ، دون الاعتبار بالتفرق والاجتماع على اعتبار كونها ربع الأعضاء المتفرقة فيستوي فيه المجتمع والمتفرق ، واعتبر أبو حنيفة وأبو يوسف مع العدد صفة الاجتماع من كل واحد حتى يتحقق فيه الارتفاق الكامل . انظر : مختلف الرواية (٧٣٨/٢) ، بدائع الصنائع (٢٩١/٢ وما بعدها) ، شرح قاضي خان (٥٥٣/٢) ، تبين الحقائق (٣٦٢/٢) .

(٧) في (ز) : زادها .

(٨) في غير (أ) و (ب) : في نهاية البيان وزيد بعده في (ب) أيضاً .

(٩) ما بين القوسين لم يرد في (ج) و (ز) .

وفي كل ظفر نصف صاع من حنطة ^(١) ذكره في الأصل وفي بعض نسخ هذا الكتاب ^(٢) ^(٣).

مسألة :

حكم تقدم
الجمرة الأخيرة
على الأولى

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في الرجل رمى جمرة الوسطى والثالثة في اليوم الثاني ، ولم يرم الأولى ، ثم جاء يَسْتَفْتِي في ذلك اليوم . قال : إن رمى الأولى ثم عاد إلى الثانية والثالثة فحسن ، وإن رمى الأولى وحدها أجزأه ^(٤).

وأصل ذلك أن الرمي واجب . أما يوم النحر فإنما يرمي جمرة العقبة ^(٥) لا غير ، وفي اليوم الثاني رمى الجمار كلها . يبدأ بالتي تلي مسجد الخيف ^(٦) ، ثم بالوسطى ثم بالعقبة ، ولا يقوم عند العقبة خاصة ، فإن رمى الوسطى ثم الثالثة ، وترك الأولى رماها لا محالة ، فإذا رماها فإنه يعيد على الوسطى والثالثة مراعاةً للترتيب ، فإن رماها وحدها أجزأه عندنا ^(٧) . وقال الشافعي - رحمه الله - لا يجزئه ؛ لأنه إنما

(١) انظر : الأصل الكافي (٣٦٤/٢) ، بدائع الصنائع (٢٩١/٢) ، الهداية (٤٠٣/٢) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٣) الأصل الكافي (٣٦٤/٢) ، شرح قاضي خان (٥٥٢/٢) .

(٤) انظر : الجامع الصغير (٦٨) ، مختصر اختلاف العلماء (١٦١/٢) ، التجريد (١٩٤٦/٤) ، المنبع (٢٦٥/ب) .

(٥) العقبة قال في معجم البلدان (١٣٤/٤) : وأما العقبة التي ببيع فيها النبي ﷺ فهي عقبة بين منى ومكة بينها وبين مكة نحو ميلين ، وعندها مسجد ومنها ترمي جمرة العقبة . انظر : أخبار مكة للفاكهي (٢٦/٤) .

(٦) الخَيْفُ : ما ارتفع عن مجرى السيل وانحدر عن غلط الجبل ، ومسجد منى يسمى مسجد الخيف لأنه في سفح جبلها . انظر : النهاية (٩٣/٢) ، معجم ما استعجم (٥٢٦/١) ، معجم البلدان (٤١٢/٢) .

(٧) بدائع الصنائع (٢١١/٢) ، الهداية (٥٠٠/٢) ، المحيط البرهاني (٤٠٩/٣) ، البحر الرائق (١٣٢/٣) .

شرع مرتباً ، وهو لا يُعَقَّل ، فإذا ترك الترتيب بكل ، كما إذا سعى قبل الطواف ، أو بدأ بالمرورة (١) .

ولنا : أن رمي كل جمرة قرابة قائمة بنفسها لا تعلق / لها بغيرها (٢) . وإذا كان كذلك لم يجوز أن يتعلق الجواز بتقديم البعض دون البعض ، ولم يكن البعض تابعاً (٣) للبعض ، بخلاف السعي ؛ لأنه تابع للطواف ؛ لأنه من جنسه ، وهو دونه ، لانفصاله عن البيت (٤) .

وأما البداية بالمرورة فإن البداية واقعة بالصفاء ، والمرورة بناء عليها (٥) ، وهي قرابة واحدة ، فلا يُعْتَبَر البناء قبل البداية (٦) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في رجل أحرم بعمرة ، وطاف لها وسعى ، وبقي التقصير (٧) ، فأحرم (بعمرة) (٨) أخرى . قال : عليه لإحرامه بهذه العمرة قبل الحلق دم (٩) .

رجل فرغ من
عمرته إلا التقصير
فأحرم بأخرى

(١) انظر : الحاوي (٧٥١/٢) ، حلية العلماء (٣٤٨/٣) ، البيان (٣٥٠/٤) ، المهذب (٢٢٧/١) ، تحفة المحتاج (٥٤/٢) .

(٢) زيد بعده في (ب) : "ولا لغيرها بها" .

(٣) في (و) : مانعاً .

(٤) في (و) : "عن الترتيب" وفي (ز) : عن النية .

(٥) في (و) : "فإن النهاية واقعة بها ، وهي قرابة ... " ، وفي (أ) ، ب ، ج ، د ، ز) : فإن البداية واقعة بها وهي قرابة ... " والمثبت من (هـ) .

(٦) انظر : التجريد (١٩٤٦/٤) ، الأسرار (٤١٨) ، بدائع الصنائع (٢١١/٢) ، العناية (١٧٠/٣) ، فتح القدير (١٧٠/٣) .

(٧) زيد في (ز) : "لعمرته" .

(٨) ما بين القوسين لم يرد في (ج) .

(٩) انظر : المجتمع الصغير (١٦٤) ، شرح قاضي خان (٥٩٤/٢) ، الهداية (٤٦٦/٢) ، البحر الرائق (٩١/٣) ، مجمع الأنهر (٤٥١/١) .

وهذه من الخواص . وقد ذكرنا هذه قبل هذا أن الدم إنما^(١) وجب للجمع الذي هو مكروه وبدعة ، وأن تناول منه لا يحل . و (أن في)^(٢) مسألة الحج يجب أن يكون كذلك^(٣) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمه الله - في محرم أخذ من رأسه ثلثاً أو رباعاً . قال : عليه دم ، وكذلك إذا أخذ من لحيته ثلثاً أو رباعاً ، قال عليه دم^(٤) . وإن أخذ الشارب كان عليه طعامٌ حكومة^(٥)^(٦) . وإن حلق مواضع المحاجم فعليه دم عند أبي حنيفة - رحمه الله - (وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : عليه طعام^(٧) . وإن حلق أحد الإبطين أو جميعاً ، فعليه دم في قولهم جميعاً^(٨) .

وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - (^(٩) إن حلق عضواً (كاملاً)^(١٠) فعليه دم ، وإن حلق أقل منه فعليه طعام^(١١) .

(١) في (ج) : "وقد ذكرنا أن هذا الدم وجب" .

(٢) ما بين القوسين لم يرد في (ج) ، وفي (د) : "فإن في" .

(٣) انظر المسألة (ص) من هذا البحث ، والبنية (٤/٤٣٠) ، البحر الرائق (٣/٩١) .

(٤) انظر : الجامع الصغير (١٥٥) ، مختصر الطحاوي (٦٩) ، مختصر اختلاف العلماء (٢/١٩٥) ، مختصر القدوري (٧٢) ، الهداية (٢/٣٩٨) .

(٥) أي حكومة عدل ، بمعنى : ينظر أن هذا المأخوذ كم يكون من ربع اللحية ، فيجب عليه بقدره من الصدقة ، حتى لو كان المأخوذ ربع اللحية يجب عليه قيمة ربع الشاة . انظر : شرح قاضي خان (٢/٥٥٦) ، الهداية (٢/٣٩٩) ، النافع الكبير (١٥٥) .

(٦) انظر : الهداية (٢/٣٩٩) ، بدائع الصنائع (٢/٢٩٠) ، النهر الفائق (٢/٣٤٦) .

(٧) انظر المسألة بالتفصيل (ص٣٧٧) من هذا البحث .

(٨) انظر : المبسوط (٤/٧٣) ، بدائع الصنائع (٢/٢٩٠) ، المحيط البرهاني (٣/٤٣٤) ، العناية (٣/٣٢) .

(٩) ما بين القوسين ساقط من (ز) .

(١٠) ما بين القوسين لم يرد في غير (أ) و (ب) .

(١١) تخصيص قولهما ليس لخلاف أبي حنيفة بل لأن الرواية في ذلك محفوظة عنهما ، والمراد بالعضو مثل الصدر والساق ، وسيأتي بيان ذلك في آخر المسألة . انظر : الهداية (٢/٣٩٩) ، المحيط البرهاني (٣/٤٣٥) ، العناية (٣/٣٢) ، فتح القدير (٣/٣٢) ، فتح باب العناية (١/٦٩٣) .

أما مسألة الأخذ من الرأس فمذهبنا . والأخذ منه يتناول الحلق والتقصير^(١) .
وقال مالك - رحمه الله - لا يجب الدم إلا بحلق الكل^(٢) . وقال الشافعي - رحمه
الله - : يجب بحلق القليل ، وإن حلق ثلاث شعرات^(٣) . وحمل بعض مشايخنا هذه^(٤)
على اختلافهم في مقدار الفرض في مسح الفرض في الوضوء^(٥) ^(٦) ، وليس كذلك ؛
لأن النص ثمة لم يتناول الرأس ، وإنما تناول شيئاً منه ، وهاهنا تناول الكل ، ولكنهم
اختلفوا : أن البعض هل يعمل عمل الكل أم لا ؟

احتج مالك بظاهر قوله تعالى : **وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ** ^(٧) .

والشافعي قال : إن الشعر نبات استفاد الأمان ، فصار كنبات الحرم فاستوى
قليله وكثيره^(٨) .

وأصحابنا قالوا : إن الحلق (إنما)^(٩) حُرْم لما فيه من الارتفاق الكامل
المقصود ، والربع يعمل عمل الكل في العادات الغالبة ؛ لأن عامة العرب يمسون

-
- (١) انظر : المحيط البرهاني (٤٣٤/٣) ، تبين الحقائق (٣٥٩/٢) ، البناء (٣٣٣/٤) .
(٢) انظر : التلقين (٦٢) ، الإشراف (٤٧٤/١) ، المذهب في ضبط مسائل المذهب (٦٣٧) ، القوانين
الفقهية (١٦١) ، حاشية الخرشي (٢٣١/٣) ، الفواكه الدواني (٣٦٨/١) ، مفردات المذهب المالكي
(٨٠٠/٢) .
(٣) الحاوي (٤٨١/١) ، البيان (٢٠٩/٤) ، المجموع (٣٢٤/٧) ، تحفة المحتاج (٦٨/٢) ، مغني المحتاج
(٧٠٠/١) .
(٤) في (ج) و (د) و (هـ) و (و) : هذا ، وفي (ب) و (ز) : هذه ، وكذلك صوبت في (أ) أيضاً .
(٥) الوضوء في اللغة من الوضأة وهو الحسن والنظافة والنقاوة .
اصطلاحاً : غسل أعضاء مخصوصة ، ومسح عضو مخصوص . انظر : المصباح المنير مادة وضوء (٣٩٤) ،
طلبة الطلبة (٧١) ، البناء (١٣٨/١) ، أنيس الفقهاء (٤٩) .
(٦) انظر : انظر المسألة بالتفصيل في كتاب الطهارة في : بدائع الصنائع (٧/١) ، البناء (٦٦/١) وما بعدها .
(٧) سورة البقرة آية ١٩٦ .
(٨) انظر : الأسرار (٢٢١) ، بدائع الصنائع (٢٨٩/٢) ، البناء (٣٣٣/٤) .
(٩) ما بين القوسين ورد في (ب) وصوب كذلك في (أ) ولم يرد في غيرهما .

شعورهم ، وإنما يخلقون النواصي والأقفية وما أشبه ذلك ، والأترك^(١) يخلقون الأجزاء المتفرقة التي ورد الشرع بالنهي عنها ، وهو النهي عن القَنَازِع^(٢) ، وهذا أمر معهود (بينهم)^(٣) ، يتم بذلك رفقهم ، فأُلْحِقَ بالكل احتياطاً^(٤) ، كما ذكرنا في تقليم الأظفار^(٥) ، وكذلك حلق القفا وحده ، وكذلك الأخذ من اللحية معهود بالعراق وأرض العرب ، وإنما يؤخذ منها^(٦) (الربع)^(٧) وما يشبه ذلك ، فيكون رفقاً كاملاً^(٨).

[١ - ٨٨ / ١]

(وأما التقدير / في كتاب المناسك ؛ فقد ذكر الثلث في هذا كله .

وذكرها هاهنا في الشارب كله أنه لا يجب الدم . وذكر)^(٩) في بعض نسخ الأصل أن في ثلثه دم^(١٠) .

(١) الأترك : جمع تُرك اسم جنس اختلف في أصلهم فقليل : هم بنو قنطوراء أمة كانت لإبراهيم **U** ، وقيل هم من أولاد يافث ، وقيل : هم بنو عم يأجوج ومأجوج لما بنى ذو القرنين السد كان بعضهم غائبين فتركوا ولم يدخلوا فسموا تركاً ، وذكر أن لهم شعوراً طويلة حتى تصير أطرافها في أرجلهم موضع النعال . انظر : فتح الباري ، كتاب الجهاد ، باب قتال الترك (١٠٤/٦) .

(٢) القنازع : هي الشعر حوالي الرأس ، المفرد منه القَنْزَعَةُ ، وقد قال الأزهري : كل شيء يكون قطعاً متفرقة فهو قزع ، ونهي عن القزع وهو حلق بعض الرأس دون بعض . انظر : النهاية في غريب الأثر (٥٩/٤) ، مختار الصحاح مادة قزع (٢٦١) ، المصباح المنير (٢٩٩) .

(٣) ما بين القوسين لم يرد في غير (أ) و (ب) .

(٤) انظر : الأسرار (٢٢٢) ، المبسوط (٧٣/٤) ، العناية (٣١/٣) ، البناية (٣٣٣/٤) ، النهر الفائق (٣٤٠/٢) .

(٥) انظر : المسألة (ص ٤٣٦) من هذا البحث .

(٦) في (ب) و (ج) و (د) و (هـ) : منه .

(٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٨) انظر : بدائع الصنائع (٢٨٩/٢) ، العناية (٣٢/٣) ، البناية (٣٣٣/٤) ، النهر الفائق (٣٤٠/٢) .

(٩) ما بين القوسين لم يرد في (ج) ، وجاء فيها : وأما الأخذ من الشارب فذكر في الأصل أنه لا يجب الدم . وفي بعض نسخ الأصل " أن " .

(١٠) لم أقف على كتاب المناسك ولا كتاب المناسك من الأصل لعدم توافرها . ولكن بالرجوع الكافي للحاكم الشهيد والمبسوط ، والمحيط البرهاني ما يؤيد العبارة المذكورة : الأصل الكافي (٣٦١/٢) ، المبسوط (٧٣/٤) ، المحيط البرهاني (٤٣٤/٣) .

ووجه ذلك أنه (شعر مفرد بعضو مفرد)^(١) . ووجه هذه الرواية - وهو الأصح - أنه إنما يؤخذ منه تبعاً للرأس لا مقصوداً^(٢) .

وذكر الأخذ (من الشارب ، وهو عبارة محتملة ، ولم يتعرض للسنة في ذلك ، وذكر الطحاوي في شرح الآثار أن القصَّ حسن جائز . وتفسيره : أن يؤخذ)^(٣) حتى يوازي الإطار أو ينتقص عن الإطار أدنى منه قليلاً^(٤) ، والإطار هو الطرف الأعلى من الشفة العليا^(٥) .

(قال : والحلق سنة ، وهو أحسن من القصَّ . قال : وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد . وما ذكر محمد من الأخذ والقصَّ لا ينفي الحلق . فهذا قول الطحاوي^(٦) (٧) (٨) .

(١) "شعر مفرد" لم ترد في غير (أ) و (ب) ، "وبعضو مفرد" ساقطة من (ب) .

(٢) انظر : المبسوط (٧٣/٤) ، شرح قاضي خان (٥٥٦/٢) ، البحر الرائق (١٨/٣) .

(٣) ما بين القوسين لم يرد في (ج) و (د) و (هـ) و (ز) ، ولفظهما : "وذكر الأخذ ؛ لأن حلق الشارب يدعه عندنا ، وإنما السنة القص منه حتى يوازي الإطار ... الخ . وسياق (و) : " ... حلق الشارب بدعة عند بعض العلماء ... الخ .

(٤) في (د) : حتى ينتقص عن الإطار ، وهو ... الخ .

(٥) انظر : المغرب مادة أطر (٤٠/١) .

(٦) جملة (هذا قول الطحاوي) لم ترد في غير (ب) وزيد أيضاً في حاشية (أ) والله أعلم .

(٧) شرح معاني الآثار ، كتاب الكراهية ، باب حلق الشارب (٢٧ وما بعدها) .

(٨) ما ذكره الإمام محمد في الجامع ليس لبيان المفاضلة بين الحلق والقص وبيان أن السنة هو القص أولاً ، بل بيان ما فيه إزالة الشعر على الحرم ، لذلك ذكر الحلق في الإبطين ، والسنة فيه التفت . انظر : تبیین الحقائق (٣٦٠/٢) ، البناية (٣٣٤/٤) وما بعدها ، البحر الرائق (١٨/٣) ، النهر الفائق (٣٤٨/٢) .

ومن الناس من قال : إن الحلق بدعة^(١) ، واحتج بحديث عائشة وعمار^(٢) وأبي هريرة - رضي الله عنهم - أن النبي - ﷺ - قال : " عشر من فطرتي وفطرة إبراهيم خليل الرحمن - صلوات الله عليه - ...) وذكر من جملتها قص الشارب^(٣) . قالوا : والشارب هو طرفه الذي يقع في الماء عند الشرب ، ولذلك سمي شارباً ، فإنما السنة قطع ما هو شارب خاصة ، فأما ما دون ذلك فلا^(٤) .

واحتج أصحابنا - رحمهم الله - بحديث عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وأبي هريرة - رضي الله عنهم - أن النبي - ﷺ - قال : " جزوا الشوارب واعفوا الحى^(٥) " وفي رواية : " أحفوا الشارب^(٦) " والإحفاء الاستئصال^(٧) . والقصُّ عبارة محتملة فوجب حمله على ما روينا .

(١) البدعة : اسم من ابتدع الأمر إذا ابتدأه وأحدثه .

شرعاً : هي الأمر المحدث الذي لم يكن عليه الصحابة والتابعون ولم يكن مما اقتضاه الدليل الشرعي . انظر : المغرب مادة بدع (٦٢/١) ، التعريفات (٤٧) .

(٢) عمار بن ياسر بن عامر بن مالك بن كنانة بن قيس بن الحصين بن مالك العنسي أبو اليقظان ، حليف بني مخزوم وأمه سمية مولاة لهم ، كان من السابقين الأولين هو وأبوه وعذبوا في الله وقال لهم الرسول ﷺ : " صبراً آل ياسر موعدكم الجنة " ، هاجر إلى المدينة وشهد المشاهد كلها ، استعمله عمر على الكوفة ، وتواترت الأحاديث أن عمار تقتله الفئة الباغية فقتل مع علي بصفين سنة ٨٧ وقد نزل فيه قوله تعالى $V \quad U \quad TSM$ [سورة النحل : ١٠٦] . انظر ترجمته في : الإصابة (٥٧٥/٤) ، الاستيعاب (١١٣٥/٣) ، البداية والنهاية (٣١٢/٧) .

(٣) حديث السيدة عائشة أخرجه مسلم في كتاب الطهارة ، باب خصال الفطرة (٢٢٣/١) . وحديث أبي هريرة بلفظ " الفطرة خمس " ، أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب قص الشارب (٢٢٠٩/٥) ، ومسلم في الطهارة ، باب خصال الفطرة (٢٢٢/١) . أما حديث عمار فأخرجه أبو داود ، كتاب الطهارة ، باب السواك من الفطرة (١٤/١) ، وابن ماجه ، كتاب الطهارة باب الفطرة (١٠٧/١) ، والترمذي ، كتاب الأدب ، باب ما جاء في تقليص الأظفار (٩١/٥) وقال أبو عيسى : " حديث حسن صحيح " .

(٤) شرح معاني الآثار (٢٨/٤) ، البناية (٣٣٦/٤) .

(٥) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة ، باب خصال الفطرة (٢٢٢/١) .

(٦) أخرجه البخاري في اللباس ، باب اعفاء اللحي (٢٢٠٩/٥) ، ومسلم في الطهارة (٢٢٢/١)

(٧) انظر : تاج العروس مادة حفف (١٤٨/٢٢) ، مشارق الأنوار (١٤٨/١) ، البناية (٣٣٦/٤) ، الموسوعة الفقهية (٨٠/١٤) .

وأما قوله : إن الشارب اسم لما يَفْضُل منه ويقع في الماء ، فَعَلَطُ ، بل هو اسم للكل ؛ لأن العرب اعتادوا الكَرَع^(١) من الأودية وأفواه القرب ، فيصيب الماء ذلك الشعر ، فسمي كله شارباً^(٢) .

فإن احتجوا بما روي عن المغيرة بن شعبة^(٣) " أن رجلاً طویل الشارب أتى النبي - ﷺ - فأخذ النبي - ﷺ - شفرةً وسواكاً فقصَّ عليه شاربهُ " ^(٥) ، قيل لهم : كان ذلك بعذر حين لم يُحضِر المقراض^(٦) ، فأخذ بالحسن وترك الأحسن ، وهو قولنا^(٧) .

واختلف الناس في إعفاء اللحي ما هو :

فقال بعضهم : تركها حتى تطول ، فذلك إعفاؤها من غير قصٍّ ولا قصرٍ .
وقال أصحابنا : الإعفاء تركها حتى تَكُثُّ وتكثر ، والقصر سنة فيها ، وهو أن يقبض

(١) الكرع : كرع من الماء كرعاً أي شرب بفيه من موضعه ، فإن شرب بكفيه أو شيء آخر فليس بكرع ، وكرع في الإناء أمال عنقه إليه فشرب منه . انظر : مختار الصحاح مادة كرع (٢٧٦) ، المصباح المنير (٣١٥) .

(٢) انظر : لسان العرب مادة شرب (٤٩١/١) ، المصباح المنير (١٨٥) .

(٣) المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود بن مالك بن قيس الثقفي ، أبو عيس أو أبو محمد ، صاحبي أسلم قبل عمرة الحديبية وشهدها وبيعة الرضوان يقال له مغيرة الرأي ، وشهد اليمامة وفتح الشام والعراق ، كان من دهاة العرب ، ولاه عمر البصرة ثم الكوفة ، وأقره عثمان ثم عزله ، ولما قتل عثمان اعتزل القتال إلى أن حضر الحكمين ، بايع معاوية وولاه بعد ذلك الكوفة واستمر بها حتى مات سنة خمسين وقيل قبلها بسنة وقيل بعدها بسنة . انظر ترجمته في : الإصابة (١٩٧/٦) ، الاستيعاب (١٤٤٥/٤) ، تقريب التهذيب (٥٤٣/١) ، سير أعلام النبلاء (٢٢/٣) .

(٤) من هنا إلى قوله : " وأما مسألة الإبط " ناقص في (د) .

(٥) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الطهارة ، باب ترك الوضوء مما مست النار (٤٨/١) ، وأحمد في مسنده (٢٥٢/٤) .

(٦) المقراض : القرض يدل على القطع ، فيقال قرض الرجل الشعر أي قاله ، والمقراض هو : المقص . انظر : مختار الصحاح مادة قرض (٢٥٩) .

(٧) انظر : شرح معاني الآثار (٢٩/٤) .

الرجل لحيته ، فما زادت منها على قبضته قطعه . كذلك ذكره محمد في كتاب الآثار عن أبي حنيفة - رحمه الله - قال : وبه نأخذ . وذكر هناك عن عبد الله بن عمر - t - أنه كان يفعل ذلك^(١) . وذكر أبو داود في سننه ، في كتاب الصوم ، في باب : القول عند الإفطار ، عن عبد الله بن عمر " أنه كان يقبض لحيته ويقطع منها ما زاد على قبضته "^(٢) / . ولأن الحديث قد ورد بالإعفاء عن رسول الله - ﷺ - ، وهو التكثير^(٣) ، يقال : عفا الشيء ، إذا كثر^(٤) ، قال الله تعالى : **M حَتَّى عَفَوْا** ^(٥) أي كثروا^(٦) .

[١/٨٨ - ب]

ولأن اللحية لما كانت زينة كانت كثرتها وكثافتها من كمال الزينة وتماها ، وبذلك وُصف رسول الله - ﷺ - " أنه كان كثَّ اللحية^(٧) " ، فأما الطول إذا فحش فخلافاً للزينة ، والله أعلم^(٨) ^(٩) .

(١) الآثار (٩٠٩/٢) .

(٢) سنن أبو داود (٣٠٦/٢) .

(٣) انظر : فتح الباري (٣٤٩/١٠) ، شرح النووي (١٥٠/٢) ، عمدة القاري (٧١/٢٢) .

(٤) انظر : مختار الصحاح مادة عفا (٢٢٠) ، المصباح المنير (٢٤٩) .

(٥) **M حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ** [سورة الأعراف آية ٩٥] .

(٦) تفسير الطبري (٧/٩) ، الكشف (١٢٥/٢) .

(٧) انظر : صحيح مسلم ، كتاب الفضائل ، باب شبيهه **ر** (٤ / ١٨٢١) ، الشرائع المحمدية (٣٦/١) ، الشرائع الشريفة (٣٥/١) .

(٨) ما بين القوسين من قوله : " قال : والحلق سنة إلى والله أعلم " لم يرد في غير (أ) و (ب) ، وطرفه الأول ورد في (د) ، وورد في (و) بسياق مختلف .

(٩) انظر : غاية البيان (٢٧٢/ب) ، حاشية الشلبي (٣٦٠/٢) .

وأما^(١) مسألة الإبط فإنما ذكر النتف في الأصل ، والحلق هاهنا ، فدل أنه لا حظر^(٢) في الحلق ، والنتف سنة (للتيسير)^(٣) والعمل بالسنة أحق^(٤) ، وهو رفق مقصود كامل ، وأحدهما في ذلك مثلهما في القصد والارتفاق^(٥) .

وقولهما : وإن حلق عضواً كاملاً : على العموم من الخواص ، وأراد به الصدر والساق وما أشبه ذلك ؛ لأن ذلك مقصود بطريق التنور ، فصار كاملاً ، فوجب ضمانه بالدم^(٦) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في رجل أوصى بأن يُحَجَّ عنه فأحجَّ رجل ، فأحصر . قال : عليهم أن يبعثوا بشاة من مال الميت فيُحِلُّوه بها .

وأما دم الجماع فعلى المحرم ، وهو ضامن للنفقة^(٧) . وقد بيَّنا جواب دم الإحصار أنه على الأمر عند أبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله -^(٨) .

وقوله : عليهم : أي على الورثة ، أو الأوصياء .

وقوله : بشاة : أي بثمان شاة ؛ لأن نقل الشاة متعذر .

(١) في (أ) و (ب) : وذكر في مسألة .

(٢) في غير (أ) و (ب) : لا حرمة .

(٣) ما بين القوسين لم يرد في غير (أ) و (ب) ، ولفظهما : "وإن كانت السنة هو النتف" .

(٤) جملة " والعمل بالسنة أحق " لم ترد في (د) ، وفي (ج) : أولى . وفي (ز) : أجود بدل أحق .

(٥) انظر : شرح قاضي خان (٥٥٧/٢) ، الهداية (٣٩٩/٢) ، البناية (٣٣٤/٤) .

(٦) انظر المسألة في ص (٤٤٠) .

(٧) انظر : الجامع الصغير (١٦٧) ، الأسرار (٥١٨) ، المبسوط (١٥٣/٤) ، شرح العتابي (٣٨/أ) ، الهداية (٤٨١/٢) ، المحيط البرهاني (٤٧٦/٣) ، المختار (٢٣٨/١) .

(٨) انظر : المسألة (ص ٣٨٣) من هذا البحث .

وقوله : من مال الميت : قال بعضهم : يريد من الثلث ؛ لأنه صلة كالزكاة^(١) (وغيرها)^(٢) ، وقال بعضهم : بل من رأس المال ؛ لأن ذلك واجب حقاً للمأمر ، فصار ديناً . فإن جعل من رأس المال فإنما يعتبر عند أبي حنيفة - رحمه الله - لتنفيذ الوصية بالحج من ثلث جميع ما بقي .

وعند أبي يوسف - رحمه الله - ما بقي من الثلث الأول .

وعند محمد إنما يحج من المال المدفوع إليه ، إن بقي ، وإلا فقد بطلت الوصية^(٣) .

وإن كان من الثلث فإنه يعتبر ثلث كل المال الباقي ، فيكون دم الإحصار منه ، ويحج بالباقي من الثلث بعده ، ويُجْعَلُ قدر ما أنفق كالمالك^(٤) .

ونظير هذه المسألة : رجل أوصى بأن يُباع عبده هذا ، ويتصدق بثمنه على المساكين ، ففعله الوصيُّ بأن باع وقبض ثمنه^(٥) ، فضاع الثمن عنده ، ثم استُحِقَّ العبدُ، غرم^(٦) الوصي الثمن للمشتري ، ولم يرجع في التَّركَة بشيء في قول أبي حنيفة - رحمه الله - الأوَّل ، ثم قال^(٧) : يرجع في جميع المال . وذكر محمد بن سلمة (عن)^(٨) محمد بن الحسن^(٩) أنه قال : يرجع في ثلث المال^(١٠) .

(١) المراد بالصلة هي التي لا تكون في مقابل عوض مالي كالنذور والكفارات والزكاة فإنها من الثلث .

(٢) ما بين القوسين لم يرد في (أ ، د) .

(٣) مختلف الرواية (٧٤٧/٢) ، المبسوط (١٥٨/٤) ، شرح قاضي خان (٦٠٧/٢) ، الفوائد الظهيرية (٧٠/أ) ، البناية (٤٧٧-٤٧٩) ، حاشية ابن عابدين (٣٤/٤) .

(٤) انظر : المراجع السابقة .

(٥) زيد بعده في (د ، هـ) : "وسلم العبد" ، لكن هذه الجملة عليها علامة الزيادة في (أ) .

(٦) في (ج) : "فإن الوصي يضمن" .

(٧) في (ج ، د ، و) : "ثم رجع فقال" لكن هذه الجملة صوّبت في حاشية (أ) .

(٨) ما بين القوسين ساقط من (د) .

(٩) زيد في (ز) : "بن الشيباني" .

(١٠) رواية محمد بن مسلمة وردت في شرح قاضي خان (٦٠٧/٢) ، وانظر المسألة بتوسع في كتاب الوصايا من البناية (٥١٨/١٣) .

ووجه ذلك ما ذكرنا أنه من توابع الأمر بالصدقة ، فصار صلة .

ووجه الرواية الأخرى : أن ذلك حق الوصي ليتخلص فصار ديناً^(١) .

وهذا أشبه^(٢) . وإلى هذا أشار (محمد)^(٣) في الجامع الصغير ، وقال في دم
الجماع^(٤) : إنه (على المحرم ، وهو)^(٥) ضامن للنفقة ، يريد به إذا أفسده ؛ لأنه
خالف الأمر^(٦) / .

[أ / ٨٩ - أ]

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - فيمن أوصى أن يُحجَّ عنه
بثلثة من خراسان ، فأحجُّوا رجلاً ، فلما بلغ الكوفة مات ، أو سُرقت نفقته ، وقد
أنفق نصف النفقة^(٧) . قال : يحج عن الميت من ثلث ما بقي^(٨) من خراسان^(٩) .
وقال أبو يوسف ومحمد : يُحجُّ عنه من حيث مات الذي حجَّ عنه^(١٠) .

إذا حج تنفيذاً
لوصية فمات
الرجل أو سُرقت
نفقته

(١) في (هـ) : "ديناً له ، والله أعلم" ، وفي (د) : "ديناً له" لكن كلمة له عليها علامة الزيادة في (أ) .

(٢) انظر : شرح قاضي خان (٦٠٧/٢) ، الهداية (٤٨١/٢) ، البحر الرائق (١١٥/٣) .

(٣) ما بين القوسين لم يرد في غير (هـ ، ز) .

(٤) في (أ ، ب) "وقال في الجامع" ، وفي ج : "وقال في الجامع الكبير" وفي (د ، ز) : "وقال في الجامع"
والمتبث من (هـ ، و) .

(٥) ما بين القوسين ساقط من غير (هـ،و) ، إلا أن في (د) : "على الحاج" وهو موافق للمطبوع من الجامع
الصغير ، والمؤدى واحد .

(٦) الجامع الصغير (١٦٧) .

(٧) في (د) : "بعض" لكن صوب ذلك في (أ) إلى "نصف" وهو موافق لما في المطبوع من الجامع الصغير
(١٦٧) ، والهداية (٤٨٧/٢) ، والبنية (٤٧٨/٤) واعتبر قيد اتقاني .

(٨) زيد في (ز) : من الميراث ، ولم يرد ذلك في المطبوع أيضاً .

(٩) انظر : الجامع الصغير (١٦٧) ، الأصل (٤٢٦/٢) ، بداية المبتدي (٥٦) ، المبسوط (١٥٣/٤) ، الهداية
(٤٨٧/٢) ، شرح العتاني (٣٤/ب) .

(١٠) انظر : الجامع الصغير (١٦٧) ، مختلف الرواية (٧٢٧/٢) ، البحر الرائق (١١٩/٣) .

أجاب^(١) عن أبي حنيفة - رحمه الله - في اعتبار الثلث ، وحكى عنهما مكان الحج ، وفي كل ذلك خلاف :

أما في اعتبار الثلث ، فإن أبا حنيفة - رحمه الله - قال : يحج عنه من ثلث ما بقي من المال .

وقال أبو يوسف ومحمد جميعاً ها هنا : يحج عنه من الذي بقي من الثلث الأول ، إن بقي شيء ؛ لأنه أمر بأن يُحجَّ عنه بالثلث ها هنا ، ولو أمر بأن يحج عنه أو قال^(٢) : من الثلث ، لكان قول محمد مخالفاً لقول أبي يوسف ، وكان على قول محمد يحج مما بقي من المال المدفوع إليه ، المفرز للحج ، إن بقي ، وإلا فبطلت^(٣) الوصية . وعلى قول أبي يوسف يحج بالباقي^(٤) من الثلث الأول مع ما بقي من المال المفرز^(٥) . محمد - رحمه الله - اعتبر قسمة الوصي بقسمة الميت ، وأبو يوسف قال : محل الوصية الثلث ، فما بقي شيء منه وجب تنفيذها^(٦) .

وأبو حنيفة - رحمه الله - قال : القسمة لا تصح إلا بالتسليم إلى الوجه الذي سمي ؛ لأنه لا خصم ليقبض حتى تتم القسمة ، فإنما تمامها بالصرف إلى ذلك الوجه^{(٧)(٨)} .

-
- (١) في (د) و (هـ) : "حكى" لكنها صوبت في (أ) إلى "أجاب" ولعل "حكى" هو الأقرب .
- (٢) في (ز) : "ولم يقل" بدل "أو قال" ، والمثبت من سائر النسخ ، وهو موافق للمطبوع من الجامع الصغير (١٦٧) .
- (٣) في (ز) : "وإلا فلا ، بطلت" .
- (٤) في (ز) : "بالثلث" بدل "الباقي" ، ولعل المثبت هو الصواب إذ يؤيده ما ورد في جامع الرموز (٢٦٦/١) .
- (٥) انظر : شرح قاضي خان (٦٠٨/٢ وما بعدها) ، تبين الحقائق (٤٢٧/٢) ، غاية البيان (٣٠٦/ب) ، جامع الرموز (٢٦٦/١) ، حاشية ابن عابدين (٣٧/٤ وما بعدها) .
- (٦) انظر : مختلف الرواية (٧٤٧/٢) ، المبسوط (١٥٨/٤) ، الفتاوى الولوالجية (٩٠/١) ، البناية (٤٧٩/٤) ، الفتاوى الظهيرية (٨٦/ب) .
- (٧) زيد في (ز) : "وكذلك حكم السرقة" كل هذه الجملة ضرب عليها في (أ) .
- (٨) انظر : الشرح الصغير للصدر الشهيد (٢٣٧/١) ، العناية (١٥٥/٣) ، فتح القدير (١٥٧/٣ وما بعدها) .

وأما الفصل الثاني^(١) ؛ فإنهم أجمعوا أن من أوصى بأن يُحجَّ عنه ، والموصى في وطنه أو في غير وطنه مات ، لكنه خارج إلى غير سفر الحج ، (بل لتجارة وما أشبه ذلك)^{(٢)(٣)} ، أنه يحج عنه من وطنه^(٤) . فإن كان خارجاً إلى الحج ثم أدركه الموت فأوصى ، فالقياس أنه يحج عنه من وطنه ، وهو قول أبي حنيفة^(٥) .

وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : يحج عنه من حيث مات ، وهو استحسان^(٦) . وذكر أبو سليمان^(٧) في بعض نسخ الجامع الصغير عن أبي حنيفة أنه أخذ بالقياس في هذه المسألة^(٨) .

وقوله في المسألة الأولى^(٩) : إن الذي أنفق إلى حيث مات ، بمثالة الضائع ، دليل على أنه لم يعتبر هذا الخروج ، فوجه قولهما : أن الأمر بالحج في العادات إنما ينصرف إلى الإتمام في هذا الموضع ؛ من قبل أن خروجه لم يطل بموته^(١٠) ، قال الله

(١) الفصل الأول : إذا سرقت نفقته وقد ذكر فيما قبل ، والفصل الثاني : إذا مات بالكوفة .

(٢) في (أ) ليس بخارج إلى سفر الحج .

(٣) جملة "وما أشبه ذلك" لم ترد في (أ) و (ب) . وما بين القوسين كله لم يرد في بقية النسخ ما عدا (ز) .

(٤) انظر : المحيط البرهاني (٤٨١/٣) ، فتح القدير (١٥٧/٣) وما بعدها ، البحر الرائق (١١٨/٣) ، النهر الفائق (٥٤٨/٢) .

(٥) انظر : المختلف في الفقه (٧٦٦/٢) ، مختلف الرواية (٧٢٧/٢) ، تبين الحقائق (٤٢٨/٢) ، البناءة (٤٨٠/٤) .

(٦) انظر : مختلف الرواية (٧٢٧/٢) ، البحر الرائق (١١٨/٣) ، حاشية ابن عابدين (٣٨/٤) .

(٧) أبو سليمان الجوزجاني ، يراجع القسم الدراسي ، (ص ٢٨) .

(٨) لم أقف على هذا النص فيما تيسر لي من نسخ الجامع الصغير ولكن يؤيده ما ورد في الهداية (٤٨٩/٢) ، المحيط البرهاني (٤٨١/٣) .

(٩) يراد بها

(١٠) انظر : شرح قاضي خان (٦١١/٢) ، البناءة (٤٨٠/٤) ، فتح القدير (١٥٧/٣) .

تعالى : M وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ { ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ } ^(١) ل ^(٢) .

ووجه قول أبي حنيفة : (أن ما صنع) ^(٣) من الخروج قد بطل ، لقول النبي -
٢ - : " كل عمل ابن آدم ينقطع بموته إلا ثلاثة : ولد صالح يدعو له ^(٤) ، وعلم علمه الناس ينتفعون به " ^(٥) / ، وإذا بطل ذلك ^(٦) وجب الاستئناف ^(٧) .

[٨٩/أ - ب]

والجواب في موت المأمور في الطريق مثل الجواب في موت الموصي في الطريق ،
لا فرق بينهما (في الجواب) ^(٨) ^(٩) .

مسألة :

في المهل بالحج إذا
أهل بعمره

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمه الله - في الرجل المهل بالحج يُهلُّ بعمره . قال : تلزمانه جميعاً ^(١٠) ، فإن مضى إلى عرفات فوقف بها ، فهو رافض لعمرته ، وإن توجه إلى عرفات لم يكن رافضاً حتى يقف ^(١١) ، فإن كان طاف للحج ثم أهل بعمره ، فإن مضى عليهما لزمته وكان عليه لجمعه بينهما دم ، وأحبُّ إليَّ أن

(١) ما بين القوسين ساقط من (د) .

(٢) سورة النساء آية (١٠٠) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (د) .

(٤) زيد بعده في (أ) "بالخير" وجملة يدعو له ساقطة من (د) .

(٥) أخرجه مسلم في كتاب باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته (١٢٥٥/٣) .

(٦) في (ز) : "عمله المؤدى" وهي زيادة موضحة .

(٧) انظر : انظر : شرح قاضي خان (٦٠٨/٢) ، المحيط البرهاني (٤٨١/٣) ، تبين الحقائق (٤٢٨/٢) ، البنائة (٤٨٠/٤) .

(٨) ما بين القوسين لم يرد في (ج) و (د) .

(٩) انظر : الهداية (٤٨٩/٢) ، البنائة (٤٨١/٤) ، البحر الرائق (١١٨/٣) .

(١٠) انظر : الجامع الصغير (١٦٤) ، المبسوط (١٧٧/٤) ، الهداية (٤٦٧/٢) .

(١١) انظر : الجامع الصغير (١٦٤) ، الهداية (٤٦٧/٢) ، البحر الرائق (٩٣/٣) .

يَرُفُضَ الْعِمْرَةَ وَكَانَ عَلَيْهِ دَمٌ لِرَفْضِهَا ، وَعَلَيْهِ عِمْرَةٌ مَكَانَهَا^(١) . وكذلك الحاج يُهْلُ بِعِمْرَةٍ فِي يَوْمِ النَّحْرِ أَوْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، يَرَفُضُهَا^(٢) ، وَعَلَيْهِ لِرَفْضِهَا دَمٌ ، وَعَلَيْهِ عِمْرَةٌ مَكَانَهَا ، وَإِنْ مَضَى عَلَيْهِمَا أَجْزَاهُ ، وَكَانَ عَلَيْهِ دَمٌ لَجُمْعِهِ بَيْنَهُمَا^(٣) .

أما الفصل الأول^(٤) ، فإنما لزمته لأن الجمع بينهما مشروع ، لكنه أساء وأخطأ السنة ، كذلك قال في الأصل^(٥) ؛ لأن السنة إدخال الحج على العمرة ، قال تعالى : **مَنْ تَمَنَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ** ^(٦) فجعل الحج آخر الغايتين^(٧) ، لكنه لما لم يكن أدنى الحج صحح ؛ لأن الترتيب إنما فات في الإحرام دون الأداء^(٨) .

وأما الفصل الثاني^(٩) ، فقد ذكر فيه في الأصل ، في موضع^(١٠) ، أنه بالتوجه يصير رافضاً لعمرته ، وذكر في موضع أن القياس عند أبي حنيفة - رحمه الله - أن يصير رافضاً ، وفي الاستحسان لا يصير رافضاً . ذكر الأول في باب الطواف^(١١) ، والثاني في باب الخروج إلى عرفات^(١٢) ، والثاني تفسير الأول .

(١) انظر : الجامع الصغير (١٦٤) ، شرح قاضي خان (٥٩٥/٢) ، ملتقى الأبحر (٤٥١/١) .
(٢) في (أ) فرفضها .

(٣) انظر : الجامع الصغير (١٦٥) ، تبين الحقائق (٤٠٣/٢) ، البناية (٤٣٣/٤) .

(٤) المراد به : الرجل المهمل بالحج يهل بعمره قال : تلزمانه .

(٥) الأصل (الكافي) (٤٤٣/٢) ، النافع الكبير نقلاً عن الأصل (١٦٣) .

(٦) البقرة آية (١٩٦) .

(٧) انظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (٨٨/١) .

(٨) انظر : المبسوط (١٧٧/٤) ، المسالك في المناسك (٤٧٥/١) ، الهداية (٤٦٧/٢) ، الفتاوى التاتارخانية (٤٠٤/٢) .

(٩) المراد به : فإن مضى إلى عرفات فوقف بها ... حتى يقف .

(١٠) في (د) : فقد ذكر وجهه في الأصل أنه ... " .

(١١) الأصل (الكافي) (٣٢٩/٢) ، الفوائد الظهيرية نقلاً عن الأصل (٦٩/أ) .

(١٢) الأصل (الكافي) (٣٤٨/٢) ، وما ورد في شرح مختصر الطحاوي (٧١٧/٢) ، والمبسوط (٣٦/٤) يؤيد ما ورد في الأصل .

وفرق أبو حنيفة - رحمه الله - بين هذا وبين الذي يصلي الظهر ثم يتوجه إلى الجمعة في الاستحسان ، وفي القياس هما سواء^(١) .

والفرق أن في مسألة الجمعة مؤدّي الظهر مأمور بنقض المؤدى بالجمعة لا محالة ، مع اختلاف أحوال الناس في ذلك ، ولما صار ذلك مستحقاً وجب إتيانه^(٢) بأدى ما يمكن ، وها هنا المتمتع والقارن ممنوعان عن نقض العمرة ، بل أمرا بتقديمها ، فإذا كان الشرع يمنع من ذلك لم يجب إثباته إلا بأقصى ما يكون من نفس الوقوف ، لا بماله شبهة به^(٣) .

وأما إذا طاف للحج^(٤) ثم أحرم بعمرة لزمته ؛ لما قلنا إن الجمع بينهما مشروع ، فصح الإحرام بها بالإجماع ، وإن مضى عليهما أجزأه . وكان عليه لجمعه بينهما دم ، يريد به كفارة لا نسكاً ؛ لأنه خالف السنة في هذا الجمع ، فأشبهه المكي يجمع ، وإنما يجب الدم نسكاً شكراً للطاعة لا كفارة للإساءة والمعصية حتى لا يأكل منه . قال : وأحبُّ إليَّ أن يرفض العمرة : لأن هاهنا فات الترتيب في الفعل ، وهذا هو البدعة بعينها^(٥) .

فأما في الفصل الأول فإنما فات الترتيب في الإحرام^(٦) ، ولا ترتيب فيه ؛ ألا ترى أن القارن / يجمع بين الإحرامين مع تقدم أفعال العمرة ، فثبت أن هذا فوق ذلك ، فلذلك أحبُّ له الرفض ، ولم يأمره به ، ولا ألزمه الرفض ؛ لأن المؤدى من

[١ / ٩٠ - ١]

(١) انظر المسألة بتوسع في الهداية (١١٥/٢) .

(٢) في (أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، ز) : إثباته ، والمثبت من (و) ، ويؤيده ما في النافع الكبير (١٦٤) .

(٣) انظر : شرح مختصر الطحاوي (٧١٧/٢) ، المبسوط (٣٦/٤) ، شرح مختصر الطحاوي للأسبيحي (١٥٦/أ) ، شرح قاضي خان (٥٩٦/٢) ، النافع الكبير (١٦٤) .

(٤) إذا طاف للحج يراد به : إذا طاف طواف القدوم - التحية - .

(٥) انظر : الشرح الكبير للصدر الشهيد (٥٧/أ) ، تبين الحقائق (٤٠٢/٢) ، العناية (١٢١/٣) .

(٦) في (ز) : بالإحرام .

أفعال الحج ليس بركن من الحج ، فلذلك أحببنا له الرفض من غير إلزام . فإن رفضها فعليه دم لرفضها ، وعمره مكافئاً^(١) .

وأما الحاج إذا أهل بعمره في يوم النحر أو أيام التشريق لزمته ، لما قلنا^(٢) .

ويرفضها : أي يلزمه (الرفض ؛ و)^(٣) ذلك لأنه قد أدّى ركن الحج ، فصار هذا خطأ من كل وجه ، وقد كرهت العمرة في هذه الأيام بالإجماع ، كذلك روي عن عائشة - رضي الله عنها^(٤) - ؛ تعظيماً للحج ، وتخليصاً لها ، ففي وقت العمرة متسع ، فلذلك لزمه رفضها^(٥) .

وإنما شرعت العمرة في أشهر الحج رخصة على وجه لا تبطل شيئاً من الحج ولا تزاخمه بل تكمله كالسنة للفريضة . وإنما تكره العمرة يوم عرفة ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق ، فهي خمسة أيام^(٦) .

وعن أبي يوسف أنه لم ير بها بأساً يوم عرفة^(٧) ، والأول أشهر ، وهو قول أصحابنا جميعاً^(٨) .

(١) انظر : الهداية (٤٦٨/٢) ، البنائة (٤٣٢/٤) ، مجمع الأثر (٤٥١/١) .

(٢) أي لما قلنا من أن الجمع بينهما صح فيجب عليه تقديم أفعال العمرة وقد تعذر فيلزمه رفضها وعليه دم وعمره مكافئاً . انظر : الشرح الكبير للصدر الشهيد (٥٨/أ) ، فتح الغدير (١٢٢/٣) .

(٣) ما بين القوسين لم يرد في (ج ، د ، هـ) ، وفي (أ ، ب) : رفض ذلك والمثبت من (ز) .

(٤) روي عن السيدة عائشة أنها قالت : "تمت العمرة السنة كلها إلا خمسة أيام : يوم عرفة ، ويوم النحر ، وثلاثة أيام التشريق" . انظر : المحلى ، كتاب الحج ، مسألة الحج لا يجوز شيء من عمله إلا في أوقاته المنصوصة (٧١٧) .

(٥) انظر : البنائة (٤٣٣/٤) ، البحر الرائق (٩٤/٣) ، حاشية ابن عابدين (٧١٨/٣) .

(٦) انظر : المبسوط (١٧٤/٤) تبين الحقائق (٤١٧/٢) ، حاشية الشلبي (٤١٧/٢) .

(٧) انظر : المبسوط (١٧٤/٤) ، البنائة (٤٦٠/٤) ، البرهان (١٧٠/أ) .

(٨) انظر : المبسوط (١٧٤/٤) ، البنائة (٤٦٠/٤) .

قال : وإن مضى عليهما أجزأه ، وكان عليه دم لجمعه بينهما : يريد الجمع بينهما في الإحرام ، وهذا كفارة أيضاً ^(١) .

فأما إذا حلق للحج ، ثم أحرم بالعمرة ، فلم يذكره هاهنا ، وجوابه في الأصل مشتبّه ، ظاهر ذلك أنه لا يرفضها ^(٢) ، وقال الفقيه أو جعفر : الذي عليه مشايخنا أنه يرفضها ^(٣) . ومعنى ما قال في المناسك أنه لا يرفض من غير رفض . ووجه ذلك ^(٤) أنه ينهى عن العمرة في هذه الأيام ، فكان عليه الرفض ^(٥) امتناعاً من المنهي عنه ، بمنزلة من شرع في صوم يوم النحر أنه يؤمر بالفطر ^(٦) ، ألا ترى أنه ، وإن حلق ، فقد بقي عليه مناسك الحج إلى آخر أيام التشريق ^(٧) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمه الله - في أهل عرفة إذا وقفوا في يوم ، فجاءت الشهود فشهدوا أنهم وقفوا يوم النحر . قال : يجزيهم ^(٨) . وهذه من الخواص ، ولها وجهان :

أحدهما : أن هذه الشهادة غير مقبولة ؛ لأنها قامت على النفي والإبطال ، وعلى أمر لا يدخل تحت الحكم .

(١) انظر : الهداية (٤٦٨/٢) ، رمز الحقائق (١٠٩/١) ، النهر الفائق (٥٠٩/٢) .

(٢) انظر : الهداية (٤٦٩/٢) ، نقلاً عن الأصل ، وكذلك في النهر الفائق نقلاً عن الأصل (٥٠٩/٢) .

(٣) انظر : الهداية (٤٦٩/٢) ، شرح قاضي خان (٥٩٨/٢) ، الفتاوى التاتارخانية (٤٠٥/٢) ، حاشية ابن عابدين (٧١٩/٣) .

(٤) في (و) : "وحتهم في ذلك" .

(٥) في (د) : رفضه .

(٦) انظر : (ص٣٣٢) من هذا البحث .

(٧) انظر : تبين الحقائق (٤٠٣/٢) ، العناية (١٢٢/٣) .

(٨) صورة المسألة : أن يشهدوا أنهم رأوا الهلال ليلة الثلاثين ، وكان اليوم الذي وقفوا فيه هو اليوم العاشر . انظر : الجامع الصغير (١٦٨) ، المبسوط (٥٧/٤) ، تحفة الفقهاء (٤٠٦/١) ، خلاصة الفتاوى (٥١/أ) ، الهداية (٤٩٨/٢) ، كتر الدقائق (١٣١/٣) .

والثاني : أن النبي - ﷺ - قال : " صومكم يوم تصومون ، وفطركم يوم تفطرون وأضحاكم يوم تضحون ، وعرفتكم يوم تُعرّفون " ^(١) يريد به - والله أعلم - أنهم إذا أخطأوا فإن أمكن التدارك تداركوا ، وإلا فليس عليهم شيء . وما صنعوا جائز ؛ لأن الاحتراز عن الخطأ متعذر ، والتدارك فائت ، فوجب أن يسقط التكليف ، صيانة لجمع المسلمين ^(٢) .

وعن أبي حنيفة - رحمه الله - في الغلط في العيد ثلاث روايات :

فذكر الثَّلَجي ^(٣) عنه أنهم إذا صلوا العيد فظهر أنهم فعلوا / ذلك بعد الزوال ^(٤) أنهم لا يخرجون من الغد في العيدين ^(٥) جميعاً .

أما في الفطر ؛ فلأن الوقت قد فات ، وفي الأضحى فاتت السنة ^(٦) .

(١) رواه أبو داود في كتاب الصوم ، باب إذا أخطأ القوم الهلال (٢٩٧/٢) ، والترمذي في كتاب الصوم ، باب ما جاء الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون والأضحى يوم تضحون (٨٠/٣) وقال حديث حسن غريب ، وابن ماجه ، في الصيام ، باب ما جاء في شهري العيد (٥٣١/١) ، والدارقطني في السنن (٢٢٤/٢) بإسنادين صحيحهما الآبادي في التعليق المغني (٢٢٤/٢) ، والبيهقي في معرفة السنن (١٦٤/٤) من غير "وعرفتكم يوم تعرفون" ، وأما الزيادة فقد وردت عند البيهقي في معرفة السنن (١٦٤/٤) من طريق الشافعي قال : وأحسبه قال : قال النبي ﷺ : " فطركم يوم تفطرون وأضحاكم يوم تضحون " وأراه قال : "وعرفة يوم تعرفون" وقد رواه البيهقي عن عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن أسيد عن النبي ﷺ مرسلًا ، والدارقطني (٢٢٤/٢) ، عن طريق يعقوب بن زيد التيمي عن أبيه عن النبي ، وقال الآبادي في التعليق المغني (٢٢٤/٢) : هو مرسل ، وفيه الواقدي وهو ضعيف جداً .

(٢) انظر : المحيط البرهاني (٤٩٦/٣) ، البنائة (٤٩٦/٤) ، فتح القدير (١٦٩/٣) ، البحر الرائق (١٣١/٣) ، النهر الفائق (٥٦٨/٢) .

(٣) تقرأ في (ج ، هـ ، و) : البلخي .

(٤) زيد هنا في (ج ، د ، ز) : في المسألتين ، وفي (هـ) : في المسلمين .

(٥) في (هـ،و) "في المسلمين" ، وفي سائر النسخ "في المسألتين" لكنه صوب في (أ ، ب) إلى "في العيدين" .

(٦) وردت الروايات الثلاث في تبين الحقائق (٤٤٠/٢) دون نسبتها للثلجي عن أبي حنيفة .

وذكر محمد في الآثار أنهم يخرجون اليوم الثاني في الفطر ، وذلك إذا صلوا يوم
الفطر بعد الزوال ، خرجوا في اليوم الثاني ، وكذلك في الأضحى . أما في الأضحى
فإن الوقت باقٍ ، وفي الفطر للعذر ^(١) .

وفي رواية : يخرجون للأضحى ولا يخرجون في الفطر ، وإذا لم يخرجوا
فالصحيح أن ذلك يجزيهم للعذر ، ولذلك ^(٢) لم يخرجوا ^(٣) ، والله أعلم .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمه الله - في المحرم يقتل الظبي .
قال : عليه قيمتها بالغة ما بلغت ، يحكم به ذوا عدل في المكان الذي أصابه .
أما قوله : بالغة ما بلغت ؛ فدليل على أنه غير مقدر بشيء من الهدايا لا محالة
(وذلك من الخواص . واعتبر حكم الحكمين والمكان ، على ما سبق) ^(٤) ^(٥) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمه الله - في المحرم يقتل السبع .
قال : عليه جزاؤه ، ولا يجاوز به دماً ^(٦) ، وإن قتله قارن فعليه جزاءان اثنان ،
لا يجاوز به دمين ^(٧) .

(١) الآثار (٢٤٨/١) .

(٢) في (و) : " وكذلك " .

(٣) انظر : تبين الحقائق (٤٤٠/٢) .

(٤) ما بين القوسين لم يرد في (ج) ، وفي (د) و (ز) : " والله أعلم " .

(٥) لم أقف على المسألة في المطبوع من الجامع الصغير ، ولكن المسألة تندرج تحت جزاء الصيد عند الإمام
أبي حنيفة والمعتبر عنده انه حيوان مضمون بالمثل فيكون مضمون بالقيمة . انظر : مختلف الرواية
(٧٤١/٢) ، المبسوط (٨١/٤) ، الاصل (٣٦٦/٢) ، البنائة (٣٧٨/٤) ، والمسألة ص ١١١ من البحث .

(٦) انظر : الجامع الصغير (١٥١) ، مختلف الرواية (٧٥٦/٢) ، مختصر القدوري (٧٣) ، التجريد
(٢١١٤/٤) وما بعدها ، المنيع (٢٩٨/ب) .

(٧) انظر : الجامع الصغير (١٥١) ، مختصر القدوري (٧٤) ، المبسوط (٩١/٤) ، الهداية (٤٥٥/٢) .

وإن ابتدأه السبع فقتله الرجل فليس عليه شيء^(١) .

أما وجوب الجزاء فعندنا ، وقال الشافعي - رحمه الله - : لا شيء عليه فيه^(٢) ؛ لأن النبي - ﷺ - قال : " خمس فواسق لا جناح على من قتلهن في الحل والحرم : الفأرة والحية^(٣) والغراب^(٤) والحدأة^(٥) والكلب^(٦) العقور^(٧) " .
وفي رواية : " السبع العادي^(٨) " .

(١) انظر : المبسوط (٩٠/٤) ، بدائع الصنائع (٢٩٦/٢) ، المسالك في المناسك (٨٠١/٢) ، البناية (٤٠٠/٤)

(٢) انظر : الأم (١٨٢/٢) ، الحاوي (١٠٧١/٢) ، الوسيط (٦٩٣/٢) ، البيان (١٨٨/٤) ، المجموع (٨٣/٧)

(٣) الحية : حيوان له أجسام مختلفة ، ورؤوس مختلفة منها العريض ، والمستدير ، وأعينها صغيرة جداً تختفي تحت الحراشيف الشفافة . انظر : الحيات (٢٢) .

(٤) الغراب : جنس من الطير ، من الجواثم ، يطلق على أنواع كثيرة منها : الأسود ، والأبقع ، والزراغ كان العرب يتشاءمون به إذا نطق قبل الرحيل فيقولون : غراب البين ، والمراد به الغراب الذي يأكل الجيف أو يخلط لأن هذا النوع هو الذي يبتدىء بالأذى . انظر : لسان العرب مادة غرب (٦٤٥/١) ، بدائع الصنائع (٢٩٦/٢) .

(٥) الحدأة : طائر معروف من أصيد الطير ، يكنى أبا الخطاب ، وهو من الجوارح ينقض على الجرذان والدواجن والأطعمة ونحوها . انظر : العين (٢٧٨/٣) ، تهذيب اللغة (١٢١/٥) ، النهاية (٣٤٩/١) ، المعجم الوسيط مادة حدأ (١٥٩/١) .

(٦) الكلب : يشمل الكلب العادي والمفترس غالباً ، كالسبع والنمر . والعقور أي : الجارح ، وهو الذي من شأنه العدو على الناس ، وعقرهم ابتداءً ، ولا يكاد يهرب من بني آدم . انظر : مختار الصحاح مادة عقر (٢٢٠) ، موطأ مالك (٣٥٧/١) ، بدائع الصنائع (٢٩٦/٢) .

(٧) أخرجه البخاري في كتاب الحج ، باب ما يقتل المحرم من الدواب (٦٥٠/٢) ، وورد فيه العقرب ولم يرد الحية .

ومسلم في كتاب الحج ، باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم (٨٥٦/٢) عن عائشة رضي الله عنها .

(٨) رواه أبو داود في سننه ، كتاب المناسك ، باب ما يقتل المحرم من الدواب (١٧٠/٢) والترمذي في سننه ، كتاب الحج باب ما يقتل المحرم من الدواب (١٩٨/٣) وقال : حديث حسن ، وابن ماجه في سننه ، كتاب المناسك ، باب ما يقتل المحرم (١٠٣٢/٣) ، كلهم عن أبي سعيد الخدري .

أما السبع العادي فواقع على كل سبع من البهائم والطيور ؛ لأنها عادية كلها . وكذلك الكلب اسم لكل سبع ؛ لأنه^(١) سُمِّيَ به لشِدَّتِه ، وهي كلاب كلها^(٢) ، قال النبي - ﷺ - في عتبة بن أبي لهب^(٣) : " اللهم سَلِّطْ عليه كلباً من كلابك " فسَلَّطَ الله عليه الأسد فافترسه من بين أصحابه^(٤) . ولأن النصَّ في الكتاب إنما تناول ما يَحِلُّ عند الإحلال ، قال الله تعالى : **وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا** ^(٥) والمراد به الاكتساب ، فكان التحريم منصرفاً إليه^(٦) .

واحتج أصحابنا - رحمهم الله - بقوله تعالى : **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ** ^(٧) والصيد يتناول السباع .

(١) في (و) : "اسم الكلب واقع على كل كلب ؛ قال الله تعالى : **Lr q po nm** وهذا يقع على صاحب الفهد ، كما يقع على صاحب الكلب ، وسمي كلباً لشِدَّتِه" .
(٢) انظر : لسان العرب مادة كلب (٧٢١/١) .

(٣) في المخطوط ورد عتبة والذي في الروايات أن من دعا عليه رسول الله ﷺ وهو عتيبة وليس عتبة وكلاهما ابن أبي لهب .

عتيبة بن أبي لهب بن عبد المطلب : كان النبي ﷺ قد زوجه ابنته أم كلثوم رضي الله عنها قبل البعثة ولم يدخل بها ؛ حتى فارقتها ، وزوج رقية رضي الله عنها أخاه عتبة بن أبي لهب ، فطلقاها بعزم أبيهما وأمهما عليهما حين نزلت "تبت يدا أبي لهب" فأما عتيبة فدعا عليه الرسول ﷺ فافترسه الأسد ، وأما عتبة ومعتب ابنا أبي لهب فأسلما في فتح مكة ، ولهما عقب . انظر : السيرة النبوية لابن هشام (٢٠٣/٢) ، المعارف لابن قتيبة (٥٥) والإصابة (٤٠٤/٤) .

(٤) أخرجه البيهقي في الكبرى ، كتاب الحج ، باب ما للمحرم قتله من دواب البر في الحل والحرم (٢١١/٥) . وأخرجه الطبراني في الكبير (٤٣٥/٢٢) .

(٥) سورة المائدة آية (٢) .

(٦) انظر : الاصطلاح (٣٥١) ، الحاوي (١٠٧٢/٢) ، المجموع (٢٨٣/٧) .

(٧) المائدة آية (٩٥) .

(قال قائلهم :

(لَيْثُ تَزَيَّيْ زُبَيْةً^(١) فاصطيدا^(٢) .

وقال آخر :

صيد الملوك أرانب و ثعالب ** وإذا رَكِبْتُ فصيدي الأبطال (٣) (٤)

وقال النبي - ر - : " الضبع صيد وفيه شاة إذا صاده المحرم " ^(٥) . وقد ثبت أن الضبع سبع غير مأكول .

ولأن الصيد حرمة إنما تثبت بالإحرام والحرم ، تعظيماً للحرم والإحرام ، لا لكونه مأكولاً ، بل لجعل الصيد آمناً ، والصيد بصفة الحياة يصلح أن يجعل آمناً حتى ألحق النبات في الحرب بالصيد ، فصار المأكول وغيره سواء ؛ ألا ترى أن / المأكول صار بمنزلة غير المأكول بالتحريم ، وإنما حلّ بالنص^(٦) ما يعدو علينا ، فذلك فسقه ،

[أ / ٩١ - أ]

(١) زبية : حفرة في موضع عال يصاد فيها الأسد . انظر : المصباح المنير مادة زبي ، (١٥٢) .

(٢) ساقط من (ز) ، وهذا شطر بيت ، أوله كما ورد في لسان العرب مادة زبي (٣٥٣/١٤)

فكان والأمر الذي كيدا كالليث تَزَيَّيْ زُبَيْةً فاصطيدا

ونسب إلى رجل من هذيل كما في الخزنة (٥/٦) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٤) ذكره الفخر الرازي في تفسيره (٧٣/١٢) ، والزيلي في نصب الراية (١٩٥/٤) منسوباً لعلي بن أبي طالب t ، وذكر في مختلف الرواية (٧٨٧/٢) والمبسوط (٨٩/٤) ، وغيرهما من كتب الحنفية غير منسوب لأحد .

وورد في المنيع (٢٩٨/ب) منسوباً لعنترة العبيسي .

(٥) أخرجه - باختلاف ألفاظه - الحاكم في المستدرک - وصححه ووافقه الذهبي - (٩٧/٢) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٣١٩/٩) برقم (.....) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٧٢/٤) ، وابن خزيمة في صحيحه برقم ٢٦٤٨ كلهم من حديث جابر t مرفوعاً ، وصححه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (٢٧٠/٤) .

(٦) المراد به حديث الرسول ر " خمس فواسق الخ " . سبق تخريجه ص ٤٥٩ .

وكلامنا فيما لا يعدو علينا من الطيور ، مثل البازي^(١) والصقر^(٢) والشاهين^(٣) وفي السباع التي لا تعدو في العادة لبعده عنا ، مثل الأسد والنمر .

والعادي هو الذئب الذي يقرب منا ومن مواشينا ، والحدأة التي تعيش بالاختطاف (في العادة بين العباد)^(٤) ، والفأرة التي عيشها من طعام الناس ، وكذلك الغراب^(٥).

والفرق من هذا الوجه ظاهر^(٦) ، وذلك كالمرتد يجب قتله ؛ لأنه محارب ، ومن كان من المقاتلة من أهل الحرب يجب قتله ، ومن كان منهم لا يقاتل مثل الشيوخ والزماني والنساء والصبيان لا يحل قتلهم ، فكذلك هذا^(٧) .

وعندنا لا يجاوز بجزائه دمٌ ، وهو الشاة^(٨) . وقال زفر - رحمه الله - يجب بالغاً ما بلغ ؛ لأنه لما حرم صار بمثلة المأكول^(٩) .

(١) البازي : طائر معروف واحد البزاة ، التي تصيد ، وهو ضرب من الصقور .

انظر : لسان العرب مادة بز (٧٢/١٤) ، مختار الصحاح (٣٦) .

(٢) الصقر : يطلق اسمه على كل شيء من الطير يصيد ، من البزاة والشواهين وغيرها تجمع على أصقر وصقور ، وهو أحد الجوارح الأربعة الصقر والشاهين والعقاب والبازي وتنعت بالسباع والكواسر والضواري . انظر : لسان العرب مادة صقر (٤٦٥/٤) ، المصباح المنير (٢٠٦) ، حياة الحيوان (٩٠/٢) .

(٣) الشاهين : جارح معروف وهو معرّب ، والجمع شواهين ، وربما قيل شياهين على البدل للتخفيف . انظر : لسان العرب مادة شهن (٢٤٣/١٣) ، المصباح المنير (١٩٦) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ج)، وفي العادة "ساقط من (هـ)"، وبين العباد "لم يرد في (د ، ز) .

(٥) انظر : مختلف الرواية (٧٨٧/٢) ، الأسرار (٣٠٥ وما بعدها) ، التجريد (٢١١٤/٤) وما بعدها ، المسالك في المناسك (٧٩٤/٢) وما بعدها .

(٦) في (د ، ز) : والفرق من هذه الوجوه ظاهر واضح .

(٧) تراجع احكام اهل الحرب بتوسع في كتاب السير في كل من : مختصر القُدوري (٢٣٢)، البناية (١٠٩/٧) .

(٨) انظر : المبسوط (٩٠/٤) ، بدائع الصنائع (٢٩٦/٢) ، شرح قاضي خان (٥٤٥/٢) ، الهداية (٤٤١/٢) .

(٩) انظر : مختلف الرواية (٧٥٦/٢) ، المبسوط (٩٠/٤) ، مجمع الأثر (٤٤٣/١) .

واحتج أصحابنا - رحمهم الله - بحديث الضبع الذي رويناه^(١) . ولأنه إنما ضمن من حيث إنه منتفع به لا من حيث إنه مؤذٍ ، ومن حيث هو منتفع به لا يزيد على الشاة بحال^(٢) .

ان ابتداء
السبع فقتله المحرم

فإن ابتداء السبع فقتله المحرم لم يغرم جزاءً عندنا^(٣) .

وقال زفر : يغرم ؛ لأن سبب التحريم قائم فلا يسقط بعدو ، لأنه عجماء^(٤) وفعلها جبار^(٥) ، كالجمل الصائل^(٦) وكالقمل تضمن وهي مؤذية ، لقيام التحريم ، وهذا كما أصاب صيداً لمخمصة^{(٧)(٨)} .

ووجه قولنا ما روي عن عمر - t - أنه قتل ضبعاً وأدّى جزاءها ، وقال : " إننا ابتدأناها "^(٩) علل بهذا ، فثبت أنها متى ابتدأت لم تضمن . ولأن الشرع ألزمنا أن لا يتعرض له ، قال النبي - r - في صفة الحرم : " لا يُنْفَرُ صيدها "^(١٠) .

(١) سبق تخريجه قريباً (ص ٤١٨) .

(٢) انظر : المبسوط (٩٠/٤) ، تبين الحقائق (٣٨٤/٢) ، البناء (٣٩٩/٤) .

(٣) انظر : تبين الحقائق (٣٨٤/٢) ، البناء (٤٠٠/٤) ، اللباب في شرح الكتاب (١٦٩/١) .

(٤) عجماء : البهيمة ، وإنما سميت عجماء ؛ لأنها لا تتكلم ، فكل من لا يقدر على الكلام أصلاً فهو أعجم ، وفي الحديث " العجماء جرحها جبار " . انظر : لسان العرب مادة عجم (٣٨٩/١٢) ، الموسوعة الفقهية (٢٩٢/٢٩) .

(٥) جبار : أي هدر ، لأن البهيمة العجماء تنفلت فتتلف شيئاً فهو هدر . انظر : النهاية لابن الأثير (٨٩/١) ، المصباح المنير مادة جبر (٥٨) .

(٦) صائل : صال عليه أي وثب ، وجمل صؤول أو صائل : الذي يأكل راعيه ويؤايب الناس فيأكلهم . انظر : لسان العرب مادة صول (٣٨٧/١١) ، تهذيب اللغة (١٦٥/١٢) .

(٧) المخمصة : الجوع وخلاء البطن من الطعام ، فالمخمصة اسم من المجاعة . انظر : لسان العرب مادة خمس (٣٠/٧) ، المعجم الوسيط (٢٥٦/١) .

(٨) انظر : بدائع الصنائع (٢٩٦/٢) ، الهداية (٤٤٢/٢) ، البناء (٤٠٠/٤) .

(٩) لم أقف عليه في كتب الآثار ، وورد ذكره في كل من المبسوط (٩٠/٤) ، بدائع الصنائع (٢٩٦/٢) ، البناء (٤٠٠/٤) غير منسوب لمصنف من المصنفات .

(١٠) أخرجه البخاري في كتاب الحج ، باب لا ينفر صيد الحرم (٦٥١/٢) ، ومسلم في كتاب الحج ، باب في تحريم مكة وصيدها (٩٨٦/٢) .

فأما تحمل الأذى من الصيد فليس بواجب بهذا التحريم ، وإذا لم يجب تحمل الأذى لم يثبت الأمان والعصمة في حال الأذى ، فصار فعل البهيمة علماً وغاية على انتهاء الحكم^(١) ، وذلك صحيح في فعل البهائم ، فأما أن يصير علة الحكم فلا ؛ ألا ترى أن حركة الجماد تصلح غاية وعلماً ، فهذا أولى ، بخلاف القمل فإنه لا عصمة لها أيضاً لو قتلها ساقطة ، لكن الشرع حرّم إزالة الشعث ، وهذا من جملة ، كإزالة الشعر .

وأما في حال المخصصة فإن دليل التحريم قائم . فإذا ترخص به لعذر ضمنه .

وأما الجمل فإنما تثبت عصمته لصاحبه ، فلا يصلح فعل الجمل علة ولا غاية للعصمة والتحريم^(٢) .

إذا قتل القارن
صيداً

وأما القارن فعليه جزاءان عندنا^(٣) . وقال الشافعي : عليه جزاء واحد ؛ لأن النبي - ﷺ - قال في الضبع يقتله المحرم : " فيه شاة " ^(٤) ، ولم يوجب عدداً . قال : ولأن إحرام الحج فوق إحرام العمرة ، فإذا اجتمعا سقط الأدنى بالأعلى ، كحرمة الإحرام مع الحرم ، أن الحرمة تسقط به ، لما قلنا .

[أ / ٩١ - ب]

وإنما قلنا إن إحرام العمرة أدنى لأنها سنة عندكم ، وعندنا هي الحجة الصغرى^(٥) . /

(١) في (ج) و (و) و (ز) : " علماً على انتهاء الحكم وغاية " وفي (د) و (هـ) : " وغايته " والمثبت من (ب) وكذلك صوبت في (أ) أيضاً .

(٢) المحرم إذا اضطر إلى أكل الصيد للمخصصة عليه الجزاء لأن الإذن مقيد بالكفارة بالنص قال تعالى M . كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ [البقرة آية ١٩٦] . انظر : المبسوط (٩٠/٤) ، تبين الحقائق (٣٨٤/٢ وما بعدها) ، العناية (٨٨/٣ وما بعدها) ، فتح القدير (٨٨/٢ وما بعدها) ، البحر الرائق (٦٢/١ وما بعدها) .

(٣) انظر : الجامع الصغير (١٥١) ، مختصر الطحاوي (٧٠) ، مختلف الرواية (٧٦٣/٢) ، المبسوط (٩١/٤) ، فتاوى قاضي خان (١٣٨/١) .

(٤) سبق تخريجه قريباً (ص ٤١٨) .

(٥) انظر : البيان (٢٥٠/٤) ، المجموع (٣٦٧/٧) ، روضى الطالب (٢٨٧/٣) .

ولأصحابنا - رحمهم الله - أن الجمع بين العمرة والحج صحيح مشروع بالإجماع ، لقوله تعالى : **مَنْ تَمَنَّى بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ** ^(١) ، والقرآن مراد بهذه الآية بالإجماع ^(٢) . وهذا النص يقتضي وجود العمرة ليستمتع بها إلى الحجة ، وهو فقه المسألة ؛ لأن الجمع بين الشيئين أثره وجودهما ، لا عدم أحدهما ، كالجمع بين الاعتكاف والصوم والصلاة وما أشبه ذلك ^(٣) .

وقد قال الشافعي - رحمه الله - إن القارن في إحرام واحد ويطوف طوافاً واحداً ، ويسعى سعيّاً واحداً ، (و) ^(٤) بالإجماع الحلق واحد ^(٥) ، فأين الجمع وأين القرآن ؟! وكيف يقال إن القرآن كذا والإفراد كذا ، ولا وجود للقرآن إلا ذكراً ، لا حقيقة ولا حكماً ؟! وهذا في غاية التناقض والفساد ، بل يجب أن يكون جامعاً (بينهما) ^(٦) عقداً وإحراماً وفعلاً كالمتمتع . وقول النبي - ﷺ - : " دخلت العمرة في الحجة " ^(٧) إنما يراد بها وقت العمرة ووقت الحجة ^(٨) .

(١) سورة البقرة آية (١٩٦).

(٢) احكام القرآن للحصاص (٣٨٧/١).

(٣) انظر : الاسرار (٢٦٣) ، التجريد (٢٠٨٩/٤) ، تبين الحقائق (٣٩١/٢) ، البناية (٤١٦/٤) ، البحر الرائق (٧٩/٣) ، النهر الفائق (٤٨٢).

(٤) الواو ساقطة من (ز).

(٥) انظر الحاوي (٦٤١/٢) ، المذهب (٢٣٢/١) ، الاصطلاح (٣١١) ، البيان (٣٧١/٤).

(٦) ما بين القوسين من (و) و (ز) ولم يرد في غيرهما.

(٧) اخرجه مسلم في كتاب الحج ، باب جواز العمرة في اشهر الحج (٩١١/٢).

(٨) انظر : مختلف الرواية (٧٦٣/٢) ، التجريد (١٩٠٢/٤) ، الاسرار (٨٨).

(مسألة (١)) :

في المُحْرَمَيْنِ
يقتلان
سبعاً

وقال في المُحْرَمَيْنِ يقتلان سبعاً أن على كل واحد منهما جزاء لا يجاوز به دماً ؛ لأن كل واحد منهما باشر علة الإتلاف ، والحكم كفارة ، فيتكامل جزاء كل واحد منهما ، كالكفارة الواجبة في قتل الآدمي^(٢) ، والله أعلم .

مسألة :

في المحرم ينظر
فيمنى
وان مس
فأمنى

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في المحرم ينظر^(٣) فيمنى . قال : ليس عليه دم . وإن مس فأمنى فعليه دم^(٤) .

وقوله : ينظر : يقع على كل عضو ينظر إليه ، العورة الغليظة وغيرها . ووجه ذلك : أن الشرع حرم الارتفاق من هذا النوع ، وحرّم إزالة الشعث .

والقسم الأول إنما يتناول ما كان من غيره ، لا من نفسه .

والثاني إنما يتناول ما كان من نفسه في التقدير . وإذا كان كذلك قلنا : إذا نظر فأمنى ، فلم يستمتع بغيره ، وإنما استمتع بنفسه . فإن مس بشهوة ولم يتزل فعليه الدم أيضاً ، ذكره في الأصل^(٥) ؛ لأن الإحرام^(٦) يحرم المس لمعنى الوطء ولمعنى^(٧)

(١) ما بين القوسين ألحق في حاشية (أ) بمتنها ولم يرد في غيرها .

(٢) انظر : المبسوط (٨٠/٤) ، بدائع الصنائع (٣٠٤/٢) ، الهداية (٤٥٦/٢) .

(٣) في (و) : "ينظر إلى فرج المرأة" ، وكذلك في المطبوع من الجامع الصغير ، والهداية ٤٠٥/٢ ، لكن السياق يؤيد النظر إلى عموم الأعضاء ، والله أعلم .

(٤) انظر : الجامع الصغير (١٥٦) ، مختصر اختلاف العلماء (٢٠٢/٢) ، مختصر القدوري (٧٢) ، المبسوط (١١٨/٤) ، الهداية (٤٠٥/٢) .

(٥) انظر : البدائع (٢٩٣/٢) نقلاً عن الأصل ، وشرح قاضي خان نقلاً عن الأصل (٥٥٨/٢)

(٦) في (ب) : "الشرع" وكذلك صوب في حاشية (أ) أيضاً ، والمثبت من بقية النسخ يؤيده قوله فيما يلي : "الصوم إنما حرّم" وكذلك ما في المبسوط (١١٨/٤) ، والبدائع (٢٩٣/٢) .

(٧) في (ج) و (هـ) : "بمعنى" في الموضعين ، وفي (ز) في الموضع الأول "لمعنى" وفي الثاني : "بمعنى" . ولكل منها وجه ، والله أعلم .

الارتفاق ، والمس عن شهوة ارتفاق بالمرأة ، وإن لم يكن بمعنى الوطء ، فأما الصوم فإنما حرم ما فيه قضاء الشهوة لا غير ، وليس في المس بغير إنزال قضاء^(١) .

مسألة :

محرم قلع شجرة
في الحرم أو شوى
بيض صيد

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في المحرم يقلع شجرة في الحرم أو يشوي بيض صيد في (غير)^(٢) الحرم أو يشوي جراداً ، أو يحلب صيداً . قال : عليه في ذلك كله جزاء^(٣) ، وأكره (له)^(٤) أن يبيعه ، فإن باعه جاز ، وكان ثمنه له ، إن شاء جعله في القيمة التي يؤديها ، وإن شاء جعله في غيرها^(٥) .

أما الضمان في الشجر فلأن النبي - ﷺ - حرّم ذلك ، فقال : " لا يُختلى خلالها ، ولا يُعضد شجرها ، ولا يُنفر صيدها " ^(٦) وفي ذلك اعتراض على الحرم أيضاً بما^(٧) هو جناية وعدوان بتفويت الأمن ، وصيانة الحرم واجبة على الناس ؛ لأنها^(٨) حرم بيت الله تعالى ، وصار ذلك بمنزلة قطع شجر مملوك ، فإذا أدّى القيمة

(١) انظر : بدائع الصنائع (٢/٢٩٣) ، تبين الحقائق (٢/٣٦٣) ، البناءة (٤/٣٤٨) ، المستجمع (٣/١١٢٧) .

(٢) ما بين القوسين لم يرد في (ب) ، وضرب عليه في (أ) ، والمثبت من سائر النسخ ، وهو موافق لما في المطبوع من الجامع الصغير وما في المبسوط (٤/٨٦) ، وبدائع الصنائع (٢/٣٠٥) أطلقت فيها كلمة الصيد ، والله أعلم .

(٣) انظر : الجامع الصغير (١٥١) ، المبسوط (٤/٨٦) ، شرح قاضي خان (٢/٥٤٤) ، الفتاوى التاتارخانية (٢/٣٦٦) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(٥) انظر : بدائع الصنائع (٢/٣١٦) ، الهداية (٢/٤٥٤) ، البناءة (٤/٤١٤) ، البحر الرائق (٣/٦٦) .

(٦) متفق عليه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

راجع : صحيح البخاري ، كتاب الحج ، باب لا ينفر صيدها (٢/٦٥١) ، صحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب تحريم مكة وتحريم صيدها وخلها وشجرها ... ، (٢/٩٨٦) .

(٧) في (هـ) : لا .

(٨) كذا وقع في جميع النسخ ، والجادة "لأنه" إذ الضمير يعود على الحرم ، والله أعلم .

صار ذلك بمقتلة أموال الناس . ويبيعه / وينتفع به ؛ لأن الزكاة^(١) ليست بشرط تملكه وأخذه ، فاستوى المحرم وغيره ، كما استوى المسلم وغيره^(٢) .

ويكره له أن يبيعه ؛ لأنه يُوصَل إليه بالمحذور ، وإطلاقه يؤدي إلى التعرض للحرم . فإن باعه صحَّ ، والتمن له ، يصرفه إلى أداء القيمة التي عليه ، إن شاء ؛ لأنه ملكه^(٣) لكن فيه خبث ، فكان سبيله أن لا يأكله غني ، فإذا صرف ذلك إلى القيمة فقد صرفه إلى الفقراء ، فلم يكن به بأس^(٤) .

(والقلع في هذا الكتاب ، وفي الأصل ذكر القطع^(٥) ، وذكر مع الشيء الأكل هناك^(٦) . وقال هاهنا : أكره له بيعه ، وقال هناك : لا أحب له بيعه^(٧) . وقوله : فإن باعه فقيمته^(٨) له ، إلى آخر الفصل من الخواص ، والله أعلم)^(٩) .

مسألة :

محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمه الله - في المحرم يذبح الصيد .
قال : لا يحل لأحد أن يأكله ، فإن أكله الذابح كان عليه جزاء ما أكل^(١٠) .

إذا قتل
المحرم الصيد
وأكل منه

-
- (١) رسم في (ب) و (ز) : الزكاة بالزاي وهو تصحيف .
(٢) انظر : المسالك في المناسك (٨٥٥/٢) ، فتح القدير (١٠١/٣) ، البحر الرائق (٧٦/٣) ، حاشية ابن عابدين (٦٨٥/٣) .
(٣) زيد بعده في (ج) والمضمون يصير ملكاً له بأداء القيمة ، وليس من الأصل هذه العلة . اهـ .
(٤) انظر : بدائع الصنائع (٣١٦/٢) ، شرح قاضي خان (٥٤٤/٢) ، البنائة (٤١٤/٤) .
(٥) الأصل الكافي (٣٨٢/٢) .
(٦) الأصل الكافي (٣٨٠/٢) .
(٧) الأصل الكافي (٣٨٣/٢) .
(٨) في (ز) فصرف قيمته .
(٩) ما بين القوسين لم يرد في (ج) ، "والله أعلم" لم ترد في غير (د) و (ز) .
(١٠) انظر : الجامع الصغير (١٥٠) ، مختصر اختلاف العلماء (٧٠٢/٢) ، مختلف الرواية (٧٢١/٢) ، المبسوط (٨٤/٤) .

وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : ليس عليه جزاء ما أكل ،
ويستغفر الله تعالى (١) .

وإن أكله محرم آخر لم يكن عليه جزاء في قولهم جميعاً (٢) .

أما الذبح فإنه بمنزلة ذبح من ليس من أهل الذكاة ، أو ذبح ما ليس بمحل
للذكاة ؛ لأن الشرع حرم الصيد ، فقال الله تعالى : $M + , - .$
○ / (٣) وإذا أضيف التحريم إلى العين دلّ ذلك على عدم المحلية ، فصار
بمنزلة الخنزير في حكم الذبح في حقه خاصة . ولأن الذابح - وهو المحرم - بحكم
الإحرام خرج عن أهلية الذكاة ؛ لأن تحريم الصيد من حكم الإحرام ، فلم يبق المحل
محلاً ولا الفاعل أهلاً ، كالأم لم تبق محلاً لنكاح الابن ، ولا بقي الابن أهلاً لذلك ،
لما قلنا ، وعليه الجزاء (٤) .

فإن أدى الجزاء ثم أكل منه ضمن قيمة ما أكل عند أبي حنيفة - رحمه الله - ،
وقال أبو يوسف ومحمد : لا ضمان عليه لكنه يستغفر الله ؛ لأنه أكل الميتة ، وهذا لما
قلنا إن الصيد لم يبق محلاً في حقه ، ولم يبق المحرم أهلاً للذكاة فيه ، وتناول الميتة لا
يوجب إلا الاستغفار ، كما إذا أكله غيره ، ألا ترى أنه إذا قطع شجرة أو شوى
بيضاً أو جرأداً فضمنه ، ثم تناوله ، لم يغرم شيئاً ، ولم يحرم ذلك أيضاً عليه ، ولو
كان للإحرام أثر من هذا الوجه لوجب ذلك فيما يستغني عن الذكاة (٥) .

ولأبي حنيفة - رحمه الله - أنه تناول محظور إحرامه فيضمنه كما إذا قطع
شجراً من أشجار الحرم . وإنما قلنا ذلك لأن الإحرام هو الذي أخرج الصيد عن محلية

(١) انظر : المراجع السابقة .

(٢) انظر : شرح قاضي خان (٥٤٣/٢) ، الهداية (٤٤٥/٢) ، مجمع الأنهر (٤٤٤/١) .

(٣) سورة المائدة آية (٩٦) .

(٤) انظر : مختلف الرواية (٧٢١/٢) ، الأسرار (٢٨٥) ، المبسوط (٨٥/٤) ، شرح قاضي خان
(٥٤٣/٢) ، الهداية (٤٤٥/٢) .

(٥) انظر : بدائع الصنائع (٣٠٦/٢) ، تبين الحقائق (٣٨٥/٢) ، البناء (٤٠٣/٤) .

الذكاة ، والذابح عن أهليته ، فصار كونه ميتة موجب الإحرام^(١) ، فصارت حرمة الإحرام بواسطة ، فصار محظوراً ؛ لأنه ميتة ، ومحظوراً بالإحرام أيضاً ، فإذا انقضى الإحرام بقي محرماً بأحد الدليلين .

فأما البيض والشجر والجراد فلم تحرم بالإجماع ؛ لاستغنائها / عن الزكاة ، فلم يجب فيها شيء^(٢) .

مسألة :

حكم الافتراق
في قضاء الحج
الفاسد

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في الرجل وامرأته يحجان فيفسدان حجهما بالمواقعة ثم يقضيان . قال : لا يفترقان^(٣) وليست الفرقة بشيء^(٤) . وأصل ذلك أن الواقعة أعظم المحظورات معنى في الارتفاق ، صفةً وحكماً ، حتى بقي بعد الحلق إلى طواف الزيارة ، فجعل مفسداً قبل الوقوف ، بخلاف سائر المحظورات ، وبعد^(٥) الوقوف لم يفسد ؛ لأن المفسد أبداً إنما يؤثر في الجزء الذي يلاقيه ، ثم يفسد ما مضى لفساد الباقي ، كما يبطل بعدمه ، فإذا كان الباقي بحيث لا يبطل الماضي بعدمه ففساده أولى ، ويجب الدم في ما قبل الوقوف ؛ لتعجيل التحلل عن صفة العصمة ، وأدناه شاة . وأما في ما بعد الوقوف فإنما تجب كفارة ، وهذا من أعظم الجنايات ، فجعل مضموناً بأعظم ما يصلح كفارة ، وهو الجزور^(٦) .

(١) في (ب) : الاحترام وكذلك صوب في حاشية (أ) أيضاً .

(٢) انظر : بدائع الصنائع (٣٠٦/٢) ، العناية (٩٢/٣) ، البحر الرائق (٦٥/٣) ، مجمع الأنهر (٤٤٤/١) .

(٣) في (و) : لا يجب عليهما أن يفترقا في القضاء .

(٤) انظر : الجامع الصغير (١٥٦) ، مختصر الطحاوي (٦٧) ، المبسوط (١١٧/٤) ، شرح الصدر الشهيد (٢٢٠) ، الهداية (٤٠٨/٢) .

(٥) في (ز) : "وهذا" .

(٦) انظر : بدائع الصنائع (٣٢٦/٢) وما بعدها ، شرح قاضي خان (٥٥٨/٢) ، تبين الحقائق (٣٦٦/٢) ، العناية (٤٧/٣) .

فيمن جامع
في العمرة

(وهذا بخلاف العمرة ، فإن هناك قبل الطواف يفسد ، ويلزمه القضاء^(١) وبعد الطواف لا يفسد ولكن تلزمه شاة ، ويكفي . والفرق بينهما أن العمرة سنة وهذا فرض ، فالإفساد بالجماع هناك بمثلة تناول المحظور^(٢) وارتكاب سائر المحظورات هاهنا^(٣) ، ثم إذا ارتكب سائر المحظورات هاهنا^(٤) تجب الشاة ، وإذا جامع في العمرة تجب الشاة أيضاً^(٥) (٦) .

وأما الافتراق فليس بشيء ، أي ليس بنسك ، وجعله الشافعي واجباً احتياطاً^(٧) ، لكننا قلنا : لو كان نسكاً لوجب العمل به في ابتداء الإحرام ، ولوجب أن تُزال يده عن الطيب والمخيط حتى لا يلبسه ، ولوجب التفريق في الصوم ، بل لا يجب ذلك كله ، تحقيقاً للابتلاء^(٨) .

مسألة :

رجل أراد التمتع
فصام ثلاثة أيام
من شوال

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في الرجل يدخل شوال ، وهو يريد أن يعتمر ويتمتع فيصوم ثلاثة أيام ثم يعتمر . قال : لا يجزئه الثلاثة الأيام من المتعة ، وإن صام الثلاثة الأيام بعدما اعتمر قبل أن يطوف لها أجزأه^(٩) .

(١) جملة "ويلزمه القضاء" لم ترد في غير (أ) و (ب) .

(٢) كذا تقرأ هنا "التناول" ولعله "تناول" لكونه مضافاً ، والله أعلم .

(٣) في (د) و (ز) : "فالإفساد هناك بالجماع بمثلة تناول المحظور وارتكاب سائر المحظورات هناك" اهـ .

(٤) كلمة "هاهنا" لم ترد في (هـ) و (ج) .

(٥) ما بين القوسين لم يرد في (ج) و (ز) .

(٦) إن جامع في العمرة قبل أربعة أشواط فسدت لوجود المنافي ، وإن جامع بعد أربعة أشواط لم تفسد لوجود الأكثر . انظر : مختصر اختلاف العلماء (٢/٢٠٥) ، مختصر الطحاوي (٦٧) ، التجريد (٤/١٩٩٥) ، البناية (٤/٣٥٣) ، البحر الرائق (٣/٣١) .

(٧) انظر : حلية العلماء (٣/٣١١) ، البيان (٤/٢٢١) ، المجموع (٧/٣٤١) .

(٨) انظر : التجريد (٤/١٩٩١) ، بدائع الصنائع (٢/٣٢٧) ، الاختيار (١/٢٣١) ، البناية (٤/٣٥١) .

(٩) انظر : الجامع الصغير (١٥٩) ، مختلف الرواية (٢/٨٠٨) ، تحفة الفقهاء (١/٤١٢) ، الفوائد الظهيرية (أ/٦٧) ، حقائق المنظومة (أ/٣١٥) ، النهر الفائق (٢/٢٨٧) .

وأصل ذلك أن العمرة في أشهر الحج كانت تعد من أكبر الكبائر ، وأفجر الفجور ،
فنسخ ذلك^(١) ، وأبيح في أشهر الحج على أن يكون تكملة للحج ، فإذا حصل ذلك في
سفر واحد لزمه الدم شكراً لما أنعم الله تعالى عليه ، فإذا لم يجد الدم لزمه الصيام ، وذلك
عشرة أيام ، ثلاثة في الحج ، وسبعة بعد الرجوع عن الحج ، وإنما شرع الهدي شكراً^(٢)
ونسكاً ، وفيه معنى التحليل ؛ ألا ترى أن المتمتع إذا ساق الهدي لم يحل من عمرته بذبح
الهدي بالنص^(٣) ، وجعل وصف التحليل في هذا الخلف قائماً بالثلاثة دون السبعة ،
فصارت الجملة خلفاً من حيث هو نسك ، والثلاثة تختص بالتحليل ؛ لأنه لما شرع صيام
السبعة بعد الرجوع - وإنما التحليل بالحلل قبل الرجوع - علم به ما قلنا . والسبب
الموجب لهذا الحكم هو التمتع ، وذلك واقع بالعمرة لا بالحجة ، فإذا أدى العمرة في أشهر
الحج لتكميل الحج ثم أحرم بالحج ، فقد وجدت العلة الموجبة ، فصح صوم ثلاثة أيام إذا
لم يجد هدياً . وإذا أحرم بالعمرة فقد وجد سببه ؛ لأنه طريق إليه ، فصح تعجيل
حكمه . فأما قبل إحرام العمرة / فلم يوجد السبب ولا العلة الموجبة ، فلم يصح
تعجيلها .

[١ / ٩٣ - أ]

والدليل على جواز التعجيل أن أداء صوم هذه الأيام لا يتصور تأخيرها إلا أن
يكون آخرها في يوم عرفة . وقد يتصور العمرة في يوم عرفة أو يوم التروية ، فيقع
بعض الصوم قبل طواف العمرة ، والله أعلم^(٤) .

(١) انظر : فتح الباري ، كتاب الحج ، باب التمتع والقران (٤٢٣/٣) ، البرهان في شرح مواهب الرحمن (١٧٣/١) .

(٢) في (ب ، ج ، ز) : أو بدل (و) ، والمثبت من سائر النسخ ، ويؤيده قول الكاساني في بدائع الصنائع (٢٦٢/٢)
عن دم المتعة : " إنه دم شكر فصار نسكاً " اهـ .

(٣) يعني ماورد في البخاري في كتاب الحج ، باب التمتع والإقرا والإفراد (٥٦٨/٢) ، ومسلم في كتاب الحج ، باب
بيان وجوب الإحرام (٨٧٩/٢) .

قال رسول الله ﷺ : (فلولا أي سقت الهدي لفعلت مثل الذي أمرتكم ولكن لا يحل مني حرام حتى يبلغ الهدي
محله) .

(٤) انظر : أحكام القران للجصاص (٢٩٣/١) ، المبسوط (١٧٧/٤) ، بدائع الصنائع (٢٦٠/٢) ، شرح قاضي
خان (٥٧٨/٢) ، تبين الحقائق (٣٤١/٢) ، البناية (٣٠٥/٤) .

مسألة (١) :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في كوفيٍّ قدم بعمرة في أشهر الحج^(٢) ، فطاف لها وسعى بين الصفا والمروة ، ثم حلق أو قصر ، ثم اتخذ مكة داراً ، أو أتى البصرة فاتخذها داراً ، ثم حج من عامه . قال : هو متمتع^(٣) .

كوفي قدم بعمرة
في أشهر الحج ثم
اتخذ البصرة أو
مكة داراً وحج
من عامه

وذكر الطحاوي في هذه المسألة أن عند أبي يوسف ومحمد - رحمهما الله - لا يصير متمتعاً^(٤) . قال الجصاص : وهذا سهوٌ ، والصواب أنه بلا خلاف^(٥) ، كما ذكر في الكتاب ، وإنما ذكر اتخاذ الدار في هذا الكتاب .

ووجه المسألة : أن المتمتع هو الذي اعتمر في أشهر الحج ، وحج من عامه ذلك في سفر واحد ، تحقيقاً للوصل بين العمرة والحج ، وهذا الشرط لم يبطل هاهنا . أما إذا مكث بمكة واتخذها داراً ، فإن شبهة ذلك السفر باقية ؛ لأنه لم يعد إلى وطنه الذي ابتداء السفر منه . وكذلك إذا اتخذ البصرة داراً ، وحكم المتمتع وجوب الهدي نسكاً ، فوجب الاحتياط فيه ، فإذا بقيت شبهة السفر الأولى^(٦) وجب الهدي احتياطاً ، والله أعلم^(٧) .

(١) في (هـ) : "باب المتمتع" وفي (و) : "باب في المتمتع" بدل المسألة .

(٢) أشهر الحج هي : شوال ، وذو القعدة ، وعشر من ذي الحجة . انظر : الهداية (٣٨٨/٢) ، اللباب (١٥٩/١) .

(٣) انظر : الجامع الصغير (١٥٨) ، مختصر الطحاوي (٦١) ، مختصر اختلاف العلماء (١٦٧/٢) ، المبسوط (٣٢/٤) ، شرح الصدر الشهيد (٢٢٣) .

(٤) مختصر الطحاوي (٦١) ، والمبسوط نقلاً عن الطحاوي (٣٢/٤) .

(٥) شرح مختصر الطحاوي للجصاص (٢٨٦/٢) ، انظر : شرح قاضي خان (٥٧٦/٢) ، حاشية سعدي جلي (٢٠/٣) ، مجمع الأنهر (٤٢٩/١) .

(٦) في (أ) و (ب) : السفر الأول وفي (ج) : "السفر الأولى" .

(٧) انظر : مختلف الرواية (٧١٣/٢) ، بدائع الصنائع (٢٥٦/٢) ، المحيط البرهاني (٤٦٢/٣) ، تبين الحقائق (٣٤٩/٢) ، البنائة (٣٢٠/٤) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في كوفيٍّ أحرم بالحج فاتخذها داراً . قال : ليس عليه طواف الصدر ^(١) .

كوفيٍّ أحرم بالحج
وقدم مكة
فاتخذها داراً

وهذه من الخواص ، ومعناه : إذا اتخذها داراً قبل التَّفرُّ الأول . وإنما النفر الأول بعد يومين بعد يوم النحر . فأما إذا وُجد التَّفرُّ فقد لزمه الطواف ، فلا ييطل باختياره ^(٢) . وإذا نوى السكنى قبل ذلك لم يجب الطواف ؛ لأنه ليس بأصل في الحج ، وإنما شرع للوداع ؛ ألا ترى أنه لا يجب على أهل مكة ، ولا وداع هاهنا ، فلا يجب ^(٣) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في كوفيٍّ دخل مكة لعمره في أشهر الحج ، فأفسدها ، فطاف وسعى وحلق وقصّر ، ثم رجع إلى البصرة ، فاتخذها داراً ، ثم عاد فاعتمر وحج من عامه ذلك . قال : لا يكون متمتعاً . وقال أبو يوسف ومحمد : يكون متمتعاً ^(٤) ، وإن كان رجع إلى أهله ثم اعتمر في أشهر الحج وحج من عامه ذلك كان متمتعاً في قولهم جميعاً ^(٥) .

كوفيٍّ أفسد
عمرته ثم خرج
إلى البصرة
ثم عاد وقضاها
وحج من عامه

(١) انظر : الجامع الصغير (١٦١) ، شرح الصدر الشهيد (٢٢٨) ، الهداية (٣٩٢/٢) ، النافع الكبير (١٦١) .

(٢) ورد في بعض شروح الجامع الصغير الأخرى وكتب المذهب أن في هذا الفرع خلافاً بين أبي حنيفة وأبي يوسف ، "إن نوى الإقامة بعدما حل النفر الأول لا يسقط ، وعليه طواف الصدر في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف : يسقط عنه إلا إذا شرع فيه" . انظر : شرح قاضي خان (٥٨٨/٢) ، تبين الحقائق (٣٥٣/٢) ، البناية (٣٢٤/٤) ، النهر الفائق (٣١٨/٢) .

(٣) انظر : المسالك في المناسك (٦٢٣/١) ، العناية (٢٣/٣) ، البحر الرائق (٦١٥/٢) .

(٤) انظر : الجامع الصغير (١٥٨) ، بدائع الصنائع (٢٥٧/٢) ، الهداية (٣٩٠/٢) ، المسالك في المناسك (٦٦٢/١) ، البحر الرائق (٦٤٨/٢) .

(٥) انظر : المراجع السابقة .

وجه قولهما : أنه لما قَدِمَ البصرة فقد أتى مكاناً لأهلها^(١) حقُّ المتعة ، فصار ملحقاً بأهلها ، لِمَا سبق أن من أتى مكاناً كان في حكم الإحرام من أهله في التقدير^(٢) .

ولأبي حنيفة - رحمه الله - أن حكم السفر الأول باقٍ ، فلو بقي بمكة حتى قضى عمرته / الفاسدة لم يكن متمتعاً ، فكذلك هذا . ودليل بقائه : ما قلنا في المسألة التي قبل هذا^(٣) أن تحلله لا يبطل المتعة . ولأنه لم يعد إلى وطنه الذي أنشأ السفر منه^(٤) .

وهما يقولان : هذا إنشاء سفر لا محالة ، لكنه بقيت شبهة الأولى فعملنا بالشبهة في الأولى احتياطاً ، فلأن نعمل بالحقيقة هاهنا أولى^(٥) .

وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : إنما تكلف المرء السفر من وطنه ، فإذا فعل لم ينتقض ، ما لم يرجع إليه بحال ، فإذا رجع إلى أهله انتقض الأول^(٦) ، فلم يكن خروجه بناءً على السفر الأول ، فصار متمتعاً^(٧) .

(١) كذا في جميع النسخ : " لأهلها " والصواب " لأهله " أي المكان ، ويؤيده ما في البدائع (٢٥٧/٢) ، والله أعلم .

(٢) انظر : ص (٤٧٣) من هذا البحث .

(٣) في (ج) : قبلها .

(٤) انظر : المسألة ص ١٤٧ .

(٥) انظر : مختلف الرواية (٧١٤/٢) ، المبسوط (١٨٢/٤) ، تبين الحقائق (٣٥١/٢) ، البنائة (٣٢١/٤) .

(٦) في (د) و (ز) : الأولى .

(٧) تعليل مسألة : إن كان رجع إلى أهله ثم اعتمر في أشهر الحج وحج من عامه ذلك . انظر : المبسوط (١٨٢/٤) ، شرح قاضي خان (٥٧٦/٢) ، البنائة (٣٢٢/٤) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في كوفي قدم مكة لعمره في أشهر الحج ، فطاف لها وسعى وحلق ، ثم رجع إلى أهله ثم حج من عامه ذلك . قال : لا يكون متمتعاً . وهذا (عندنا)^(١) .

وقال الشافعي - رحمه الله - : يصير متمتعاً ؛ لأن التمتع أداء العمرة في أشهر الحج ، وقد وجد ، ولا عبرة للسفر والسفرين^(٢) .

ولنا (٣) أن الله تعالى قال : **مَنْ تَمَنَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ** (٤) ... الآية . وهذا يوجب الوصل ؛ ألا ترى أن النص يتناول القرآن . وإنما يحصل الوصل حقيقة بالقرآن أو بسوق الهدى حتى يدوم الإحرام ، أو حكماً باتحاد السفر . ولما بيّنا (٥) أنه شرع (٦) في أشهر الحج بصفة التكميل للحج ليصير الوقت باقياً للحج في المعنى ، فإذا أفرد العمرة بسفر لم يصلح (٧) تكميلاً ، فيصير مزاحماً ، وذلك خلاف المشروع وخلاف حال العمرة ؛ لأنها شرعت سنة عندنا (٨) ؛ ألا ترى أن الله تعالى قال : **اذْكَرْ لِمَنْ** (٩)

(١) انظر : الجامع الصغير (١٥٩) ، مختصر الطحاوي (٦٠) ، مختصر اختلاف العلماء (١٦٧/٢) ، مختلف الرواية (٨٠٧/٢) ، المبسوط (٣١/٤) .

(٢) انظر: البيان (٧١/٤)، المجموع (١٤٥/٧).

(٣) ما بين القوسين لم يرد في (ج) ، وفيها : وهذا لأن الله سبحانه وتعالى ... الخ .

(٤) سورة البقرة آية ١٩٦ .

(٥) في (هـ) : لما ثبت .

(٦) يعني أداء العمرة .

(٧) في (أ) تصلح ، وفي (د ، ز) "يصلح" وتقرأ في بقية النسخ على الوجهين .

(٨) انظر حكم العمرة بتوسع في : مختصر اختلاف العلماء (٩٨/٢) ، التجريد (١٦٩٢/٤) .

(٩) سورة البقرة آية ١٩٦ .

أن الإمام^(١) بالأهل بين الحج والعمرة مستحق للحاضرين فمنع المتعة ، فكذلك الآفاقي إذا شاركه في ذلك^(٢) .

فأما إذا كان الكوفي ساق الهدى ، والمسألة بحالها^(٣) ، فإنه يكون متمتعاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف .

وقال محمد : لا يكون متمتعاً ؛ لأن من شرط المتعة أن لا يلم بالأهل بين العمرة والحج ، وليس من ضرورة الإمام أن يكون حلالاً ؛ ألا ترى أن المكّي لا يكون متمتعاً ، وإن ساق الهدى ، لوجود الإمام^(٤) .

ووجه قولهما : أن سوق الهدى يمنع التحلل عن العمرة ؛ فيمنع صحة الإمام والتمتع بمرفق الوطن ، فلا تبطل^(٥) المتعة بعد الصحة . وليس كالمكّي ؛ لأنه اعتمر ، وهو مرتفق بوطنه ، فلم ينقذ عمرته للمتعة ، فصار ذلك مانعاً في حقه^(٦) ، والمانع لا يصلح مبطلاً ؛ لأنه مرتفق بالوطن من وجه دون وجه ، فصلح مانعاً ، ولم يصلح مبطلاً^(٧) .

(١) الإمام : يقال الم بأهله إذا نزل ، والمراد بالإمام هنا التزول في وطنه من غير بقاء صفة الإحرام . انظر: المغرب ، مادة لم (٢٥٠/٢) ، البناية (٣٠١/٤)

(٢) انظر : أحكام القرآن للجصاص (٢٨٧/١) ، الأسرار (١١٧) ، تبين الحقائق (٣٤٦/٢) ، البناية (٣١٥/٤) ، فتح باب العناية (٦٨٦/١) .

(٣) أي : كوفي قدم مكة لعمرة في أشهر الحج وساق الهدى ، فطاف لها وسعى وحلق ، ثم رجع إلى أهله وثم حج من عامه ذلك .

(٤) انظر : مختلف الرواية (٧٤٢/٢) ، الأسرار (١٢٢) ، بدائع الصنائع (٢٥٨/٢) ، تبين الحقائق (٣٤٦/٢) .

(٥) في (أ) "تبطل" وفي (هـ) : يبطل وتقرأ في غيرهما على الوجهين .

(٦) يراجع حكم التمتع لأهل مكة (ص٣٩٢) من البحث .

(٧) بدائع الصنائع (٢٥٨/٢) ، فتح القدير (١٥/٣) ، البحر الرائق (٦٤٤/٢) ، حاشية ابن عابدين (٦٤٨/٣) .

مسألة :

في المحرم يأخذ
من شارب
الحلال أو يقص
من أظفاره أو
يخلق رأسه

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في المحرم يأخذ من شارب
الحلال أو يقص من أظفاره . قال : يطعم شيئاً . وقص الشارب من الخواص .

وهذا عندنا^(١) ، وعند الشافعي - رحمه الله - لا شيء عليه ، وكذلك المحرم

يخلق رأس الحلال . واحتج بأن الله تعالى / قال : **وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ** ^(٢) وإنما
يخلق الناس رؤوسهم بأيدي غيرهم ، ومطلق الكلام ينصرف إلى المعهود^(٣) .

ولأن الحلق حُرْم لما فيه من الارتفاق ، ولا ارتفاق في هذا^(٤) .

ولأصحابنا قول الله تعالى : **وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ** ^(٥) وهذا يتناول رأس
غيره لا محالة ، وهذا لأن^(٦) الحظر يجوز أن يقع ، لأمان الشعر ؛ لأنه نابت (له
نمو)^(٧) ، بمنزلة الشجر والحشيش في الحرم ، وإنما وجب ذلك في شعره لاعتبار المغيرة ؛
لأنه لما كان باعتبار العارض يصير مؤذياً أشبه المنفصل ، إلا أن هذا المعنى غير مقصود ،

(١) انظر : الجامع الصغير (١٥٥) ، مختلف الرواية (٧٩٩/٢) ، الأسرار (٢٠٣) ، التجريد (١٨٢٤/٤) ،
المبسوط (٧٢/٤) ، المستجمع (١١٢١/٣) .

(٢) سورة البقرة آية (١٩٦) .

(٣) جاء في حاشية (أ) و (ب) : وجه الاستدلال أن الله تعالى نهي عن حلق رأس المحرم ، لا عن رأس
الحلال .

(٤) انظر : الأم (٢٠٦/٢) ، مختصر المزني (٦٦/١) ، حلية العلماء (٣٠٤/٣) ، البيان (١٤٦/٤) ،
المجموع (٣١٤/٧) .

(٥) سورة البقرة آية (١٩٦) .

(٦) في (هـ) : " ولأن هذا الحظر " ، وكذلك كان في أصل (أ) لكنه صوب في الحاشية كما في سائر
النسخ ، والله أعلم .

(٧) ما بين القوسين لم يرد في (أ) و (ب) .

ومعنى الارتفاق مقصود فتبعه^(١) في الضمان ، وشعر غيره^(٢) حرّم عليه حلقه بوصف الأمان ، وهو غيره من كل وجه ، ولا ارتفاق فيه ، فوجب فيه الجزاء باعتبار الوصف الذي قلنا ؛ إلا أن هذا المزال لا تُعرف^(٣) قيمته ، ولا هو مقصود من هذا الوجه ، فقل : يُطعم شيئاً ، ولا يجب الدم ، وكذلك الأظافر والشعور كلها^(٤) .

وإذا كان الذي قلنا من الجائزات^(٥) ، وجب العمل به احتياطاً ، وذلك مثل قولنا في وجوب الإطعام عن الصلوات المتروكة ؛ اعتباراً بالصوم ، لاحتمال التعليل ، على ما بيّنا في مسائل الأصول^(٦) ، والله أعلم .

مسألة :

محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمه الله - في الرجل يحرم ، وفي بيته صيد ، أو في قفصه صيد . قال : ليس عليه أن يرسله ، وإن كان في يده فعليه إرساله^(٧) ، لإجماع الصحابة - رضوان الله عليهم - على ذلك ؛ فإن منازلهم لم تكن خالية عن صيد^(٨) . ولأن الشرع حرم عليه التعرض ، والإمساك تعرض . وكونه في بيته ليس بإمساك منه . وكذلك الذي في القفص (فهو)^(٩) محفوظ بالقفص ، وإنما

في الرجل يحرم
وفي بيته أو قفصه
صيد

(١) في (هـ) : "فتضعه" ، وفي (أ) : "مسقه" القاف بدل العين ، وباقي الكلمة غير منقوطة ، وفي (ز) : "فتبعه الضمان" ، والله أعلم .

(٢) في (هـ) : "والشعر" بدل "وشعر غيره" .

(٣) في (د) و (هـ) و (ز) : "لا يعرف" .

(٤) انظر : الأسرار (٢٠٣) ، التجريد (١٨٢٤/٤) ، بدائع الصنائع (٢٩٠/٢) ، تبين الحقائق (٣٦٠/٢) ، البناية (٣٣٩/٤) .

(٥) في (ب) : من الجائز .

(٦) في (ب) : أصول الفقه .

(٧) انظر : الجامع الصغير (١٥٢) ، المبسوط (٩٢/٤) ، بدائع الصنائع (٣١٠/٢) ، شرح قاض خان (٥٤٨/٢) ، الهداية (٤٤٩/٢) ، العوائد الظهيرية (٦٢/ب) .

(٨) انظر : مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب الحج ، باب في المحرم يهل وعنده الصيد (٣٥٣/٣) .

(٩) ما بين القوسين من (ز) فقط .

يبقى عليه ملك الرقبة ، وملك اليد حكماً ، وليس في الملك تعرضٌ ؛ ألا ترى أن المحرم لو أرسل هذا الصيد في المفازة وأعتقه لم يعتق ولم يبطل ملكه^(١) ، ولا يبقى متعرضاً ، والشرع حرّم التعرض ولم يبطل الملك^(٢) .

ومسألة القفص من الخواص - ويستوي إن كان القفص في يده أو في رحله - وقال بعض مشايخنا : إن كان القفص في يده لزمه إرساله^(٣) (وبعضهم قالوا : لا يلزمه إرساله ؛ لأنه بمنزلة ما كان في بيته)^(٤) (٥) .

مسألة :

كوفي اعتمر
في أشهر
الحج وحج
من عامه

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في الكوفي يعتمر في أشهر الحج ثم يحج من عامة . قال : أيهما أفسد لم يكن متمتعاً ؛ لأن دم المتعة إنما شرع شكراً ، فإذا أفسد فقد صار عاصياً ، فبطل عنه ما شرع شكراً^(٦) .

إذا جاوز
الوقت ثم
أحرم بعمره
فأفسدها

(وقال في الذي جاوز الوقت ثم أحرم بعمره فأفسدها أنه يقضيها ، وقد بطل عنه دم الوقت ؛ لأنه لما أفسدها لزمه قضاؤها في الأصل من^(٧) الميقات ، فبطل عنه ما لزمه بقضائها ، كالذي سها في صلاته ثم أفسدها ، فقضاها ، بطل عنه السجود . كذا هذا^(٨)(٩) .

(١) في (و) : "ومع هذا لا يبقى ... الخ .

(٢) انظر : مختلف الرواية (٧٩٤/٢) ، تبين الحقائق (٣٨٩/٢) ، العناية (٩٩/٣) ، البناية (٤٠٩/٤) .

(٣) انظر : البحر الرائق (٧٤/٣) ، النهر الفائق (٤٦٧/٢) ، منحة الخالق (٧٤/٣) .

(٤) ما بين القوسين ورد في متن (ب) ، وألحق بالمتن مصححاً في (أ) ولم يرد في غيرهما ، لكن في (و) "وقال بعض مشايخنا : "إن كان في القفص لا يلزمه إرساله ، وإن كان في يده - كذا - فعليه إرساله" .

(٥) لم أقف على هذا الرأي فيما توافر لي من كتب السادة الأحناف .

(٦) انظر : الجامع الصغير (١٥٩) ، شرح الصدر الشهيد (٢٢٤) ، بدائع الصنائع (٢٥٧/٢) ، الهداية (٣٩١/٢) ، تبين الحقائق (٣٥١/٢) .

(٧) في (أ) و (ب) و (ج) : "من الأصل من" ، وفي (ز) : "من الأصل في" والمثبت من (د) و (هـ) .

(٨) ما بين القوسين وقع في (هـ) في آخر مسألة : "الرجل يدخل مكة بغير إحرام" ، ثم يخرج من عامه ذلك إلى الوقت فيحرم بحجة عليه" . وهو موافق للمطبوع من الجامع الصغير .

وقوله : "كذا هذا" ورد في (ب) في المتن ، وألحق بالمتن في (أ) أيضاً لكن غير مصحح ، ولم يرد في غيرهما .

(٩) انظر : الجامع الصغير (١٤٨) ، شرح قاضي خان (٥٣٠/٢) ، الهداية (٤٦١/٢) ، المحيط البرهاني (٤٦١/٣) ، النافع الكبير (١٤٨) .

مسألة :

رجل ذبح
أضحيته يوم
النحر قبل أن
يخطب الإمام

محمد عن يعقوب / عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في الرجل يذبح يوم
النحر ، بعدما صلى^(١) (في)^(٢) أحد المسجدين ، قبل أن يخطب الإمام . قال :
يجزئه^(٣) .

وإنما أراد به الأضحية في غير مكة . وقد أطلق أحد المسجدين من غير تقييد
بالجبانة^(٤) والمصر ، فثبت بذلك أن ذلك كله سواء .

وذكر في الذبائح : إذا ذبح قبل صلاة^(٥) أهل الجبانة ، وقال : لا يجزئه في
القياس ؛ لأنه ذبح قبل الصلاة المعهودة . وفي الاستحسان يجزئه ؛ لأنه إنما بني على
صلاة جائزة ، وقد حصل .

ودل هذا على أن الصلاة في يوم العيد جائزة (كيف)^(٦) ما كان ، والله
أعلم^(٧) .

(١) في (ب) : صار .

(٢) ما بين القوسين لم يرد في غير (و) ، وهو مواقف للمطبوع من الجامع الصغير .

(٣) انظر : الجامع الصغير (١٦٨) شرح الصدر الشهيد (٢٤٠) ، شرح قاضي خان (٦١٨/٢) ، الهداية
(١٥٤/٤)

(٤) الجبانة في اللغة : الصحراء .

والمراد : المصلى الذي يتخذ في قفار مصر ليصلى فيها العيد ونحوه . انظر : لسان العرب مادة جبن
(٨٥/١٣) ، البناء (٢٥/١٢) .

(٥) في (أ) : " الصلاة " وفي (و) : " بعد صلاة أهل المسجد ، قبل صلاة ... الخ " وهو موافق لما في المبسوط
(١٤/١٢) .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (هـ) .

(٧) انظر : المبسوط (١٤/١٢) ، بدائع الصنائع (١٠٩/٥) ، الهداية (١٥٤/٤) ، البناء (٢٥/١٢) ، النافع
الكبير (١٦٨) .

مسألة :

في الأفضل
من النسك

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - قال : القرآن أفضل ، (فإن دخل بعمره فما عجل من الإحرام^(١) بالحج فهو أفضل^(٢) .

أما قوله : القرآن أفضل^(٣) فإنما أراد به من كل أجناسه ، وهو : الأفراد والتمتع . وهذا عندنا^(٤) . وقال الشافعي : الأفراد أفضل ؛ لأن القرآن رخصة ، وكذلك التمتع ، والأفراد عزيمة ، والعزيمة أفضل . وقد روي " أن النبي - ﷺ - أفرد بالحج عام حجة الوداع " (٥) (٦) .

واحتج أصحابنا بقوله تعالى : **وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ** ^(٧) ، وقد اشتهر " أن النبي - ﷺ - جمع بينهما في حجة الوداع ، وروي ذلك عن عمر^(٨) وعلي^(٩)

(١) جملة "من الإحرام" لم ترد في غير (د ، ز) وهي موافقة للمطبوع من الجامع الصغير (١٥٩) .

(٢) انظر : الجامع الصغير (١٥٩) ، مختصر اختلاف العلماء (١٠٣/٢) ، مختلف الرواية (٧٦٠/٢) ، المبسوط (٢٦/٤) ، مختارات النوازل (٥٢/أ) ، الذخيرة البرهانية (١٦٣/أ) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٤) انظر : مختصر الطحاوي (٦١) ، التجريد (١٧٠٤/٤) ، المصنف (٢٤٤/أ) ، رؤوس المسائل (٢٥٣) .

(٥) من ذلك ما أخرجه مسلم في كتاب الحج ، باب بيان وجوه الإحرام (٨٧١/٢) عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها . قالت : "خرجنا مع رسول الله - ﷺ - فقال : من أراد منكم أن يهل بحج وعمره فليفعل ومن أراد أن يهل بحج فليهل ومن أراد أن يهل بعمره فليهل قالت عائشة - رضي الله عنها - فأهل رسول الله - ﷺ - بحج وأهل به ناس معه وأهل أناس بالعمره والحج وأهل ناس بعمره وكنت فيمن أهل بالعمره .

(٦) انظر : المجموع (١٢٠/٧) ، المذهب (٢٠٠/١) ، التنبيه (٧٠) ، البيان (٦٨/٤) .

(٧) سورة البقرة آية (١٩٦) .

(٨) أخرجه البخاري في الصحيح ، كتاب الحج ، باب قول النبي ﷺ : "العقيق واد مبارك" (٥٥٦/٢) .

(٩) أخرجه البخاري في الصحيح ، كتاب الحج ، باب التمتع والإقارن والأفراد بالحج (٥٦٧/٢) ومسلم في الصحيح ، كتاب الحج ، باب حواز التمتع (٨٩٧/٢) .

وجابر^(١) وأنس^(٢) وابن عباس^(٣) - رضي الله عنهم - ، ومعروف عنه أنه أمر أصحابه بأن يحلوا بالعمرة من لم يسق الهدي ، وقال : " لو لا أي سقت الهدي لحلت " (٤) .

و " دخل على عائشة - رضي الله عنها - بسرف^(٥) ، وهي تبكي ، فقال لها : ما يبكيك ؟ فقالت : كل نسائك ترجع بنسكين ، وأنا أرجع بنسك واحد - وكانت حاضت - فأمرها أن تحل من العمرة وتحرم بالحج ، ثم أمر أخاها عبد الرحمن^(٦) ، فأعمرها من التنعيم^(٧) " ، وهذا في^(٨) المشاهير ، وما كان يختار إلا الأفضل .

-
- (١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب حجة النبي (٨٨٦/٢)، وباب بيان وجوه الإحرام (٨٨٥/٢) .
 - أخرجه الترمذي في كتاب الحج، باب ما جاء أن القارن يطوف طوافاً واحداً، وقال حديث حسن صحيح .
 - (٢) أخرجه البخاري في الصحيح ، في كتاب الحج ، باب التحميد والتسبيح والتكبير قبل الإهلال (٥٦٢/٢) .
 - (٣) أخرجه الترمذي في السنن ، كتاب الحج ، باب ما جاء كم اعتمر النبي ٣ (١٨٠/٣) وقال: حسن غريب . وأبو داود في السنن ، كتاب المناسك ، باب العمرة (٢٠٥/٢) .
 - (٤) أخرجه البخاري ، كتاب الحج ، باب التمتع والإقران والإفراد (٥٦٨/٢) ، ومسلم في كتاب الحج ، باب بيان وجوه الإحرام (٨٨٤/٢) .
 - (٥) سرف : هو واد متوسط الطول من أودية مكة ، يأخذ مياهاً حول الجعرانة - شمال شرقي مكة - ثم يتجه غرباً ، به مزارع عدة ، يمر على ١٢ كيلاً شمال مكة . تزوج الرسول ٣ بأُم المؤمنين ميمونة بنت الحارث ، وبنى بها هناك وهناك توفيت سنة ٣٨هـ ودفنت بها ، يقوم عندها اليوم مسجد يعرف بمسجد ميمونة ، والمكان الآن قد شمله العمران ، وأصبح كثير من الأراضي الزراعية يعمر بيوتاً . انظر: معجم البلدان (٢١٢/٣)، معجم المعالم الجغرافية (١٥٦)، أطلس الحديث النبوي (٢١٨)، ملحق الخرائط (ص) .
 - (٦) عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، اسمه عبد الله بن عثمان القرشي التميمي ، كنيته أبو محمد وقيل أبو عبد الله ، كان اسمه عبد العزى فسماه الرسول ٣ عبد الرحمن ، أمه وأم السيدة عائشة أم رومان بنت عامر ، كان أسن أولاد أبي بكر ، لم يزل على دين قومه وشهد بدرًا مع المشركين ودعا إلى المبارزة فقام أبو بكر ليبارزه ، فقال له رسول الله متعنا بنفسك ، ثم أسلم في هدنة الحديبية ، هاجر إلى المدينة ، شهد اليمامة والفتوح ، روى أحاديث عدة عن رسول الله ، توفي سنة (٥٣هـ وقيل : ٥٨هـ) . انظر ترجمته في : الثقات (٣٤٩/٣) ، تقريب التهذيب (٣٣٧/١) ، المنتظم (٢٩٩/٥) .
 - (٧) أخرجه البخاري في كتاب الحج ، باب تقضي الحائض المناسك كلها (٥٩٤/٢) ، ومسلم في كتاب الحج ، باب بيان وجوه الإحرام (٨٧٥/٢) .
 - (٨) في (هـ ، د ، ز) : "من" بدل "في" .

ولأن الجمع بين طاعتين - على ما يُعقَل - أفضل من إفراد إحدهما^(١) .

وما رواه الشافعي - رحمه الله - فليس بحجة^(٢) ؛ لأن النبي - ﷺ - كان يليي بهما تارة ، وبأحدهما أخرى ، وليس على المحرم أن يسمي في تلييته ما أحرم به لا محالة ، فمن سمعه يقول : لبيك بحجة أو بعمره ظنه مفرداً ، ومن سمعه يقول : لبيك بحجة وعمره فقد عرف حقيقة حاله^(٣) . وقد قال الشافعي - رحمه الله - : إن القارن في إحرام واحد وعمل واحد^(٤) . وروى عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي - ﷺ - قال في القارن : " يطوف طوافاً واحداً ويسعى سعياً واحداً"^(٥) ، ... وقال لعائشة - رضي الله عنها - : " طوافك بالبيت لحجتك يجزيك لعمرتك "^(٦) .

(١) انظر : أحكام القرآن للخصاص (٢٨٥/١) ، شرح مختصر الطحاوي (٦٨٨/٢) ، الأسرار (٩٠) ، الكافي للنسفي (١٣٦/١) ، البناء (٢٨٢/٤) .

(٢) في (ج) : وما رواه الخصم أن النبي - ﷺ - أفرد الحج عام حجة الوداع ليس بحجة ، سبق تخريج الحديث في أول المسألة ص (٤٨٢) .

(٣) انظر : أحكام القرآن للخصاص (٢٨٥/١) ، التجريد (١٧١٦/٤) ، الأسرار (١٠٠) ، المبسوط (٢٧/٤) .

(٤) الاختلاف بين الاحناف والشافعية مبني على أن القارن يطوف طوافين عند الإمام أبي حنيفة وعند الشافعية طوافاً وسعياً واحداً . انظر : الإصطلام في الخلاف (٣١١) ، البيان (٣٧١/٤) ، المجموع (٨/٦٦) .

(٥) رواه الترمذي ، كتاب الحج ، باب ما جاء أن القارن يطوف طواف واحد (٢٨٤/٢) ، وقال : حديث حسن صحيح غريب .

رواه الدار قطني في السنن مرفوعاً (٢٥٧/٢) ، والطحاوي في معاني الآثار ، كتاب مناسك الحج ، القارن كم عليه من الطواف (٢٧٠/٢) .

(٦) أخرجه مسلم في كتاب الحج ، باب بيان وجوه الإحرام (٨٨٠/٢) .

ولنا : قوله تعالى : M وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ۚ (١) وليس في الإتمام الإبطال .

وقال تعالى : M فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ۚ (٢) والقران مراد به ، والعمرة جعلت لابتداء الغاية ، والمعدوم كيف يجعل غاية (٣) ؟!

[١/٩٥ - ب] وحديث عائشة - رضي الله عنها - الذي روينا في رفض العمرة / نص على أن الطواف لا يتداخل ؛ لأنه لو كان كذلك لبقيت محرمة ، فوقفت ثم طافت وسعت يوم النحر ، فيجزئها عن الأمرين (٤) .

ولأن الاشتغال بالوقوف يبطل العمرة قبل أدائها ، فكيف يدخل طوافها في طواف الحج بعد الرفض والسقوط ؟! ولأن التداخل لا يليق بالعبادات (٥) .

فأما الحلق فلتحلل والخروج ، وأنه غير مقصود ، وذلك كالقعود في الصلاة . ولأنه بطل عدده للعجز حقيقة وحكماً .

أما الحقيقة فلأنه يصير جانياً بأحدهما (٦) . ولأننا قد بينا أنه ليس للجمع أثر في العدم (٧) .

وأما تعجيل الإحرام فإن ذلك أفضل ؛ لأنه أسبق وأعجل ، والمبادرة في الطاعات أحق (٨) ، والله أعلم .

(١) سورة البقرة آية (١٩٦) .

(٢) سورة البقرة آية (١٩٦) .

(٣) أحكام القرآن للخصاص (٢٨٧/١) ، الأسرار (٨٠) ، تبين الحقائق (٣٢٨/٢) .

(٤) انظر : الأسرار (٨٣-٨٩) .

(٥) انظر : الأسرار (٨٣-٨٩) ، المسوط (٢٨/٤) ، البناء (٢٩٠/٤) .

(٦) انظر : الهداية (٣٧٢/٢) ، تبين الحقائق (٣٣٤/٢) ، البناء (٢٨٩/٤) .

(٧) انظر : مختلف الرواية (٧٦٠/٢) ، التجريد (١٧٢٢/٤) ، الأسرار (٨٤) ، الكافي للنسفي (١٣٦/أ) ، غاية البيان (٢٥٤/أ) .

(٨) انظر : الأسرار (٩٣) ، الاصطلاح (٣٠٦) .

مسألة :

محرم ذبح
من بط الناس
أو الدجاجة

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في المحرم يذبح البط^(١) من
بطّ الناس ، والدجاجة^(٢) . قال : لا بأس ؛ لأن هذا ليس بصيد ، ولكنه من
الدواجن^(٣) بمثلة الغنم ، وإنما حرم عليه الصيد^(٤) .

وقال عن أبي حنيفة - رحمه الله - في المحرم يذبح الطير المُسرَّوْل ، قال : عليه
جزأؤه^(٥) ، و المُسرَّوْل : الذي كثر ريشه ، حتى كان على قوائمه ريش ، فصار بطيء
النهوض ، لكنه من الصيود ، وسمي به لأنه بمثلة السروالة له (وهي السراويل)^(٦) ،
ويقال فرس مُسرَّوْل ، إذا كان كثير بياض القوائم حتى صار له ، لارتفاعه ،
كالسروالة^(٧) . (ونظير هذا ما ذكر في كتاب الصيد : إذا اصطاد بكلب الكركي^(٨)
يحل ، وهذا نظير ذلك ، والله أعلم)^(٩) (١٠) .

-
- (١) البط : من الحيوانات المائية لها مواصفات خاصة ، تراجع في حياة الحيوان (١/١٨٠) ، الطيور المائية (٢١١) .
- (٢) الدجاجة : من الحيوانات التي تربي في المنازل ولا يتناسل إلا إذا كان مأواه نظيفاً . انظر : حياة الحيوان
(١/٤٥٨) ، الطيور المائية (٢٤) .
- (٣) الدواجن : دواجن البيت ، ما ألف البيوت من الطير والشاه وغيرهما . انظر : معجم مقاييس اللغة مادة
دجن (٣٥٧) ، المغرب (١/٢٨٢) ، حياة الحيوان (١/٤٥٣) .
- (٤) انظر : الجامع الصغير (١٥٢) ، الأصل (الكافي ٢/٣٧٥) ، شرح قاضي خان (٣/٥٤٨) ، الهداية
(٢/٤٤٣) ، تبين الحقائق (٢/٣٨٥) .
- (٥) انظر : المبسوط (٤/١٩٣) ، بدائع الصنائع (٢/٢٩٤) ، المسالك في المناسك (٢/٨٠٠) فتح القدير
(٣/٩٠) ، النهر الفائق (٢/٤٤٨) .
- (٦) ما بين القوسين لم يرد في (و) .
- (٧) انظر : الصحاح ، المحيط في اللغة ، لسان العرب ، مادة " سرل " .
- (٨) كذا رسم في (أ) و (ب) : "كلب الكركي" ، لكن في المبسوط (١١/٢٢٧) الكلب الكردي ومراجعة
حياة الحيوان (٢/٣٧١) وجدت أن الكركي هو طائر كبير معروف . والله أعلم .
- (٩) ما بين القوسين ورد في متن (ب) وألحق بالمتن في حاشية (أ) مصححاً ، ولم يرد في غيرهما . والله أعلم .
- (١٠) انظر أحكام الصيد بتوسع في المبسوط (١١/٢٢٧) ، تبين الحقائق (٧/١١١) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في امرأة^(١) تمتعت فاشتريت شاة فضحت بها . قال : لا تجزيها من المتعة^(٢) . (وهي من الخواص)^(٣) ووجهه أن دم المتعة واجب ، وكذلك الأضحى^(٤) ، وهما غيران ، فإذا نوت أحدهما لم يجز عن الآخر^(٥) .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في الرجل يطوف لعمرته على غير وضوء ، ويسعى على غير وضوء ، ويقصر ، وهو بمكة . قال : يعيد الطواف ويسعى بين الصفا والمروة . وإن لم يعد حتى رجع فعليه دم ويجزيه^(٦) .

أما إعادة الطواف فلما سبق^(٧) . وأما السعي فصحيح بغير الطهارة ؛ لأنه لا يتعلق بالبيت ، لكنه تابع للطواف ، فيجب أن يعيده تبعاً ، فإذا رجع قبل الإعادة صح التحلل بطواف معتبر ، فعليه أن يبعث دماً يراق في الحرم ، أدناه شاة ، كفارة لما

(١) خصت المرأة وإن كان حكم الرجل كذلك ، لأنها واقعة امرأة سألت أبا حنيفة ، فأجابها ، فحفظها أبو يوسف ، فأوردها كذلك ، وكذلك محمد . انظر : تبين الحقائق (٣٥٢/٢) ، النهر الفائق (٣١٦/٢) .

(٢) انظر : الجامع الصغير (١٦٠) ، شرح قاضي خان (٥٨٠/٢) ، الهداية (٣٩١/٢) .

(٣) ما بين القوسين لم يرد في (ج) .

(٤) الأضحى : اسم لما يضحي به أي يذبح في يوم الأضحى ، وجمعه أضاحي .

شرعاً : عبارة عن ذبح حيوان مخصوص في وقت مخصوص - يوم الأضحى - عند وجود سببها وشرائطها . انظر : المغرب مادة ضحا (٥/٢) ، البناية (٣/١٢) ، أنيس الفقهاء (٢٧٨) .

(٥) انظر : شرح العتابي (٣٥/ب) ، تبين الحقائق (٣٥١/٢) ، رمز الحقائق (١٠٠/١) ، البحر الرائق (٦٤٨/٢) ، النهر الفائق (٣١٥/٢) ، البحر الرائق (٦٤٨/٢) .

(٦) انظر : الجامع الصغير (١٦٢) ، الهداية (٤١٧/٢) ، تبين الحقائق (٣٧١/٢) ، فتح القدير (٥٧/٣) ، الفتاوى الهندية (٣٩٠/٢) .

(٧) انظر : (ص ٣٦٠) من هذا البحث .

صنع ، وليس عليه للسعي شيء ، ولا تُجعل إراقة الدم كإعادة الطواف ؛ (لأن إعادة تجعل المؤدّي من وجه^(١) كأن لم يكن ، فيبقى السعي من وجهه قبل الطواف)^(٢) .

فأما الدم فإنما شرع كفّارة له ، فيزول به (ذلك)^(٣) ، مع قراره في محله ، فيبقى السعي مؤدّي بعد طواف كامل^(٤) .

مسألة :

[أ/ ٩٥ - ب]

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - / يُهَلُّ بالحج في رمضان ، فيطوف ويسعى في رمضان . قال : لا يجزيه ذلك السعي عن سعي يوم النحر ؛ لأن الحج مؤقت بأشهر الحج^(٥) ؛ قال الله تعالى : M ! " #^(٦) وإنما يصح عندنا تقديم الإحرام على وقت الحج لأنه شرط ، وليس من أفعال الحج^(٧) ، فأما أفعال الحج فلا يصح إلا في وقت الحج . والطواف الأول ، - وهو طواف التحية - زائد ليس من أصل الحج .

أهل للحج في
رمضان وطاف
وسعى في رمضان

فأما السعي فمن الواجبات ، وموضعه في الأصل بعد طواف الزيارة يوم النحر ، وإنما قُدِّم للقادمين ، فإذا أدّاه في رمضان (لم)^(٨) يعتبر في حكم^(٩) الحج ،

(١) كلمة "من وجه" لم ترد في (د) و (ز) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٤) انظر : شرح قاضي خان (٥٨٨/٢) ، المحيط البرهاني (٤٥٤/٣) ، البناء (٣٦١/٤) ، النهر الفائق

(٥٨٥/٢) ، النافع الكبير (١٦٢) .

(٥) انظر : الجامع الصغير (١٦٢) ، شرح الصدر الشهيد (٢٢٩) ، شرح العتابي (٣٢/أ) ، شرح قاضي

خان (٥٨٨/٢) .

(٦) سورة البقرة آية (١٩٧) .

(٧) انظر : مختلف الرواية (٧٦٩/٢) ، المحيط البرهاني (٤٤٧/٣) ، تبين الحقائق (٣٤٨/٢) ، الكافي

لننسي (١٤٠/أ) .

(٨) حرف لم ساقط من (هـ) .

(٩) في (و) : "أشهر" بدل "حكم" .

فكان عليه أدائه في موضعه الأصلي ، وذلك بعد طواف الزيارة يوم النحر^(١) (وهذه من الخواص)^(٢) . والله أعلم .

مسألة :

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمهم الله - في الرجل يشتري الجارية المحرمة ، وقد كان مولاهما أذن لها في الإحرام .
قال : للمشتري أن يحللها ويجمعها^(٣) ، وفي بعض النسخ : أو^(٤) يجمعها^(٥) .
وفي كتاب المناسك : قال : للمشتري أن يحللها^(٦) ، ولم يزد على ذلك^(٧) .
فإن كانت الرواية : ويجمعها ، فهذه مثل تلك الرواية^(٨) ، يريد (به)^(٩) أن يحللها بغير واقعة ، لكنه إذا حللها بمس أو قص شعر أو قلم ظفر ، واقعها من بعد ، ولو لم يُحمل على (هذا)^(١٠) لصار الجميع لغوا^(١١) .

(١) انظر : الأسرار (٥٤) ، شرح الصدر الشهيد (٢٢٩) ، شرح قاضي خان (٥٨٨/٢) ، الفوائد الظهيرية (٦٨/أ) .

(٢) ما بين القوسين لم يرد في (ج ، و) .

(٣) انظر : الجامع الصغير (١٦٨) ، الأصل (الكافي ٢ / ٤٢٨) ، بداية المبتدى (٥٧) ، المبسوط (١٦١/٤) ، الهداية (٥٠١/٢) ، الينايع (٦٥٢/٢) .

(٤) في (ج) : "أن" بدل "أو" .

(٥) قال الإنزاري "وفي بعض نسخ الجامع الصغير أو يجمعها" . انظر : بداية المبتدى (٥٧) حاشية اللكنوي (٥٠١/٢) .

(٦) وقع في متن (ب) : يجمعها بدل "يحللها" ، وكذلك صوّب في حاشية (أ) أيضاً ، لكن ليس عليه علامة التصحيح ، والسباق يؤيد المثبت ، وما في كتاب المناسك من الأصل يؤيد ذلك ، والله أعلم .

(٧) الأصل (الكافي ٢ / ٤٢٨) .

(٨) زيد هنا في (د) ، (ز) : "فإن كانت الرواية : أو يجمعها ، فهي مثل تلك الرواية يريد به أن يحللها ولم يزد" .

(٩) ما بين القوسين لم يرد في غير (ج) و (د) ، (ز) .

(١٠) ما بين القوسين لم يرد في غير (أ) و (ب) .

(١١) اللغو : لغا الشيء يلغو لغواً من باب قال ، بطل ، ولغا الرجل تكلم باللغو وهو أخلاط الكلام ، أي الباطل من الكلام . انظر : المغرب مادة لغا (٢٤٦/٢) ، مختار الصحاح (٢٩١) ، المصباح المنير (٣٣٠) .

وإن كانت الرواية : أو يجامعها ، دلّ ذلك على أن له أن يحللها بالمواقعة .
لكن يحتمل أن يكون هذا شكاً من أبي يوسف في الرواية^(١) .

واختلف فيه مشايخنا - رحمة الله عليهم - ، فكره بعضهم التحلل بالمواقعة
تعظيماً لأمر الحج^(٢) .

وقال بعضهم : (لا بأس به ؛ لأن)^(٣) المواقعة لا تخلو عن تقديم مسّ يقع به
التحلل ، فيصحبها بعد التحليل^(٤) . ومثاله النكاح^(٥) الموقوف على إجازة الرجل أنه
يجيزه بلسانه ، فإن ابتغى الاحتراز عن طلاق^(٦) فأجازه بالفعل ، فينبغي أن يجيزه
بتسليم مهر^(٧) (٨) ، فأما بالمواقعة ، فلا ، والله أعلم .

وإنما كان للمشتري أن يحللها لأن البائع أذن لها ، فكان التحليل منه خُلُفاً في
الميعاد ، فأما المشتري فلم يأذن لها^(٩) ، فلا يكون التحليل منه خُلُفاً ، فليس به بأس .
والله الهادي والموفق^(١٠) (١١) .

-
- (١) انظر : البناية (٤٩٩/٤) ، حاشية اللكنوي (٥٠١/٢) .
(٢) في غير (و) "لأمرها" والمثبت من (و) وهو موافق لما في الهداية (٥٠١/٢) ، والله أعلم .
(٣) ما بين القوسين لم يرد إلا في (و) .
(٤) خالف الإمام زفر الأئمة الثلاثة ، إذ قال : ليس له أن يحللها ، ولكن يردّها بالعيب . انظر : مختلف
الرواية (٧٥٢/٢) ، الهداية (٥٠٢/٢) ، الفتاوى التاتارخانية (٤٢١/٢) ، النهر الفائق (٥٧٣/٢) ، النافع
الكبير (٧٦٨) .
(٥) النكاح : عقد موضوع للملك المتعة ، أي حل استمتاع الرجل بالمرأة . انظر : البناية (٣/٥) ، أنيس
الفهقاء (١٤٥) .
(٦) الطلاق : رفع قيد النكاح من أهله في محله ، انظر : البناية (٢٨٠/٥) ، أنيس الفقهاء (١٥٥) .
(٧) في (د) : منهم بدل (مهر) .
(٨) المهر : هو الصداق ، وهو اسم لمال يسمى في عقد النكاح . انظر البناية (١٣٠/٥) .
(٩) في غير (أ) و (ب) : فيه بدل "لها" .
(١٠) في (ب) و (ج) و (د) و (ز) : والله أعلم . والمثبت من (أ) .
(١١) انظر : بدائع الصنائع (٢٧٢/٢) ، المبسوط (١٦١/٤) ، البحر الرائق (١٣٤/٣) ، النهر الفائق
(٥٧٣/٢) .

الفرمانه
حاجه خانم

(١) فهرس الآيات القرآنية

| الآية | السورة | رقم الآية | الصفحة |
|--|----------|-----------|--------|
| Lg f e d cM | الكهف | ٣٠ | ١٢٩ |
| L _ ^] \ [Z M | النساء | ٣ | ١٤٠ |
| L n m l k j M | التوبة | ١٠٣ | ١٩١ |
| M فَكْفَرْتُ بِهِ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ L | المائدة | ٨٩ | ٢٣٢ |
| L x w v M | المجادلة | ٤ | ٢٣٢ |
| L v u M | التوبة | ٦٠ | ٢٦٥ |
| u t s r q M { z y x w v } ~ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ L | التوبة | ٦٠ | ٢٦٩ |
| + *) (' & % \$ # " M L , | البقرة | ١٠٦ | ٢٧٤ |
| M أَوْ مَسْكِينًا إِذَا مَتَّيَ L | البلد | ١٦ | ٢٩٣ |
| L i h g f e d c M | الكهف | ٧٩ | ٢٩٤ |
| L > = < ; : M | البقرة | ٢٧١ | ٢٩٧ |
| X W V U T S R Q P M L [Z Y | البقرة | ١٨٧ | ٣٠٨ |
| L z y x w v u M | البقرة | ١٢٤ | ٣١٢ |
| L + *) (' & % \$ # " M | النساء | ١٤٨ | ٣١٥ |

| الآية | السورة | رقم الآية | الصفحة |
|--|---------|-----------|--------|
| L o n m l k j i h M | البينة | ٥ | ٣٤٥ |
| L . - , + *) M | التوبة | ٧ | ٣٥٤ |
| M وَلَيَطَوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ L | الحج | ٢٩ | ٣٦٠ |
| M وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ L | البقرة | ١٩٦ | ٣٦٩ |
| L A @ ? > = M | الفتح | ٢٥ | ٣٧٢ |
| M وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ L μ | البقرة | ١٩٦ | ٣٧٣ |
| L I H G F E D C B A M | يونس | ٢٢ | ٣٧٩ |
| M ذَلِكَ لِمَنْ ؤَ لَئِنْ لَمْ يَنْهَ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ لَذَلَّ الْأَعْزَامُ L | البقرة | ١٩٦ | ٣٩٢ |
| L . - , + *) M | التوبة | ٧ | ٣٩٢ |
| M ۞ أَسْتَيْسِرَ مِنَ الْهَدْيِ L | البقرة | ١٩٦ | ٤٠٥ |
| M فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ L | الحج | ٣٦ | ٤٠٥ |
| M فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا L | الحج | ٣٦ | ٤٠٦ |
| M ۞ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ L | المائدة | ٩٥ | ٤١٦ |
| M يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا L | المائدة | ٩٥ | ٤٢١ |
| M أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا L | المائدة | ٩٥ | ٤٢١ |
| M هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ L | المائدة | ٩٥ | ٤٢١ |
| L O / . - , + * M | المائدة | ٩٦ | ٤٢١ |
| M وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ L | البقرة | ١٩٦ | ٤٤١ |
| M حَتَّىٰ عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ | الأعراف | ٩٥ | ٤٤٦ |

| الآية | السورة | رقم الآية | الصفحة |
|---|---------|-----------|--------|
| وَالسَّرَّاءُ ل | | | |
| M وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا ل | النساء | ١٠٠ | ٤٥٢ |
| M فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ ل | البقرة | ١٩٦ | ٤٥٣ |
| M وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ل | المائدة | ٢ | ٤٦٠ |
| M يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ل | المائدة | ٩٥ | ٤٦٠ |
| M كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ ءَازَى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ ل | البقرة | ١٩٦ | ٤٦٤ |
| M ! " # ل | البقرة | ١٩٧ | ٤٨٨ |

(٢) فهرس الأحاديث النبوية

| الصفحة | الحديث |
|--------|--|
| ٨ | اللهم فقهه في الدين |
| ٨ | من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين |
| ١٠ | إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث |
| ١٢٩ | الناس رجلان : عالم ومتعلم |
| ١٨٠ | نسخت الزكاة كل صدقة |
| ١٨١ | فيما سقت السماء العشر |
| ١٨٧ | ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة |
| ١٩٦ | ليس في الخضروات صدقة |
| ١٩٧ | أنه كان يأخذ العشر من الخضر ومن كل عشر باقان باقة |
| ٢١٢ | في خمس من الإبل شاة |
| ٢١٩ | وفي الركاز الخمس |
| ٢٢٩ | أد عشرها |
| ٢٣٣ | خذها من أغنياءهم وردّها في فقرائهم |
| ٢٣٨ | أدوا عن كل حر وعبد نصف صاع من برّاً وصاعاً من تمرّاً وصاعاً من.. |
| ٢٤٥ | لك أجران : أجر الصلة وأجر الصدقة |
| ٢٦١ | خذ من كل حالم دينار أو عدله معافى |
| ٢٦٦ | أنه بعث علياً مصداً على اليمن وفرض له |
| ٢٦٧ | إنّ الصدقة لا تُحلّ لمحمد ولا لآل محمد وإنّ مولى القوم بينهم |
| ٢٦٧ | لا تُحلّ لكما الصدقة ، ولا غسالة الناس |
| ٢٧٢ | من سأل الناس عن ظهر غنيّ فإنما يستكثرو من حمر جهنم |
| ٢٧٣ | لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرّة سوي |
| ٢٧٣ | لا تُحلّ الصدقة لمن ملك أوقية فصاعداً |

| الصفحة | الحديث |
|--------|--|
| ٢٧٣ | من سأل الناس وعنده ما يغنيه فقد سأل إلخافاً |
| ٢٧٤ | من يضمن لي خصلة أضمن له الجنة ؟ فقال ثوبان : أنا يا رسول الله... |
| ٢٧٦ | أغنوهم عن المسألة في مثل هذا اليوم |
| ٢٨٦ | مولى القوم من أنفسهم |
| ٢٩٤ | إنما أعطيتهم خشية أن يكبههم الله على وجوههم في نار جهنم |
| ٣٠٠ | من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم |
| ٣٠٣ | أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكثر الصوم فيه ... |
| ٣٠٣ | لا يصام اليوم الذي يشك فيه من رمضان إلا تطوعاً |
| ٣٠٣ | لا تقدموا رمضان بصوم يوم .. |
| ٣٠٥ | أصبحوا يوم الشك متلومين |
| ٣٠٨ | لا صيام لمن لم يعزم الصيام من الليل |
| ٣٠٨ | إن النبي صلى الله عليه وسلم جوز صوم عاشوراء .. |
| ٣٠٨ | أن إعرابياً شهد بهلال رمضان فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم.. |
| ٣١٠ | من اكتحل بالإثمد يوم عاشوراء لم ترمد عيناه أبداً |
| ٣١٠ | خرج يوم عاشوراء من بيت أم سلمة وعيناه مملوءتان كحلاً |
| ٣١١ | طيب الرجال ريح لا لون له ، وطيب النساء لون لا ريح له |
| ٣١٢ | السواك مطهرة للفم مرضاة للرب |
| ٣١٣ | نظفوا أفواهكم بالسواك فإنها طرق القرآن |
| ٣١٣ | قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم بين سحري ونحري |
| ٣١٣ | الصلاة وما ملكت أيمانكم |
| ٣١٣ | صلاة بسواك تعدل سبعين صلاة بغير سواك |
| ٣١٤ | إنه نهي الصائم عن السواك بالعشي |
| ٣١٤ | الصوم لي وأنا أجزي به ولخلف فم الصائم .. |

| الصفحة | الحديث |
|--------|--|
| ٣١٥ | خير خلال الصائم السواك |
| ٣٢٦ | يَم على صومك (أو أتم صومك) فإنما أطعمك الله وسقاك |
| ٣٢٧ | أفطر الحاجم والمحجوم |
| ٣٢٧ | الغيبة تفطر الصائم |
| ٣٣٣ | ألا لا تصوموا في هذه الأيام فإنها أيام أكل وشرب |
| ٣٣٨ | من أفطر في رمضان متعمداً فعليه ما على المظاهر |
| ٣٤٠ | من فاء فلا قضاء عليه |
| ٣٤٥ | الأعمال بالنيات |
| ٣٤٧ | ليس من البر الصيام في السفر |
| ٣٥٣ | لا يحل دخول مكة بغير إحرام |
| ٣٥٣ | إنما أحلت لي ساعة من نهار ثم عادت حراماً إلى يوم القيامة |
| ٣٥٧ | فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصلي في الحطيم |
| ٣٦١ | ألا لا يطوفن بهذا البيت مشرك ولا عريان |
| ٣٦١ | الطواف صلاة إلا أن الله تعالى أباح فيه الكلام |
| ٣٦٤ | أفعل ولا حرج |
| ٣٧٠ | الزكام أمان من الجذام |
| ٣٧٠ | من سبق العاطس بالحمد أمن من الشوص واللوص والعلوص |
| ٣٧١ | من كسر أو عرج فقد حل وعليه الحج من قابل |
| ٣٧١ | ابعثوا عنه بهدي واجعلوا له يوم أمانة فإذا ذبح فقد حل |
| ٣٧٥ | بأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه حصروا بالحديبية |
| ٣٧٨ | أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم محرم بالقاحاة |
| ٣٨٧ | أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المشرق العقيق |
| ٣٨٩ | دخل الرسول صلى الله عليه وسلم في حج الوداع معتمراً |

| الصفحة | الحديث |
|--------|---|
| ٣٨٩ | أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عائشة رضي الله عنها بالعمرة |
| ٣٨٤ | من فاته عرفة بليل فقد فاته الحج |
| ٣٨٧ | هن لأهلن ولمن مر بهن من غير أهلهن عن أداه الحج والعمرة |
| ٣٨٧ | إن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل العراق ذات عرق |
| ٤٠٢ | ما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فينا خطيباً إلا حثنا على الصدقة |
| ٤٠٦ | إذا كان يوم الجمعة وقفت الملائكة على باب المسجد |
| ٤١٢ | من حج ماشياً كُتِبَ له بكل خطوة حسنة من حسنات الحرم |
| ٤١٢ | إنَّ الله غني مرها فلتركب ولتذبح لركوبها شاة |
| ٤١٨ | الضبيع صيدٌ وفيه شاةٌ إذا قتله المحرم |
| ٤٢٢ | ثم الذي يليه كالمهدي عناقاً |
| ٤٢٧ | هل أشرتم ؟ هل إعنتم ؟ فقالوا : لا . فأحل لهم تناوله |
| ٤٣٠ | أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُضحى بكبشين أحدهما عن نفسه |
| ٤٣٣ | قرصت نملة نبياً من الأنبياء فأمر بقرية النمل فأحرقت |
| ٤٣٣ | وقف علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأسه يتهافُ قملاً |
| ٤٣٤ | لا تذبحوا إلا مُسنة |
| ٤٣٥ | أن النبي صلى الله عليه وسلم جَوَزَ التضحية بالجدع من الضأن |
| ٤٣٥ | يجزئك ولا يُجزى أحداً بعدك |
| ٤٤٤ | عشر من فطرتي وفطرة إبراهيم خليل الرحمن صلوات الله عليه |
| ٤٤٤ | جزوا الشوارب واعفوا الحي |
| ٤٤٤ | أحفوا الشارب |
| ٤٤٥ | أن رجلاً طویل الشارب أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخذ النبي.... |
| ٤٤٦ | وصف الرسول صلى الله عليه وسلم أنه كان كثر اللحية |
| ٤٥٢ | كل عمل ابن آدم ينقطع بموته إلا ثلاث ولد صالح ... |

| الصفحة | الحديث |
|--------|--|
| ٤٥٧ | صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون |
| ٤٥٩ | خمس فواسق لا جناح على من قتلهن في الحل والحرم الفأرة والحية .. |
| ٤٥٩ | السبع العادي |
| ٤٦٠ | اللهم سلط عليه كلباً من كلابك |
| ٤٦١ | الضبع صيد وفيه شاة إذا صاده المحرم |
| ٤٦٣ | لا ينفر صيدها |
| ٤٦٥ | دخلت العمرة في الحجة |
| ٤٦٧ | لا يختلي خلالها ولا يعضد شجرها ولا ينفر صيدها |
| ٤٧٢ | فلولا أني سقتُ الهدي لفعلت مثل الذي أمرتكم |
| ٤٨٢ | أن النبي صلى الله عليه وسلم أفرد بالحج عام حجة الوداع |
| ٤٨٣ | أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بينهما في حجة الوداع |
| ٤٨٣ | لولا أني سقتُ الهدي لحللت |
| ٤٨٣ | فأعمرها من التنعيم |
| ٤٨٤ | يطوف طوافاً واحداً ويسعى سعياً واحداً |
| ٤٨٤ | طوافك بالبيت لحجتك يجزيك لعمرتك |

(٣) فهرس الآثار والأقوال

| الآثار | الصفحة |
|---|--------|
| أنه أخذ الخمس من العنبر | ٢٢٧ |
| هو شيء سره البحر | ٢٢٨ |
| أنه كان يأخذ من العسل العشر من كل عشرة قرب قربة | ٢٣٠ |
| ولو هم بيعها وخذوا نصف العشر من أثمانهما | ٢٤٨ |
| يؤخذ منه ما يأخذون منا . قال : فإن أعياكم فالعشر | ٢٥٢ |
| تمت العمرة السنة كلها إلا خمسة أيام يوم عرفة ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق | ٤٥٥ |

(٤) فهرس الأعلام

| الصفحة | العلماء |
|--------|---|
| ١٢ | الحافظ = أبو عثمان عمر بن بحر بن محبوب |
| ١٩ | محمد بن الحسن الشيباني |
| ٢٣ | أبو يوسف = يعقوب بن إبراهيم بن حبيب |
| ٢٣ | الثوري = سفيان بن سعيد بن مسروق |
| ٢٣ | الكسائي = علي بن حمزة |
| ٢٤ | الأوزاعي = عبد الله بن عمرو بن محمد |
| ٢٤ | سفيان بن عيينة أبو محمد |
| ٢٤ | عبد الله بن المبارك |
| ٢٦ | عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج |
| ٢٦ | مسعر بن كدام الهلالي |
| ٢٦ | عمر بن ذر بن عبد الله بن زرارة |
| ٢٧ | مالك بن مغول بن عاصم |
| ٢٧ | داود بن نصير الطائي |
| ٢٨ | موسى بن سليمان الجوزجاني |
| ٢٨ | إبراهيم بن رستم المروزي |
| ٢٨ | معلّى بن منصور الرازي |
| ٢٩ | أبو حفص بن حفص = أبو حفص الكبير |
| ٢٩ | أسد بن الفرات بن سنان الحراي |
| ٢٩ | عيسى بن أبان بن صدقة |
| ٢٩ | هشام بن عبيد الله الرازي |
| ٢٩ | علي بن معبد بن شداد العبدي |
| ٣٠ | محمد بن سماعة بن عبيد الله بن هلال التميم |

| الصفحة | العالم |
|--------|---|
| ٣٢ | زفر بن الهذيل بن قيس العنبري |
| ٣٢ | الحسن بن زياد اللؤلؤي |
| ٣٤ | محمد بن أحمد بن سهل السرخسي |
| ٣٥ | محمد بن أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين |
| ٣٧ | العتابي = أحمد بن محمد بن عمر |
| ٣٨ | أبو جعفر = هارون بن محمد المهدي العباسي |
| ٣٩ | الحاكم الشهيد = محمد بن محمد بن أحمد المروزي |
| ٤٣ | الكساني = سليمان بن شعيب بن سليمان |
| ٤٦ | سيويه = عمرو بن عثمان بن قنبر |
| ٤٧ | خليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي |
| ٥١ | أبو عبيد = القاسم بن سلام |
| ٥٤ | أحمد بن إسحاق بن المقتدر العباسي |
| ٥٥ | القائم بأمر الله = عبد الله بن القادر بالله العباسي |
| ٥٥ | المقتدي بأمر الله = عبد الله بن محمد بن القائم بأمر الله العباسي |
| ٥٧ | بهاء الدولة بن بويه = شرف الدولة بن عضد الدولة بن بويه |
| ٥٧ | سلطان الدولة = فناخسرو بن الملك بهاء الدولة البويهية |
| ٥٧ | مشرف الدولة = أبو علي بن بهاء الدولة البويهية |
| ٥٧ | جلال الدولة بن بهاء الدولة فيروز بن عضد الدولة البويهية |
| ٥٨ | عماد الدولة ، السلطان أبو كاليجار = المرزبان بن سلطان الدولة البويهية |
| ٥٨ | أبو نصر خسرو = فيروز بن أبي كاليجار المرزبان البويهية |
| ٥٨ | البساسيري = أرسلان بن عبد الله المظفر |
| ٥٩ | طغرلبك = محمد بن ميكائيل بن سلجوق السلجوقي |

| الصفحة | العالم |
|--------|--|
| ٥٩ | المستنصر بالله = معد بن الحاكم بن العزيز العبيدي الفاطمي |
| ٦٠ | يعين الدولة = محمود بن سبكتكين |
| ٦١ | مسعود بن سبكتكين |
| ٦١ | محمد بن محمود بن سبكتكين |
| ٦٢ | مودود بن مسعود بن محمود بن سبكتكين |
| ٦٢ | عبد الرشيد بن محمود بن سبكتكين |
| ٦٢ | فرخ زاد بن مسعود بن محمود بن سبكتكين |
| ٦٢ | إبراهيم بن مسعود بن محمود بن سبكتكين |
| ٦٣ | سليمان بن داود جفري بك بن ميكائيل السلجوقي |
| ٦٣ | عضد الدولة ألب أرسلان = محمد بن داود السلجوقي |
| ٦٣ | جلال الدولة أبو الفتح = ملكشاه بن أبي شجاع السلجوقي |
| ٦٦ | محمد بن علي بن خلف بن الصيرفي |
| ٧٣ | أبو شجاع فناخسرو بن ركن الدولة الحسن بن بويه |
| ٧٧ | هبة الله بن سلامة الضرير |
| ٧٨ | الحاكم بأمر الله أبو علي المنصور بن عبد العزيز الفاطمي العبيدي |
| ٧٨ | محمد بن منصور أبو سعد المستوفي الخوارزمي |
| ٧٩ | نظام الملك = الحسن بن علي بن إسحاق |
| ٧٩ | أبو إسحاق الشيرازي = إبراهيم بن علي بن يوسف |
| ٧٩ | الأمير ختلع أمير الحاج |
| ٨٠ | إبراهيم بن محمد الإسفرائيني |
| ٨٠ | أبو بكر بن فورك = محمد بن الحسن بن فورك |
| ٨١ | نوح الساماني = نوح بن منصور بن نوح |
| ٨١ | بهرام بن مافئة البويهية |

| الصفحة | العالم |
|--------|--|
| ٨٣ | الحسن بن حامد بن علي الوراق |
| ٨٣ | أبو بكر الخوارزمي = محمد بن موسى بن محمد أبو بكر الخوارزمي |
| ٨٤ | الحاكم النيسابوري = محمد بن عبد الله بن محمد ، أبو عبد الله بن اليسع النيسابوري |
| ٨٤ | أبو جعفر النسفي = محمد بن أحمد |
| ٨٤ | القفال المروزي = عبد الله بن أحمد أبو بكر |
| ٨٤ | أبو الحسين القدوري = أحمد بن محمد بن أحمد |
| ٨٥ | أبو زيد الدبوسي = عبد الله بن عمر بن عباس |
| ٨٨ | عبد الكريم البزدوي |
| ٨٩-١١٢ | الكنوي = محمد بن عبد الحي الهندي |
| ٨٩ | الكفوي = أيوب بن موسى الحسيني |
| ٨٩ | البزدوي = أحمد بن أبي اليسر |
| ٩١ | محمد بن الحسين بن عبد الكريم البزدوي النسفي |
| ٩٢ | محمد بن الحسين البزدوي = أبو اليسر |
| ٩٢ | أحمد بن محمد بن محمد صدر الأئمة أبو المعالي البزدوي |
| ٩٢ | الحسن بن علي بن محمد أبو ثابت البزدوي |
| ٩٤ | الحلوائي = عبد العزيز بن أحمد بن نصر البخاري |
| ٩٤ | الدربندي = الحسن بن محمد بن علي أبو الوليد البلخي |
| ٩٤ | الخنبي = عمر بن منصور بن أحمد بن خنب |
| ٩٥ | الطواوسي = أحمد بن محمد بن أحمد بن هاشم أبو بكر |
| ٩٧ | الزالي = محمد بن محمد بن الحسن أبو جعفر البلخي |
| ٩٧ | النسفي = عمر بن محمد بن أحمد أبو حفص نجم الدين |
| ٩٨ | البخاري = عبد العزيز بن أحمد بن محمد |

| الصفحة | العلماء |
|--------|---|
| ٩٨ | علاء الدين السمرقندي = محمد بن أحمد بن أبي أحمد |
| ٩٨ | الكاساني = أبو بكر بن مسعود بن أحمد علاء الدين |
| ٩٩ | أبو المعالي = محمد بن نصر بن منصور العامري |
| ٩٩ | زياد بن إلياس أبو المعالي |
| ١٠٨ | إمام الحرمين = عبد الملك عبد الله بن يوسف |
| ١٠٨ | ابن خلدون = عبد الرحمن بن محمد بن محمد |
| ١١٠ | النسفي = عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل |
| ١١١ | الذهبي = محمد بن أحمد بن عثمان التركماني |
| ١١١ | السمعاني = عبد الكريم بن محمد بن منصور |
| ١١١ | عبد القادر بن محمد بن محمد بن أبي الوفاء |
| ١١٢ | الزركلي = خير الدين بن محمود بن محمد |
| ١١٢ | عمر بن رضا كحالة |
| ١١٩ | الكردي = عبد الغفور بن لقمان بن محمد |
| ١١٩ | الصدر الشهيد = عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازد البخاري |
| ١٢٠ | حاجي خليفة = مصطفى بن عبد الله بن محمد القسطنطيني |
| ١٢١ | أبو طاهر الدباسي = محمد بن محمد بن سفيان |
| ١٢٢ | الطحاوي = أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر |
| ١٢٢ | السمرقندي = أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد |
| ١٢٣ | الإسبيجاني = أحمد بن منصور |
| ١٢٤ | أحمد بن محمد بن عمر العتاي البخاري |
| ١٢٤ | قاضي خان = الحسن بن منصور بن محمد الأوزجندي |
| ١٢٤ | التمرتاشي = أحمد بن إسماعيل أبو العباس |
| ١٢٥ | المرغيناني = محمود بن أحمد بن عبد العزيز |

| الصفحة | العالم |
|--------|--|
| ١٢٥ | عبيد الله بن إبراهيم بن أحمد الحبوبي |
| ١٢٥ | عبيد الله بن الحسن بن دلال الكرخي |
| ١٢٦ | محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر الهندواني |
| ١٢٦ | النسفي = ميمون بن محمد بن محمد أبو المعين |
| ١٢٧ | مسعود بن أبي بكر بن الحسين الفراهي |
| ١٢٩ | أبو أمامة = صدي بن وهب بن عمرو الباهلي |
| ١٣٥ | أبو داود = سليمان بن الأشعث السجستاني |
| ١٤٤ | عبد الوهاب بن إبراهيم بن محمد أبو سليمان |
| ١٨٣ | أبو عبيدة = معمر بن المثنى التيمي |
| ١٨٣ | الأصمعي = عبد الملك بن قريب بن علي |
| ١٨٧ | أبو سعيد الخدري = سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري |
| ١٨٧ | جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن كعب بن سلمة الأنصاري |
| ١٩٣ | الحجاج بن يوسف بن أبي عقيل الثقفي |
| ١٩٧ | ابن عباس = عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي |
| ١٩٨ | معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عابد بن عدي بن كعب الأنصاري |
| ٢٠٢ | أسد بن عمرو بن عامر بن عبد الله بن عمرو بن عامر البجلي |
| ٢١٧ | بلال بن الحارث بن عاصم |
| ٢٢٩ | أبو سبارة = عامر بن هلال |
| ٢٣٨ | عبد الله بن ثعلبة بن صعير العذري |
| ٢٤٥ | زينب بنت عبد الله بن معاوية الثقفية |
| ٢٤٥ | عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي |

| الصفحة | العالم |
|--------|--|
| ٢٥٨ | داود بن كردوس = كردوس بن عباس الثعلبي |
| ٢٦٢ | حذيفة بن اليمان = حسيل ابن جابر العبسي |
| ٢٦٢ | عثمان بن حنيف بن واهب بن الحكيم الأنصاري |
| ٢٦٦ | الأرقم بن أبي الأرقم قرشي مخزومي |
| ٢٦٧ | نوفل بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي |
| ٢٦٧ | العباس بن عبد المطلب بن هاشم |
| ٢٦٧ | الفضل بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم |
| ٢٦٩ | عمار بن ياسر بن مالك بن كنانة بن مالك العنسي |
| ٢٧٢ | سهل بن الحنظلية = عمرو بن عدي الأوسي |
| ٢٧٧ | الحسن بن علي بن أبي طالب أبو محمد الهاشمي |
| ٢٧٨ | أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر |
| ٢٧٤ | ثوبان بن مجدل |
| ٢٧٨ | أنس بن مالك بن النضر الأنصاري |
| ٢٩٣ | يونس بن حبيب البصري |
| ٢٩٤ | عينة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري |
| ٢٩٥ | الأقرع بن حابس بن عقال بن محمد بن سفيان التيمي |
| ٢٩٥ | علقمة بن علاثة بن عوف بن الأحوص بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صمعة الكندي |
| ٢٩٥ | صفوان ابن أمية = أبو أمية صفوان بن أمية بن خلف بن وهب الجمحي |
| ٢٩٥ | عباس بن مرداس = العباس بن مرداس بن أبي عامر بن حارثة السلمي |
| ٢٩٥ | زيد الخيل بن المهلهل بن زيد بن منهب بن طي الطائي |
| ٣٠٢ | هو يحيى بن أكتم بن محمد بن قطن التيمي |

| الصفحة | العالم |
|--------|--|
| ٣٠٥ | أسد بن عمر |
| ٣١٨ | زفر بن الهذيل بن قيس العنبري |
| ٣١٨ | أبو عبد الله الثلجي = محمد بن شجاع الثلجي |
| ٣٢٠ | أبو منصور الماتريدي = محمد بن محمد بن محمود أبو المنصور الماتريدي |
| ٣٢٦ | الحسن بن زياد = أبو علي الحسن بن زياد اللؤلؤي |
| ٣٨٨ | الحارث بن عمرو بن الحارث بن إياس السهمي |
| ٤٠١ | عمران بن حصين بن عبيد بن خلف بن كعب بن عمرو الخزاعي |
| ٤١٢ | عقبة بن عامر بن عيسى بن عمرو الجهني |
| ٤٢٧ | أبو قتادة = الحارث بن ربيعي بن بلدمة بن خُناس بن عبيد بن سلمة الأنصاري |
| ٤٣٣ | كعب بن عجرة بن أمية بن عُدي بن خالد بن عمرو بن أسلم القضاعي |
| ٤٣٥ | أبو بُردة بن نيار البلوي = هاني بن عمرو |
| ٤٤٥ | المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود بن مالك بن قيس الثقفي |
| ٤٨٣ | عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق |

(٥) فهرس القبائل والطوائف

| الصفحة | المصطلح |
|--------|------------|
| ١٩ | الشييان |
| ٥٣ | البويهيون |
| ٥٣ | السلاجقة |
| ٥٣ | العباسيون |
| ٥٦ | الزيدية |
| ٦٠ | الغزنويون |
| ٦٦ | بنو خفاجة |
| ٦٨ | الروافض |
| ٧٣ | الصوفية |
| ٢٠٣ | الخوارج |
| ٢٠٧ | المجوس |
| ٢٣٠ | بنو سنيّة |
| ٢٥٣ | بنو تغلب |
| ٢٦٦ | الهاشمي |
| ٢٩١ | بنو المطلب |
| ٣٥٤ | بنو مدّج |
| ٤٤٢ | الأتراك |

(٦) فهرس الألفاظ الغريبة والمصطلحات المشروحة

| الصفحة | اللفظ |
|--------|----------------|
| ٤١ | الحديث المرفوع |
| ٤١ | الحديث الموقوف |
| ٤١ | الحديث المرسل |
| ٥٠ | الوقر |
| ٥٠ | الفتق |
| ٥٥ | السكة |
| ٥٦ | إقطاعات |
| ٦٤ | أقاليم |
| ٦٤ | شاة |
| ٦٦ | العيارون |
| ٧٢ | الوباء |
| ٧٢ | الرق |
| ٧٤ | القناطر |
| ٧٤ | المصانع |
| ٧٤ | المكوس |
| ٧٦ | الغيار |
| ١٠٨ | علم الجدل |
| ١٧٨ | الزكاة |
| ١٧٨ | العشر |
| ١٧٨ | الخطب |
| ١٧٨ | الغضب |
| ١٧٩ | الحشيش |

| اللفظ | الصفحة |
|----------------|--------|
| النسخ | ١٨٠ |
| الخراج | ١٨١ |
| السبب | ١٨١ |
| العشرية | ١٨١ |
| الجزية | ١٨٤ |
| المصر | ١٨٤ |
| الخمر | ١٨٥ |
| إحياء الأرض | ١٨٥ |
| عنوة | ١٨٥ |
| الدار | ١٨٦ |
| الغنم | ١٨٦ |
| النصاب | ١٨٧ |
| الحديث المشهور | ١٨٨ |
| العَرَبُ | ١٨٨ |
| الدالية | ١٨٨ |
| السانية | ١٨٨ |
| الواجب | ١٨٨ |
| أهلية الوجوب | ١٨٨ |
| المكاتب | ١٨٩ |
| الوقف | ١٨٩ |
| الشرط | ١٨٩ |
| الإحفاف | ١٨٩ |
| الإجماع | ١٨٩ |

| اللفظ | الصفحة |
|--------------|--------|
| العام | ١٩٠ |
| الخاص | ١٩٠ |
| المعارضة | ١٩١ |
| القياس | ١٩١ |
| الصدقة | ١٩١ |
| الدرهم | ١٩١ |
| البعير | ١٩٢ |
| الدستجة | ١٩٥ |
| البقل | ١٩٥ |
| الحفنة | ١٩٥ |
| الحنطة | ١٩٥ |
| المال | ١٩٧ |
| المؤن | ١٩٩ |
| النفقة | ١٩٩ |
| كدي الأثمار | ١٩٩ |
| العوض | ١٩٩ |
| الغصب | ١٩٩ |
| غرم | ٢٠٠ |
| النص | ٢٠٠ |
| الطرفاء | ٢٠١ |
| قوائم الخلاف | ٢٠١ |
| العاشر | ٢٠٣ |
| أهل البغي | ٢٠٤ |

| الصفحة | الفـظ |
|--------|---------------|
| ٢٠٤ | الولاية |
| ٢٠٥ | المصرف |
| ٢٠٥ | خطة |
| ٢٠٥ | البستان |
| ٢٠٨ | العلوفة |
| ٢٠٨ | السائمة |
| ٢٠٨ | البضاعة |
| ٢٠٩ | مضاربة |
| ٢٠٩ | الإذن |
| ٢٠٩ | الدين |
| ٢١١ | الحملان |
| ٢١١ | الفصلان |
| ٢١١ | العجاجيل |
| ٢١٢ | المهازيل |
| ٢١٤ | بنت مخاض |
| ٢١٥ | القيـر |
| ٢١٥ | النفط |
| ٢١٦ | أنزال الأراضي |
| ٢١٦ | معدن |
| ٢١٧ | أقطع |
| ٢١٨ | الكتر |
| ٢١٩ | الركاز |
| ٢١٩ | الحقيقة |

| الصفحة | الفـظ |
|--------|------------|
| ٢٢٠ | المجاز |
| ٢٢٢ | الاستعارة |
| ٢٢٣ | الجهاد |
| ٢٢٣ | البيع |
| ٢٢٣ | درة |
| ٢٢٥ | دار الحرب |
| ٢٢٥ | عقد الأمان |
| ٢٢٦ | الفيروزج |
| ٢٢٦ | اللؤلؤ |
| ٢٢٦ | العنبر |
| ٢٢٦ | الحلية |
| ٢٢٦ | التيمم |
| ٢٢٨ | دسره |
| ٢٢٨ | النحل |
| ٢٢٩ | دود القز |
| ٢٣١ | زكاة الفطر |
| ٢٣٣ | المقيد |
| ٢٣٣ | المطلق |
| ٢٣٣ | الكفر |
| ٢٣٣ | اليمين |
| ٢٣٤ | البراءة |
| ٢٣٥ | الضمان |
| ٢٣٦ | النفل |

| اللفظ | الصفحة |
|------------|--------|
| الفريضة | ٢٣٦ |
| السويق | ٢٣٧ |
| الهبة | ٢٤١ |
| الوصية | ٢٤١ |
| ملك بنكاح | ٢٤١ |
| الخلع | ٢٤١ |
| صلح عن قود | ٢٤١ |
| الوضوء | ٢٤٢ |
| الصلاة | ٢٤٢ |
| دينار | ٢٤٢ |
| المكاتب | ٢٤٣ |
| الشهادة | ٢٤٥ |
| شرط التعدي | ٢٤٨ |
| اصطلمته | ٢٤٩ |
| المس | ٢٥٠ |
| الخلوة | ٢٥٠ |
| المهر | ٢٥٠ |
| العدة | ٢٥٠ |
| النوم | ٢٥١ |
| الحدث | ٢٥١ |
| الحربي | ٢٥١ |
| أعياكم | ٢٥٢ |
| الأكنة | ٢٥٢ |

| الصفحة | الفـظ |
|--------|-------------|
| ٢٥٢ | المفازة |
| ٢٥٣ | رفقة |
| ٢٥٣ | الأمان |
| ٢٥٤ | المجازاة |
| ٢٥٥ | الجواري |
| ٢٥٥ | الاستيلاء |
| ٢٥٦ | السي |
| ٢٦٠ | معسراً |
| ٢٦١ | الحالم |
| ٢٦١ | العمل |
| ٢٦١ | معافر |
| ٢٦٣ | الزمن |
| ٢٦٨ | الأجر |
| ٢٦٨ | الشبهة |
| ٢٦٨ | المولى |
| ٢٦٩ | القيئ |
| ٢٧٠ | الجِراب |
| ٢٧٠ | دار الإسلام |
| ٢٧١ | العِصمة |
| ٢٧٣ | إلحافاً |
| ٢٧٥ | المانع |
| ٢٧٥ | البطلان |
| ٢٧٦ | فلوساً |

| الصفحة | الفـظ |
|--------|----------------|
| ٢٨٢ | الشفعة |
| ٢٨٣ | الجريب |
| ٢٨٣ | المحاقل |
| ٢٨٣ | قفيز |
| ٢٨٣ | الكرم |
| ٢٨٤ | الرطبة |
| ٢٨٤ | كسرى |
| ٢٨٥ | الزعفران |
| ٢٨٧ | جحد |
| ٢٨٨ | الدين |
| ٢٨٨ | آبق العبد |
| ٢٨٨ | العبد الضال |
| ٢٨٩ | الضمار |
| ٢٨٩ | المفلس |
| ٢٩٠ | الخمس |
| ٢٩٠ | اليتامى |
| ٢٩١ | المؤلفة قلوبهم |
| ٢٩١ | العلة |
| ٢٩٤ | العارية |
| ٢٩٦ | الرقاب |
| ٢٩٦ | السبيل |
| ٢٩٩ | الصوم |
| ٢٩٩ | التطوع |

| اللفظ | الصفحة |
|------------------|--------|
| يوم الشك | ٣٠٠ |
| العزيمة | ٣٠٠ |
| التضجيع في النية | ٣٠٠ |
| المكروه | ٣٠١ |
| المكروه تنزيلاً | ٣٠١ |
| النهى | ٣٠٤ |
| التلوم | ٣٠٥ |
| الضحوة الكبرى | ٣٠٩ |
| الارتفاق | ٣١١ |
| الشعث | ٣١١ |
| الغداة | ٣١٢ |
| العشي | ٣١٢ |
| العلك | ٣١٤ |
| الحديث الغريب | ٣١٥ |
| الجنون | ٣١٧ |
| الإفاقة | ٣١٧ |
| الإغماء | ٣١٧ |
| النوم | ٣١٨ |
| الصبا | ٣١٩ |
| الخرج | ٣١٩ |
| درك | ٣٢١ |
| الشبهة | ٣٢١ |
| الأهلية | ٣٢٢ |

| الصفحة | الفـظ |
|--------|--------------|
| ٣٢٤ | النسيان |
| ٣٢٥ | الحجم |
| ٣٢٥ | التأويل |
| ٣٢٩ | اللمس |
| ٣٣٠ | المواقعة |
| ٣٣٠ | صهر |
| ٣٣٠ | الرجعة |
| ٣٣٠ | الاحتياط |
| ٣٣١ | التراخي |
| ٣٣٢ | يوم النحر |
| ٣٣٢ | أيام التشريق |
| ٣٣٢ | النذر |
| ٣٣٣ | البعال |
| ٣٣٥ | الوجوب |
| ٣٣٥ | الإيجاب |
| ٣٣٨ | الظهار |
| ٣٣٨ | المطلق |
| ٣٣٨ | المقيد |
| ٣٣٨ | السبب |
| ٣٣٩ | الأداء |
| ٣٤٠ | قيء |
| ٣٤٤ | الحمصَة |
| ٣٤٧ | العِلَّة |

| الصفحة | الفـظ |
|--------|------------|
| ٣٤٨ | التيّم |
| ٣٤٨ | جهدُهُ |
| ٣٤٩ | حرّث |
| ٣٥١ | الحج |
| ٣٥١ | الإحرام |
| ٣٥١ | الوقف |
| ٣٥٢ | العمرة |
| ٣٥٢ | الخطابون |
| ٣٥٣ | مغفر |
| ٣٥٤ | الرصد |
| ٣٥٤ | الآفاقي |
| ٣٥٥ | الاعتكاف |
| ٣٥٦ | الطواف |
| ٣٥٦ | السنة |
| ٣٥٦ | الفرض |
| ٣٥٧ | الحطيم |
| ٣٥٨ | خبر الواحد |
| ٣٥٨ | النكس |
| ٣٥٩ | الإفراد |
| ٣٥٩ | القران |
| ٣٥٩ | التمتع |
| ٣٦٣ | العزيمة |
| ٣٦٤ | سجود السهو |

| الصفحة | الفـظ |
|--------|--------------|
| ٣٦٥ | الجزور |
| ٣٦٨ | الإحصار |
| ٣٧٠ | الجذام |
| ٣٧٠ | الشوص |
| ٣٧٠ | اللوص |
| ٣٧٠ | العلوص |
| ٣٧٢ | دلالة النص |
| ٣٧٢ | الرخصة |
| ٣٧٣ | الهدّي |
| ٣٧٥ | العقد |
| ٣٧٥ | البيع |
| ٣٧٥ | الإجارات |
| ٣٧٧ | الكاهل |
| ٣٧٧ | الأخدعان |
| ٣٧٨ | الشارب |
| ٣٧٨ | الإبط |
| ٣٧٩ | الإبهام |
| ٣٨٤ | الرفض |
| ٣٨٩ | الجناية |
| ٣٩٥ | النسك |
| ٣٩٨ | التقليد |
| ٣٩٨ | البدنة |
| ٣٩٩ | تجليل الدابة |

| الصفحة | الفـظ |
|--------|---------------------|
| ٣٩٩ | الإشعار |
| ٤٠٢ | المرتد |
| ٤٠٢ | الدّنان |
| ٤٠٢ | الزقاق |
| ٤٠٢ | الظروف |
| ٤٠٣ | سنام البعير والناقة |
| ٤٠٥ | الجزور |
| ٤٠٥ | صواف |
| ٤١٥ | الصيد |
| ٤١٧ | تعب |
| ٤١٧ | تهدر |
| ٤٢٠ | الدية |
| ٤٢٢ | الجدع |
| ٤٢٢ | الثني |
| ٤٣٦ | الارتفاق |
| ٤٣٧ | الشعث |
| ٤٣٧ | التفل |
| ٤٣٨ | الخيف |
| ٤٤١ | الوضوء |
| ٤٤٢ | القنازع |
| ٤٤٤ | البدعة |
| ٤٤٥ | الكرع |
| ٤٤٥ | المقراض |

| الصفحة | الفـظ |
|--------|---------|
| ٤٦١ | زبية |
| ٤٦٣ | عجماء |
| ٤٦٣ | جبار |
| ٤٦٣ | صائل |
| ٤٦٣ | المخصمة |
| ٤٧٧ | الإمام |
| ٤٨١ | الجبانة |
| ٤٨٦ | الدواجن |
| ٤٨٧ | الأضحية |
| ٤٨٨ | اللغو |
| ٤٩٠ | المهر |

(٧) فهرس الأماكن والبلدان

| الصفحة | المكان |
|--------|--------------------|
| ٢٠ | دمشق |
| ٢٠ | حريستا |
| ٢٠ | الجزيرة |
| ٢٠ | الشام |
| ٢٠ | واسط |
| ٢١ | العراق |
| ٢١ | الرملة |
| ٢١ | فلسطين |
| ٢٢ | الكوفة |
| ٢٥ | خراسان |
| ٤٢ | جرجان |
| ٤٢ | الرقعة |
| ٤٣ | كيسان |
| ٤٦ | البصرة |
| ٤٩ | الري |
| ٥٩ | مصر |
| ٦٠ | بلاد ما وراء النهر |
| ٦٠-٧٨ | مرو |
| ٦١ | نيسابور |
| ٦١-٧٩ | بلخ |
| ٧٧ | الكرخ |
| ٨١ | فيروزآباد |

| الصفحة | المكان |
|--------|-------------------|
| ٨٩ | نسف |
| ٩٠ | بخارى |
| ١٠٧ | سمرقند |
| ١٠٩ | كيس |
| ١٨٢ | أبين |
| ١٨٢ | العراق |
| ١٨٣ | جدة |
| ١٨٣ | حفرة أبي موسى |
| ١٨٤ | يبرين |
| ١٨٤ | منقطع السماوة |
| ١٨٦ | سيحون (سرداريا) |
| ١٨٦ | الفرات |
| ١٨٦ | دجلة |
| ١٩٣ | الحجاز |
| ٢١٧ | القبليّة |
| ٢١٨ | جلسيها |
| ٢٧٨ | سواد العراق |
| ٣٧٢ | الحديبية |
| ٣٧٣ | منى |
| ٣٧٨ | القحاة |
| ٣٨٦ | بستان بني عامر |
| ٣٨٦ | ذات عرق |
| ٣٨٦ | ذو الحليفة |

| الصفحة | المكان |
|--------|---------|
| ٣٨٧ | الجحفة |
| ٣٨٧ | يلملم |
| ٣٨٧ | نجد |
| ٣٨٧ | قرن |
| ٣٨٧ | العقيق |
| ٣٨٨ | التنعيم |
| ٣٨٣ | سرف |

(٨) فهرس الحيوان والطيور والحشرات

| الصفحة | الحيوان |
|--------|---------|
| ١٨٥ | خنزير |
| ٤١٦ | النعام |
| ٤١٦ | الضبع |
| ٤١٧ | الظبي |
| ٤١٧ | الأرنب |
| ٤١٧ | العناق |
| ٤١٧ | اليربوع |
| ٤١٧ | جَفْرَة |
| ٤٥٩ | الحية |
| ٤٥٩ | الغراب |
| ٤٥٩ | الحدأة |
| ٤٥٩ | الكلب |
| ٤٦٢ | البازي |
| ٤٦٢ | الصقر |
| ٤٦٢ | الشاهين |
| ٤٨٦ | البط |
| ٤٨٦ | الدجاجة |

(٩) فهرس أصول مسائل الجامع الصغير

| الصفحة | أصول المسائل |
|---------|---|
| ١٧٨ | وجوب العشر في كل ما أخرجته الأرض |
| ١٧٩ | شروط الزكاة عند الصاحبين |
| ١٨٢ | أقسام الأراضي العشرية |
| ١٨٥ | أقسام الأراضي الخراجية |
| ١٩٢ | تفسير الوسق |
| ١٩٣ | مقدار الصاع |
| ١٩٤ | إذا كان الخارج مما لا يدخل تحت الوسق |
| ١٩٥-١٩٦ | العشر واجب في كل خارج سواء بقي أو لا يبقى قل أو كثر |
| ١٩٦ | رأي الصاحبان |
| ١٩٩ | عدم رفع المؤن في العشر |
| ٢٠١ | وجوب العشر في كل ما تستتمي به الأرض |
| ٢٠١ | زكاة ما يوجد في الجبال |
| ٢٠٣ | إذا مر الرجل بمال على عاشر الخوارج |
| ٢٠٣ | في الخوارج يأخذون صدقة للإبل والبقر والغنم |
| ٢٠٦ | في الدار المسلم فجعلها بستاناً |
| ٢٠٧ | ليس على المجوسي في داره شيء |
| ٢٠٨ | إذا مر على العاشر بمائتي درهم بضاعة أو مضاربة |
| ٢٠٩ | في العبد المأذون إذا مر على العاشر |
| ٢١١ | حكم صغار السوائم أو زكاة في الحملان والفصلن والعجاجيل |
| ٢١٣ | صورة المسألة |
| ٢١٥ | زكاة القبر أو النفط |
| ٢١٦ | زكاة المعدن |

| الصفحة | أصول المسائل |
|--------|--|
| ٢١٩ | أدلة السادة الحنفية |
| ٢٢١ | حكم الركاز والمعدن يوجد في الدار |
| ٢٢٥ | المسلم يدخل دار الحرب بأمان فيجد ركازاً |
| ٢٢٦ | حكم زكاة الفيروز والؤلؤ والعنبر |
| ٢٢٥ | وجوب العشر في العسل |
| ٢٣١ | المقدار الواجب في الزكاة |
| ٢٣١ | صرف صدقة الفط للذمي |
| ٢٣٤ | فيمن يمر على العاشر بمال |
| ٢٣٧ | مقدار الواجب في زكاة الفطر |
| ٢٤٠ | نية التجارة معتبرة في الزكاة |
| ٢٤٠ | تعريف التجارة |
| ٢٤٣ | من لا يجوز دفع الزكاة إليهم |
| ٢٤٦ | إذا مر الذمي بالخمر والخنازير على العاشر |
| ٢٤٩ | في الرجل يعطل أرض الخراج |
| ٢٥١ | في المسلم أو الذمي أو الحربي يمر على العاشر بما يساوي نصاب |
| ٢٥٤ | إذا مر الذمي أو الحربي على العاشر بمال |
| ٢٥٧ | لا شيء في مال الصبي التغلبي دون المرأة |
| ٢٦٠ | مراتب الجزية |
| ٢٦٠ | تعريف المعتمل |
| ٢٦٢ | تفسير الطبقات أو مراتب الجزية |
| ٢٦٤ | إذا مر صبي أو امرأة من بني تغلب بمال على العاشر |
| ٢٦٤ | في أرض الصبي والمرأة كالتغليبيين |
| ٢٦٥ | مقدار ما يأخذ العامل من الزكاة |

| الصفحة | أصول المسائل |
|--------|---|
| ٢٦٥ | تعريف العاملون |
| ٢٧٠ | حربي مر على العاشر فعشر ثم مر عليه ثانياً |
| ٢٧٢ | لا تحل الزكاة لمن له مائتا درهم |
| ٢٧٤ | كراهية إعطاء ما قيمته نصاباً من الزكاة |
| ٢٧٦ | في الرجل يمر على عاشر بمائة درهم وأخبره أن له في المنزل مائة أخرى |
| ٢٧٧ | أرض العشر أو الخراج إذا انتقل الملك فيها |
| ٢٧٧ | إذا اشترى المسلم الأرض الخراجية |
| ٢٨٢ | في مقدار الخراج الذي يوظف على الأرض |
| ٢٨٥ | في خراج أرض الزعفران |
| ٢٨٦ | في مولى التغلي بوضع عليه الخراج |
| ٢٨٧ | لا زكاة في مال الضمار |
| ٢٩٠ | مصارف الخمس والصدقات |
| ٢٩٩ | صوم يوم الشك |
| ٣٠٧ | في الرجل ينوي الفطر يوم الشك |
| ٣١٠ | الحكم الفقهي لاكتحال الصائم ودهن شاربه |
| ٣١٢ | حكم السواك للصائم |
| ٣١٢ | كراهية العلك للصائم |
| ٣١٧ | في صوم من جن أو أغمي عليه في رمضان |
| ٣٢١ | في الغلام يبلغ في رمضان والنصراني يسلم |
| ٣٢٤ | أثر الشبهة في إسقاط الكفارة |
| ٣٢٨ | أثر جماع النائمة والمجنونة إذا كانتا صائمتين |
| ٣٢٩ | أثر النسيان في الصوم |

| الصفحة | أصول المسائل |
|--------|--|
| ٣٢٩ | ما يوجب القضاء دون الكفارة |
| ٣٣١ | في المسافر ينوي الفطر فيدخل المصر |
| ٣٣٢ | ما يوجه المرء على نفسه من الصوم نذراً أو يميناً |
| ٣٣٦ | حكم إذا نوى صوم يوم النحر ثم أفطر |
| ٣٣٧ | حكم من أتى بالمفطر متعمداً |
| ٣٤٠ | أثر القبيء في الصوم |
| ٣٤٣ | حكم أكل ما بين الأسنان |
| ٣٤٤ | في غياب نية الصوم والفطر في رمضان |
| ٣٤٦ | الفطر لمن خاف زيادة المرض |
| ٣٥١ | في الرجل يدخل مكة بغير إحرام |
| ٣٥٦ | إذا طاف طواف الواجب في جوف الحجر |
| ٣٦٠ | وجوب الدم في الطواف على غير طهارة |
| ٣٦٦ | إذا طاف القارن طوافين لعمره وحجة ثم سعى سعيين |
| ٣٦٨ | الإحصار في الحج والعمرة |
| ٣٧٧ | محرم حلق مواضع المحاجم |
| ٣٧٩ | الحكم فيما لو أمره رجلان أن يحج عنهما فأحرم بحجة ينوي عنهما جميعاً |
| ٣٨٢ | رجل أمر رجلاً أن يقرن عنه فالدم على الأمر أم المأمور |
| ٣٨٤ | تعريف الفوات |
| ٣٨٦ | كوفي أتى بستان بني عامر فأحرم منه بعمرة |
| ٣٩١ | في المكي يحرم بعمرة فيطوف لها شوطاً أو شوطين ثم يحرم بحجة |
| ٣٥٤ | المعتمر أو الحاج إذا حلق خارج الحرم |
| ٣٩٦ | إذا أحرم بالحج فلما كان يوم النحر أحرم بحجة أخرى |

| الصفحة | أصول المسائل |
|--------|---|
| ٣٩٨ | متى يحرم من قلد بدنه ؟ |
| ٤٠١ | حكم الإشعار |
| ٤٠٤ | إذا قلد الرجل الشاه وتوجه معها |
| ٤٠٤ | في تعين البدنفي من الإبل والبقر |
| ٤٠٧ | حكم الإحرام عن المغمي عليه |
| ٤٠٨ | في المحرم بدهن رأسه بزيت قبل الحلق |
| ٤١٠ | في المحرم يخضب رأسه بالحناء |
| ٤١٠ | حكم الإحصار بعد الوقوف |
| ٤١٢ | رجل جعل على نفسه أنه يحج ماشياً |
| ٤١٣ | في المكي يخرج من الحرم وهو يريد الحج |
| ٤١٤ | في الصبي يحرم بالحج ثم يبلغ والعبد يحرم بالحج ثم يعتق |
| ٤١٥ | إذا قتل المحرم صيداً |
| ٤٢٣ | حلال أصاب صيداً ثم أحرم فأرسله إنسان من يده |
| ٤٢٧ | في المحرم يدل حلالاً على صيد فذبجه |
| ٤٢٩ | إذا خرج المكي من الحرم لحاجة ثم أحرم للحج |
| ٤٣٠ | دم القران على المأمور أم الأمر ؟ |
| ٤٣١ | من أخرج عتراً من الظبي من الحرم |
| ٤٣٢ | محرم قتل نملة أو برغوثاً أو بقة |
| ٤٣٤ | ما يُجزى في الهدي والضحايا |
| ٤٣٦ | قارن حلق قبل أن يذبح |
| ٤٣٦ | ما يوجهه تقليم الأظافر |
| ٤٣٨ | حكم تقديم الجمرة الأخيرة على الأولى |
| ٤٣٩ | رجل فرغ من عمرته إلا التقصير فأحرم بأخرى |

| الصفحة | أصول المسائل |
|--------|---|
| ٤٤٠ | في المحرم يأخذ من رأسه أو لحيته أو شاربه |
| ٤٤٧ | دم الإحصار على الميت في ماله |
| ٤٤٩ | إذا حج تنفيذاً لوصية فمات الرجل أو سرقت نفقته |
| ٤٥٢ | في المهل بالحج إذا أهل بعمره |
| ٤٥٦ | أهل عرفة إذا وقفوا في يوم وجاء الشهود فشهدوا أنهم وقفوا يوم النحر |
| ٤٥٨ | في المحرم يقتل الظبي |
| ٤٥٨ | في المحرم يقتل السبع |
| ٤٦٦ | في المحرمين يقتلان سباعاً |
| ٤٦٦ | في المحرم ينظر فيمني وإن مس فأمنى |
| ٤٦٧ | محرم قلع شجرة في الحرم أو شوى بيض صيد |
| ٤٦٨ | إذا قتل المحرم الصيد وأكل منه |
| ٤٧٠ | حكم الافتراق في قضاء الحج الفاسد |
| ٤٧١ | رجل أراد التمتع فصام ثلاثة أيام من شوال |
| ٤٧٣ | كوفي قدم بعمره في أشهر الحج ثم اتخذ البصرة أو مكة داراً وحج من عامه |
| ٤٧٤ | كوفي أحرم بالحج وقدم مكة فاتخذها داراً |
| ٤٧٤ | كوفي أفسد عمرته ثم خرج إلى البصرة ثم عاد وقضاها وحج من عامه |
| ٤٧٦ | في عمرة الكوفي في أشهر الحج ثم عوده للحج في عامه من بلده |
| ٤٧٨ | في المحرم يأخذ من شارب الحلال أو يقص من أظفاره أو يخلق رأسه |
| ٤٧٩ | في الرجل يحرم وفي بيته أو قفصه صيد |
| ٤٨٠ | كوفي اعتمر في أشهر الحج وحج من عامه |
| ٤٨١ | رجل ذبح أضحيته يوم النحر قبل أن يخطب الإمام |

| الصفحة | أصول المسائل |
|--------|---|
| ٤٨٢ | في الأفضل من النسك |
| ٤٨١ | محرم ذبح من بط الناس أو الدجاجة |
| ٤٨٧ | هل يجوز دم المتعة من غير نية ؟ |
| ٤٨٧ | إذا طاف الرجل لعمرته على غير وضوء وسعى على غير وضوء |
| ٤٨٨ | أهل للحج في رمضان وطاف وسعى في رمضان |
| ٤٨٩ | رجل اشترى جارية محرمة قد أحرمت بإذن البائع |

(١٠) فهرس القواعد الفقهية والأصولية والضوابط الفقهية

| الصفحة | القاعدة الفقهية |
|-----------|--|
| ١٩٧ | إذا صح النماء في أي مال كان وجبت الزكاة |
| ٢٨٠ ، ٢٠٨ | الإسلام لا ينافي العقوبة |
| ٢٢٦ | في كل حلقة تخرج من البحر الخمس |
| ٢٣٢ | لا يجوز أن يعطى الكافر شيء من الصدقات الواجبة |
| ٢٤٨ | الأصل في الولايات المرء على نفسه ، ثم يتعدى إلى غيره عند وجود شرط التعدي |
| ٢٥٣ | الحربي من الذمي مثل الذمي من المسلم في الحكم |
| ٢٥٤ | كل شيء يُصدَّق فيه المسلم صدَّق فيه الذمي |
| ٢٧٠ | إنما يعتبر في الكفاية الوسط |
| ٢٥٧ | الجواز لا يحتمل البطلان |
| ٢٥٧ | حكم الشيء لا يصلح مانعاً له |
| ٢٨٠ | الكفر ينافي أداء العبادة من كل وجه |
| ٢٨٤ | الخراج مبني على الطاقة |
| ٢٩٧ | أدنى الجمع الثلاثة |
| ٢٩٧ | المجهول لا يصلح مستحقاً |
| ٢٩٧ | اسم الجمع مستعار عن الجنس |
| ٣١٤ | الأثر المحمود في الشرع يكره إزالته |
| ٣١٩ | النوم لا يسقط شيئاً من العبادات |
| ٣١٩ | لا حرج في النواذر |
| ٣٣٠ | حرمة المعاهدة بنيت على الاحتياط |
| ٣٣٤ | الحقيقة والحجاز لا يجتمعان |
| ٣٣٥ | إيجاب المباح بمنزلة تحريم الحلال |

| الصفحة | القاعدة الفقهية |
|--------|---|
| ٣٤٦ | الجبر ينافي معنى العبادة |
| ٣٤٦ | العدم لا يصلح مستعار آمن الوجود بحال |
| ٣٦١ | خبر الواحد يجب العمل به على وجه لا ينسخ الكتاب |
| ٣٦٧ | التابع لا يصح تقديمه |
| ٣٧٥ | إذا لزم العاقد فوق ما اقتضاه العقد من الضرر كان له دفعه |
| ٣٨١ | الإمضاء لا يخالف الالتزام |
| ٣٨١ | إذا التزم معلوماً مجهول لم يصح |
| ٣٨١ | المبهم الذي يحتمل التعيين يصلح للأداء بواسطة التعيين |
| ٣٨٣ | ما كان من أفعال المناسك فعلى المأمور |
| ٣٩٩ | النية إنما تصح إذا صادفت فعلاً |
| ٤١٢ | من التزم القرنة بصفة الكمال لزمته بذلك الوصف |
| ٤١٦ | الصيد مضمون على المحرم إذا قتله بالمثل |
| ٤١٩ | الاسم المشترك لا عموم له |
| ٤١٩ | التخيير يوجب الاعتدال |
| ٤٢٨ | أموال الناس لا تضمن بالدلالة |
| ٤٣١ | حق العباد لا يضمن إلا بالتوفيت أبداً |
| ٤٣٦ | الإحرام أو جب حرمة الاتفاق |
| ٤٦٣ | العجماء فعلها جبار |
| ٤٦٧ | صيانة الحرم واجبة على الناس |
| ٤٧٥ | من أتى مكاناً كان في حكم الإحرام من أهله في التقدير |
| ٤٨٤ | الجمع بين طاعتين أفضل من أفراد إحداهما |
| ٤٨٥ | التداخل لا يليق بالعبادات |
| ٤٨٥ | المبادرة في الطاعات أحق |

(١١) فهرس الكتب

| الصفحة | الكتاب |
|--------|---|
| ٢٥ | الموطأ في الحديث للإمام مالك |
| ٣٢ | الأصل = المبسوط للإمام محمد بن الحسن |
| ٣٤ | الجامع الصغير للإمام محمد بن الحسن |
| ٣٤ | الجامع الكبير للإمام محمد بن الحسن |
| ٣٥ | الزيادات للإمام محمد بن الحسن |
| ٣٩ | الكافي في فروع الحنفية للحاكم الشهيد |
| ٣٩ | المبسوط للسرخسي |
| ٤١ | كتاب الآثار للإمام محمد بن الحسن |
| ٤٢ | النكت للسرخسي |
| ٤٣ | الكسب للإمام محمد بن الحسن |
| ٤٣ | الكيسانيات للإمام محمد بن الحسن |
| ٤٦ | البيان والتبيين للجاحظ |
| ٤٦ | كتاب الحيوان للجاحظ |
| ٤٧ | كتاب العين للخليل بن أحمد |
| ٩٧ | النهاية في شرح البداية لحسام الدين السغناقي |
| ٩٧ | الكافي شرح أصول البزدوي لحسام الدين السغناقي |
| ٩٨ | كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي لعلاء الدين البخاري |
| ١١٦ | شرح الجامع الصغير للسرخسي |
| ١٣١ | تبين الحقائق شرح كثر الدقائق للزيلعي |
| ١٣٢ | العناية شرح الهداية للباقر |
| ١٣٢ | البنية شرح الهداية للعيني |
| ١٣٣ | فتح القدير لابن الهمام |

| الصفحة | الكتاب |
|--------|--|
| ١٣٣ | النهر الفائق بشرح كثر الدقائق لعمر بن نجيم |
| ١٣٤ | كتاب المناسك للإمام محمد بن الحسن |
| ١٣٥ | شرح معاني الآثار للطحاوي |
| ١٣٥ | المنتقى في فروع الحنفية للحاكم الشهيد |
| ١٣٥ | سنن أبي داود لأبي داود |

فهرس المصادر والمراجع

| م | الكتاب |
|---|--|
| ١ | القرآن الكريم . |
| ٢ | أبجد العلوم. صديق بن الحسن الفتوحى (ت:١٣٠٧هـ—)، تحقيق: عبدالجبار زكار، الناشر: دار الكتاب العلمية. مكان النشر: بيروت . [بدون]، سنة النشر :١٣٤٨هـ— ١٩٧٨م |
| ٣ | أبو حنيفة حياته وعصره، آراؤه وفقهه. محمد أبو زهرة. الناشر : دار الاتحاد العربي للطباعة. مكان النشر : مصر ط. [بدون]. سنة النشر : ١٩٧٧م. |
| ٤ | آثار الميلاد وأخبار العباد. ذكرى بن محمد القروينى (ت:٦٨٢هـ—). الناشر : دار صادر. مكان النشر: بيروت. ط : [بدون]. سنة النشر : [بدون] |
| ٥ | الإجماع عند أئمة أهل السنة الأربعة . يحيى بن محمد بن هبيرة (ت:٥٦٠هـ—). خرجت أحاديثه : محمد شتا أبو سعد . الناشر : العبيكان . الطبعة الأولى : سنة النشر : ١٤٢٣هـ—٢٠٠٣م. |
| ٦ | الإجماع لأبن المنذر : محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (٣١٨هـ—). الطبعة : الثانية . سنة النشر : ١٤٢٥هـ— . دار الكتب العلمية . بيروت — لبنان. |
| ٧ | الأحكام السلطانية والولايات الدينية . أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي (ت:٤٥٠هـ—). الناشر: دار الكتب العلمية. مكان النشر : بيروت — لبنان . ط : [بدون]. سنة النشر : ١٤٠٥هـ— ١٩٨٥م . |
| ٨ | أحكام القرآن . أبو بكر أحمد بن علي الجصاص (ت: ٣٧٠هـ—). الناشر : دار الكتاب العربي. مكان النشر : لبنان / بيروت . ط : [بدون] . سنة النشر : ١٤٠٦هـ— ١٩٨٦م. |

| م | الكـتاب |
|----|---|
| ٩ | أحكام أهل الذمة . محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١). تحقيق : سيد عمران. الناشر : دار الحديث . مكان النشر : القاهرة . الطبعة : [بدون] . سنة النشر: [بدون] . |
| ١٠ | أخبار أبي حنيفة وأصحابه. أبو عبدالله حسين بن علي الصميري (ت:٣٦٠هـ). الناشر عالم الكتب. مكان النشر: بيروت. ط: الثانية. سنة النشر : ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. |
| ١١ | أخبار الدولة السلجوقية. أبو الحسن صدر الدين علي بن ناصر الحسيني. تحقيق : محمد إقبال. الناشر: دار الفكر. مكان النشر: دمشق. ط: الثالثة. سنة النشر : ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. |
| ١٢ | أخبار القضاة. محمد بن خلف بن حيان المعروف بوكيع (ت:٣٠٦هـ). الناشر: عالم الكتب . مكان النشر : بيروت . ط . [بدون] . سنة النشر : [بدون] . |
| ١٣ | أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه . للفاكهي : محمد بن إسحاق (٢٨٥هـ) تقريباً. تحقيق : د. عبد الملك بن دهيش . الطبعة : الأولى . سنة النشر : ١٤٠٧هـ . مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة بمكة المكرمة . |
| ١٤ | أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار. للأزرقي : محمد بن عبدالله بن أحمد (٢٢٣هـ). تحقيق : رشدي صالح ملحس . الطبعة : الرابعة . سنة النشر: ١٤٠٣هـ . مطابع دار الثقافة بمكة المكرمة . |
| ١٥ | الاختيار لتعليل المختار . عبدالله بن مودود الموصللي الحنفي (ت:٦٨٣هـ). اعتنى به : محمد عدنان درويش . الناشر : دار الأرقم بن أبي الأرقم . مكان النشر : بيروت - لبنان . ط: [بدون] . سنة النشر : [بدون] . |
| ١٦ | إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول . محمد بن علي الشوكاني (ت:٧٩٠هـ). الناشر : شعبان محمد إسماعيل . الناشر : دار الكتي ، ومطبعة المدني، مكان النشر : مصر . ط : الأولى . سنة النشر : ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م. |

| م | الكتاب |
|----|---|
| ١٧ | إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل . محمد ناصر الدين الألباني . إشراف: محمد زهير الشاويش . الناشر : المكتب الإسلامي . مكان النشر : بيروت ، دمشق . ط: الثانية . سنة النشر : ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م . |
| ١٨ | أساس البلاغة . أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) . الناشر : دار الفكر . مكان النشر : [بدون] . ط : [بدون] . سنة النشر : ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م . |
| ١٩ | أسباب التزول . لأبي الحسن علي بن أحمد الرامدي النيسابوري (ت: ٤٦٨هـ) . دار القبلة جدة . الطبعة : الثانية . سنة النشر : ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م . |
| ٢٠ | الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار . للحافظ ابن عبد البر : يوسف بن عبد الله (٤٦٣هـ) . تحقيق : د. عبد المعطي قلعجي . الطبعة الأولى . سنة النشر : ١٤١٤هـ . دار قتيبة للطباعة والنشر . مكان النشر : دمشق ، بيروت . |
| ٢١ | الاستيعاب في أسماء الأصحاب . أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي (ت: ٤٦٣هـ) مطبوع مع الإصابة . |
| ٢٢ | أسد الغابة في معرفة الصحابة . أبو الحسن عز الدين علي بن أبي الركن محمد بن عبد الكريم الشيباني المعروف بابن الأثير (ت: ٦٣٠هـ) . تحقيق : عادل أحمد الرفاعي . الناشر : دار إحياء التراث العربي . مكان النشر : بيروت - لبنان . ط: الأولى . سنة النشر : ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م . |
| ٢٣ | الأسرار . أبو زيد عبيد الله بن عمر الدبوسي (ت: ٤٣٠هـ) . تحقيق : نايف العمرى . رسالة الدكتوراة من جامعة أم القرى بمكة المكرمة . كتاب المناسك . |
| ٢٤ | الأسرار أبو زيد الدبوسي (٤٣٠هـ) . تحقيق : عبدالسلام بن سالم بن رجاء السحيمي . رسالة ماجستير . من كتاب الصور ، صدقة الفطر . الإعتكاف . |

| م | الكتاب |
|----|--|
| ٢٥ | أسماء الكتب : عبداللطيف بن محمد رياض زادة (ت: ١٠٨٧هـ). تحقيق: محمد التونجي. الناشر: دار الفكر. مكان النشر : دمشق. ط: الثالثة : سنة النشر : ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. |
| ٢٦ | أسنى المطالب شرح روض الطالب . أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي (ت: ٩٢٦هـ). ضبط وتعليق : د. محمد محمد تامر. الناشر: دار الكتب العلمية . مكان النشر: بيروت - لبنان . الطبعة : الأولى . سنة النشر: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م. |
| ٢٧ | الأشراف على مسائل الخلاف. للقاضي عبدالوهاب بن علي بن نصر البغدادي (٤٣٣هـ). مطبعة الإرادة. |
| ٢٨ | الإصابة في تمييز الصحابة. أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني المعروف بابن حجر (ت: ٨٥٢هـ). تحقيق: علي محمد البجاوي. الناشر : دار الجيل. مكان النشر : بيروت . ط: الأولى . سنة النشر : ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م. |
| ٢٩ | الاصطلاح في الخلاف بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة - رحمهما الله . أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني (ت: ٤٨٩هـ). تحقيق : د. نايف بن نافع العمري . الناشر: دار المنار . مكان النشر : القاهرة - مصر . الطبعة : الأولى . سنة النشر: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م. |
| ٣٠ | الأصل (المبسوط). محمد بن الحسن الشيباني (ت: ١٨٩هـ). تحقيق : أبو الوفاء الأفعاني. الناشر : مكان النشر : بيروت - لبنان . ط: الأولى . سنة النشر : ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. |
| ٣١ | أصول البزدوي . علي بن محمد الحسين بن عبدالكريم البزدوي. مطبوع مع كشف الأسرار للبخاري . |
| ٣٢ | أصول السرخسي . أبو بكر محمد بن أحمد بن سهل السرخسي (ت: ٤٩٠هـ). الناشر : دار المعرفة . مكان النشر : بيروت . ط : [بدون] . سنة النشر : [بدون] . |

| م | الكتاب |
|----|---|
| ٣٣ | أصول الفقه . محمد أبو زهرة . الناشر: دار الفكر العربي. مكان النشر : القاهرة - مصر. سنة النشر: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م. |
| ٣٤ | أصول الفقه الميسر . د . شعبان محمد إسماعيل . الناشر : دار الكتاب الجامعي . مكان النشر : القاهرة . ط : الأولى . سنة النشر : ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م . |
| ٣٥ | أطلس الحديث النبوي من الكتب الصحاح الستة . د. شوقي أبو خليل . الناشر: دار الفكر . مكان النشر : دمشق - سوريا . الطبعة : الأولى . سنة النشر: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م. |
| ٣٦ | أطلس دول العالم الإسلامي. د. شوكي أبو خليل. الناشر : دار الفكر المعاصر، ودار الفكر. مكان النشر: بيروت، ودمشق. ط : الأولى . سنة النشر: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م |
| ٣٧ | إعلاء السنن . ظفر أحمد العثماني التهانوي (ت: ١٣٩٤هـ). تحقيق : حازم القاضي . الناشر : دار الكتب العلمية . مكان النشر : بيروت - لبنان . الطبعة الأولى . سنة النشر: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م. |
| ٣٨ | الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين. خير الدين الزركلي . الناشر: دار العلم للملايين. مكان النشر: بيروت. ط: الخامسة . سنة النشر : ١٩٨٠م. |
| ٣٩ | أعيان القرن الثالث عشر في الفكر والسياسة والإجتماع. خليل بن أحمد مختار جميل بن عمر بن محمد الشطي (ت: ١٣٧٩هـ). الناشر: المكتب الإسلامي. مكان النشر: [بدون] . ط: الثانية . سنة النشر : ١٩٧٢م. |
| ٤٠ | أعيان دمشق في القرن الثالث عشر ونصف القرن الرابع عشر الهجري. محمد جميل بن عمر بن محمد الشطي (ت: ١٣٧٩هـ). الناشر: المكتب الإسلامي، مكان النشر: [بدون] . ط: الثانية. سنة النشر: ١٩٧٢م. |

| م | الكـتاب |
|----|--|
| ٤١ | الأفعال . لابن القطاع : علي بن جعفر السعدي (٥١٥هـ). الطبعة : الأولى . سنة النشر : ١٤٠٣هـ. عالم الكتب - مكان النشر : بيروت - لبنان . |
| ٤٢ | الإقناع في الفقه الشافعي . لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت: ٤٥٠هـ). تحقيق: خضر محمد خضر . دار العروبة . الكويت . الطبعة : الأولى . سنة النشر: ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م. |
| ٤٣ | الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع . محمد الشريبي الخطيب. الناشر : دار الفكر . مكان النشر : بيروت -لبنان. ط: [بدون] . سنة النشر : ١٤١٥هـ . |
| ٤٤ | الإقناع في مسائل الإجماع . أبو الحسن علي بن القطان الفاسي (ت: ٦٢٨هـ). دراسة وتحقيق: د. فاروق حمادة. الناشر : دار القلم . مكان النشر : دمشق -سوريا . الطبعة : الأولى . سنة النشر: ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م. |
| ٤٥ | الأم . أبو عبدالله محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ). أشرف على طبعه وبارش في تصحيحه: محمد زهري النجار . الناشر : دار المعرفة . مكان النشر : بيروت -لبنان . ط: الثانية . سنة النشر : ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م. |
| ٤٦ | الإمام محمد بن الحسن الشيباني نابغة الفقه الإسلامي. د. علي أحمد الندوي. الناشر: دار القلم. مكان النشر: [بدون] . ط: الأولى . سنة النشر : ١٤١٤هـ-١٩٩٤م. |
| ٤٧ | الإمام محمد بن الحسن الشيباني وأثره في الفقه الإسلامي. د. محمد الدسوقي. الناشر : دار الثقافة. مكان النشر : قطر . ط : الأولى. سنة النشر : ١٤٠٧-١٩٨٧ م . |
| ٤٨ | الأموال . أبو عبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤هـ). تحقيق: خليل محمد هراس . الناشر : دار الفكر . مكان النشر : بيروت : [بدون] . سنة النشر : ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م. |

| م | الكتاب |
|----|--|
| ٤٩ | الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء . أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ). الناشر : دار الكتب العلمية. مكان النشر: بيروت. ط: الأولى. سنة النشر : [بدون] . |
| ٥٠ | الأنساب . أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت: ٥٦٢هـ). تحقيق : عبد الله عمر البارودي. الناشر : دار الفكر . مكان النشر: بيروت . ط : [بدون] . سنة النشر : [بدون] . |
| ٥١ | الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المجل أحمد بن حنبل. أبو الحسن علاء الدين علي بن سليمان المردوي الحنبلي (ت: ٨٨٥هـ). تحقيق : أبي عبد الله محمد الشافعي . الناشر: دار الكتب العلمية . مكان النشر : بيروت - لبنان. ط: الأولى . سنة النشر : ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م. |
| ٥٢ | أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء. قاسم القونوي (ت: ٣٥٦هـ). الناشر : دار الوفاء للنشر والتوزيع. مكان النشر : جدة . ط : الأولى . سنة النشر : ١٤٠٦هـ - ١٩٨٨م. |
| ٥٣ | إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون. إسماعيل باشا البغدادي. مطبوع بذييل كشف الظنون . |
| ٥٤ | الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان . أبو العباس نجم الدين رفعة الأنصاري (ت: ٧١٠هـ). حققه وقدم له : محمد أحمد إسماعيل الخاروف. الناشر : دار الفكر . مكان النشر : دمشق. سنة النشر : ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م. |
| ٥٥ | البحر الرائق شرح كتر الدقائق . زين الدين الشهير بابن نجيم (ت: ٩٧٠هـ). ضبطه وخرج أحاديثه زكريا عميرات . دار الكتب العلمية . بيروت - لبنان - الطبعة الأولى. |

| م | الكتاب |
|----|---|
| ٥٦ | بحر العلوم (تفسير السمرقندي). أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي. (ت: ٣٧٣هـ). تحقيق : محمود مطرحي. الناشر : بيروت - لبنان . ط: [بدون] . سنة النشر : [بدون] . |
| ٥٧ | بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع . أبو بكر علاء الدين الكاساني الحنفي (ت: ٩٧٠هـ) تحقيق : علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود. الناشر : دار الكتب العلمية . مكان النشر : بيروت - لبنان . ط. الأولى . سنة النشر : ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م . |
| ٥٨ | بداية المبتدي . أبو الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني (ت: ٥٩٣هـ). مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده . مكان النشر : مصر . |
| ٥٩ | بداية المجتهد ونهاية المقتصد. أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت: ٥٩٥هـ). تحقيق . ماجد الحمودي، الناشر : دار ابن حزم . مكان النشر : بيروت - لبنان . ط. الأولى . سنة النشر : ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م . |
| ٦٠ | البداية والنهاية. أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت: ٧٧٤هـ). الناشر : مكتبة المعارف. مكان النشر : بيروت . ط: [بدون] . سنة النشر : [بدون] . |
| ٦١ | بغية الطالب في تاريخ حلب . كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة. تحقيق : د. سهيل زكار. الناشر : دار الفكر . مكان النشر : [بدون] . ط: [بدون] . سنة النشر : [بدون] . |
| ٦٢ | بلدان الخلافة الشرقية. كي لسترنج . ترجمة : بشير فرنسيس وكوركيس عواد. الناشر : مؤسسة الرسالة. مكان النشر: بيروت. ط: الثانية. سنة النشر: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م . |

| م | الكـتاب |
|----|---|
| ٦٣ | بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير . أحمد بن محمد الصاوي المالكي. تحقيق : د. مصطفى كمال وصفي. الناشر : دار المعارف . مكان النشر : القاهرة - مصر. ط : [بدون] . سنة النشر : [بدون] . |
| ٦٤ | البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. محمد يعقوب الفيروز آبادي (ت : ٨١٧هـ). تحقيق : محمد المصري. الناشر : جمعية إحياء التراث الإسلامي. مكان النشر : الكويت . ط : الأولى . سنة النشر : ١٤٠٧هـ. |
| ٦٥ | بلوغ الأماني في سيرة محمد بن الحسن الشيباني. الزاهد الكوثري. الناشر: مطبعة الأندلس. مكان النشر: حمص. ط: [بدون] . سنة النشر : ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م. |
| ٦٦ | البنية في شرح الهداية : أبو محمد بن أحمد العيني (ت: ٨٥٥هـ). الناشر : دار الفكر . مكان النشر : بيروت - لبنان . ط : الثانية . سنة النشر : ١٤١١هـ - ١٩٩٠م. |
| ٦٧ | البويهيون والخلافة العباسية. د. إبراهيم سليمان الكروي، الناشر: مكتبة دار العروبة. مكان النشر: الكويت. الطبعة : الأولى . سنة النشر : ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م. |
| ٦٨ | البيان في مذهب الإمام الشافعي . أبو الحسن يحيى بن أبي الخير سالم العمراني الشافعي اليمني (ت: ٥٥٨هـ). اعتنى به : قاسم محمد النوري . الناشر : دار المنهاج. مكان النشر: بيروت - لبنان. ط : [بدون] . سنة النشر : [بدون] . |
| ٦٩ | تاج التراجم . أبو الفداء زين الدين قاسم بن قلطوبغا السوداني (ت: ٨٧٩هـ). حققه وقدمه له : محمد خير رمضان يوسف. الناشر : دار القلم. مكان النشر : دمشق . ط : الأولى . سنة النشر : ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م. |
| ٧٠ | تاج العروس. محمد مرتضي الحسيني الزبيدي. الناشر : دار الهداية . مكان النشر : [بدون] . ط : [بدون] . سنة النشر : [بدون] . |

| م | الكتاب |
|----|---|
| ٧١ | تاريخ ابن معين (رواية الدوري). أبو زكريا يحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ). تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف. الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. الناشر: مكة المكرمة. ط: الأولى. سنة النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. |
| ٧٢ | تاريخ الأدب العرب. كارب بروكلمان. الإشراف على الترجمة العربية: أ.د. محمود فهمي حجازي. الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. مكان النشر: مصر. ط: [بدون]. سنة النشر: ١٩٩٣م. |
| ٧٣ | تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي. د. حسن إبراهيم حسن. الناشر: دار الجليل، ومكتبة النهضة المصرية. مكان النشر: بيروت، والقاهرة. ط: الرابعة عشرة. سنة النشر: ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م. |
| ٧٤ | تاريخ الإسلام. شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ). تحقيق: د. عبدالسلام تدمري. الناشر: دار الكتاب العربي. مكان النشر: بيروت - لبنان. ط: الأولى. سنة النشر: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. |
| ٧٥ | التاريخ الإسلامي. محمود شاكر. الناشر: المكتب الإسلامي. مكان النشر: بيروت. ط: الأولى. سنة النشر: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م. |
| ٧٦ | تاريخ الخلفاء. عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ). تحقيق: محمد محي الدين الخطيب. الناشر: مطبعة السعادة. مكان النشر: مصر. ط: الأولى. سنة النشر: ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م. |
| ٧٧ | التاريخ الصغير (الأوسط). أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٥هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم زيد. الناشر: دار الوعي، ومكتبة دار التراث. مكان النشر: حلب، والقاهرة. ط: الأولى. سنة النشر: ١٣٧٩هـ - ١٩٩٣م. |

| م | الكتاب |
|----|--|
| ٧٨ | تاريخ الفرق الإسلامية السياسي والديني. الكتاب السادس (شيخ أهل السنة والجماعة أبو منصور الماتريدي، وحدة أصول علم الكلام). د. محمد إبراهيم الفيومي. الناشر: دار الفكر العربي. مكان النشر: القاهرة. ط: الأولى. سنة النشر: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م. |
| ٧٩ | التاريخ الكبير (الأوسط). أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٥هـ)، تحقيق: السيد هاشم الندوي. الناشر: دار الفكر. مكان النشر: بيروت. ط: [بدون]. سنة النشر: [بدون]. |
| ٨٠ | تاريخ بغداد. الحافظ أبو بكر بن علي الخطيب البغدادي. الناشر: دار الكتب العلمية. مكان النشر: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. |
| ٨١ | تاريخ جرجان. أبو القاسم حمزة بن يوسف الجرجاني (ت: ٣٤٥هـ). تحقيق: د. محمد عبدالمعبد خان. الناشر: عالم الكتب. مكان النشر: بيروت. ط: الثالثة. سنة النشر: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م. |
| ٨٢ | تاريخ خليفة بن خياط. أبو عمر خليفة بن خياط الليثي العصفري (ت: ٢٤٠هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري. الناشر: دار القلم، ومؤسسة الرسالة. مكان النشر: دمشق، وبيروت. ط. الثانية. سنة النشر: ١٣٩٧هـ. |
| ٨٣ | تاريخ مدينة دمشق. أبو القاسم علي بن الحسين بن هبة الله بن عبدالله الشافعي (ت: ٥٧١هـ). تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري. الناشر: دار الفكر. مكان النشر: بيروت. ط: [بدون]. سنة النشر: ١٩٩٥م. |
| ٨٤ | تأسيس النظر. أبو زيد عبيد الله الدبوسي. تحقيق: مصطفى القباني الدمشقي. الناشر: دار ابن زيدون. بيروت - لبنان. مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة. |

| م | الكتاب |
|----|--|
| ٨٥ | تبين الحقائق شرح كثر الدقائق . فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي (ت: ٧٤٣هـ) الناشر : دار الكتب العلمية . مكان النشر : بيروت - لبنان . ط : الأولى . سنة النشر : ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م . |
| ٨٦ | التجريد . أبو الحسين أحمد بن محمد بن جعفر البغدادي القدوري (ت: ٤٢٨هـ) . دراسة وتحقيق : مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية ، أ. د . محمد أحمد سراج، أ. د. علي جمعة محمد . الناشر : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة . مكان النشر : مصر . ط: الأولى . سنة النشر : ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م . |
| ٨٧ | التجنيس والمزيد . علي بن أبي بكر المرغيناني (ت: ٥٩٣هـ) . تحقيق : د. محمد أمين مكي . الناشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية . كراتشي - باكستان . |
| ٨٨ | تحرير ألفاظ التنبيه (لغة الفقه) . أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ) . تحقيق عبدالغني الدقر. الناشر : دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع . مكان النشر : دمشق . ط: الأولى . سنة النشر : ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م . |
| ٨٩ | تحفة الفقهاء . علاء الدين السمرقندي (ت: ٥٣٩هـ) . الناشر : دار الكتب العلمية . مكان النشر : لبنان - بيروت . |
| ٩٠ | التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة . لشمس الدين السخاوي (٩٠٢هـ) . عني بطبعه ونشره أسعد طرابزوني . طبعه (١٣٩٩هـ) . مطبعة دار نشر الثقافة . مكان النشر: القاهرة . |
| ٩١ | تحفة المحتاج شرح المنهاج . أبو العباس أحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي (ت: ٩٧٤هـ) . ضبط وتصحيح : عبدالله محمد عمر . الناشر : دار الكتب العلمية . مكان النشر: بيروت - لبنان . الطبعة : الأولى . سنة النشر: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠١م . |

| م | الكـتاب |
|----|--|
| ٩٢ | تحفة الملوك . محمد بن أبي بكر عبدالقادر الرازي (ت:٦٦٦هـ). تعليق : د. عبدالله نذير أحمد . الناشر :دار البشائر الإسلامية . بيروت - لبنان. الطبعة الأولى . سنة النشر : ١٤١٧هـ-١٩٩٧م. |
| ٩٣ | التحقيق في أحاديث الخلاف . لابن الجوزي (٥٩٧هـ). تحقيق : مسعد عبدالحميد. الطبعة الأولى. سنة النشر : ١٤١٥هـ . دار الكتب العلمية . بيروت -لبنان . |
| ٩٤ | تخريج الأحاديث الضعيفة من سنن الدار قطني . عبدالله بن يحيى الغساني (ت:٦٨٢هـ). تحقيق : أشرف عبدالمقصود عبدالرحيم . دار عالم الكتب . الرياض . الطبعة الأولى . سنة النشر : ١٤١١هـ |
| ٩٥ | تخريج الفروع على الأصول . شهاب الدين محمود الذبحاني (ت:٦٥٦هـ). تحقيق :د. محمد أديب الصالح . الناشر : العبيكان . مكان النشر : الرياض . الطبعة الأولى . سنة النشر : ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م. |
| ٩٦ | تذكرة الحفاظ . أبو عبدالله شمس الدين الذهبي(ت:٧٤٨هـ). الناشر : دار الكتب العلمية. مكان النشر: بيروت . ط : الأولى. سنة النشر : [بدون] . |
| ٩٧ | تذكرة الموضوعات. للفتني . محمد بن طاهر (٩٨٦هـ). الطبعة: الثانية . سنة النشر: ١٣٩٩هـ. إحياء التراث العربي . مكان النشر : بيروت - لبنان . |
| ٩٨ | التصحيح والترجيح على مختصر القدوري. قاسم بن فطلوبغا المصري الحنفى (ت:٨٧٩هـ). تحقيق :ضياء يونس . الناشر : دار الكتب العلمية . مكان النشر : بيروت -لبنان. الطبعة الأولى. سنة النشر : ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م. |
| ٩٩ | تغليق التعليق على صحيح البخاري. أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني(ت:٨٥٢هـ). تحقيق : سيعد القزقي . الناشر :المكتب الإسلامي . بيروت-لبنان . الطبعة الأولى . سنة النشر : ١٤٠٥هـ. |

| م | الكتاب |
|-----|--|
| ١٠٠ | التعاريف . محمد عبدالرؤوف المناوي (ت: ١٠٣١هـ). تحقيق: محمد رضوان الدية . الناشر: دار الفكر المعاصر، ودار الفكر. مكان النشر : بيروت ، ودمشق . ط : الأولى . سنة النشر: ١٤١٠هـ. |
| ١٠١ | التعريفات. علي بن محمد بن علي المعروف بالشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ). وضع حواشيه: محمد عيود السود . الناشر : دار الكتب العلمية. مكان النشر: بيروت. ط: الثانية. سنة النشر : ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٢م. |
| ١٠٢ | التعريفات الفقهية . جمع وترتيب . محمد عميم الإحسان المجدي. مكان النشر : السند - باكستان . سنة النشر : ١٩٨٦م. |
| ١٠٣ | التعليق المغني على سنن الدار قطني . أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم أبادي، مطبوع مع سنن الدار قطني . |
| ١٠٤ | التعليقات السنية على الفوائد البهية. محمد عبدالحى الكنوي (ت: ١٣٠٤هـ) مطبوع مع الفوائد البهية . |
| ١٠٥ | تفسير الطبري . أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠). الناشر : دار الفكر . مكان النشر : بيروت . ط : [بدون] . سنة النشر : [بدون] . |
| ١٠٦ | التفسير الكبير . للإمام الفخر الرزاي : محمد بن عمر بن الحسين القرشي الطبرستاني (٦٠٦هـ). المطبعة البهية المصرية بميدان الأزهر بمصر . |
| ١٠٧ | تفسير النسفي: أبي بركات عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي. الناشر : دار الفكر. مكان النشر : [بدون] . سنة النشر : [بدون] . |
| ١٠٨ | تفسير غريب القرآن . لابن قتيبة : عبدالله بن مسلم (٢٧٦هـ). تحقيق : السيد أحمد صقر . طبعة ١٣٨٩هـ. دار الكتب العلمية . بيروت - لبنان. |
| ١٠٩ | تفسير غريب ما في الصحيحين : البخاري ومسلم. محمد بن أبي نصر فتوح بن عبدالله الأزدي الحميدي (ت: ٤٨٨هـ). تحقيق: د. زبيدة محمد سعيد عبدالعزيز. الناشر : مكتبة السنة. مكان النشر : القاهرة - مصر . ط: الأولى. سنة النشر : ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م. |

| م | الكتاب |
|-----|---|
| ١١٠ | تقريب التهذيب. أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ). تحقيق: محمد عوامة. الناشر: دار الرشيد. مكان النشر: سوريا. ط: الأولى. سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م. |
| ١١١ | التقرير لأصول فخر الإسلام البزدوي. أكمل الدين محمد بن محمود البابري (ت: ٧٨٦هـ). تحقيق: خالد محمد العروسي عبدالقادر. رسالة دكتوراة في جامعة أم القرى. سنة: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م. |
| ١١٢ | التقرير والتحبير في علم الأصول الجامع بين إصطلاح الحنفية والشافعية على تحرير الإمام الكمال بن الهمام. ابن أمير الحاج (ت: ٨٧٩هـ). الناشر: دار الفكر والتوزيع. مكان النشر: بيروت - لبنان. ط: الأولى. سنة النشر: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م. |
| ١١٣ | تقارير الرافعي على حاشية رد المختار. مطبوع مع حاشية رد المختار (حاشية ابن عابدين). |
| ١١٤ | تقويم الأدلة في أصول الفقه. لأبي زيد عبيد الله بن عمر ابن عيسى الدبوسي الحنفي (ت: ٤٣٠هـ). تحقيق: عدنان العلي. الناشر: المكتبة العصرية. مكان النشر: بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى. سنة النشر: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م. |
| ١١٥ | التلخيص: شمس الدين بن عثمان الذهبي (ت: ٧٨٤هـ)، مطبوع مع المستدرک. |
| ١١٦ | تلخيص الحبير. أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. (ت: ٨٥٢هـ). تحقيق: عادل عبدالموجود، علي معوض. الناشر: دار الكتب العلمية. مكان النشر: بيروت - لبنان - الطبعة الأولى. سنة النشر: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. |
| ١١٧ | التلقين. القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي المالكي (ت: ٣٦٢هـ). تحقيق: محمد ثالث سعيد الغاي. الناشر: المكتبة التجارية. مكان النشر: مكة المكرمة. ط: الأولى. سنة النشر: ١٤١٥هـ. |

| م | الكـتاب |
|-----|--|
| ١١٨ | التنبيه . أبو إسحاق إبراهيم علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ). تحقيق : عماد الدين أحمد حيدر. الناشر : عالم الكتاب . مكان النشر : بيروت -لبنان . ط: الأولى. سنة النشر : ١٤٠٣هـ. |
| ١١٩ | التنبيه على مشكلات الهداية . صدر الدين علي بن علي بن أبي العز الحنفي (ت: ٧٩٢هـ). تحقيق / عبد شاكر . الناشر : مكتبة الرشد . مكان النشر : الرياض. ط: الأولى . سنة النشر : ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م. |
| ١٢٠ | تتريه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة . لابن عراق الكناي(٩٣٦هـ). تحقيق الغماري وعبد الوهاب عبداللطيف مكتبة القاهرة بمصر . |
| ١٢١ | تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق : شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ). تحقيق : مصطفى أبو الغيط عبدالحفي عقيب . الناشر : دار الوطن . مكان النشر : الرياض . ط : : [بدون] . سنة النشر : ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م. |
| ١٢٢ | تهذيب الأسماء واللغات. محيي الدين بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ). الناشر : دار الفكر . مكان النشر : بيروت -لبنان . ط: الأولى. سنة النشر : ١٩٩٦م. |
| ١٢٣ | تهذيب التهذيب . أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني.(ت: ٨٥٢هـ). الناشر : دار الفكر . مكان النشر : بيروت . ط: الأولى. سنة النشر : ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م. |
| ١٢٤ | تهذيب الكمال في أسماء الرجال. الحافظ أبو الحجاج جمال الدين يوسف المزي (ت: ٧٤٢هـ). تحقيق : بشار عواد معروف. الناشر: مؤسسة الرسالة. مكان النشر : بيروت. ط: الأولى. سنة النشر : ١٤١٣هـ -١٩٩٢م. توزيع مكتبة المؤيد. الرياض . |

| م | الكتاب |
|-----|--|
| ١٢٥ | تهذيب اللغة. أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت: ٣٧٠هـ). تحقيق: محمد عوض مرعب. الناشر: دار إحياء التراث العربي. مكان النشر: بيروت. ط: الأولى. سنة النشر: ٢٠٠١م. |
| ١٢٦ | التوضيح في حل غوامض التنقيح. صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي (ت: ٧٤٧هـ). مطبوع مع شرح التلويح على التوضيح. |
| ١٢٧ | تيسير مصطلح الحديث. د. محمود الطحان. الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع. مكان النشر: الرياض. ط: التاسعة. سنة النشر: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م. |
| ١٢٨ | الثقات. أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت: ٣٥٤هـ). تحقيق: السيد شرف الدين أحمد. الناشر: دار الفكر. مكان النشر: [بدون]. ط: الأولى. سنة النشر: ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م. |
| ١٢٩ | الثمر الداني شرح رسالة القيرواني. صالح عبدالسميع الآبي الأزهرى. الناشر: المكتبة الثقافية. مكان النشر: بيروت - لبنان. ط: [بدون]. سنة النشر: [بدون]. |
| ١٣٠ | جامع الأمهات (أو مختصر ابن الحاجب الفرغي). أبو عمرو جمال الدين بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ). تحقيق وتعليق: أبي الفضل بدر العمراني الطنجي. الناشر: دار الكتب العلمية. مكان النشر: بيروت - لبنان. ط: الأولى. سنة النشر: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م. |
| ١٣١ | جامع الرموز. شرح النقابة مختصر الوقاية. محمد بن حسام الدين القهستاني (ت: ٩٦٢هـ) مطبعة الحاج محرم أفندي البوسنوي: ١٣٠٠هـ. |
| ١٣٢ | الجامع الصغير. أبو عبدالله محمد بن حسين الشيباني (ت: ١٨٩هـ). الناشر: عالم الكتب - بيروت - لبنان. الطبعة الأولى. سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦هـ. |

| م | الكتاب |
|-----|---|
| ١٣٣ | الجامع الكبير . أبو عبدالله محمد بن حسين الشيباني (ت: ١٨٩هـ) . ضبط وتعليق : د. محمد محمد تامر . الناشر : دار الكتب العلمية . مكان النشر : بيروت - لبنان . الطبعة الأولى . سنة النشر : ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م . |
| ١٣٤ | الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) . أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت: ٦٧١هـ) . صححه هشام البخاري . الناشر : دار عالم الكتب . مكان النشر : الرياض . ط: الخامسة . سنة النشر : ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م . |
| ١٣٥ | الجرح والتعديل . أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي (ت: ٣٢٧هـ) . الناشر : دار إحياء التراث العربي . مكان النشر : بيروت . ط: الأولى . سنة النشر : ١٩٥٢م . |
| ١٣٦ | جمهرة أنساب العرب . أبو محمد علي بن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ) . الناشر : دار الكتب العلمية . مكان النشر : بيروت . ط : الأولى . سنة النشر : ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م . |
| ١٣٧ | الجواهر الحسان في تفسير القرآن - تفسير الثعالبي ، عبدالرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي . الناشر : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات . بيروت - لبنان . |
| ١٣٨ | الجواهر المضية في طبقات الحنفية . عبدالقادر محمد القرشي (ت: ٧٧٥هـ) . الناشر : مير محمد كتب خانة . مكان النشر : كراتشي . ط : [بدون] . سنة النشر : [بدون] . |
| ١٣٩ | حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب . عبدالله بن حجازي بن إبراهيم الشافعي الأزهرى الشهير بالشرقاوي (ت: ١٢٢٦هـ) . الناشر : دار الفكر . مكان النشر : بيروت - لبنان . ط : [بدون] . سنة النشر : [بدون] . |
| ١٤٠ | حاشية الشرواني . عبدالمجيد الشرواني . الناشر : دار الفكر . مكان النشر : بيروت - لبنان . ط : [بدون] . سنة النشر : [بدون] . |

| م | الكتاب |
|-----|--|
| ١٤١ | حاشية الشلبي على تبين الحقائق. شهاب الدين أحمد الشلبي (ت: ٧٦٢هـ). مطبوع مع تبين الحقائق . |
| ١٤٢ | حاشية الطحاوي على الدر المختار . أحمد الطحاوي الحنفي . الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر . مكان النشر : بيروت - لبنان . ط : [بدون] . وأعيد طبعه بالأوفست سنة : ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م. |
| ١٤٣ | حاشية الطحاوي على مراقبي الفلاح . أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحاوي الحنفي (ت: ١٢٣١هـ). ضبطه محمد عبدالعزيز الخالدي . دار الكتب العلمية. بيروت / لبنان . الطبعة الأولى. سنة النشر : ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م . |
| ١٤٤ | حاشية رد المحتار (حاشية ابن عابدين) محمد الأمين الشهير بابن عابدين (ت: ١٢٥٢هـ) تحقيق : عبدالمجيد طعمه حلي. الناشر : دار المعرفة . مكان النشر : لبنان / بيروت . ط: الأولى. سنة النشر : ١٤٢٠ - ٢٠٠٠م. |
| ١٤٥ | حاشية سعد جلي . سعد الدين بن عيسى المفتي الشهير بسعدي أفندي (ت: ٩٤٥هـ). مطبوع مع شرح فتح القدير . |
| ١٤٦ | حاشية عبدالحكي اللكنوي على الهداية (١٣٠٣هـ) مطبوع مع الهداية . |
| ١٤٧ | حاشية قليوبي وعميرة على شرح العلامة جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين، وهما : ١ - حاشية قليوبي: شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي (ت: ١٠٦٩هـ). ٢ - حاشية عميرة : شهاب الدين أحمد الرلسي الملقب بعميرة (ت: ٩٥٧هـ). الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت - لبنان. ط : الأولى . سنة النشر : ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م. |
| ١٤٨ | الحاوي الكبير شرح مختصر المزني . أبو الحسن علي بن محمد الماوردي (ت: ٤٥٠هـ). تحقيق وتعليق : علي محمد معوض ، عادل أحمد عبدالموجود. الناشر: دار الكتب العلمية . مكان النشر: بيروت - لبنان . الطبعة: [بدون]. سنة النشر: ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م. |

| م | الكتاب |
|-----|---|
| ١٤٩ | الحج والعمرة أحكامهما وأثرهما على في بناء المجتمع الإسلامي . د. رفعت فوزي عبدالمطلب . الناشر : مكتبة الخانجي . مكان النشر : القاهرة - مصر . الطبعة : الأولى . سنة النشر : ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م . |
| ١٥٠ | الحجة على أهل المدينة . محمد بن الحسن الشيباني (ت: ١٨٩). ترتيب وتعليق : مهدي حسن الغادري . الناشر : عالم الكتب . مكان النشر : بيروت - لبنان . الطبعة الثالثة . سنة النشر : ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م . |
| ١٥١ | الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة . أبو يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ). تحقيق : د. مازن المبارك . الناشر : دار الفكر المعاصر . مكان النشر : بيروت - لبنان . ط: الأولى . سنة النشر : ١٤١٠هـ . |
| ١٥٢ | الحرم المكي الشريف والأعلام المحيطة به . إعداد . د. عبدالمالك بن عبدالله بن دهيس . مكة المكرمة . سنة النشر : ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م . |
| ١٥٣ | حلية الأولياء . أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ). الناشر : دار الكتاب العربي . مكان النشر : بيروت . ط: الرابعة . سنة النشر : ١٤٠٥هـ . |
| ١٥٤ | حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء . لأبي بكر محمد أحمد الشاشي، تحقيق : د. ياسين داردكه (٥٠٧هـ). الطبعة : الأولى . سنة النشر : ١٩٨٨م . الناشر : مكتبة الرسالة الحديثة . الأردن - عمان . |
| ١٥٥ | الحيات . تأليف : د. حسين فرج زين الدين . دار الفكر العربي . |
| ١٥٦ | حياة الحيوان الكبرى . كمال الدين محمد بن موسى الزميري (ت: ٨٠٨هـ). تعليق : أحمد حسن يسج . الناشر : دار الكتب العلمية . مكان النشر : بيروت - لبنان . الطبعة الثانية . سنة النشر : ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م . |
| ١٥٧ | الحياة العلمية في العراق خلال العصر البويهي . رشاد بن عباس معتوق . الناشر : معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى . مكان النشر : مكة المكرمة . سنة النشر : ١٤٠٨هـ - ١٩٩٧م . |

| م | الكتاب |
|-----|--|
| ١٥٨ | الحيوان : للجاحظ : عمرو بن بحر . تحقي عبدالسلام محمد هارون . الطبعة : الثالثة . سنة النشر : ١٣٨٨هـ . دار إحياء التراث العربي . بيروت - لبنان . |
| ١٥٩ | الخرشي علي مختصر سيدي خليل . أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن علي الخرخشي المالكي . الناشر : دار الفكر للطباعة . مكان النشر : بيروت - لبنان . ط : [بدون] . سنة النشر : [بدون] . |
| ١٦٠ | خزانة الأدب ولبس لباب لسان العرب . عبدالقادر بن عمر البغدادي . دار صادر . بيروت - لبنان . |
| ١٦١ | خلاصة تذهيب تذهيب الكمال في أسماء الرجال . الحافظ صفي الدين أحمد بن عبدالله الخزرجي الأنصاري اليمني . تحقيق : عبدالفتاح أبو غدة . الناشر : مكتبة المطبوعات الإسلامية ، ودار البشائر . مكان النشر : حلب ، وبيروت . ط : الخامسة . سنة النشر : ١٤١٦هـ . |
| ١٦٢ | الدر المختار شرح تنوير الأبصار . علاء الدين محمد بن علي بن محمد الحصفكي (ت : ١٠٨٨هـ) . مطبوع مع حاشية رد المختار (حاشية ابن عابدين) . |
| ١٦٣ | الدر المنتقى في شرح الملتقى . محمد علاء الدين محمد بن علي بن محمد الحصفكي (ت : ١٠٨٨هـ) . مطبوع مع مجمع الأثر . |
| ١٦٤ | الدراية في تخريج أحاديث الهداية : أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت : ٨٥٢ هـ) . تحقيق : السيد عبدالله هاشم اليماني المدني . الناشر : دار المعرفة ، مكان النشر : بيروت . ط : [بدون] . سنة النشر : [بدون] . |
| ١٦٥ | درر الأحكام شرح مجلة الأحكام . علي حيدر . تعريب المحامي فهمي الحسيني . الناشر : دار الكتب العلمية . مكان النشر : بيروت / لبنان . ط : [بدون] . سنة النشر : [بدون] . |

| م | الكتاب |
|-----|--|
| ١٦٦ | الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة . أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر (ت: ٨٥٢هـ). تحقيق : محمد عبدالمعيد ضان. الناشر : مجلس دائرة المعارف العثمانية. مكان النشر: حيدر آباد - الهند . ط: الثانية . سنة النشر : ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م. |
| ١٦٧ | دستور العلماء والمسمى أيضاً (بجامع العلوم في اصطلاحات الفنون). القاضي عبد النبي ابن عبد الرسول الأحمد نكري. عرب عبارته الفارسية : حسن هاني فحص. الناشر: دار الكتب العلمية. مكان النشر : بيروت - لبنان. ط: الأولى . سنة النشر : ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م. |
| ١٦٨ | دولة السلاجقة . د. عبد النعيم محمد حسنين . طبعة ١٩٧٥م. مكتبة الأنجلو المصرية. |
| ١٦٩ | دولة السلاجقة. د. عبد المنعم محمد حسنين. الناشر: طبعة الأنجلو المصرية، مكان النشر: [بدون] . ط : [بدون] . سنة النشر : [بدون] . |
| ١٧٠ | الدولة العباسية . محمد بك الخضري . الناشر : مؤسسة الكتب الثقافية . مكان النشر : بيروت - لبنان . الطبعة الأولى . |
| ١٧١ | الدولة العباسية من الميلاد إلى السقوط. محمد قباني. الناشر: دار القلم. مكان النشر: دمشق - سوريا. ط: الأولى. سنة النشر: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م. |
| ١٧٢ | الذخيرة . أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت: ٦٨٤هـ). تحقيق: محمد حجي . الناشر : دار الغرب . مكان النشر : بيروت - لبنان . ط: [بدون] . سنة النشر : ١٩٩٤م . |
| ١٧٣ | الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك. أحمد بن علي بن المقريري (ت: ٨٤٥هـ). الناشر : [بدون] . مكان النشر: القاهرة . ط: [بدون] . سنة النشر : ١٩٥٥م. |
| ١٧٤ | ذيل اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة . للحافظ السيوطي (٩١١هـ). المكتبة الأثرية شيخبورة - باكستان . |

| م | الكـتاب |
|-----|--|
| ١٧٥ | رؤوس المسائل . جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٨٣هـ). تحقيق : د. عبدالله نذير أحمد . الناشر : دار البشائر الإسلامية . مكان النشر : بيروت . ط : الأولى . سنة النشر : ١٤٠٧هـ. |
| ١٧٦ | رجال صحيح البخاري المسمى (الهداية والإرشاد في معرفة اهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعة). أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي (ت: ٣٩٨هـ). تحقيق : عبدالله الليثي. الناشر : دار المعرفة . مكان النشر : بيروت . ط: الأولى . سنة النشر : ١٤٠٧هـ. |
| ١٧٧ | رجال صحيح مسلم. أبو بكر أحمد بن علي الأصبهاني(ت: ٤٢٨هـ). تحقيق: عبدالله الليثي. الناشر : دار المعرفة . مكان النشر : بيروت . ط: الأولى . سنة النشر : ١٤٠٧هـ. |
| ١٧٨ | الروض المربع شرح زاد المستنقع . منصور بن يوسف البهوتي. مطبوع مع حاشية الروض المربع . |
| ١٧٩ | روضة الطالبين وعمدة المفتين . أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ). الناشر : دار ابن حزم . مكان النشر : بيروت - لبنان . ط : الأولى . سنة النشر : ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م. |
| ١٨٠ | روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل . موفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامه المقدسي (ت : ٦٢٠هـ). تحقيق : د. شعبان محمد إسماعيل . الناشر : المكتبة المكية ، ومؤسسة الريان . مكان النشر: مكة، وبيروت. ط : الثانية . سنة النشر : ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م . |
| ١٨١ | زاد المعاد في هدي خير العباد . لابن القيم الجوزية (٧٥١هـ). المطبعة المصرية ومكتبها. |
| ١٨٢ | زبدة الأحكام في مذاهب الأئمة الأربعة الأعلام سراج الدين الهندي . تحقيق: د. عبدالله نذير أحمد مزي . الناشر: مؤسسة الريان . مكان النشر : بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى . سنة النشر: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م. |

| م | الكتاب |
|-----|--|
| ١٨٣ | سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام. محمد بن إسماعيل الأمير اليميني الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ). تحقيق: فواز أحمد زمرلي، وإبراهيم محمد الجمل. الناشر: دار الكتاب العربي. مكان النشر: بيروت. ط: الرابعة. سنة النشر: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م. |
| ١٨٤ | السلاجقة في التاريخ والحضارة. د. أحمد كمال الدين حلمي. الناشر: دار البحوث العلمية. مكان النشر: الكويت. ط: الأولى. سنة النشر: ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م. |
| ١٨٥ | السلاجقة في التاريخ والحضارة. د/أحمد كمال الدين حلمي. الطبعة: الأولى. سنة النشر: ١٣٩٥هـ. دار البحوث العلمية. الكويت. |
| ١٨٦ | سنن ابن ماجه. أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت: ٢٧٣هـ). تحقيق: فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار الفكر. مكان النشر: بيروت. ط: [بدون]. سنة النشر: [بدون]. |
| ١٨٧ | سنن أبي داود. أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي. (ت: ٢٧٥). تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. الناشر: دار الفكر. مكان النشر: بيروت. |
| ١٨٨ | سنن الترمذي. أبو عيسى الترمذي السلمي (ت: ٢٧٩هـ). تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين. الناشر: دار إحياء التراث العربي. مكان النشر: بيروت. ط: [بدون]. سنة النشر: [بدون]. |
| ١٨٩ | سنن الدار قطني. أبو الحسن علي بن عمر الدار قطني البغدادي. (ت: ٣٨٥هـ). تحقيق السيد عبدالله هاشم يماني مدني. الناشر: دار المعرفة. مكان النشر: بيروت. ط: [بدون]. سنة النشر: ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م. |
| ١٩٠ | سنن الدارمي. أبو محمد عبدالله بن عبد الرحمن الدارمي (ت: ٢٥٥هـ). تحقيق: فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي. الناشر: دار الكتاب العربي. مكان النشر: بيروت. ط: الأولى. سنة النشر: ١٤٠٧هـ. |

| م | الكتاب |
|-----|---|
| ١٩١ | السنن الكبرى للبيهقي . أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت: ٤٥٨هـ). تحقيق : محمد عبدالقادر عطاء. الناشر : مكتبة دار الباز ، مكان النشر : مكة المكرمة ، ط: [بدون] . سنة النشر : ١٤١٤هـ — ١٩٩٤م. |
| ١٩٢ | السنن الكبرى للنسائي . أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ). تحقيق : د. عبدالغفار سليمان البنداري ، وسيد كسروي حسن. الناشر : دار الكتب العلمية . مكان النشر : بيروت . ط : الأولى . سنة النشر : ١٤١١هـ — ١٩٩١م. |
| ١٩٣ | سنن النسائي (المجتي). أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ). تحقيق : عبدالفتاح أبو غدة . الناشر : مكتبة المطبوعات الإسلامية . مكان النشر : حلب . ط: الثانية . سنة النشر : ١٤٠٦هـ — ١٩٨٧م. |
| ١٩٤ | سير أعلام النبلاء. شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ). تحقيق شعيب الأونؤوط ، ومحمد نعيم العرقسوسي. الناشر: مؤسسة الرسالة . مكان النشر : بيروت — لبنان. ط: الحادية عشرة . سنة النشر : ١٤٢٢هـ — ٢٠٠١م. |
| ١٩٥ | سيرة ابن اسحاق . محمد بن إسحاق بن يسار (ت: ١٥١هـ). معهد الدراسات والأبحاث. |
| ١٩٦ | السيرة النبوية . لابن هشام . تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري . مؤسسة علوم القرآن. دمشق ، بيروت . ودار القبة بجدة . |
| ١٩٧ | السييل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار . للشوكاني (١٢٥٠هـ). تحقيق : محمود إبراهيم زايد . الطبعة : الأولى . سنة النشر : ١٤٠٥هـ. المكتبة العلمية. بيروت . |

| م | الكتاب |
|-----|---|
| ١٩٨ | شجرة النور الزكية في طبقات المالكية. محمد بن محمد مخلوف (ت: ١٣٦٠هـ). مكان الناشر : [بدون]. مكان النشر : القاهرة : سنة النشر : ١٣٤٩هـ. |
| ١٩٩ | شذرات الذهب في أخبار من ذهب . أبو الفلاح عبدالحى بن العماد الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ) . تحقيق : عبدالقادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط. الناشر: دار ابن كثير . مكان النشر : دمشق. ط: الأولى . سنة النشر : ١٤٠٦هـ. |
| ٢٠٠ | شرح التلويح على التوضيح . سعد الدين مسعود بن عمر التفازاني الشافعي (ت: ٧٩٢هـ). تعليق : نجيب الماجدي ، حسين الماجد. الناشر : المكتبة العصرية . مكان النشر : صيدا - لبنان . ط : الأولى. سنة النشر : ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م . |
| ٢٠١ | شرح الجامع الصغير في الفقه . الصدر الشهيد عمر بن عبدالعزيز بن مازة البخاري الحنفي (ت: ٥٣٦هـ). تحقيق : سعيد بونا دابو . رسالة دكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة . سنة : ١٤١٣هـ - ١٤١٤م . |
| ٢٠٢ | شرح الجامع الصغير . حسن بن منصور الأوزجندی الشهير بقاضي خان (ت : ٩٥٢هـ). تحقيق : أسد الله محمد حنيف (من أول الكتاب إلى نهاية كتاب العتق) رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى بمكة المكرمة . سنة ١٤٢٢هـ - ١٤٢٣هـ . |
| ٢٠٣ | شرح الالزرقاني على موطأ مالك . محمد بن عبد الباقي الذرخاني (ت: ١١٢٢هـ). الناشر: دار إحياء التراث العربي. بيروت - لبنان . الطبعة : الثانية . سنة النشر: ١٤٢٠ - ٢٠٠٠م. |
| ٢٠٤ | شرح الزيادات للإمام محمد بن الحسن الشيباني. فخر الدين حسن بن منصور الأوزجندی الفرغاني بقاضي خان (ت: ٥٩٣هـ). تحقيق : قاسم أشرف نور أحمد . رسالة دكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . سنة : ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م. |

| م | الكتاب |
|-----|--|
| ٢٠٥ | شرح السير الكبير الشيباني. شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أحمد السرخسي (ت: ٤٩٠هـ). تحقيق: د. صالح الدين المنجد. الناشر: مطبوعات جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات، مطبعة شركة الإعلانات الشرقية. مكان النشر: [بدون]. ط: [بدون]. سنة النشر: [بدون]. |
| ٢٠٦ | الشرح الصغير. أحمد الدردير. مطبوع بهامش بلغة السالك. |
| ٢٠٧ | شرح العيني على كثر الدقائق. رمز الحقائق - أبو محمد محمود العيني (ت: ٨٥٥هـ). الناشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية. مكان النشر: كراتشي - باكستان. |
| ٢٠٨ | الشرح الكبير. أبو البركات سيدي أحمد الدردير. مطبوع بهامش حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. |
| ٢٠٩ | شرح الكوكب المنير المسمى المختصر التحرير. لابن النجار الفتوحي (٩٧٢هـ). تحقيق: د/محمد الرحيلي، د/نزيه حماد. مكتبة العبيكان. الرياض. ط: الثانية. سنة النشر: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م. |
| ٢١٠ | شرح الباب. لملا علي القاري (ت: ١١٠١هـ). المسمى: "المسلك المتقسط في المنسك المتوسط". الطبعة: الأولى. سنة النشر: ١٤١٧هـ. إدارة القرآن والعلوم الإسلامية. كراتشي - باكستان. |
| ٢١١ | شرح النووي على صحيح مسلم. أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ). الناشر: دار إحياء التراث العربي. مكان النشر: لبنان / بيروت. ط: الثانية. سنة النشر: ١٣٩٢هـ. |
| ٢١٢ | شرح الوقاية المسمى حل المواضع المغلقة من وقاية الرواية في مسائل الهداية. عبيد الله بن مسعود الحبوبي المعروف بصدر الشريعة الأصغر (ت: ٧٤٧هـ). تحقيق: د. ساميه نجاري. رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى بمكة المكرمة. سنة: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م. |

| م | الكـتاب |
|-----|---|
| ٢١٣ | شرح حدود ابن عرقة . أبو عبدالله محمد الأنصاري الترصاع (ت: ٨٩٤هـ). تحقيق: محمد أبو الأجفان . الطاهر المعموري. دار الغرب الإسلامي . بيروت -لبنان. الطبعة : الأولى. سنة النشر: ١٩٩٣م. |
| ٢١٤ | شرح عقود رسم المفتي . لمحمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الشهير بابن عابدين (ت: ١٢٥٢هـ). الناشر :مكتبة مير محمد .مكان النشر: كراتشي — باكستان .الثانية. ط: الثانية. سنة النشر : [بدون] . |
| ٢١٥ | شرح مختصر الطحاوي . تأليف : أبو بكر أحمد بن علي الجصاص. تحقيق: عصمت الله عناية الله . رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في عام ١٤١٧هـ. |
| ٢١٦ | شرح مشكل الآثار . أبو جعفر بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت: ٣٢١هـ). تحقيق : شعيب الأرناؤوط . الناشر :مؤسسة الرسالة . مكان النشر :بيروت-لبنان . ط: الأولى . سنة النشر : ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م. |
| ٢١٧ | شرح معاني الآثار . للطحاوي . (٣٢١هـ). خرج أحاديثه ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين . الطبعة : الأولى . سنة النشر : ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م. دار الكتب العلمية. بيروت -لبنان . |
| ٢١٨ | شرح منتهي الإرادات المسمى بـ(دقائق أولى النهي لشرح المنتهي). منصور بن يونس ابن إدريس البهوتي(ت: ١٠١٥هـ). تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي . الناشر:مؤسسة الرسالة. مكان النشر : [بدون] . ط: الأولى. سنة النشر : ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م. |
| ٢١٩ | الشمائل الشريفة . جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١). دار طائر العلم للنشر والتوزيع. تحقيق : حسن بن عبيد باحبيشي . |
| ٢٢٠ | الشمائل الحمديّة . للترمذي(ت: ٢٧٩هـ). تحقيق : محمد عفيف الزعبي . الطبعة : الثانية . سنة النشر : ١٤٠٦هـ. دار المطبوعات الحديثة . جدة . |

| م | الكتاب |
|-----|--|
| ٢٢١ | الصباح . إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ما بين ٣٩٣-٤٠٠هـ). تحقيق : خليل مأمون شيحا. الناشر: دار المعرفة. مكان النشر : بيروت - لبنان. ط: الأولى. سنة النشر : ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م. |
| ٢٢٢ | صحيح ابن حبان . أبو حاتم محمد ابن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت: ٢٦١هـ). تحقيق : شعيب الأرناؤوط . الناشر : مؤسسة الرسالة . مكان النشر : بيروت : ط: الثانية . سنة النشر : ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م . |
| ٢٢٣ | صحيح ابن خزيمة : محمد بن إسحاق (ت: ٣١١هـ). تحقيق . د. محمد مصطفى الأعظمي . المكتب الإسلامي . بيروت . |
| ٢٢٤ | صحيح البخاري . أبو عبدالله محمد إسماعيل البخاري الجعفي. (ت: ٢٥٦هـ). الناشر: دار ابن كثير واليامة . مكان النشر : بيروت . ط : الثالثة . سنة النشر : ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م . |
| ٢٢٥ | صحيح مسلم. مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ). تحقيق فؤاد عبد الباقي . الناشر : دار إحياء التراث العربي . مكان النشر : بيروت . ط : [بدون] . سنة النشر : [بدون] . |
| ٢٢٦ | صفة الصفوة . أبو الفرج جمال الدين ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) حققه وعلق عليه : محمود فاحوري. خرج أحاديثه : د. محمد رواس قلعه جي. الناشر: دار المعرفة . مكان النشر: بيروت . ط. الثانية . سنة النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. |
| ٢٢٧ | ضعفاء العقيلي (الضعفاء الكبير). أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي (ت: ٣٢٢هـ). تحقيق : عبدالمعطي أمين قلعجي. الناشر : دار المكتبة العلمية. مكان النشر : بيروت. ط. الأولى. سنة النشر : ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. |
| ٢٢٨ | الضعفاء والمتروكون. أبو الفرج بن عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٧٩هـ) تحقيق : عبدالله القاضي. الناشر : دار الكتب العلمية. مكان النشر: بيروت . ط : الأولى. سنة النشر : ١٤٠٦هـ . |

| م | الكـتاب |
|-----|---|
| ٢٢٩ | ضوء الأنوار في شرح مختصر المنار ، حسين بن إبراهيم الأولوي . تحقيق : د. عبدالله ربيع محمد . الناشر : المكتبة الأزهرية للتراث . مكان النشر : القاهرة -مصر. الطبعة الأولى : ٢٠٠٥م. |
| ٢٣٠ | طبقات الحفاظ. جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت:٩١١هـ). الناشر : دار الكتب العلمية . مكان النشر : بيروت. ط: الأولى . سنة النشر : ١٤٠٣هـ. |
| ٢٣١ | طبقات الحنابلة . أبو الحسن محمد بن أبي يعلى (٥٢١هـ). تحقيق : محمد حامد الفقي. الناشر : دار المعرفة . مكان النشر: بيروت . ط: [بدون].. سنة النشر : [بدون] . |
| ٢٣٢ | الطبقات السنية في تراجم الحنفية . تقي الدين بن عبدالقادر التميمي الداري الغزي المصري الحنفي (ت: ١٠٠٥هـ). تحقيق: د. عبدالفتاح محمد الحلو. الناشر : دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع . مكان النشر: الرياض. ط: الأولى . سنة النشر : ١٠٤٣هـ - ١٩٨٣م. |
| ٢٣٣ | طبقات الشافعية . أبو بكر أحمد بن محمد بن عمر ابن قاضي شهبة الدمشقي (ت: ٨٥١هـ). اعتنى بتصحيحه وعلق عليه: د. حافظ عبدالعليم خان. رتب فهرسه: عبدالله أنيس الطباع . الناشر : عالم الكتب. مكان النشر : بيروت . ط: الأولى . سنة النشر : ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. |
| ٢٣٤ | طبقات الشافعية . جمال الدين عبدالرحمن الإسنوي(ت: ٧٧٢هـ). تحقيق : عبدالله جبوري. الناشر : [بدون] . مكان النشر: بغداد . ط: [بدون] . سنة النشر : ١٣٩١هـ. |
| ٢٣٥ | طبقات الشافعية الكبرى. أبو نصر تاج الدين عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي (ت: ٧٧١هـ). تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبدالفتاح محمد الحلو. الناشر :. هجر للطباعة والنشر والتوزيع . مكان النشر: مصر . ط: الثانية . سنة النشر : ١٤٢٣هـ. |

| م | الك ت ا ب |
|-----|---|
| ٢٣٦ | طبقات الفقهاء. أبو إسحاق جمال الدين إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: ٤٧٠هـ). تحقيق: خليل الميس. الناشر: دار القلم. مكان النشر: بيروت. ط.: [بدون]. سنة النشر: [بدون]. |
| ٢٣٧ | الطبقات الكبرى. أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري، المعروف بابن سعد (ت: ٢٣٠هـ). الناشر: دار صادر. مكان النشر: بيروت. ط.: [بدون]. سنة النشر: [بدون]. |
| ٢٣٨ | طبقات المفسرين. أبو بكر جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ). تحقيق: علي محمد إبراهيم. الناشر: مكتبة وهبة. مكان النشر: القاهرة. طبع: مطبعة الحضارة العربية. مكان الطبع: القاهرة. ط: الأولى. سنة النشر: ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م. |
| ٢٣٩ | طبقات المفسرين. أحمد بن محمد الأدنه وي. تحقيق: سليمان بن صالح الخزري. الناشر: مكتبة العلوم والحكم. مكان النشر: المدينة المنورة. ط: الأولى. سنة النشر: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م. |
| ٢٤٠ | طريقة الخلاف بين الأسلاف. علاء الدين محمد بن عبد الحميد السمرقندي (ت: ٥٥٢هـ). تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود. الناشر: دار الكتب العلمية. مكان النشر: بيروت - لبنان. ط: الأولى. سنة النشر: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م. |
| ٢٤١ | طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية. أبو حفص نجم الدين عمر بن محمد النسفي (ت: ٥٣٧هـ). تحقيق: خالد عبدالرحمن العك. الناشر: دار النفائس. مكان النشر: عمان. ط.: [بدون]. سنة النشر: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م. |
| ٢٤٢ | الطيور المائية في العراق والوطن العربي / تأليف: شفيق مهدي / دار الرشيد للنشر |
| ٢٤٣ | العالم العربي في العصر العباسي. حسن أحمد محمود وأحمد الشريف. الناشر: دار الفكر العربي. مكان النشر: بيروت. ط. الخامسة. سنة النشر: [بدون]. |

| م | الكتاب |
|-----|--|
| ٢٤٤ | العبر في خبر من غير . أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ). تحقيق : د. صلاح الدين المنجد. الناشر : مطبعة حكومة الكويت. مكان النشر . القاهرة . ط: الثانية . سنة النشر : ١٩٨٤م. |
| ٢٤٥ | عجائب المخلوقات وغرائب المخلوقات . تأليف : زكريا محمد بن محمد القزويني. المكتبة الأموية . عمان -الأردن . |
| ٢٤٦ | العلل . للدار قطني : علي بن عمر (ت: ٣٨٥هـ). تحقيق : محفوظ الرحمن . الطبعة : الأولى . سنة النشر : ١٤٠٥هـ. دار طيبة . الرياض . |
| ٢٤٧ | العلل المتناهية في الأحاديث الواهية . لابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ). تحقيق إرشاد الحق إدارة ترجمان السنة . لاهور - باكستان . |
| ٢٤٨ | علم أصول الفقه . عبدالوهاب خلاف . الناشر : دار القلم . مكان النشر : الكويت. الطبعة: العشرون. سنة النشر: ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م. |
| ٢٤٩ | عمدة القاري شرح صحيح البخاري . أبو محمد محمود العيني (ت: ٨٥٥هـ). ضبط وتصحيح : عبدالله محمود محمد عمر . الناشر: دار الكتب العلمية . مكان النشر : بيروت -لبنان . الطبعة : الأولى . سنة النشر : ١٤٢١هـ-٢٠٠١م. |
| ٢٥٠ | العمل بالإحتياط في الفقه الإسلامي . منيب بن محمود شاكر . رسالة دكتوراه . الناشر : دار إحياء التراث الإسلامي . مكان النشر : الرياض . الطبعة الأولى. سنة النشر : ١٤١٨هـ-١٩٩٨م. |
| ٢٥١ | العناية. أكمل الدين محمد بن محمود الباري(ت: ٧٨٦هـ) مطبوع مع فتح القدير. |
| ٢٥٢ | عون المعبود شرح سنن أبي داود . محمد شمس الحق العظيم آبادي . الناشر : دار الكتب العلمية . مكان النشر : بيروت . ط : الثانية . سنة النشر : ١٩٩٥م . |

| م | الكتاب |
|-----|--|
| ٢٥٣ | العين . الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:١٧٥هـ—). تحقيق : د. مهدي المخزومي ، د. إبراهيم السامرائي . الناشر: دار ومكتبة الهلال. مكان النشر: [بدون] . ط: [بدون] . سنة النشر : [بدون] . |
| ٢٥٤ | عيون المسائل في فروع الحنفية . للإمام أبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي(ت:٣٧٥هـ—). تحقيق : السيد محمد مهنا . الطبعة : الأولى . سنة النشر : ١٤١٩هـ . دار الكتب العلمية - بيروت . |
| ٢٥٥ | الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة أبو حفص عمر بن إسحاق الغزنوي (ت: ٧٧٣هـ—). الناشر : دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى . سنة النشر : ١٤٢٥هـ - ١٩٩٧ . |
| ٢٥٦ | غريب الحديث . أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت: ٢٨٥هـ—). تحقيق ودراسة : د. سليمان بن إبراهيم بن محمد العاير . الناشر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع . مكان النشر : جدة . ط: الأولى . سنة النشر: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م . |
| ٢٥٧ | غريب الحديث . أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي(ت: ٢٨٥هـ—). تحقيق ودراسة : سليمان بن إبراهيم بن محمد العاير . الناشر : دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، مكان النشر : جدة . ط: الأولى . سنة النشر : ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م . |
| ٢٥٨ | غريب الحديث . أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت: ٢٢٤هـ—). تحقيق: د. محمد عبدالمعيد خان . الناشر : دار الكتاب العربي . مكان النشر: بيروت . ط : الأولى . سنة النشر: ١٣٩٦م . |
| ٢٥٩ | غريب الحديث . أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(ت: ٢٧٦هـ—). تحقيق: د. عبدالله الجبوري . الناشر: مطبعة العاني . مكان النشر : بغداد . ط: الأولى . سنة النشر: ١٣٩٧هـ . |

| م | الكتاب |
|-----|---|
| ٢٦٠ | غريب الحديث. أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد بن علي الجوزي (ت: ٥٩٧هـ). تحقيق: د. عبدالمعطي أمين القلعجي. الناشر: دار الكتب العلمية. مكان النشر: بيروت - لبنان. ط: الأولى. سنة النشر: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. |
| ٢٦١ | غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر لابن نجيم. أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد الحنفي الحموي (ت: ١٠٩٨هـ). الناشر: دار الكتب العلمية. مكان النشر: لبنان / بيروت. ط: الأولى. سنة النشر: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. |
| ٢٦٢ | الفائق في غريب الحديث. للإمام جابر الله محمود بن عمر الزمخشري (٣٨٥هـ). تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل. الطبعة: الثانية. عيسى البابي وشركاؤه بمصر. |
| ٢٦٣ | الفتاوى التاتارخانية. لعالم بن العلاء الأنصاري الأندلسي (ت: ٧٨٦هـ). تحقيق: القاضي. سجاد حسين. دار إحياء التراث العربي. بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى. سنة النشر: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م. |
| ٢٦٤ | الفتاوى الخانية (فتاوى قاضي خان) فخر الدين حسين بن منصور الأوزجندی الفرغاني الحنفي (ت: ٢٥٩هـ) دار النشر: المكتبة الحقانية. مكان النشر: بي شاور - باكستان. |
| ٢٦٥ | فتاوى السغدري. أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد السغدري (ت: ٤٦١هـ). تعليق: محمد البحيصلي. الناشر: دار الكتب العلمية. مكان النشر: بيروت - لبنان. ط: الأولى. سنة النشر: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م. |
| ٢٦٦ | فتاوى النوازل للإمام أبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الحنفي (ت: ٣٧٥هـ). تحقيق: السيد: يوسف أحمد. الناشر: دار الكتب العلمية. مكان النشر: بيروت - لبنان. الطبعة الأولى. سنة النشر: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م. |

| م | الكتاب |
|-----|---|
| ٢٦٧ | الفتاوى الهندية (المسماة بالفتاوى العالمكيرية) على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان : الشيخ نظام الدين وجماعة من علماء الهند . تصحيح: الاستاذ سمير مصطفى رباب. الناشر: دار إحياء التراث العربي . مكان النشر : بيروت - لبنان . ط. الأولى . سنة النشر : ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م. |
| ٢٦٨ | الفتاوى الولو الجية . أبو الفتح عبدالرشيد بن أبي حنيفة ابن عبدالرزاق الولوالجي (ت: ٥٤٠هـ). تحقيق : مقداد بن موسى فربوي . الناشر : دار الكتب العلمية. مكان النشر: بيروت - لبنان . الطبعة : الأولى . سنة النشر : ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م. |
| ٢٦٩ | فتح الباري شرح صحيح البخاري . أبو الفضل شهاب الدين احمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ). تحقيق : محب الدين الخطيب . الناشر : دار المعرفة . مكان النشر: بيروت. ط: [بدون]. سنة النشر : [بدون] . |
| ٢٧٠ | فتح القدير. كمال الدين محمد بن عبدالواحد السيواسي السكندري المعروف بابن الهمام الحنفي (ت: ٨٦١هـ). الناشر: دار الفكر. ط: الثانية . سنة النشر : ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م. |
| ٢٧١ | الفتح المبين في تعريف مصطلحات الفقهاء والأصوليين . د. محمد إبراهيم الحفناوي. الناشر : دار السلام . مكان النشر : القاهرة - مصر . الطبعة : الأولى . سنة النشر: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م. |
| ٢٧٢ | الفتح المبين في طبقات الأصوليين. عبدالله المراغي. الناشر : دار الكتب العلمية. مكان النشر : بيروت . ط. الثانية . سنة النشر : ١٣٩٤هـ . |
| ٢٧٣ | فتح باب العناية بشرح النقاية . أبو الحسن نور الدين علي بن سلطان بن محمد الهروي القامري. (ت: ١٠١٤هـ). قدم له : خليل الميس. اعتنى به : محمد نزار تميم . الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم . ط: الأولى. سنة النشر: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م. |

| م | الكتاب |
|-----|--|
| ٢٧٤ | الفرق بين الفرق . أبو منصور عبدالقاهر بن طاهر بن محمد البغدادي (ت: ٤٢٩هـ). الناشر: دار الآفاق الجديدة. مكان النشر : بيروت . ط : الثانية . سنة النشر : ١٩٩٧م. |
| ٢٧٥ | الفصل في الملل والأهواء والنحل . أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت: ٥٤٨هـ). الناشر : مكتبة الخانجي. مكان النشر : القاهرة . |
| ٢٧٦ | فضائل الصحابة . أبي عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤٠هـ). مؤسسة الرسالة . بيروت-لبنان . الطبعة الأولى . سنة النشر: ١٤٠٣هـ. |
| ٢٧٧ | الفقه الإسلامي وأدلته . د. وهبة الزحيلي . الناشر : دار الفكر المعاصر، ودار الفكر . مكان النشر : بيروت، دمشق. ط: الثالثة. سنة النشر : ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م. |
| ٢٧٨ | فقه الزكاة دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة . د. يوسف القرضاوي. الناشر: دار الرسالة . مكان النشر: بيروت -لبنان . الطبعة : السادسة . سنة النشر: ١٤٠١هـ-١٩٨١م. |
| ٢٧٩ | فقه اللغة وسر العربية . لأبي منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري (٤٣٠هـ). الطبعة : الثانية . سنة النشر : ١٣٧٣هـ. شركة مكتبة ومطبعة البابي وأولاده بمصر . |
| ٢٨٠ | الفقه النافع . أبو القاسم ناصر الدين محمد بن يوسف الحسيني السمرقندي (ت: ٥٦٦هـ) تحقيق : د . إبراهيم محمد بن إبراهيم العبود . الناشر: مكتبة العبيكان . مكان النشر : الرياض. ط : الأولى . سنة النشر : ١٤١٢هـ-٢٠٠٠م. |
| ٢٨١ | الفكر الأصولي . د. عبدالوهاب بن إبراهيم أبو سليمان . الناشر : دار الشروق. مكان النشر : جدة. ط : الثانية . سنة النشر : ١٤٠٤هـ . |

| م | الكتاب |
|-----|---|
| ٢٨٢ | الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي. محمد بن الحسن الجحوي الفاسي (ت: ١٣٧٦هـ). اعتنى به : أيمن صالح شعبان. الناشر : دار الكتاب العلمية. مكان النشر : بيروت - لبنان . ط: الأولى. سنة النشر: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م. |
| ٢٨٣ | الفوائد البهية في تراجم الحنفية. أبو الحسنات محمد عبدالحلي اللكنوي (ت: ١٣٠٤هـ). اعتنى بإخراجه وتقديمه : نعيم أشرف نور أحمد. الناشر : إدارة القرآن والعلوم الإسلامية. مكان النشر : كراتشي - باكستان . ط: الأولى. سنة النشر : ١٤١٩هـ. |
| ٢٨٤ | فوات الوفيات. محمد بن شارك الكتي (ت: ٧٦٤). تحقيق علي محمد وعادل أحمد عبدالموجود. الناشر : دار الكتب العلمية . مكان النشر : بيروت . ط: الأولى . سنة النشر : ١٤١٢هـ - ١٩٩١م . |
| ٢٨٥ | الفواكه الدواني . أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوي المالكي الأزهرى (ت: ١١٢٠هـ). على رسالة أبي محمد عبدالله بن أبي زيد القيرواني (ت: ٣٨٦هـ). الناشر : دار الفكر . مكان النشر : بيروت - لبنان . ط : [بدون]. سنة النشر : ١٤١٥هـ. |
| ٢٨٦ | القوانين الفقهية. أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلي الغرناطي (ت: ٧٤١هـ). تحقيق : عبدالكريم الفضيلي . الناشر : المكتبة العصرية. مكان النشر : بيروت - لبنان . ط: [بدون]. سنة النشر : ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م. |
| ٢٨٧ | في التاريخ العباسي والفاطمي. د. أحمد مختار العبادي. الناشر : مؤسسة شباب الجامعة. مكان النشر : الإسكندرية. ط : [بدون]. سنة النشر : [بدون]. |
| ٢٨٨ | القاموس الفقهي . حسين ومرعي. الناشر: دار المجني . مكان النشر : بيروت-لبنان. الطبعة الأولى . سنة النشر : ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م . |

| م | الكتاب |
|-----|---|
| ٢٨٩ | القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً. سعدي أبو جيب . الناشر: دار الفكر. مكان النشر: دمشق-سوريا. ط: الأولى. سنة النشر: ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م. |
| ٢٩٠ | القاموس المحيط . مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي(ت:٨١٧هـ-). تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف : محمد نعيم العرقسوسي. الناشر: مؤسسة الرسالة. مكان النشر : بيروت -لبنان. ط: السادسة. سنة النشر: ١٤١٩هـ-١٩٩٨م. |
| ٢٩١ | القند في ذكر علماء سمرقند . نجم الدين عمر بن محمد النسفي (ت: ٥٣٧هـ). تحقيق : نظر محمد الفاريابي. الناشر : مكتبة الكوثر. مكان النشر: الرياض. ط: الأولى . سنة النشر : ١٤١٢هـ - ١٩٩١م. |
| ٢٩٢ | القهرست. محمد بن إسحاق النديم (ت:٣٨٥هـ). الناشر: دار المعرفة. مكان النشر: بيروت - لبنان. ط: [بدون]. سنة النشر : ١٩٨٣هـ-١٩٧٨م. |
| ٢٩٣ | قواعد التحديث . لمحمد جمال الدين القاسمي . الطبعة الأولى . سنة النشر : ١٣٩٩هـ. دار الكتب العلمية . بيروت -لبنان . |
| ٢٩٤ | الكاشف عن حقائق التزويل . أبو القائم محمود بن عمر الزمخشري (ت:٥٨٣هـ). تحقيق : عبدالرزاق المهدي. الناشر : دار إحياء التراث العربي . مكان النشر : لبنان / بيروت . ط: [بدون] . سنة النشر : [بدون] . |
| ٢٩٥ | الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة . أبو عبدالله محمد بن أحمد الذهبي الدمشقي(ت:٧٤٨هـ). تحقيق : محمد عوامة. الناشر : دار القبلة للثقافة الإسلامية. مكان النشر : جدة ط. الأولى . سنة النشر : ١٤١٣هـ-١٩٩٢م. |
| ٢٩٦ | الكافي شرح البزدوي . حسام الدين حسين بن علي بن حجاج السغنافي (ت:٧١٤هـ) تحقيق : فخر الدين سيد محمد قانت . الناشر : مكتبة الرشد . مكان النشر : الرياض. ط : الأولى . سنة النشر : ١٤٢٣هـ-٢٠٠١م. |

| م | الكـتاب |
|-----|---|
| ٢٩٧ | الكافي في فقه الإمام المجلد أحمد بن حنبل . أبو محمد موفق الدين بن قدامه المقدسي (ت : ٦٢٠هـ). الناشر: المكتب الإسلامي. مكان النشر : بيروت -لبنان. ط: [بدون] . سنة النشر: [بدون] . |
| ٢٩٨ | الكافي في فقه أهل المدينة المالكي . أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر القرطبي (ت: ٤٦٣هـ). الناشر : دار الكتب العلمية. مكان النشر : بيروت -لبنان . ط: الأولى . سنة النشر: ١٤٠٧هـ. |
| ٢٩٩ | الكامل في ضعفاء الرجال . لابن عدي : عبدالله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ). الطبعة: الأولى . سنة النشر : ١٤١٤هـ. دار الفكر . بيروت - لبنان . |
| ٣٠٠ | الكامل في ضعفاء الرجال. أبو أحمد عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ). تحقيق : يحيى مختار غزاوي . الناشر : دار الفكر. مكان النشر : بيروت - لبنان. ط: الأولى . سنة النشر : ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م. |
| ٣٠١ | كتاب الآثار . لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (ت: ١٨٢هـ). تحقيق : أبو الوفاء . الناشر : دار الكتب العلمية . مكان النشر : لبنان / بيروت . ط: [بدون] . سنة النشر : ١٣٥٥هـ . |
| ٣٠٢ | كتاب الآثار . لمحمد بن الحسن الشيباني (ت: ١٨٩هـ). الناشر : دار السلام . مكان النشر : مصر - القاهرة . ط : الأولى . سنة النشر : ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٦م. |
| ٣٠٣ | كتاب الحج من الحاوي الكبير لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت: ٤٥٠هـ). تحقيق : د. غازي طه صالح الخصيفان. رسالة دكتوراه . الناشر: مكتبة الرشد . مكان النشر : الرياض . الطبعة الأولى . سنة النشر: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م. |

| م | الكتاب |
|-----|---|
| ٣٠٤ | كتاب الخراج . لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت: ١٨٢هـ). دار المعرفة . بيروت - لبنان. |
| ٣٠٥ | كشف القناع على متن القناع . منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت: ١٠٥١هـ). تحقيق : هلال مصيلحي مصطفى هلال. الناشر : دار الفكر . مكان النشر : بيروت - لبنان. ط: [بدون] . سنة النشر: ١٤٠٢هـ. |
| ٣٠٦ | الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . للزمخشري: جار الله محمود بن عمر (٥٣٨هـ). طبعة ١٣٨٥هـ. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابلي الحلبي وأولاده بمصر . |
| ٣٠٧ | كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي . علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخاري (ت: ٧٣٠هـ) . الناشر : دار الفاروق الحديثة . مكان النشر: القاهرة . ط : الثانية . سنة النشر : ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م. |
| ٣٠٨ | كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس. إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت: ١١٦٢هـ). تحقيق : أحمد الفلاش. الناشر : مؤسسة الرسالة . مكان النشر: بيروت . ط : الرابعة . سنة النشر : ١٤٠٥هـ. |
| ٣٠٩ | كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الدولي الحنفي المعروف بحاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ). الناشر: دار الكتب العلمية. مكان النشر: بيروت - لبنان. ط: [بدون] . سنة النشر: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م. |
| ٣١٠ | الكفاية في شرح الهداية . جلال الدين الخوارزمي الكرلاني. الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان . |

| م | الكتاب |
|-----|--|
| ٣١١ | الكليات: أبو البقاء أيوب بن يوسف الكفوي (ت: ١٠٩٤هـ). تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري. الناشر: مؤسسة الرسالة. مكان النشر: بيروت - لبنان. ط: [بدون]. سنة النشر: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. |
| ٣١٢ | كتر الدقائق. أبو البركات حافظ الدين عبدالله بن أحمد النسفي (ت: ٧١٠هـ). مطبوع مع البحر الرائق. |
| ٣١٣ | كتر العمال في سنن الأقوال والأفعال. للهندي: علي المتقي (٥٧٩هـ). الطبعة: الأولى. مؤسسة الرسالة حلب. نشر مكتبة التراث الإسلامي حلب. |
| ٣١٤ | الكني. للدولابي: محمد بن أحمد بن حماد (٣١٠هـ). الطبعة: الثانية. سنة النشر: ١٤٠٣هـ. دار الكتب العلمية. |
| ٣١٥ | الكني. لمسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ). الطبعة: الأولى. سنة النشر: ١٤٠٤هـ. تقديم مطاع الطرايشي. دار الفكر بدمشق. |
| ٣١٦ | الكني والأسماء. أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي (ت: ٣١٠هـ). تحقيق: أبي قتبية نظر محمد الفاريابي. الناشر: دار ابن حزم. مكان النشر: بيروت - لبنان. ط: الأولى. سنة النشر: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م. |
| ٣١٧ | الكواكب النيرات. أبو البركات محمد بن أحمد بن يوسف الذهبي الشافعي (ت: ٩٢٩هـ). تحقيق: حمد عبد المجيد السلفي. الناشر: دار العلم. مكان النشر: الكويت. ط: [بدون]. سنة النشر: [بدون]. |
| ٣١٨ | الآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة. للسيوطي (٩١١هـ). الطبعة: الثانية. سنة النشر: ١٣٩٥هـ. دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت. |
| ٣١٩ | لباب المناسك وعباب المسالك. المنسك المتوسط. رحمه الله السندي (ت: ٩٩٣هـ). اعتنى به عبدالرحيم بن محمد أبو بكر. الناشر: دار قرطبة. مكان النشر: بيروت - لبنان. الطبعة: الثانية. سنة النشر: ١٤٢١هـ. |

| م | الكـتاب |
|-----|---|
| ٣٢٠ | اللباب في الجمع بين السنة والكتاب . أبي محمد علي بن زكريا المنجي (٦٨٦هـ). تحقيق : د. محمد فضل عبدالعزيز . دار النشر : دار القلم ، الدار الشامية . مكان النشر : دمشق ، بيروت . الطبعة : الثانية . سنة النشر : ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م. |
| ٣٢١ | اللباب في تهذيب الأنساب. أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري. الناشر : دار صادر. مكان النشر : بيروت . ط: [بدون]. سنة النشر : ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م. |
| ٣٢٢ | اللباب في شرح الكتاب. عبدالغني الغنيمي الميداني (ت: ١٢٩٨هـ). تحقيق : عبدالمجيد طعمة حلي . الناشر : دار المعرفة . مكان النشر : بيروت - لبنان . ط: الأولى . سنة النشر : ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م. |
| ٣٢٣ | لسان العرب . جمال الدين ابن منظور محمد بن مكرم الأنصاري(ت: ٧١١هـ). الناشر : دار صادر . مكان النشر : بيروت - لبنان. ط: الأولى. طبعة جديدة محققة . سنة النشر : ٢٠٠٠م. |
| ٣٢٤ | لسان الميزان . أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ). الناشر : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، مصورة عن الطبعة الأولى مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد - الهند . مكان النشر : بيروت - لبنان . ط: الثانية . سنة النشر : ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م . |
| ٣٢٥ | المبسوط . شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أحمد السرخسي (ت: ٤٩٠هـ). تحقيق : سمير مصطفى رباب. دار إحياء التراث العربي . بيروت - لبنان . ط: الأولى. سنة النشر : ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م |
| ٣٢٦ | مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر . عبدالله بن محمد بن سليمان المعروف بدماد أفندي . ١٠٧٨هـ. مطبوع مع ملتقى الأبحر . |

| م | الكتاب |
|-----|--|
| ٣٢٧ | مجمع البحرين وملتقى النيرين . أحمد بن علي ابن الساعاتي (ت: ٦٩٤هـ) . مطبوع مع شرحه المستجمع . |
| ٣٢٨ | مجمع الزوائد . علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ) . الناشر : دار الريان للتراث، ودار الكتاب . مكان النشر : القاهرة ، بيروت . ط: [بدون] . سنة النشر : ١٤٠٧هـ . |
| ٣٢٩ | محمل اللغة . لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ) . تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان . الطبعة : الأولى . سنة النشر : ١٤٠٤هـ . مؤسسة الرسالة بيروت . |
| ٣٣٠ | المجموع شرح المذهب . للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ) . تحقيق : محمود قطرجي . الناشر: دار الفكر . بيروت - لبنان . سنة النشر: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م . |
| ٣٣١ | محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة العباسية) . محمد الحضري بك . الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع . مكان النشر: القاهرة . ط: الأولى . سنة النشر : ١٤٢٤هـ . |
| ٣٣٢ | الحلى . لأبي محمد : علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (٤٥٦هـ) . تحقيق : حسن زيدان . طلبة الناشر : مكتبة المكتبة العربية للقاهرة . |
| ٣٣٣ | الحيط البرهاني في الفقه النعماني . محمود بن أحمد بن عبدالعزيز بن عمر مازة البخاري . (ت : ٦١٦هـ) . اعتنى وأخرجه نعيم أشرف نور أحمد . إدارة القرآن والعلوم الإسلامية . مكان النشر : بيروت - لبنان . ط: الأولى . سنة النشر : ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م . |
| ٣٣٤ | المختار : عبدالله بن محمود بن مودود الموصللي (ت: ٦٨٣هـ) . مطبوع مع الاختيار . |

| م | الكتاب |
|-----|---|
| ٣٣٥ | مختار الصحاح . محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت: ٦٩٠هـ). تحقيق أحمد زهرة . الناشر: دار الكتاب العربي . بيروت-لبنان . سنة النشر : ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م. |
| ٣٣٦ | مختصر اختلاف العلماء. أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي (ت: ٣٢١هـ). تحقيق : د. عبدالله نزيه أحمد . الناشر : دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع . مكان النشر : بيروت - لبنان . ط. الثانية . سنة النشر : ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م. |
| ٣٣٧ | مختصر الطحاوي . أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي (ت: ٣٢١هـ). تحقيق : أبو الوفاء الأفغاني. الناشر : لجنة إحياء المعارف النعمانية، ومطبعة دار الكتاب العربي. مكان النشر : حيدر آباد - الهند ، القاهرة . ط: [بدون] . سنة النشر : ١٣٧٠هـ. |
| ٣٣٨ | مختصر المزي . أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزي . مطبوع في الجزء الثامن من الأم. |
| ٣٣٩ | مختصر خلافيات البيهقي . لأحمد بن فرح اللخمي الأشبيلي الشافعي (٦٩٩هـ). تحقيق : د/إبراهيم الخضير . الطبعة : الأولى . سنة النشر : ١٤١٧هـ . مكتبة الرشد بالرياض . |
| ٣٤٠ | مختصر القدوري (الكتاب) . أبو الحسين أحمد بن محمد بن جعفر البغدادي القدوري (ت: ٤٢٨هـ). تحقيق : كامل عويضة. الناشر : دار الكتب العلمية. مكان النشر : بيروت - لبنان . الطبعة الأولى . سنة النشر : ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م. |
| ٣٤١ | مختلف الرواية . أبو الليث السمرقندي . برواية وترتيب العلاء العالم السمرقندي . تحقيق : د. عبدالرحمن مبارك الفرج . الناشر : مكتبة الرشد . مكان النشر : الرياض . ط: الأولى . سنة النشر : ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م. |

| م | الكتاب |
|-----|--|
| ٣٤٢ | المختلف في الفقه بين أبي حنيفة وأصحابه . لأبي الليث السمرقندي : نصر بن محمد (٣٧٥هـ). رسالة ماجستير : تحقيق محمد حسين علي . الجامعة الإسلامية برقم (٧٥٦/ب). |
| ٣٤٣ | المخصص . تأليف أبي الحسين علي بن إسماعيل النحوي (ابن سيدة). دار الفكر . |
| ٣٤٤ | المدخل الفقهي العام . مصطفى أحمد الزرقاء . الناشر : دار القلم . مكان النشر : دمشق - سوريا . الطبعة الأولى . سنة النشر : ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م. |
| ٣٤٥ | المدخل لمذهب الإمام أحمد بن حنبل . عبد القادر بن بدران الدمشقي (ت : ١٣٤٦هـ). تحقيق : د. عبدالله بن عبد المحسن التركي . الناشر : مؤسسة الرسالة. مكان النشر : بيروت - لبنان . ط . الثانية . سنة النشر : ١٤٠١هـ . |
| ٣٤٦ | مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر . محمد الأمين بن المختار الشنقطي (ت : ١٣٩٣هـ). الناشر : دار القلم . مكان النشر : بيروت . سنة النشر : ١٣٩١هـ . |
| ٣٤٧ | المذهب الحنفي، مراحل وطبقاته، ضوابطه ومصطلحاته، خصائصه ومؤلفاته. أحمد بن محمد نصير الدين النقيب. الناشر: مكتبة الرشيد. مكان النشر: الرياض. ط : الأولى . سنة النشر : ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م |
| ٣٤٨ | المذهب في ضبط مسائل المذهب . لأبي عبدالله محمد بن راشد القفصي (ت : ٧٣٦هـ). تحقيق : د. محمد بن عبد الهادي أبو الأحفان . منشورات الجمع الثقافي أبو ظبي - الإمارات العربية . ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م. |
| ٣٤٩ | مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول محمد بن فراحوز المعروف مولي خسرو (ت : ٨٨٥). الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث . مصر - القاهرة . طبعة ٢٠٠٠م. |

| م | الك ت ا ب |
|-----|---|
| ٣٥٠ | مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان. أبو محمد عبدالله بن أسد اليافعي (ت: ٧٦٨هـ). الناشر : دار الكتاب الإسلامي . مكان النشر : القاهرة . ط : [بدون] سنة النشر : ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م. |
| ٣٥١ | المراسيل لأبي داود . أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥هـ). تحقيق . شعيب الأرناؤوط . الناشر : مؤسسة الرسالة . مكان النشر : بيروت . ط : الأولى . سنة النشر : ١٤٠٨هـ |
| ٣٥٢ | مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع. صفي الدين عبدالمؤمن بن عبدالحق البغدادي (ت: ٧٣٩هـ). تحقيق : علي البيجاوي. الطبعة : الأولى . سنة النشر : ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م. الناشر: دار المعرفة . بيروت - لبنان . |
| ٣٥٣ | مسافات الطرق في المملكة العربية السعودية . رشدي الصالح ملحق . الطبعة : الخامسة . سنة النشر : ١٩٦٨م. مطبعة الحكومة بمكة المكرمة . |
| ٣٥٤ | المسالك في المناسك - مسالك الكرمان - أبو منصور محمد بن مكرم بن شعبان الكرمان . تحقيق : د. سعود بن إبراهيم بن محمد الشريم . رسالة دكتوراه . الناشر: دار البشائر الإسلامية. مكان النشر : بيروت - لبنان . الطبعة الأولى. سنة النشر : ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م. |
| ٣٥٥ | المستجمع شرح المجمع . بدر الدين العيني (ت: ٨٥٥هـ). تحقيق : د. محمد بن حسن بن علي العبيدي . رسالة دكتوراه . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض . |
| ٣٥٦ | المستدرك على الصحيحين . أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ). تحقيق : مصطفى عبدالقادر عطا . الناشر : دار الكتب العلمية . مكان النشر : بيروت . ط : الأولى . سنة النشر : ١٤١١هـ - ١٩٩٠م. |

| م | الكتاب |
|-----|---|
| ٣٥٧ | مسند أحمد بن حنبل . أبو عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١هـ) . الناشر : مؤسسة قرطبة . مكان النشر : مصر . |
| ٣٥٨ | مشارك الأنوار . القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي البستي المالكي (ت: ٥٤٤هـ) . الناشر : المكتبة العتيقة ودار التراث . مكان النشر : [بدون] . |
| ٣٥٩ | مشاهير علماء الأمصار . أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت: ٣٥٤هـ) . الناشر : دار الكتب العلمية . مكان النشر : بيروت . ط : [بدون] سنة النشر : ١٩٥٩م . |
| ٣٦٠ | مشاهير علماء الأمصار لابن حبان البستي : محمد بن حبان (٣٤٥هـ) . تحقيق : م . فلا يشهمر . دار الكتب العلمية . بيروت - لبنان . |
| ٣٦١ | مشايخ بلخ من الحنفية، وما انفردوا به من المسائل الفقهية . د . محروس عبد اللطيف المدرس . الناشر : وزارة الأوقاف وإحياء التراث الإسلامي . مكان النشر : الجمهورية العراقية . ط : [بدون] . تاريخ النشر : [بدون] . |
| ٣٦٢ | المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي . أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (ت: ٧٧٠هـ) . الناشر : دار الحديث . مصر - القاهرة الطبعة الأولى . سنة النشر ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م |
| ٣٦٣ | مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز في الأعلام والكتب والآراء والترجيحات . مريم محمد صالح الظفيري . الناشر : دار ابن حزم . |
| ٣٦٤ | مصنف ابن أبي شيبة . أبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت : ٢٣٥هـ) . تحقيق : كمال يوسف الحوت . الناشر : مكتبة الرشد . مكان النشر : الرياض . ط : الأولى . سنة النشر : ١٤٠٩هـ . |
| ٣٦٥ | مصنف عبدالرزاق . أبو بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت: ٢١١هـ) . تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي . الناشر : المكتب الإسلامي . مكان النشر : بيروت . ط : الثانية . سنة النشر : ١٤٣٠هـ . |

| م | الكتاب |
|-----|---|
| ٣٦٦ | المطلع على أبواب المقنع. أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي (ت: ٧٠٩هـ). تحقيق: محمد بشير الأدلي. الناشر: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر. مكان النشر: بيروت - لبنان. ط: [بدون]. سنة النشر: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م. |
| ٣٦٧ | معادلة الأوزان والمكايل الشرعية بالأوزان والمكايل المعاصرة. الشيخ. عبد الله بن منيع. |
| ٣٦٨ | المعارف. أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ). تحقيق: د. ثروت عكاشة. الناشر: دار المعارف. مكان النشر: القاهرة. ط: [بدون]. سنة النشر: [بدون]. |
| ٣٦٩ | المعارف. لابن قتيبة الدينوري. عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكاتب (٢٧٦هـ). الطبعة: الثانية. سنة النشر: ١٣٩٠هـ. دار إحياء التراث العربي. بيروت - لبنان. |
| ٣٧٠ | المعالم الأثرية في السنة والسير. محمد محمد حسن شراب. دار القلم. دمشق - سوريا. الطبعة: الأولى. سنة النشر: ١٤١١هـ - ١٩٩١م. |
| ٣٧١ | معالم التنزيل: لأبي محمد الحسين بن مسعود (٥١٦هـ). الطبعة: الثانية. سنة النشر: ١٣٧٥هـ. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. |
| ٣٧٢ | معالم مكة التاريخية والأثرية. عاتق نجيب البلادي. الطبعة: الأولى. سنة النشر: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م. الناشر: دار مكة للنشر والتوزيع. |
| ٣٧٣ | معجم الأدباء. أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ). الناشر: دار الكتب العلمية. مكان النشر: بيروت. الطبعة: الأولى. سنة النشر: ١٤١١ - ١٩٩١م. |
| ٣٧٤ | معجم الأعشاب والنباتات الطبية. تأليف: حسان قيسي. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى. سنة النشر: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م. |

| م | الكتاب |
|-----|---|
| ٣٧٥ | معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي. محمد احمد دهمان. الناشر: دار الفكر. مكان النشر: دمشق. ط. الأولى. سنة النشر: ١٤٠١هـ — ١٩٨٠م. |
| ٣٧٦ | المعجم الأوسط . أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبري (ت: ٣٦٠هـ). تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني . الناشر: دار الحرمين. مكان النشر : القاهرة . ط: [بدون] . سنة النشر : ١٤١٥هـ. |
| ٣٧٧ | معجم البلدان. أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي (ت: ٦٢٦هـ) الناشر: دار الفكر. مكان النشر: بيروت. ط: [بدون] . سنة النشر: [بدون]. |
| ٣٧٨ | المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية (شمال السعودية) حمد الجاسر . دار الجافية . الرياض . |
| ٣٧٩ | المعجم الصغير . أبو القائم سليمان بن أحمد الطبري (ت: ٣٦٠هـ). تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمير. الناشر: المكتب الإسلامي، ودار عمار. مكان النشر : بيروت ، وعمان . ط: الأولى . سنة النشر: ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م. |
| ٣٨٠ | معجم العامري للقبائل والأسر والطوائف في العراق . ثامر العامري. الناشر : [بدون] . مكان النشر : [بدون] . ط: الأولى . سنة النشر : ٢٠٠١م. |
| ٣٨١ | المعجم الكبير . أبو القائم سليمان بن أحمد الطبري (ت : ٣٦٠هـ). تحقيق : حمدي عبدالمجيد السلفي. الناشر : مكتبة الزهراء . مكان النشر : الموصل . ط : الثانية. سنة النشر : ١٤٠٤هـ — ١٩٨٣م. |
| ٣٨٢ | معجم المؤلفين، (تراجم مصنفى الكتب العربية). عمر رضا كحالة . الناشر : مكتبة الثنى، ودار إحياء التراث العربي. مكان النشر : بيروت . ط: [بدون]. سنة النشر : [بدون] . |
| ٣٨٣ | معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء . د. نزيه حماد . المعهد العالي للفكر الإسلامي . سنة النشر : ١٤١٥هـ — ١٩٩٥م. |
| ٣٨٤ | معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية . د. محمود عبدالرحمن عبدالمنعم . الناشر: دار الفضيلة . الطبعة : [بدون] . سنة النشر : [بدون] . |

| م | الكتاب |
|-----|--|
| ٣٨٥ | معجم المعالم الجغرافية الواردة في السيرة النبوية. عاتق بن غيث البلادي. الناشر: دار مكة للنشر والتوزيع. مكان النشر: مكة المكرمة. ط. سنة النشر: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م. |
| ٣٨٦ | المعجم الوسيط. قام بإخراجه إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبدالقادر، محمد علي النجار. الناشر: [بدون]. ط: [بدون]. سنة النشر: [بدون]. |
| ٣٨٧ | معجم قبائل العرب القديمة والحديثة. عمر رضا كحالة. الناشر: مؤسسة الرسالة. مكان النشر: بيروت. ط. الثالثة. سنة النشر: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م. |
| ٣٨٨ | معجم لغة الفقهاء. وضع. أ. د. محمد رواس قلعة جي، د. حامد صادق قنبي. الناشر: دار النفائس. مكان النشر: بيروت-لبنان. ط. الأولى. سنة النشر: [بدون]. |
| ٣٨٩ | معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع. أبو عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري الأندلسي (ت: ٤٥٧هـ). تحقيق: مصطفى السقا. الناشر: عالم الكتب. مكان النشر: بيروت. ط. الثالثة. سنة النشر: ١٤٠٣هـ. |
| ٣٩٠ | معجم مصطلح الأصول. هيثم هلال. مراجعة وتوثيق: د. محمد النويحي. الناشر: دار الجليل. مكان النشر: بيروت-لبنان. الطبعة: الأولى. سنة النشر: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م. |
| ٣٩١ | معجم مصطلحات أصول الفقه. قطب مصطفى سانو. الناشر: دار الفكر. مكان النشر: بيروت-دمشق. الطبعة: [بدون]. سنة النشر: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م. |
| ٣٩٢ | معرفة الثقات. أبو الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي (ت: ٣٦١هـ). تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي. الناشر: مكتبة الدار. مكان النشر: المدينة المنورة. ط: الأولى. سنة النشر: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. |

| م | الكتاب |
|-----|--|
| ٣٩٣ | معرفة الحجج الشرعية . للقاضي الإمام صدر الإسلام أبي اليسر محمد بن محمد بن الحسين البزدوي (ت : ٤٩٣هـ). تحقيق : عبدالقادر بن ياسين بن ناصر الخطيب. الناشر : مؤسسة الرسالة . مكان النشر : بيروت - لبنان . ط : الأولى . سنة النشر : ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م . |
| ٣٩٤ | معرفة السنن والآثار . أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) . تحقيق : سيد كسروي حسن . الناشر : دار الكتب العلمية . مكان النشر : بيروت - لبنان . ط : [بدون] . سنة النشر : [بدون] . |
| ٣٩٥ | معرفة القراء الكبار . أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ). تحقيق . بشار عواد معروف ، وشعيب الأرناؤوط ، وصالح مهدي عباس. الناشر : مؤسسة الرسالة . مكان النشر : بيروت . ط. الأولى . سنة النشر : ١٤٠٤هـ. |
| ٣٩٦ | المعرفة والتاريخ. أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت: ٢٧٧هـ). تحقيق: خليل منصور. الناشر : دار الكتب العلمية . مكان النشر : بيروت . ط : [بدون] . سنة النشر : ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م |
| ٣٩٧ | المغرب في ترتيب المغرب . أبو الفتح ناصر بن عبدالسلام بن علي المطرزي (ت: ٦١٦هـ). تحقيق محمود فاحوري، عبدالحميد مختار. مكتبة أسامة بن زيد. حلب - سورية . الطبعة الأولى. سنة النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. |
| ٣٩٨ | مغني اللبيب عن كتب الأعراب . تأليف الإمام ابن هشام الأنصاري: عبدالله بن يوسف بن أحمد (٧٦١هـ). تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد . طبعة : ١٤١٦هـ. المكتبة العصرية للطباعة والنشر . بيروت - لبنان. |
| ٣٩٩ | مغني المحتاج إلى معرفة المنهاج على متن منهاج الطالبين . شمس الدين محمد الخطيب الشربيني . إشراف : صدقي العطار. دار الفكر . مكان النشر : بيروت - لبنان . ط: الأولى . سنة النشر : ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م. |

| م | الكـتاب |
|-----|---|
| ٤٠٠ | المغني في أصول الفقه لجلال الدين عمر بن محمد بن عمر الخبازي (ت: ٦٩١هـ). تحقيق : د. محمد مطهر بقا . منشورات معهد الجوت العلمية والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى . الطبعة : الأولى . سنة النشر: ١٤٠٣هـ. |
| ٤٠١ | المغني. أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد قدامه المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت: ٦٢٠هـ). تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، د. عبد الفتاح محمد الحلو. الناشر : دار عالم الكتاب. مكان النشر: الرياض . ط: الرابعة. سنة النشر : ١٤١٩هـ - ١٩٩٦م. |
| ٤٠٢ | مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم. أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زاده . الناشر : دار الكتب العلمية. مكان النشر: بيروت - لبنان . ط: الأولى . سنة النشر : ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. |
| ٤٠٣ | المفردات في غريب القرآن . لابن القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ). طبعة ١٣٨١هـ. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر . |
| ٤٠٤ | المقادير الشرعية والأحكام المتعلقة بها منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم . محمد نجم الدين الكردي . مطبعة السعادة . |
| ٤٠٥ | مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. أبو الحسن بن علي بن إسماعيل الأشعري (ت: ٣٢٤هـ). تحقيق : هلموت ريتز . الناشر: دار إحياء التراث العربي. مكان النشر : بيروت . ط: الثالثة . سنة النشر : [بدون] . |
| ٤٠٦ | المقاييس في اللغة. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٥٩هـ). اعتنى به : محمد مرعي، فاطمة أصلان. الناشر: دار إحياء التراث العربي. مكان النشر : بيروت - لبنان. سنة النشر : ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م. |

| م | الكتاب |
|-----|--|
| ٤٠٧ | المقتني في سرد الكني . أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) . تحقيق : محمد صالح عبدالعزيز المراد . الناشر : الجامعة الإسلامية . مكان النشر : المدينة المنورة . ط: الأولى . سنة النشر : ١٤٠٨هـ . |
| ٤٠٨ | مقدمة ابن خلدون . عبدالرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي (ت: ٨٠٨هـ) . الناشر : دار القلم . مكان النشر : بيروت - لبنان . ط: الخامسة : سنة النشر : ١٩٨٤هـ . |
| ٤٠٩ | الملتقط في الفتاوى الحنفية . للإمام ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف الحسيني السمرقندي (٥٦٦هـ) . تحقيق : محمود نصار والسيد يوسف أحمد . الطبعة: الأولى . سنة النشر : ١٤٢٠هـ . دار الكتب العلمية . |
| ٤١٠ | ملتقى الأبحر . إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي (٩٥٦هـ) . تحقيق: خليل عمران المنصور . الناشر : دار الكتب العلمية . مكان النشر : بيروت - لبنان . ط: الأولى . سنة النشر : ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م . |
| ٤١١ | الملل والنحل . محمد بن عبدالكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (ت: ٥٤٨هـ) . تحقيق: محمد سيد كيلاني . الناشر: دار المعرفة . مكان النشر : بيروت - لبنان . ط: [بدون] . سنة النشر : ١٤٠٤هـ . |
| ٤١٢ | المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة لإبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير أبو إسحاق الحربي (ت: ٢٨٥هـ) . تحقيق : العلامة : محمد الجاسر . الناشر: مطبعة المثنى . بيروت - لبنان . الطبعة الأولى : (١٣٨٩هـ - ١٩٩٩م) . |
| ٤١٣ | منافع الأعشاب والخضار وفوائدها الطبيعية . تأليف : وديع جبر . المكتبة الحديثة للطباعة . الطبعة : الأولى . سنة النشر : ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م . |
| ٤١٤ | مناقب أبي حنيفة . محمد بن محمد بن شهاب الكردي (ت: ٨٢٧هـ) . الناشر : دار الكتاب العربي . مكان النشر : بيروت . ط : [بدون] . سنة النشر : ١٤٠١هـ - ١٩٨١م . |

| م | الكتاب |
|-----|--|
| ٤١٥ | مناقب أبي حنيفة وصاحبيه : أبي يوسف، ومحمد بن الحسن. أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ). تحقيق : محمد زاهد الكوثري، وأبي الوفاء الأفعاني، الناشر : لجنة إحياء المعارف النعمانية. مكان النشر : حيدر آباد- الهند . ط: الثالثة . سنة النشر : ١٤٠٨هـ . |
| ٤١٦ | المنتظم في تاريخ الملوك والأمم. أبو الفرج عبدالرحمن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ). تحقيق : محمد عبدالقادر عطا، ومصطفى عبدالقادر عطا. الناشر : دار الكتب العلمية. مكان النشر : بيروت - لبنان . ط: الأولى . سنة النشر : ١٤١٢هـ-١٩٩٢م. |
| ٤١٧ | المنتقى شرح الموطأ . للقاضي . أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (٤٩٤هـ). الطبعة : الأولى . سنة النشر : ١٣٣١هـ. مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر . |
| ٤١٨ | منحة الخالق على البحر الرائق . محمد أمين الشهير بابن عابدين . مطبوع مع البحر الرائق . |
| ٤١٩ | منهاج الطالبين. أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ). مطبوع مع مغني المحتاج. |
| ٤٢٠ | المهذب في فقه الإمام الشافعي . أبو إسحاق إبراهيم علي الشيزاري (ت: ٤٧٦هـ). الناشر : دار الفكر . مكان النشر : بيروت - لبنان. ط : [بدون] . سنة النشر : [بدون] . |
| ٤٢١ | مواهب الخليل شرح مختصر خليل . أبو عبدالله محمد بن محمد بن عبدالرحمن المغربي المعروف بالخطاب (ت: ٩٥٤هـ). الناشر : دار الفكر . مكان النشر : بيروت - لبنان. ط : [بدون] . سنة النشر : ١٤١٢هـ-١٩٩٢م. |
| ٤٢٢ | موسوعة ١٠٠ مدينة إسلامية. عبدالحكيم العفيفي. الناشر: مطبعة أوراق شرقية . مكان النشر: [بدون] . ط: الأولى . سنة النشر : ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م. |

| م | الكتاب |
|-----|---|
| ٤٢٣ | الموسوعة الجغرافية العالمية المصورة لدول العالم. نبيل تلولو: مؤسسة الكويت الدولية . مكان النشر: الكويت. ط: [بدون]. سنة النشر: [بدون]. |
| ٤٢٤ | الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم. آمنة أبو حجر . الناشر : دار أسامة للنشر والتوزيع. مكان النشر: الأردن - عمان . ط : الأولى. سنة النشر: [بدون] |
| ٤٢٥ | موسوعة العالم الإسلامي الميسرة. موفق بني المرجة. الناشر: مؤسسة الكويت الدولية . مكان النشر : الكويت. ط : [بدون]. سنة النشر : [بدون]. |
| ٤٢٦ | الموسوعة العربية العالمية. الجهة القائمة بدراسة المشروع وتنفيذه: أحمد مهدي، صلاح الدين الزين الطيب، سعد البازعي. الناشر: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع. |
| ٤٢٧ | الموسوعة الفقهية - وزارة الأوقاف الكويتية . |
| ٤٢٨ | موسوعة المدن العربية والإسلامية . يحيى الشامي. الناشر: دار الفكر العربي . مكان النشر: بيروت . ط : الأولى. سنة النشر : ١٩٩٣م. |
| ٤٢٩ | الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة . د. مانع بن حماد الجهني. الناشر : دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع . مكان النشر : الرياض . ط : الرابعة . سنة النشر : ١٤٢٠هـ. |
| ٤٣٠ | الموضوعات . لابن الجوزي : عبدالرحمن بن علي (٥٩٧هـ—). تحقيق : عبدالرحمن محمد عثمان . الطبعة : الأولى . سنة النشر : ١٣٨٦هـ. المكتبة السلفية بالمدينة المنورة . |
| ٤٣١ | الموضوعات . للصنعاني. الحسن بن محمد بن الحسن (٦٥٠هـ—). تحقيق : عبدالرحمن محمد عثمان . الطبعة : الأولى . سنة النشر : ١٤٠٥هـ. دار المأمون للتراث. |
| ٤٣٢ | موطأ مالك . أبو عبدالله مالك بن أنس الأصبحي (ت : ١٧٩هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي . الناشر : دار إحياء التراث العربي . مكان النشر : بيروت . |

| م | الكتاب |
|-----|---|
| ٤٣٣ | ميزان الأصول في نتائج العقول . علاء الدين شمس النظر أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي. تحقيق : عبد الملك عبد الرحمن أسعد السعدي . رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى بمكة المكرمة . سنة : ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م . |
| ٤٣٤ | ميزان الاعتدال في نقد الرجال . أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ). تحقيق. علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود. الناشر: دار الكتب العلمية . مكان النشر : بيروت . ط: الأولى . سنة النشر : ١٩٩٥م. |
| ٤٣٥ | الميزان في الأصول الفقه . علاء الدين محمد بن عبد الحميد السمرقندي (ت: ٥٥٢هـ). تحقيق : د. يحيى مراد . الناشر : دار الكتب العلمية . مكان النشر : بيروت - لبنان. الطبعة : الأولى . سنة النشر : ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م. |
| ٤٣٦ | النافع الكبير . أبو الحسنات عبد الحكي اللكنوي (ت: ١٣٠١هـ). مطبوع مع الجامع الصغير لمحمد الشيباني . |
| ٤٣٧ | نباتات في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم . تأليف : كمال الدين البتانوي. إدارة إحياء التراث الإسلامي . قطر . الطبعة : الأولى . سنة النشر : ١٤٠٧هـ. |
| ٤٣٨ | النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس . أبو الخطاب عمر بن الحسن ابن دحيه الكلبي (ت: ٦٣٣هـ - تحقيق : عباس العزاوي . الناشر : [بدون] . مكان النشر : بغداد . سنة النشر : ١٩٤٦م. |
| ٤٣٩ | نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار . شمس الدين أحمد بن قودر المعروف بقاضي زادة أفندي (ت: ٩٨٨هـ). وهي تكملة شرح فتح القدير مطبوع معه . |
| ٤٤٠ | النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة . أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغرب بردي الأتابكي (ت: ٨٧٤هـ). الناشر : وزارة الثقافة والإرشاد القومي، والمؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر. مكان |

| م | الكـتاب |
|-----|---|
| | النشر : مصر . وهي نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب مع استدراقات وفهارس عامة. ط: [بدون] . سنة النشر : [بدون] . |
| ٤٤١ | نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر . للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ—). المكتبة العلمية في المدينة المنورة . |
| ٤٤٢ | نزهة المشتاق في اختلاف الأحناف. أبو عبدالله محمد بن إدريس الحموي (ت: ٥٦٠هـ). عالم الكتب العلمية . بيروت - لبنان . الطبعة : الأولى . سنة النشر : ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م. |
| ٤٤٣ | نزهة النظر في شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر . أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ). تحقيق : حمدي الدمرداش . الناشر : مكتبة نزار مصطفى الباز . مكان النشر : مكة المكرمة ، الرياض . ط : الثانية . سنة النشر : ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م. |
| ٤٤٤ | نصب الراية لأحاديث الهداية . أبو محمد جمال الدين عبد الباقي بن يوسف الحنفي الزيلعي (ت: ٧٦٢هـ) تصحيح محمد عوامة . الناشر : مؤسسة الريان . مكان النشر : بيروت - لبنان . ط : الأولى . سنة النشر : ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م. |
| ٤٤٥ | النظم المستجذب لابن بطلال الركي (ت: ٦٣٣هـ—). تحقيق : مصطفى عبد الحفيظ. المكتبة التجارية . سنة النشر : ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م. |
| ٤٤٦ | نفح الطيب من غصن الأندلس الطيب . أحمد بن محمد المقرئ التلمساني (ت: ١٠٤١هـ). تحقيق : د. إحسان عباس . الناشر : دار صادر . مكان النشر: بيروت . ط: [بدون] سنة النشر : ١٩٦٨م. |
| ٤٤٧ | النقاية : صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي (ت: ٧٤٧هـ). مطبوع مع فتح باب العناية . |
| ٤٤٨ | النكت والعيون . تفسير الماوردي . لأبي الحسن علي بن حبيب الماوردي (٤٥٠هـ). الطبعة : الأولى . سنة النشر : ١٤٠٢هـ— . وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت. |

| م | الكتاب |
|-----|---|
| ٤٤٩ | نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب . القلقشندي. الناشر : دار الكتب العلمية . مكان النشر : بيروت . ط: الأولى . سنة النشر : ١٤٠٥هـ — ١٩٨٤م. |
| ٤٥٠ | نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج . لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة الشهير بالشافعي الصغير (١٠٠٤هـ). دار إحياء التراث العربي . بيروت — لبنان . الطبعة : الأولى . سنة النشر : ١٤١٢هـ — ١٩٩٢م. |
| ٤٥١ | النهاية في غريب الحديث والأثر : أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ). تحقيق : طاهر أحمد الزواوي ، ومحمود محمد الطناحي. الناشر: المكتبة العلمية. مكان النشر : بيروت — لبنان. ط: [بدون]. سنة النشر : ١٣٩٩هـ — ١٩٧٩م. |
| ٤٥٢ | النهر الفائق شرح كتر الدقائق . سراج الدين عمر بن نجيم الحنفي (ت: ١٠٠٥هـ). تحقيق : عدنان الزهراني . رسالة ماجستير : كتاب الزكاة — الصوم. ١ تحقيق : نورة الرشود . رسالة ماجستير . كتاب الحج . |
| ٤٥٣ | نور الإيضاح . أبو الإخلاص حسن الوفاي الشر نبلاي. الناشر : المكتبة العصرية . بيروت — لبنان . الطبعة الأولى . ١٤٢٦هـ — ٢٠٠٥م. |
| ٤٥٤ | نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار . محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت: ١٢٥٥هـ). الناشر : دار الجبل . مكان النشر : بيروت — لبنان . يطلب من دار إحياء التراث العربي . ط: [بدون] . سنة النشر : ١٩٧٣م. |
| ٤٥٥ | هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك . للإمام عز الدين بن جماعة الكناني الشافعي: عبدالعزيز بن محمد (٧٦٧هـ). تحقيق د/نور الدين عتر . الطبعة : الأولى . ١٤١١هـ. دار البشائر الإسلامية . بيروت . |
| ٤٥٦ | الهداية شرح بداية المبتدي. برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني |

| م | الكتاب |
|-----|--|
| | (ت: ٥٩٣هـ). إدارة القرآن والعلوم الإسلامية . كراتشي - باكستان . الطبعة الأولى . سنة النشر : ١٤١٧هـ. |
| ٤٥٧ | هدية العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون. إسماعيل باشا البغدادى. مطبوع من الجزء الخامس والسادس من كشف الظنون . |
| ٤٥٨ | الوافق بالوفيات . صلاح الدين بن خليل بن أبيك الصفدي (ت: ٨٧٣هـ). تحقيق: أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى. الناشر : دار إحياء التراث . مكان النشر : بيروت. ط: [بدون] سنة النشر : ١٤٢٠ - ٢٠٠٠م. |
| ٤٥٩ | الوافي في أصول الفقه ، حسام الدين حسين بن علي الغناقي (ت: ٧١٤هـ). تحقيق: أحمد محمود الجاني. رسالة دكتوراه. الناشر: دار القاهرة. سنة النشر: ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م. |
| ٤٦٠ | الوجيز في أصول الفقه . د. وهبة الزحيلي . الناشر : دار الفكر . مكان النشر : دمشق-سوريا. الطبعة الأولى . سنة النشر : ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م. |
| ٤٦١ | الوجيز في فقه الإمام الشافعي . أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي(ت: ٥٠٥هـ). تحقيق : علي معوض عادل عبد الجواد. الناشر : دار الأرقم بن أبي الأرقم . مكان النشر : بيروت-لبنان. ط : الأولى. سنة النشر : ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م. |
| ٤٦٢ | وسائل الأسلاف إلى مسائل الخلاف . يوسف بن قزاعلي المعروف بسيط ابن الجوزي (ت: ٦٥٤). تحقيق : سيد محمد مهني. الناشر: دار الكتب العلمية . مكان النشر : بيروت - لبنان . الطبعة الأولى . سنة النشر : ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. |
| ٤٦٣ | الوسيط . أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي(ت: ٥٠٥هـ). تحقيق : أحمد محمود إبراهيم ومحمد محمد تامر. الناشر : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع. مكان النشر : القاهرة . ط: الأولى . سنة النشر : ١٤١٧هـ. |

| م | الكتاب |
|-----|--|
| ٤٦٤ | وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى . تأليف نور الدين علي بن أحمد السمهودي. (٩١١هـ). تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . دار إحياء التراث العربي — بيروت. |
| ٤٦٥ | وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن بكر ابن خلكان(ت:٦٨١هـ). تحقيق : إحسان عباس . الناشر : دار الثقافة . مكان النشر: بيروت . ط : [بدون] . سنة النشر : [بدون] . |

المصادر والمراجع المخطوطة :

✓ البرهان شرح مواهب الرحمان في مذهب أبي حنيفة النعمان. إبراهيم بن موسى بن إبي بكر الطرابلسي (٩٢٢هـ). مكان المخطوط : المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة . رقم المخطوط : ١٠٦١ .

✓ حقائق المنظومة (شرح منظومة الخلافيات) لمحمد بن محمد الأفشنجي (٦٧١هـ). مكان المخطوط : جامعة الإمام محمد بن سعود. رقم المخطوط : ٤٣٢٩ ف.

✓ خلاصة الفتاوى . طار بن أحمد بن عبدالرشيد البخاري (٥٤٢هـ).أصلة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة . تصوير في الجامعة الإسلامية رقم ٢٣٦٥ .

✓ الذخيرة الرهبانية:لبرهان الدين محمد بن احمد المرغيناني من مكتبة المحمودية بالمدينة المنورة (١٠٢٥).

✓ شرح الجامع الصغير . أحمد بن محمد البخاري العتاي (ت:٥٨٦هـ). مكان المخطوط: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة . رقم المخطوط : ١٩ . وهي نسخة مصورة من مكتبة أحمد الثالث بتركيا برقم : ٧٢٩ .

✓ شرح الجامع الصغير . أبو اليسر صدر الإسلام محمد بن محمد البزدوي (ت:٤٩٣هـ). مكان المخطوط : متحف جاز الله بتركيا . رقم المخطوط: ٦٦١ .

✓ شرح الجامع الصغير في الفقه - الشح الكبير الصدر الشهير عمر بن عبدالعزيز بن مازة البخاري الحنفي (ت:٥٣٦هـ). مكان المخطوط. جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض. رقم المخطوط ٥٣٣ ف ، تم نسخه عام ٧٧٦هـ .

✓ شرح الجامع الصغير . أبو بكر محمد بن أحمد بن سهل السرخسي (ت:٤٩٠هـ). مكان المخطوط : المكتبة المركزية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة. رقم الفيلم : ٤٣٦٠ .

✓ شرح الجامع الصغير. تاج الدين عبدالغفور بن لقمان الكردي (ت: ٥٦٢هـ—).
مكان المخطوط: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى
بمكة المكرمة . رقم المخطوط : ٢٠. وهي نسخة مصورة من مكتبة أحمد الثالث
بتركيا برقم : ٧٢٨.

✓ شرح الجامع الصغير . ظهير الدين أحمد بن إسماعيل التمرتاشي (ت: ٦٠٠هـ—).
مكان المخطوط : معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى
بمكة المكرمة. رقم المخطوط : ٤٦٩. وهي نسخة مصورة من مكتبة عارف
حكمت بالمدينة المنورة برقم : ١٣٨ / ٢٧٤.

✓ شرح الزيادات . أحمد بن محمد بن عمر العتايي (ت: ٥٨٦هـ—). مكان المخطوط:
جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض. رقم المخطوط : ٣٠١٨ف، شريط مصور
من مكتبة تشسربتي بإيرلندا، تم نسخه عام ٥٩٠هـ—.

✓ شرح مختصر الطحاوي . لأبي نصر أحمد بن منصور الإسيحي (٤٨٠هـ—).
مكان المخطوط : جامعة الملك سعود ، رقم المخطوط : ١١٢٨ / ٦ ف . مصور
من دار الكتب الظاهرية بدمشق - تم نسخه عام ١١٣٢هـ—.

✓ عناية البيان (شرح الهداية). لأمير كاتب بن أمير عمر بن غازي الإتياني
(٧٥٨هـ—). مكان المخطوط : جامعة الملك سعود ، رقم المخطوط : ٧٤٠.

✓ عيون المذاهب . محمد بن محمد بن أحمد الكاكي (ت: ٧٤٩هـ—). مكان
المخطوط: جامعة الإمام محمد بن سعود. رقم المخطوط : ٥٣٠٧/ف.. مصور من
مكتبة تشسربتي بإيرلندا، تم نسخه عام ٨٢٥هـ—.

✓ الفتاوى الظهيرية . ظهير الدين ابوبكر محمد بن احمد البخاري (٦١٩) مكان
المخطوط : احمد الثالث - تركيا رقم المخطوط (٨٣٠) .

✓ الفوائد الظهيرية . ظهير الدين ابوبكر محمد بن احمد البخاري (٦١٩). مكتبة
حكمت عارف . بالمدينة المنورة. رقم المخطوط ١٩١ / ٢٥٤.

- ✓ الكافي . للحكام الشهيد أبو الفضل محمد بن محمد المروزي (٣٣٤).
- ✓ الكافي شرح الوافي لحافظ الدين النسفي (٧١٠). المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة برقم ١١٣٨.
- ✓ كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار . محمود سليمان الكفوي (ت: ٩٩٠هـ). مكان المخطوط . جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض. رقم المخطوط : ١١٣٤٤. وهي نسخة مصورة من مكتبة احمد الثالث بتركيا برقم : ١١٣٤٤.
- ✓ لمعة البدر : مسعود بن أبي بكر الفراهي بدر الدين (ت: في حدود ٦٤٠هـ). مكان المخطوط : معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة . رقم المخطوط : ٥١٣. وهي نسخة مصورة من مكتبة مكة المكرمة برقم ٩٤ فقه حنفي .
- ✓ مختارات النوازل في الحوادث لبرهان الدين المرغباني عارف حكمت بالمدينة المنورة .
- ✓ المصفى شرح منظومة الخلافات - لأبي البركات عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي (٧١٠هـ). مكان المخطوط : جامعة الإمام محمد بن سعود . رقم المخطوط ٥٤١٣ ف.
- ✓ المنبع في شرح الجمع. لأحمد بن إبراهيم بن أيوب العيتابي (٧٦٧هـ). مكان المخطوط : الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. رقم المخطوط : (٤٥٩١ ف).
- ✓ نوادر معلى بن منصور . أبو يعلى معلى بن منصور الرازي (ت: ٢١١هـ)، مكان المخطوط : الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم : ٩٧٢. وهي نسخة مصورة عن مكتبة جامعة استانبول برقم : ٤٣٥٢.
- ✓ الينابيع في معرفة الأصول أو التفاريع ، أبو عبدالله محمد الدومي كان حياً سنة (٦١٦هـ). مكان المخطوط : . جامعة الإمام محمد بن سعود ، رقم المخطوط : ٣٥٤٤ ف . تم نسخه عام ٧٢٢هـ.

فهرس الموضوعات

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ٨ | المقدمة |
| ١٧ | القسم الأول الدراسة |
| ١٩ | الفصل الأول : ترجمة مؤلف المتن الإمام محمد بن الحسن الشيباني . |
| ١٩ | المبحث الأول : اسمه ونسبه ، كنيته ، أصله |
| ٢٢ | المبحث الثاني : مولده ونشأته |
| ٢٤ | المبحث الثالث : طلب العلم ، رحلاته في طلب العلم |
| ٢٦ | المبحث الرابع : شيوخه ، تلامذته |
| ٣١ | المبحث الخامس : مصنفاة ، الأعمال العلمية التي قام بها |
| ٤٩ | المبحث السادس : وفاته ، ثناء العلماء عليه |
| ٥٢ | الفصل الثاني : ترجمة الشارح الإمام البزدوي . |
| ٥٣ | المبحث الأول : عصر الإمام البزدوي |
| ٨٨ | المبحث الثاني : اسمه ونسبه وكنيته ولقبه |
| ٩١ | المبحث الثالث : مولده ونشأته |
| ٩٣ | المبحث الرابع : طلبه للعلم ، ورحلاته في طلب العلم |
| ٩٤ | المبحث الخامس : شيوخه وتلامذته |
| ١٠١ | المبحث السادس : مذهبه الفقهي |
| ١٠٤ | المبحث السابع : مؤلفاته والأعمال العلمية التي قام بها |
| ١٠٩ | المبحث الثامن : وفاته وثناء العلماء عليه |
| ١١٤ | الفصل الثالث : دراسة عن الجامع الصغير وشروحه . |
| ١١٥ | المبحث الأول : دراسة عن كتاب " الجامع الصغير للشيباني " |
| ١٢٨ | المبحث الثاني : دراسة عن " شرح الجامع الصغير " للبزدوي |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ١٥٣ | الفصل الرابع : بيان نسخ المخطوطة ومنهج التحقيق |
| ١٥٤ | المبحث الأول : وصف نسخ المخطوط |
| ١٥٨ | المبحث الثاني : نماذج مصورة من المخطوط |
| ١٧٣ | المبحث الثالث : منهج التحقيق |
| ١٧٦ | القسم الثاني : التحقيق |
| ١٧٨ | كتاب الزكاة |
| ٢٩٩ | كتاب الصوم |
| ٣٥٠ | كتاب الحج |
| ٤٩١ | الفهارس العامة |
| ٤٩٢ | فهرس الآيات القرآنية |
| ٤٩٥ | فهرس الأحاديث النبوية |
| ٥٠٠ | فهرس الآثار والأقوال |
| ٥٠١ | فهرس الأعلام |
| ٥٠٩ | فهرس القبائل والطوائف |
| ٥١٠ | فهرس الألفاظ الغريبة والمصطلحات المشروحة |
| ٥٢٣ | فهرس الأماكن والبلدان |
| ٥٢٦ | فهرس الحيوانات والطيور والحشرات |
| ٥٢٧ | فهرس أصول مسائل الجامع الصغير |
| ٥٣٣ | فهرس القواعد الفقهية والأصولية والضوابط الفقهية |
| ٥٣٥ | فهرس الكتب |
| ٥٣٧ | فهرس المصادر والمراجع |
| ٥٣٨ | فهرس الموضوعات |